الدستورية والديمقراطية

دراسة في العقلانية والتغيير الاجتماعي

تحرير: جون إلستر، رون سلاجستاد

ترجمة: سمير عزت نصار

مراجعة: د. فاروق منصور



مركز الكتاب الأكاديمي

الدستورية والديمقراطية

دراسة في العقلانية والتغيير الاجتماعي

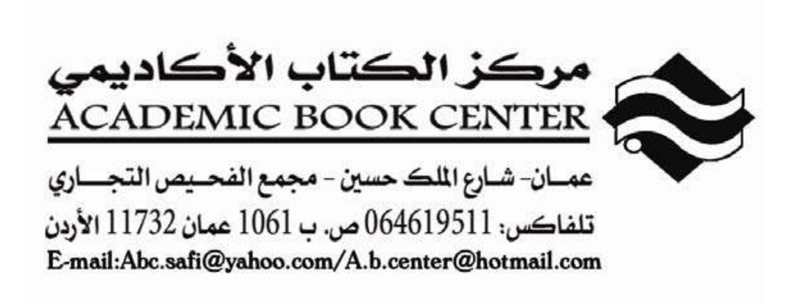


حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
2013/10/3810

321.8
نصار، سمير عزت
الدستورية والديمقراطية/ سمير عزت نصار/.-عمان: مركز الكتاب الاكاديمي، 2013
( ) ص.
ر. 2013/10/3810
الواصفات : / الديقمراطية/ / القانون الدستوري

*يتحمل المؤلف كامل المسؤولية عن محتوى مصنفه ولا يعتبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى



الدستورية والديمقراطية

دراسة في العقلانية والتغيير الاجتماعي

تحرير: جون إلستر، رون سلاجستاد

ترجمة:سمير عزت نصار

مراجعة: د. فاروق منصور



المحتويات

مقدمة

جون إلستر

يضم هذا الكتاب عشرة فصول، ينشر أغلبها للمرة الأولى هنا، إضافة إلى أن المحررين فوضوا كاس سنشتاين بوضع خاتمة له، ليعرض اتفاقات واختلافات المساهمين الضمنية على صورة أوضح ولكي يشاركهم في نقاش. وللمقدمة الحالية هدف أكثر تحديداً. إنها تحاول أن ترسم بعض المشاكل الرئيسية التي أثارها المساهمون وأن توضح علاقتهم مع بعضهم بعضاً. وسأحاول أنا التركيز على ثلاث قضايا. أولاً: سأجادل بأن التوتر بين الدستورية والديمقراطية هو فقط، كما كان، مجرد إسقاط، إذا جاز التعبير، ثنائي البعد لقضية ثلاثية البعد. والبعد الثالث الذي يوفر عمقاً لذلك التوتر هو هدف صنع القرار الفعال، الذي لا تعيقه المشاركة الشعبية والقيود الدستورية إذا كانت هذه ضرورية. وسأحاول بعد ذلك استعراض بعض الإجابات المقترحة لما قد يكون السؤال المركزي في هذا المجلد: لماذا يرغب مجتمع ما بتحديد سلطة سيادته؟ لماذا يحمل مجتمع ديمقراطي ما قد يبدو أنه ديكتاتورية الماضي على الحاضر؟ وأخيراً/ سأستطلع بعض الصلات المتعددة، التي نوقشت في الفصول التالية، بين الديمقراطية والدستورية والملكية الخاصة. هل الدستورية مجرد أداة تنتشر في المصلحة الذاتية للطبقة المسيطرة على الأملاك؟ أو أنها ضمانات دستورية للملكية في مصالح الجميع؟

ا- ورطة ثلاثية الزوايا

سأفهم الديمقراطية على أنها ببساطة حكم الأغلبية، وهي قائمة على مبدأ "الصوت الواحد". ومن المفيد للعرض الحالي أن نفسر الفكرة تفسيراً واسعاً تماماً، لتشمل أنظمة يستثنى من الناخبين فيها، مثلاً، العبيد أو الأجانب أو النساء أو الذين لا يملكون أو القاصرون. وحتى حين تكون جماعة الناخبين محصورة، يبرز التوتر بين حكم أغلبية طليقة والحاجة إلى قيود دستورية. وأناقش هذا فيما يلي بشيء من التفصيل بالإشارة إلى السياسة الفلورنسية في القرن الرابع عشر. ولعل قائلاً يقول إن تقييد الجماعة الانتخابية هو قيد على الديمقراطية أيضاً، لكنه ليس

قيداً دستورياً، مثلما سأستخدم هذا التعبير، حيث أن الأفراد المستثنين لا يسمح لهم، بشكل ثابت تقريباً، أن يصوتوا على قرار استثنائهم.1

بالمثل، فمن المفيد أن ندخل الديمقراطية المباشرة إضافة إلى الديمقراطية النيابية في مجال بحثنا. كان لشكل الديمقراطية المباشرة الذي مورس في أثينا القديمة قيود مفروضة ذاتياً تناظر روح الدستورية. وكان التشريع الجديد عرضة لسيطرة مجلس المشرعين homothetic، وهم مجموعة أفراد اختارهم المجلس لديهم صلاحية الموافقة أو رفض قوانين أقرها المجلس.2

وكانت هناك مؤسسة أخرى ذات هدف مشابه هي مجلس مشاريع القوانين - graphe par anemone، قد يعاقب به فرد لاقتراحه قانوناً غير شرعي في المجلس، حتى وإن كان قد أقر سابقاً.3 في الواقع، قد يجادل المرء بأن للديمقراطية المباشرة حاجة خاصة إلى مثل هذه القيود لمنع مهيجي الدهماء وضبط انفعالات اللحظة.

تشير الدستورية إلى قيود على قرارات الأغلبية؛ وبتحديد أدق، إلى قيود مفروضة ذاتياً بمعنى ما. ويمكن أن تتخذ القيود عدة أشكال. فقد تكون إجرائية أو أساسية، ويمكن أن تعيق أو تبطئ عملية التغيير التشريعي فقط. فلدى بلدان كثيرة دستور مكتوب يقضي، من بين أشياء أخرى، بإجراءات معقدة لتغيير الدستور نفسه بما في هذا تأخيرات وأغلبية مؤهلة وما شابه ذلك. ويمكن أن تكون المواد على المستوى الأدنى إما إجرائية أو أساسية. وهي تضم لوائح مفصلة للعملية الانتخابية ولتصويت المجلس، إضافة إلى ضمانات حقوق الفرد المتنوعة، مدنية وسياسية.

إن عنصر حماية الحقوق الرئيسي في الدساتير الحديثة هو "مبدأ الشرعية": فلكي يكون الفعل عرضة للعقوبة، لا بد أن يكون ممنوعاً صراحةً بقانون كان نافذ المفعول حين ارتكابه. وجوهر مبدأ الشرعية هو استثناء العقوبات التعسفية، وبصورة أكثر أهمية، التشريع ذي الأثر الرجعي. ولا ينبغي خلط ذلك مع الشرط الأساسي القائل بأن القوانين يجب أن تكون مستقرة ويمكن التنبؤ بها (نسبياً) والذي يشار إليه أحياناً على أنه "حكم القانون".4 ويعيق مبدأ الشرعية الحاضر عن

التشريع للماضي، في حين أن حكم القانون يسمح له أن يشرع للمستقبل. وكلاهما مهمان لضمان أمان وسلام العقل اللذين لولاهما لا يصبح وجود أي مجتمع حسن الفعالية أمراً ممكناً، لكن مبدأ الشرعية هو الشرط الأساسي الأهم.

ليس التفكير بأن كل اللوائح تشكل حدوداً على حكم الأغلبية أن يوجد دونها. ولا بد من قواعد تقرر موعد انعقاد الانتخابات؛ ولا بد من تجديد للمناطق الانتخابية؛ واختيار آليات؛ تحويل الأصوات إلى فائزين. ويمكن اختيار أشكال حكم الأغلبية هذه أيضاً على ضوء أنها حدود حكم الأغلبية. فمثلاً، يقيد حكم الأغلبية بنظام انتخابات دورية صارم، يمنع الحكومة النابعة من الأغلبية من اختيار اللحظة التي تكون عندها فرصها في إعادة الانتخابات أكثر مواتاة. ومثال آخر تقدمه الحاجة الناشئة دورياً، بسبب التغييرات الديموغرافية، لإعادة رسم الحدود بين مناطق انتخابية. وهذا يؤدي على نحو سيء السمعة إلى تلاعب استراتيجي، ويكون هذا في الغالب مع نتيجة أن المناطق ترسم لصالح حزب الأغلبية. ولتجنب هذا، يعلن الدستور أن إعادة رسم مناطق انتخابية سيحدث تلقائياً حينما نصل إلى عدم مساواة معينة، وأن الحدود الجديدة ترسم عشوائياً من بين مجموعة حدود ملبية شرط تساوي ازدحام السكان إضافة إلى شروط طوبوغرافية معينة من الترابط وما شابه هذا. وسيكون هذا قيداً على حكم الأغلبية.5

كما وصف في هذا الكتاب، تخدم الدساتير وظيفتين (متداخلتين): إنها تحمي حقوقاً فردية، كما أنها تشكل عائقاً أمام تغييرات سياسية معينة كانت ستنفذ لو وجدت الأغلبية طريقها نحو هذا التغيير. وتؤدي الوظيفة الأخيرة بعدة طرق؛ كإعلان أن تغييرات معينة غير دستورية؛ أو جعل عملية التغيير معقدة جداً وكثيرة المطالب إلى حد أن عروضاً قليلة فقط ستكون قادرة على إزالة العقبات؛6 أو بتفويض لا ينقض لمهام معينة لمؤسسات مستقلة مثل هيئة الاحتياط الفدرالية.7 ومن بين هذه المهمات المتعددة، يمكن تنفيذ المهمتين الأخيرتين فقط تلقائياً دون اللجوء إلى اعتراض. أما البقية فإنها تتطلب حكماً وتفسيراً، وهي لذلك، ولأسباب واضحة، توضع خارج النظام السياسي نفسه. ولو أن الأغلبية فسرت تشريعات تقيد سلطتها، لطغى عليها الإغراء لتطويع تفسيرها على هواها. وحينما

لا تتوفر عمليات آلية (بما فيها العشوائية)، تصبح المراجعة القضائية أساسية. وليس من قبيل الصدفة أن الدستورية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمحكمة العليا، رغم أنه ينبغي التأكيد بأن القيود على حكم الأغلبية تتجاوز المراجعة القضائية.

بشكل عام تماماً، ومع التحفظات التي ذكرت للتو، قد نربط الديمقراطية بالمجلس المنتخب والدستورية بالمحكمة العليا (أو ما يعادلها، مثل المجلس الدستوري الفرنسي consiel constitutionnel). والفرع الثالث في النظام السياسي هو السلطة التنفيذية. فمجلس النواب يجسد مشاركة شعبية؛ والمحكمة العليا تجسد قيوداً دستورية، والسلطة التنفيذية تجسد الحاجة إلى العمل. وأحياناً، قد تشعر السلطة التنفيذية أن الفروع الأخرى تربك فعلها أو تعيقه. وقد يظهر هذا على نحو أوضح وقت الحرب. وقد جادل توكفيل بأن قيادة الأرستقراطية أو الملكية تنشر في وقت الحرب كمية موارد موجودة على نحو أفضل مما تفعله حكومة ديمقراطية، رغم حرصه على أن يضيف أن الديمقراطية، على المدى الطويل، ستخلق موارد أكثر مما تخلقه الأرستقراطية.8 وبالمثل، قد تقرر الحكومة، عندما تندلع حرب، أو توشك أن تندلع، أنه لا بد من تعليق الحريات المدنية المضمونة دستورياً.9 وجادل كارل شميت بأن سلطة الدولة في إعلان حالة طوارئ، تظهر أنها في القاع ماختستات machtstaat وليست رختستات rechtsstaat.10 وحسب رأيه، فإن جوهر الدولة ينكشف في أوقات المحن، وليس خلال عملياتها اليومية. رغم أن هذه النظرة بعيدة الاحتمال، فإن رغبة الحكومة في أن تكون غير مقيدة قدر الإمكان هي حقيقة سياسية ثابتة.

ترغب أية حكومة أن تكون حرة، وأن تمتلك طاقات عمل تترك لاختيارها. ويقابل هذا عدة أسباب عن الحاجة إلى أن تكون مقيدة. وأكثرها وضوحاً أن هناك مخاطرة بأنها قد تستخدم سلطاتها لأهداف خاصة؛ وأنها ستنتهك حقوق بعض أفراد لتحقق ببساطة مصالح أفراد آخرين. وقد ظهرت الرسائل المختومة lettes de cachet في النظام الفرنسي قبل الثورة لتلخص هذا الخطر. وفي مجتمعات ديمقراطية حديثة، تلوح مخاطر أخرى أكبر. وقد تقرر الحكومة في جهدها لتعزز نمواً اقتصادياً أو نجاحاً عسكرياً أو هدفاً آخر، مهما كانت طبيعته وتتبناه هي كي تحققه،

وألا تقف الحريات المدنية والسياسية في طريقها، لأنها تعمل حقاً لأجل الصالح العام.11 فماذا يكون حق قلة مقابل العام حقاً؟ تعتمد هذه الحجة على مغالطة في الصياغة. فمن حقيقة أن المرء، في أية حالة من حالات كثيرة جداً يتعزز فيها الصالح العام بانتهاك حقوق الأفراد، لا يستطيع أن يستنتج أن عادة دائمة في انتهاك الحقوق، حينما يبدو أن الصالح العام يتطلبها، سيكون لها نفس التأثير. (إضافة إلى أن فرضية الحجة مهزوزة كثيراً، حيث تميل الحكومات إلى المبالغة في تقدير اليقين بأن سياساتها ستثمر النتائج المرغوب فيها).12

يعرض التخطيط الاقتصادي المشكلة ذاتها بشكل نوعاً ما. فقد ينحرف الاستخدام المتعقل لطاقات الدولة الاقتصادية عن الاستقرار التنبؤ اللذين هما شرطان للنمو الاقتصادي طويل المدى.13 وينبغي أن نضيف لهذه المسألة مسألة أخرى، 14 وهي أن السلوك المتعقل المتنبأ به قد يثمر نتائج غير مرغوب فيها أيضاً.15 فكر في سهل يغمره الماء بانتظام وتدمر فيه بيوت عديدة كل مرة. فبعد حدوث كل فيضان، لعل أفضل سياسة، من وجهة نظر الحكومة، هي تقديم العون المالي لمالكي البيوت كي يعيدوا بناء مساكنهم. لكن، من منظور طويل المدى، لعل الأفضل لو تعلن الحكومة أنها لن تقدم مثل هذه المساعدات تحت أي ظرف من الظروف، عندئذ يكون لدى الناس حافز لأن يستقروا في مكان آخر.

تعكس هذه الملاحظات الفكرة المألوفة عن فعل النفعية مقابل حكم النفعية. إن الميل الطبيعي لدى الحكومات لأن تتصرف على أساس حالة إثر أخرى يجب أن تواجهه قوانين تدخل في حسابها التأثير المتراكم لكثير من الأفعال الفردية. بالطبع، قد يعبر مدافعون كثيرون عن القيود الدستورية بصورة مختلفة. فبدلاً من الاعتراف بأن الحقوق هي نتيجة لحسابات نفعية، يصرون على أن الحقوق هي قيود مقدمة بشكل مستقل على الحسابات. وقد يستعد بعضهم لقبول دفاع نفعي عن حقوق الملكية، لكن ليس لقبول بأن حماية الخصوصية أو حرية الدين هما متشابهتان في اعتمادهما على حجة المنفعة. وقلما ظلت الحجة النفعية، والحجة المقامة على أساس الحقوق الصرفة من أجل وضع قيود متشابكتين باستمرار في تاريخ الفكر الدستوري، مختلطتين.16

ومهما كان الجانب الذي يفقه الإنسان من هذه المناقشة، يمكن تلخيص أحد جوانب الدستور تلخيصاً أكيداً على أنه "قوانين مقابل حرية اختيار". وهذا هو الوجه الذي تحمله الدستورية في نضالها ضد المستغلين اليوميين للسلطة، سواء كان هذا مجسداً في الملكية أو في حكومة ناشئة من حزب أغلبية. ويمكن تلخيص جانب آخر بأنه "عقل مقابل عاطفة" أو أنه politique politisante versus politisee أي سياسة الأدب مقابل سياسة المجاملة. بالتالي، تكون الدستورية بمثابة اللحظات النادرة في تاريخ الأمة حين تتجاوز مناقشة مبدئية عميقة مقايضة الأصوات وتبادل المنافع اليومية لسياسية الأغلبية، ويكون هدف هذه المجادلات المبادئ التي ستقيد قرارات أغلبية مستقبلية.17 ولا حاجة إلى القول بأنه لا ينبغي احتمال نقض هذه المبادئ ببساطة بقرار أغلبية إذا كانت ستحافظ على دورها في تقييد الأغلبية. كما أنه لا يمكن النظر إليها على أنها ملزمة إن كان ممكناً أن تبناها قرار أغلبية بسيطة. والمشكلة العامة التي تكمن في الدستورية - لماذا يلتزم أي جيل بقرارات أسلافه؟ - ستتفاقم لو أن 51% من جيل ألزم الجيل التالي بمبادئ يمكن نقضها بأغلبية ثلثي الأصوات فقط أو حتى بالإجماع.18

تقاتل الدستورية على جبهتين: ضد فرع الحكومة التنفيذي وضد فرعها التشريعي. إضافة إلى أن هناك توتراً مستمراً بين هذين الفرعين. وأية حكومة تريد أن تتلقى تفويضها في شكل عام يسمح باستخدام فعال لحكم اجتهادي، بينما يريد أي مجلس نواب أن يحدد، قدر الإمكان، كيفية تنفيذ التفويض. قد يقرر مجلس النواب أن يستخدم أدوات الديمقراطية أكثر من أدوات الدستورية ليحمي من استغلال الحكومة للسلطة.19 ومبادئ الانفتاح الإجرائية والمشاركة في قرارات إدارية من أولئك الأكثر تأثرا بها هي قيم ديمقراطية، وغير مستقاة من فكر دستوري.20

يمكن تحديد نقطة مشابهة مع مراعاة إعادة تفسير جون إلي john ely للنظرية الدستورية. 21 يصر إلي على أن هدف المراجعة القضائية هو حماية الإجراءات الديمقراطية من الانحراف والتشويه، كما أن وضع مبادئ العدالة الجوهرية هي مهمة المجالس التشريعية ليست مهمة المحاكم. إن مهمة المحكمة العليا

هي حماية حقوق المواطنين السياسية، وليست حماية حقوقهم المدنية، حيث أنهم بممارسة حقوقهم السياسية (المحمية بشكل مناسب)، يتمكنون من أن يحددوا ويحموا حقوقهم المدنية بأنفسهم. وإذا قبلت هذه النظرة، هل نقول إن هذه القيم الإجرائية تخدم كقيد على الديمقراطية - أم أنها ببساطة جزء مما يعنيه بالديمقراطية؟

الخلاصة العامة التي اقترحتها الفقرتان الأخيرتان هي أن كلا الحربين اللتين تخوضهما الدستورية، كما يفهم هذا تقليدياً، تصبحان أقل أهمية. إن القيود الدستورية على العمل الحكومي قد حل محلها، إلى حد ما، التفتيش والتحكم الديمقراطيان. وبالمثل، تحل محل القيود الدستورية الأساسية على حكم الأغلبية، أو يجب أن تحل محلها، بعد المحاججة، ضوابط إجرائية (أو يعاد تفسيرها كذلك). وليس من مهمتي هنا أن أجادل مع هذه النظرة أو ضدها. وأريد فقط أن أقترح أن هذا التحول باتجاه العدالة الإجرائية قد يكون الاستمرار المنطقي لبعض خطوط النقاش التي طورت في الفصول أدناه. وإذا نشرت قوانين عن طريق مجلس نواب منتخب انتخاباً سليماً وأديرت بإجراءات مشاركة صحيحة، قد تبدو الحاجة إلى قيود دستورية أقل إلحاحاً.

2- الإلزام الذاتي

لماذا يرغب أي تجمع سياسي أن يتنازل عن السيادة الكاملة التي يمتلكها من حيث المبدأ وأن يفرض قيوداً على إجراءاته المستقبلية؟ من منظور ما بين الأجيال، يطرح سؤال: أي حق لدى جيل في أن يحد من حرية عمل خلفائه، لماذا يجب أن يشعر هؤلاء الخلفاء بأنهم ملتزمون بقيود وضعها أسلافهم.22 إن نقطة انطلاق طبيعية (رغم أنها قد تكون مضللة) هي الأخذ بعين الاعتبار التشابهات بين الأفراد.23 لماذا، مثلاً، يرغب فردان بتكوين علاقة زواج شرعية بدل أن يعيشا ببساطة عيشة الأزواج. وأي مزايا ممكنة يمكنهما استخلاصها من تحديد حرية عملهما المستقبلية وبزيادة صعوبة انفصالهما إن تكونت لديهما الرغبة في فعل ذلك.24 أحد الأجوبة الواضحة هو أنهما يودان حماية نفسيهما ضد ميلهما للتصرف بطيش، في سورة العاطفة. وبزيادة تكاليف الانفصال وفرض معوقات قانونية، يقلل الزواج احتمال أن يسمح الأزواج لنزوات قوية، إنما مؤقتة، في أن

تفصل بينهم. وبإطالة فترة العلاقة المتوقعة، يعزز الزواج أيضاً الدافع لإنجاب أطفال، وبالاستثمار في شراء مسكن واتخاذ قرارات أخرى طويلة المدى. وتخلق هذه القرارات بدورها روابط بين الأزواج وتعزز الزواج.

لهذه الإجابات تشابهات جزئية في الميدان الدستوري. إن من الحقيقة البديهية أن القيود الدستورية تزيد من صعوبة أن يغير التجمع السياسي أو المجتمع رأيه حول مسائل مهمة. وليست الجماعات أقل من الأفراد (لكن ليس بنفس المعنى تقريباً كأفراد) عرضة لنوبات عاطفية، وخداع نفس وهستيريا قد تخلق أغلبية مؤقتة لقرارات سيندمون عليها لاحقاً. لكن المرء قد يسأل، عندئذ، لماذا لا ينقض أعضاء التجمع السياسي ببساطة القرارات إذا شعروا، وحين يشعرون، بالندم حيالها؟ لا بد أن يكون الافتراض، رغم كل شيء، بأن مجلس النواب يعرف ما يفعله، وليس الأمر أنه يحتاج إلى حماية نفسه من نفسه.

وجزء من الإجابة على هذا السؤال يوحي به تشبيه الزواج. إن الاستقرار والديمومة المتوقعين لمؤسسات سياسية هما قيمة كبيرة بحد ذاتهما، حيث أنهما يسمحان بتخطيط بعيد المدى. وعلى العكس، لو أن كل المؤسسات جاهزة لمن يجني قطافها طوال الوقت، فإن هذا سيغري أفراداً في السلطة في أن يستغلوا مناصبهم لأغراض خاصة، وسيتردد أولئك الذين خارج السلطة في تكوين مشاريع تستغرق وقتاً لتؤتي ثمارها. إضافة إلى أنه، إذا لم يكن ممكناً أن يؤخذ أي شيء أبداً كأمر مسلم به، ستبرز خسائر كبيرة في الأحمال الساكنة ناجمة من مساومة وفئوية.25

وجزء آخر من الإجابة هو أنه لا يمكن نقض كل القرارات غير الحكيمة. تخيل أن تقرر أغلبية، لا تعترض القيود الدستورية سبيلها، أن تهديداً خارجياً أو داخلياً يبرر تعليق الحقوق المدنية، أو أن ذلك التشريع النافذ بأثر رجعي ينبغي سنه ضد "أعداء الشعب". ففي المقام الأول، سيكون لهذه الإجراءات ضحايا لا يستطيع المرء تعويضهم دائماً في أوقات لاحقة. والأمثلة كثيرة: اعتقال الأمريكيين من أصل ياباني خلال الحرب العالمية الثانية، والتجاوزات خلال الثورة الثقافية الصينية، والـ Berufsverbot ضد الشيوعيين في عدة بلدان. وحين يعود المجتمع

ثانية إلى طريق الرشاد، قد يكون الضحايا ماتوا أو أن حياتهم دمرت. وفي المقام الثاني، يؤدي التعليق المؤقت للحقوق بسهولة إلى إلغاء دائم لحكم الأغلبية ذاتها وإلى إحلال الديكتاتورية محله. ويكفي الاستشهاد بالسنتين 1794 و 1933. إن من الممكن أن تكون الحجة المركزية في القيود الدستورية على الديمقراطية هي: دون مثل هذه القيود تصبح الديمقراطية نفسها أضعف، وليست أقوى.26

لتجميل بعض هذه الاعتبارات العامة، سأشير إلى السياسة الفلورنسية في القرن الرابع عشر، كمثال لمجتمع ديمقراطي يبحث عن قيود دستورية، أو يحتاج إليها على الأقل.27 ربما يمكن تلخيص تطور النظم الانتخابي الفلورنسي، في هذه الفترة، كتحول "سياسة حالية" لا يمكن أخذ أي من المؤسسات فيها كأمر مسلم به، إلى (أو على الأقل، نحو) نظام قادر على السيطرة على موافقة دائمة. ولفهم التوترات التي كان من المفترض للعملية السياسية حلها، نلاحظ أولاً أن المجتمع الفلورنسي، في هذه الفترة، كان مقسماً عمودياً وأفقياً. كانت التقسيمات العمودية أولاً بين حكومة القلة الأرستقراطية والنقابيين، وثانياً بين جماعات النقابيين المتعددة. وكانت الأقسام الأفقية فئات ضمن حكومة القلة، شبيهة، وإن كانت أقل عنفاً، بالانقسامات بين Guelfs وبين Ghibellines في القرن السابق. وقد أنصب كثير من الصراعات الانتخابية في تلك الفترة على أشكال التمثيل النقابي في سياسة المدينة. ورغم أنه ظل يقترح تطبيق النظام النقابي التشريعي، وهو نظام اعتمد مباشرة على النقابات وتحقق من وقت إلى آخر، فقد كان الاتجاه العام نحو نظام يعتمد على الولاء للمدينة ونظامها السياسي أكثر من الولاء لمهنة المرء.

كان الهدف من السياسة الانتخابية انتخاب أعضاء حكومة المدينة Signoria وانتخاب لجان متعددة. وكانت هذه الهيئات تعين مجدداً كل شهرين بعملية تضم عموماً أربع مراحل. كان يجب أولاً، تسمية المرشحين؛ ثم فحص المرشحين المسمين لأجل الموافقة؛ وبعدها يتم اختيار عدد معين من بين الموافق عليهم؛ وأخيرا شروط أهلية الانتخاب من بين أولئك المرشحين المختارين، ومن أهمها ألا يكون المرشحون أنفسهم أو أي من أقاربهم قد تولوا منصباً مؤخراً. ومن الطبيعي أن كل مرحلة من هذه المراحل كانت بؤرة خلاف، حيث أن القواعد\ الرسمية

للترشيح والتدقيق والاختيار والرفض تشكل النتائج الجوهرية وتوجهها.28 وقبل أن ننظر بعمق أكبر إلى العملية، ينبغي أن نلاحظ فترة المنصب القصيرة، والتي كانت ثابتة أثناء هذه الفترة. ومن المسلم به أن الفلورنسيين لم يكونوا يثقون بأن يتولى أحد السلطة مدة طويلة جداً. ولعلهم تصرفوا بحكمة في هذا المجال، لكن من ناحية أخرى فإن معدل التداول الكبير يثير مشاكل الاستقرار، والاستمرار، والشرعية. وسيشغلنا بعد قليل حلهم البارع لهذه المشاكل.

قبل أن ندرس حل المشكلتين المحددتين للتمثيل النقابي ومعدلات التداول العالية، لا بد من توضيح القواعد الإجرائية لاقتراح الحلول وجعلها مقبولة. لقد اختارت الجمعية التشريعية أسلوب انتخاب الحكومة. وفي جزء من المدة ناقشت الجمعية التشريعية أسلوب كل انتخاب مجدداً، وبهذا خلقت نظاماً غير مستقر إلى حد بعيد حيث لا تتغير مجموعة شاغلي المناصب كل شهرين فقط، بل تتغير الوسائل ذاتها أيضاً. لكن، كان هذا الإفراط الطليق للديمقراطية هو الاستثناء وليس القاعدة، حيث أن الجمعية التشريعية، أو الذين خولت لهم سلطتها يختارون من حيث المبدأ حكومات كثيرة متعاقبة بضربة قاصمة. وسأعود إلى هذه الميزة المهمة، والفريدة لاحقاً، في النظام الفلورنسي.

خلال نظام يسمو على مصالح النقابة، اقترحت حلول عديدة، ووضع بعضها تحت التجربة. ورغم أنه كان هناك اتفاق عام على وجوب تأمين التمثيل النقابي في حكومة المدينة، فقد كان ثمة خلاف حول كيفية تحقيق ذلك. من الطبيعي أن النقابات أرادت أن تكون قادرة على تسمية مرشحيها. وأرادت حكومة القلة أن يرشح ممثلو النقابات أرادت أن تكون قادرة على تسمية مرشحيها. وأرادت حكومة القلة أن يرشح ممثلو النقابات من الخارج، مثلاً، من قبل حكومة المدينة القائمة. كما عرضت اقتراحات وسطية لاتخاذ ممثلين من أي نقابة رشحهم أعضاء نقابات أخرى، أو باتخاذ مرشحي نقابة دعت المنطقة إلى اجتماعهم بدلاً من النقابة. ويمكن النظر إلى هذه النزاعات بسخرية على أنها محاولة حكومة القلة لتحكيم قوة النقابات أو محاولة من النقابات الرئيسية لتحطيم قوة النقابات الأصغر (والعكس بالعكس)، لكن، يمكن النظر إليها أيضاً على

تخصص النقابة لصالح الولاء للمدينة ككل. ومن وجهة النظر الأخيرة، ينبغي أن يلاحظ المرء العنصر "الدستوري" في التدقيق والموازنة في الاقتراحات الوسطية.

كانت المهمة الأهم هي التغلب على قوى الإخلال بالاستقرار الناجمة عن قصر فترة المنصب. وكان الحل الذي تمخض عن هذا تسمية موظفين في حكومات كثيرة متعاقبة رشحوا واتفق عليهم، في الوقت ذاته، بعملية اختيار معتمدة على القرعة. وبتجاهل التنوعات العديدة والمؤهلات، عمل النظام نافذ المفعول في الربع الثالث من القرن تقريباً كما يلي: رشحت هيئات مختلفة، أهمها الكليات الاستشارية من الست عشرة منطقة إدارية، للمنصب كل ثلاث سنوات. وأنتجت عملية الترشيح عدداً كبيراً من المرشحين، عدة آلاف عادةً. وكان هؤلاء يعرضون على لجنة تدقيق مؤلفة من 144 عضواً عينت الحكومة القائمة معظمهم مباشرة. وصوتت اللجنة سراً على كل مرشح وكانت الأغلبية المطلوبة موافقة ثلثي الأصوات. ثم كانت أسماء المرشحين الموافق عليها توضع في أكياس، يسحب منها عشوائياً كل شهرين، أولئك المرشحون الذين سيخدمون في حكومة المدينة للفترة التالية. وحيث أنه لم تنفذ الأكياس خلال فترة السنوات الثلاث ولم تنبذ بعد نهاية الفترة، كانت توجد هناك دائماً أكياس متشابكة. كانت القاعدة هي البدء بأقدم الأكياس ثم الانتقال إلى الأكياس الأحدث حين تنفذ القديمة أو حين تكون الأسماء التي تسحب منها غير مؤهلة لسبب من الأسباب. وكنتيجة لهذا، كانت هناك علاقات - بين الحكومات ولجان التدقيق، وهي متميزة عن العلاقة الواحدة - الواحدة في الانتخابات المعاصرة.

كانت نتائج هذا الترتيب المعقد متشعبة. وكانت حقيقة أن جزءاً كبيراً من المواطنين رشحوا للمنصب مساهمةً في شرعية النظام، خاصة أنه لم يعلن أبداً عمن تجاوزوا التدقيق. وقد تكون معرفة "أن دوري قد يأتي" باستخراج مستقبلي لأسماء من الأكياس قد منعت مواطنين كثيرين من أن يهزوا القارب. إضافة إلى هذا، وحيث أن العنصر العشوائي في النظام منع أي شخص من معرفة من سيتولى المنصب ومتى سيتولاه، لم تستطع أية فئة أن تؤثر على شاغلي المناصب المستقبليين أو ترشوهم. وكان هذا ضماناً مهماً للنقابات ضد حكومة القلة القوية، كما كانت

الحال مع القيود على الأهلية التي منعت أفراداً من نفس العائلة من تسلم منصب باستمرار. وأكثر من ذلك، فقد أمن الافتقار إلى علاقة واضحة بين لجان التدقيق والحكومات أن تفتقر القناعة الانتخابية إلى أي هدف واضح للهجوم. وتؤكد العشوائية، بحد ذاتها، أن حكومة فاسدة لا يمكن أن تعزى مباشرة إلى آلية انتخابية فاسدة، ولا بد أن نظام الأكياس المتشابكة قد جعل من الصعب على الإنسان أن يلاحظ أي يد خبيثة تسعى وراء نتيجة سيئة.

وضد هذا، بطبيعة الحال، يكون لكلا التباطؤ المؤقت بين الترشيح وتولي المنصب وعنصر العشوائية عقبات واضحة لخصها تلخيصاً جيداً ليوناردو بروني leonardo bruni في بداية القرن الخامس عشر:

أظهرت التجربة أن هذه الممارسة كانت مفيدة في اجتثاث النزاعات التي كانت تثور باستمرار بين المواطنين المتنافسين على الانتخابات (وفق النظام السابق). لكن، بقدر ما يكون الاستخراج، بالاقتراع مفيداً للجمهورية في هذا المجال، يكون ضاراً أو حتى أكثر ضرراً في مجال آخر، وبالتحديد، وبسبب فرصة السحب، يوضع أشخاص كثيرون غير مؤهلين في منصب الحاكم. ولأن نفس العناية لا تؤخذ في ملء المناصب التي سيتم سحبها في المستقبل، كما في اختيار المناصب الحالية، فمن المؤكد أننا نولي اهتماماً أكثر للأمور الراهنة ونميل إلى أن نكون أكثر تجاهلاً في الحكم على تلك الأشياء المقدرة على مستقبل غير مؤكد. وتخمد عملية الاستخراج هذه بالقرعة أي دافع لسلوك حصيف، لأن الناس، إن أجبروا على أن يتنافسوا في انتخابات مباشرة ويضعوا سمعتهم علانية في خطر شديد، يتوخون المزيد من الحذر (في حياتهم وسلوكهم).29

وبعبارة أخرى، قلل النظام دافع ما قبل تدقيق المرشحين المسمين لأن يتصرفوا جيداً، حيث أن دافع المدققين بأن يلتفتوا إلى السلوك تضاءل بمرور الزمن وبانعدام اليقين؛ كما أنها قللت أيضاً دافعهم لما بعد التدقيق، حيث أنه، في الحسب العشوائي، لا شيء مما يفعلونه يمكن أن يؤثر على احتمالية أن يتم اختيارهم. وربما لهذه الأسباب، عدل النظام لاحقاً إلى نظام بمسار مزدوج، سحب فيه نصف الحكومة تقريباً من مجموعة أكياس أخرى ملئت بأسماء اختارتها القلة الحاكمة من

بينها بعناية. وقد عاش النظام بهذا التعديل النهائي مدة قرن آخر. وقد ضمنت هيمنة الفئة الحاكمة فعلاً الاستقرار والاستمرار، إضافة إلى الشرعية في حكومة القلة، في حين أن المشاركة الشعبية العريضة أدت إلى الشرعية بين المواطنين عموماً.

لم يفكر الفلورنسيون بأنفسهم على أنهم مشاركون في صنع الدستور، لكن الصعوبات التي واجهوها، في تجاربهم مع الأشكال الديمقراطية، شبيهة بتلك الصعوبات التي شغلت "المؤسسين" أو "واضعي القانون" اللاحقين والأكثر وعياً لذاتهم. فمن ناحية، لا بد أن ترتكز الديمقراطية إلى مشاركة شعبية، لكن، من ناحية أخرى، لا بد من حمايتها من اصطفائية وقصر نظر تنتجان بسهولة من حكم شعبي غير مقيد. بالتجربة والخطأ، توصل الفلورنسيون إلى ممارسة أمنت كفاءة إضافة إلى شرعية، واستقراراً إضافة إلى مشاركة. ولا حاجة إلى القول إن عنصر حكم القلة القوي لفلورنسا يجرد النظام من أهليته الديمقراطية في أي صورة بالمعنى الحديث، لكن هذه ملاحظة بلا معنى من وجهة النظر الحالية. إن التوتر بين الديمقراطية والحاجة إلى استقرار القيود هو توتر غريب، ويبرز في ديمقراطيات جنينية وعاشت أنظمتهم، لوهلة، لأنهم أصابوا وسائل باعثة على الاستقرار حددت قوى التدمير الذاتي المتأصلة في ديمقراطية غير مقيدة.30 وكما قلت، كانت الاتجاهات الحديثة أكثر وعياً لذاتها، لكن المشاكل التي واجهتها هي المشاكل نفسها إلى حد بعيد.

3- الملكية والديمقراطية والدستورية

يحمل جناح اليسار دائماً وجهة عن مكانة الملكية الخاصة في الحوار حول الدستورية والديمقراطية وهي أن الأغنياء لن يقبلوا الديمقراطية أبداً إلا إذا كان لديهم ضمان دستوري ضد المصادرة من الأغلبية التي لا تمتلك.31 ووجهة نظر مساوية لتلك التي لدى جناح اليمين هي أن حق المرء في التمتع الحر وغير المعرض للإزعاج بأملاكه ينبع من الحق الأساسي تماماً للاستعمال الحر لطاقات الإنسان ومواهبه.32

والنتيجة الطبيعية لوجهة نظر جناح اليسار هي ما يلي: على افتراض أن لدى الأغنياء سلطة نقض على النظام السياسي وأنهم يطلبون فعلياً ضمانات سياسية لقبول حكم الأغلبية، فإن من صالح الأغلبية التي لا تمتلك إعطاءهم مثل هذه الضمانات.33 ولا بد أن تلزم الأغلبية نفسها أو تحددها للحصول على دعم الأقلية الذي لا غنى عنه.إن الموقف شبيه نوعاً ما بموقف شركة تدعو للمساهمة خارج نطاق حملة الأسهم: لا بد أن تستهدف "تكاليف المساهمة"، مثل مبادئ المحاسبة المحافظة، لأجل جذب رأسمال.34 مع ذلك، يوحي هذا التشابه أيضاً بقصر وجهة نظر جناح اليسار. وقد يسأل سائل، وبالتحديد، لماذا لا يستطيع مستثمرون خارجيون الاعتماد ببساطة على المصلحة الذاتية للشركة بدلاً من طلب ضمانات رسمية. وبافتراض أن الشركة قد تحتاج إلى رأس مال مرة آخرة أخرى في المستقبل، فإنها ستتجه لإقناع حملة أسهمها الحاليين بالمصلحة الذاتية المنورة. بالمثل لعل الطبقات المالكة تعتقد أن الأغلبية غير المالكة ستجد من مصلحتها الذاتية ألا تعبث بحقوق ملكية مكتسبة، حيث أن رخاء كل شخص، بمن فيهم الأغلبية نفسها، يعتمد على حماية تمتع الطبقة البرجوازية بالملكية.35

تستدعي هذه الحجة بدورها تعليقين. أولاً، قد تخشى الطبقات المالكة مصادرة ليس مجرد ثمار أملاكها فحسب، بل مصادرة أملاكها ذاتها. بعبارة أخرى، قد يخشون إدخال الملكية الاشتراكية أو ملكية العمال لوسائل الإنتاج بدلاً من الضرائب المرتفعة على الأرباح. وإذا اعتقدت الأغلبية أن نظاماً رأسمالياً ليس هو الطريق الأفضل إلى الرخاء، أو أن الرخاء ليس هو القيمة السياسية الوحيدة، فلا بد أن يتطلب الوضع ضمانات رسمية لمنع مصادرة الأملاك. ثانياً، حتى وإن لم تتوقع الطبقات غير المالكة حسب مصلحتها الذاتية المتنورة طويلة المدى. وحتى إذا كان معدل الضرائب المرتفعة على الأرباح يضعف قاعدة الضريبة على المدى الطويل، إلا أنه يجلب مالاً حقاً في الوقت الحاضر يمكن استخدامه لإشباع حاجات شعبية. وقد يتوقع المرء أن يجد، بناء على ذلك، أن الطبقات المالكة تطلب سقفاً مضموناً دستورياً لمعدل الإضراب. وهذا نادر الحدوث، إن لوحظ حدوثه. وما

نجده بدلاً من هذا هو أن هذه الطبقات تطلب وتحصل على إجراءات من شأنها، حسب رأي هذه الطبقات، أن تجعل ضرائب المصادرة نتيجة غير محتملة.36

يختلف "الربط" المشار إليه أعلاه بذكاء عن "الإلزام" الدستوري الذي نوقش في كثير من الفصول التالية. وكما ذكرنا، تشير الحاجة إلى القيود بوضوح إلى إدخال الديمقراطية. أما الحاجة الأعم إلى ربط ذاتي دستوري فهي ميزة دائمة للديمقراطية كشأن مستمر.37 وكما نوقش هذا في 2 أعلاه، فإن الإلزام الذاتي الدستوري ينبع من قابلية الديمقراطية لقصر النظر والاصطفائية، وليس من قابلية مؤقتة للتعرض لسلطة نخبة ما قبل الديمقراطية. وعندئذ يبرز السؤال، لماذا ينبغي أن تشعر الديمقراطية التي وجدت أن "assiette perma - nente et tranquille" موجوداتها دائمة وهادئة (توكفيل) مرتبطة بمساومات ينبغي أن تقبلها في المرحلة الانتقالية. وتكمن الإجابة في صفة التمييز متأصلة النزاع. وفي أية حالة محددة، سيكون من الصعب فصل القيود التي وضعت لتجعل خلق الديمقراطية ممكناً عن القيود التي وضعت لجعلها دائمة. سيدافع الكثيرون عن القيود على أنها متشابهة في جوهرها، وبهذا يقبل مقياساً ما من ديكتاتورية الأجداد، حتى حين لا يمكن تبريرها على أنها أبوية ذاتية.

إن حجة جناح اليمين لحماية الملكية دستورياً ليست بارزة كثيراً أو معقولة هذه الأيام.38

وبخلاف الخصوصية أو الاستقلال الذاتي أو المشاركة، مثلاً، لا تبدو الملكية للعقل المعاصر إلى أنها حق قيم متأصل. إن نمو الدولة الحديثة والحاجة إلى لوائح معقدة للشؤون الاقتصادية الخاصة أعادت مفهوم "حزمة الحقوق" للملكية إلى المكان الذي أبعدته عنها مؤقتاً التجربة الكلاسيكية. لا يبدو أن يبدو أن أياً من مكونات الحزمة مقدس بشكل خاص، وفي الحقيقة، أن كل مكون منها يتم انتهاكه بانتظام أو يطغى عليه. إن أي اقتراح بأن أي مكون خاص ينبغي أن يتمتع بحماية خاصة سيبرر على أسس عقبية. وقد تعزز حجج الحقوق الطبيعية من حين إلى آخر حجج منفعة الحكم لأمن الملكية، لكنها لم تعد فعالة بذاتها.39

قد تظهر حتى نزعة في الاتجاه المعاكس، نحو ضمانات دستورية لتخفيف أو نشر الملكية الخاصة. لقد نوقشت مناقشة واسعة فكرة أن توزيعاً متساو للملكية هو شرط لممارسة فعالة للحقوق السياسية الديمقراطية.40 في ديمقراطية تعمل جيداً، يكون فيها كل المواطنين واعين جيداً ولا أحد يمارس فيها سلطة غير متجانسة، لا بد من وجود مستويات دنيا إضافة إلى مستويات قصوى للاحتفاظ بالملكية. وإحدى الطرق لتحقيق هذا الهدف يمكن أن تكون بجعل ملكية العمال للمشاريع إلزامية، أي بمنع قانوني لأجور العمل والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج،41 لكن يمكن تخيل حلولاً أيضاً.42 ثانياً، قد يجادل امرأ بأن قيمة المشاركة الديمقراطية ليست أقل ارتباطاً أخرى بالحياة الاقتصادية من ارتباطها بالقرارات السياسية.43 والأمر ليس ببساطة أن العلاقة بين حقوق الملكية والحقوق المدنية قد عكستا:44 التمييز نفسه قد يكون مفككاً وستتناسب هذه النزعات التي تظهر نحو توسيع الديمقراطية تماماً، إذا أكدت، مع النزعات التي صورت بعجالة في نهاية (1) نحو ضوابط إجرائية وديمقراطية. لكن هذه ملاحظات تأملية، تؤخذ على أنها فرضيات وليست تأكيدات.

1-قواعد التكميم أو سياسة الحذف

ستيفن هولمز

يتشكل الحديث بلا استثناء من مواضيع يقرر المتحاورون ألا يخوضوا فيها. ولكي نتجنب نزاعات مدمرة، فإننا نكبت أفكاراً مثيرة للخلاف. ففي مدينة كيمبردج/، ولاية مساشوسيتس، تجنب أصدقاء قدامى موضوع إسرائيل كي يحافظوا على صداقتهم القديمة سليمة. وينظر إلى دفن موضوع مسبب للخلاف من زاوية النقد القاسي على أنه تملص أكثر منه دبلوماسية. لكن خجل مواجهة النزاع ليس مجرد جبن: بل يخدم أهدافاً إيجابية. وبربط ألسنتنا عن مسألة حساسة، نستطيع أن نضمن أشكال تعاون وزمالة ما كان يمكن الوصول إليها بخلاف هذا الموقف.

تحدث رقابة ذاتية إستراتيجية في أماكن متنوعة، من مؤتمرات عالمية إلى أماكن لقاءات غرامية في منتصف الليل - وقد يكون ضمن هذا فقدان الذاكرة

المحدود. وفي الحياة الجماعية، تكثر الأشياء التي لا تذكر. وسيثير الحديث ضمن كل جماعة عن مواضيع محرمة ذرعاً وإحراجاً عامين. ومع ذلك، لا ينبغي لأي إنسان أن ينشر غسيله القذر على الملأ. وحتى الأساتذة الثرثارون لن يطيلوا الهذر في اجتماعات الكلية عن مشاكل الكحول عندهم أو عن علاقاتهم الزوجية. ومن السهل توضيح مثل عدم التواصل هذا الذي يلقى تقديراً عالمياً. فمن ناحية، لأتن حدود لقدرة أي مجموعة على معالجة المعلومات. ولا يستطيع الناس التحدث عن كل شيء دفعة واحدة؛ لأن الحياة قصيرة؛ ولتجنب جماعات مختلفة حمولة معرفية مفرطة، فإنها تركز على مواضيع مختلفة في أوقات مختلفة.

والأسباب الأخرى لإطباق الشفاه أقل عمومية وأكثر صلة بالنظرية الديمقراطية. فأحياناً، يظهر أن موضوعاً "لا يذكر" لأن طرحه علانية قد يهين إهانة قاتلة أفراداً مرموقين أو جماعات ، فرعية ويلحق ضرراً دائماً بالروح التعاونية للتنظيم. وبدلاً من ذلك، قد تستغل مجموعة مواردها المحدودة بفعالية أكبر إن هي تفادت موضوعاً مقلقاً. وبالإحجام عن فتح علبة ديدان، يمنع متصدرو النقاش أن تستحوذ محتوياتها المثيرة على 100% من انتباه الجميع - وإلى حين على الأقل. وبالرغم من تحذيرات علم النفس الشعبي، يصير الكبت، بعبارة أخرى، صحياً تماماً.

بعض أمثلة تمهيدية: في القانون، تحول تشريعات المحدودية دون ملاحقة الجرائم القديمة زمنياً. وبالمثل، تمكن نظريات لا تصلح أن تنظر فيها المحكمة من أن تسكت المحكمة نفسها بشأن قضايا قانونية صعبة. فنظرية "المسائل السياسية"، إضافة إلى "القضية والجدل" و "النضج" و "المثول" هي كلها وسائل تقرر عدم اتخاذ قرار،1 أو استراتيجيات يحدد بها أعضاء المحكمة مدى المشاكل المطلوب منهم إصدار حكم عليها. إن كل مؤسسة مجهزة لتحل صعوبات معينة أفضل صعوبات معينة أفضل من غيرها. ويكف المحكمة يدها، يمكن أن تحسن أداءها الكلي. وبرفضها تأييد أو إسقاط إجراء حكومي، يمكنها أن تتجنب قرارات من شأنها تدمير مصداقيتها وإرهاق قدراتها المحدودة على حل المشاكل.

تنظم وتحدد الجماعات الأكاديمية بالمثل مساحة الكلام المسموح به ومقدار صلته بالموضوع، فمثلاً، تعتبر الجامعات، على نحو عام، ذات مهمة محددة. ومن الصحيح أن جدلاً يثور حول مدى ارتفاع صوت الجامعة السياسي الذي يجب أن يكون عليه أو مدى إخراسه. ويؤكد المحافظون بأن تعرية الشركات التي تقوم بعمل في جنوب إفريقيا ليس موضوعاً مناسباً ليلقى اهتماماً رسمياً من إحدى كليات الجامعة. لكن المتحررين، في الوقت الذي ينتقدون فيه بقسوة ما يدركون أنه تملص أخلاقي، يتفقون على أن جدول أعمال اجتماعات الكلية ينبغي أن يكون محدداً في بعض الطرق، فمثلاً، يجب ألا يخصصوا وقتاً لتشخيص متضمن لموضوع أزواج أعضاء هيئة الكلية.

وأخيراً،وحتى نختار مثالاً مختلفاً تماماً، دافع جون رولز عن المنفعة السياسية فيما أسماه "طريقة التجنب"20 إذ تنقل قاعدة تكميم ذكية الصياغة الاهتمام بشكل مفيد عند أية مجموعة من مناطق خلاف نحو مناطق اتفاق. وهناك فرضيات ميتافيزيقية عن الجنس البشري هي الآن، وقد تظل، موضع جدال. ولتكوين مفهوم عام عن العدالة يكون مقبولاً من كل أعضاء مجتمع متنوع، لا بد لنا أن نبتعد عن مسائل تثير خلافاً جذرياً. وفي نظام ليبرالي حر، لا بد أن يكون الهيكل الأساسي المعياري قادراً على أن يسيطر على ولاء أفراد وجماعات ذات فهم للذات ومفاهيم متباينة عن الإنجاز الشخصي. ونتيجة لذلك، لا يحقق منظرو العدالة هدفهم الرئيسي إلا بتحاشي نزاعات ميتافيزيقية غير قابلة للحل.

إن تقنيات التجنب المشابهة هي مألوفة في الحياة السياسية. ومثل "الالتزام الذاتي" عموماً، يكون ربط اللسان أحد هدايا الدستورية الرئيسية إلى الديمقراطية. ويمكن إعادة وصف بعض القيود الدستورية، على الأقل، وصفاً مفيداً على أنها تعبير عن قرار مجتمع بإسكات نفسه أو ممثليه عن قضايا مختارة. ويحظر على المشرعين أن يناقشوا رسمياً مسائل، إذا وضعت تحت سيطرة أغلبيات منتخبة (على ما يظن)، فإنها كفيلة بإحداث شلل حكومي، وتبديد وقت الجميع، أو تفاقم عداءات فئوية.

أحكام إنكار الذات

لقد علمنا المنظرون المتواطئون أن نفهم تضييق جدول الأعمال كأسلوب تمارس فيه نخب شريرة السلطة على ضحاياها سيئي الطالع: وقد تمارس السلطة، وغالباً ما تمارس، بقصر مدى صنع القرار على قضايا "آمنة" نسبياً، أو بعبارة أقل إطناباً:" إن من يقرر ماهية السياسة هو من يوجه البلاد"30 في الحقيقة أن الذين يستخدمون السلطة لا يتصرفون دائماً خلسة عن إسكات الآخرين أو الحد من مدى القضايا التي يمكن مناقشتها بحرية. وبتحديد حملة المساهمات أو إيقاف المساعدة القانونية للفقراء، يخنق الموظفون العموميون صوت مواطنين معينين خنقاً فعالاً دون أن يأمروهم فعلاً بالتزام الصمت. لكن الرقابة المباشرة، منذ اختراع الطباعة على الأقل، قد ضاهت بسهولة سحب الموارد كوسيلة للسيطرة السياسية. وفي هذه الأيام مثلاً، لم تعد المجالس التشريعية الحكومية تمنع الأطباء من نشر معلومات عن موانع الحمل؛ لكنها وكمثال عشوائي آخر، قد تقيد شركات التبغ في الإعلان عن سجائرها.

وفي حقيقة الأمر، لا تجعل حرية الكلام من كل أنواع قواعد التكميم أمراً مخالفاً للقانون. فالقضاة يحكمون إغلاق سجلاتهم، ويطلبون من المحامين عدم إبلاغ هيئة المحلفين عن حكم ببطلان محاكمة سابقة عن نفس التهمة. وعلى نحو أكثر ندرة، قد يمنع قاض محامين من مناقشة قضية قيد المحاكمة مع الصحفيين. وهناك قوانين متعددة تضع قيوداً على إفشاء الموظفين الحكوميين للأمور. وتفرض دائرة العدل، في ظروف غير اعتيادية، قيداً مسبقاً لمنع الصحف من نشر قصة قد تعرض الأمن القومي للخطر. وبالمثل، وعلى نحو أعم، فإن قانون التشهير هو نظام قواعد حول ما لا يمكن أن يقوله الناس.

وخلاصة القول، يكمم فرد فرداً آخر، أو تكمم جماعة جماعةً أخرى باللجوء إلى التهديد أو الرشوة. لكن الأفراد والجماعات يكممون أنفسهم أيضاً. إن قوانين إنكار الذات ممكنة تماماً. ويتذرع الشهود، في عزوفهم عن الشهادة، خوف أن يجرمهم ما يقولون، بالتعديل (الدستوري) الخامس. وعلى نحو مماثل، يجزم المرشحون لهيئة استجواب الشهود الفدرالية لمجلس الشيوخ بأنهم لن يحكموا مسبقاً

أبداً وبلا مسوغ دون حجة ملموسة. ويعزل أعضاء المحكمة أنفسهم بسبب النزاع على المصالح. ويحجم المشرعون عن الإدلاء بأصواتهم حين لا يمكنهم الإذعان لضغوط مضادة وعند اتخاذهم موقفاً بطريقة أو بأخرى قد يكلفهم تأييداً انتخابياً أساسياً.

يمكن مضاعفة أمثلة متنوعة كهذه عن الرقابة الذاتية الإستراتيجية إلى ما لا نهاية. فالهيئات التشريعية تحرم عقد حوار حول قضايا حساسة بطريقة أكثر تنظيماً. وقد تم في مجلس الشيوخ ومجلس النواب الأمريكيين المبكرين توظيف تقنية برلمانية (كان يطلق عليها في ذلك الحين: "السؤال السابق") "لتجنب مناقشات غير مرغوب فيها، أو قرارات غير مرغوب فيها، أو كليهما معاً".40 وبعبارة أخرى، تترك التنظيمات والجماعات، مثلها مثل الأفراد، مواضيع مختارة بلا نقاش نظراً لما تعتبره صالحها الخاص. ولإبراز جبهة موحدة، قد يمتنع أعضاء حزب سياسي عن إعلان نزاعاتهم الداخلية. ولجذب انتباه الجمهور، على المبادئ والأهداف المشتركة. وأحياناً، يمكن فقط تحقيق أهداف مهمة طالما لم يتم الحديث عنها. فقد تخفق زيجات نتيجة محاولات تصف بدقة، في عقد مكتوب، من يفعل ماذا ومتى يفعله. ولعل فكرة العمل الإيجابي (إعطاء الأولوية للأقليات) تشكل مثالاً آخر: إذا بالغت الحكومة في الحديث عما تحاول فعله (مثلاً خلق ظروف احترام الذات لدى الأقليات)، فإنها قد تضع عوائق لا حاجة لها في طريقها. وفي مثل هذه الحالة، فمن الحكمة للموظفين للحكوميين أن يكمموا أنفسهم. وعلى الأقل، تكون نعومة الكلام مرغوب فيها لأنها قد تساعد في منع نزاع ليس فقط غير مرغوب فيه بل إذلال غير مرغوب فيه، أيضاً. وباختصار، كي تضمن الجماعات نجاح سياساتها، فإنها تجد أيضاً أن من الحصافة أن تستثمر فنون الحذف.

استخدامات إيجابية للحرية السلبية

ما من قضية تصنف باستمرار على أنها "تستحق التجنب" أكثر من الدين. فمن المفهوم أن الطائفية تعتبر مثيرةً للخلاف، وتهديداً خطيراً للتعاون الجماعي. ومما يقال إن النزاعات الدينية لا يمكن حلها دائماً حلاً سياسياً، أو حتى عقلانياً. وبناء على هذه الفرضية، قررت جماعات كثيرة رسم "خط" بين العام والخاص -

تخصيص الارتباطات الدينية بالعالم غير السياسي، بعيداً عن نطاق صلاحيات الأغلبيات والموظفين. ومن باب التناقض الظاهري، يظن أن تصنيفاً كهذا يعزز التلاحم الاجتماعي. وسيكون أكثر سهولة حل مجادلات أخرى لو لم تتبلور الانشقاقات الدينية في فرق سياسة.

إن قبل ذلك، فإن ادعاء كهذا يلقي ضوءاً على نظرية عدم التشابك. وبالنظر إليه من هذا المنظور، لا يحمي "الجدار" بين الكنيسة والدولة النطاق الخاص من هجمات غير متوقعة، فقط؛ بل وأيضاً يخفف عن النطاق العام عبء مشاكل غير قابلة للحل. وعموماً، تجاهل دارسو "الحرية السلبية"5 دور التخلص من العبء أو دور جدول الأعمال غير المكتظ بالحقوق بالخاصة. وتبرر الحدود على نطاق صلاحيات الحكومة أساساً بالرجوع إلى هشاشة المجالات المحمية وقيمتها الداخلية. لكن، لم لا تقلب الصورة ويتم اختيار أية فوائد تنمو للحياة العامة إذا ما تم استثناء قضايا معينة من جدول الأعمال العامة؟ أثناء مسح منطقة، قد تخفف حقوق خاصة، وفي آن واحد، الحمل عن منطقة أخرى. و "تخصخص" الحرية السلبية أسئلة معينة، ماسحةً إياها من قائمة المشاكل التي ستحل سياسيا. ويجعل تكتيك التفريغ هذا كل الخلافات الباقية أكثر عرضة للمصالحة. وعند النظر من زاوية مختلفة قليلاً، فإن ما بدا سابقاً أنه وسيلة حماية يبدو الآن كإستراتيجية تخليص من عبء. وبالعودة إلى مثال تكميم الموظفين العموميين أنفسهم بشأن الدين، يبدو أن هؤلاء الموظفين يحصلون على حرية مساوية لحرية الطوائف الخاصة. ويزداد استقلال السياسة، في الوقت ذاته مع الدين.

وطبقاً لإشعار برلين:"ليس هناك ارتباط ضروري بين حرية الفرد والحكم الديمقراطي". يضيف "إن هذا الارتباط هو أكثر غموضاً مما يبدو للكثير من المؤيدين لكل من الحرية الفردية والحكم الديمقراطي".60 وإذا كان لاقتراحي أية ميزة، فإن برلين مخطئ جزئيا على الأقل: فالحقوق الخاصة تساهم مساهمة حيوية في الحكومة الديمقراطية وذلك بحذف نزاعات غير قابلة للحل من الجو العام. وبتضييق جدول الأعمال السياسي ليقتصر على مشاكل يمكن تطويعها بالنقاش، يمكن القول بأن

حقوقاً فردية معينة قد تسهل الحكم الذاتي. ومرة أخرى، فإن وظيفتها ليس مجرد حماية الحقوق الخاصة بل تخليص عبء الحقوق العامة أيضاً.

يبدو كبت الموضوع طغياناً: فأن تكمم يعني أن تخنق. لكن إنكار الذات لا يمكن الاستغناء عنه في السياسات المنظمة ذاتياً. فمن ناحية، غالباً ما يفرض حل نزاع مسبقاً تجنب نزاع. وتصبح الديمقراطية ممكنة، من وجهة نظر كثير من المنظرين الديمقراطيين، فقط حين تزال تكافلات وتعهدات معينة مشحونة عاطفياً من الحقل السياسي. وبإقصاء الأسئلة الدينية من جدول الأعمال التشريعي، كما ظللت اقترح، قد يساعد مبدأ عدم الاشتباك في تشكيل جمهور من نوع ما - جمهور سريع التأثير بالطرق الديمقراطية في حل النزاعات. لذلك، فالتكميم الذاتي هو شكل من أشكال السيطرة الذاتية وليس الخنق الذاتي. ولنكرر القول: بالموافقة على خصخصة الدين، يمكن أن تساعد جماعة مواطنين منقسمة على نفسها على حل خلافاتها الأخرى عقلانياً، بوسائل النقاش العام والمصالحة.

ترتبط الديمقراطية ارتباطاً تقليدياً بالانفتاح glasnost، أي حرية الكلام والإطاحة بحكومة الرقابة. وهكذا، يبدو من الخطأ التركيز على مساهمة قواعد التكميم في الحكم الذاتي. رغم ذلك، مما لا شك فيه أن شكل السياسة الديمقراطية يقرره النقل الاستراتيجي لمواد معينة من جدول الأعمال الديمقراطي. وقد جادل بعض المنظرين أن كبت القضايا شرط ضروري لبروز الديمقراطيات واستقرارها.

وطبقاً لجوزيف شومبيتر، مثلاً، فإن أحد المتطلبات الأساسية لديمقراطية ناجحة هو أن "مدى القرار السياسي لا ينبغي توسيعه أكثر مما يلزم"70 ويجادل روبرت دال أن النزاع الأخلاقي لا يحتاج إلى هدم الديمقراطية: فالخلاف حول الأهداف يتوافق مع الحكم الذاتي الجماعي طالما ظل هناك استقلال واسع ضمن المجتمع، أي، فترات إمهال كثيرة للجماعات كي تلاحق أهدافها بلا مضايقة"80 ولأن صامويل هنتنجتون يرى أن الدين هو مصدر أساسي لنزاع غير قابل للحل عقلانياً، فإنه يؤكد أن الثقافات التي تفتقر إلى فصل حاد بين الدين والسياسة، وبين العوالم الروحية والدنيوية، ليست "مضيفاً كريماً للديمقراطية"90 حين تلون غايات نهائية كل الأفعال السياسية الملموسة، يصبح الإصلاح بالمصالحة أو بالتدريج شبه

مستحيل. طبقاً لهذا الخط من الجدال، فإن التحول إلى الديمقراطية محكوم عليه منذ البداية بالفشل إذا لم يوجد حد معترف به اجتماعياً ما بين الدين والسياسة.

أنماط قاعدة التكميم

قواعد التكميم إما أن تكون مستقلة ذاتياً أو تابعة، أي إما أن تكون مفروضة ذاتياً أو مفروضة من قبل آخرين. ويمكن المصادقة على قواعد التكميم المفروضة ذاتياً، بدورها، بالإجماع أو بالأغلبية فقط. كما يمكن أن تكون إما رسمية أو غير رسمية. فمثلاً، تكون بعض تعهدات سكوت تشريعية مدمجة بوضوح في الإطار الدستوري، في حين تكون تعهدات أخرى معتمدة على موافقة ضمنية بين أفراد نخبة سياسية. وستثبت التقسيمات المستقلة/ التابعة، والإجماعية/ الأغلبية،والرسمية/ غير الرسمية أنها مفيدة جداً لتحليلنا أدناه لمحاولتين كلاسيكيتين حول تجنب القضايا: الجهود التي بذلت في الولايات المتحدة لكبت الخلاف السياسي أولاً حول الرق ومن ثم حول الدين. وينبغي أن يذكر في مستهل الحديث عدة أنواع أخرى من أنواع قاعدة التكميم.

إن بعض أنواع قاعدة التكميم مصممة فقط لتأجيل مناقشة، أو تجنب صدور قرار متهور؟ وهناك أنواع أخرى المقصود منها دفن موضوع نهائياً.10 وتحظر بعض قواعد التكميم إثارة مسألة حساسية؛ بينما تكون قواعد أخرى موجهة على نحو أضيق لتسكت بها طائفة مختارة فقط من المتكلمين. مثلاً، حين يثور سؤال فني، يذعن رجل الشارع بالعادة للاختصاصين. وتضم الديمقراطيات الحديثة مؤسسات كثيرة شبه مستقلة، ولكل منها جدول أعمالها. لذلك، لا بد أن نميز أيضاً بين الكبت العالمي لموضوع ومجرد نقل ذلك الموضوع إلى سياق مؤسساتي آخر. قد ينقل البوح المحرج الذي لا يردد في غرفة أو أمام أطفال devant les enfants نقلاً كاملاً إلى جزء شديد العزلة من نفس البيت لدراسته. وبدلا من انشغال موظف رفيع الشأن في قضية متفجرة بلا طائل، فإنه ينقل المسؤولية ويسلمها إلى موظفين غير مرتبطين عن قرب بالحزب الحاكم.

وبأساليب أقل التواء، تستثنى بعض المواضيع من جدول أعمال السلطة التشريعية الوطنية فقط ليتم تسليمها للمجالس التشريعية الحكومية أو للمحاكم.وعلى العكس من ذلك، بحل المحكمة خيام مخيمها من داخل الأجمة السياسية، فإنها تخرس نفسها؛ لكنها في الوقت ذاته تدعو موظفي تنفيذيين أو تشريعيين لأن يعبروا عن رأيهم بلا تردد. وفي مثل هذه الحالات، تشكل قواعد التكميم تقسيماً في العمل يساعد في إيضاح مسؤوليات جميع الفرقاء. والأكثر راديكالية هو القرار بإزالة قضية من نطاق سلطة كل فروع الحكومة ومستوياتها.

وأخيراً، تستثنى بعض المواد من جدول الأعمال السياسي دون اتخاذ أي قرار واع. إن جداول الأعمال غير محدودة؛ وسيكون منافياً للطبيعة الافتراض بأن من الطبيعي أن تكون كل القضايا على جدول الأعمال وأنها تفشل في الظهور فقط لأنها أبعدت على نحو واع. وتساعد كل عادات العقل الضيقة أو الغمامات الثقافية أو نقص الخيال على تفسير سبب عجز السياسيين عن التمسك بـ (ما يبدو لنا) فكرة مهمة. ففي الولايات المتحدة، بخلاف الجلسات التشريعية الرسمية. لكن القضية لم تكبت أبداً بصورة متعمدة لأنها، ولأسباب عديدة، لم تثر أبداً.

وتتسع جداول الأعمال السياسية باستمرار وتتقلص. إن سبب سيطرة موضوع على اهتمام الجماهير أو غيابه عنه يشكل موضوعاً مهماً لبحث تاريخي اجتماعي. ويتطلب تحليل تضييق وتوسيع جداول أعمال، من بين أشياء أخرى، اهتماماً حريصاً بشروط الحركات الاجتماعية الناجحة والمجهضة. ومما هو واضح، فإن اهتماماتي أضيق. وعلى الأقل، تحذف، بوعي، بعض القضايا التي هي في مركز الاهتمام السياسي لو لم تحذف من مجال المواضيع التي ستناقش.11 ولجعل مفهوم قاعدة التكميم مفيداً للتحليل المقارن، لا بد لنا من حصره بأفعال حذف جلية وكاملة الهدف ومبررة بلباقة.

الانتقال إلى الديمقراطية

لننظر إلى قرار عدة ديمقراطيات، أعيد ترسيخها مؤخراً، لتقدم حصانة من الملاحقة الجزائية لقادة عسكريين استخدموا السلطة في النظام القديم.12 ورغم

أنهم مدانون بأعمال وحشية، رغب بعض هؤلاء الضباط في التخلي عن السلطة بسلام إلى حكومة مدنية. لكنهم فعلوا ذلك فقط مقابل تعهد تشريعي وقضائي بالسكوت عن أخطائهم الماضية. وإصدارات العفو هي في الحقيقة أمثلة كلاسيكية لقواعد التكميم في تثبيت استقرار الديمقراطية. وتجسد ما أطلق عليه نيتشه العبث الفعال aktive vergeblichkeit،13 لكن على مستوى وطني أو حكومي على الأقل. وبإقفال صحائف الماضي وبالمحافظة على إبعاد العقوبة عن جرائم سابقة من جدول الأعمال السياسي، يؤمن منظمو ديمقراطية جديدة إذعان النخبة القائمة استراتيجياً - وهو تعاون لا يمكن الاستغناء عنه لضمان انتقال ناجح من الديكتاتورية إلى الاستقلال الذاتي. مع ذلك وبلا رغبة مهيمنة لوحدة وطنية، نفترض أنه ليس من المحتمل أن تسكت الجماعات المعارضة نفسها بشأن القضايا التي تقسمها جذرياً صعوبات عسيرة من الناحية التاريخية.

وطبقاً لـ دانكوارت روستو، فإن صراعاً شديداً، إنما من غير الممكن كسبه، هو شرط أساسي مسبق للتحول إلى الديمقراطية.14 وسيحل التعب سريعاً بكل الأحزاب نتيجة العداوات التي لا تنتهي. وإذا امتلكت النخبة الرئيسية الموهبة والإرادة، يمكنها عندئذ التفاوض للوصول إلى تسوية - نظام مشاركة في السلطة وتوفيق متبادل لصالح كل الفئات الرئيسية. وقد تأخذ هذه الصفقة بين الطوائف والشرائح شكل دستور. كما أن إبعاد مسائل انقسامية من نطاق سلطة موظفي الدولة قد يكون عنصراً أساسياً في تسوية خالقة للنظام كهذه.

يجادل روستو بأن الحكومة، إذا أريد لها البقاء، فلا بد أن تكون التسوية الدستورية الأساسية عملية رباط حذاء. ولا يمكن فرض الدستور من الأعلى بطريقة تحكمية/ أوتوقراطية. ولامتلاك سلطة نموذجية أساسية لأي قانون تأسيس ناجح، لا بد أن تظهر معاهدة السلام الأولية كأنها مصممة على الأقل بتعاون الفئات المتنافسة.15 وبعبارة أخرى، لا ينبغي إعطاء الإجماع على الأساسيات أكثر من حقه كشرط مسبق لعملية الانتقال إلى الديمقراطية، فبلا انقسامات رئيسية، لن يكون هناك حافز لابتكار مؤسسات ديمقراطية في المقام الأول. وقد نضيف أن هذه

المؤسسات ستنجح فقط في التعامل مع نزاعات مستترة إن أدخلت آليات لتجنب القضايا المثيرة للخلاف.

وكتناقض ظاهري، فقد جادل كليفورد جيرتز بأن المواطنة والمجتمع غير متوافقين.16 وعلى الأقل، تبرز الولاءات الجماعية عوائق خطيرة في وجه الاندماج في الدول القومية حديثة النشوء. ويهتم جيرتز بتماسك أي نوع من الدول القومية، وليس فقط بخلق الديمقراطيات. لكن آراءه النافذة، رغم ذلك، موحية لبحثنا. ويمكن أن تكون "الارتباطات الأصلية" كما يصفها: دينية،أو عنصرية،أو لغوية،أو قبلية،أو إقليمية، أو عرقية؛ لكنها تبقى دائماً مشوبة برهاب أجانب طائفي ولذلك هي في حالة توتر مع العضوية في الدولة ككل. وتنبع بعض أكثر مشاكل العالم عسراً حين تسيس الروابط الأصلية بمحاولات التكامل القومي.17

إن أمن الأقلية خير عام - خير للأغلبية كما هو للأقلية. وبتصميم دستور لتسكين مخاوف الطوائف العرقية التي لا تستطيع الدفاع عن نفسها، يؤمن واضعو التسوية المؤسسة للنظام تعاوناً قومياً ضرورياً للازدهار الاقتصادي والاستقلال العسكري. وأية أمة تنقسم إلى "مجموعات أصلية" يجب أن تكتشف "شكلاً كفؤاً لاحتواء خلافات البلد". ومرة أخرى، فإن هذا "الشكل" هو دستور سياسي بالمعنى الواسع. إنه ينشئ هيئات صنع القانون وتنفيذه، كما أنه ينشئ تنظيمات مثل الأحزاب السياسية "التي يتم فيها تعديل النزاعات الأصلية على نحو غير رسمي وواقعي".18

إن النظام الحزبي، وتدجين الولاءات الطائفية، ومهارة النخبة الدبلوماسية هي عناصر أساسية للاستقرار الاجتماعي في بلد متنوع دينياً وعرقياً. لكن لا بد من استكمال هذه العناصر بتضييق استراتيجي لجدول الأعمال السياسي القومي. ولا بد من حماية الارتباطات الأصلية من الشرطة وليس توجيهها فقط عبر قنوات سياسية "مناسبة" بل أيضاً (إلى حد ما على الأقل) إبعادها تماماً عن السياسة.19 ويمكن أن يزيد عدم التسييس، مقترناً مع قوى أخرى، من فرص مصالحة عقلانية في مجتمع منقسم.

إن أحد الحلول التقليدية لمشكلة الانقسامات الأصلية وهو الانفصال أو التقسيم. وثمة حل آخر هو القوة العرقية: إذ يمكن أن تطرد أو تستوعب أو تخضع جماعية دينية أو لغوية أو عنصرية أو طائفية واحدة كل الجماعات الأخرى. فهذا "مجتمع" بالمعنى القوي والمعادي للتحرر. لكن، إن أمكن تحييد التنوع دستورياً، فيمكن أيضاً تكييفه ضمن الأركان الأربعة لدولة واحدة. ويمكن لواضعي القوانين الأذكياء أن يصححوا قوانين تخمد النزاع. وبفعلهم ذلك، يرسون الأساسيات لـ "سياسة مدنية لمصالحة أصلية"20. ظلت سياسات تصالحية العقلية من هذا النوع ولمدة طويلة موضع تركيز دراسات أرند ليجفارت عن الاتحادية الاجتماعية. وفي المجتمعات المنقسمة أساساً، يتطلب الحكم الذاتي تعاون قادة جماعات مختلفة تعاوناً يسمو على الانقسامات الفرعية أو التفرعات الثقافية على المستوى الجماهيري.21 ومن باب التناقض الظاهري، يجب أن تمثل النخبة ولا تمثل ناخبيها في نفس الوقت. ولا بد أن يحملوا ولاء أتباعهم، لكن لا بد أن يظهروا مواقفهم غير التصالحية في المباحثات القومية.22 ويتطلب مثل هذا التعاون، عبر الكيان الطائفي، تقوية الخمود السياسي لدى العامة غير النخبوبه ومواقفهم المراعية لقادة الجماعات".23

إن روح المصالحة بين النخبة ضرورية لكنها ليست شرطاً كافياً للحكم الذاتي في مجتمع منقسم. ويلقى "الاستقلال الذاتي الفرعي "نفس الأهمية - وهو تعبير ليجفارت عن إبعاد القضايا موضع الخلاف من جدول الأعمال القومي. ومثالياً، "ستحظى القطاعات الفرعية بدرجة عالية من الحرية في سلوك حياتها الاجتماعية الداخلية وشؤونها الثقافية".24

وبعبارة أخرى، ينبغي على الحكومة القومية أن تكبح ذاتها حيال قضايا معينة. أما في الأمور ذات المصلحة الإقليمية أو الطائفية، لكن لا المصلحة القومية، "تترك القرارات وتنفيذها للقطاعات".25 وحين لا يمكن تجنب قرارات قومية، لا بد لكل جماعة من اكتساب تأثير يتناسب وعدد أعضائها وأن تكون مسلحة، بشكل حاسم، بحق النقض. والسبب لاتخاذ هذه الاحتياطات المدروسة بسيط: "في نظام سياسي بقطاعات سكان منفصلة بوضوح وعدوانية بقدرة كافية، تفهم كل

القرارات عملياً على أنها تستلزم مخاطر كبيرة، وحكم الأغلبية المتشدد يضع توتراً على وحدة النظام وسلامه".26. وحين تكون المخاطر كبيرة، لا بد من تضييق سلطة الأغلبيات القومية. ولكي تؤمن أغلبية قومية من سلطتها على قضايا أخرى، لا بد أن تكمم ذاتها حول قضايا مقدر لها أن تثير عداوة طائفية.

يدعو ليجفارت المجتمعات المنقسمة إلى أن تكون لها حكومات إئتلافية، وحق نقض متبادل، وتناسب حصص وظائف الخدمة المدنية، إضافة إلى المعونات المالية الحكومية، كما ذكرت، وإلى الاستقلال الذاتي الفرعي. وهو يفضل ثلاثة أو أربعة أحزاب على حزبين، والنظام البرلماني على النظام الرئاسي، والتمثيل بالحصص على حكم الأغلبية، والفدرالية على حكومة وحدودية. كما أنه يفضل الأسلوب "التوليفي" على الأسلوب الخلافي في صنع القرار. ويجب اتخاذ القرارات السياسية في مباحثات سرية بين النخبة المتنافسة (على أساس مقايضة الأصوات والصفقات الشاملة وهكذا) كما يجب التوصل إليها بالإجماع الفعلي. بعبارة أخرى، تعني الاتحادية ديمقراطية بلا معارضة. وطبقاً لليجفارت، فإن المجتمعات المذكورة هي مجتمعات منقسمة أكثر مما ينبغي بحيث لا تحتمل نزاعات سياسية علنية.

قاعدة تكميم عام 1836

قبيل اندلاع الحرب الأهلية، كانت الولايات المتحدة ذاتها مجتمعاً منقسماً انقساماً شديداً. وقد تحاشى قادتها أيضاً نزاعاً علنياً بشأن كل القضايا الأكثر إثارة للشقاق. ففي عام 1836، مثلاً، تبنى مجلس النواب الأمريكي القاعدة الأولى من سلسلة قواعد التكميم:

تقرر، أن كل الالتماسات،أو المذكرات، أو القرارات، أو المقترحات، أو الأوراق المتعلقة بأية طريقة، أو إلى أي مدى مهماً كان، بموضوع الرق، أو إلغاء الرق، دون أن تطبع أو تحال، سيتم تأجيلها، وأن لا يتم اتخاذ أي إجراء بشأنها.27

كانون قانون الرقابة الذاتية التشريعية هذا والمعيار الموازي الذي تبناه مجلس الشيوخ مصالحتين تكتيكيتين، أو محاولتين"عقلانيتين" لفصل الخلاف بين الشمال

والجنوب. فتشريع إنكار الذات فقط هو ما أتاح تعديلات متبادلة ومناقشة عقلانية لقضايا أخرى بين الفرقاء. وقاعدة تكميم فقط هي ما تستطيع إعادة مسؤوليات الحكومة الفدرالية جاعلة إياها متناسبة تقريباً مع قدرتها المتواضعة على حل المشاكل. ومما يثير الفضول تماماً هو أن قرار الكونغرس بكف يده لم يهاجمه المؤيدون لإلغاء الرق فقط، كما هو متوقع، بل هاجمه بعنف أيضاً مؤيدو حقوق الدولة في الرق (مثل جون كالهون) الذين تمنوا صمت الكونغرس المطلق حول مسألة العبيد. وأكد العداء الجنوبي لهذه الوثيقة تقلقلات كل ترتيبات التكميم الذاتي تأكيداً مفيداً.

وقع الجدال عام 1836 حول تكميم الكونغرس في ظل نزاع كبير حول تكميم صحافة إلغاء الرق. وقد قررت المجتمعات الشمالية المضادة للعبودية استخدام البريد لإغراق الجنوب بدعايات تحرير الرقيق. وكان كان متوقعاً، رفض الجنوبيون أن توزع هذه المصنفات بحرية. إذ هددت هذه المنشورات، من وجهة نظرهم، بقاءهم ذاته، أي أنها شكلت دعوات مفتوحة لعصيان عبيد مسلح. وغضت الحكومة الفدرالية الطرف لعدم رغبتها في فرض قوانينها ذاتها على مثل هذه القضية الحساسة، في حين تابعت ولايات الجنوب مراقبة البريد.28

لم يكن سد المنافذ على تدفق أدبيات إلغاء الرق عبر الحدود الجنوبية كافياً بالنسبة للقوى المؤيدة للرق. وكان الطرفان متلهفين بصورة متساوية لقمع مناقشات الكونغرس التي لا تنتهي حول الرق. وجادل الرئيس جاكسون نفسه، على لسان كاتب سيرة حايته: "إن كل نقاش في الكونغرس لقضية العبيد "كان" غير ديمقراطي إلى أقصى حد"29 وكانت الإثارة المستمرة لموضوع العبودية تشل قدرة المشرع القومي للتعامل مع قضايا أخرى. وكان الحديث عن الرق ببساطة عنصر تفريق.وقد أدت الاتهامات المتبادلة بين القوى المؤيدة والقوى المناهضة حتى إلى وصول بعض أعضاء الكونغرس إلى مجلسي النواب والشيوخ مسلحين بالمدى - وهي علامة أكيدة بأن اللباقة البرلمانية كانت تهترئ عند أطرافها.

لاقت التماسات مطالبة الكونغرس بإلغاء الرق، أو على الأقل تجارة العبيد، ضمن مقاطعة كولومبيا، اهتماماً خاصاً عند الجنوبيين. وكان الموقف

المعارض للرق يقول بأن كل المواطنين لهم حق مطالبة الحكومة بإنصاف المظالم.30 وبالمقابل، فإن مؤيدي الرق قالوا إنه ينبغي على الكونغرس أن يرفض حتى أن يستقبل هذه الالتماسات على أساس أن الحكومة الفدرالية ليس لديها سلطة إلغاء العبودية في أي مكان. وتماماً مثل مؤيدي إلغاء الرق، ينبغي أن يكمم النواب والشيوخ أفواههم تماماً حول مسألة الرق: "الموضوع يتعدى صلاحيات الكونغرس - إذ ليس لهم الحق في أن يتعرضوا له بأي شكل أو صورة، أو أن يجعلوه موضوع تداول أو نقاش".31 وفي حين كان كالهون يحتكم إلى الحقوق الرسمية وخطوط السلطات القضائية، فإنه كان مهتماً أساسياً بالنتائج السياسية. كان مؤيدو إلغاء الرق متعصبين وإحراقيين. إذ شوهت "التماساتهم المهينة" الجنوب، وعلمت الكراهية وهددت بتدمير الاتحاد. ولم تكن لمحاولات المناقشات العلنية لاحتقار ولايات العبودية وإهانتها في الكونغرس أية فائدة. وساعدت تلك المناقشات، مهما كانت غير حماسية، في زيادة استقطاب الأمة فقط.

قدم هنري بنكني، كإجراء تصالحي، سلسلة قرارات في مجلس النواب مشترطاً أن الكونغرس، كمبدأ دستوري، لا يستطيع أن ينظم العبودية في الجنوب ولا ينبغي، كأمر ذي نفع، أن ينظم العبودية في المنطقة. وقد أعلنت الفقرة الملحقة بقاعدة التكميم، المقتبسة أعلاه، أنه سيتم "استقبال" الالتماسات المتعلقة بالعبودية رسمياً من الكونغرس، إلا أنها ستؤجل تلقائياً ولن تناقش أبداً.

وكما قلت، فإن كالهون في مجلس الشيوخ وزملاءه، مؤيدي إلغاء الرق في مجلس النواب "اعتبروا قاعدة تكميم بنكني هزيمة جنوبية قاتلة".32 وقد أصابت الكونغرس بالبكم ولكن ليس بالصمم. وباسترجاع ما مضى، تبدو اعتراضات المؤيدين للرق على القاعدة اعتراضاً شرعياً بصورة هستيرية تقريباً. فقد جادلوا بأن القرارات منحت الكونغرس ضمناً الحق في نقاش العبودية وإلغائها في المنطقة، رغم أن الكونغرس رفض في ذلك الوقت استغلال تلك الحقوق.33 إن التماسات الإلغاء مهما تكن الظروف، لا ينبغي استلامها وتأجيلها، بل يجب عدم استلامها ببساطة. وينبغي تكميم فم الكونغرس، كما لا بد من سد أذنيه. وقد أوضح كالهون بأن الاستقبال المبدئي للالتماسات كان "أجهزتنا لقياس التغيرات الطفيفة".

وأضاف أننا لا بد "أن نواجه العدو على الحدود".34 وكانت قواعد التكميم التي تعوزها الحماسة فضفاضة إلى حد كبير بحيث لا تبقي لسان المطالب بإلغاء العبودية مغلقاً. وفي الواقع طلب كالهون ورفاقه المستحيل بأن يكون الكونغرس موثق اليدين بإحكام ومشدوداً حيال هذه القضية بحيث لا يستطيع أن يطمح إلى التخلص من قيوده: "لا شيء أقل من اليقين بوجود أمان دائم يمكن أن يغرينا أن نذعن حتى بوصة واحدة".35

إن قاعدة التكميم لعام 1836، ولأنها كانت مصالحة سياسية تماماً، هي رمز لاتجاه التيار العام نحو مسألة الرق في السياسة الأمريكية منذ التأسيس وحتى الحرب الأهلية. واستلزم بروز الحكم الذاتي القومي أولاً، وبالتالي الحفاظ عليه، تجنب الاستراتيجية لهذه الفكرة الباعثة للخلاف. ومنذ البداية تماماً، أسقطت فقرة معارضة تجارة العبيد من إعلان الاستقلال: وامتنع الدستور نفسه بحذر عن استخدام كلمتي "عبد" أو "عبودية". واعترف طبعاً واضعو القانون بقانون الرق.36 لكنهم لجأوا إلى التأنق اللفظي واللامباشرة عند وصفه - كما لو كان عدم قبول الشيء يمكن تخفيفه بإظهار عدم الرضا عن الاسم. قد يقال إن المصالحة الفرعية في صميم الدستور تطلبت أن تبقى القضية مستترة ولا يرد ذكرها على نحو واسع.37 ويعلق جيرتز عند مناقشة المساومات التي وحدت الأمم المنقسمة أن "مجرد التحيزات التي لا بد من تحملها لأجل التأثير على مثل هذه المصالحات هي غالباً بغيضة".38 ويبدو أن خلق جمهورية قومية في الولايات المتحدة قضية من صميم الموضوع. وبمرور الزمن، أصبح كثير من الشماليين معارضين أكثر فأكثر للعبودية. حتى أن معظمهم ظل نافراً من تقطيع أوصال الوحدة. لقد جعلتهم القومية، كما هي الحال غالباً، غير راغبين في أن يحركوا عداءات فرعية.

الدستور كصفقة

في ظل أي نظام تحكمه الأغلبية، لا بد أن يوافق أعضاء الأقلية الذين تتغلب عليهم أصوات الأغلبية على نتيجة يعارضونها. أي أن عليهم أن يوافقوا على قرار لا يوافقون عليه. وهكذا فإن مبدأ الأغلبية متناقض ظاهرياً في طبيعته. إنه ينجو من عدم الثبات فقط. لأن الموافقة يمكن توضيبها على أهداف مختلفة.

حتى وإن لم يوافق أعضاء الأقلية الذين تتغلب عليهم أصوات الأغلبية على القرار الذي تم اتخاذه، فإنهم يوافقون على الإجراءات التي تم بها التوصل إلى ذلك القرار، وحتى أنهم يلزمون أنفسهم بطريقة غير مباشرة بأن يلتزموا بأية نتيجة يفرزها الإجراء المتفق عليه. لكن الصعوبة هنا لا يمكن التخلص منها بسهولة. لماذا تقبل الأقليات حكم الأغلبيات؟ ودون خضوع الأقلية لقرارات تكرهها، وفقاً لتعريف الديمقراطية، تصبح الديمقراطية مستحيلة. لكن كيف يمكن تحقيق خضوع الأقلية سياسياً؟

أحد الأجوبة تقدمه "نظرية العضوية المتعددة". فإذا كان كل فرد ينتمي إلى عدة مجموعات في الوقت نفسه، عندئذ سينحاز معظم المواطنين إلى كلا إئتلافات الأغلبية والأقلية حول مسائل مختلفة. فالمواطنون الذين تتفوق عليهم الأصوات في قضية ما، ستكون لديهم أسباب جيدة للاهتمام بالمصالح الذاتية حتى يقبلوا قراراً غير مرغوب في: وفي ظروف أخرى، يستفيدون أيضاً من حكم الأغلبية. والعكس بالعكس، سيوحى لأعضاء الأغلبية المؤقتة بوضوح أن يظهروا ضبط النفس. كما أن الضغوط على الفائزين من ولاءات جماعتهم المنافسة وتوقع هؤلاء الفائزين بأن تتفوق عليهم الأصوات في قضايا أخرى، ستجعل من غير المحتمل أن يستمر الفائزون الحاليون في صلابتهم حول أعمق قيم الخاسرين.

حين تصبح إئتلافات الأغلبية والأقلية مستقرة حول معظم القضايا المهمة، فإن أي نظام يتمتع بضبط نفس متبادل وتسويات معتمدة على عضوية متعددة لا يستطيع كسب أية صفقة. هكذا كان الموقف تقريباً في الولايات المتحدة قبل الحرب الأهلية. ولا يمكن إلا لدستور يضع قيوداً شديدة على سلطة الأغلبية، أن يتبنى أمن الأقلية، وبذلك يستميل أقلية جنوبية لقبول قرارات أغلبية شمالية. ومن باب التناقض الظاهري، كانت الفدرالية الشرط التركيبي الأكثر أساسية لتأمين التعاون القومي في وجه الانقسامات "الأصلية". ومنحت اللامركزية النسبية كل الولايات حصة في النظام وضمنت ألا تتخطى الأغلبيات القومية أعمق قيمتها.

في كل مجتمع عميق الانقسام، لا بد من تأهيل رأي الأغلبية بالحكم الذاتي الفرعي. وليس من المستغرب أن الاتحاديين الجنوبيين فهموا الديمقراطية الأمريكية

بعبارات اتحادية اجتماعية أصلية.39 ولكي تؤدي الديمقراطية وظيفتها في بلد غير متحد أخلاقياً، لا بد للأغلبيات القومية أن تخضع بمهارة لأقليات فرعية انفعالية. إن ازدياداً بسيطاً في الأصوات في قضايا مشحونة بحدة كفيل بأن يحطم النظام بأكمله. وفي المثال الأمريكي، كان الوضع الأخلاقي والمستقبل السياسي لملكية العبيد أكثر سخونة مما يمكن التعامل معه، وقد مس الأعصاب إلى عمق كبير، مما لا يسمح لإخضاعه للأغلبية السياسية على المستوى القومي.

عرض الشماليون على الجنوبيين التعويض quid pro quo التالي: إن أخضعت ولايات العبيد قضايا أخرى لسيطرة الأغلبية. وكانت الرقابة الذاتية التشريعية مبررة كشيء أساسي للتعاون القومي. وتبدو إستراتيجية التجنب هذه على أنها مبدأ فاعل للحكومة الأمريكية في النصف الأول من القرن التاسع عشر. وقد نظمت قاعدة تكميم بنكني لعام 1836 ببساطة ممارسة مقبولة عموماً وطبقها على حالة معينة. وكان يمكن المحافظة على الاتحاد فقط بإزاحة قضية العبيد من جدول أعمال الكونغرس. وتؤيد تسوية ميسوري هذا التفسير؛ كما كانت أيضاً صفقة بالطريقة الاتحادية الكلاسيكية.

اقترب كالهون كثيراً من صياغة هذه الفكرة بهذه الطريقة بالتحديد. كان لدى المحتفظين بالعبيد حق خاص مضمون دستورياً للحفاظ على ملكيتهم. لكن التحريم ضد لوائح الرق الدرالية لم يقم بمجرد حماية جو خاص وقيم ناشئة عن الاستقلال الشخصي فقط؛ بل رفع العبء عن الجو العام وبهذا ساعد قيم الديمقراطية. وكان الاعتبار الديمقراطي المنظم للمشاكل الأخرى سيصبح مستحيلاً لو أن تلك القضية مشحونة عاطفياً والمثيرة للنزاع وضعت في مركز التداول التشريعي.

إن هذا الدفاع المؤيد للديمقراطية في تضييق جدول الأعمال يتبع مباشرة نظرية كالهون العامة في الدستورية. وقد جادل هو بأن الدساتير هي مساومات. وفي الواقع يمكن أن يحدث تطور وقبول إطار دستوري فقط كنتيجة محتملة لنزاع غير قابل للحل:

نبعت الدساتير (الرومانية والبريطانية) من ضغط نجم من نزاعات مصالح بين طبقات أو أنظمة متعادية وكان المقصود منها تلبية المقتضيات المناسبة الملحة، وقد بدا أن أياً من الأحزاب لم يكن لديها أي مفهوم للمبادئ المتضمنة فيها أو النتائج لتتبعها فيما عدا الأشياء المباشرة موضع الدراسة.40

ويضيف أنه يبدو "مستحيلاً" على حكومات دستورية من هذا النوع أن تنهض بأية طريقة أخرى.41

إن الرغبة المبدئية للفرقاء المتنافسين في أن يتصالحوا على إطار دستوري يثيرها عادة تعب المعركة وتوق لثمار التعاون السلمي. لكن ينبغي أن تتأكد كل الأطراف أن القيم المطلقة - الأشياء التي يهتمون بها أكثر من غيرها - لن تجر إلى خضم المنازعات. وحين يتفاوض الفرقاء، يضعون خلافاتهم جانباً ويبنون على قاعدة عامة. لقد رغب كل من الشماليين والجنوبيين في السلام وكرهوا فكرة أن يحكمهم أجانب. وعنى دفن الخلافات، من وجهة نظر كالهون، إزالتها من جدول الأعمال السياسي القومي لكي يتم التركيز على مشاكل من المحتمل أن تجند إجماعاً اجتماعياً أكبر.

ورغم كل جهود التكميم، لم تهدأ قضية العبيد. وفي النهاية، فإنها صدعت الإطار، أي أنها صارت في غاية التفجر بحيث لا يمكن التعامل معها ضمن التراكيب الدستورية التي أسسها واضعو القوانين وأكدت عليها تسوية ميسوري. وكان مؤيدو إلغاء الرق مرفوضين دائماً طبعاً من قبل الشخصية المساومة للنظام الأمريكي شبه الاتحادي. واتهم وليم لويد جارسون مثلاً، القانون بأنه "ميثاق مع الموت، واتفاقية مع جهنم".42 وكانت العبودية خاطئة وبغيضة؛ كما كان من جوهر اللاأخلاقية أن يسكت المشرعون أنفسهم عن مثل هذا الإثم. إذا كان فرض الرق على جدول الأعمال التشريعي سبب انهيار الديمقراطية القومية، فليكن الأمر كذلك. إن مسألة بهذا الحجم جديرة بحرب أهلية.

ما لا يمكن السكوت عنه

تمفصلت مناظرات لنكولن - دوجلاس لعام 1858 بدقة وإلى درجة مدهشة حول مسألة ما ينبغي وما لا ينبغي أن يقال. وطبقاً لدوجلاس، فإن أي نقاش للوضع الأخلاقي للعبودية كان إهانة خطيرة للجنوبيين، وميلاً إلى تعريض الاتحاد للخطر. وبوسم لنكولن العبودية بفظاظة على أنها "شر"، وبإعلانه بأن للرقيق حقاً غير قابل للتحويل في ثمار جهودهم، فإنه كان يتصرف بشكل لا يختلف عن مؤيدي إلغاء العبودية المتطرفين من أمثال جاريسون. لقد كان هو أيضاً يهدد الاتحاد ويدعو إلى حرب فئوية. أما طبقاً لدوجلاس، فقد كان لنكولن، أساسياً، محرضاً رفض أن تظل الفتنة نائمة، وهذا موقف سياسي Gesinnung - splitiker، مدفوعاً بمثالية مجردة غير مقدرة للمساومات التكتيكية المتضمنة في الدستور، وبإعلان أن الرق لا بد أن يوضع في مسار الانقراض النهائي، كان يرهب أقلية جنوبية حساسة، ويتورط في "مؤامرة لشن حرب على نصف الاتحاد".43 وكانت مسألة العبيد مشحونة جداً بالعاطفة، إضافة إلى أن المناقشة العقلية بشأنها كانت ممنوعة.44 وحث منظرو التفاوض والتوسط أساساً على أنه "حين ترتفع حدة الغضب وسوء الفهم، فالأفضل ترك بعض الأفكار دون قول شيء عنها".45 وكان من الممكن أن يوافقهم دوجلاس. ببساطة، لم يفهم لنكولن أن الحفاظ على الجمهورية الأمريكية تطلب رقابة ذاتية حول أكثر القضايا عاطفية وإثارة للحنق.

وفي حين صور دوجلاس الرئيس لنكولن كمتطرف، صور نفسه كمعتدل وسياسي. وكان راغباً في المصالحة على أي شيء تقريباً باستثناء الوحدة والسلام. وقد اعتقد حزب السلام في فرنسا القرن السادس عشر بأن الوحدة القومية كانت متوافقة مع التنوع الديني، أي أن البيت المقسم يمكنه أن يصمد. وبعد ثلاثة قرون، أصر دوجلاس الوحدوي على أن الوحدة القومية كانت متوافقة مع انقسام القوانين والأعراف المتعلقة بالعبودية. لم تكن الأمة مرتكزة إلى إجماع أخلاقي حول الرقيق الأسود: فقد اعتبره الشماليون شراً، بينما اعتبره الجنوبيين خيراً. ورغم ذلك كان الدستور قادراً على توحيد البلد بفصل هذا التنافر المعياري الضمني.

وبدل أن يطلب واضعو القوانين من كل المواطنين تبني موقف عام من العبودية، صاغوا تسوية مؤقتة modus vivendi بين أناس منقسمين أخلاقياً. إذ كان الدستور "شكلاً مصمماً ليحوي خلافات البلد". وكان لنكولن ومطالبو إلغاء الرق بحديثهم الصاخب المستمر عن شرور العبودية يحطمون هذه المساومة المنمقة بمهارة والتي نجمت عنها منافع عظيمة.

لا حاجة للقول بأن لنكولن رفض مقولة دوجلاس الأساسية. ولم يكن الانقسام الأساسي في البلاد بين أولئك المخلصين وأولئك غير المبالين بالاتحاد. بل كان الأمر الأهم عدم الاتفاق بين أولئك الذين آمنوا بأن العبودية كانت خطأ وأولئك الذين اعتبروها مناسبة ومفيدة. وفي محاولة باسلة ليكون دوجلاس منصفاً، وأن يسير في مسار متوسط بين الانفصاليين والمطالبين بإلغاء الرق، ناضل كي لا يقول أي شيء على الإطلاق حول الوضع الأخلاقي للرقيق. كما لاحظ لنكولن بسخرية: "إن لديه، قدر ما أعرف، الامتياز الرفيع في عدم قول ما إذا كانت العبودية صحيحة أو خاطئة".46 لكن ربط الألسنة بحياد دجال هذه القضية لم يكن مقبولاً. وقد ناور لنكولن مراراً وتكراراً، خاصة في المناظرات النهائية، خصمه وأدخله في مواقف إما/أو؛ لا بد أن يتخلص دوجلاس من موقفة التوفيقي، وأن ينزع كمامته ويتخذ موقفاً من أحد الأطراف. وقد يبدو أن حذف مسألة العبودية من جدول الأعمال السياسي عادل لكل الأطراف، لكنه "كمم" حقاً ضمير الأمة.47 وببساطة كان التكميم الذاتي غير أخلاقي. وكان كبت هذه المسألة، رغم ذلك، يتطلب ضمنياً، اتخاذ موقف من أحد الطرفين. وطبقاً للنكولن، كان دوجلاس "محبذاً استئصال مسائل المحاباة ونبذها من أجل قوانين الحرية والعبودية في هذه البلاد؛ وبناء على ذلك، كانت كل مشاعر يعبر عنها تنبذ فكرة أن هناك أي شيء خاطئ في العبودية".48 فلا يستطيع من يقف على الحياد أن يتجنب رأياً أخلاقياً بطريقة أو بأخرى.

وفي حين التزم لنكولن جانب الحذر، إلا أنه رغم ذلك سخر من فكرة أن تجنب النزاع ينبغي أن يكون أسمى اهتمام للسياسي. وكان دوجلاس معارضاً لمناقشة مسألة الرقيق بعبارات أخلاقية، إذ أوحى ساخراً بأن مثل هذه المناقشات

"ستحدث ضجة" فقط.49 لم يكن النزاع ممتعاً طبعاً، وكان لنكولن راغباً في تقديم تنازلات مهمة للجنوب للحفاظ على السلام والاتحاد. ولكن لا يمكن وجود مصالحة دائمة مع الشر. وبشكل مطلق، لا بد أن تخضع المنافع السياسية للضمير الأخلاقي.50 ولن تتمكن حتى غالبية الناخبين، محلياً أو قومياً، أن يجعلوا الخطأ صواباً. وهنا يظهر لنكولن في أقصى حالاته ضد الاسترضائية وضد السياسية. ولم يكن واضعو القوانين مهتمين فقط بتأسيس تسوية مؤقتة بين الأجزاء المتنافرة أخلاقياً. لقد وافقوا على تحمل العبودية فقط على أساس أنها ستختفي في النهاية. ولم يكن الدستور مجرد مساومة بل كان أيضاً اعترافاً بالأعراف الأساسية. ورغماً عن كالهون، لم يكن المقصود أبداً بالديمقراطية الأمريكية أن تكون نظاماً تصالحياً. ولم تتمكن الولايات المؤيدة وتلك غير المؤيدة للعبودية أن تتلاءم إلى ما لا نهاية: فلا يمكن للبيتي المنقسم أن يصمد. لقد تأسست الأمة على عقيدة أخلاقية موحدة: خلق كل الناس متساوين. فكان قانون الرقيق إهانة لتلك العقيدة وكان ينبغي القضاء عليه نهائياً إن أريد للأمة إن تبقى.

كان دوجلاس لسان حال فصيحاً لإعادة تعزيز دور الديمقراطية في الاستقلال الذاتي الفرعي. وكانت فرضيته الأساسية أن التناغم القومي سيسود إذا تركت كل ولاية الولايات الأخرى وشأنها. وعززت سيطرة الأغلبيات المحلية الاتفاق القومي على منع ولاية من استعمال سلطات فدرالية لمضايقة ولاية أخرى. وكان شعاره: "لا بد لكل ولاية أن تفعل ما تشاء".51 وقد أعلن متفاخراً أن ذلك كان مبدأ انتشر انتشاراً جيداً، أي، أمكن اعتناقه في إلينوي كما في كارولاينا الجنوبية. ولسوء حظ دوجلاس وسوء حظ وحدة حزبه، لم يلق الإذعان للأغلبيات المحلية إعجاباً عالمياً. وبدفاع دوجلاس عما اعتبره موقفاً وسطاً فإنه فقد (ومثله هنا مثل بنكني) مؤازرة الجنوب. لكن، لماذا لم يكن الاستقلال الذاتي الفرعي مقبول تماماً في الجنوب؟

حتى أكثر مؤيدي إلغاء الرق تطرفاً دعموا مادة العبد الفار في الدستور.52 ووضعت هذه المادة ثقل السلطة الفدرالية إلى جانب الفرد المؤيد للرق ضد ادعاءات الأغلبيات المحلية الذين قد يميلون إلى إجازة قوانين تحمي العبيد الفارين.

وبعبارة أخرى، فرغم الحديث عن حقوق الولايات، لم يكن الجنوبيون راغبين رغبة كاملة أبدا في تبني الاستقلال الذاتي الفرعي. أما إذا توافرت ملاذات آمنة، فقد يحرم أصحاب المزارع من ملكيتهم دون تطبيق صحيح للقانون.

إن التفكير المرتكز على الحقوق هو ضد رأي الأغلبية بشكل أساسي، وهو رأي نافذ الصبر مع أغلبيات محلية وقومية. ورحبت القوى المؤيدة للعبودية بقرار درد سكوت dread scott رغم أنه كان قانوناً للحكومة الفدرالية، لأنه حرم أغلبيات محلية من التدخل في حقوق ملكية العبيد. وكمناظر ذكي، استغل لنكولن التناقض بين إذعان دوجلاس المطلق للمحكمة العليا وإذعانه المطلق للأغلبيات المحلية. وكان من الواضح أن الموقف التوفيقي الذي تراجع إليه دوجلاس غير منطقي إلى حد ملحوظ: ليس للمناطق أي حق في منع دخول ملكية العبيد، لكن بإمكانهم استثناء العبودية في الممارسة العملية عن طريق سن تشريعات غير ودية. ومن الطبيعي بما فيه الكفاية، أن ثبتت عدم شعبية هذا "الحل" في الجنوب (حيث يمكن أن تجعل به أغلبيات مناطق ملكية العبيد بلا قيمة).

إن حرمان الحكومة الفدرالية من سلطة، يعني تخصيص هذه السلطة لجهة أخرى. وكل شيء يعتمد على الساحة التي تنقل إليها القرارات الممنوعة بناء على ذلك. وشطب مسألة من جدول الأعمال القومي، قد يعني وضعه على جدول الأعمال المحلي وإخضاعه لسيطرة الاغلبيات المحلية. ومن ناحية أخرى، قد يسحب قرار من جميع فروع الحكومة ومستوياتها ويوكل لأفراد خاصين. وبعض الأمثلة الواضحة: من سيتزوج من، وكم طفلاً سينجب، وأي مهنة سيمتهن، وأين سيسكن، وأي دين سيعتنق، إن كان سيعتنق ديناً (ولإبداء ملاحظة نافرة) أين سينشئ مزرعته مع عبيده. وكان هذا، طبقاً للنكولن، المنطق الفردي عند درد سكوت. وبمنح أصحاب المزارع اهتماماً بحقوق الملكية، فإن من المستغرب قليلاً بأن حماسة دوجلاس للأغلبيات المحلية أثارت عداء الديمقراطيين الجنوبيين.

ركز لنكولن على نقطة ضعف أخرى في الاستقلال الذاتي الفرعي. قد تكون الجماعات المحلية منقسمة حول مسألة العبيد تماماً كما هي حال الجماعات القومية. لقد أصابت ولاية كانساس لعنة هذا الانقسام تماماً. فقد أدت سطرة

المناطق هناك، التي اعتقد دوجلاس بأنها ستصيب غليان العبيد بالضربة القاضية، إلى صراع دموي بدل ذلك.53 وحتى من زاوية سياسية صرف، كان حل دوجلاس cuius regio, eius religio غير مناسب. ولم تسبب السيطرة المحلية أي تخفيف لاضطرابات العبيد. وعلى العكس من ذلك، نكأت النضالات في كنساس جراحات قديمة وزادت التوترات القومية بدلا من تخفيفها.

دمر تعطش التوسع التسوية المؤقتة بين الشمال والجنوب. وكما قال لنكولن:"لقد كان لدينا سلام نسبي بشأن مسألة العبيد... ولم يكن ثمة سبب للذعر حتى أثارها جهد نشرها في مناطق جديدة".54 إن السؤال المفتوح فيما إذا كانت الولايات الجديدة التي ستقتطع من المناطق الغربية ستكون مؤيدة للعبودية في الجنوب هي الشر الحقيقي؛ لكن ما استقطب نقمة الشماليين بشكل مطلق، أي ما استفز تيار السياسين الشماليين فتحدثوا صراحة عن لا أخلاقية الرق، كان مجرد توقع العبودية في المناطق الفدرالية. ورغم تحفظ الشماليين بشأن إلغاء قاعدة تكميم قديمة، فإنهم لم يكونوا راغبين بقبول قاعدة جديدة.55

ابتاعت أحزاب الويغ whig (المحافظون) والديمقراطيين القديمة التلاحم الداخلي بقرارات من داخل الحزب لإخماد مسألة العبيد. وهكذا، كان لكلا الحزبين موالون في كلا الشمال والجنوب. وبعد أن وضعت مسألة الرقيق بقوة على جدول الأعمال القومي باكتساب مناطق جديدة واسعة، كان الانحلال مقدراً على أحزاب الأمة القديمة ذات المواقف المحايدة من القضايا. وحالما صارت العبودية قضية سياسية هامة، لم يكن ثمة مناص من إعادة تنظيم شاملة: فانبثقت أحزاب فرعية، أبرزها الحزب الجمهوري.56 وأخذت اتجاهات متكاثرة بالانقسام تهدد الاتحاد أيضاً.

لم تمنع الرقابة الذاتية الإستراتيجية النزاع بين القوى المؤيدة والمعارضة للعبودية على المدى الطويل. ورغم أن مسألة العبيد قد أخرجت بنجاح من جدول الأعمال التشريعي لعدة عقود، لكنها لم تخرج أبداً من جدول أعمال المناقشات الشعبية. وقد كان بإمكان الكونغرس أن يكمم نفسه مؤقتاً؛ لكنه ما كان ليقدر أن يكمم عامة الناس أو الصحافة بفعالية. إن طبيعة قواعد التكميم المؤقتة

والمختارة لا تدمر بالضرورة استخدامها. فبحلول عام 1860، جادل مؤرخون كثيرون في أن الشمال صار أخيراً قوياً بما فيه الكفاية ليفرض إلغاء الرق على الجنوب. وما كان لمؤيدي الإلغاء أن يحققوا تفوقاً عسكرياً وتفوقاً اقتصادياً دون اتفاق مؤقت على إسكات الكونغرس حول مسألة العبيد. بعبارة أخرى، وبتأجيل مناقشة مسألة صعبة، قد تزيد جماعة أو أمة من قدرتها على حل مشكلة كامنة حين لا يعود بالإمكان كبتها.

نظرية الانشقاق السياسي

يشير هذا الملخص القصير عن جهود الحفاظ على قضية العبيد بعيداً عن جدول الأعمال القومي إلى فائدة نظرية قواعد التكميم لأجل التحليل التاريخي. كمثال آخر، ومقدم بنفس الروح التجريبية، لنفكر الآن في مسألة الاستقلال الذاتي في مجتمعات منقسمة دينياً. سأركز هنا على نزاعات دستورية قريبة العهد. فبينما كانت محاولات تجنب قضية الرق موضع تساؤل أخلاقي وغير ناجحة على الإطلاق، بدت الرقابة الذاتية الجماعية حول الخلافات الدينية على أنها ترتيب اكثر سعادة في كل مكان.

حتى حين تكون أوامر التكميم التشريعية واضحة النفع لمنع نزاع فرعي، فإنها قد تلغى إن بدت منفرة لفقرة الممارسة الحرة.57 لكن فقرة التأسيس أدت بالمحكمة إلى أن تصدر أوامر تكميم على هواها. والأكثر بروزاً، فإن صلوات المدارس - وحتى الصلوات الصامتة التي تقام على أسس "طوعية" - اعتبرت غير دستورية.58 ويدعي المحافظون الدينيون أن المحكمة حرمت الأطفال من الصلاة. لكن المحكمة كانت تقصد إعاقة أطفال طائفة ذات أغلبية من مضايقة وإحراج والضغط على أطفال لهم معتقدات مغايرة فقط. وعلى نحو أهم، تبدو أحكام صلوات المدارس استرضائية مع قيم الممارسة الحرة، لأن أوامر التكميم المتعلقة بالموضوع لا تتجه مبدئياً إلى الأطفال على الإطلاق، بل إلى الموظفين العموميين. ولا بد للحكومة أن تكمم نفسها (أي موظفيها) حول المسائل الدينية لتجنب نقل رسالة مفادها أن الدولة تصادق أو توافق على أي ممارسة فرعية. وإيصال مثل

هذه الرسالة كفيل بأن يوحي بشكل مهين بأن غير الموالين لدين موافق عليه هم مواطنون من الدرجة الثانية.

ربرفض الموظفين العامين أن يكونوا طرفاً في الخلافات الفرعية، فإنهم لا يستطيعون أن يؤدوا أعمالهم بفعالية أكبر فحسب، بل إن بإمكانهم أن ينشروا جواً تبين فيه الطوائف تعاوناً أساسياً للعمل الفاعل للعمليات السياسية الموضوعة في الدستور.

لننظر، كأحد الإيضاحات التاريخية، في قانون ولاية نيويورك للمدارس الحكومية لعام 1842. حيث كان ينشب في ذلك الوقت نزاع تراشق محموم بين البروتستانت المعادين للأجانب والمهاجرين الإيرلنديين الكاثوليك الجدد. وقد بحث الكاثوليك عن دعم مالي شعبي لمدارسهم، في حين هدفت القوى الوطنية المعادية للإيرلنديين إلى الحفاظ على كل مساعدات الولاية للمدارس البروتستانتية. ووافق السياسيون المعتدلون على أنه "كان إلزامياً إزالة هذه المسألة المثيرة للنزاع من الساحة السياسية".59 لكن المعضلة ما كانت لتنتهي ما لم يتم استرضاء الكاثوليك دون إثارة البروتستانت. واقترحت عدة حلول فرعية، سامحة للأغلبيات المحلية أن تقرر المحتوى الديني للتعليم الممول شعبياً. لكن مجلس نيويورك التشريعي رفض رفضاً مطلقاً التجزئ بين المقاطعات واحتضن مبدأ الفصل بين الكنيسة والدولة: لا تمويل شعبياً يذهب إلى المدارس حيث تغرس في الذهن ممارسات طائفية. 60 وكان هدف قاعدة التكميم التي فرضتها الوثيقة ضيقاً تماماً. فالمعلمون الذين يدفع لهم شعبياً لم يكن بإمكانهم تلقين الطلاب ضمن مباني المدرسة. لكن الملقنين الدينيين ظلوا أحراراً في ممارسة فنونهم خارج أسوار المدرسة.

في هذا القرن، على الأقل، حين أزاحت المحكمة العليا المسائل الدينية من جدول الأعمال القومي، فإنها لم تحلها إلى إغلبيات محلية: وكان يمكن اعتبار ذلك حلاً اتحادياً. وإننا على ثقة أن الدارسين المحافظين، ومن لديهم توجهات دينية، يدعون أن مثل هذا القرار كان يمكن أن يكون أكثر إخلاصاً للدستور.61 لكن من الصعب الاعتقاد بأن واضعي القوانين رغبوا في تسكين وتنغيم المشهد السياسي القومي بتبني انقسامات سياسية على امتداد اتجاهات دينية ضمن الولايات. وعلى

أية حال، تظل استراتيجية التجزئ غير متوافقة مع موقف المحكمة الحالي نحو الفصل بين الكنيسة والدولة. وحين تزيل المحكمة مسائل دينية. ولن تعيد الانقسامات السياسية نسخاً مباشرة من الانشقاقات الدينية. ويتصاحب عدم تسييس النزاع الديني مع استلاب الحقوق الطبيعية للنزاع السياسي. وحين يحدث الاثنان معاً، تبدأ فوائد أسلوب منافس في صنع القرار في التفوق على مخاطره. وقد ترجع السهولة الواضحة التي تمت بها مؤازرة نموذج الحكومة ضد المعارضة في الولايات المتحدة ليس لمجرد "الإجماع عند الفيلسوف لوك" الذي أكد علية لويس هارتز، لكن أيضاً إلى نشاط الحد العام/ الخاص الذي يمنع الخصومات الدينية من التحجر على شكل معارضات سياسية.

وكما قلت سابقاً، يخدم "جدار" الفصل بين الكنيسة والدولة، مثل وسائل الحماية الأخرى، كاستراتيجية للخلاص من العبء. فهو، من ناحية، يحمي تكامل ضمير الفرد. ومن ناحية أخرى، لوحظ إسهامه في الالتحام الاجتماعي منذ البداية. وقد لا يتطلب توحيد أمة منقسمة

"ميداناً شعبياً مكشوفاً". لكن جواً سياسياً مرسوماً باللامبالاة عامة لممارسات طائفية قد يكون شرطاً ذا دلالة في بناء أمة في بلد مثل الولايات المتحدة. ويبدو أن المناطق المحايدة - غرفة مدرسة حيث تحظر كل الطوائف أن تصم الآخرين كغير أمريكيين - قد لعبت دوراً رئيساً في توحيد هذا المجتمع المتعدد دينياً.

تقدم قاضي المحكمة العليا فرانكفورتر، مطلقاً على المدرسة العامة "رمز ديمقراطيتنا، بهذه الخلاصة لتعزيز دور تعليم علماني:

إن المدرسة العامة، التي صممت لكي تعزز، ربما كأعظم وكالة قوية التلاحم بين شعب ديمقراطي متباين، لا بد أن تظل حرة بشكل دقيق من شرك نزاع الطوائف. وحفظ المجتمع من النزاعات الانقسامية، والحكومة من ضغوط جماعات دينية لا يمكن تسويتها، والدين من الرقابة والقسر مهما مورست بذكاء، تتطلب جميعها من الدولة تقييداً شديداً على التعليم غير الديني، تاركة للكنيسة وبيت المرء تلقينه عقيدة من اختياره.62

في مجتمع متعدد الطوائف، تشكل الجماعات الدينية المتنافسة والقسرية تهديداً كافياً للمواطنة السياسية الشاملة. ولم يقارن فرانكفورتر بين الحيادية القانونية غير المؤثرة ومجتمع أخلاقي مؤثر. بل جادل بأن مجتمعاً سياسياً لا يتمكن من الازدهار ما لم تتبن الحكومة حيادية مؤسسية معتدلة نحو كل الطوائف. في الجوهر، وبتكميم الملقنين في المباني العامة، فإننا نساعد في خلق إحساس بالشخصية المشتركة بين الكاثوليك والبروتستانت واليهود. وبتحرر الأقليات الدينية المحلية من المضايقة الطائفية فإنها لن تخلق "شعوراً بالانفصال".63 وينكر فرانكفورتر بحزم أن تضعف دنيوية الحياة العامة الأهمية الاجتماعية للدين. ولعل حيوية الدين في النواحي غير السياسية تمنع، على نحو مفيد، "عادات المجتمع"64، هو أساسي للتفعيل المناسب للمؤسسات الديمقراطية.

خلال الخمسة عشر عاماً الماضية، كانت الحاجة إلى تجنب الانشقاق الأساسي قد صارت فكرة رئيسية - رغم أنها خلافية - في مادة تأسيس فلسفة التشريع.65 وكتب القاضي هارلان: لأن الانشقاق قد "يجهد النظام السياسي حتى درجة الانكسار، فلا بد من حماية التجزئ السياسي على أسس طائفية".66 وطبقاً لبول فروند أيضاً: "حيث أن المناظرة السياسية والانقسام هما عملية كاملة للوصول إلى تسويات قابلة للتطبيق، فإن الانقسامات السياسية مع الاتجاهات الدينية هي أحد مبادئ الشر التي يسعى التعديل الأول إلى إحباطها". ولكي يحسم مثاله، أضاف فروند: "كان الرئيس كنيدي، كمرشح، قادراً على تحويل بعض الأسئلة التي وجهت إليه حول علاقات الكنيسة - الدولة إلى قرارات المحكمة العليا الملزمة.67 محظوظ ذلك السياسي الذي يستطيع تكميم المراسلين الصحفيين بتكميم نفسه!

وكما جادل علماء السياسة، قد تتطلب الديمقراطية ذات الأغلبية التي تعمل جيداً انقسامات متقاطعة. ويبدو أن الاتحادية، والانفصال، والحرب الأهلية قد أصبحت هي الخيارات الوحيدة الموجودة حين ترسم خارطة الانقسامات السياسية بدقة على الانشقاقات الدينية. ومن الواضح أن الحلول الثلاثة جميعها غير مقبولة في الولايات المتحدة. هكذا لا بد من تجنب تزامن الانشقاقات السياسية والدينية

مهما بلغ الثمن. ويمكن تعديل قواعد التكميم المكتوبة فنياً حينما تساعد في منع تعزيز الجماهير السياسية المحددة دينياً.

في قضية ليمون ضد كيرتزمان،68 الشاهد الكلاسيكي على نظرية الانشقاق، ردد رئيس المحكمة العليا القاضي بيرجر وضوح فكرة فروند. إن الورطة بين الكنيسة والدولة الناتجة عن المساعدات الشعبية لمدارس الأبرشية هي أمر خطير بسبب قدرتها المشظية للمجتمع تحديداً. كما أن المواد الدينية في التعديل الأول قصد بها أيضاً تبني السياسة الديمقراطية:

مهما كان الجدال السياسي العادي والانقسام قويين أو حتى حزبيين، فهما مظهران طبيعيان وصحيان لنظام حكومتنا الديمقراطي، لكن الانقسام السياسي في اتجاهات دينية كان أحد الشرور الرئيسية التي اعتزم التعديل الأول حماية المجتمع منها... والقدرة الكامنة لانقسام مثل هذا النزاع هي تهديد للعملية السياسية الطبيعية.69

وبشكل أكثر تحديداً: "أن تنقسم ولايات وجماعات حول قضايا نتجت عن مساعدة حكومية قدمت إلى مدارس ابرشية كفيلة بأن تؤدي إلى ارباك وتعتيم قضايا اخرى ذات إلحاح عظيم".70 لو أخذ البروتستانت والكاثوليك واليهود يتصارعون على مخصصات المدارس السنوية، لتحطمت بقسوة قدرة المجتمع على الاستقلال الذاتي الجماعي. ولكي يحافظ المواطنون على مناخ من التعاون الوطني، وبذلك يحمون سلطة الأغلبية حول قضايا أخرى ضاغطة أكثر، لا بد لهم أن يوافقوا على السماح لموظفيهم العموميين بإغلاق أفواههم عن المسائل الدينية.71

أثار المحافظون، وقد أقلقتهم فكرة أن التحريم العام ضد ارتباط الكنيسة - الدولة قد يحط من قدر الدين، شكوكاً عديدة حول نفع اختبار الخلاف.72 ورغم أنه لا يمكن قياس الخلاف؛ إلا أن الطائفية في أمريكا أصبحت مملة على نحو لا يحتمل تقريباً؛ وكما لا تختلف الطوائف عن جماعات مصالح ذاتية أخرى، إلا أن الخطر من نزاع متفجر بين الطوائف بعيد جداً. وعلى الأقل تماماً، لا تكفي القدرة الكامنة للخلاف وحدها بعيداً عن عناصر أخرى، لجعل أحكام القانون غير

دستورية.73 وقد أوحى بعض المضادين للانفصال أن فكرة الخلاف السياسي مع التيارات الدينية هي من ابتكار القرن العشرين ولم يعرفها المؤسسون في القرن الثامن عشر.74 وعلى أية حال، فإن فكرة أن الرقابة الذاتية الجماعية قد تساعد في تجنب النزاع الديني طرأت فعلاً على بال صانعي السلام مباشرة بعد أن شطر الإصلاح العالم المسيحي إلى طوائف متنافسة.75 أما بالنسبة لفلاسفة philosophers القرن الثامن عشر المتنورين، وبالتالي لدى واضعي التعديل الأول، فقد كانت حقيقة بديهية. ويسأل ناقد آخر معاد: "هل القدرة الكامنة حتى على اختلاف صغير تبرر إسكات الكنائس في الجدل الشعبي حول القيم الأساسية؟ "76 لكن مثل هذا السؤال يشي بسوء فهم مبدئي: إذ تتطلب نظرية الانشقاق من الحكومة أن تكمم ليس المواطنين فقط بل نفسها أيضاً.77 وتستطيع الجماعات الدينية والأفراد أن يعبروا عن آرائهم بحرية؛ والحكومة ممنوعة من تقديم المساعدة التي، لأنها تفيد ديناً على حساب طوائف أخرى من غير المؤمنين، تعمق تماماً العداءات الطائفية.

والأهم نظرياً هو الاعتراض بأن مبدأ تجنب النزاع يعرض مجتمعاً لتلاعب أي واحد يرغب في التلويح بالنزاع. ولاحظت المحكمة في قضية مأوى بوتكت،78 مثلاً، أن عرض تحدي اصل المولد لم يسبب شقاقاً طائفياً طوال أربعين سنة من تاريخ المأوى. ومن المضحك للخصوم أن يلوذوا بشكواهم كدليل على أن إجراءً حكومياً مهيناً هو مثير للنزاع من الناحية السياسية. وعلى امتداد هذه الاتجاهات، لا تبرر غاية اجتثاث انشقاق ديني محاولات قضائية لتعزيز "تفكير آمن"79 بين المواطنين أو حتى بين الموظفين العموميين. ومما هو واضح وضوحاً كافياً أن مسكنات ومناقشات سياسية عديمة الفائدة لن تؤتي ثمارها إن وصل اختبار الانشقاق إلى التطرف.

لقد اثار هؤلاء ومعارضون مشابهون بعض الشكوك حول المستقبل القانوني لنظرية الانشقاق. لكن الجدال نفسه، بين أنصارها ومعارضيها، يؤكد مرة أخرى أن قواعد التكميم قد لعبت (وستلعب بلا شك) دوراً رئيسياً في تفعيل القوانين السياسية الديمقراطية.

ملاحظة حول الإجهاض

لا يخلو أي فهرس للمجادلات الحادة الأخيرة من ذكر للإجهاض. ويشعر بعض الأمريكيين في القرن العشرين بتعاطف مع قضية الإجهاض كما شعر الأمريكيون في القرن التاسع عشر. وقد كتب وولتر بيرنز ذات مرة بتعاطف كبير عن رغبة كالهون في كبت نشرات وعرائض الاعتاق.80 وجادل مؤخراً بأن نجاح عملية التشريع الأمريكي يعتمد على "قدرته على استثناء قضايا - وتخطر في البال قضية الإجهاض - بحيث يكون هناك رابح واحد وخاسر واحد".81 ولا يتردد أولئك الذين لا يتفقون على هذه المسألة في تشويه بعضهم بعضاً علانية بأسماء مثيرة للكراهية مثل "قاتل". ويبدو أحد الجانبين، على الأقل، مدفوعاً دينياً. وقد لا يوجد مكان للمصالحة هنا وليس لدى أي من الطرفين سعة الصدر للاستماع إلى الآخر. ولو أن مثل هذه المسألة الملحة أصبحت مركزية في العملية التشريعية، أما كانت قدرة الكونغرس على حل مشاكل أخرى ستتقلص تقلصاً عنيفاً؟ لماذا نهدر موارد قومية على قضية لن تحصل على إجماع عام أبداً، في حين أن هناك مشاكل ضاغطة بنفس القدر (مثل الحمل في سن المراهقة) التي يتفق الجميع على ضرورة عمل شيء ما حيالها؟

هذه الاعتبارات ليست بلا وزن. لكن ثمة مناقشات مقنعة قد أثيرت أمام الطرف الآخر أيضاً - ضد الحكمة من إزالة مشروعية الإجهاض من جدول الأعمال التشريعي. فمن ناحية، تبدو التوقعات الكئيبة بأن القضية ستزيد العبء بالضرورة وتفقد النظام السياسي توقعات الاستقرار مبالغاً فيها.82 إضافة إلى ذلك، فإن تقييد العملية السياسية بمدى محدود من القضايا ليس إجراء محايداً تماماً أبداً. حتى حين لا يكون تضييق جدول الأعمال أداةً في أيدي نخبة لئيمة، فإنه يظل يحابي بعض الأحزاب ولا يحابي غيرها. وكانت قواعد الكونغرس للتكميم في ثلاثينات وأربعينات القرن التاسع عشر معتدلة لكنها لم تكن نزيهة؛ وبالموازنة، كانت ودودة أكثر مع دعاة إبقاء الرق منها مع المطالبين بإلغاء الرق. وبالمثل، فإن سحب مشروعية الإجهاض 83 من الصلاحية التشريعية للكونغرس ومشرعي الدولة يعني تأكيد الوضع الراهن، أي استكانة قانعة في وضعية موالية لحرية

الاختيار. وقد تجبر المجالس التشريعية على تبني موقف رفع الأيدي؛ لكن يبقى هناك فائزون وخاسرون. وفي حالة الإجهاض، حين حددت المحكمة جدول أعمال المجالس التشريعية الحكومية، فإنها كانت قوة مسيطرة تفعل ذلك لغايات محددة. وليس مستغرباً أن بعض النشطاء الموالين للحياة صوروا سحب الإجهاض من المحكمة وإعادته إلى جدول الأعمال التشريعي كهدفهم السياسي الأساسي.

يقدم كل من المؤيدين للرق والمطالبين بإلغاء الرق حقوقاً لا يمكن مهاجمتها (حقوق الملكية من ناحية، وحق الفرد في جني ثمار عمله من ناحية أخرى). واعتبرت هذه الحقوق غير قابلة للإلغاء، بغض النظر عن كيفية إدلاء الأغلبيات السياسية بأصواتها. ووقع موقف دوجلاس بين كلا النظرتين المعتمدتين على الحقوق: دع سكان كل ولاية يقررون وفق قاعدة الأغلبية. ويظهر مجدداً نموذج مشابه شبهاً غريباً في جدل الإجهاض. حيث يؤكد كل جانب على حق لا يمكن إلغاؤه (حق الجنين بالحياة وحق المرأة في الاختيار). وهذه المرة، يحتل موقف التوسط قاضي المحكمة العليا وايت:"الإجهاض هو قضية أخلاقية وسياسية حامية الوطيس. ومثل هذه القضايا في مجتمعنا، ينبغي حلها بإرادة الناس".84 وبعبارة أخرى، يجب أن تخفف المحكمة من قبضتها على مسألة الإجهاض وتسلمها إلى حكم الأغلبية في الولايات.

في قضية رو ضد وايد قررت المحكمة إخراج قضية الإجهاض من بين أيدي المشرعين. وبناء على حق أساسي بالخصوصية، أوكلت المحكمة حق القرار إلى الأفراد المتورطين مباشرة. لكن قضية رو أعادت أيضاً أخذ السلطة من المجالس التشريعية الحكومية ووضعها في يد المحكمة. وكنتيجة لذلك، تجادل الآن كل أطراف النزاع عن ملاءمات اخلاقية وقانونية وسياسية لنوع ما من قاعدة التكميم. وتنبع الخلافات فقط حول أي فرع من فروع الحكومة ينبغي أن يكمم. وما وصفته أنا بأنه موقف توسطي هو غير قانوني وغير مبالٍ بالأغلبيات المحلية. ومن الانقسام حول القضية، استخلص القاضي وايت، على نحو مثير للاهتمام، بأن الإجهاض يجب التعامل معه تشريعياً وليس قضائياً. وعلى المحكمة أن تكمم نفسها لأنها، إذ تجعل قضية متفجرة كهذه قضية دستورية، لم تضع شرعية المراجعة

القضائية محل سؤال فقط، بل استقطبت أيضاً المجتمع الوطني براديكالية أكبر من لو أنها سمحت للمشكلة بأن تحل على أساس لا مركزي من خلال العمليات العادية من المساومة المتعددة. وبعيداً عن إغراق النزاع، فإن قضية رو قد زادت من تفاقم الخلاف والعداء الكامن، ساحبة النزاع إلى المشهد الوطني. وبعد صدور القرار، انطلقت الأمزجة الغاضبة واشتدت جبهات المعركة. إن إبقاء الإجهاض بعيداً عن جدول الأعمال التشريعي وبعيداً عن وضعه بسلام في مجال ضمير خاص، منحه رؤية عالية في جدول اعمال هياج العامة ونقاشها. وقد يمكن فهم إبعاد الإجهاض من جدول أعمال المحكمة على أنه مسكن سياسي أكثر فعالية من إلغائه من جدول الأعمال التشريعي للولايات.

وعلى النقيض من وايت، لا يتسطيع المؤيدون للحياة وحرية الاختيار، من حيث المبدأ أن يذعنوا باستمرار لآراء الأغلبيات المحلية (أو لآراء الاغلبية على المستوى الوطني في هذا الموضوع). ورغم تكتيكات القوى المناهضة للإجهاض وخطاباتها، فإنهم لا يؤمنون بأن حق الجنين بالحياة يتمفصل حول سلوك الناخبين في يوم الانتخاب. وصحيح أن المؤيدين للحياة تمنوا لو أنهم تمكنوا من تكميم محاكمة رو. لكنهم (على نحو مخالف لوايت ظاهرياً)، سيرحبون بقرار قضائي يعلن ان الإجهاض غير دستوري، وينكر، في مناورة تكميم على المجالس التشريعية الحكومية، تخويلها مزيداً من السلطة وتمويلها.

يثير نزاع الإجهاض، مثل الخلاف على العبودية، رغم أنه على مستوى اقل مأساوية، أسئلة حول حكمة الرقابة الذاتية السياسية. كما أنه يؤكد الدرس بأن قواعد التكميم، رغم أنها غالباً ما تقدم معايير نزيهة تخدم قضية السلام الجماعي، إلا انها يمكن أن تحال بسهولة إلى أسلحة في صراع حزبي.

حرمان تشريع المؤمنين بالخلق الرباني من الحماية القانونية

أسقطت المحكمة في قضية إبرسون ضد آركنسو 85 قانون ولاية يمنع تعليم نظرية داروين عن التطور في المدارس العامة والجامعات. وقد بررت الأغلبية قرارها على أساس أن "العقيدة الطائفية الأصولية كانت ولا تزال سبب وجود

القانون".86 وبعبارة أخرى، أعلن بأن التشريعات المضادة للتطور تخترق جدار الانفصال. ولأن الأصوليين فسروا سفر التكوين حرفياً، فإنهم حاولوا أن يكمموا معلمي المدارس الذين كانوا سيدرسون النظريات الداروينية كمسألة روتينية.87

وفي رأي مستقل للقاضي بلاك، اقترح أن المجتمع يستطيع أن يتجنب، على نحو مبرر، مشكلته بحذف كل ذكر لتطور الأجناس البشرية من صفوف علم الأحياء. إن منع نظرية التطور على أساس ديني ينتهك فقرة التأسيس. لكن يبقى لحكومات الولايات الحق في أن تسحب مواضيع عاطفية من المنهاج المدرسي؛ ولا شيء يمنع وضع غطاء تعهد صمت مصمم لتقليل النزاع الناتج في غرفة الصف. فمن وجهة نظر بلاك وباختصار، ليس هناك ما هو موضع اعتراض بشان قرار مجتمع لتكميم نفسه إذ "سيكون الأفضل إزالة هذا الموضوع المثير للخلاف من مدارسه".88

بالنسبة لدارس قواعد التكميم المفروضة ذاتياً. فإن إبرسون قضية مثيرة للاهتمام لسبب آخر أيضاً. ماذا يكون التأثير غير المباشر على الحكومة الديمقراطية لو تم السماح للأغلبيات بإعادة كتابة نصوص علمية؟ كان للنظرة العقلانية المركزية في تطور العلم في القرن السابع عشر تأثير حاسم على تشكيل القوانين البرلمانية في ذلك القرن. فهل يهدد تحدي الاستقلال الذاتي عن غير قصد أحد الشروط اللازمة لحكومة ديمقراطية؟

طبقاً لروبرت بورك، فإن ما هو غير مسموح للأغلبيات القيام به لابد من تركه للحرية الفردية.89 ولحماية الديمقراطية من ميول التدمير الذاتي المتأصلة، لابد أن تدافع المحكمة عن حق الأفراد في المشاركة في حديث سياسي. ولأن معظم الحديث ليس سياسياً، يظل معظم المتكلمين عرضة، دستورياً، لرقابة الأغلبية وسيطرتها. وينصب اهتمام بورك الأقصى هنا على تبرير قوانين التكميم التي يكره زملاؤه، الأكثر وسواساً، فرضها: ليس الدستور ميثاق انتحار، وللحكومة الحق في أن تسكت أي فرد ينادي بالإطاحة بها بالقوة. ويضيف بورك معمماً الحاجة إلى تكميم الثرثارين:"لا تستطيع الحكومة أن تعمل إن كان أي فرد يقول أي شيء في أي مكان وفي أي وقت".90 وبالمصادفة en passant فإنه ينكر أيضاً أن للمحكمة

حق حماية البحث العلمي من حكم الأغلبية.91 حتى أن يقترح، من وجهة نظر دستورية، بأن النتائج العلمية هي موضوع ذوق؛ وفي مسائل الذوق، ينبغي أن تظل المحكمة مترفعة وتسمح للأغلبيات بفعل ما تريد. ولو أنه تراجع عن هذا الادعاء غير المعقول لكان لدى بورك بديل واحد فقط: لابد من ترك اكتشاف الحقائق العلمية وانتشارها "للحرية الفردية".

كم هو ملائم للخلاف حول الخلق الرباني هذه الثنائية بين حكم الأغلبية والحرية الفردية؟ من ناحية، ليست النظريات العلمية موضع اختيار. فالعلم ليس مجموعة مصالح ذاتية (حتى وإن تصرف العلماء أحياناً كذلك)، كما أنه ليس في مجموعة البحث العلمي اختيار حر. إن للعلم منطق وديناميكية خاصة به؛ ولا يمكن "تعديل" نتائجه ببساطة وفق المتطلبات الشخصية أو السياسية. فحسب معايير التنوير التي اعتمد عليها استقرارنا الدستوري، قد يكون من الضروري وصف محاولة مجتمع لفرض نتائج علمية متلائمة مع ارتباطاتها غير العقلانية بأنها شكل من أشكال الإيذاء الذاتي. ويعيد المؤمنون بالخلق الرباني بعناد تفسير أدلة المستحاثات لجعلها تتوافق مع فهمهم لسفر التكوين. والنتيجة التي يودون الوصول إليها موضوعة مسبقاً، وهي من حيث المبدأ، نتيجة لا يمكن أبداً دفعهم لتغييرها بأدلة معارضة.92 لم لا ننظر إلى منع المحكمة للمؤمنين بالخلق الرباني المتلاعبين بالنصوص على هذا الضوء؟ قد يحمي الإبقاء على النتائج العلمية بعيداً عن جداول أعمال الأغلبية "العقل" نفسه، بدلاً من مجرد حريات فردية. كيف يمكن للطريقة العلمية، بالحد الأدنى لمعنى اختبار الحقائق المربكة وسماع وجهات نظر المتنافسين، أن تتجاوز، دون أن تقوض، عنصراً أساسياً في حكومة ديمقراطية؟

قد يسمح إبعاد النتائج العلمية عن جدول الأعمال السياسي (وبالتالي بعيداً عن السيطرة الدينية غير المباشرة) لأمة أن تحمي الشروط اللازمة للنقاش العقلاني. ويطلب من قاعدة تكميم من نوع ما أن تدافع بوضوح عن تكامل العلم - ومعايير أدلته وحجته وتدخله ومخالفته - من ارتباطات غير عقلانية. وقد يكون قانون منع مؤيدي الخلق الرباني دفاعاً عن الديمقراطية نفسها أيضاً. ويجب أن تمنح الأغلبية سلطة لتتصرف من أجل الأمة، ويمكن القول إن هذا سيكون فقط

إذا كانت دوافعها الدينية محايدة دستورياً. وما هو موضع جدل أنه حين تضعف المحكمة (ضمناً، إن لم يكن مباشرة) قانون الخلق الرباني، فإنه تعتزم أن تمنح السلطة لما أطلق عليه واضعو القانون المعنى المقصود بالمجتمع، أي الأراء التي تحملها الأغلبية حين تناقش أموراً بطريقة متتابعة، ومنظمة وعقلية وعميقة التفكير.

عند سحب قرار من أغلبيات وطنية، فإنه قد يسلم إما لأغلبيات محلية أو لأفراد: وما لا يسمح للأغلبيات القيام به، ينبغي تركه للحرية الفردية؟. لكن حالة المؤمن بالخلق الرباني تثير بديلاً ثالثاً. إذ قد تسحب القرارات من جميع فروع ومستويات الحكومة ومن الأفراد أيضاً. إن "المكان" المناسب لنقاش التطور وتحديد محتويات كتب علم الأحياء هو النظام الاجتماعي للعلم، نظام يعمل وفق أوامر هي استقلال وقناعة الترجيح لدى أفراده الممارسين، والذي هو، إلى حد بعيد، غير مبال برأي الأغلبية. ولا يذكر الدستور في أي مكان الاستقلال الذاتي وسلطة العلم. لكن، إن كان على المحكمة أن تحمي الشروط اللازمة لحكومة ديمقراطية، فهل تستطيع أن تتناسى كلياً الموقف من الحقيقة المغروسة في المدارس العامة؟ في أية حالة، لا تبدو فقرة التأسيس، ولا الحاجة إلى حماية القول السياسي والحكم الذاتي الفردي، كافية لتوضيح ما يبدو غير قابل للدفاع عقلياً ضد منع الأغلبية لتشريعات مضادة للتطور.

بعض صعوبات وحكاية تحذيرية

في حين ان فوائد تضييق جدول الأعمال اساسي، خاصة في مجتمعات منقسمة، فإنها تتصاحب عادة بنقائص جلية. ولا تصبح الديمقراطية غير ممكنة فقط، بل غير كاملة أيضاً عن طريق تضييق منظم للقضايا تحت سيطرة الاغلبية. وفي ديمقراطية أغلبية ضمن أمة موحدة، سيسفه تهذيب جدول الأعمال التشريعي الحياة العامة ويجردها من دلالتها الإنسانية. وقد تجعل إزالة كل القضايا ذات الأهمية الأخلاقية العالية وإيكالها للضمير الفردي، أو حتى للمحاكم، السياسة الديمقراطية تافهة في النهاية وبلا جدوى كساحة للتعليم القومي الذاتي. إضافة إلى ذلك، فإن قواعد التكميم نادراً ما تكون محايدة، كما انها تدعم ضمناً سياسة

واحدة وتفوض البدائل. وقد يؤمن كبت فكرة ما نصر فريق على منافسيه. وأخيراً، تستطيع استراتيجية التجنب مفاقمة التوترات الاجتماعية المكبوتة مولدة في النهاية إرهاباً أو انفجاراً ثورياً بإنكار التعبير التشريعي على المعتقدات التي يتم الإحساس بها بعمق.

يبدو منطقياً من النظرة الأولى تجنب قضية تعد بإطلاق عنان عداوات تسبب الشلل. على مثل هذا التحايل مآخذ كثيرة. فمن ناحية، يجعل تجنب الصراع جماعة ما رهينة لأي إنسان راغب في أن يهدد النزاع. ويمكن التظاهر بالوخز وعدم الرغبة في التسوية. ولو أن جماعة أعلنت صراحة تجنب النزاع ليكون أولى أولوياتها، فإنها تدعو الجائعين للسلطة بطريقة استراتيجية إلى أن يسيئوا عرض أفضلياتهم، وبالتأكيد فإن النزاع الذي لا يمكن تجنبه ليس مجرد بديل مستقل تستجيب له الجماعة التي تخجل من إطلاق النار بفرض تعهدات صمت على نفسها. ولو أن مجموعة كممت نفسها بصورة اعتيادية حول قضايا مثيرة للخلاف، فإنها ستمنح أفراداً وجماعات فرعية أخرى حافزاً قوياً للخداع. وإن أثارت التهديدات الصمت الجماعي، فإن التهديدات ستكون وشيكة، ولن تكون الرغبة في الخضوع مجدية وستجد حدة المزاج مكافأتها دائماً. ويمكن للأفراد والجماعات الفرعية إعادة وصف استيائهم على أنه رغبة كاملة في أن يمنعوا إثارة قضايا كان من الممكن حلها بالمصالحة وبصورة أكثر عدلاً. وفي الواقع، قد تنتج سياسة التكميم الذاتي في النهاية ثقافة يكون فيها التهديد بالعنف والانفصال تكتيكاً سياسياً عاماً.

وأخيراً، فقد أعاد جريجوري الطوري Gregory of tours رواية حكاية عن مخاطر تأسيس علاقة على فكرة مكبوتة، وأوضحها توضيحاً مثيراً. كان يمكن لسيدين لنبيلين أن يظلا صديقين وزميلين يستمتعان بالمرح طالما حافظا على الصمت بشأن الحقيقة المحرجة بان سيكار sichar ذبح عائلة كرامنسند chramnesind قبل سنوات طويلة. وذات مساء، تحطم الصمت الشافي:

شرب سيكار خمراً أكثر مما يحتمل بكثير وأخذ يتفاخر على حساب كرامنسند. وقد نقل عنه أنه قال:"اخي العزيز، لا بد أن تكون ممتناً لي لأنني قتلت

اقاربك. إن لديك الكثير من الذهب والفضة في بيتك إلا أن وقد كافأتك بها لما فعلته بأقربائك. ولولا الحقيقة أن الغرامة التي دفعتها أعادت لك أموالك، لكنت لا تزال اليوم فقيراً معدماً". حين سمع كرامنسند ملاحظات سيكار حزن كثيراً وقال لنفسه: "إن لم أثأر لأقاربي، سيقول الناس إنني ضعيف كامرأة، ولا يعود لدي الحق في أن أدعى رجلاً!" عندئذ أطفأ الأنوار وشق جمجمة سيكار نصفين.93

وكالتعايش السلمي بين ولايات العبيد والولايات الحرة، كانت الزمالة المتقلقلة بين سيكار وكرامنسند محكومة بألا تدوم. إن عطش الفرد للخمر، مثل عطش الأمة للتوسع، قد يدمر تماماً إتيكيت الحذف طويل الامد. ولاكتساب تعاون لا يمكن بلوغه بخلاف هذه الطريقة، يكمم الناس أنفسهم طوعاً بشأن مواضيع مثيرة للنزاع. وقد يكون التكميم الذاتي تجربة قصيرة العمر. ومن لحظة إلى اخرى، يمكن العودة إلى المكبوت.

خلاصة

إن المجتمعات، كالأفراد، تسكت نفسها بشأن قضايا مختارة ترى في ذلك خيرها.ورغم أن الرقابة الذاتية الاستراتيجية نادراً ما تدرس بطريقة منتظمة، إلا أنها تبدو أسلوباً عالمياً تقريباً موظفاً للإدارة الذاتية والاستقلال الذاتي. ورغم أن فكرة قواعد التكميم، كما بحثتها، زلقة ويصعب السيطرة عليها، إنها تركز الانتباه بشكل مفيد على الحسنات والسيئات التي تشترك بها أساليب شديدة التباين من كبت القضايا. وكنتيجة لهذا، قد يصبح المفهوم أداة خدمة جيدة للتحليل المقارن.94 وكان الغرض الرئيسي من هذا الفصل هذا إظهار كيف أن مثل هذا المفهوم يتطور نظرياً وينطبق على بضعة حالات مهمة.

وبالطبع يظل كثير من الأسئلة بلا إجابة. فتحت أي شروط ثقافية نفسية، مثلاً، يمكن التمسك بنجاح بقواعد التكميم؟ ومن ناحية أخرى، يريد المنظرون المعياريون أن يعرفوا متى يمكن تبرير قواعد التكميم أخلاقياً. هل نستطيع أن نقدم مبدأ عقلانياً لإزالة قضية بدل أخرى من جدول أعمال الجماعة أو الفرد؟ فبينما لا يمكن (ولا ينبغي) كبت قضية العبيد على الدوام، قد يمكن (ويجب) كبت

الخلافات الدينية. هذا ما اعتقده، لكن هل استطيع أن أوضحه؟ حول مسألة الإجهاض، تختلف الآراء حول استحسان قواعد التكميم - تماماً كما يفعلون في كل جانب آخر من القضية. وعموماً، وكما يبدو الأمر، يركز النقاش الدائر على الغموض الأخلاقي للرقابة الذاتية الاستراتيجية للخلاف. وقد لا يكون لدى كاتب مقال، مثلاً، أي خيار إلا أن يحيل سؤالاً يمكن الإجابة عنه إلى نتيجة روتينية حيث يستطيع أن "يؤجل" ذلك بدهاء إلى عمل لاحق. لكن تجنب القضية، مهما كان جذاباً، سيكون دائماً أحادي الجانب وخطراً كامناً. ولن نستطيع الاستغناء عن قواعد التكميم ولا أن نهدئ الضمائر المذنبة التي تنتجها حتماً.

2-الديمقراطية كنتيجة عارضة للنزاعات آدم برزفورسكي I

أي شخص عاش لحظات اوشكت فيها ديكتاتورية على السقوط، وأوشكت على أن تصبح إمكانية حقيقية، يتذكر توتراً متواصلاً تقريباً، وآمالاً تتناوب مع مخاوف، وتفجرات حماس وألم هزيمة. تبدو كل خطوة صعبة، ومع ذلك، لا شيء يبدو بعيد المنال. لكن، حين يتطلع المرء إلى نقاط التحول، تظهر لحظة معينة كبداية، كانبلاج. ففي لحظة واحدة، اختفت ديكتاتورية وحلت ديمقراطية محلها.

حيث أن هذه "لحظة" في عالم حقائق ذات أسلوب مميز، دعوني أقدم سياقاً، تسلسلا زمنياً منطقياً لعمليات الانتقال من الديكتاتورية إلى الديمقراطية. ودون الدخول في مناقشة عامة لأنظمة استبدادية لاقت مؤخراً اهتماماً واسعاً في أعمال خوان لنز وجيليرمو أودونيل 1، فإنني أرغب في التركيز على صفة واحدة لأنظمة استبدادية (سأدعوها "ديكتاتوريات"، متجاوزاً بعض فروقات مهمة). والميزة البارزة الأساسية لمثل هذه الأنظمة هي أن لدى شخص ما قدرة فعالة لمنع نتائج سياسية معادية بشدة لمصالحها. ويمكن ان يكون هذا "الشخص"فرداً، أو القائد، أو مؤسسة، مثل القوات المسلحة أو الشرطية أو الحزب أو البيروقراطية، او حتى "عصبة" من جماعات وأفراد من السهل جداً تحديد هويتها. سأتحدث أدناه عن "جهاز سلطة استبدادي" وسأقدم فروقات حين تنير المشكلة المطروحة فقط.2 ويمتلك جهاز

السلطة الاستبدادية القدرة على منع حدوث بعض النتائج السياسية بممارسة ليس فقط سيطرة سابقة/ ex ante على المجتمع بل وأيضاً سيطرة تالية/ ex post.

ويمكن لجهاز السلطة أن يتدخل من الخارج لتغيير حالة من حالات العالم التي هي نتيجة عمل المؤسسات الاستبدادية، إضافة إلى عمل المؤسسات غير الاستبدادية. وبعبارة أخرى، لا يمارس جهاز السلطة في نظام استبدادي سيطرة إجرائية على القرارات فقط، بل وسيطرة أساسية عليها. تم تعيين وزير تربية وتعليم: وقام بتكليف مجموعة خبراء لإعداد كتاب رياضيات للمدارس الابتدائية؛ ويعد الكتاب ، ويوافق عليه الوزير ويطبع ويوزع. ثم يقع الكتاب بين يدي قائد المنطقة المحلية العسكرية فيأمر بسحبه من المدارس. لاحظ أن الكتاب موضع الخطر ليس كتيباً سرياً، بل هو نتاج الأنظمة الاستبدادية ذاتها. مع هذا، لم يحصنه هذا من التدخل.

على ضوء هذا، يكون نظام معين استبدادياً إذا وجد جهاز سلطة قادر على قلب نتائج العملية السياسية الممأسسة. قد يكون هذا التعريف واسعاً أكثر مما ينبغي لعدة أغراض، حيث أن المؤسسات مهمة بحد ذاتها. وعلى نحو خاص، قد تقع أنظمة كثيرة، يمكن وصفها على خير وجه بأنها "ديمقراطيات وصاية" ضمن تعريفنا. إن هذه أنظمة يخلص فيها الجيش نفسه من القيام مباشرة بدور حكومة وينسحب إلى الثكنات، لكنه ينسحب بلا أذى وعلى استعداد للطوارئ.3 وهكذا، حين تجري انتخابات في مثل هذه الأنظمة ويحكم الممثلون المنتخبون، تبقى القوات المسلحة في الظل مستعدة لان تنقض على أي شخص ينتهك القانون إلى حد يؤدي إلى تقويض قيمها أو مصالحها.4

لأسباب ناقشها بتوسع أودونيل وشميتر في كتابهما،5 تمر أنظمة استبدادية من وقت إلى آخر بلحظات تعرف عامة على أنها "تحرر" (أيضاً odvilsh أو "ذوبان الجليد" aperture أو "الثغرة" decompressa أو "إزالة الضغط"). والتحرر موقف أو عملية، حين يتضمن سلسلة خطوات لتأسيس حريات مدنية منهجياً، أهمها حق الاتحاد المستقل، والسماح بتنظيمات سياسية أو حتى خلقها بحيث يتم التعامل مع المنازعات بطريقة علنية، لكن دون تبديل جهاز السلطة أو إضعاف قدرته على

السيطرة على نتائج من الخارج. وهكذا، فالتحرر عملية يسمح جهاز السلطة وفقاً لها بوجود بعض تنظيمات سياسية وتفاعل مصالح لكنه يحافظ على قدرته على التدخل. فالتحرر انفتاح محكوم للفضاء السياسي، مشروط باستمرار بتوافق النتائج السياسية مع مصالح أو قيم جهاز السلطة الاستبدادي. وهكذا تكون النتيجة النهائية لعملية التحرر نظاماً وصفناه أعلاه على أنه "ديمقراطية وصاية": نظام لدية مؤسسات تنافسية وديمقراطية رسمياً، لكن جهاز السلطة، الذي تقلص أساساً بحلول هذا الوقت إلى القوات المسلحة، يحتفظ بالقدرة على التدخل لتعديل الأوضاع غير المرغوب فيها.

ووفقاً لتعريف التحرر أعلاه، فإنه ليس نفس التحول إلى الديمقراطية. ولتعريف المصطلح الاخير، نحتاج إلى أن نركزاً أولاً على ملمح الديمقراطية الأساسي كشكل من تنظيم سياسي. إن هذا الملمح شك مرجعي: ففي ديمقراطية ما تكون نتائج العملية السياسية غير محددة إلى حد ما فيما يتعلق بالمناصب التي شغلها المشاركون في كل العلاقات الاجتماعية، بما فيها علاقات الإنتاج والمؤسسات السياسية. ومن الواضح ان ليس كل النتائج محتملة بشكل متساو، وللمرء أن يكون توقعات معقولة بشأنها؛ وساذكر المزيد عن هذا الموضوع لاحقاً. والنقطة أنه، وفي ظل الديمقراطية، لا أحد يكون على ثقة من تحقق مصالحة تماماً. ولا يكسب الرأسماليون دائماً نزاعات تعالج بطريقة ديمقراطية، وحتى منصب الإنسان الحالي ضمن النظام السياسي لا يضمن له انتصارات مستقبلية: قد يصبح بالمنصب امتيازاً، لكن اصحاب الناصب يخسرون فعلاً. وفي الديمقراطية، لابد أن تتصارع كل القوى باستمرار لتحقيق مصالحها حيث لا تتم حماية أحد بسبب منصبه. لا احد ينتظر تعديل نتائج من الخارج؛ ولا بد لكل شخص من عرض مصالحة للمنافسة والشك. وملمح الديمقراطية هذا لا يستثني احتمال أن ينظم بعض الجنرالات مؤامرة ويطيحون بالمؤسسات الديمقراطية: وهذا، لسوء الحظ، ممكن في أغلب الاحيان. وفي الديمقراطية، على أي حال، لا يمتلك الجنرالات قدرة منظمة للإطاحة بالمؤسسات السياسية، والمشاركون الذين يعرضون مصالحهم للمنافسة الديمقراطية ليسوا بحاجة لتوقع ردود أفعالهم.

دعوني أؤكد أن الفرق بين الديكتاتورية والديمقراطية ليس شكاً مطلقاً بل شكاً مشروطاً.

وفي ظل حاكم استبدادي ذي نزوات كافية أو جهاز سلطة استبدادي منقسم تماماً، قد يستمر النظام الاستبدادي في إرباك الكل بالتواءاته وانعطافاته: أنظر إلى السياسة الزراعية في بولندا بعد عام 1948. وعلى النقيض من هذا، قد ينتج نظام ديمقراطي نتائج متوقعة تماماً، حتى وإن تعاقبت الأحزاب في الحكومة. ولهذا السبب، فإن الفروق في اليقين مشروطة فقط بالمعنى التالي: قد يكون مؤكداً في نظام استبدادي ان النتائج السياسية لن تشمل النتائج المعارضة لمصالح جهاز السلطة، بينما لا توجد، في نظام ديمقراطي، أية جماعة تتنبأ مصالحها بنتائج سياسية تبلغ حد اليقين.

لهذا، فاللحظة الحاسمة في أي انتقال من حكم استبدادي إلى ديمقراطي ليست بالضرورة انسحاب الجيش إلى الثكنات أو فتح البرلمان المنتخب بل اجتياز العتبة التي لا يستطيع أحد بعدها التدخل لقلب نتائج العملية الديمقراطية الرسمية. هذه هي اللحظة التي يكون بعدها "المستقبل غير مكتوب لأن الشعب فقط يمكنه أن يكتبه"6 كما عبر عن هذا بفصاحة اودلفو سواريز في خطابه الافتتاحي أمام الجمعية التأسيسية. إن التحول إلى الديمقراطية هو عملية تعريض كل المصالح للمنافسة، ومأسسة الشك. وهكذا يكون هذا تحويل السلطة عن طرق نتائج تشكل الخطوة الحاسمة نحو الديقراطية. وهناك فترة يسيطر قبلها جهاز السلطة الاستبدادي على النتائج وبعدها لا يعود احد مسيطراً. وتؤول السلطة من مجموعة من الناس إلى مجموعة قواعد.

من الواضح أن إجراء الانتقال هذا لا يحتاج إلى لحظة زمنية متميزة: ففي أسبانيا، مثلاً كان إجراء الانتقال هذا عملية طويلة حيث جرت محاولات صدمات golpes وإشاعات استمرت حتى عشية التغيير الديمقراطي الأول للسلطة. إضافة إلى أنه، عند نقاط متعددة، قد لا يكون واضحاً إن كان لا يزال عند أي شخص قدرة فعالة على قلب العملية. وحتى حين يفقد جهاز السلطة الاستبدادي تماسكه، وحين تصبح بيروقراطية الدولة والقوات المسلحة والشرطة المستقلة عن

بعضها بعضاً، وحتى حين تصبح القيادة المركزية للقوات المسلحة دستورية، قد تظل بعض وحدات الجيش قادرة على أن تدمر العملية. لكن لا بد أن تصل أية عملية تحول ديمقراطي ناجح إلى نقطة اللاعودة.

لإنهاء إعداد المسرح وتنظيم التحليل، دعوني أبدي ملاحظة بأنني قد طويت بهذه الطريقة ظرفين متباعدين تماماً لا يحتاجان إلى أن يتوافقا نظرياً أو على أساس تسلسل زمني (أي ليس بالضرورة ان يكون لهما نفس المحددات). فقد يحدث - أنظر إلى الثورات الفرنسية والسوفياتية والإيرانية - أن يبرز نظام استبدادي جديد ليحل محل النظام النظام المطاح به. ويتم الانتقال إلى الديمقراطية إذا تحقق الشرطان: (1) تفكك جهاز السلطة الاستبدادي القديم و(2) اختيار القوى السياسية الجديدة مؤسسات ديمقراطية كإطار تتمكن من خلاله أن تحقق مصالحها. ولا ينبغي أن ينسى المرء أن القوى التي تتحدد مع بعضها لتدمر نظاماً استبدادياً معيناً غالباً ما تمثل مصالح محددة وتوفر للمجتمع خططاً واضحة.

وفي سعي هذه القوى نحو مصالحها، يجب عليها ألا تفكك النظام القديم فقط، بل أن تخلق في نفس الوقت ظروفاً تكون لصالحها في النظام السياسي حديث النشوء. لهذا، يجب على كل جماعة أن تناضل على جبهتين: أن تبطل النظام الاستبدادي القديم، وأن تخلق ظروفاً كفيلة بتحقيق مصالحها في الصراعات المستقبلية ضد حلفائها الحاليين. لذلك، فإن صعوبة التحول إلى الديمقراطية هي تأسيس مصالحة بين القوى المتحالفة لإسقاط النظام الاستبدادي وليس مجرد إسقاط النظام. وعمل خلاف ذلك، يدخل "التحالف المضاد للاستبداد" بسرعة مرحلة جديدة يتم التخلص في أثنائها من الأعضاء الأضعف ويؤسس نظام استبدادي جديد. سأناقش أولاً مشكلة تأسيس نظام ديمقراطي ومن ثم سأركز على صعوبات انتقال السلطة. وهكذا، فإن القسم الأول يهدف إلى أن يفحص شروط إمكانية مصالحة ديمقراطية عموماً، بينما يفحص الجزء الثاني شروطاً يرغب استناداً إليها جهاز سلطة النظام الاستبدادي في نقل سلطته إلى نظام ديمقراطي. لاحظو أن التحليل كله مصاغ، وإن يكن بصورة غير رسمية، في لغة الإمكان

وليس في لغة التصميم. وجوهر المسألة هو تحت أي ظروف تصبح الديمقراطية ممكنة.

II

تتكون حلول مشكلة التحول إلى الديمقراطية من مؤسسات. وحيث أن هذا الإصرار قد يبدو غير مؤذ، دعوني أؤكد أن هذا يعني استثناء احتمال ان تكون الديمقراطية نتيجة مصالحة تهتم على وجه الحصر بقضايا جوهرية. وتصبح الديمقراطية ممكنة حين تجد القوى السياسية مؤسسات كفيلة بأن تقدم ضماناً معقولاً بألا تتأثر مصالحها بصورة معكوسة تماماً في غضون المنافسة الديمقراطية. ولا يمكن أن تكون الديمقراطية نتيجة مصالحة جوهرية، بل قد تكون نتيجة مصالحة مؤسساتية.

إن أحد الأسباب في أن الديمقراطية لا يمكن أن تكون نتيجة مصالحة جوهرية ينبع من تكرار المعنى في تعريف الديمقراطية: في الديمقراطية لا يمكن أن تكون المصالحات الجوهرية ملزمة, ولنفترض أن قادة عدة أحزاب رئيسية، ضمن الجبهة المعادية للاستبداد، جلسوا واتفقوا على ان معدل الضرائب على الدخل لن يتجاوز 53% في النظام الديمقراطي الجديد. لكن قيادة هذه الأحزاب قد تغير رأيها في النهاية وفق شروط مبشرة بنجاح أكبر، أو تستبدل هذه القيادة، إن لم تغير رأيها، أو يظهر حزب جديد يستحوذ على دعم انتخابي ويكون له برنامج لإعادة توزيع الدخل.

ثانياً، حيث أن الاتفاقات الجوهرية غير ملزمة، سيكون لدى بعض الأحزاب دائماً حافز لأن تنكث بالتزاماتها، إذ لنفترض أن مباحثات تحدث وأن كل حزب يتصرف استراتيجياً لأجل مصلحته الذاتية. ستكون النتيجة حزمة تشكل مصالحة بالمعنى التالي: أحد الأحزاب، على الأقل، سيوافق على نتيجة ستكون هي الأفضل له محققة المكافأة النهائية لأحزاب أخرى لكنها لن تكون جيدة قدر ما ستكون لو أن أحزاباً أخرى ألزمت نفسها بمسار عمل.

لكن، حالما يتم التوصل إلى نتيجة، سيفضل الحزب أو الأحزاب الأخرى التي أجبرت على أن تتطلع إلى ردود أفعال الآخرين أن تتصرف كما لو أن

الآخرين قد ألزموا أنفسهم بالاتفاق المتفاوض عليه، أي أنهم سيفضلون أن يغيروا شروط المصالحة.7

وأخيراً، إذا لم تكن هناك آليات تلزم الاحزاب الوصول إلى مصالحة، وإذا كانت لديهم خلفية جيدة لأن يتوقعوا أنه لا يمكن ملاحظة أية مصالحة، فلن يدخلوا في أي منها. فبموجب شروط معينة تكون فيها حلول المصالحة غير أكيدة تماماً، سيفضل كل حزب أن يسعى لتحقيق كامل لمصالحه، أي البحث لتأكيد ذاته على الآخرين بأية وسيلة. ولو أن الأحزاب رفعت منفعتها إلى الحد الأقصى، فإنها ستختار عدم التعاون طالما أن احتمال نتيجة المصالحة لن يكون أكبر من احتمال أنها ستكون قادرة على تدمير منافسيها. وبناء على هذه الخلفيات - المنظمة على نحو معترف به - ستختار مجموعة ما المصالحة فقط إذا كان احتمال الفائدة في نتيجة عدم التعاون يوازن خسارة المنفعة الناجمة عن المصالحة.

لنفكر في بضعة أمثلة، بدءاً بمثال متطرف: إصدار ضمان الحصانة لأعضاء جهاز السلطة الاستبدادية عن افعال الكبت التي ارتكبوها. لنفترض أن جهاز السلطة يوافق على أن يتخلى عنها، وحتى أن ينحل، بشرط ضمان الحصانة. إنه يفعل ما يلي: يحدث الانتخاب الأول؛ يتشكل حزب انتقام، يفوز، ويضعهم جميعاً في السجن. أو لنفترض أن أحد الأحزاب من ضن اتحاد الأحزاب المتعددة المناهضة للاستبدادية كان مع الاعتراف وأن أحدها كان ضد الاعتراف وأنهما اتفقا على أن المدارس الدينية لن يقدم لها عون مالي من الأموال العامة.الآن تلغى الاستبدادية نتيجة للجهود المتحدة؛ ويحرز حزب إعادة الميلاد الديني نصرا انتخابياً ساحقاً، ويصادق على تشريع لتقديم عون مالي للمدارس الدينية. وأخيراً، خذ قضية المصالحة الطبقية، الذي سأناقشه بالتفصيل في مكان آخر.8 يقدم العمال قيداً على الأجور في مقابل وعد بمكتسبات أجور في المستقبل. لكن الرأسماليين لا يستثمرون، والناتج لا يزداد ولا تحدث أية مكتسبات أجور. لا تكفي في أي حال من هذه الحالات اتفاقية جوهرية لتكوين مصالحة. وطالما أن الأحزاب الموجودة تخشى أن إجراء مصالحة من جانبها لن يتم الرد عليها، سيسعى كل منها إلى فرض

إرادته ولن تكون النتيجة ديمقراطية، بل ستستمر الدكتاتورية القديمة أو ستنشأ دكتاتورية جديدة.

إن هذه الأمثلة والبناء كله، مصطنعة ما دامت اية مصالحة غير جوهرية تماماً: إذ ستوجد بعض المؤسسات حتى وإن كانت ليست موضوع مفاوضات. ويعتمد نموذج المصالحة "الجوهري" على فرضية أنه لم تتخذ قرارات بعد بشأن الإطار المؤسساتي، أو أن المؤسسات هي من النوع الذي يكون فيه احتمال إجراء مصالحة جوهرية منخفضاً جداً. إن اتفاقية مونكلوا moncloa pacto de moncloa مثال جيد لاتفاقية جوهرية، لكن لاحظ nota bene أنها اتفاقية لا تصمد.

لذلك، فأطروحتي الأساسية هي ان الديمقراطية يمكن ترسيخها فقط إذا وجدت هناك مؤسسات تجعل من غير المحتمل أن تنتج العملية السياسية المنافسة نتائج مضادة كثيراً لمصالح أي طرف منح توزيع مصادر اقتصادية وإيدولوجية وتنظيمية ومصادر أخرى متعلقة بالموضوع. وتعتمد هذه القضية على ثلاث افتراضات:(1) للمؤسسات تأثير على نتائج النزاعات، (2) أن يؤمن المناصرون لذلك بهذا، (3) المؤسسات التي ستزود القوى السياسية ذات العلاقة بضمان معقول قد يوجد تحت ظروف معينة.

إن السؤال عن سبب تأثير المؤسسات على النتائج أو، بعبارة أخرى، ما هو تبرير تفسيرات تستشهد بمؤسسات من بين أسباب أخرى، هو سؤال أساسي أكبر مما يمكن مناقشته هنا.9 كإجابة مبدئية، تؤثر المؤسسات على كل من مخزون استراتيجيات تختار منها جماعات مسارات عملها والتنظيم التفصيلي بين النتائج والاستراتيجيات المختارة، لكن هذا الشكل من التفسير ليس من السهل تطبيقه وفق ظروف ملموسة. لقد جمعت نظرية الاختيار العام المجردة عدداً من تحليلات نتائج أنظمة تصويت مختلفة مثل الأغلبية الاختيار العام المجردة عدداً من تحليلات نتائج أنظمة تصويت مختلفة مثل الأغلبية والتعددية ودورات المركيز كوندورست condorcet، وإحصائيات بوردا borda وتصويت الاستقصاء أو تصويت الموافقة.10 كما اننا نعرف شيئاً حول مواضيع اكثر التصاقاً بالممارسة السياسية:

وبالتحديد، لدينا فهم كامل لآثار التدابير الانتخابية المختلفة.11 فمؤخراً، كنا نجمع أدلة بسرعة عن تأثير انظمة رأسمال عمل مختلفة، خاصة القوانين المنظمة لعقد الصفقات الجماعية، على ديمومة سياسات الدخل، وحدة الإضراب واستراتيجيات العمل.12 وهذه مجرد بضعة أمثلة.13

أخذاً بعين الاعتبار مؤسسات توزيع المصادر الاقتصادية والتنظيمة والإيديولوجية، تقرر المؤسسات الاحتمالات السابقة التي ستحققها مصالح محددة إلى درجة محددة وبطريقة خاصة. وتقرر احتمالية التوزيع هذه - التي هي ليست أقل من سلطة سياسية - 14 المصادر التي تدخلها الأحزاب إلى السياسة والتدابير المؤسساتية المحددة. وتستحق هذه النقطة اهتماماً حيث أن أوصاف الديمقراطية تؤكد أحياناً شخصيتها الرسمية والتحيز الذي ينجم عندما يتم توزيع غير عادل للموارد.15 فمن الواضح أن قانوناً عالمياً يمنع الجميع من النوم تحت الجسور هو في الحقيقة يمنع بعض الناس.

فقط. لكن العكس صحيح أيضاً: اخذاً بعين الاعتبار أن المصادر والمؤسسات تؤثر على النتائج. إن احتمال أن فريق كرة سلة مؤلف من لاعبين طول كل منهم سبعة أقدام سيغلب فريقاً طول أفراده ستة أقدام بعدد من النقاط يعتمد على ارتفاع السلة.

لنفترض، مثلاً، وجود نظام تمثيل نسبي مع مقاطعات كبيرة تماماً. ففي نظام كهذا، تقرر توزيع المقاعد بتوزيع الأصوات فقط. لذلك يكون أي توزيع مفترض للمقاعد محتملاً قدر احتمال توزيع أصوات مفترضة، والأخير، بدوره، يتشكل من مصادر اقتصادية وتنظيمية وإيديولوجية وغيرها من المصادر التي تجلبها الأحزاب إلى الانتخابات. وعلى النقيض من هذا، لنفكر في نظام يشترك فيه فقط حزبان يحصلان على حصص الأصوات الكبرى ولديهم الحق في المقاعد ويوزعونها بتناسب: عضو منفرد، منطقة منفردة، صيغة أول من يتجاوز خط الفوز ستقترب من هذه النتيجة. في هذا النظام، سينتج عن توزيع عدد الأصوات نفس توزيع عدد المقاعد. وبعض النتائج أكثر احتمالاً من نتائج أخرى في استقلالها عن موارد المشاركين.

إن قدرة المؤسسات هذه هي التي تجعل التسويات المؤسساتية ممكنة. فإذا حددت المؤسسات التوزيعات المسبقة للنتائج، وقد منحت المصادر دائماً، عندئذ قد يجعل ترتيب مؤسساتي معين بعض النتائج غير محتملة تماماً. وقد يقدم إطار مؤسساتي مناسب ضماناً نهائياً بحيث لا يجتاح الانتخابات حزب حديث التشكيل، ولا يحصل أي حزب على الأغلبية المطلوبة لتعديل قوانين أساسية، وأن تفرض بالقوة تدابير مشتركة.

حتى وإن كان لدى السياسيين فهماً غير دقيق أحياناً للأثار، فقد فهموا منذ مدة طويلة أهمية المؤسسات.16 كان مجلس الأعيان (الشيوخ) هو الضمان الذي أراده جناح اليمين كحماية ضد نقل المسؤولية التنفيذية من العرش إلى البرلمان؛ وكانت الانتخابات غير المباشرة والتصويت الجماعي والاقتراع الثاني وأخيراً، التمثيل النسبي، الحماية التي سعت إليها الطبقات العليا ضد توسيع حق الاقتراع. وغالباً ما كانت المفاوضات معقدة. وفي السويد، مثلاً، ما بين عامي 1902 و 1907 - وهي فترة التصنيع السريعة وتنظيم الطبقات والإضراب الشعبي - تضمنت الرزمة التي كان سيتم التفاوض حولها القضايا التالية: (1) ما إذا كان حق الانتخاب سيوسع ولمن، (2) ما إذا كان يجب أن يكون ضمن الإصلاح مجلس الأعيان أو يكون ضمنه مجلس النواب فقط، (3) ما إذا كان يجب أن تخصص مقاعد لمناطق العضو الواحد أو لمناطق انتخابية متعددة العضوية ذات تمثيل نسبي، (4) إذا كان يجب الحفاظ على مناطق العضو الواحد، أو ما إذا كان يجب أن تكون الأول الذي يجتاز خط الفوز، أو يجب أن تكون هناك دورة حاسمة للانتخابات، (5) ما إذا كان يجب أن تستمر السلطة التنفيذية في أن تكون مسؤولة أمام العرش بدلاً من البرلمان rikstag. وكان كل من هذه التفاصيل المؤسساتية ستؤثر على فرص جماعات معينة، ورؤي ان لكل منها تأثيراً. وكان الديمقراطيون الاشتراكيون سيفضلون توسيع حق الانتخاب قدر الإمكان وان يحافظوا على عضو واحد، ونظام أول من يجتاز خط الفوز.17 كانوا راغبين في أن يوافقوا على التمثيل النسبي لكن ليس على مناطق بعضو واحد في دورة حاسمة حيث أن هذا الترتيب كان لصالح الليبرالين الذين اختاروا، كحزب رئيسي، دورة الأصوات الثانية.

وحالما أدرك المحافظون ان توسيع حق الانتخاب حتمي، بحثوا عن ضمانات. وكان ضمانهم هو التمثيل النسبي الذي اعتقدوا بأنه منع الليبراليين و / أو الديمقراطيين الاشتراكيين من الفوز بالأغلبية. وكما عبر عن ذلك متحدثهم الرسمي، الأسقف جوتفرد بلنج billing، بأنه يفضل ان تكون لديه "ضمانات أقوى وتوسيع أكثر لحق الانتخاب على أن تكون لديه ضمانات أضعف وتوسيع أقل".18

كانت أحداث الانتخابات البرازيلية (لعام 1982) حالة مثيرة حيث استغلت الحكومة الاستبدادية كل وسيلة قانونية ممكنة لحماية ميزة مسبقة aprioi للحزب المؤيد للحكومة، ولتضمن لنفسها الأغلبية النهائية في الكلية الانتخابية لانتخابات الرئاسة. فأولاً،

سمحت الحكومة بتشكيل أحزاب إضافية، آملة بأن المعارضة، المتحدة بلا رغبة منها في حركة مشكلة رسمياً، لن يصيبها الانشقاق. ووضعت، في نفس الوقت، عوائق متعددة لمنع أحزاب معينة من التسجيل لعلها تحافظ على جاذبيتها منذ فترة ما قبل عام 1964: عدد أدنى من الأعضاء، وانتشار جغرافي، وتحريم استخدام ملصقات حزب قديم. وفي النهاية، إصدار قانون يجبر الناخبين أن يصوتوا للائحة الحزب مباشرة في انتخابات جميع مستويات الحكومة: كان الأمل أن تشتري العلاقات المحلية مع رؤساء البلديات مؤيدين للحكومة والاتفاق العام في آخر لحظة أصواتاً من المقاطعات مجلس الشيوخ. وفي الدقيقة الأخيرة، حيث كان يبدو أن كل هذا ظل غير كاف، جعل الاقتراع صعباً على الأميين الذين كان من المتوقع أن يصوتوا ضد الحكومة. كان هذا التوزيع الأوركسترالي الدقيق نتيجة لدرس عام 1972 المرير، حين لم تستعد الحكومة، وسمحت، وهذا هو الأهم، للمعارضة بالدخول إلى التلفزيون،19 أما هذه المرة، والتلفزيون محظور على الجميع عملياً إلا على الرئيس، والقواعد التي يتم التلاعب بها باستمرار، كانت النتيجة لصالح الحكومة على نحو أكبر.

وهكذا فإن الاتفاقيات بشأن المؤسسات ممكنة، حتى إذا كانت لدى القوى السياسية المشاركة اهتمامات ووجهات نظر متصارعة، لأن المؤسسات تشكل الفرص لتحقيق مصالح محددة كما أن الجماعات المشاركة تفهم أن للمؤسسات

هذا التأثير. وقد تختار قوى سياسية مشاركة في تبديل النظام، وهي تواجه بديلاً لنزاع مفتوح من الممكن إن يكون عنيفاً - قد تكون نتيجته مفيدة إلى حد كبير إنما خطيرة جداً أيضاً - وبديل حل ديمقراطي، يتطلب تسوية لكنه يقدم امناً، وقد تختار هذه القوى التسوية الديمقراطية. هذه التسوية جوهرية بمعنى أن جماعات تدخل فيها على أنها الإطار الواعد كثيراً لتحقيق مصالحها. لكنها جوهرية بصورة غير مباشرة فقط: إلى الحد الذي تشكل فيه المؤسسات النتائج الجوهرية فقط. وما هو متنازع عليه في أية عملية تحول ديمقراطي هي ضمانات، والضمانات يمكن أن تكون مؤسساتية فقط.20

III

هل أي حل مؤسساتي ممكن دائماً؟ هذا بالأساس الأمر نفسه كطرح سؤال ما إذا كانت المؤسسات تعوض دائماً عن توزيع الموارد الاقتصادية والتنظيمية والإيدولوجية والموارد الأخرى المتعلقة بالموضوع سياسياً بطريقة تشعر كل القوى السياسية الرئيسة بأنها محمية بالديمقراطية.21 ويمكن وضع السؤال في السياق التالي. لنفترض أن جهاز سلطة استبدادياً يحافظ على القدرة على عكس عملية التحول الديمقراطي إلى أن، وإلا إذا، وجدت مؤسسات ستحمي مصالحها ومصالح تلك القوى في المجتمع المدني المتحالفة معها. هل يمكن أن يوجد دائماً حل مؤسساتي وفقاً لظروف كهذه؟

لاحظوا أن مشكلة التحول الديمقراطي، كمحاولة أو كعملية ناجحة، لا تحتاج إلى أن تبرز بهذا الشكل: حيث يدمر جهاز السلطة الاستبدادي نتيجة لهزيمة عسكرية سواء في حرب أجنبية أو أهلية، أو حين يتفسخ تحت ضغط انقسامات داخلية، وغالباً ما يكون هذا نتيجة لهزيمة في حرب أجنبية. لكننا نحصر التحليل بمشكلة تنازل عن السلطة متفاوض عليه، a ruptura but a ruptura pactada. من الواضح أن استخدام هذه المصطلحات الإسبانية ليس عرضياً، حيث ظهرت في إسبانيا إمكانية مثل هذه الثغرة المتفاوض عليها مؤخراً تماماً. وفي ذهني أيضاً حالات لا تزال مفتوحة، وبالذات في البرازيل، وحالة تمت إعاقتها بإعادة تأكيد الدكتاتورية، وبالتحديد، بولندا.

تقع المصالح والقيم التي لا بد أن تضمنها المؤسسات الديمقراطية إذا كان جهاز السلطة الاستبدادي سيوافق على الديمقراطية، في فئتين. فقد ترتبط بعض المصالح بتلك القوى في مجتمع مدني وهي تقدم دعماً للنظام الاستبدادي - كتلة السلطة. بينما ترتبط مصالح أخرى بجهاز السلطة على نحو أضيق، أي مزيج من القوات المسلحة والشرطة والبروقراطية وأي من المشاركين الآخرين في ممارسة السلطة الديكتاتورية.

إن الضمان الفعال الوحيد لتحقيق حماية مصالح القوى المرتبطة بالديكتاتورية بموجب ظروف الديمقراطية هو أن تشكل هذه القوى حضوراً سياسياً في ظل الديمقراطية. وهذا بدوره ممكن فقط إذا ارتبطت تلك القوى، التي توضع حسب مصالحها الاقتصادية في جناح اليمين من الطيف السياسي، بالقيم الديمقراطية. وحيث يوجد يمين ديمقراطي - حيث تجد أحزاب دعماً يميل في الوقت ذاته إلى قيم الملكية والديمقراطية - يمكن لكتلة السلطة المهيمنة على النظام الاستبدادي أن تثق تماماً من أن مصالحها ستتم مصالحتها ستتم حمايتها جيداً حتى في منافسة ديمقراطية، في ظل مؤسسات مصممة تصميماً سليماً. وحيث أن اليمين بدوره غير ديمقراطي - حيث ان يقيم حماية الملكية أكثر من استقلاله السياسي الذاتي - فلا يوجد أحد توكل إليه كتلة السياسة الاستبدادية تمثيل مصالحها في ظل ظروف ديمقراطية. وفي صيغة ماركس، كان السؤال ما إذا كانت كتلة البرجوازية تفضل أن تتحمل المسؤولية لحماية مصالحها في ظل ظروف تنافسية، أو أن تتخلى عن استقلالها السياسي الذاتي في مقابل حماية مصالحها الاقتصادية. ولا يزال هذا سؤالاً ساري المفعول وسؤالاً ظلت إجاباته مختلفة في مجتمعات مختلفة.22

ماذا يعني القول بأن يمينا ديمقراطياً هو "موجود"؟ تاريخياً، تبدو الحالة كما يلي: حيث يفقد جناح اليسار الانتخابات التنافسية الأولى فقط لا تكون عملية التحول الديمقراطي قد عكست. وحيث أن عالم الحالات لم يحدد، حيث أن عبارات "اليسار" و "الفوز" غامضة، فإن هذا التعميم يجب ألا يركز عليه. لكن من الصعب العثور على حالات واضحة على عكس ما ذكر. وهكذا يبدو ان اليمين

لا بد أن يكون قوياً تماماً، واليسار ضعيفاً تماماً، لطمأنة أولئك الذين لا زالت لديهم القدرة على إيقاف أو عكس مأسسة الديمقراطية.

المشكلة أن المرء لا يتوقع عادةً أن يكتسح معارضو النظام الاستبدادي الانتخابات الأولى. إنهم أولئك الذين يجندون دعماً جماهيرياً عند خلق الفرصة المناسبة. وفي المرحلة الأولى من عملية التحول إلى الديمقراطية، تنتظم عدة قوى ضمن المجتمع المدني خارج نفوذ النظام. لكن، في هذه المرحلة، لا توجد أية مؤسسات تخدم هذه التنظيمات الجديدة المستقلة ذاتياً كمنبر للتعبير والتفاوض. وبسبب هذا الفرق decalage بين تنظيم مستقل ذاتياً للمجتمع المدني وبين الشخصية المغلقة لمؤسسات الدولة، لا بد أن تكو للحملة في سبيل الديمقراطية شخصية جماهيرية. وتتم الحاجة إلى حركة جماهيرية كوسيلة ضغط، ويصبح الشارع حلبة التعبير الرئيسية في المراحل الأولى، حين لا توجد أية قنوات أخرى.23 ويجند معارضو النظام دعماً جماهيرياً.

العمال نمطياً هم أول وأكبر قوة يتم تنظيمها ذاتياً. وكان هذا صحيحاً في أوروبا الغربية في بداية القرن إضافة إلى إسبانيا (comisiones obreras)، والبرازيل ABC اتحادات وبولندا (SOLIDARNOSC). وهذه الحقيقة ليست عرضية. أولاً، أماكن العمل جنباً إلى جنب مع الأسواق/ البازارات هي الأماكن الوحيدة التي يتقابل فيها الناس على نحو طبيعي بلا مراقبة. ثانياً، إن الحقوق السياسية ضرورية للعمال إذا أرادوا أن يكونوا قادرين على أن يناضلوا في سبيل مصالحهم الاقتصادية. وهكذا ينظم العمال اتحادات مستقلة ذاتياً، وتحتضن الاتحادات المطالب السياسية التي تضعهم في طليعة النضال لأجل الديمقراطية.

لاحظ أيضاً أنه في حين أن معارضي النظام الاستبدادي يحشدون خلال المراحل الأولى من حملة الديمقراطية، لا يكون مؤيدو النظام نمطياً مستعدين لأن يشاركوا في السياسة. والأنظمة الاستبدادية لا تجند: وحتى في أوروبا الشرقية، حيث العضوية في المنظمات الرسمية كبيرة جداً، يكون النشاط السياسي الحقيقي غير متواتر إلى حد كبير.

مع ذلك، لو أن تعميمنا التجريبي صحيح، وفي وقت ما بين قرار إجراء الانتخابات وأثناء الانتخابات نفسها، لا بد أن تبني تنظيماً، وأن تجد وسائل جذب شعبية مع جماهير داعمة وغير مسيسة في السابق. وعلى اليسار بدوره أن يسرح مؤيديه بطريقة ما. وعنى التسريح عملياً في إسبانيا نقل الصراع من الشوارع والمصانع وتحديده بالكامل تقريباً بالمنافسة الانتخابية. إضافة إلى أن تنظيمات حزب اليسار كانت راغبة في تطليف مطالبها، بما في هذا جرعة قيود عادلة على الأجور.24 وكما عبر عن ذلك سانتياغو كاريلو - SANTIA GO CARRILLO: "لا بد أن نتحلى بالشجاعة لنوضح للعمال أن من الأفضل إعطاء الافضل إعطاء الفائض للطبقة البرجوازية على أن نواجه مصيراً أسوأ".25 وكانت النتيجة في إسبانيا إضعاف دعم الحزب الشيوعي، في كل من العلاقة بين التقديرات المبكرة لقوته وفي العلاقة بقوته في المصانع والشوارع. وظاهرة مشابهة تبدو أنها قد حدثت في الحزب الشيوعي الخارجي في اليونان، ومع حزب ترابالهيستا Partido Trabalhista في البرازيل.

من الواضح أنني لن أجرؤ على أن أجادل بأن قادة هذه الأحزاب سعوا عمداً ليضعفوا قوتهم الانتخابية. والأكثر احتمالاً أن التعبئة الأولية لم تتحول إلى دعم انتخابي من الجماهير غير المبالية والريفية على الأغلب. وتبدو الحقيقة أن أحزاباً، في عدد من البلدان، نظمت التعبئة الجماهيرية ضد النظام الاستبدادي، قد نجحت بطريقة ما في الوصول إلى صناديق الاقتراع وهي منقسمة فيما بينها ولم يكتب لها الفوز.

قد يكون وجود يمين ديمقراطي وحتى انتصاره الانتخابي أبعد من أن يكون كافياً لتقديم ضمان لجهاز سلطة استبدادي، والمشكلة هنا ثنائية. وإحدى المشاكل هي مسؤولية أجهزة القمع عن الأفعال التي ارتكبتها، وعلى الأغلب أثناء ترسيخ النظام الاستبدادي. وحيث أن القمع كان كبيراً ووحشياً ولا تزال الذاكرة حية في حياة الجيل ذاته، قد يظل إصدار حصانة شخصية بلا حل. وحتى النصر الانتخابي لأحزاب سياسية ممثلة لمصالح كتلة السلطة في مركز الصعوبات في الأرجنتين ومن

المحتمل أن تشكل العقبة المركزية في تشيلي. ومما هو جدير بالملاحظة أن أجهزة القمع في إسبانيا بقيت في مكانها ببساطة حين تم إدخال المؤسسات الديمقراطية.26

قد تكون العقبة الثانية محددة بالبلدان غير الرأسمالية، حيث تلوح مسألة البقاء الاقتصادي مهمة في اعتبارات البيروقراطيين داخل جهاز السلطة. في ظل الرأسمالية، يستطيع أعضاء البيروقراطية، أولئك الذين ليست لديهم مهارات تمكنهم من العيش بشكل لائق من وظيفة خاصة، أن يجمعوا، وهم في السلطة، أملاكاً كفيلة بجعلهم أغنياء إلى الأبد. وفي ظل الرأسمالية، يستطيع أعضاء البيروقراطية، أولئك الذين ليست لديهم مهارات تمكنهم من العيش بشكل لائق من وظيفة خاصة، أن يجمعوا، وهم في السلطة، أملاكاً كفيلة بجعلهم أغنياء إلى الأبد. وفي ظل أوضاع غير رأسمالية، تفتح لهم طرق الوصول إلى الملكية حتى وإن مورست سراً من قبل أعضاء اسميين nomenklature فقط بفضل منصبهم ضمن جهاز "السلطة. وحيث أن المخاطر كبيرة: يضطر المرء أن يلعب دوراً لأجل البقاء الاقتصادي وليس البقاء السياسي فقط.

وهكذا، حيث أحرق القمع الجسور، وحيث اهتم بعض أعضاء جهاز السلطة كذلك بمصالحهم الاقتصادية الخاصة، قد يقاوم جهاز السلطة الاستبدادي الانتقال إلى الديمقراطية حتى حين ترغب القوى داخل النظام المدني الذي يرتكز عليه النظام في أن تحاول أن تجرب فرصها في ظل ظروف ديمقراطية.

تبدو القوة التنافسية لهذه القوى حاسمة مرة أخرى. فإذا استطاع اليمين الاقتصادي أن ينظم نفسه كحزب ويناقش بنجاح وفق شروط ديمقراطية، عندئذ، سيضع الائتلاف الديمقراطي، المؤلف من قوى على امتداد الطيف السياسي، جهاز السلطة في عزلة تامة يحول فيها حكمه إلى قوى عادية أو محطمة. وبالفعل، تكون هذه لحظات حمى الفتنة puts – chist التي تتكرر أكثر فيها مؤامرات ضد التحول إلى الديمقراطية، لكنها تكون أيضاً أقل احتمالاً في النجاح.

ويحدث المأزق حين لا يتمكن اليمين الديمقراطي من أن يحشد دعماً شعبياً، وحين لا يكون شرعياً بمعنى قدرته على أن يثير دعماً شعبياً بالاحتكام في الوقت ذاته إلى قيم الملكية والديمقراطية. وفي ظروف كهذه، لا يكون لمشكلة التحول

الديمقراطي أي حل: إذ يعارض جهاز السلطة الاستبدادي العملية، ولا يمتلك اليمين الديمقراطي أية قوة بلا دعم جهاز السلطة. وبلا هذا الدعم، لن يكون اليمين الديمقراطي محاولاً قابلاً للبقاء؛ وبهذا الدعم لا يستطيع أن يختار الديمقراطية.

وهكذا لا يمكن تحقيق مصالحة مؤسساتية في ظل كل ا لظروف: إنها ممكنة فقط إذا وجدت بعض القوى السياسية التي تستطيع كتلة السلطة أن توكل إليها الدفاع عن مصالحها وإذا خلقت ضمانات كافية فقط فيما يتعلق بالاهتمامات الاختصاصية لجهاز السلطة. قد تكون مثل هذه القوى ببساطة غائبة. وقد تكون غائبة بسبب ظروف هيكلية كبيرة حددها بارنجتون مور 27 وقد تغيب لأن النظام الاستبدادي كان ضيق القاعدة كثيراً بحيث لا يمكن حشد أي قوى في المجتمع المدني دفاعاً عن مصالح وأفكار جهاز السلطة الاستبدادي في ظل ظروف ديمقراطية. وللمؤسسات تأثير مستقل ذاتياً على نتائج النزاعات السياسية، ولهذا السبب، تكون التسويات المؤسساتية ممكنة. لكن تأثيرها تقيده، في نهاية المطاف، الأوضاع التاريخية، وفي ظل بعض الظروف قد لا يكون ممكناً الوصول إلى أي حل متفاوض عليه.

VI

كما يكون القارئ قد لاحظ من أمثلة عديدة، فإن لهذا الفصل أطروحة خفية أيضاً. وأنا مقتنع بأن منطق التحول إلى الديمقراطية في ظلها محتملة، يمكن تحليلها بعبارات مشابهة سواء تحدث المرء عن أوروبا الغربية في بداية هذا القرن، أو عن أمريكا اللاتينية المعاصرة، أو عن أوروبا الشرقية: وقد استخدم أحدها أعلاه كعنصر تحليل. أخيراً، فإن تصنيفات عديدة يرغب المرء في أن يطبقها حدسياً على تحليل المجتمعات الرأسمالية – اليمين والمجتمع المدني وكتلة السلطة – تبدو مربكة عند تطبيقها على أوروبا الشرقية. لكن، وحيث أنني تلقيت تعليمي حول الانتقال إلى الديمقراطية في سياق أمريكا اللاتينية وأوروبا الجنوبية، فقد وجدت في عام 1980 إطاراً جاهزاً لتحليل الأحداث في بولندا. وفي النهاية، إن نموذج "بولينا"

المستخلص من تجربة أمريكا اللاتينية يصور هزيمة الحركة الديمقراطية في بولندا ويقدم مادة لتحاليل تالية للتحول الديمقراطي في مكان آخر.

تولدت قوة الدفع نحو التحول إلى الديمقراطية في بولندا من العمال. وكردة فعل ضد ظروف اقتصادية وقرارات اقتصادية للحكومة الاستبدادية، سعى العمال للدفاع عن مصالحهم الجماعية بتنظيم نقابات مستقلة ذاتياً وتتمتع بحكم ذاتي. وقد كانت رؤيتهم الأصلية للإصلاحات اقتصادية وإمتناعية على نحو ضيق: إذ كان المطلب الرئيسي هو الاستقلال الذاتي للنقابة، لكنه نظر إلى النقابات على أنها أداة ممارسة ضغط من الخارج على المؤسسات السياسية القائمة. وخلال المرحلة الأولى، لم تسع النقابة إلى إصلاح المؤسسات السياسية أو إلى شغل مكان فيها. ولم يكن ممكناً الاحتفاظ بهذا الموقف طويلاً، إذ سرعان ما اتضح أن وجود نقابات مستقلة ذاتياً غير ممكن دون بعض التحرر للنظام السياسي. ولا يستطيع أعضاء النقابة أن يتواصلوا مع بعضهم بعضاً بلا إصلاحات سياسية كما لا يمكنهم أن يعرضوا أو يبرروا مطالبهم في أية طريقة منظمة، عندئذ، صارت حركة النقابة بسرعة "مسيسة"، أي، وضعت أهدافاً سياسية كوسيلة لتحقيق مصالح اقتصادية. في الوقت نفسه، أعطت حركة العمال قوة دافعة لجماعات أخرى عديدة، فكانت كل حركة منها قد تنظمت تنظيماً ذا استقلال ذاتي عن الحكومة وأقسمت أن تعزز مصالحها بقوة. فكانت النتيجة حركة عريضة وجماهيرية ومتنوعة تنوعاً كبيراً، كحركات كثيرة جداً من هذا النوع في أوروبا الغربية في مستهل هذا القرن، ولديها جناح سياسي ونقابي.

رأى جهاز السلطة، بدوره، التنازلات الأولية كمصالحة المستقلة ذاتياً على أنها متعارضة مع مؤسسات سياسية محتكرة للسيطرة. وهكذا، ظن الطرفان في البداية أن التنظيمات المشكلة حديثاً ستتكيف بطريقة ما بلا أي إصلاحات سياسية أساسية.

اخترق قسم من داخل جهاز السلطة وسط حزب العمال (الشيوعي) البولندي المتحد أولاً. وكان جناح هام داخل الحزب راغب في أن يجد بعض الحلول المؤسساتية التي كانت ستسمح بدور فعال للنقابات والتنظيمات الأخرى.

وفي النهاية، تطور شق عميق بين الجماعات الإصلاحية داخل الحزب من ناحية، وجهاز الحزب الدائم، والشرطة وبعض جماعات داخل البيروقراطية من ناحية أخرى. وكان بعض قادة الحزب راغبين في أن يحولوا الحزب من تنظيم إداري صرف ويعيدوه إلى حزب سياسي، أي أن يعيدوه من قوة انتهازية تماماً إلى قوة إيدولوجية. وعارض آخرون أية إصلاحات، لكن ليس من السهل تعريفهم بعبارات عامة – لأن قوتهم كانت دائماً سرية. وقد دافع هؤلاء عن السيطرة والامتياز ضد كل المحاولات.

ومن بعض الأوجه، كان هيكل النزاع كأنه إحدى ورطات مسجون.28 وكان جناح النقابيين المعتدل من حركة التضامن بالإضافة إلى مجموعات إصلاحية ضمن الحزب يفضلون الحل التعاوني الذي سيكون للحزب الشيوعي بموجبه ضمان فعال بكسب أغلبية المقاعد في انتخابات تنافسية (وتشكيل الحكومة بفضل كسب الأغلبية) على البدائل العملية. وبدا للمعتدلين داخل حركة التضامن أن الاستراتيجية الراديكالية للاستيلاء على المصانع ("الإضراب النشيط") أخطر مما يلزم، وذلك جزئياً بسبب التهديد السوفياتي.29 ومن ناحية أخرى، لم تكن النتيجة النهائية، قمع الحركة بالقوة، هي ما فضله دعاة الإصلاح داخل الحزب الذين كانوا سيفضلون الاشتراك بالسلطة بالاتفاق، على احتكار هذه السلطة بالقوة.

يعرف القليل عن تفاصيل المفاوضات التي استمرت على فترات متقطعة خلال خريف عام 1981، لكن هناك أسباباً قوية للاعتقاد بأن هذه المفاوضات انتهكت في النهاية قضية الصيغة الانتخابية. كانت قيادة حركة التضامن، على ما اعتقد، راغبة في قبول صيغة بحيث (1) تكون الحكومة مسؤولة بفعالية أمام البرلمان SEYM وليس أمام الحزب، و (2) سيضمن للحزب الشيوعي وحده، أو داخل إئتلاف ما، أغلبية مقاعد ضمن البرلمان وبهذا يمكن تشكيل الحكومة، و (3) يسمح ببعض المنافسة على المقاعد. كانت المشكلة أن تلك الشروط لم يكن بالإمكان تلبيتها في آن واحد. ولم يكن هناك أي نظام انتخابي يسمح بمنافسة حقيقة على المقاعد ويضمن الأغلبية للحزب الشيوعي. وسبب ذلك هو أن

الحزب لم يكن لديه دعم شعبي مهما كان: رغم أن مسوحات أجنبية أجريت في بولندا، سرية ولا يعتمد عليها تماماً، أعطت الشيوعيين 3% و 5% من الأصوات في انتخاب علني. وفي ظل ظروف كهذه، لا يمكن لأية صيغة انتخابية أن تفعل فعل السحر، ولم يكن من الممكن تحقيق أية مصالحة مؤسساتية. ولم يتمكن الجناح المعتدل في حركة التضامن من أن يمضي قدماً في تنازلاته؛ وبالتحديد، لم يستطع أن يصالح على مبدأ المنافسة، لأنه كان سيفقد في هذا الوقت السيطرة على الراديكاليين ضمن الحركة. ومن ناحية أخرى، كان الإصلاحيون ضمن الحزب غير قادرين على أن يقدموا أية تنازلات إضافية لأن قوتهم ارتكزت أساساً على دعم جهاز السلطة، وكان هذا الجهاز معارضاً لأي تنازلات سياسية. كان بإمكان الإصلاحيين أن يتفاوضوا فقط إلى الحد الذي يستطيعون فيه حمل جهاز السلطة معهم، وهذا لم يكن بعيداً جداً. وبلا دعم الشرطة والبيروقراطية والجيش، كان يمكن للحركة الشعبية أن تكتسح جماعة الإصلاحيين.

ليس المقصود من هذا رواية كاملة لانهيار العملية الديمقراطية في بولندا. والعديد من أصعدتها – بروز الجيش كعامل استقلال ذاتي، والدول الذي لعبته الكنيسة الكاثوليكية، والضغوط من الاتحاد السوفياتي – تتطلب تحليلاً أكثر تعقيداً. لقد كان الغرض من هذا التحليل مستحيلة حتى وإن تمنتها القوى السياسية ذات العلاقة وسعت لها. وفي بولندا، كانت المصالحة المؤسساتية مستحيلة لأن القوى المرتبطة بالنظام (بما فيها تلك التي ساندت التحالف مع الاتحاد السوفياتي) لم تجد أي دعم في ظل ظروف ديمقراطية، ولم يستطع جهاز السلطة الاستبدادي أن يخاطر بالتنازل عن السلطة بسبب التهديد الذي يمثله هذا على أضيق مصالحه الشخصية.

V

هذا إذاً هو الجواب على السؤال الأصلي. إن التحول الديمقراطي، المفهوم كخطوة حذرة للتنازل عن السلطة من جهاز سلطة استبدادية والتحول إلى مؤسسات تسمح بتفاعل غير أكيد للقوى، أمر ممكن إذا وجدت مؤسسات تقدم توقعاً معقولاً بحيث لا تتأثر مصالح القوى السياسية الرئيسية تأثراً كبيراً عكسياً في

ظل منافسة ديمقراطية، بإعطاء هذه القوى المصادر التي يمكنها الاحتفاظ بها. والاتفاقات الجوهرية ممكنه فقط إذا ضمنت مؤسساتياً، لأن المؤسسات تشكل احتمالات النتائج المسبقة. ويمكن أن يتفق قادة القوى السياسية المتصارعة على أفعال المؤسسات في حين لا يستطيعون أن يتفقوا على نتائج جوهرية في غياب ضمانات مؤسساتية.

إن وجود حلول مؤسساتية، يعتمد على توزيع الموارد. وقد يرغب جهاز السلطة الاستبدادية في التنازل عن السلطة إذا استقطبت القوى المرتبطة بالنظام الاستبدادي دعماً شعبياً كافياً لتلعب دوراً مهماً في ظل مؤسسات تنافسية. ولو أن اليمين غير ديمقراطي سياسياً، ولو أن جهاز السلطة، بالإضافة إلى ذلك، يخشى ردود فعل على إجراءاته القمعية أو أنه مهتم بالبقاء الاقتصادي الفردي، عندئذ قد تعكس عملية التحول الديمقراطي انعكاساً فعالاً وقد يعمق نظام قمعي، مقام على قاعدة ضيقة، الحكم الاستبدادي. ومع وجود شخص يفوض تمثيل المصالح ولم يكن قد حرق جسوره، يبدو هذا أمراً حاسماً من وجهة نظر جهاز السلطة الاستبدادية. وفي غياب هذه الظروف، لا يكون ممكناً تحقيق انتقال متفاوض عليه إلى الديمقراطية؛ أما في ظل هذه الظروف فقد تكون الديمقراطية ممكنة إذا تمت هزيمة الدكتاتورية بالقوة فقط.

ربما يكون أكثر ملمح مثير في انتقال إسبانيا إلى الديمقراطية هي أن النظام السياسي تحول دون التأثير على العلاقات الاقتصادية في أية طريقة يمكن فهمها: ليس فقط هيكل الملكية، بل وحتى توزيع الدخل. وفي الواقع، فإنه حتى انتصار الحزب الاشتراكي جعل أحد المحررين يعلق: "فيما مضى، كان الوسط يميناً، أما الآن فهو اليسار". وبعد أن بين اليسار بأنه صالح للبقاء، فلا بد أن يظهر الآن أنه "صالح لأن يحكم" – وقد استخدمت العبارة لتبرير دخول حزب العمل إلى الحكومة عام 30،1924 ولو أن التحليل الذي قدمناه أعلاه غير صالح، فقد تكون نزعة المحافظة الاجتماعية والاقتصادية هي الثمن الضروري للديمقراطية: لا بد من تصميم القوانين السياسية التي تنظم المصالحة الديمقراطية بطريقة تحمي مصالح

القوى المرتبطة بالنظام الاستبدادي. وبهذا تقلل إلى الحد الأدنى مدى التحولات النهائية.

وهكذا تمثل الانتقالات المتفاوض عليها إلى الديمقراطية معضلة: فالديمقراطية السياسية ممكنة فقط على حساب تحديد التحولات الاجتماعية والاقتصادية. وكما لاحظ ماركس سابقاً، ستسعى الجماهير، في ظل ظروف كهذه، إلى أن تستخدم حقوقها السياسية لتحصل على تغيير اجتماعي واقتصادي، في حين سيتم تكرار إغراء أولئك الذين يستمتعون بامتياز اقتصادي واجتماعي لأن يسعوا للاحتماء بالقوة. والاستنتاج الذي وصل إليه ماركس – أن الجمع بين الديمقراطية السياسية والملكية الخاصة مستحيل كشكل متين من تنظيم مجتمعي – فقد كان هذا أقوى من اللازم. 31 لكن الديمقراطية تستمر في كونها نادرة وغير مستقرة نادرة لأنها تتطلب مصالحة طبقية، وغير مستقرة لأنها تعتمد على مصالحة.

3-نتائج الخيار الدستوري:

تأملات حول توكفيل

جون إلستر

إن عمل توكفيل الديمقراطية في أمريكا، من بين أشياء أخرى، حجة حول النتائج الاجتماعية للدساتير. فهو يلفت النظر إلى مزايا عديدة لاحظها في الدستور الديمقراطي في الولايات المتحدة، مثل حق الاقتراع للجميع، ونظام الموظفين المنتخبين، ونظام المحلفين، وحرية المشاركة والتعبير. ثم يمضي ليناقش كيف أن لهذه المؤسسات نتائج مختلفة لقيم اجتماعية معينة، مثل الرخاء، والسعادة، والإيمان الديني. ومن الواضح أن هدفه هو تقييم الديمقراطية، بمقارنتها مع تدابير أخرى مثل الحكم المطلق أو الملكية أو الأرستقراطية. ولأجل هذا فإنه يحتاج إلى طريقة لتتبع الأثر الاجتماعي الكامل للمؤسسات الديمقراطية. ولن يفيد النظر إلى الآثار المحلية، والآثار الجزئية، والآثار قصيرة المدى أو الآثار المؤقتة. وبدلاً من ذلك، لا

بد أن نرى المشكلة على أنها جزء من التوازن العام. ولا بد أن نقارن الديمقراطية كاهتمام سائد مع أنظمة أخرى نعتبرها أيضاً اهتمامات سائدة.

لا يعتبر توكفيل عموماً شخصية مهمة في تطور منهج علم الاجتماع. فقد كتب كمؤرخ، بطابع عجرفة المؤرخ الخاصة التي تجعل النظريات والمناهج تستخدم بلا إقحام قدر الإمكان. إنها تستخدم كسقالة، مفيدة في البناء لكن لا ينبغي تركها ظاهرة في العمل النهائي. ولهذا السبب، نحت الأجيال القادمة على التركيز على آراء توكفيل الأساسية، وبالذات نظريته في الحرية والمساواة على أنها القيم الرئيسية في المجتمعات المعاصرة، متكاتفة مع بعضها البعض أحياناً ومتنازعة أحياناً أخرى. وسأحاول أن أبين أن توكفيل تمتع بفهم عميق – لم يجاره أحد في زمانه ولا يبزه أحد في زماننا – لطبيعة المسببات الاجتماعية. وآمل أن ينال هذا البيان اهتماماً لذاته، إضافة إلى مضامينه في التصميم الدستوري 1 ونظرية الديمقراطية.

نتائج محلية مقابل نتائج عالمية

يحذرنا توكفيل من استنتاجين باطلين. أولاً، من حقيقة أن اقتراحاً قد يكون صحيحاً (محلياً) فيما يتعلق بأي وحدة من وحدات التحليل، لكننا لا نستطيع أن نستنتج أنه قد يكون صحيحاً (عالمياً) في جميع الوحدات. والوصول إلى هذا الاستنتاج هو ارتكاب مغالطة في التركيب 30 ثانياً، من حقيقة أن اقتراحاً يكون صحيحاً حين ينطبق على جميع الوحدات، لا نستطيع أن نستنتج أنه يظل صحيحاً حين ينطبق على وحدة واحدة على نحو منفصل وحصري. ويكون هذا الاستنتاج مثالاً على مغالطة التقسيم 40 ثمة مثال إيضاحي عن مغالطة التركيب يعود إلى جورج كاتونا. بالنسبة لرجل أعمال فرد، يكون تأثير زيادة ضريبة عليه هو نفس تأثير زيادة الأجور – إنها تمثل تكلفة إضافية بحيث يحاول أن يحملها على المستهلك عن طريق أسعار أعلى. إن حلقة الوصل العرضية المحلية هي من ضرائب أعلى إلى أسعار أعلى. لكن هذا صالح وفق فرضيات أشياء أخرى متساوية – ceteris pari – bus فقط، حيث أن تأثير زيادة ضريبة عامة سيكون تقليصاً للطلب الإجمالي وبالتالي هبوط الأسعار. وتسير حلقة الوصل العرضية العالمية في الاتجاه المعاكس.

يعرض توكفيل تحليلاً مشابهاً لتأثير الزواج عن حب، وهي ممارسة واسعة الانتشار في الدول الديمقراطية. وهنا، كما في أماكن أخرى، كان مهتماً بالدفاع عن الديمقراطية من نقادها حماة مؤخرتها:

تبنى أجدادنا رأياً فريداً فيما يتعلق بالزواج. فما أن لاحظوا أن زيجات الحب القليلة التي وقعت في أيامهم انتهت دائماً تقريباً بمأساة، حتى توصلوا إلى الاستنتاج الحاسم بأن من الخطر الشديد أن يعتمد الإنسان في مثل هذه الأمور على قلبه. وفكروا أن الصدفة ترى رؤية أوضح في الاختيار. (596)

ويمضي توكفيل ليوضح سببين يجعلان من الصعب الدفاع عن هذه الفكرة. أولاً، زواجك عن حب في مجتمع حيث زواج الحب استثناء عن القاعدة يكون كاقترابك من كارثة، حيث أن المضي عكس التيار يميل إلى خلق عداء يتحول بدوره إلى مرارة. ثانياً، الأشخاص العنيدون جداً فقط هم الذين يسيرون ضد التيار في المقام الأول – وهذه ليست الملامح المميزة التي تفضي إلى زيجات سعيدة. إن الآلية الأخيرة هي تأثير اختباري، بينما الآلية الأولى هي تأثير لاحق. وهما مرتبطان معاً بالفعل الاستثنائي بالضرورة للسير ضد التيار – شئ من الممكن لأي فرد أن يقوم به، لكن، ليس الجميع. ويخلص توكفيل إلى:

لذلك ليس هناك قاعدة عادلة تثير الدهشة لو أن رجلاً، في زمن أرستقراطي، يختار ألا يراعي إلا ذوقه ورغبته في اختيار زوجة سرعان ما يجد أن أخلاقاً غير سوية وتعاسة تقتحم حياته البيتية. أما حين يكون مثل هذا السلوك جزءاً من نظام الأشياء الطبيعي والمعتاد، وحين يجعله النظام الاجتماعي سهلاً، وحين تدعمه السلطة الأبوية ويقره الرأي العام، فلا ينبغي للإنسان أن يشك في أن السلام الداخلي للعائلات سيزداد بسبب ذلك ويحمي الثقة الزوجية بشكل أفضل. (597)

ومثال أهم في هذه المغالطة (أو مثال أكثر ارتباطاً) موضح في ملاحظات المجلد الثاني من النظام القديم، في معرض مناقشة دعوات مجلس طبقات الأمة للانعقاد عام 1789. لماذا وافق الملك على نحو يؤدي إلى كارثة، على أن يسمح للسلطة الثالثة (طبقة الشعب) بتمثيل مضاعف وأن يكون التصويت عاماً بدلاً من

تصويت حسب الأملاك؟ صحيح أن هذا النظام قد وجد في مقاطعة لانجويديك Languedoc، حيث بدا أنه ينتج تناغماً طبقياً أكثر مما ينتج صراعاً طبقياً. ومع ذلك، يجادل توكفيل أن الخطأ القاتل كان في عدم إدراك أن "مؤسسة أدت في إقليم واحد فقط إلى تغيرات طفيفة في الدستور المحلي لم تفشل في أن تعكره بعنف وبعمق عند تطبيقه على الأمة كلها". لاحظ أن هذا ليس بالضبط هو العنصر - المجموعة أو الجزء - الذي حددت معالمه كل المغالطة أعلاه. بل هي مغالطة التفكير الجزئية - الكلية بأن ما يصح بشأن وحدة بشأن وحدة صغيرة لا بد أن يصح بشأن وحدة أكبر. ولا يشير توكفيل هنا للآثار الخطيرة لبسط نظام لانجويدوك على كل الأقاليم، بل إلى خطر بسطه على المجلس الوطني الذي هو أعلى مستوى من مجالس الأقاليم.

فكر بعد هذا في مغالطة التقسيم. إنها بديهية قديمة أن أي شخص يستطيع رفع 10 أرطال إنجليزية يستطيع أن يرفع خمسة أيضاً "Qui peut le plus le moins". إلا أن هنالك حالات تكون فيها هذه البديهية باطلة، لأنها تتضمن في الواقع مغالطة تقسيم. لذلك، قد يكون صاحب عمل قادراً على أن يستغني عن كل ما لديه من عمال، لكنه قادر على طرد بعض عماله وليس كل عماله ويلاحظ توكفيل، وعلى نفس النحو، بأن "حكومة ديمقراطية تستطيع"، فيما يتعلق بممارسة الخدمة العسكرية الإجبارية، "فعل ما تشاء بصورة جيدة، شريطة أن تطبق أوامرها على الجميع وفي الوقت نفسه، لكن تفاوت توزيع الحمل، وليس ثقله، هو ما يثير المقاومة عادة" (651-2). ويرى أن هذا لا يعود إلى التكافل بل الحسد، وهو رذيلة متأصلة في الديمقراطيات. وقد يعترض أحدهم قائلاً بأن المقاومة قد تعود أيضاً إلى الافتقار إلى شرعية قرار يختار قلة لتحمل عبء ينتفع منه الجميع. وفي جميع هذه الحالات، هنالك صعوبة عقد صفقات تطفو على قمة مشكلة العمل الجماعي المفترض بالنظام السياسي حلها. والناس يرغبون في التخلي عن إمكانية أن يركبوا ركوباً حراً أكثر من رغبتهم في أن يروا الآخرين يستفيدون دون أن يساهموا بشيء - حتى حين تكون مساهمتهم بلا جدوى.

II آثار جزئية مقابل آثار نهائية

عند تتبع نتائج تغير مؤسساتي معين، من السهل التركيز، على وجه الحصر، على سلسلة عرضية واحدة، وتناسي أنه قد يكون هناك عدة طرق تتجه من المتغيرات المستقلة إلى المتغيرات التابعة. علاوة على ذلك، وحتى إذا كانت هناك سلسلة عرضية أساسية واحدة فقط، قد يستدعي الأثر إجراءات مضادة توازنه جزئياً أو كلياً. وفي كلتا الحالتين، ينبغي أن ينصب اهتمامنا على الأثر النهائي بدلاً من أي نتائج جزئية أو أشياء أخرى متساوية cet – eris paribus.

وفيما يلي مثال مثير عند توكفيل. "حيث أنه لا توجد منظمة احترازية في الولايات المتحدة، تحدث هنا نيران أكثر مما تحدث في أوروبا، لكنها تخمد عموماً بسرعة كبيرة، لأن جيرانها لا يعجزون أبداً عن أن يسارعوا إلى موضع الخطر ". إن الهيكل العامل لهذه الحجة هو ما يلي: إننا نريد أن نختبر تأثير المتغير المستقل، أي الديمقراطية، على متغير تابع، مثل عدد البيوت التي دمرتها النار. نلاحظ أولاً أن التأثير يتجه للوسط بمتغيرين وسيطين: عدد البيوت التي تلحق بها النار ونسبة النيران التي لا يتم إخمادها بسرعة.

ونلاحظ أيضاً أن المتغيرين الوسيطين يتفاعلان على نحو متعدد في تأثيرهما على المتغير التابع بدلاً من التأثير عليه تأثير إضافة. وأخيراً، نلاحظ أن المتغيرات الوسيطية الأولى ذات وظيفة متزايدة للمتغير المستقل، في حين أن المتغيرات الوسيطية الثانية ذات وظيفة متناقصة. ويعني هذا أن التأثير النهائي قد يسير في كلا الاتجاهين، في غياب معلومات أكثر عن القوة النسبية لكلا الاتجاهين.

ومثال آخر له علاقة بتأثير الديمقراطية على قوة التفاعل الاجتماعي. يجادل توكفيل أن "روابط العاطفة البشرية أوسع، لكنها أكثر استرخاء" مما هي عليه في المجتمعات الأضعف. القضية الأساسية هي ما إذا كان ما يدعى "قوة الروابط الضعيفة" تتعدى أو تتخلف عن تلك العلاقات الأوثق في مجتمعات مبكرة. مرة أخرى، الفكرة المنهجية هي أن المسألة يمكن حلها فقط بالنظر إلى التأثير النهائي بدلاً من التركيز على آلية جزئية.

وفيما يلي شكل آخر شديد الارتباط بالحجة. لقد أتيحت لتوكفيل المناسبة أولاً ليلاحظ أن الديمقراطية تنحو إلى زيادة فرصة الناس المتوفرة في صعيد ما، ومن ثم يمضي إلى إيضاح أن الديمقراطية تتجه في الوقت ذاته إلى إضعاف رغبتهم في استغلال الفرص الجديدة. وفي فصل الديمقراطية في أمريكا عن "لماذا ستصبح الثورات العظيمة نادرة"، يجادل أن الناس رغم أنهم أقل قناعة بوضعهم الراهن ولا يشعرون بكره طبيعي نحو الثورة، إلا أن ميولهم تحجمهم عن القيام بها رغم ذلك. "الوضع الاجتماعي الذي يحث طموحاتهم هو نفسه الذي يقيدها ضمن حدود ضرورية. إنه يمنحهم كلاً من حرية كبيرة للتغيير واهتماماً أقل لفعل ذلك". وبالمثل، فإنه يجادل في أن الدستور الأمريكي "منح الرئيس سلطة كبيرة، لكنه انتزع منه الإرادة في استخدامها". فالسلطة تنبع من امتيازاته ومن حق النقض، ويتأتى الافتقار إلى الإرادة في استخدامها من الانهماك المستمر بإعادة الانتخاب. وينطبق التحليل العقلي ذاته على الدين، كما يرى من وضع فقرتين جنباً إلى جنب. "بينما يسمح القانون للشعب الأمريكي بفعل كل شيء، هناك أشياء يمنعهم الدين من أن يتخيلوها ويحظر عليهم أن يجرأوا عليها". و "أنا أشك فيما إذا كان الإنسان يستطيع أن يدعم استقلالاً دينياً كاملاً وحرية سياسية كاملة في الوقت ذاته. وأتجه إلى التفكير إلى أنه إن لم يكن يتمتع بإيمان فلا بد أن يطيع، وإن كان حراً فعليه أن يؤمن". أن زخم الفقرة الثانية هنا هو أن الدين متأصل في الديمقراطيات، بينما تجادل الفقرة الأولى بأن الدين يميل إلى تقييد الحرية الخطرة المحتملة التي هي جزء لا يتجزأ من مجتمع ديمقراطي.

يستخدم توكفيل عادة هذا النوع من الحجة ليدافع عن الديمقراطية ضد نقادها بالإيحاء بأن التأثير النهائي، موضع التساؤل، إيجابي رغم أن الناقد يكون قد أدرك إدراكاً صحيحاً أن إحدى الآليات الجزئية هي لوحدها التي لها نتائج سيئة، على فرض أن أشياء أخرى تكون متساوية. وهكذا فإن كل شيء في الديمقراطيات يتحقق على نحو أقل جودة لأسباب ستتضح لاحقاً، لكن هذا الاتجاه هو أكثر من متوازن بحقيقة أن هناك أشياء أكثر تتحقق. وبالتحديد، ورغم أنه قد يكون أداء

الديمقراطيات سيئاً على المدى القصير، إلا أنها تفوق أداء الأرستقراطيات على المدى الطويل.

III نتائج قصيرة المدى مقابل نتائج طويلة المدى

إن هذا التمييز في الواقع هو حالة خاصة فقط من الحالة السابقة، لكن أهميتها في تحليلات توكفيل تحتاج إلى إفرادها لأجل دراسة منفصلة. وثمة مقارنة ممتعة تطرح نفسها هنا، بين توكفيل وشومبيتر. وأحد الأشياء المتجانسة الواضحة أن كليهما يحاولان التوصل إلى نظرية للديمقراطية الرأسمالية - توكفيل عن مرحلة مبكرة وشومبيتر عن مرحلة لاحقة من ذلك النظام. وتستحق العلاقة بين النظريتين تحليلاً موسعاً، لكنه قد يقع خارج نطاق المناقشة الحالية. وأود لفت الانتباه إلى التماثل الهيكلي الوثيق بين دفاع شومبيتر عن الرأسمالية ودفاع توكفيل عن الديمقراطية. وقد اعترف شومبيتر - بل وركز فعلاً على - الضعف المضاعف للرأسمالية، مثل عدم فعاليتها في توزيع المخصصات وقابليتها للأزمات. كما جادل أيضاً أنه لا ينبغي للإنسان أن يحكم على الرأسمالية كنظام على ضوء هذه العيوب كما تظهر على مدى فترة زمنية قصيرة. فنظام براءات الاختراع أو توقعات المقاولين الرأسماليين عنها للكفاءة الحيوية للرأسمالية. وفي مقطع مشهور، يوضح شومبيتر الفكرة بطريقة عامة جداً:

حيث أننا نتعامل مع عملية تأخذ كل عناصرها وقتاً كبيراً للكشف عن مزاياها الحقيقية وآثارها النهائية، فلا جدوى من تقييم أداء تلك العملية ex visu عند نقطة زمنية معينة؛ لا بد أن نحكم على أدائها بمرور الزمن، فهي ستنكشف خلال عقود أو قرون. إن نظاماً - أي نظام، اقتصادياً أو غيره - يستخدم، عند أي نقطة زمنية محددة، استخداماً كاملاً إمكانياته، قد يصبح، مع ذلك وعلى المدى الطويل، أقل شأناً من نظام يفعل ذلك في نقطة زمنية غير محددة، لأن فشل النظام الأخير في أن يفعل ذلك قد يكون شرطاً لمستوى أداء طويل المدى أو سرعته.

وبمزاج مشابه تماماً، يكتب توكفيل أن "المركزية الإدارية تنجح في تجميع، في زمان ومكان محددين، كل الموارد المتوافرة للأمة، لكنها تقاوم ازدياد هذه الموارد".

أو مرة أخرى، "أعتقد أن الحكومة، وعلى المدى الطويل، يجب أن تزيد بواسطة الديمقراطية قوى المجتمع الحقيقية، لكنها لا تستطيع أن تجمع على الفور، في نقطة واحدة ووقت معين، قوى عظيمة قدر عظمة تلك القوى التي تتوافر لحكومة أرستقراطية أو لملكية مطلقة". وهذا يسري على الصدام بشكل خاص: "إن أي شعب أرستقراطي، يقاوم الديمقراطية، ولا ينجح في تدميرها في الحملة الأولى، يتعرض لخطر عظيم وهو أن تهزمه هذه الديمقراطية". وإن اعترض أحد على الديمقراطية على أساس أنها تميل لفرض ضرائب باهظة على المواطنين، يرجع توكفيل مرة أخرى إلى حجة لها نفس الشكل العام:

هل الحكومة الديمقراطية اقتصادية؟ أولاً، يجب أن نعرف بماذا نقارنها. يمكن إجابة السؤال بسهولة إن أردنا مقارنة جمهورية ديمقراطية مع ملكية مطلقة. وقد يجد المرء نفقات عامة في جمهورية ديمقراطية تفوق كثيراً تلك النفقات في ملكية مطلقة. لكن هذه هي الحال مع جميع الدول الحرة مقارنة بالدول غير الحرة. ومن المؤكد أن الاستبداد يحمل الناس على التدمير بمنعهم من الإنتاج أكثر من سلبهم ينبوع الثروة بينما يحترم الاستبداد الثروة المكتسبة في أغلب الأحيان". لكن الحرية تنتج بضائع تبلغ ألف ضعف البضائع التي تدمرها. ولدى الأمم التي تفهم هذا، تزداد موارد الشعب دائماً أسرع من الضرائب (802-9).

IV آثار انتقالية مقابل آثار راسخة

يجب الإبقاء على التمييز بين فترة قصيرة مقابل فترة طويلة منفصلاً عن تمييز آخر تدعو الحاجة إليه مع مراعاة التدفق المؤقت للنتائج التي تنبثق من تغير مؤسسات. وأنا أشير إلى هذا على أنه تمييز بين الآثار الانتقالية لإدخال مؤسسة معينة، وبين الأثر الراسخ لوجود تلك المؤسسة. ويمكن فقط ملاحظة الأثر الأخير حين تتوائم المؤسسات الأخرى كلها مع التغيير، بما فيها سلسلة الآثار كلها، وآثار التغذية الراجعة التي توضع في حالة حركة.

لإظهار الاختلاف بين هذين التمييزين، قد نفكر أولاً في مناقشة توكفيل لحرية الاتحاد. إنه كالعادة مهتم بالدفاع عن هذا المبدأ ضد الاتهام بأنه يقوض

استقرار المجتمع تقويضاً مهلكاً. وهو يعترف بأن حرية الاتحاد قد تبدو من النظرة الأولى بأنها تشمل خطراً على المجتمع، لكنه يمضي ليجادل أن الأمريكيين يتعلمون أيضاً خلال الاتحادات أن يجعلوا أخطار الحرية أقل رعباً:

باختيار لحظة زمنية واحدة من تاريخ أمة، من السهل إثبات أن الاتحادات السياسية تضايق الدولة وتشل الصناعة. لكن، إذا أخذت حياة شعب ككل متكامل واحد، فقد يثبت بسهولة إيضاح أن حرية الاتحادات السياسية تدعم رفاه المواطنين وحتى هدوءهم.

هذا هو جوهر حجة شومبيتر في (III) أعلاه. لكن توكفيل أيضاً يقدم دفاعاً ذكياً آخر عن الاتحادات حين يجادل: "إن الاتحاد السياسي لا يكاد يكون خطيراً على السلام العام كما هو مفترض، ومن الممكن أن يمنح استقراراً للدولة بعد اهتزازه بعض الوقت". وأظن أن هذا تمييز بين التأثير المؤقت لإدخال حرية الاتحاد والتأثير الراسخ بامتلاكها. قد يبدو هذا الفهم واهياً، لكنني الآن أعتقد أنه معقول بالنظر إلى الأهمية الرئيسية للمنطق الراسخ في الفقرات الأخرى التي سأناقشها.

يتعاطف توكفيل مع وجهة النظر المحافظة العادية بأن استقرار التدابير الاجتماعية أكثر أهمية من شكلها المحدد. ويلاحظ، في حديثه عن العلاقة بين السيد والخادم، أنه لا توجد في الأرستقراطيات المستقرة ولا في الديمقراطيات المستقرة أية حاجة لأي شيء مهين في أي من الحالتين. ثم يقول: "ليس من واجبي... أن أكتشف ما إذا كانت شؤون الدولة الجديدة التي وصفتها هي أسوأ مما سلف أو أنها ببساطة مختلفة. من الكافي لي أنها ثابتة ومنظمة، لأن المهم ليس أن نجد بين الناس نظاماً معيناً، بل مجرد نظام". وعلى نحوٍ متلازم، تصبح "الخطوط بين السلطة والاستبداد والحرية والترخيص في رحلة من وضع اجتماعي إلى آخر "مطموسة". وبعبارة أخرى، من الأفضل لأي من الدولتين الراسختين الانتقال من جانب إلى آخر.

ليست هذه الحجة هي كل ما لدى توكفيل. إذ رغم سمعته السيئة كمتناقض وغامض في مواقفه نحو الديمقراطية، فهو يفضل من وجوه كثيرة – بعقله على الأقل إن لم يكن بعواطفه – دولة الديمقراطية على النظام القديم. لهذا فإنه

يهتم في أن يدافع عن الديمقراطية بمناقشة أن الديمقراطية كحالة راسخة أرقى من الأرستقراطية والملكية، رغم أن عملية التحول الديمقراطي تسير مبدئياً من سيء إلى أسوأ. خطوة إلى الوراء، وخطوتان إلى الأمام، هو نموذج الثورة الديمقراطية. لهذا، "لا بد للإنسان من أن يكون حريصاً ألا يخلط حقيقة المساواة مع الثورة التي تنجح في إدخالها في دولة المجتمع وفي القوانين. ففي هذا يكمن السبب لكل الظواهر تقريباً التي تثير دهشتنا". سأحاول الإشارة باختصار إلى بعض الفقرات الرئيسية في الديمقراطية في أمريكا التي تطبق هذا المبدأ على قوانين ديمقراطية أساسية.

في فصله عن حرية الصحافة، يجادل توكفيل بأن تأثيرها الراسخ هو "أن تغرق الجنس البشري في شك وارتياب عالميين"، بينما التأثير الانتقالي هو أن "تغير يومياً هدف اعتقادهم المطلق". المقطع الأول حالة شك، والمقطع الثاني سلسلة من التحاملات قوية التشبث وسريعة التغير. ويتضح تفضيله للحالة الراسخة للانتقال من تحذيره: "ويل لتلك الأجيال التي تسمح أولاً وفجأة بحرية الصحافة! "الشك أفضل من عقيدة جامدة، رغم أن اقتناعاً مبرراً أفضل من أي منهما، فالشك قلما يتحقق.

ويجادل أيضاً أن "هناك اتجاهاً حقاً في الديمقراطية نحو عدم جذب الناس إلى بعضهم، لكن الثورات الديمقراطية تجعلهم يفرون من بعضهم وتديم، في خضم المساواة، كراهيات نشأت عن اللامساواة. ولدى الأمريكيين هذه الميزة العظيمة، إنهم حققوا ديمقراطية بلا معاناة من ثورة ديمقراطية، وقد ولدوا متساوين بدل أن يصبحوا كذلك".

كما أشير إليه أعلاه، يؤكد توكفيل أيضاً على أن لحرية الاتحاد السياسي خطراً خلال الانتقال أكثر منه في الحالة المستقرة.

علاوة على ذلك، "في حين تجلب المساواة أخلاقاً سليمة، يكون للجيشان الاجتماعي المؤدي إلى المساواة تأثير شديد الدمار على هذه الأخلاق". ويؤكد أيضاً في حجة يمكن تطبيقها على ما بعد ثورة تشرين 1-أكتوبر: حتى تلك الثورات "التي فرضت في النهاية معايير أخلاقية أكثر تشدداً أخذت تخففها".

وبالمثل، "رغم أن طموحات عالية تتضخم بينما الظروف تعمل على تطبيق المساواة، تضيع تلك الميزة حين تصبح المساواة حقيقة".

بالاستشهاد بالحجة ذاتها، يرفض توكفيل فكرة أن: لا بد من صلة خفية وسرية بين المساواة نفسها والثورات"، حيث أن عملية المساواة هي التي تتضمن اضطرابات عنيفة وعميقة.

آخر هذه النقاط، وأكثرها وضوحاً إلى حد ما: "قد تخدم النتيجة النهائية لثورة مصالح الصناعة والتجارة، لكن أول تأثير لها سيكون دائماً تقريباً دمار الصناعيين والتجار، لأنه ينبغي عليها أن تغير على الفور عادات الاستهلاك العامة وتفسد مؤقتاً العلاقة بين العرض والطلب". كان بإمكانه أن يضيف أيضاً الآثار المدمرة على الإنتاج.

أطن أن أحداً يرغب في تباين أوضح من هذا. وحيث أن مجتمعاً في مرحلة التحول إلى الديمقراطية والمساواة يتبنى بسرعة قناعات عقائدية سريعة التغير، تكون الديمقراطية جيدة التأسيس على جميع الأصعدة عكس العداء بين المواطنين والطموح، والأخلاقيات المتسيبة، وعدم الاستقرار الاجتماعي والدمار الاقتصادي. ورغم أن توكفيل ليس مدافعاً غير متحفظ عن الديمقراطية، إلا أنه على وعي ذكي بأن الإنسان لا يستطيع أن يقيمها إلا كهم سائد. لاحظوا أن التمييز بين أفضلية تقريبية لمدى قصير وأفضلية لمدى طويل يجري ضمن الديمقراطية على أنه هم سائد. إن كليهما ملمح للحالة المستقرة، لذلك يجب عدم خلط مساوئ المدى القصير مع مساوئ الفترة الانتقالية. ولاحظوا أيضاً الصلة بين آثار جزئية وآثار انتقالية من ناحية، وبين آثار نهائية وآثار مستقرة من ناحية أخرى. قد توازن نتائج تغيير المؤسسات المبدئية لاحقاً نتائج تستغرق وقتاً أطول لتتحقق، أو أنها تحشد كردة فعل للآثار المباشرة. أخيراً، لاحظوا الفرق بين التمييز الذي يناقش حالياً والتمييز بين آثار محلية وعالمية. وباستخدام مثال توكفيل، قد تكون الحالة أن زيجات حب تستمر غير سعيدة حتى بعد أن تصبح هذه الزيجات القاعدة وليس الاستثناء، إلى أن تتحقق عملية التوافق تحققاً تاماً.

وأضيف بضعة تعليقات على استخدام توكفيل لهذا التمييز في كتابات أخرى. فهو يعترض في ملاحظات المجلد الثاني من "النظام القديم Ancient regime" على الشخصية قصيرة النظر في كتاب في كتاب بيرك تأملات في الثورة في فرنسا. وفي حين أن بيرك "رائع عند حكمه على تفاصيل المؤسسات الجديدة ونتائجها المباشرة والأخطاء التي لا تحصى التي نتجت من الفرضيات الفلسفية والافتقار للخبرة لدى المصلحين"، فإنه "يولي اهتمامه فقط للقوة التي ستفقدها فرنسا بسبب الثورة، وليس لتلك القوة التي ستكتب" وفي مكان آخر، يدخل ملاحظة شكية تتعلق بصفة تلك المكتسبات (الراسخة). "في حياتي، سمعت أربع مرات التصريح بأن المجتمع الجديد، مثل الذي صنعته الثورة، قد وجد أخيراً حالته الطبيعية والدائمة، وفيما بعد أثبتت الحادثة التالية أنه كان على خطأ". هذه ملاحظة خطيرة تماماً. إنها تشير إلى أنه قد لا توجد أية حالة راسخة على الإطلاق تدور حولها سلسلة النتائج، إما بسبب شخصية العملية المتأصلة أو بسبب صدمات خارجية المنشأ تغير مسارها باستمرار. وهناك تلميحات لأفكار مشابهة في الديمقراطية في أمريكا. فقد اعتقد توكفيل بأن النظام الأمريكي الذي لاحظه احتوى على احتمال حدوث تغيرات أخرى أيضاً – نحو أرستقراطية المال، واستبداد الأغلبية، أو طغيان قائم على خضوع الجميع المتساوي. ومع ذلك، وعلى العموم، بدا أنه اعتقد أن حالة المجتمع التي لاحظها حوالي عام 1830 كانت "الطبيعة والدائمة"، التي يمكن مباينتها مع النتائج المباشرة لانتفاضة ثورية.

V الديمقراطية والزمن

إن أحد الاهتمامات الأساسية والجوهرية للديمقراطية في أمريكا هو قدرة الأنظمة السياسية على أن تتعلم من الماضي وتشارك في تخطيط طويل المدى. ويضم هذا الموضوع الزمن من وجهة النظر الشخصية للممثلين. وتهتم القضايا التي نوقشت تحت البندين (III) و (IV) بالزمن من وجهة نظر الملاحظ الخارجي. وربما يكون أكبر إنجاز ملفت للنظر لعمل توكفيل هو كيف يقرّب معاً المواقف نحو الزمن والأداء بمرور الزمن. وقد يقول أحدهم مبسطاً بأن الأمريكيين، حسب رأيه، يحققون الكثير جداً على المدى الطويل لأن نظامهم السياسي سيء التوافق

مع تخطيط طويل المدى. وعبارة أصح أخرى أن أي إصلاح مصمماً لأن يحسّن القدرة لتخطيط طويل المدى ستكون له نتائج سيئة طويلة المدى.

بشكل عام، ينفرد الناس في أن باستطاعتهم أن يرتبطوا عن وعي بالزمن – بأحداث في الماضي واحتمالات في المستقبل. إنهم يرتبطون بالماضي بشكل أساسي بالتعلم والتذكر. وهم يرتبطون بالمستقبل بعدة طرق. والأكثر أساسية منها متصلة بالقدرة على الانتظار، أو على تأجيل الرضا. وبتوسيع هذه القدرة، يتمكنون أيضاً من نشر استراتيجيات غير مباشرة، على شكل "خطوة إلى الوراء، خطوتان إلى الأمام". إن القول بأن الناس يستطيعون أن يتصرفوا بهذه الطريقة ليس بطبيعة الحال هو القول بأنهم يفعلون هذا دائماً عندما يتطلب الأمر ذلك. فالسلوك المتهور، أو ضعف الإرادة، هما تهديد دائم للقدرة على الارتباط بالمستقبل. ولتحييد التهديد، من المحتمل أحياناً استخدام نسق استراتيجية أعلى، مثل إلزام الإنسان لنفسه مسبقاً بمسار عمل محدد بحيث لا يكون قادراً أن يحيد عنه لاحقاً إن اضطر أو رغب في فعل ذلك. والمشاكل المتولدة عن عدم قدرة إنسان على الارتباط بالمستقبل قد تخففها، إلى حد ما، القدرة على الارتباط بعدم القدرة المستقبلية تلك. قد يتحلل جو التناقض الظاهري المحيط بهذه العبارة حالما يوضح أن الالتزام المسبق اليوم قد يتطلب قوة إرادة أقل مما تتطلبه مقاومة الإغراء غداً.

تنطبق الملاحظات السابقة على الناس بشكل فردي، لكن قد يسأل إنسان أيضاً ما إذا كانت الجماعات أو التنظيمات هي جيدة في الارتباط مع الماضي والمستقبل. من الواضح، من ناحية، بأن جماعات ذات معدل تحوّل عال جداً لن تكون جيدة في التعلم من أخطاء ماضية، أو تذكر نجاحات ماضية.20 وبعض الاستمرارية وتداخل العضوية هما ضروريتان. وبالمثل، إن كانت فترة الولاية للمدراء والسياسيين قصيرة، فلن يتواجدوا ليستمتعوا بفوائد المستجدات التي لا تعطي نتائج مباشرة. لذلك، ومع معظم أنماط أنظمة الحوافز، سيكون للتنظيمات التي تديرها هذه الأنظمة أفق قصير المدى.

سأدرس آراء توكفيل حول هذه القضايا. هل تتبنى الديمقراطية مواقف لوقت محدد لدى الأفراد؟ هل للطريقة الديمقراطية في صنع قرار جماعي نتائج

محددة للقدرة على التعلم من الماضي وأخذ المستقبل بعين الاعتبار تفوق الأثر على الأفراد وتتجاوزه؟

أولاً، يميل المواطنون في المجتمعات الديمقراطية لأن يتصرفوا على فرض أن التقنيات والتفصيلات في حالة تدفق مستمر، لذلك لا جدوى من بناء أي شيء بناء صلباً ومستديماً.

ومن الواضح أن توكفيل كان متأثراً جداً حين "قابل بحاراً أمريكياً وسأله لماذا تصنع بلاده سفناً لا تعمر طويلاً. فأجابه على الفور بأن فن الملاحة يتقدم تقدماً سريعاً حتى أن أفضل السفن ستكون بلا فائدة تقريباً إن هي دامت أكثر من بضع سنين"(453).21 كما أن الناس في الديمقراطية" يخشون أنفسهم، ويخشون أن يصابوا، وقد تغير ذوقهم، بالندم لعدم قدرتهم على التخلص مما شكل ذات مرة موضوع رغبتهم"(582).22 يوضح هذا بدوره حقيقة أساسية عن الديمقراطيات: رغم أن الناس يفعلون أشياء أكثر في ظل الأرستقراطيات، إلا أنهم يفعلون كل شيء بإتقان أقل. "إنهم ينجزون تعهدات كثيرة بسرعة مفضلين هذا على إقامة نصب طويلة الأمد"(631). ويتباين هذا الموقف من الزمن تبايناً شديداً مع موقف الأقدمين الذين نحوا إلى النظر إلى العالم على أنه غير متغير أساسياً، لذلك كان معقولاً أن يتواصلوا مع الأجيال بتشييد نصب الأمد. 23 قد يكون أي من الموقفين عقلانياً، وذلك اعتماداً على المعدل الذي تتغير به التقنيات والتفضيلات.

ثانياً، أن تغير التفضيلات المتواصل هو بحد ذاته باطني النمو في الديمقراطيات. "يتعلق الأمريكيون بأشياء هذه الدنيا وكأنهم مطمئنون بأنهم لن يموتوا أبداً، ومع ذلك فهم في عجلة بالغة لانتزاع كل ما يقع في متناول أيديهم، كأنهم يتوقعون أن يتوقفوا عن الحياة قبل استمتاعهم بها "(536)؟ لذلك، نجد: "الناس يغيرون المسار باستمرار خوف فقدان أقصر الطرق المؤدية إلى السعادة" (537). هذا الصدى لحجة ديكارت المشهورة 24 شديد الإيحاء. ولا تدعم الديمقراطية القدرة على تخطيط متناسق طويل المدى، بسبب اهتمام مفرط بموالفة دقيقة قصيرة المدى. 25

ثالثاً، الديمقراطية ليست نظاماً جيداً لاتخاذ قرارات جماعية موجهة نحو المستقبل. "تجد الديمقراطية من الصعب أن تنسق تفاصيل عمل عظيم وأن تتمسك بخطة ما وتنجزها بتصميم رغم العوائق. إن لها قدرة ضئيلة على جمع الإجراءات سراً وانتظار النتيجة بصبر" (229). بعبارة أخرى، يقدم توكفيل حجتين مختلفتين لكنهما تلتقيان بقوة بشأن الموقف نحو زمن تدعمه الديمقراطيات. تعاني القرارات الجماعية والقرارات العامة أيضاً من موقف نحو المستقبل يمكن وصفه بتنوع على أنه فيّاض، أو متقلب أو متنافر. 26 وتجعل حقيقة التقلب، على وجه الخصوص، من المعقول ألا يستثمر الإنسان أكثر مما يلزم في مشاريع سرعان ما قد يفقد هو الاهتمام بها.

وأخيراً، تواجه الحكومات الديمقراطية صعوبات بالارتباط بالماضي والتعلم منه. ويوضح توكفيل هذه الحقيقة بمعدل التقلب العالي الذي يميز النظام السياسي الأمريكي والحياة الاجتماعية عامة. وقد رأى بوضوح أن في معدلات التغير العالية، وفي قابلية التحرك في مجتمعات ديمقراطية، ميزات إضافة إلى وجود مضايقات. ويجادل، على سبيل المثال، حيث أن "الأغنياء يصبحون فقراء باستمرار أو يتقاعدون من العمل حين يحققون أرباحهم"، فإن: "طبقة الأغنياء غير موجودة على الإطلاق". ولأن أرستقراطية المال "لا تعرف ما تفكر به ولا يمكنها أن تتصرف" لهذا السبب فإنها ستشكل تهديداً للديمقراطية أقل مما تشكله مجموعة تتمتع بامتيازات (557). لكن، في حالة السياسة، ليس لحقيقة أن "كل جيل هو شعب جديد" (473) غير قادر على التعلم من الماضي، نتائج سيئة على نحو مطرد. "بعد لحظة سلطة قصيرة، يضيع المسؤولون مرة أخرى وسط الزحام المتغير أبداً" ، و "لا أحد يهتم بما أنجز قبله". والنتيجة النهائية هي: "من الصعب على الإداريين الأمريكيين أن يتعلموا أي شيء من بعضهم بعضاً.. بذلك تلحق الديمقراطية الأذى بتقدم فن الحكم، وقد ضغطت إلى أقصى حدودها (208).

يبدو هناك تقلب في هذا الجزء من حجة توكفيل. فهو يستخدم مرتين عبارة القدرة على ارتكاب أخطاء يمكن تلافيها "ليصف الولايات المتحدة وليوضح سبب نجاح الديمقراطية فيها وليس في أي مكان آخر. ففي السياق الأول، يشير إلى القدرة

على التعلم بالتجربة والخطأ، "للاستفادة من خبرة الماضي" (225). لكن من الصعب موافقة هذا مع الحجة حول عدم الاستقرار الإداري الذي يمنع التعلم من الخبرة. ولكن الحجة غامضة في السياق الأول وقد يكون قصد أن يقول فقط ما أعلن عنه بشكل محدد في المقطع الثاني. وهنا يثير مبدأ الحالة المستقرة، ويجادل بأنه إذا وضعت الأمة على نحو يتيح لها تفادي أخطائها، فإنها يمكنها أن تنجو في الخطوة الأولى إلى الوراء في الفترة الانتقالية: "افترض أن مجتمعاً هو حسن التنظيم بالطبيعة أو بالدستور إلى حد يستطيع معه أن يتحمل الأثر الزائل لقوانين سيئة ويستطيع أن ينتظر بلا كوارث نتيجة الاتجاه العام لقوانينه، وفي مثل هذه الحالة، ستقدر أن الحكومة الديمقراطية رغم كل أخطائها، تظل هي أفضل الأنظمة المناسبة لجعل المجتمع يزدهر" (232).

لقد أشرت مرتين إلى فكرة: "خطوة إلى الوراء، خطوتين إلى الأمام" أو كما عبر عنها ليبنز، "reculer pour mieux sauter". 27 أولاً، لا تشجع الديمقراطية، كهم سائد، القدرة على نشر استراتيجيات غير مباشرة كهذه بطريقة معتمدة وواعية، بسبب الموقف الخاص نحو الزمن الذي تتبناه. ثانياً، في التحول إلى الديمقراطية سينحو الموقف إلى أن يصبح أسوأ قبل أن يصبح أفضل – ليس كنتيجة لخيار استراتيجي بل بسبب الاضطراب العام الذي خلقه الافتقار إلى قوانين مستقرة. وقد رأى توكفيل بوضوح أن هشاشة الحالة المتوسطة قد تمنع الحالة النهائية من الظهور، واقترح شرطين يمكن، وفقاً لهما، التغلب على هذه الصعوبة. في حالة أمريكا، كان الوضع أقل عرضة للهجوم بسبب عزلتها النسبية والاكتفاء الذاتي. وتتصل القدرة على تلافي الأخطاء بحقيقة أن "لا أحد يحتاج إلى الأمريكيين، وهم لا يحتاجون إلى أحد" (131). واحتمال ثان هو أن تحولاً يتم في الوقت نفسه لدى أمم عديدة، لذلك لا تستطيع أمة منفردة أن تستغل ضعف الآخرين أثناء الانتقال. "قد يكون ضعف الجمهوريات الديمقراطية النسبي وقت الشدة هو العائق الأعظم الذي يمنع تأسيس مثل هذه الجمهورية في أوروبا. ولكي تحيا جمهورية ديمقراطية في أوروبية بلا صعوبة، سيكون ضرورياً أن تؤسس جمهوريات لدى كل الأمم الأخرى في الوقت ذاته". (224)

كيف سنوضح إذن حقيقة أن الديمقراطيات تبرهن على تفوقها على المدى البعيد رغم أنها مناسبة بشكل سيء للتعامل مع المستقبل؟ لقد ألمحت إلى الاتجاه العام لإجابة توكفيل: تزيد الديمقراطية قوى الأمة، رغم أنها تدفعها أيضاً إلى إساءة استخدامها. وفي الفصل حول "المزايا الحقيقية التي استقاها المجتمع الأمريكي من حكومة ديمقراطية" توسع توكفيل كما يلي:

إن الاهتياج المتجدد باستمرار الذي أدخلته الحكومة الديمقراطية في الحياة السياسية يتنقل، عندئذ، إلى داخل المجتمع المدني. ومع أخذ كل شيء بعين الاعتبار، قد يكون هذا هو الميزة الأعظم للحكومة الديمقراطية، وأنا أمتدحها كثيراً جداً بسبب ما تدعو لإنجازه لا لما تنجزه. إن مما لا نزاع فيه أن الناس غالباً ما يديرون الشؤون العامة بصورة سيئة جداً، لكن اهتمامهم مع ذلك ملزم بأن يوسع أفقهم العقلي وأن يخلصهم من أسلوب العمل الرتيب العادي... لا تزود الديمقراطية شعباً بأمهر الحكومات، لكنها تفعل ما لا تستطيع فعله أمهر الحكومات: إنها تنشر خلال الجسد الاجتماعي نشاطاً لا يتوقف، قوة وطاقة وافرتين فوق الحد لم توجدا في أي مكان آخر أبداً، ويمكنهما فعل الأعاجيب، مهما كانت الظروف قليلة المواتاة لهما. تلك هي الميزات حقيقة. (244-243)

وبعبارة أخرى، فإن ميزات الديمقراطية هي نتائج جانبية بشكل رئيسي. وهدف الديمقراطية المعلن هو أن تكوّن نظام حكومة جيداً، لكن توكفيل يجادل أنها لا تحقق هذا الهدف. وتفتقر الحكومات الديمقراطية إلى القدرة على أن تتقدم بطريقة نظامية متماسكة؛ إنها لا متماسكة؛ إنها لا تستطيع أن تخطط للمستقبل، أو أن تلتزم بقرارات سابقة. ومع ذلك، فإن لنشاط الحكم الديمقراطي بحد ذاته، كما لنتائجه الثانوية، طاقة وتواصلاً معينين يفيدان الصناعة والازدهار. وتعرض حجة شبيهة على نظام هيئة المحلفين: "لا أدري إن كانت هيئة محلفين مفيدة للمتخاصمين، لكنني على ثقة بأنها جيدة جداً لمن عليهم اتخاذ قرار في القضية. واعتبرها إحدى وسائل التعليم الشعبي الأكثر فعالية التي توضع تحت تصرف المجتمع" (275).

ومرة أخرى، يوجد التبرير الرئيسي للقانون في الآثار الجانبية، التي لا تكاد تكون الدافع الرئيسي للمشاركين. (تستطيع الآثار الجانبية، أن تدخل في دافع خالقي النظام طبعاً).

VI خلاصة

يستخدم كتاب توكفيل الديمقراطية في أمريكا الديمقراطية كمتغير مستقل ليوضح ملامح متنوعة للحياة الأمريكية:الدين والرأي العام والحياة الأسرية والنشاطات الاقتصادية والأمور العسكرية وظواهر عديدة أخرى. ويمكن وصف المتغير المستقل ذاته على أنه مساواة وحرية ممأسستين. وللمساواة جانبان: اجتماعي وسياسي، أي أنها تتعلق بكل من غياب الامتياز والتسلسل الهرمي، وبمبدأ حق الاقتراع العام. وتتألف الحرية في الحريات السياسية التقليدية من: حرية الدين وحرية الاجتماعات وحرية التعبير. ومع ذلك لا بد أن تمتلك المؤسسات الديمقراطية الرسمية هذه محتوى محدداً أيضاً. وتحديداً، لا ينبغي وجود احتمالية القدرة على التحرك فقط، بل درجة عالية من التحرك الفعلي بين الطبقات الاجتماعية. ولا بد من ممارسة الحريات لا ضمانها فقط. لذلك يوجد هذا القدر الكبير من إشارات توكفيل الغامضة إلى الديمقراطية وصعوباته الذاتية في التمييز بين الشكل والمحتوى. 28 ورغم ذلك فإن قصده واضح تماماً. فبافتراض أن القوانين الديمقراطية موجودة وأن الأبواب التي تفتحها تستخدم فعلياً، فما هي النتائج الأخرى على الحياة الاجتماعية؟ 29

تطرح طريقة التعبير هذه عن القضية مشكلة منهجية: كيف نميز بين السبب والنتيجة في مجتمعات ديمقراطية مستقرة؟ احتوت إجابة توكفيل على هذا السؤال فوائد سياسية وكذلك فوائد منهجية. ففي فرنسا، كان معارضو الديمقراطية مهتمين، قبل أي شيء آخر، بالمساوئ التي تلت على إثر التحول الديمقراطي. وبمناقشة أنها ليست ملازمة للديمقراطية في حد ذاتها، عرض موجزاً جديداً على المدافعين عنها. وفي الوقت نفسه عنها. وفي الوقت ذاته، أمكنه أن يبرر تصريحاته العرضية حول نتائج الديمقراطية. وقد بدت هذه كأنها تصريحات عن تأثير تغير في متغيرات مؤسساتية خارجية على متغيرات اجتماعية داخلية. ويقاس التغير

بالفرق بين قيم التوازن القديمة والقيم الجديدة لهذه التغيرات، وليس بالفرق الذي يمكن ملاحظته مباشرة بعد التغير، وغني عن القول أن هذا العرض يغالط عدة مسائل. فمن ناحية، إن التمييز بين الشكل الديمقراطي والمحتوى الاجتماعي غير مقدّر. وقد ترجع مساوئ الفرنسيين إلى الافتقار إلى الملازمات الاجتماعية للديمقراطية، وليس لمجرد شخصيتها الانتقالية. ومن ناحية أخرى، يخلق أي افتقار إلى أي ثورة ديمقراطية في أمريكا صعوبة الحجة أن الفرنسيين يعانون فقط من الثورة أكثر مما يعانون من ديمقراطية كهذه. ومن الممكن – وتوكفيل نفسه يقدم هذه الحجة – أن تكون فضائل الديمقراطية الأمريكية مرتبطة بظهورها الذي لا ينافس نسبياً، وفي هذه الحالة، تكون النتائج الراسخة لإدخال الثورة مختلفة تماماً. وعلى أية حال، فإن المزايا التي قدمتها منهجية توكفيل – كما عرضت في البنود (I) إلى نهاية (IV) فيما سبق – لا تتأثر بهذه الاعتراضات.

كان توكفيل – مثل معاصرية الأكبر منه سناً: شاتوبريان وستاندال – ديمقراطياً بالفكر، وأرستقراطياً بالقلب. وتحديداً، كان حساساً جداً للقيم الأرستقراطية في الفردية والكمال. ومع ذلك كان لديه جواب للنقد الأرستقراطي لوسطية كل الأشياء الديمقراطية: تفعل الديمقراطية أشياء أكثر (أو تسبب إنجاز أشياء أكثر)، رغم أن كل شيء ينجز بجودة أقل. إن الحقبة الديمقراطية هي عصر الكمية، بعد عصر النوعية. ويرتبط هذا بحجة كلاسيكية للديمقراطية بمعنى حكم الأغلبية بدلاً من حكم النخبة: "لو أن النوعية متساوية (أو، كما عبر عنها هوبز بدقة أكبر، لا بد من اتخاذ النوعية لتكون متساوية كشرط للسلام) فإن العامل المميز الوحيد المتبقي هو الكمية" . 30 يضيف توكفيل حجة مفيدة للديمقراطية إلى هذه الحجة ذات الاتجاه الشرعي. وفي العصر الحديث، يبدو أنه يقول إن لا أحد يستطيع أن يتحمل ويدعي لنفسه حكمة سياسية متفوقة، مهما كان متفوقاً في الواقع. ومع ذلك، فإن السماح بدخول الكثير منها إلى النظام السياسي ينبهها أيضاً كي تعمل، إلى حد توازن فقدان التفوق. لا مناص من الديمقراطية: طالما أن الجنس البشري قد أكل ثمار المساواة، فلا مجال للتراجع. مع ذلك، ورغم عدم فعاليتها كنظام لاتخاذ القرار، يمكن تبريرها بآثارها الجانبية غير السياسية. والمشاركة

العالمية في السياسة هي الثمن الذي علينا أن ندفعه إن أردنا مجتمعاً حيوياً ومزدهراً؛ وعلى أية حال، ليس لدينا الخيار.

4- الدستورية الليبرالية ونقادها:

كارل شميت وماكس فيبر

رونيه سلاجستاد

يحتل كارل شميت موقعاً خاصاً في ميدان النظرية السياسية والقانونية المعاصرة. فمن ناحية، يعتبر شميت أحد المختصين الرئيسيين في الدستورية الليبرالية: لكن، من ناحية أخرى، هو أيضاً أحد نقادها اللاذعين. ففي كتابه Verfassungslehre لعام 1928، يحلل دستور جمهورية فيمار، مفسراً إياه بالتوافق مع الحدود الفاصلة التي وضعها التقليد الدستوري الألماني من ولهلم فون همبولدت ولورنز فون شتاين إلى جورج جلنك وماكس فيبر. وفي كل كتاباته، يوحد شميت موضوعات استقاها من مقالات نقدية محافظة أو راديكالية لإيديولوجية الدستورية. وهو يؤكد تناقضاً بين الفكرة والواقع، مديرا الواقع ضد الفكرة، وأخيراً يرفض مفاهيم الرختستات الليبرالية والدولة البرلمانية التشريعية على أنها أيدولوجية وبرجوازية عتيقة الطراز. وكان بديله سلطة دولة مطلقة.

هذا الفصل مبني على نظرية شميت. وسأبدأ بمقدمة موجزة لنظرية الرختستات الليبرالية بالاعتماد على كتاب شميت Verfassungslehre (I) ويشكل التوتر القائم بين الرختستات الليبرالية والماختستات عند هوبز الأساس لنقد شميت ورفضه لليبرالية، (II). يجمع شميت في نظريته البديلة للسياسة والقانون دافعين: المكيافيلية السياسية والقرارية المعيارية، (III). وتلقي دراسة عمل شميت ضوءاً كبيراً على نظرية ماكس فيبر السياسية. ويحتل فيبر أيضاً – الذي قد يعتبر عن حق رائداً لشميت – موقعاً معارضاً لموقع شميت في سعية لدمج سياسية القوة المكيافيلية ضمن إطار دستوري ديمقراطي (IV).

I الرختستات الليبرالية

في كتابه Verfassungslehre، يحاول كارل شميت أن يحدّ ما يدعوه "المفهوم المثالي لدستور الرختستات البرجوازية". ويشير بصراحة إلى نوع دستور الدولة الذي تأسس في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ومنذ القرن الثامن عشر. منذ ذلك الوقت، كانت "الدساتير الوحيدة التي صنفت على أنها دساتير هي تلك التي تتجاوب مع مطالب الحرية المدينة والتي تضم ضمانات محددة لهذه الحرية". 1 يؤكد شميت على مظهرين أساسيين لهذا النوع من الدستور. أولاً، يضم الدستور نظام ضمانات الحرية. وشيء جوهري هنا هو أن الحرية هي بمعنى التحرر من تدخل الدولة، خاصة في مجال التشريع. وكتجسيدات دستورية لهذا النوع من الحرية، يعدد شميت ما يلي: "الاعتراف بالحقوق الأساسية، تقسيم السلطات، وحد أدنى من المشاركة الجماهيرية في العملية التشريعية بواسطة مجلس مدني". 2 ويتضمن الادعاء بالحقوق الإنسانية الأساسية – Grundrechte – تكوين مفهوم عام للحرية. ويعني مبدأ تقسيم السلطات تأمين أن يكون لمبدأ الحرية هذا ضمان تنظيمي ضد سوء استخدام الدولة للسلطة. وبدون هذا المبدأ وهذا الضمان، ستكون النتيجة "استبدادية حكم مطلق، ديكتاتورية – مصطلحات ليست ببساطة ذات معان بلاغية، بل تتلقى معنى قانونياً من خلال التباين: إنها تشير إلى وحدة السلطات (المبدأ التنظيمي لتقسيم السلطات) التشريعية، والتنفيذية، والقضائية". 3 ثانياً، ينبغي أن يعتمد الدستور على وثيقة مكتوبة يكون تغييرها أو تعديلها أصعب من أي تشريع آخر. والقصد من هذا تأمين درجة أكبر من الاستقرار والاستمرار. 4 وتتوافق وجهة النظر هذه للدستور كعقد مكتوب مع الاتجاه الذي انعكس في إعلان الاستقلال الأمريكي عام 1776، كاتجاه متميز عن التقليد الإنجليزي.

إن الغرض الإرشادي للرختستات هو حماية حرية المواطن الفرد من سلطة الدولة، وبهذا الصدد، يصوغ شميت مبدأين رئيسين للدستور الليبرالي: مبدأ فردياً، ومبدأ تنظيمياً. ومعنى "المبدأ الفردي" هو: "إن مجال حرية الفرد هي ببساطة مفترضة مقدماً بالقدر الذي تهتم به الدولة؛ أما في الواقع، فحرية الفرد هي من حيث المبدأ غير محدودة، في حين أن صلاحية الدولة لأن تتدخل في هذا المدى هي

محدودة من حيث المبدأ" . 5 وطبقاًُ لهذا المبدأ – الذي يتضمن أن كل ما هو غير ممنوع مسموح به – يملك الفرد حقوقاً أساسية معينة ذات طبيعة سياسية سابقة أو لاحقة. وتضم هذه حقوقاً تتعلق بكل فرد مثل (حرية الدين، وعدم انتهاك السكن والممتلكات الفردية) وكذلك حقوقاً تهتم بالفرد في تفاعله مع الآخرين (حرية الكلام وحرية الصحافة وحرية التنظيم):

تتلقى هذه الحقوق الأساسية محتواها ليس عن طريق أية قوانين أو قرارات، بل طبقاً لمعايير قانونية أو ضمن حدود قانونية؛ وبدل ذلك، إنها تحدد – من حيث المبدأ – مجالاً غير مقيد للحرية الفردية؛ وتساعد الدولة في حمايتها، فتجد بذلك التبرير الحقيقي لوجودها. إن حق الفرد في المقاومة هو الضمان الأخير لهذه الحقوق؛ إنه حق غير قابل للتحويل لكنه حق لا يمكن تنظيمه. 6

من وجهة نظر الرختستات، يجب أن تعتبر كل التدخلات الحكومية في مجال الفرد الخاص استثناءات، "وفي الواقع، وحيث أنها من حيث المبدأ، محدودة وقابلة للقياس، فإنها تكون استثناءات منظمة على نحو عام". 7 وهكذا ستمثل التدخلات الحكومية انحرافاً لا بد من تبريره. وهذه النظرة هي متوافقة تماماً مع الموضوع الكلاسيكي للفلسفة الليبرالية للحرية: الفرد الحر ليس عرضة لحكم أشخاص آخرين، بل لحكم العقل فقط. وقد يجعل ضوء العقل الفرد يرى أخيراً حد حريته المبررة تماماً إلى حد أن حرية فرد لا ينبغي التضحية بها لحرية فرد آخر. ولهذا السبب، يدخل الأفراد الأحرار في عقد لتشكيل نظام دولة لممارستهم الحرية: لجعل حرية الفرد منسجمة مع حرية الآخرين. 8

ويخدم المبدأ الرئيس الثاني – المبدأ التنظيمي – تحقيق المبدأ الأول: لا بد من تقسيم سلطة الدولة – التي هي نم حيث المبدأ محدودة – إلى فروع تشريعية وتنفيذية وقضائية مجتمعة في نظام معياري يصنف مجالات الكفاءة. وبهذه الطريقة، يعد نص لسيطرة متبادلة، وإلزام لجهاز الدولة.

إن الرختستات الليبرالية هي دولة قانونية، بمعنى أن شكل التدخل الوحيد في مجال الفرد الحر الشرعي هو تدخل مستند إلى قانون:

يمكن وصف دولة بأنها رختستات فقط حين تصبح كل السلطة الإدارية – خاصة الشرطة – خاضعة لكل شروط وإجراءات القانون، وحين يصبح التدخل في مجال حرية الفرد مسموحاً به على أساس القانون فقط. إن ميزتها المحدودة في الإدارة ذات طبيعة لها مظهر القانون. ويكمن ضمان حرية مواطنيها في قانونها. 9

طبقاً للدستورية الليبرالية، يتصرف الحكام "على أساس القانون" أو "باسم القانون" – هذا هو "حكم القوانين": "القوانين تحكم – لا الأفراد أو السلطات أو الإداريون. وبتحديد أدق: القوانين لا تحكم – إنها فقط تخدم كمعايير". 10 "ويحكم" الحكام فقط بمعنى أنهم يتبعون المعايير الإيجابية القائمة بطريقة كفؤة: "ومبدأ الشرعية" الأساسي لكل النشاط الحكومي يعني بشكل جوهري أنه في النهاية لن يكون هناك مزيد من "الحكم" أو "الأمر"، لأن المعايير الفعالة فقط ستوضع موضع التنفيذ". 11 وتستند شرعية الدولة الليبرالية على "قانونية كل ممارستها للسلطة". ومن وجهة النظر هذه، لا يمكن اعتبار أي نوع من أنواع القوانين كقانون. وبفهم "حكم القانون" من وجهة نظر ليبرالية، فإنه يتضمن أكثر من مجرد أن كل أفعال الدولة يجب أن تكون قانونية. وطبقاً للدستورية الليبرالية، لا بد أن تلبي القوانين معايير محددة. عندئذ، وفي هذا الخصوص، قد توصف الدستورية على أنها مذهب يحدد الصفات التي تحتاج إليها قواعد خاصة لأجل اعتبارها قانوناً. وتفرق هذه الصفات بين القانون وبين الأمر أو الأمر المحلي. وميزة القانون الأساسية، بالمعنى الدستوري، هي عمومية المعيار المتضمن فيه. وهذه هي، طبقاً لشميت، النقطة الأرخميديسية: "لا يمكن الإعلان عن صفة واحدة دون إلغاء الرختستات: هذه هي الميزة العامة لمعاييرها القانونية. وهنا يكمن الضمان النهائي لتمييز الرختستات التقليدي ما بين قانون وأمر، بين عقل وإرادة – وهكذا الأساس المطلق للرختستات نفسها". 12 يعارض هذا المفهوم الدستوري للقانون الشكلية البحتة، "التي تحدد كقانون كل ما يظهر إلى الوجود عبر الإجراءات الضرورية للتشريع": إن كل ما يمكن أن يقال عن حكم القانون أو حكم المعايير، وكل حديث عن "المعيارية" يكون متناقضاً ومشوشاً إذا أهملت شخصية القواعد العامة وتم اعتبار أي أمر واحد، أو أي مقياس تشريعي، مهما كان، "معياراً أو قانوناً صحيحين". 13 "وتمكن

عمومية القانون الأفراد من أن يتنبأوا بتدخل حكومي. علاوة على أن المقصود من الصفة العامة للقوانين أن تجعل منها ملزمة قدر الإمكان للمشرعين - سواء تم انتخابهم على أساس ديمقراطي أم لا. ولو أن المشرعين كانوا غير ملتزمين بقوانينهم الخاصة ومتمسكين بها، فلن يكون هناك منع لسوء استخدام السلطة التشريعية، والممارسة التعسفية للسلطة، وتخفيض التشريع ليصبح مجرد أداة للسلطة: "فأي مشرع تكون إجراءاته الشخصية أو مراسيمه الخاصة أو إعفاءاته أو قراراته صحيحة قانونياً بقدر ما هي تماماً معاييره العامة - مثل هذا الشخص غير ملتزم بأي حال بقوانينه الخاصة. الالتزام بالقانون، بالنسبة لأولئك الذين يمكنهم صنع أية "قوانين" يرغبون فيها، ليس إلا صيغة عبارة بلا معنى". 14 وهكذا ترى الدولة - "خادم المجتمع المسيطر عليه بإحكام" - على أنها متطابقة مع نظام معايير، "إلى حد أنها تكون لا شيء أكثر من معيار أو إجراء". 15 في هذا المجال، الرختستات الليبرالية هي نظام معياري.

إنه يتظاهر أولاً بأن الدستور ليس سوى نظام لمعايير ووصفات قانونية؛ ثانياً، إن هذا النظام هو نظام مغلق؛ وثالثاً، إنه "سيادة" - أي أنه لا يمكن التدخل به، أو حتى التأثير عليه، لأية أسباب أو ضرورات ذات كينونة سياسية". 16 يكتب شميت أن الرختستات الليبرالية المثالية تبلغ الأوج في "انعقاد السلطة القضائية العامة من حياة الدولة كلها". ومن هذا المنظور يصبح لاستقلال المحاكم القانونية" صفة تنظيمية مهمة على نحو خاص" لمثل هذه الدولة. 17 المهيمن على منظور الرختستات هذا هو وجهة النظر السلبية - حماية المواطنين الأفراد من سوء استخدام الدولة للسلطة: "ليست الدولة ذاتها هي التي تنظمها مبادئ الرختستات، بل بالأحرى الوسائل والمناهج التي تسطير عليها؛ فتخلق ضمانات ضد سوء استخدام الدولة، ويبذل مجهود لضمان مراجعات على سلطة الدولة. 18 والهدف الأساسي للدستورية الليبرالية هو مأسسه نظام دفاع آليات للمواطن إزاء الدولة. وبافتراض العلاقة غير المتساوية بين المواطن والدولة، ينبغي على مؤسسات كهذه أن تساعد المواطن على أن يصمد ويفحص سلطة الدولة الساحقة الكامنة. وتتألف مؤسسات الرختستات من "سلسلة موانع وحواجز تتعلق بتلك الدولة،

نظام ضمانات لحرية المواطن ومحدودية سلطة الدولة". 19 وهكذا فإن الرختستات، كترتيب مسيطر للقانون، يستلزم وجود الماختستات، أي جهاز السلطة السياسي الذي ينبغي السيطرة عليه.

يتجه كل جهد الرختستات البرجوازية نحو كبت الجانب السياسي، وضغط كل تعبيرات حياة الدولة إلى سلسلة وصفات، وتحويل كل نشاط الدولة إلى أفعال تنجز ضمن أجواء كفاءة مترابطة بإحكام ومحدودة من حيث المبدأ. وكنتيجة لهذا، يؤلف عنصر - الرختستات البرجوازية على الأكثر جزءاً من كل دستور الدولة، في حين أن جزءاً آخر ينبغي أن يسجل قراراً إيجابياً متعلقاً بشكل الوجود السياسي. 20

II الماختستات الكلي: الدستورية كإيديولوجية

تخدم التدابير المختلفة لـ "الرختستات التي أوجزت فيما سلف لجعل المفهوم المحوري في التقليد الدستوري لدى لوك Locke وكانت Kant متماسكاً أكثر: لا بد أن تكون سلطة الدولة محددة ومقيدة بمعايير قانونية. ومع هذا يكون لمثل هذه الدستورية الليبرالية معنى إذا افترض إنسان مسبقاً أيضاً مفهوماً سياسياً رئيسياً في التقاليد من مكيافيلي وهوبز Hobbes: إنشاء احتكار سلطة الدولة.

طبقاً لشميت، يقيم هوبز دولته السياسية على الخوف من دولة الطبيعة. والهدف الذي ينبغي تحقيقه هو سلام وأمن مدنيين تضمنهما الحكومة. 21 وقد أطلق هوبز كتابه لوياثان Leviathan على خلفية الحروب المدنية الدينية ونزاعاتها حول حقائق دينية سياسية متنافسة:

بالنسبة إلى هوبز، كان الهدف التغلب، عن طريق الدولة، على فوضى حقوق مقاومة الإقطاع أو الحكم المحلي أو الكنيسة، إضافة إلى خطر حرب أهلية مصاحب لتعددية العصور الوسيطة، ومطالب الكنيسة بالهيمنة، وقوى أخرى "غير مباشرة"، فعارض الوحدة العقلانية لنظام شرعية عامل واضح، ومحمي بفعالية، ويمكن التنبؤ به، ولا بد أن تتحمل سلطة دولة كهذه، قبل كل شيء، كل الأخطار، وبهذا المعنى، تتحمل مسؤولية كاملة عن حماية مواطني الدولة وأمنهم. إذا توقفت

هذه الحماية تتوقف عندئذ الدولة نفسها عن أن توجد كما سيتوقف كل واجب نحو الخضوع. وبالتالي يسترد الفرد حريته "الطبيعية". 22

لم تترك دولة الطبيعة بفضل عقد اجتماعي فقط قائم على أساس إجماع عام: فالسلام الاجتماعي مضمون بتأسيس عقد دولة، يتخلى فيه عن السلطة السياسية إلى مرحلة ثالثة أعلى، "الضامن الوحيد للسلام":

إن الشخص ممثل السيادة هو أكثر، إلى حد بعيد، من مجموع سلطات كل إرادات الأفراد التعاقدية. كما يستدعي القلق amgst المتراكم لأفراد يخشون على حياتهم ذاتها اللوياثان، أي سلطة جديدة: إله مستحضر في الذهن أكثر منه مخلوقاً. وحتى الآن، يسمو هذا الإله الجديد على مجموع المواطنين الأفراد الكلي – ولكن بمعنى قانوني فقط وليس بمعنى ميتافيزيقي. 23

يهتم هوبز بمأسسه احتكار الدولة للسلطة: الدولة كنموذج للوحدة السياسية، "حاملة الاحتكار المذهل أكثر من كل الاحتكارات – احتكار صنع القرار السياسي، ذلك الخلق الذكي لأوروبا والعقلانية الغربية". 24 تهتم سلطة دولة هوبز – الماختستات – بما يطلق عليه شميت الجانب السياسي الدقيق للدولة الحديثة، "القرار الإيجابي حول شكل الوجود السياسي": جهاز احتكار مؤسس لحل سلمي لنزاع داخل مجتمع معين، الممارسة الملتزمة لسلطة سياسية، والتطبيق الفعال لقرارات سياسية. ودولة كهذه يجب أن يكون لديها نوع متميز من السلطة طبقاً لهوبز. لكن، بتخصيص سلطة مطلقة لهذه الدولة، يبرهن هوبز على مناهضته لليبرالية. إن الهدف من الرختستات الليبرالي هو إلزام الماختستات بمعايير عامة – وليس استئصالها. وتبقى هناك مشكلة من وجهة نظر ليبرالية: فكما لاحظ هوبز، إن دولة قوية تماماً لحماية كل فرد قد تكون قوية تماماً لقمع كل فرد أيضاً. 25 وطبقاً لكتاب هوبز لوياثان: إن سلطة الدولة ذات السيادة بحكم تعريفها ليست مقيدة بمعايير. فأمام سلطة السيادة يوجد بديل واحد فقط: بديل الإلزام الذاتي، ولا يشكل هذا أي معنى عند هوبز. ولا أحد يستطيع أن يلتزم مع نفسه "لأن من يستطيع أن يلتزم، يستطيع أن يتحرر؛ لذلك، فمن هو ملتزم مع نفسه فقط، ليس مقيداً". 26 ويرى كارل شميت في هوبز مثالاً كلاسيكياً للفكر القراري:

كل الرختستات، كل النماذج والقوانين، كل تفاسير القوانين، كل الأوامر والتدابير- هذه كلها بالنسبة له (هوبز) قرارات أساسية للسيادة: والسلطان "ليس ملكية شرعية أو سلطة كفؤة، بل بدقة هي الشخص الذي يقرر ولديه السيادة. الرخت هي قانون، والقانون هو الأمر الذي يحل نزاعاً حول ما Auctorias non veritas, facit legem. 27

يكتب شميت أن قرار السيادة هو البداية المطلقة؛ وهذه البداية هي "ليست سوى اتخاذ قرار بالسيادة" – أي، "ديكتاتورية دولة تخلق قانوناً ونظاماً". 28

في الدراسة العلمية للسياسة، دافع شميت عن مبدأ الموقفية المنهجية: أي أنه يمكن فهم كل المفاهيم السياسية فقط على أساس الموقف الواقعي الجدلي الذي تنتمي إليه هذه المفاهيم. وبخلاف ذلك، تصبح "مجردات قابلة لسوء الفهم وبلا معنى":

لذلك، ليس مسموحاً بالتجريد من الموقف الواقعي الملموس – أي من تضاد سياسي واقعي ملموس. وهذا ينطبق على اعتبارات نظرية لظواهر سياسية أيضاً. فكل مفهوم سياسي هو مفهوم جدلي. ولدى كل مفهوم سياسي عدو سياسي نصب عينيه، عدو يحدد الكثير من مكانته وسلطته العقليتين إضافة إلى أهميته التاريخية. وتتلقى كلمات مثل "سيادة"، "حرية"، "رختستات"، "ديمقراطية" أهميتها الدقيقة فقط بواسطة فكرة مضادة ملموسة". 29

عرض شميت في كتابه Der Begriff des Politischen ملخصاً نقدياً لفكرة الدستورية الليبرالية:

تكاد نظرية الليبرالية المنظمة تهتم تقريباً فقط بالصراع الداخلي ضد سلطة الدولة؛ إنها تتألف من سلسلة مناهج يمكن بواسطتها شطر سلطة الدولة هذه أو كبحها أو موازنتها أو السيطرة عليها لحماية حرية الفرد والملكية الخاصة. وتسعى الليبرالية إلى أن تحول الدولة إلى مصالحة، والتدابير وشؤون الدولة إلى "صمام أمان". ولا يمكن التعبير عن هذا بأنه شكل حكومة أو نظرية حكومة، رغم أنها عادة ما تشير إلى نفسها بأنها نظرية "الرختستات". 30

وهو يؤكد أن نظرية الرختستات لا بد أن تفهم على أساس سياقها الجدلي، "وضعها":

سنوات القرن التاسع عشر وإيمانها الوضعي في الشرعية، "الإيمان بعقلانية ومثالية أنظمة المعايير". 31 بدأت الوضعية الجدلية كصراع ضد أي وكل شكل قانون أعلى، ضد أي شخص بقانون غير وضعي. وتدريجياً، نقلت الوضعية تركيز شرعيتها: من نية المشرع، عبر نية القانون، وأخيراً إلى القانون نفسه، "المعيار المحتوى ذاتياً": يعرض الإنسان نفسه فقط إلى المعيار وإلى محتواه الممكن تحديده. وبحسب الظواهر، يمنح هذا الوضعية القانونية أعظم موضوعية واستقرار ومنعة وثقة وجدارة بالاعتماد عليها: باختصار، صفتها الإيجابية نفسها". 32 لا بد أيضاً من تطبيق إدعاء سميت بأن كل مفهوم سياسي هو أيضاً مفهوم جدلي، على نظريته نفسها. وبالنسبة لشميت، فإن الليبرالية هي العدو، تحجبها واقعية سياسية ملموسة. ولا تحكم الواقعية السياسية "قوانين مجردة وأنظمة معايير"، بل يحكمها أناس حقيقيون وتنظيمات ملموسة. ويهاجم شميت ما يعتبره آثار التحييد واللاتسييس لليبرالية، ونفيها "لما هو سياسي":

لقد عدلت ليبرالية القرن الماضي بانفراد وانتظام كل الأفكار السياسية وجردتها من طبيعتها.. ويتجنب الفكر الليبرالي تماماً ويتجاهل كل المسائل المتعلقة بالدولة والسياسة. وبدل ذلك، تتحرك الليبرالية في تناقض كامل متواتر بين أجواء متغايرة: أخلاق واقتصاد؛ روح وتجارة؛ ثقافة وملكية. 34

إن المنظور الليبرالي عتيق الطراز بافتراض الموقف الجديد، أي "تحول" الدولة الحديثة من دولة ليبرالية إلى دولة شمولية. وفي مقال كتبه شميت عام 1931 بعنوان: "التحول إلى الدولة الشمولية"، يصف النظام الحالي للدولة بأنه نتاج توتر بين معايير وقيم مؤسسات القرن التاسع عشر وموقف القرن العشرين المختلف كلياً. ومقدمة الدستورية الليبرالية المنطقية – أي ثنائية الدولة والمجتمع، لم تعد صالحة. كما لم يعد لها أي معنى؛ إنها "غير متعلقة بالموضوع". يتعرض هذا التمييز لهجوم من كلا الجانبين: يصبح "المجتمع، وقد تحول إلى دولة"، دولة الاقتصاد، دولة الثقافة، دولة الرعاية، دولة الرفاهية، المعيلة". وفي الوقت ذاته، تتدخل "الدولة

كتنظيم ذاتي للمجتمع" في كل جوانب الحياة الاجتماعية. ويحيل تآكل التمييز بين وظائف الدولة والمجتمع غير المترابطة سابقاً الدولة الليبرالية المحايدة إلى دولة "شمولية محتملة". 35 وفي مقال من عام 1929، يدعى شميت أن الأمم الصناعية الرائدة لا تزال تتشبث ببرنامج العمل التقليدي الدستوري لعامي 1789 و 1848. وهناك استثناءان: روسيا البلشفية وإيطاليا الفاشية. هاتان هما الدولتان الوحيدتان اللتان حاولتا أن "تفلتا من إسار كليشيهات القرن التاسع عشر الدستورية الموروثة. وقد عبرتا، من خلال دستوريهما المكتوبين، عن التغيرات الكبيرة التي تحدثت في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لأمتيهما في تنظيم الدولة ذاته". 36

طبقاً لـ شميت، يمكن تتبع مسارين في التطور نحو الدولة الشمولية. أولاً، هناك الدولة التي هي شمولية "بمعنى كمي صرف، بمعنى الحجم المحض". هذه هي الدولة التي تتدخل "بلا تمييز" في كل جوانب الحياة الاجتماعية. وبهذا المعنى، يكتب شميت أن جمهورية فيمار في بداية ثلاثينات القرن العشرين هي دولة شمولية. وتوسعها ناتج عن الضعف وليس عن القوة. وهي شمولية "بسبب ضعفها وافتقارها إلى القدرة على المقاومة، بسبب عدم قدرتها على الدفاع عن نفسها ضد هجمات المصالح المنظمة والنزاعات". 37 قد تبدو مصطلحات شميت مربكة حيث أنه يشير إلى أن نتيجة هذه التطورات هي تفسخ سلطة الدولة: "يؤدي هذا أخيراً إلى تعدد الروابط الأخلاقية والالتزامات، و "تعدد الولاءات" التي تزيد الانقسامات المتعددة في تقسيتها، وتعرض تشكيل وحدة الدولة إلى خطر أكبر باطراد". 38 ويرى شميت أن منظري الديمقراطية الاشتراكية مثل جي. دي. هـ. كول وهارولد لاسكي هم إيديولوجيو التعددية. ولا ينصب اهتمامهم فقط على تعددية سلطة الدولة؛ بل وأيضاً على التغلب على فكرة أن هذه السلطة هي "بطريقة ما نظام أعلى ومختلف" عن أنواع أخرى من التنظيم الاجتماعي: "تصبح الدولة مجموعة اجتماعية لتنظيم يقف في أحسن الأحوال في نفس مستوى التنظيمات الأخرى، وليس أعلى منها. وفي نتائجها الأخلاقية، يؤدي هذا إلى أنه يجب على الفرد أن يعيش في عدد وافر من واجبات اجتماعية وولاءات غير

منظمة ومتزامنة". 39 ثانياً، هناك الدولة التي هي شمولية، بالمعنى النوعي. 40 وهذه هي الدولة التي تستغل بانتظام إمكانيات التقنية الحديثة لتقوي سلطتها. فالفاشية والشيوعية تحاولان كلتاهما بطرق مختلفة أن تستعيدا "سيادة" سلطة الدولة بهذا المعنى. وطبقاً لشميت، لا يوجد جو "سياسي" محدد يتعارض مع فرضيات الليبرالية. ويقع التحديد السياسي، الذي تنبع منه كل الأفعال والدوافع السياسية، من بين ثنائية الصديق والعدو. فهذا هو المعادل السياسي في ثنائية الخير/ الشر في الأخلاق، والجميل/ القبيح في علم الجمال والمربح/ غير المربح في الاقتصاد. وتمثل ثنائية الصديق/ العدو "مدى الحدة الكامل بين الوحدة والانفصال، وبين الاتحاد والمعارضة". وبالنسبة لشميت، تكون السياسة فقط مستقلة بمعنى أن سلامة المقولات السياسية مستقلة عن المقولات الأخلاقية أو الاقتصادية أو غيرها:

ليس بالضرورة أن يكون العدو السياسي سيئاً أخلاقياً، وليس بالضرورة أن يكون قبيحاً من الناحية الجمالية. ولا يظهر كمنافس مالي، بل قد يكون من المجدي حقاً القيام بعمل تجاري معه. ومن حيث الجوهر، إنه "الآخر"، الغريب. يكفي أن يكون من ناحية وجودية مختلفاً وغريباً بطريقة حادة على نحو خاص. وهكذا قد تحدث معه نزاعات في ظروف متطرفة. ستكون هذه نزاعات لا يمكن حلها بالرجوع إلى معايير يعتد بها عموماً، أو إلى تدخل طرف ثالث ليس له مصلحة فهو بالتالي منصف. 41

لثنائية الصديق/ العدو دلالة وجودية يستطيع الممثلون السياسيون فقط أن يقرروا، في موقف واقعي، إن كانت "ستهدد" نفي أسلوب وجود إنسان".42 يعبر التمييز بين الصديق/ العدو "عن وعي بموقف خطير": "تتلقى مفاهيم "صديق" و "عدو" و "صراع" معناها الحقيقي عن طريق حقيقة أنها تتضمن إمكانية حقيقية للتصفية الجسدية". 43 ويؤكد شميت أن العدو السياسي ليس خصماً شخصياً: لا وجود لكراهية شخصية. بل بالأحرى هو العدو العام – إنه hostis، وليس inimicus؛ إنه Polemios وليس echthros. هكذا فإن اتخاذ أعداء سياسيين هو عمل منسجم تماماً مع الوصية المسيحية" أحبب أعداءك "لأن" "العدو" هنا هو inimicus أو echthros. 44

إن مقولات شميت السياسية هي مقولات وجودية بقدر ما تحلل السياسة بمصطلحات وجودية وليس بمصطلحات جوهرية. وإن وجودية سياسية كهذه تكون شاملة بمعنى أنها قابلة للتطبيق عالمياً، ومعيارها الوحيد هو "أن أكثر التمييزات حدة – التصنيف إلى صديق وعدو":

من الناحية الوجودية، هذه الثنائية قوية جداً وحاسمة في أنها في تمام اللحظة التي تظهر فيها، ترجح على كل التضادات غير السياسية كتلك القائمة على معايير ودوافع دينية أو اقتصادية أو ثقافية "محضة". فيصبح الوضع سياسياً، رغم أن نتائجه واستنتاجاته من وجهة نظر دينية أو اقتصادية بحتة غالباً ما تبدو متناقضة ولا عقلانية. 45

يسعى شميت لأن يحفر تحت سطح "خيالات ومعيارية" ليبرالية، تحت "نظامها من مفاهيم اللاعسكرية واللاتسييس"، ليصل إلى حقيقة السياسة الغاشمة: الصراع بين صديق وعدو. ولا تصبح النتائج النهائية لعلاقة الصديق – العدو واضحة إلا في الصراع الحقيقي فقط: "إن التوترات المحددة سياسياً في الحياة الإنسانية يتم اكتسابها في مثل هذه الظروف مفرطة التطرف". إن عالماً بلا هذا الصراع بين صديق وعدو سيكون "عالماً تصالحياً بالكامل"، أي أنه عالم بلا سياسة. 46

يلجأ شميت في موقفه النظري إلى هوبز. لكنه يرى هوبز في أفضل حالاته من خلال عيني روسو. فبالنسبة لهوبز، أبعدت دولة الطبيعة بحربها "حرب الجميع ضد الجميع" بأدخال البعد السياسي، أي احتكار الدولة للسلطة. مع ذلك، يسعى شميت لإعادة إدخال دولة الطبيعة كوضع سياسي مهيمن. وكرومانسي، يتبين شميت وراء انهيار الليبرالية "عودة إلى طبيعة غير مدمرة وغير فاسدة"، صامتة وغامضة". 47 في هذا المجال إذن، قد يكون من الأدق أن نصف شميت بأنه من أتباع روسو على طريقة هوبز.

يجمع تفكير شميت السياسي "توتر" الوجودية مع "صراع" العسكرية. وينتصر شميت، أكثر من أي منظر في القرن العشرين، للموقف المكيافيلي: السياسة معركة للتغلب على السلطة السياسية واستعادتها، وهي نافذة الصبر أمام كل القيود

المعيارية. وبسبب الواقعية السياسية المتشددة عند هوبز ومكيافيلي، فإنهما المنظران السياسيان المثاليان.

يطمح شميت لأن يصف فقط الواقع السياسي كما يوجد وراء قناع المعيارية. مع ذلك، وفي محاولته لإزاحة هذا القناع، مع ذلك، وفي محاولته لإزاحة هذا القناع، يطلق شميت أيضاً نظرية معيارية أخرى: واقعية مكيافيلية. وتحل محل السياسة، أخيراً وبالضرورة، حرب داخلية أو خارجية، وهكذا، فبإمكانية "التصفية الجسدية لأناس آخرين": "لا يوجد هدف عقلاني جداً، ولا معيار صحيح جداً، ولا مثال اجتماعي جميل جداً، ولا شرعية أو قانونية تبرر قتل الناس بعضهم بعضاً بسببها". 48 وفي تماشية مع التفكير المكيافيلي، يعتقد شميت أن الماختستات تطغى على الرختستات. وفي حالة طوارئ، ينبغي على الرختستات أن تخضع: "تكشف حالة الطوارئ بوضوح عن طبيعة سلطة الدولة. وهنا، يفصل القرار ذاته عن المعيار القانوني وتبين السلطة (الموضوعة على نحو متناقض تناقضاً ظاهرياً) أنها تخلق الرختستات، لكن لا ينبغي أن تكون هي الرخت". 49 وينجذب شميت، كوجودي سياسي، إلى مواقف سياسية متطرفة واستثنائية. مثلاً، يمكن تعريف السيادة على ضوء موقف كهذا فقط: "إن من يقرر حالة الطوارئ هو السلطان". 50 ولا ينبغي النظر إلى حالة الطوارئ كمأزق هامشي أو كمأزق يكون آخر ما يلجأ إليه، بل بالأحرى كـ "مفهوم أساسي للمعرفة السياسية": "السيطرة على الطوارئ هي بمعنى حقيقي جداً السلطة لاتخاذ القرار". 51 وبالنظر إلى حالة الطوارئ، من وجهة النظر هذه، لا يمكن اعتبارها كحالة تشويش أو فوضى. إنها النظام بمعنى من المعاني – نظام تفرضه سلطة محضة، وليس العدالة: "يثبت أن وجود الدولة هنا أهم كثيراً من صحة المعايير القانونية. ويتحرر صنع القرار من كل القيود المعيارية، ويصبح، بالمعنى الصحيح، مطلقاً". 52 "وهكذا يحتكر ممارس السلطة القرار "النهائي". وهنا يكمن "جوهر سيادة الدولة"، التي يعرفها شميت بأنها "احتكار صنع قرار" بدلاً من "احتكار القوة أو الهيمنة". 53 وللدولة كوحدة سياسية سلطة الـ - jus bel li، أي أنها تستطيع، في ظروف معينة، أن تحدد عناصر معادية "بناء على قوة قراراتها" وأن تحاربها بعنف. 54

كبديل للذرائعية / الدوجماتية الدستورية، يعتنق شميت شكية متطرفة. ففي – Theo logie Polsischeie يوضح صياغته الشكية، التي يطلق عليها "القرارية": صحة قرار سياسي" بغض النظر عن محتواه"؛ والقرار "يولد من لا شيء، من وجهة نظر معيارية". وحالما يتخذ قرار، لا يكون هناك مزيد من المناقشة، "رغم أن شكوكاً لا تزال باقية". 55 والقرار السياسي هو محصلة صراع بين بدائل لا يمكن للمنطق أو المناقشة دعمها. كما تبدأ السياسة الحقيقية، أي الصراع لأجل السلطة، من حيث يتوقف التواصل: في السياسة، من المهم اتخاذ قرارات، وليس كيفية اتخاذها. وطبقاً لنظرية شميت عن القرارية، لا يلتزم صانعو قرار سياسي من أسفل بمطالب المواطنين، ولا من أعلى بمعايير القانون:

توجد الحجة القانونية النهائية لكل قيمة وصحة قانونيتين في فعل الإدارة – القرار – تلك التي، كقرارات عامة، تخلق رخت أولاً، والذي لا تستقي قوة قانونه (الرختسكرافت) من قوة قانون حكم القرار، فحتى القرار غير المنسجم مع مبادئ قانونية هو قرار صحيح. إن قوة قانون القرارات المضادة للمعيارية هذه هي جزء من كل الأنظمة القانونية. 56

اعتبر شميت نظرياته كجزء مما دعاه "فلسفة سياسية مضادة للثورة"، والتي شملت دي ميستر de maistre وبونالد Bonald، وكلاهما من نقاد الثورة الفرنسية، ودونونسو كورتيس Dononso Cortes الكاثوليكي الروماني الإسباني. فهو يقول عن كورتيس: "إنه ذو تركيبة عقلية "قرارية": يتوقع الأسوأ دائماً، ينتظر دائماً يوم القيامة. لهذا السبب فإنه يحتقر الليبرالين، وينظر إلى الاشتراكية الفوضوية الملحدة كعدو محترم، إنما مهلك، فله هامة شيطانية". 57 ويشعر شميت بالشعور ذاته. كما أن عمل سوريل Sorel النقابي الفوضوي، في كتاب تأملات في العنف، هو النظير الراديكالي لنظرية شميت. وليست "عقيدة العمل المباشر" عند سوريل في نزاع مع "العقلانية المطلقة" للماركسية وشكلها من الدكتاتورية فقط، بل إنها في خصام أيضاً مع "العقلانية النسبية" لليبرالية "بتوازنها، ومناقشتها العلنية، وبرلمانيتها". 58 وطبقاً لشميت: إن المثال البرجوازي "للاتفاق المسالم" هو عند سوريل "خلق عقلانية جبانة": "يتعارض المفهوم البرجوازي في التوازن تعارضاً مباشراً مع رؤية

أخرى: المثال شبه الحربي لمعركة دموية، حاسمة، مدمرة، فاصلة". 59 ويكتب شميت في إعادة صياغة كلمات دونونسو كورتيس موضحاً: سيحطم الناس يوماً، مدفوعين بغرائزهم، "منبر خطابة السفسطائين"، وهذه الكلمات بدورها "يمكن أن تصدر عن سوريل حرفياً". 60

وبالنسبة لشميت، فإن كل الإشارات إلى المعايير والقواعد تسويغ عقلي صرف يخفي صراعاً ضمنياً للسلطة. وكتب شميت بعد عام 1932، إن كان للسياسة أن تشير إلى أي شيء، فلا بد أن تشير إذن إلى Ordnung أو إلى النظام. وتتفاوت الطبيعة المحددة لهذا النظام طبقاً للظروف. وقد أطلق شميت نظرية جديدة Konkretes Ordnungsdenken، أي مبدأ نظام، استجابة للموقف الموجود الآن. كان ذلك بديلاً لا لمعيارية الليبرالية فقط، بل لنظريته القرارية أيضاً. 61 لقد كانت كلمة السر في ذلك الوقت: "القائد Fuhrer هو حارس الرخت". 62 وقد أخلى جمع الليبرالية غير المنيع للرختستات والماختستات، المقام على أساس ثنائية الدولة والمجتمع، الطريق لـ (الفوهريرستات) بما تضمنه من "Staat Be – Wegunge Volk". 63 كان شميت، لبضع سنين، منظراً قانونياً لهتلر. ويكتب شميت، إن النظرية الجديدة تعتمد على الرفض الكامل لمفهوم الدستورية العام، في كلا النظرية والتطبيق:

من بين الخبرات والمواجهات العظيمة التي دفعتني، كمنظر قانوني، إلى حزب الإشتراكيين الوطنيين حديث جرى عام 1932 مع محام مشهور من الولايات المتحدة الأمريكية كثير الأسفار، وواسع الخبرة، رجل تجاوز السبعين. لقد قدم لي فائدة تجربته، ولخص تشخيصه للأوضاع الحالية في الحكمة التالية: "نحن نمارس هذه الأيام إفلاس أفكار عامة idees generales". 64

III نزاع المكيافيلية والدستورية

إن الاهتمام السياسي الرئيسي لماكس فيبر هو التوسع الذي لا يرحم للجهاز البيروقراطي وإمكانية التوجيه السياسي. واعتبر فيبر الحكم البيروقراطي أنقى أشكال الحكم العقلاني القانوني: يؤدي النظام الأوتوقراطي العقلاني الهرمي

المنظم حول مجموعة عنقودية من الكفاءات الخاصة إلى حكم فعال إلى حد التطرف. وتعمل الدولة البيروقراطية المعاصرة القائمة على أساس مبادئ الرختستات، "على الأقل من حيث المبدأ"،65 بما يتوافق مع معايير عامة وعقلانية يمكن الاعتماد عليها. وبهذا يمكن التنبؤ بعملها – مثل "آلة". وما خشيه فيبر كان الإمكانية الكامنة" في كنف المستقبل، بأن هذا الجهاز الشبيه بالآلة قد يتولى السلطة كلها. وهذه الآلة البيروقراطية كانت تعمل، منتجةً قفص روابط أزمنة آتية، سيجبر شعباً ذات يوم، بلا حول مثل فلاحي مصر القديمة، إلى أن يطيع، حين تصبح مساعدة تقنية صرفة – بالتحديد إدارة وإمداد عقليين – الشيء النهائي مما له قيمة ليقرر إدارة شؤونهم. 66

تبرز في وجه هذه "الحقيقة الأساسية لتقدم البيروقراطية الذي لا يرحم"، المسائل التالية المتعلقة بأشكال سياسية للتنظيم: أولاً، كيف يمكن على الإطلاق حماية ما تبقى من حرية حركة الفرد" في وجه تفوق الاتجاه نحو البيروقراطية؟" وثانياً، كيف يمكن أن يكون هناك أي ضمان "في وجه ازدياد ما لا يستغنى عن، وبالتالي ازدياد سلطة دولة البيروقراطية" لكي تكون هناك قوى قادرة على كبح هذه القوة المتفوقة والسيطرة عليها بفعالية؟ كيف تكون الديمقراطية ممكنه على الإطلاق "حتى بهذا المعنى المحدد"؟ والمسألة الثالثة، "أكثر المسائل جميعاً أهمية": بافتراض أن هناك أموراً لا يستطيع البيروقراطيون أداءها، وأن دور القائد السياسي هو دور مختلف عن دور البيروقراطي – فما هو إذن هذا الدور؟ 67

يقول فيبر، ينتهي دور بيروقراطي الدولة حيث يبدأ دور السياسي. ويوضح هذا الاختلاف بالإشارة إلى نوع المسؤولية المتضمن في كلا الدورين: بالنسبة للبيروقراطي، تكون المسؤولية المجردة من الشخصية نحو وظيفته، وهي تعلو وتتجاوز الأطراف المتنازعة، مسألة "الواجب الوظيفي"؛ وبالنسبة للسياسي، تكون "المسؤولية الفردية والشخصية نحو شؤونه"، "الصراع لأجل سلطة شخصية" باتخاذ موقف علني. 68 إن التزامات البيروقراطي تهم مؤسسة: وتهم التزامات السياسي شؤونه الخاصة ومناصبه.

حين يقرر عالم البيروقراطي مسار السياسة، تتلاشى صفة السياسة - الصراع - عنها لصالح "فلسفة سعادة" ضعيفة Eudaemonism. ويعرض الوعي بطبيعة السلطة غير العقلانية معيارياً بواسطة "ذلك التليين البرجوازي الصغير للعقل المحبوب بشرياً.

والجدير بالثناء، إنما لا يمكن التعبير عنه، وهو الذي يجد أن من الممكن استبدال أفكار سياسية بأفكار "أخلاقية"، ومن ثم يتقدم دون أذى لتحديد هويتها بأفكار ازدهار وحظ سعيد متفائلة". 69 من الطبيعي تماماً أن يكون تحليل فيبر لمكانه سلطة البيروقراطية قد تأثر بالسياق الألماني، بما فيه تراث بسمارك. ومن وجهة نظر بيروقراطية، كان الموقف زمن ألمانياً ولهلماين قريباً من الكمال، وطبقاً لفيبر: وجهت البيروقراطية ملكاً محباً للفنون وبرلماناً عاجزاً أظهر، منذ أيام بسمارك، بأن إرادته ظلت بلا حول ولا طول باستمرار. وبالنسبة لفيبر، لم تكن الصعوبة التي واجهت ألمانياً إلا مثالاً لمأزق مركزي لكل المجتمعات المعاصرة واسعة المساحة كثيرة السكان.

إضافة إلى حق الاقتراع العام والعالمي، كان هناك، وعلى نحو خاص، إصلاحان اقترحهما فيبر كترياق ممكن لشفاء روح البيروقراطية في السياسة: برلمانية النشاط الحكومي، واختيار الرئيس بالاستفتاء العام. وتوثق حجة فيبر فيما يتعلق بهذين الإصلاحين المقترحين بصيرته السياسية الرئيسة: تحديداً، يمكن إنقاذ نوعية السياسة المحددة من الاتجاه البيروقراطي المتفشي بتركيز الاهتمام السياسي على اختيار القادة السياسيين فقط. 70 وحسب رأي فيبر، حتى الأشخاص الذين يمتلكون تلك الصفات التي لها أهمية في السياسة - غزيرة السلطة وإحساس بالمسؤولية - افتقروا إلى ساحات قانونية لتطوير مواهبهم.

وهكذا، يجادل فيبر لأجل برلمانية تختلف عن وجهة نظر ليبرالية سائدة عن البرلمان كوسيط مؤسساتي لإرادة الشعب. وما يراه فيبر في الديمقراطية البرلمانية هو أنها، أولاً وقبل كل شيء، وسيلة فعالة لانتخاب قادة سياسيين وخلقهم. وباعتبار البرلمانية البريطانية كمثال لها، افترض مسبقاً أن القادة السياسيين سيخلقون، إن جاز التعبير، عبر التركيبة البرلمانية - من المشاورات الدؤوبة في عمل اللجان إلى

القتال العلني لأجل دعم الناخبين. وطبقاً لفيبر، ظل البرلمان البريطاني "المكان الذي اختير فيه هؤلاء السياسيون.. الذين فهموا كيف يخضعون ربع البشرية لحكم أقلية بالغة الصغر لكنها طويلة الباع في الشؤون الحكومية، وكان هذا حقاً، وإلى درجة كبيرة، خضوعاً طوعياً – وهذه هي النقطة الرئيسية فعلاً. 71 وكان اقتراح فيبر الثاني في الإصلاح المؤسساتي معنياً باختيار الرئيس بانتخابات مباشرة. ارتأى فيبر في البرلمانية ترياقاً للسياسيين المحترفين من البيروقراطية واحتكارهم المعرفة. وكان جداله الآخر أن الرئيس المنتخب بالاستفتاء العام سيقاوم زيادة بيروقراطية الحزب وتضييق مجال المرشحين للقيادة السياسية المتعلقة بهذا. وفي منافسة مباشرة على الناخبين، سيظهر " هيكل مسؤولية" السياسة. ولهذا السبب اعتبر فيبر أن أي شيء عدا انتخاب الرئيس مباشرة هو "سخرية بمبادئ الديمقراطية لصالح تبادل المنافع البرلمانية". 72 وفي رأيه، يمثل النظام المؤسساتي لانتخابات مباشرة" الحماية للديمقراطية الحقيقية – ليس خضوعاً عاجزاً لزمرة، بل خضوعاً لقادة اختارهم الناس أنفسهم". 73 ووفق شروط ديمقراطية جماهيرية معاصرة، تتشكل "ثقة وإيمان الجماهير" بقادتهم السياسيين عن طريق دهماوية، الجماهير. وتتجه كل ديمقراطية معاصرة نحو ما يدعوه فيبر "اختيار قيصري للقائد"؛ وأكثر طريقة قيصرية محددة هي الاستفتاء العام: "إنه ليس "تصويتاً" أو "انتخاباً" عاديين، بل مجاهرة بإيمان بتعيين قائد لأولئك الذين يتوقع منهم هذا التهليل". 74 وفي مناقشات متعلقة بتأسيس الجمهورية الألمانية الجديدة بعد عام 1918، اقترح فيبر نظاماً سياسياً يجمع بين البرلمانية والقيصرية. وتمثل القيصرية في شكل مؤسسة رئيس الرايخ الذي سيشكل بدوره حماية ضد "استبدادية برلمانية"، حيث أن الرئيس سيكون نوعاً من ملك محكوم برلمانياً.

قد ينظر إلى اقتراح فيبر لدستور تمثيلي باستفتاء عام على أنه تنويع للفكرة الكلاسيكية لـ Constitutio mixta. وفي هذا الخصوص، تتوافق مقترحات فيبر مع المفهوم الليبرالي لتوزيع السلطة بنظام ممأسس لفصل السلطات. لكن فيبر بفكرته عن "القائد الديمقراطي Fuhrerdemokratie" كبديل عن Fuhrerlose Demokrotie، يوضح بجلاء شكوكه حول مفهوم ليبرالي آخر: انقطاع الهيمنة

Herrschaft – أو إنقاصها إلى أدنى حد على الأقل. لا ينصب اهتمام فيبر الرئيسي على تحديد سلطة الدولة بل على توسيع سلطتها السياسية. وطبقاً لفيبر، فإن البديل إما "قائد ديمقراطي مع آلة maschine، أو ديمقراطية بلا قائد، أي حكم سياسيين محترفين دون حرفة، دون تلك الصفات الداخلية الساحرة للجماهير التي هي بالضبط ما تصنع قائداً". 57

في صراع فيبر مع ما يدعوه القفص الحديدي البيروقراطي للسياسة، فإنه يغرب في دفع ثمن القيصرية: تشخيص ولا عقلانية متطرفان في تشكل الإرادة السياسية. ويكتب فيبر أن من صفات ديمقراطية القائد القيصرية أنه ينبغي أن يكون، على نحو عام، نمطاً عميق العاطفة من تكريس للقائد – وثقة به. ويفسر هذا ميلاً لتفضيل نمط الأكثر إثارة، الذي يعد بأكثر إجراءات الدعاية تأثيراً أو الذي يوظفها في المنافسة على القيادة. 76 لكن، رغم ملاحظات كهذه، قلل فيبر من شأن خطر الديمقراطية القيصرية في أن تتحول إلى دكتاتورية قيصرية. وإذا أعدنا النظر فيما مضى، قد يقول المرء إن وجهة نظر فيبر هي مرحلة الشمولية بمعنى مزدوج: أولاً، تشكلت قبل بروز أنظمة شمولية حديثة؛ ثانياً، إنها قائمة على أرض سياسية حرام بين الديمقراطية وانقطاع الديمقراطية. 76

وثمة دافع رئيسي في تحليلات فيبر السياسية هو مفهوم السياسة كما تفهم سياسة السلطة بالمعنى المكيافيلي لصراع نحو السلطة خال من المسؤولية معيارياً. وفي وقت مبكر يعود إلى عام 1895، أعلن فيبر في محاضرته الإفتتاحية:

كان موضوع هذه المحاضرة Der nationalsaat und die Volkwirtshaftspolitik وقد أكد فيبر على أن Staatsraison للدولة الألمانية هو "المقياس النهائي للقيمة" كذلك في مجال السياسة الاقتصادية:

وبعد أكثر من عشرين عاماً من هذا، أعلن فيبر في كتابه: "Parlament und Regierung im neugeordneten Deutschland".

عن الفكرة ذاتها - الصراع كظاهرة طبيعية أساسية للسياسة:

رأى فيبر، مثله مثل كارل شميت بعده، السياسة على أنها استمرار للحرب بوسائل أخرى. وفي هذا التقليد، يصبح التمييز بين الحرب والسلام مسهباً، مثلما يناقش فيبر "السلام" بين علامتي تنصيص:

لا يمكن استثناء النزاع (Kamph) من الحياة الاجتماعية. والإنسان يستطيع أن يغير وسائل النزاع وأهدافه وحتى اتجاهه الأساس وحملته، لكنه لا يستطيع استئصاله.. ليس "السلام" أكثر من تغيير في شكل النزاع أو المتخاصمين أو في عرض النزاع، وأخيراً في فرص الاختيار. 80

إن المكيافيلية هي قرارية محالة إلى ميدان السياسة: القرارات السياسية تماماً هي نتيجة خيارات لا يمكن تبريرها بإجماع عقلاني. ويتخذ فيبر حول مسألة القانون والحق موقفاً قرارياً أيضاً؛ لكن القرارية عند فيبر تختلف عنها عند شميت في أنها معدلة معيارياً في بعض جوانبها.

وطبقاً لفيبر، ليس من الممكن وجود دفاع قائم على أساس علمي لمواقف عملية ضمن أجواء السياسة، أو مجموعة القوانين أو الأخلاق، "لأن أجواء العالم المتنوعة تقف في نزاع لا يقبل المصالحة مع بعضها بعضاً". 81

ويتلو الفاصل التوحيدي للعقلانية عودة "تعددية الآلهة"، وفق فرضيات علمية، على شكل إيمان بقيم متعددة:

طبقاً لوجهة نظرنا النهائية، الواحد هو الشيطان والآخر هو اللـه ، وعلى الفرد أن يقـرر أيهما اللـه بالنسبة إليه وأيهما الشيطان. هكذا تمضي الأمور في كل أنظمة الحيـاة. لقـد أنزلـت العقلانية المتكلفة لسلوك حياة أخلاقي ومنهجي يتدفق من كل نبوءة دينية هذا الإيمان متعدد الآلهـة عـن العـرش لصـالح "الشيء الوحيـد الضروري". وبعـد أن واجهـت المسـيحية الحقـائق الداخلية والخارجية للحياة، رأت من الضروري أن تقوم بتلك المصالحات والأحكام النسبية، التي نعرفها من تاريخها. وفي هذه الأيام، تتحدى أعمال الحياة اليومية الرتيبـة الـدين. فتصـعد آلهـة قديمـة كثـيرة مـن قبورهـا؛ وقـد تحـررت مـن الـوهم، لهـذا تتخـذ شـكل قـوى لا شخصـية.

إنها تناضل لتكتسب سلطة على حياتنا، ومرة أخرى تستأنف صراعها الأبدي مع بعضها بعضاً. 82

يعني هذا الإيمان المتعدد، المصاغ بعبارات غير مجازية، أن "المواقف الممكنة تماماً نحو الحياة غير قابلة للمصالحة، ولهذا السبب، لا يمكن أبداً إيصال الصراع إلى نتيجة نهائية". 83

يعتمد إيمان فيبر المتعدد المعاصر هذا على فلسفة نيتشه واعتباراته لنظريات العقلانية الأخلاقية. وفي القيم، يبقى الخيار الحاسم للقائد الموهوب أو الفرد الخاص.

يؤكد فيبر في كتاباته بانتظام واستمرار على وجهة نظر المكيافيلية في السياسة بحيث أن أي تفسير لأعمال فيبر على أنها "منغمسة في تقاليد الليبرالية الأوروبية"، 84 يبدو سطحياً بشكل واضح. ومقارنة مع هذا التفسير الليبرالي المعتدل، يبدو تحليل شخصية فيبر التام الذي قدمه لوكاش – الذي اعتبر فيبر منظر الإمبريالية الألمانية – أكثر من ملائمة إلى حد بعيد. وطبقاً للوكاش، فتحويل ألمانيا إلى الديمقراطية عند فيبر: "ليس إلا وسيلة فنية لغرض الوصول إلى نوع إمبريالية تعمل على نحو أفضل". 85 لكن هذا التفسير يجعل من نظرية فيبر السياسية نظرية أحادية البعد من غير أن تستحق هذا. وفي الواقع، إن الشيء المثير للاهتمام لدى فيبر ونظريته في السياسة هو بالضبط التوتر غير المسترخي – وبسبب ذلك "بنيتها المتناقضة" 86 – بين عنصرين متنافسين: سلطة مكيافيلية وديمقراطية؛ قراريه ودستورية؛ قيصرية وبرلمانية. إن فيبر كمنظر سياسي مثير للاهتمام لأنه على وجه التحديد يحلل دون هوادة مشاكل تطبيق أفكار ليبرالية ديمقراطية، تكونت في الأصل في مجتمع برجوازي حسب ظروف مجتمع جماهيري معاصر.

وكيوتوبي، يرفض فيبر مفهوم الديمقراطية على أنها تنظيم ذاتي حر للشعب. كذلك فهو لا يقبل أية وجهة نظر كلاسيكية أخرى للديمقراطية، تحديداً، مثل إرادة الشعب الممأسسة: "فمفاهيم مثل "إرادة الشعب"، إرادة الشعب الحقيقية، لم تعد موجودة – إنها خيال. والأمر تماماً كما لو كان المرء يتحدث عن إرادة مشتر لزوج أحذية على أنها تكون استبدادية حول كيفية متابعة الإسكافي لحرفته. لعل

المشتري يعرف كيف يحزق الحذاء على قدمه – لكنه لن يعرف أبداً كيف يصنع حذاءً أفضل. 87 إن مسألة الديمقراطية وقوانينها عند فيبر هي موضوع "حالة تقنية": الديمقراطية هي أكثر وسيلة نافعة لإدارة اختيار قادة سياسيين. لقد أدت النظرة الأدواتية هذه في الديمقراطية إلى تكوين مدرستين رئيسيتين ضمن النظرية السياسية المعاصرة: فمن ناحية هناك شومبيتر والتحديث الواقعي للديمقراطية، 88 ومن ناحية ثانية هناك شميت والانقطاع القيصري للديمقراطية.

تبقى نظرية فيبر السياسية غامضة حول قضية أساسية واحدة: العلاقة بين الترتيبين الممأسسين لاختيار قائد، أي البرلماني والقيصري. وما يبقيه فيبر من علاقة متنافسة ممأسسة غير محلولة يمنحه شميت حلاً واضحاً وغير عام.

ينتقد عمل شميت بشدة مفهوم البرلمان الليبرالي، المثير للجدال وذي السيادة السياسية. ومن وجهة نظر شميت أحالت نشاطات جماعات المصالح المنظمة واتساع البيروقراطية البرلمان إلى مجرد واجهة تخفي العجز السياسي للمؤسسة. كما أن شميت لم يعتبر المؤسسات البرلمانية كأدوات مناسبة لأداء ما كان وظيفة حيوية عند فيبر: Fuhrerauslese - اختيار القائد. كان انتخاب رئيس الجمهورية بالاستفتاء العام عند شميت هو العملية الوحيدة الصحيحة التي يمكن بها اختيار قائد. ويدمج شميت مفهوم فيبر عن قائد ديمقراطي في نظريته، مخصصاً لرئيس الجمهورية دور "حارس الدستور". 89 وبهذا يكمل شميت فكرة فيبر عن القائد الديمقراطي المنتخب مباشرة، وإن كان هذا في سياق معدل. وفي حين اعتبر فيبر القائد القيصري أو الأوتوقراطي كموازن لبيروقراطية مجهولة الهوية بلا قيادة، رأى شميت في هذا بديلاً لديمقراطية ليبرالية.

يتركز الانتباه أكثر على افتقار فيبر للوضوح كمنظر ديمقراطي، وفي دراسته لأشكال السلطة الشرعية الثلاثة: التقليدية، والقيادة الخلابة، والعقلانية القانونية.

وكما ذكر سابقاً، فإن السلطة العقلانية القانونية هي نوع السلطة المميزة للرختستات. وتمارس السلطة طبقاً لمعايير عالمية ورسمية، صممت لضمان أكبر درجة ممكنة من التنبؤ في تطبيقها. وتعني السلطة العقلانية القانونية الحكم عن طريق الموظفين، مع درجة عالية جداً من تخصص العمل وتوزيعه. وطبقاً لتحليل

فيبر، تنتشر السلطة البيروقراطية – السلطة العقلانية القانونية في أنقى أشكالها – في مجتمعات صناعية معاصرة، طاردة سلطة تقليدية كانت قد قبلت على أساس الإيمان بأن قواعدها قضت بها سلطة إلهية.

حيث أن الشكل الديمقراطي الحديث للهيمنة Herrschaft هو بالتعريف عكس البيروقراطية، وحيث أن أشكال السلطة التقليدية استثنيت أيضاً، سيبدو أنه ليس أمام فيبر من بديل إلا أن يشمل شكل الشرعية الديمقراطية كجانب من السلطة الخلابة. ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أن تحليل فيبر للسلطة الديمقراطية لا تبدو له علاقة بأي من السلطة العقلانية القانونية أو السلطة التقليدية. وعوضاً من ذلك، فإنه يعالج "الشرعية الديمقراطية" كتوسيع للفصل حول السلطة الخلابة في كتاب – Wirtschaft und Gesells chaft(1922). 91 وتعتمد السلطة الخلابة على إيمان بصفات شخصية غير عادية للقائد. وبهذا الشكل فهي النقيض للسلطة البيروقراطية، حيث أنها لا تحوي أياً من صفات البيروقراطية الأساسية: قابلية التنبؤ والتجرد الشخصي والانتظام. ونقطة فيبر هنا هي أن مبدأ الشرعية الخلابة، التي ينبغي النظر إليها على أنها استبدادية حسب تعريفها، "قد تكون عرضة لتفسير أو تطوير في اتجاه غير استبدادي". 92

وأخذاً بعين الاعتبار العقلنة المتأصلة للمجتمعات الحديثة (أي استئصال ما هو فوق الوجود)، فإن قبول القيادة الخلابة يغير الشخصية. ولم تعد القيادة مقبولة بناء على قوة شرعيتها الخلابة؛ فالقبول بحد ذاته يصبح أساس الشرعية، أي "شرعية ديمقراطية": "القائد الذي تستند شرعيته إلى جاذبيته الشخصية ثم يصبح قائداً بموافقة الذين يتبعون، حيث أنهم أحرار رسمياً في أن ينتخبوا ويرفعوا إلى السلطة كما يشاؤون، وحتى أن يخلعوا من يريدون خلعه، يصبح الزعيم الآن القائد الذي انتخب بحرية". 93 تصبح الشرعية الديمقراطية الآن نتيجة ثانوية للقيادة الخلابة. وتبقى العلاقة التقليدية بين القائد وأتباعه، حتى وإن حدث تحول مضاد للاستبدادي في نمط الشرعية الخلابة. ولا يميز فيبر كتابه Wirtschaft und Gesellschaft أي تمييز واضح بين الانتخابات (حيث الخيار بين مشرحين متنافسين) والاستفتاءات التهليلية. وهكذا، لا يلتمس في دراسته لأشكال الشرعية

أي عذر للشرعية الديمقراطية بمعناها الكلاسيكي البرجوازي: الديمقراطية كتنظيم لدور المواطن السياسي. هذا التجاهل للبعد المدني في السياسة هو سمة أساسية في نظرية فيبر السياسية. كما لا يأخذ في الحسبان قدرة البشر على خلق إطار من العهود والاتفاقيات، التي تخاض ضمنه المعارك السياسية. ويقدم فيبر في كتابه - Wirtschaft und Gesellschaft نظريته "مراحل التطور" القانون: تأسيسها المبدئي في عقائد دينية، وتقاليد "القانون الطبيعي" ووجهة النظر الوضعية الحديثة:

من هذا المنظور، تبرز صفات القانون الرسمية كما يلي: الظهور في إجراء قانوني بدائي من تجميع بين شكلية مشروطة سحرياً ومشروطة لا عقلانياً بالوحي، وتواصل هذه الصفات التحول إلى عقلانية متخصصة قضائياً ومنطقياً وتنظيمياً على نحو متزايد، مجتازة أحياناً منعطف النفعية الأساسية وغير الرسمية المشروطة بحكم رجال الدين أو ميراث الأجداد. وأخيراً، تتخذ، على الأقل من وجهة نظر خارجية، سمواً منطقياً متزايداً وقوة استنتاج وتطور تقنية متزايدة العقلانية كإجراء. 94

إن تفسيراً وضعياً للعوامل المساهمة في خلق أنظمة قانونية لا بد أن يستثني مفهوماً مثل "القانون الطبيعي". وكتب فيبر أن الوضعية القانونية" تتقدم بلا مقاومة، في الوقت الحالي على الأقل. وقد دمر اختفاء مفاهيم القانون الطبيعي القديم كل إمكانية إمداد القانون بكرامة ميتافيزيقية بفضل صفاتها الجوهرية". 95 ويعني انهيار القانون الطبيعي أيضاً أن مسائل الشرعية لا بد من تحليلها بلغة شرعيتها. وهكذا، تكون السلطة السياسية شرعية إذا جسدت في قانون. ونتائج هذه الوضعية هي أن أي قانون يمكن أن يسن أو يلغى بحرية وسيادة، طالما تم إتباع الإجراء الرسمي الصحيح. وطبقاً لفيبر، تعتمد الشرعية القانونية على "إيمان بـ" قانونية" نماذج قواعد معيارية، وحق الذين ارتقوا السلطة بموجب قواعد كهذه في إصدار أوامر". 96 إن محتوى القانون قد يكون تعسفياً وقد يؤسس إما "بالاتفاق أو الفرض". 97 وأساس كل سلطة – بما في ذلك السلطة القانونية – هو إيمان، "إيمان تضفى بفضله هيبة على أشخاص يمارسون السلطة". 98

تضبط المعيارية قرارية فيبر السياسية والقانونية: رغم أن المعايير القانونية والسياسية قد لا يمكن تبريرها عقلانياً، إنها لا تزال تملك سلطة حقيقية تماماً. وخوف فيبر من توسع البيروقراطية لا يقل عن خوف من أن هذه المعايير قد تصبح ملزمة أكثر مما ينبغي. وسيذكر أن البديل المفضل عند فيبر كان القائد الديمقراطي، قائداً ساحراً انتخب بالاستفتاء العام.

5-الديمقراطية وحكم القانون:

بعض تجارب تاريخية لتناقضات في الكفاح نحو حكومة جيدة

فرانسيس سجرستد

يناظر حكم القانون والديمقراطية مفهومين مختلفين للحرية: سلبي، يجعل الحرية معتمدة على كبح السلطة، وإيجابي، يجعلها معتمدة على ممارسة السلطة. وطبقاً لإشعيا برلين، فإن هذين المفهومين للحرية هما: "موقفان مختلفان اختلافاً عميقاً وغير قابلين للمصالحة حتى نهاية الحياة". ولإدعاءات كل منهما "حق متساو في أن يصنفا بين أعمق اهتمامات الجنيس البشري" (1958، ص 51-52). وبالنظر إلى النظام السياسي، يبدو أن برلين يتبنى وجهة نظر متشائمة إلى حد ما حتى أن تكوين توليف يكون مستحيلاً، ولا بد أن يكون هناك نوع من مصالحه. ويتبنى وجهة النظر ذاتها، مثلاً، روبرت جي. ماكلوسكي حين يكتب عن "ثنائية العقل الأمريكي": نزعة الأمريكيين في "تقسيم قلوبهم السياسية بين إرادة الشعب وحكم القانون" (1960، ص 13). هل هناك تناقض كهذا فعلاً بين الديمقراطية وحكم القانون؟

وهو ما لم يكونوا يفعلونه كثيراً، فإنهم كانوا يعنون الديمقراطية الاستفتائية. ثانياً، كانت سيادة الشعب موضع رعاية، ليس بالديمقراطية، بل بعقد من نوع ما.

واعتمد النظام القائم، الحكومة المقيدة والمحددة، على أساس امتناع طوعي من الشعب عن ممارسة سلطته الطبيعية في الوقت الحالي. وهذا الامتناع أو التنازل ينطوي بداهةً على ممارسة سلطة. وبتعبير بسيط، كانت إرادة الشعب (أو يجب أن تكون) تحكم القانون. وأخيراً، فصل الدستوريون بين الديمقراطية والحرية الإيجابية

بطريقة مختلفة تماماً. في ديمقراطية استثنائية إلى حد ما، لم يكن الإنسان حراً بل عبداً لعواطفه. ونتيجة ذلك، كان المقصود من الحكومة المحدودة أن نعتني بنوعي الحرية السلبية والإيجابية؛ لقد كانت وجهة نظر متفائلة حقاً.

يكمن جوهر المشكلة في الرباط بين الحكومة المحدودة والحرية الإيجابية. ونرى اليوم بسهولة العنصر اليوتوبي في الموقف الدستوري. ولتلبية متطلبات الحرية الإيجابية في مجتمع معاصر، كان "ضرورياً" تطوير نظام ديمقراطي. وهكذا كان للتناقض بين الديمقراطية وحكم القانون نزعة لأن يتكرر (كما في كتابات برلين وماكلوسكي). وأعتقد أنه يمكن النظر جزئياً إلى صيغة جون رولز الحديثة لنظرية العقد على أنها محاولة لمصالحة كلا الزعمين لأجل حرية إيجابية وسلبية (رولز 1973). وعلى أية حال، توجد مشكلة تناقض محتمل بين الديمقراطية وحكم القانون كمشكلة فلسفة سياسية معيارية. وفي الصفحات التالية، سأحاول مناقشة المشكلة عموماً على مستوى التجربة التاريخية مع إشارة خاصة إلى النرويج. ماذا كانت البدائل في المواقف التاريخية المختلفة؟ في ظل أية ظروف كان الخيار بين الديمقراطية وحكم القانون؟

ترى الديمقراطية وحكم القانون كوسيلتين مختلفتين للتغلب على التناقض المتأصل بين الدولة والمجتمع. إن بناء الدولة ضروري للمجتمع، لكنه يمثل تهديداً أيضاً. وعنى حكم القانون كبح سلطة الدولة، في حين عنت الديمقراطية تجنيد المجتمع في ممارسة سلطة الدولة. ولا بد أنه تم الإحساس بهذا التناقض بين الدولة والمجتمع بقوة في القرون التي تلت عصر النهضة. فقد كانت ثمة حاجة إلى سلام ونظام وأمن عام، وقد توافقت مع ارتياب عام في الطبيعة البشرية. وتحكمت العواطف بالإنسان ولم يصمد أمام إغراءات السلطة. من ناحية أخرى، كان ثمة اعتقاد متزايد بإمكانية بناء دولة حيث السلطة مقيدة والعواطف تحت السيطرة. 1 كان هذا هو الأساس لكل اتجاهان رئيسيان، أحدهما يوصي بحكومة مختلطة تعارض السلطة بالسلطة، والآخر يوصي بفصل السلطات. كانت السمة الجوهرية التي جمعت بين الاتجاهين هي أسلوب سلبي صرف لممارسة السلطة. 2 وتبدو عملة التنظير هذه، المتوترة نوعاً ما، مهمةً كقوة دافعة وراء "الانفجار العفوي لصنع

دستور". 3 في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر في الولايات الأمريكية وأوروبا. ويرى "العنصر المحافظ" هذا الآن، وعلى نحو عام، على أنه عنصر مهم في الثورة الأمريكية. 4 ورغم أن الحالة الأوروبية غير واضحة تماماً، فيبدو أن الاتجاه العام في وقت الثورات هذا هو نفس الاتجاه، وتحديداً إعاقة السلطة بدلاً من توليها. لقد جادل حنا آرندت Arendt أن الدساتير لم تكن نتيجة الثورات. "كان غرضها صد طوفان الثورة" (1963، ص 143). ومن المؤكد صحة أن صنع الدستور قد اتخذ مظهراً مضاداً للثورة. ويبدو أنه كان ضعيفاً في حالة الثورة الأمريكية، وكذلك هي الحال في النرويج. لم يكن صنع الدستور ردة فعل على موقف ثوري؛ فقد كان، إذا كان أي شيء، ثورة بحد ذاتها، وجهت ضد سلطة الملك وتعززت بانفتاح الموقف (انظر ما يلي). والنقطة هي أن صنع الدستور وجه ضد سلطة الدولة، بغض النظر عمن كان يتولى السلطة – ملك أو مجلس تشريعي منتخب ديمقراطياً.

تكمن قوة الإيديولوجية الدستورية جزئياً في حقيقة أنها يمكن أن تكون سلاحاً ثورياً ومضاداً للثورة معاً. وحين يتفحص المرء الموقف النرويجي، تتضح، على أية حال، أهمية الإيديولوجية الدستورية المستندة إلى حاجة عامة للأمن من درجة الإجماع العالية على المبدأ السياسي والدستوري.

من ناحية أخرى، ولشرح سبب أنه كان حكم القانون أولوية على الديمقراطية، من المهم النظر إلى الجمع بين المصلحة الخاصة والحاجة العامة. كان لتملك الطبقة الوسطى القوي والمتزايد منفعة في التنبؤ والاستمرار – في حماية الممتلكات والحقوق الليبرالية – التي مثلت جوهر الدستورية ذاتها. ويتضح هذا الجمع خصوصاً عند التأكد من أن أفضل توازن للعواطف يكون بإتاحة فرصة متابعة حرّة للمادة "التجارة السلسة le doux commerce" كما قال مونتسكيو (هيرشمان 1977، ص 60). (عند آدم سميث، تجمع المصالح العامة والخاصة بطريقة مختلفة). وكانت في كل هذا عناصر من الواقع عززت بدورها الأنظمة الدستورية. لقد كان هذا واقعاً محبباً للأثرياء، لكنه كان واقعاً على أية حال.

كانت إحدى مشاكل الدستوريين الرئيسية هي أن يؤسسوا سيطرة، من نوع ما، على سلطة الدولة. لم يكن المطلوب تحديد هذه السلطة فقط، بل تقييدها بقواعد عامة أو قوانين سائدة أيضاً: يجب أن يكون من الممكن التنبؤ بأفعال الدولة، ولا تكون هذه الأفعال اعتباطية. وبعبارات ليونل روبنز Robbins، "فإن ما يميز وجهة النظر الكلاسيكية عن الأنظمة الاستبدادية ليس إنكارها لضرورة فعل حكومي من ناحية وتأكيدها على فعل آخر من ناحية أخرى، بل بالأحرى وجهة نظر مختلفة تماماً لنوع العمل المرغوب فيه (1965، ص 192). وللحفاظ على سلطة الدولة ضمن القوانين سارية المفعول، كان ضرورياً تشكيل سلطة سلبية مسيطرة. وتمت محاولة هذا بمأسسة فصل السلطات، وبمعارضة سلطة بسلطة، وبطرق مختلفة لإعاقة أعمال الحكومة بممارسة حق النقض / الفيتو عليها. لكن، كانت هناك دائماً مشكلة مصدر السيطرة النهائي. وقد دعي الرأي العام ليمثل هذا المصدر النهائي. وقد طور كانت Kant النظرية، وأصبحت مقبولة عموماً (هابرماس 1962). لا بد من وجود مجتمع منفتح مكافح له عناصر ديمقراطية معتمدة على أصحاب الأملاك المستقلين. وقد قال الكونت هيرمان ويدل جالزبرج Jalsberg، السياسي النرويجي الرائد في النصف الأول من القرن التاسع عشر (ستين 1962 ص 38) أن "المعارضة مهمة جداً، وإن لم توجد، ينبغي علينا خلقها لأجل السيطرة على الدولة". والنقطة التي ينبغي تأكيدها هي أن هذا الرأي العام، الذي جند بتقديم تنازلات للديمقراطية، كان في الأصل هو الأساس لسلطة سلبية مسيطرة. وقد أدخلت العناصر الديمقراطية لضبط سلطة الدولة إلا لمنحها الشرعية. كانت من أجل خدمة الرختستات الدستورية.

ترى وجهة النظر هذه بوضوح كبير في "صعيد التنازل" عما كان الاهتمام الرئيس للدستوريين، وهو تحديداً، صنع الدساتير. مبدئياً، كان ينبغي صنع الدساتير مرة واحدة وإلى الأبد. وكان المجلس التشريعي الدستوري المنتخب ديمقراطياً تقريباً سيحل بعد صنع الدستور. كان هذا تنازلاتً لصالح المبادئ الموضوعة. ولا ينبغي أن يحكم المجلس التشريعي بل يجب أن تحكم المبادئ. وكان على الدستوريين أن يخلقوا سيدهم – القانون. وكان الفرق الرئيسي بين حكم

الإنسان وحكم القانون هو إلغاء الاعتيادية، وبالتالي ضمان التنبؤ و "العدالة كأمر منتظر". وبالمثل ترى شخصية المجلس التشريعي غير الحاكمة في عدم استمراريتها. فمثلاً، كان البرلمان النرويجي يجتمع مرة كل ثلاث سنوات فقط، في حين كانت الحكومة هيئة غير ديمقراطية عينها الملك.

طبقاً لجون رولز، يمكن أن تصبح الحقوق السياسية الموزعة توزيعاً غير عادل شرعية فقط بمعيار من حد أعلى. وذلك يعني أنه بموجب توزيع غير عادل ينال أولئك الذين لديهم أقل الحقوق حقوقاً أكثر مما ينالونه بموجب توزيع عادل للحقوق. وقد أوضح جون إلستر بأنه يجب تطبيق معيار مشابه أقصى في توزيع عادل للحقوق. وقد أوضح جون إلستر بأنه يجب تطبيق معيار مشابه أقصى في توزيع الحقوق بين الأجيال (رولز 1973؛ إلستر 1978 أ). وبإعطاء جيل واحد ميزة صنع دستور، وبذلك يلزم الأجيال اللاحقة، ستؤمن لكل الأجيال حرية أعظم (أقل اعتباطية) مما لو أتيحت الميزة ذاتها لكل جيل في صنع الدساتير. ويبدو أن أسلوب التفكير هذا كان عاماً. كانت دائماً مشكلة ملحة أمام الدستوريين أن يوازنوا ميزة إصلاح منفرد ضد استقرار وتنبؤ عامين وجيدين. وفي عصر يشك في الحكم أكثر، فإن هذه المشكلة لا يشعر بها على أنها ملحة إلى هذا الحد.

إن التمييز بين السلطة السلبية لإعاقة عمل والسلطة الإيجابية للقيام به في التقليد الدستوري. وقد كان الدستوريون مهتمون جداً بالسلطة الأولى، وربطوا فكرة الديمقراطية بالسلطة الثانية. وهم لم يستخدموا مصطلح "ديمقراطية" في البداية فيما يتعلق بالأنظمة الدستورية التي نجدها في الولايات المتحدة الأمريكية والنرويج على سبيل المثال، لكن المصطلح ظهر بعض الوقت. وقد بدا أن هذا قد بدأ في الوقت ذاته الذي أصبحت فيه المؤسسات الديمقراطية تشكل تهديداً لحكم القانون الأكثر تشدداً (كريستوفرسن 1966، ص 78؛ ستانج 1833). 5 ويساعدنا التمييز بين السلطتين الإيجابية والسلبية على توضيح سبب إدخال الدستوريين، وعن طيب خاطر، الديمقراطية التي خشوها، والتي أظهرت، بعد تطورها لاحقاً، أنه كان لديهم بعض الأسباب لخشيتهم هذه.

تحولت النرويج عام 1814 من ملكية مطلقة إلى نظام دستوري. وخلق تنازل الملك الدنماركي عن النرويج للملك السويدي، بعد الحرب النابليونية، موقفاً غير واضح ومفتوحاً، إلى حد ما، صنع فيه دستور على أساس إجماع عالي الدرجة إلى حد مذهل. بدا الأمر تماماً وكأن هذا هو الشيء الطبيعي جداً الذي يجب القيام به، رغم عدم وجود أية معارضة ذات أهمية قبل ذلك (ستين 1951؛ سيب 1974؛ مايكلاند 1978). 6 صنع الدستور الجديد على غرار المثال الأمريكي إلى حد كبير. وكان من الواضح أن المقصد الرئيسي هو تقييد سلطة الملك. واتجه كفاح أعضاء المجلس الدستوري "إلى أعلى". وفي موقف كهذا، لم يكن ثمة تناقض بين حكم القانون والمؤسسات الديمقراطية التي تم خلقها طبقاً للدستور.

في العقد الأول بعد عام 1814، تشبث البرلمان النرويجي Storting، المنتخب ديمقراطياً، بالدستور. وقد صاغوا قوانين وكبحوا الملك بإشارات لا تحصى إلى الدستور. لقد كان قوة مسيطرة تعمل حسب الدستور، لكن الأدوار تغيرت.

منذ أواخر عشرينات القرن التاسع عشر، كان الملك هو الذي قام بإشارات كثيرة إلى الدستور، بينما مال الستورتنغ / البرلمان إلى اتخاذ مبادرات أكثر وتصرف باستقلال أكبر. وتحققت قفزة كبيرة إلى الأمام عام 1869 حين بدأ البرلمان يجتمع سنوياً بعد أن كان يجتمع كل ثلاث سنوات فقط. بينما راح موقف البرلمان يتغير على هذا النحو تدريجياً من سلطة سلبية إلى سلطة إيجابية، تغيرت مشكلة السيطرة على سلطة الدولة الإيجابية من مشكلة السيطرة على الملك إلى مشكلة السيطرة على المشرع. وهناك أسباب وجيهة للجدل بأن الثورة الديمقراطية الحقيقية تكمن في هذا الموقف المتغير تدريجياً للمؤسسة الديمقراطية من موقف سلطة سلبية إلى سلطة إيجابية. ومن الواضح أن هذا لم يكن قصد الدستورين الأوائل.

إن التوازي مع التطور من أمريكا مثير. إذ يبدو الآن أنه اعتقاد عام بأن الثوريين الأمريكيين لم يناضلوا لأجل الديمقراطية، بل "أسهموا في ظهورها"، 7

وبذلك مكنوا تناقضاً بين حكم القانون والديمقراطية أن يتطور. واتضح هذا التناقض بالنرويج في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر.

بينما كان الرختستات لمنفعة الذين سبق وأثروا، فلا بد أن نربط بشكل ما تطور الديمقراطية بإعتاق الفقراء. وإضافة إلى تلبية الحاجة العامة للمشاركة أو الحرية السياسية، فقد قوي التطور الديمقراطي والمصالح الخاصة للفقراء في الدولة التوزيعية الجديدة بالحاجة العامة المتزايدة أبداً لسلطة دولة أكبر في مجتمعات حديثة. وقد استدعيت مؤسسات ديمقراطية لتطلق القيود التي كبلت الرختستات القديم، وكان ذلك غالباً ما يحدث في فترات الأزمات الاقتصادية.

في عام 1884، وخلال الكساد العظيم، خفضت سلطة الحكومة النرويجية السلبية بإدخال البرلمانية. كانت الحكومة التي عينت في الأصل من الملك، والتي تغيرت تدريجياً إلى شركة ذاتية الإمداد، ستبرز من الآن فصاعداً من الأغلبية في البرلمان. وكانت القضية الملموسة موضع السؤال هي حق الحكومة برفض إحداث تغييرات في الدستور ونقض امتيازات ومنحها البرلمان. وقد رأى القائد المحافظ تي. هـ آشيهوج الإصلاحات على أنها إبطال للضمانات الرئيسية لحكم القانون. كان هذا "انتصار عقيدة السلطة غير المحددة، وحق الدولة" (آشيهوج، 1885، ص 1-2). وطبقاً لآشيهوج، كان هذا نفس المبدأ الذي كافحوا ضده عام 1814. وكان الفرق الوحيد أن على الدستوريين الآن أن يكافحوا "إلى أسفل". وفي التقليد الموروث من الدستوريين القدامى، أكد آشيهوج أن هناك تناقضاً بين حكم القانون والديمقراطية.

تغير المشهد مرة أخرى في سنوات الحرب: لم تعد تبدو البدائل هي رختستات أو ديمقراطية. ولم يعد يبدو مبدأ السلطة غير المحدد وحق الدولة نمطيين للمعارضة الليبرالية لعام 1884، التي هي في سدة الحكم الآن. صار هناك الآن مبدأ الأنظمة الفاشية الجديدة والشيوعية. وحين كتب ليونل روبنز الكتاب الذي أشرنا إليه سابقاً في أواخر ثلاثينات القرن العشرين، اختلف عن تقليد الدستوريين القدامى إلى حد أنه لم ير أي تناقض بين حكم القانون والديمقراطية. لقد مثلت الديمقراطية حينها الضمان لحكومة محددة. وبدت الديمقراطية والاستقرار في هذا

الموقف الجديد وجهان لعملة واحدة. وصبت تجربه تاريخية جديدة في المفاهيم القديمة.

ستكون التجربة التاريخية مختلفة طبعاً في بلدان مختلفة. لقد وجد آلموند Almond وفيربا Vebra، مثلاً، أن هناك جمعاً قوياً، على نحو خاص، بين ما أسمياه "كفاءة موضوع" و "كفاءة سياسية" في بريطانيا. وتعني "كفاءة الموضوع" أن الناس يتوقعون اهتماماً جدياً بشأن حالاتهم من المسؤولين، وهذا التوقع مرتبط بحكومة مستقلة يقيدها حكم القانون. وتعني "الكفاءة السياسية" أن الناس يعتقدون أن بإمكانهم أن يصنعوا شيئاً من حيال قانون غير عادل (آلموند وفيربا 1963، ص 173، 177). وكما نرى، يتناظر المفهومان بدقة مع مفهومي الحرية اللذين استهللنا مقالنا بهما. وفي بريطانيا، تم الاعتناء إلى درجة معقولة بشكلي الحرية كليهما، مما يعني أنه لا يوجد تناقض خطير بين الديمقراطية وحكم القانون.

إذن، يمكن العثور على الموقف المثالي، كما فهمه الدستوريون، في بريطانيا(؟): إرادة الشعب هي حكم القانون. إنه تناقض ظاهري أن يوجد هذا الموقف في بلد بلا دستور مكتوب. وربما يوجد السبب تماماً في تقليد القانون العام، حيث يمكن تفسير المعايير باهتمام مناسب بتغيرات القيم على مدى طويل. وهكذا يمكن تهدئة النزاعات.

في الولايات المتحدة، وطبقاً لماكلوسكي، يجب أن يوجد أكثر من "الثنائية" – أو ما نطلق عليه تناقضاً – بين الديمقراطية وحكم القانون. ويتناظر هذا مع ما لاحظه آلموند وفيربا بأن كفاءة الموضوع في الولايات المتحدة تكون منخفضة المرتبة في حين أن الكفاءة السياسية تكون عالية المرتبة (ديمقراطية أكثر من حكم قانون). أما في ألمانيا، فقد وجدا الحالة عكس هذا: كفاءة موضوع عالية المرتبة بينما الكفاءة السياسية منخفضة المرتبة. وكما في الولايات المتحدة، لا بد من وجود نوع ما من التناقض الأساسي، لكن "الحل" هو عكس ما وجد في الولايات المتحدة. وهذا يتناظر مع ملاحظة قام بها رتشارد لوينثال Lowenthal، من أنه توجد في ألمانيا فرضية عامة تقريباً وهي أن حقوق المواطنين الأساسية تتعرض باستمرار للخطر من ممثليهم المنتخبين، بينما المحكمة الدستورية من ناحية أخرى مستعدة لأن

"تكتشف في النص الدستوري أساساً لمبادئ تشريعية مفصلة في حقول متنوعة" (لوينثال 1978، ص 33). إن الخوف من الديمقراطية يعزز حكم القانون.

من الممكن ذكر قدر كبير حول التجارب التاريخية الخاصة وراء هذه الفروقات بين بريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا. ومن ناحية أخرى، لا ينبغي المغالاة في التأكيد على الفروقات. فمن المحتمل أن تكون التجربة العامة أقوى - أن الديمقراطية، رغم كل شيء، هي أفضل ضمان لحكومة محددة وحكم القانون.

إن العلاقة المتغيرة بين الديمقراطية وحكم القانون في حالات مختلفة، يمكن رؤيتها جزئياً كتأثير لبعض تناقضات داخلية في نظام حكم القانون كما وجد في القرن التاسع عشر. لقد ذكر سابقاً استخدام المؤسسات الديمقراطية لضبط سلطة الدولة والسيطرة عليها والتبدل التدريجي لموقف السلطة السلبي هذا إلى موقف إيجابي، لكن لا بد من طرح نقاط أخرى في هذا الخط.

ينظر عادة إلى فكرة حكم القانون على أنها فكرة محافظة. وعلى أية حال، لو لم تكن الفكرة وقد وصلت إلى هذا الحد الكبير القائل بأن الدولة محددة ومقيدة كما ينبغي أن تكون بانتهاك نشيط محدد ومقيد، لكانت فكرة راديكالية حقاً. وكما رأينا، هناك اتجاه في كتابات الثورة الأمريكية لاعتبار المبدأ الدستوري كعنصر محافظ بحد ذاته. وبالنظر إلى الأمر بترتيب زمني، فإنه ليس كذلك بالضرورة. وأن يأخذ المرء على عاتقه مهمة تاريخية لتقييد الأجيال القادمة هو شيء مختلف عن التقيد بالماضي. وفي دستورية أواخر القرن الثامن عشر، اكتسبت الفكرة هذا الشكل الراديكالي. يجب على المرء، كما أنه يمكنه، من حيث المبدأ، أن يخلق، مرة واحدة وإلى الأبد، مجموعة قواعد تقيد الدولة وتضمن تطوراً متناسقاً للمجتمع. يرى هذا بوضوح في كتابات جيرمي بنثام Bentham مثلاً. وكمفكر نفعي، فهو قد تمسك بفكرة أنه كان بمقدور الإنسان أن يخلق معايير المجتمع. وقد قام على هذا الأساس ما رؤي بأنه مبدأه التدخلي، الذي كان متناقضاً مع فكرة القانون الطبيعي.

لا بد أن تؤدي فكرة أن الناس كانوا أحراراً في خلق معاييرهم إلى فكرة قانون إيجابي. وجوهر هذه الفكرة هو أن الحرية تغير القانون. ويعني القانون

الإيجابي تام التطور أنه لم يعد هناك إدعاء بأن القانون ينبغي أن يكون عاماً وسارى المفعول. ويعني القانون الإيجابي أن القانون ظل أداة لسلطة إيجابية، وأن التمييز بين وضع المعايير وإصدار الأوامر لم يعد واضحاً. وفي مجتمع قانون إيجابي كامل التطور تكون المعايير الوحيدة القائمة هي معايير التغيير، أي معايير تحدد من له سلطة تغيير المعايير (لوهمان 1972؛ هايك 1973 – 1976). 8

إن التمييز بين "يخلق" و "يغير" هو تمييز مهم. ورغم أن فكرة تمكن الناس من خلق قوانينهم قوت فكرة القانون الإيجابي، إلا أن من الواضح أن هذا لم يكن قصد الدستوريين النفعيين. إنهم لم يروا أية فائدة في تغيير دائم تقريباً للقوانين. وكانت الفكرة أن الإنسان يمكنه "استباق الأحداث" بوجود هيئة تشريعية متنورة (بثام 1843، ص 205). لقد أتاحت لهم وجهة النظر المتفائلة هذه هي عن التشريع أن يجمعوا بين فكرة الحرية لخلق قوانين مع فكرة حكم القانون. كان الجمع بين الفكرة القديمة لحكم القانون والفكرة الجديدة لحرية خلق القوانين هو سمة مميزة للقرن التاسع عشر. ومنطقياً، عنى الجمع عنصر تنازل أكبر حتى مما لو كان أساسه فكرة القانون الطبيعي القديمة، وكأنه دلّ ضمناً على وجود سلطة أكبر ليتنازل عنها. وقد يكون هذا أحد أسباب عدم نجاحه نجاحاً تاماً على المدى الطويل. لقد تم فتح الباب لنمو القانون الإيجابي جنباً إلى جنب مع الديمقراطية.

من ناحية أخرى، كان يمكن القول بأن نظام حكم القانون، كما قدم في النرويج في بداية القرن التاسع عشر، لم يكن فاشلاً على الإطلاق. وليس من المستغرب أن نرى تناقضات معينة ضمن الأنظمة التي ستساهم مع مرور الزمن بتغيير النظام. وقد تكون الدرجة التي وصل إليها النظام فعلياً هي أكثر إثارة للدهشة. ويعود السبب في ذلك جزئياً إلى السلطة السلبية المنظمة وإلى الموقف العام من مبدأ حكم القانون.

احتل البيروقراطيون النمطيون في النرويج أكثر المناصب إستراتيجية. وقد قوت النزعة البيروقراطية للعمل طبقاً للقواعد النظام. حتى البرلمان النرويجي/ الستورتنغ هيمن عليه جزئياً البيروقراطيون في النصف الأول من القرن التاسع

عشر، مع نزعتهم إلى وضع قواعد يتصرفون بموجبها. وساهم الإيمان نفسه بإمكانية تقييد الإدارة بقواعد عامة في التزام النظام.

لا نستطيع أن ندخل في التفاصيل التاريخية لهذا، لكن ينبغي ذكر أهم الأمثلة وأوضحها، إضافة إلى أنه يجب ذكر الدستور نفسه. لن يثير هذا المثال استغراباً لأنه النظام النقدي. في عام 1816، أسس بنك خاص وفقاً للقانون بميزة احتكار إصدار الأوراق النقدية. وجعل البنك خاصاً أو رفع من الجو السياسي لأجل تحرير الدولة من إغراء أن "تستغل" البنك. واستخدم ديفيد ريكاردو هذا المنطق أيضاً. ستكون شركة مصرفية "تحت سيطرة القانون" أكثر منها تحت سيطرة الحكومة. وطبقاً لريكاردو، يكون هذا التمييز مهماً في ظل "حكومة استبدادية". وبوجود تشريع متنور، تستطيع الدولة أن تدير البنك، لكن فقط بموجب شرط أنه ينبغي أن يكون "مستقلاً تماماً عن سيطرة الوزراء" (ريكاردو 1963، ص 245). وفي الحالة النرويجية، لم تكن الدولة أو البرلمان واثقين بأن بامكانهما مقاومة الإغراء، لذلك جعل البنك خاصاً بموجب تنازل حكومي. وبهذه الطريقة، سيكون البنك الإغراء، لذلك جعل البنك خاصاً بموجب تنازل حكومي. وبهذه الطريقة، سيكون البنك مقيداً بالهدف الوحيد للحفاظ على القيمة الإسمية للأوراق النقدية. لا يجوز أبداً العبث بالعملة.

لقد أسس هذا النظام تأسيساً جيداً جداً طبقاً لنواياه بحيث ظل سليماً خلال العودة إلى سياسة القيمة الاسمية المدمرة في عشرينات القرن العشرين (سجرستد 1973). 9 لم يقوض النظام حتى تخفيض قيمة العملة عام 1931، حين حذت النرويج حذو بريطانيا. وشعر كثيرون أن هذا خرقاً حقيقياً للرختستات القديمة. كما أن مواقف الناس في مناصب استراتيجية خلال عشرينات القرن العشرين هي أمثلة توضيحية. وجادل حاكم البنك بالإشارة إلى القانون: "تم تأسيس النظام النقدي بقانون.. قيمة الأوراق النقدية مكتوبة عليها.. ولا يكفي إظهار أنه من غير الملائم التشبث بما تقرر سابقاً، لا بد أن يكون واضحاً أن هذا غير ممكن.. إن صعوبات الحفاظ على القانون شاقة، لكن الناس يعيشون حياة خالدة". **10** من ناحية أخرى، لم يتخذ وزير المالية أي إجراء: "إنها لحقيقة أنه حيث تكون للدولة

سلطة على البنك الوطني، يكون هذا فشلاً. وقد ظلت المصالح ضاغطة جداً والإغراءات عظيمة جداً بحيث كان من المستحيل مقاومتها". 11 لقد كان عنصراً مهماً وراء سياسة العودة إلى القيمة الاسمية أن لا أحداً كانت لديه السلطة ليفعل خلاف ذلك، وكان ذلك تماماً ما قصد بالنظام.

كان هناك اعتقاد عام، وعلى نحو خاص عند المعارضة الديمقراطية الاجتماعية في ذلك الوقت، بأن سياسة العودة إلى القيمة الاسمية الخرقاء في عشرينات القرن العشرين كانت جزئياً نتيجة سلطة حاكم البنك المفرطة. إن هذه عبارة إشكالية. إذ رغم أنه كان يستطيع أن يوصي بسياسة أخرى، إلا أنه كان لا بد من التأكيد على شخصية سلطته السلبية أساساً. إنه لم يمثل سلطة أوتوقراطية مضادة للسلطة. فقد كان واجبه، طبقاً لحكم فكرة القانون، أن يخدم التنبؤ بالدفاع عن قرار اتخذته مؤسسات ديمقراطية مسبقاً. ومن أجل تمكينه فعل هذا، فقد منح سلطة سلبية.

يمكن رؤية طبيعة السلطة السلبية بوضوح أكبر في مبدأ المراجعة القضائية. وهذا هو حق المحكمة العليا في أن تلغي قانوناً بالرجوع إلى الدستور. وقد مورس هذا الحق بشمول تام في النرويج بعد سقوط حق رفض الحكومة عام 1884 وحتى ثلاثينات القرن العشرين (سيب 1968). لقد كان هذا الحق ليس حقاً للقيام بعمل، إنما كان حقاً لإعاقته، والذي عنى في هذه الحالة دفاعاً عن قرار سابق. لقد عدنا إلى التمييز المنطقي المهم بين السلطة السلبية والسلطة الإيجابية. وقد أكد آرندت على أن التمييز: "من النادر الاعتراف به وأن من المهم إلى حدٍ ما، وذلك بصياغة هذه الفكرة بكلمات وودرو ولسون، أن تكون "السلطة شيئاً إيجابياً، سيطرة على شيء سلبي" وأنه "إذا ما دعونا هذين الشيئين بالاسم نفسه، فسيكون هذا ببساطة إفقار لغة باستخدام كلمة لتخدم معان عديدة" (آرندت 1963، ص 300). وقد أبدى بوكانان وتولوك الملاحظة ذاتها: "لم يجر تأكيد التمييز المناسب بين سلطة تحديد عمل وسلطة إعاقة عمل تأكيداً كافياً في أدبيات العلوم السياسية" (1965، ص 258 وما بعدها). ولا بد أن يستنتج المرء أن السلطة السلبية لها تأثير عام معيق فقط. وقد أوضح إيه. كي. سين أن ممارسة قوة سلبية قد تعيق، مثلاً،

حركة ضد التلوث وبذلك تفرض فرضاً إيجابياً نفقات خارجية على الآخرين (1970، ص 25). ويمكن أيضاً أن تعيق سلطة سلبية سلطة سلبية أخرى، وبهذا تفتح طريقاً لتطور "إيجابي". (أنظر المثال أدناه). ولا تخدم السلطة السلبية المدمجة في حكم القانون الوضع الراهن. إن السلطة السياسية السلبية المأسسة لإعاقة العمل الحكومي التي نجدها في الأنظمة الدستورية، كان يظن بأنها ضرورية ليس على أقل تقدير بسبب شخصية احتكار السلطة الإيجابية الخاصة للدولة. لكن الأمر كان مجرد فرضية بأن هذه الإعاقة لسلطة الدولة ستسرع في التطور الإيجابي للمجتمع ككل. وتبرز هذه النتيجة الإيجابية من الأفعال الفردية الكثيرة غير المنسقة في المجال الخاص المفترض بأنه عاجز بلا قوة. ومن السهولة أكثر مما ينبغي القول بأن نمط التفكير هذا قد أثبتت التجربة التاريخية خطأه. وفي الواقع، ثبت أنه لم يكن على خطأ تماماً. شوهد أثر السلطة السلبية "الإيجابي" في النرويج عام 1884، حين تبين التناقض في نظام حكم القانون. كان الـ ركسرت من القضاة في المحكمة العليا وعدد معين من أعضاء البرلمان/ الستورتنغ. وكان القضاة من المحكمة العليا، وبالإجماع، إلى جانب مبدأ حكم القانون واعتقدوا بأن إلغاء حقوق الحكومة في النقض كان مناقضاً لروح الدستور. وعرفوا أيضاً أنهم أقلية. ورغم ذلك، فقد تشبثوا بالقواعد الرسمية، وشاركوا في الركسرت، وهكذا في إضفاء الشرعية على ما اعتقدوا بأنه عمل غير شرعي. وبهذه الطريقة تعزز التطور الديمقراطي عن طريق مؤسسات الرختستات.

انطمس التناقض واضح المعالم بين الديمقراطية وحكم القانون، الذي استهللنا به الموضوع، حين كشفت نظرة متفحصة إلى طبيعة السلطة الإيجابية. في حالة السياسة النقدية، أعاقت المعايير المأسسة القيام بالعمل. ومن الواضح أن ذلك كان نزاعاً بين سلطة سلبية وأخرى إيجابية. ومع هذا، لا بد أن يظل ماثلاً في الذهن أن مأسسة سلطة سلبية، بالمعنى الذي استخدمنا به المفهوم، هي بحد ذاتها إجراء سلطة إيجابي ذو تأثير كبير. ويمثل التشريع كوضع معايير وإبطال سلطة لتغيير هذه المعايير، فضلاً عن صنع دستور، يمثل ممارسة لسلطة إيجابية عظيمة. ورغم أن الضبط والسيطرة كانتا أول ما خطر في ذهن الدستوريين، فقد كان

عليهم هم أنفسهم أن يتجاوزوا حدود حكومة محددة لكي يشكلوا مجرد هذه الحدود. ومنذ البداية، حتى البرلمان مثل أكثر من موقف سلطة مسيطرة سلبية. كما وحتى أن نظام المعايير الهرمي الذي تقضي أحكامه أن يشتق الدستور من القانون الطبيعي والقوانين العادية من الدستور، يمكنه حجب حقيقة أن السلطة التي يجب أن تضع المعايير قد مثلت سلطة إيجابية. ومن المهم إجمالاً ملاحظة أن النقيض لحكم القانون لم يكن ممارسة السلطة الإيجابية، بل ممارسة السلطة الجارية. كانت سلطة جارية هي التي عنت الاستبدادية والسمة المميزة للحكم المطلق. كما أن إلزام سلطة الدولة الاستبدادية الجارية بالتشريع، قد تطلب سلطة إيجابية أكبر بكثير من سلطة الطاغية. ولنستشهد ببنثام:

ليس لدى الطاغية، بحد ذاته، أية وسيلة على الإطلاق للتواصل مع الأجيال القادمة. ليس لديه أسماء يدعوهم بها؛ وليس لديه لغة يتحاور بها معهم. لكن بالنسبة لسلطة المشرع، فليس لدى الزمن حاجز يعارضه: لقد شكل – nati natorum et qui nascun tur ab illis جزءاً صغيراً من الوفرة التي تحت رعايته: لذلك توجد هذا الخط وحده سلطة الأخير بالنسبة إلى سلطة الأول مثل اللانهاية إلى واحد. (1945، ص 176).

سلطة الطاغية هي سلطة ذاتية التدمير، حيث يمكن أن يعارضها طغاة لاحقون. لكن بنثام ربما يود أن يمضي إلى أبعد من ذلك ويقول إن سلطة الطاغية تعارضه سلطته ذاتها. ولو لم يكن حراً ليغير عقله، لما كان طاغية. إن سلطة المشرع أكبر بكثير جداً لأنها تشمل (في نظام قوانين قائمة) قانون تنازل لا يجعل من المشرع تهديداً لسلطته بل هدفاً لها. وقد قصد من إدخال الدستوريين للسلطة السلبية حماية السلطة الإيجابية التي أداها المشرعون. وكانت السلطة السلبية شرطاً مسبقاً لسلطة إيجابية – وليس نقيضاً لها. لم يشغل تحديد سلطة المشرعين المحتملين في الأجيال القادمة بال الدستوريين الراديكاليين الأوائل. ومع ذلك، كان لديهم فهم واضح لجانب التدمير الذاتي للسلطة الإيجابية الجارية. وتوجد دائماً في السياسة مشكلة كيفية ضمان متابعة القرار. وقد تتطلب متابعة إستراتيجية طويلة المدى إلزام المرء لنفسه بطريقة ما بقراراته، كما فعل يوليسيس لأجل أن يتجنب

جزيرة السيرانات. وفي الحالة المذكورة أعلاه، حين صوت البرلمان النرويجي على إنشاء بنك مركزي خاص، كانت إحدى المناقشات الرئيسية التي اعتمد عليها هي بالضبط خشية أن يغوى الإنسان – أو الخوف من لاعقلانية الإنسان – التي جعلت النازل منطقياً (إلستر 1977، ص 469 – 526). لم يكن المقصود من قوانين التنازل المختلفة المدمجة في صنع الدستور، أو رفع السياسة النقدية من الجو السياسي، أو مؤسسات النقض المختلفة، لم يكن المقصود منها فقط إعطاء حرية شخصية في ظل أمن عام، بل كانت أيضاً جزءاً من إستراتيجية طويلة المدى لتطور المجتمع.

لقد ارتبط التطور الديمقراطي ارتباطاً وثيقاً بتعديلات في حكم القانون أو قانون أكثر إيجابية وفي السلطة السائدة. ومن السهل رؤية السبب في أن يكون الأمر كذلك. فكون المرء ملتزماً بقرارات سابقة عنى أيضاً أن المرء مقيد بالنتائج غير المقصودة وغير المناسبة لنفس القرارات (أو بالنتائج "الإيجابية" غير المناسبة للأفعال الفردية غير المنسقة التي لم تضبط لأن سلطة الإعاقة السلبية أعاقتها سلطة إعاقة سلبية). لقد اعتبر التنبؤ الأقل أو التعديلات في الأمن العام ثمناً ضرورياً يدفع لأجل مجتمع أفضل. والنقطة الوحيدة التي يجب تأكيدها بهذا الصدد هي أن الادعاء بالاستقلال عن قرارات سابقة يدل ضمنياً وطبيعياً على تحديد السلطة لإلزام الأجيال القادمة (ما لم يدعي إنسان الحق بتنفيذ مهمة تاريخية خاصة، كما رأينا). وبعدم السماح ببعض الحدود التي وضعتها قرارات سابقة، يقلص الإنسان من سلطته الذاتية. والسياسة السائدة هي سياسة مدمرة لذاتها – "السلطة الحالية بلا هدف" (إلستر 1978 ب، ص 128). إن نوعاً من سلطة سلبية هو ضروري ليس فقط لضبط سلطة إيجابية بل لحمايتها أيضاً رغم التناقض الظاهري لهذا الوضع.

يعرض مثال السياسة النقدية نتائج سيئة الحظ لنظام قائم على أساس تنبؤ مطلق ضمن جو محدد. وكانت الفكرة الرئيسية وراء نظام من هذا النوع هي تكوين ضمان ضد عدم اليقين. ومع ذلك، فمن المشكوك به ما إذا كان التنبؤ المطلق ضمن جو محدد يقدم أي ضمان عام ضد عدم اليقين في مجتمع عصري

سريع التغير. هل من الممكن إعفاء قواعد عامة سارية المفعول لتخدم هذه النوايا (إمكانية التنبؤ والحرية الفردية) في مجتمع كهذا؟ تكون الإجابة الإيجابية كما يلي: بوجود هيئة تشريعية متنورة، يستطيع الإنسان أن "يستبق الأحداث". وفي هذه الأيام، من الأكثر شيوعاً إعطاء إجابة سلبية، وطلب تشريع أكثر إيجابية. ويبدو أن مثال السياسة النقدية يدعم وجهة النظر الأولى. وسنرى أن هذا ليس خالياً من الإشكالية.

إن كيفية إيقاف التضخم وكيفية الحد من تنامي النفقات العامة هما من أكثر المشاكل الملحة هذه الأيام. لقد حلت هاتان المشكلتان حقاً أثناء سنوات الحرب - وبفعالية كبيرة. والصعوبات الحالية هي جزئياً نتيجة التغيير في الأولويات. إننا لسنا راغبين في دفع الثمن الذي دفع أثناء الحرب لإيقاف التضخم. ولكن هناك أسباباً أخرى للصعوبات الحالية. لقد تعامل ألان بيكوك، مثلاً، مع مشكلة تنامي الإنفاق العام، ليس كمشكلة أهداف متضاربة، بل كمشكلة قدرة الدولة على اتخاذ خيارات عقلانية (بيكوك 1979). وطبقاً لبيكوك، تطورت الثورة في التوقعات بسرعة أكبر من قدرة الدولة على مواجهة هذه التوقعات. وحيث أن الدولة لا تملك السلطة لتعارض الإدعاءات، تصبح النتيجة تقلباً ولا عقلانية. ومن المغري هنا الرجوع إلى ريكاردو ووزير المالية في عشرينات القرن العشرين، اللذين ظلا متمسكين بالرأي القائل بأن التضخم هو النتيجة الحتمية إذا تولت الدولة المسؤولية الجارية للسياسة النقدية. (رغم أن هذه الملاحظات تنطوي على مفارقة تاريخية هذه الأيام، فإن لها قيمة كتنبؤات).

لدى بيكوك حل مؤقت لمشكلته. فالنقطة الرئيسية هي أنه ينبغي تشكيل قاعدة عامة مسبقة a priori تحدد قيمة الجزء المقتطع من الإنتاج القومي الإجمالي للإنفاق العام. هذا هو مبدأ حكم القانون مرة أخرى، لكن من زاوية مختلفة قليلاً عن الزاوية التي نظرنا منها حتى الآن. وبتحديد نفوذ الدولة ووضع معيار سلوك عام، فإن سلطة الدولة تتم حمايتها إلى حد ما.

لا ينبغي خلط هذه القاعدة بنوع القاعدة العامة التي يدافع عنها بوكانان وتولوك مثلاً. إنهما يدعوان لقواعد تربط الفائدة بالتكلفة وبذلك يضمنان

توقعات عقلانية. وكما أوضح بوكانان وتولوك أيضاً، فإن قواعد كهذه لن تنجح حين تكون "أهداف إعادة التوزيع ذات أهمية أساسية (1965، ص 292). ولا بد أن ما كان في ذهن بيكوك هو قاعدة عامة تؤمن السلطة الإيجابية لاتخاذ قرارات عقلانية في مجتمع معيدٍ لتوزيع حيث التوقعات تسبق الإمكانية الحالية.

اكتسب حل بيكوك شكلاً عاماً في نظرية اللعبة. ويتحدث Schelling تي. سي. شلنج عن التناقض الظاهري في أنه: "قد تعتمد السلطة لكبح الخصم على السلطة لإلزام الذات؛ حيث يكون الضعف، في التفاوض، قوة على الأغلب.." (1960، ص 22). كانت سياسة حاكم البنك "القوية" معتمدة جزئياً على افتقاره للسلطة التي أشار إليها هو نفسه. ومع أنها خدمت سياسة سيئة الحظ، فقد كان لدى الحاكم ما ينقص بيكوك تماماً، وهو على وجه التحديد، قاعدة قائمة يمكنه الرجوع إليها. والمشكلة في حالة بيكوك هي كيفية إيصال العامة إلى الخضوع لتأكيد أن الدولة ملتزمة فعلاً بالقاعدة.

إن ممارسة صندوق النقد الدولي في واشنطن تصور هذه المشكلة. غالباً ما قيل بأن حق الصندوق في أن يتدخل في شؤون السياسة الاقتصادية الداخلية في بلد استخدم حقوق سحوباته إلى أبعد من حد معين هو في الواقع يد عون تمد إلى هذه الحكومة نفسها لتنفذ سياسة أرادت هي تنفيذها، لكنها لم تملك الشجاعة لذلك، أو بالأحرى الفرصة السياسية لتنفذها بنفسها. ويرى آباء الدستور أو "عفاريت حراسة الكنوز في واشنطن" – قوى إلزام بعيدة كهذه يمكن أن يكون من الجيد التمتع بها في بعض الحالات.

اعتقد جيه. إم. كينز Keneys، أحد أكبر المتشككين بالقاعدة في الأزمنة المعاصرة، أن الذكاء الإنساني ينبغي أن يتحرر من القواعد الثابتة ليجد حلولاً عقلانية للمشاكل. ومن ناحية أخرى، افترض "أن صنع القرار الاقتصادي يمكن عزله من ضغوط سياسية (سكدلسكي 1979، ص 37). وحين يؤيد بيكوك مؤقتاً سياسة العودة إلى القواعد، فمن الواضح أن ذلك بسبب أنه قد وجد هذا الافتراض زائفاً. وقد قاده الخوف من الضعف البشري واللاعقلانية للعودة إلى موقف الدستوريين القدامى.

كانت هناك ضرورة إلى نوع من الإلزام أو الحماية للسلطة لإيجابية فيما لو كانت السلطة ستتصرف بناء على إستراتيجية طويلة الأجل. لقد رأينا الآن أيضاً أن هذا النوع من السلطة السلبية في حالات معينة قد يكون حتى شرطاً مسبقاً للاستقرار والعقلانية. إن تحليلنا هو في التقليد الدستوري، وذلك بالقدر الذي يفترض مسبقاً فيه أن القوانين ينبغي أن يكون لها أثر إلزامي. ليس من غير الشائع أن نجزم أن الصراع لأجل السلطة في مجتمع هو لعبة حصيلتها صفر، وأن الديمقراطية ينبغي أن تضمن إلى حد ما توزيعاً عادلاً لحصيلة السلطة الحاضرة دائماً. وقد فكر الدستوريون قليلاً بتوزيع السلطة وكثيراً بإلغائها – ليس بفوضوية بل بشكلانية. ونظر إلى حكم القانون على أنه يعزز مجتمعاً عاجزاً. لقد فكروا في القيام بالتنازل الذي أشرنا إليه على أنه تنازل حقيقي لصالح الجميع. ويجب ألا تكون لدى أحد، من حيث المبدأ، الكفاءة لانتهاك القواعد أو تغييرها، حتى ولا أولئك الذين وضعوها. لقد أشير على نحو سليم إلى أن هذه الفكرة خدمت جزئياً كستارة لممارسة مستورة للسلطة من قبل أولئك الأثرياء مقدماً. وفي صيغة متطرفة تجرى الحجة على أن الأقوياء والأثرياء حين يراعون القواعد، فذلك لأن القواعد تخدم غرضهم، وحين يراعيها الفقراء فتحت تهديد عمليات انتقامية. وبالنسبة لمتشكك بالقاعدة، تكون القواعد من النوع الذي نتحدث عنه الصعب التغلب عليها لو أراد المرء تغيير القواعد. إن القواعد التي وضعت لمنفعة الأقوياء يمكن أن يكون تغييرها صعباً جداً إذا وجد لاحقاً بأنها تشكل ضرراً على المفترض أنهم أقوياء. وقد قدمت أمثلة فيما سبق.

ومما هو حتى ذو أهمية أعظم، ميل الإنسان العام لأن يتصرف طبقاً للقواعد. "الإنسان حيوان يتبع القواعد" (بيترز 1958، ص 5). من الغالب كثيراً أن تسبق القواعد الفعل، مما يعني أنه لا يوجد خيار فيما إذا كان علينا أن نعمل طبقاً للقواعد أو لا (رولز 1955). ويمكن أن يكون واضحاً أن هذه هي الحالة أيضاً في المجال السياسي. ففي مجتمع مستقر، يميل الأثرياء المفترض أنهم أقوياء بالإضافة إلى الفقراء، إلى التصرف طبقاً للقواعد، دون أن يحسبوا ما إذا كان هذا

من مصلحتهم أم لا. وفي مجتمع متغير، ستتعرض القواعد إلى ضغط وستكون النزعة إلى ممارسة السلطة أعظم، مما يعني أن ميل الإنسان لاتباع القواعد مشروط تاريخياً إلى درجة معينة. ويتبع هذا الخط من التفكير المنطقي أن الإمكانية الحقيقية لتغيير القوانين هي أيضاً مشروطة تاريخياً إلى درجة معينة. ومن المؤكد أن إف. إيه. هايك على حق حين يقول إنه: "زيف واقعي" أن نعتبر أن كل القانون" يكون، ويمكن أن يكون، ويجب أن يكون نتاج اختراع المشرع الحر". 12 ومن ناحية أخرى، من الواضح أن قانوناً يمكن أن "ينتج" أو يغير باختراع حر كهذا. والنقطة المثيرة للاهتمام هي أن إمكانية إنتاج القوانين هذه، أو تغيير معايير المجتمع، هي بحد ذاتها تغير في مسار التاريخ.

لقد كان هناك نوع ما من آلية تعزيز ذاتي في قوانين الرختستات القائمة. وكانت هناك واقعية في أفعال التنازل. وقد اعتاد المرء أن ينظر إلى القوانين على أنها ملزمة، وهو مثل حاكم بنك النرويج، يتردد في أن يغير القوانين. ولفهم القرن التاسع عشر، من الأساسي أن يفهم الإنسان الشكلانية لذلك القرن – في مختلف الأحوال والظروف.

لقد كان هذا مقالاً عن السلطة، لكن، أولاً وقبل كل شيء، عن التناقضات. وللتناقضات علاقة بالنتائج غير المقصودة في الأفعال الإنسانية التي تشكل جوهر التطور التاريخي ذاته. وقد أقيمت الدولة المعاصرة لتخدم المجتمع، لكنها صارت تهديداً للمجتمع ذاته. ولقد أدخلت الديمقراطية لدعم حكم القانون، لكنها قوضت هذا الحكم ذاته. وقد وضعت قوانين الرختستات القائمة لتخدم التنبؤ، لكنها ربطت المجتمع أيضاً بنتائج غير منظورة وغير مناسبة لنفس القوانين. وأعيد إدخال سلطة جارية أخرى لتجعل الديمقراطية تعمل بشكل أفضل، لكن كان لها أيضاً بعض التأثيرات المدمرة على الديمقراطية نفسها. وما حاولت فعله بعجالة هو أن أنقل مناقشة الرختستات إلى مناقشة التناقضات داخل

الديمقراطية من ناحية وداخل الرختستات من ناحية أخرى. وبهذا، آمل أن أكون قد أسهمت بفهم أفضل للعلاقة بين الديمقراطية وحكم القانون، إضافة إلى حركيات / ديناميكيات تاريخ الفترة التي استعرضتها.

6- فدرالية جديدة؟ × بروس إيه. أكرمان I منطقة وتاريخ

تؤكد أولى الأوراق الفدرالية للأمريكيين بأنه: "يبدو أنه قد أدخر لشعب هذا البلد أن يقرر.. إن كانت مجتمعات الناس قادرة حقاً على تشكيل حكومة جيدة عن طريق التأمل والاختيار، أو أنه قدر عليها إلى الأبد أن تعتمد على الصدفة والقوة من أجل دساتيرها السياسية".1

وبعد قرنين، غطيت كلمات ألكسندر هاملتون المتباهية هذه بسخريات غير مقصودة. ويقصد هاملتون طبعاً أن يعرض الدستور الفدرالي المقترح كتتويج لإنجاز حركة التنوير الأمريكية. وبعد عهود لا تحصى من "الصدفة والقوة"، بدأت الأوراق الفدرالية الأولى سلسلة من خمسة وثمانين مقالاً، بقلم هاملتون وماديسون وجاي والتي تقدم بديلاً دراماً. وبتبني رجال الدولة الثلاثة الاسم المستعار المثير ببليوس، يقدمون دفاعاً عقلانياً لا يرحم عن الدستور الفدرالي المقترح. وبينما يقر أحياناً بوجود مصالحة بغرض خاص ad hoc، 2 ليس هذا الصعيد من عمل الميثاق هو الذي يستحوذ على اهتمام ببليوس. بدل ذلك، فهو يحاول أن يدافع عن كل صعيد من أصعدة دستوره تقريباً بمنطق سياسي منظم – ساعياً ليقنع نفسه، وليس أقل من مواطنه الأمريكيين، بأن عالماً سياسياً جديداً من "التأمل والاختيار" هو في الحقيقة في متناول اليد.

مهما تكن هذه الصورة جذابة، فإن من الدقة بمكان أن سير التاريخ قد ألقى بظله الساخر. لقد صارت تجربة ببليوس العقلانية أقدم دستور حي في العالم. وتبدلت كل إبداعات وثيقتي فيلادلفيا الفخورتين، وتبدلت مرة أخرى خلال قرون من صراع سياسي مرير. فماذا لدينا لنقوله من إدعاء ببليوس المزهو بانتصاره على تاريخ "الصدفة والقوة؟" هل لا يزال ممكناً أن نجد في الأوراق

الفدرالية رؤية سياسية قد تسمح لنا بفهم الدستور الأمريكي كنظام جدير بـ "التأمل و الاختيار؟".

أعتقد أن من الأسلم ذكر الإجابة التقليدية: لا. إنه من النادر حقاً أن نجد موضوعاً تتفق عليه أصوات كثيرة وقوية جداً كهذه الأصوات. وهكذا، يكرس روبرت دال، أكثر عالم سياسي تأثيراً في أمريكا، الفصل الأول من كتابه: مقدمة إلى نظرية الديمقراطية لعرض الأوراق الفدرالية على أنها "غير ملائمة بوضوح" عند النظر إليها "كعلم سياسي وليس كإيديولوجية". 3 وبالمثل، يبدأ ألكسندر بيك، أكثر منظر دستوري تأثيراً في أمريكا، كتابه الفرع الأقل خطورة بالإعلان بأن فكرة الأوراق الفدرالية عن حكومة دستورية هي "غير تمثيلية" تماماً. 4 ويكمن وراء دال وبيكل الظل العظيم لـ تشارلز بيرد والمؤرخين التقدميين. 5 وببليوس هو الناطق بوجهة النظر المألوفة لصفوة أصحاب الأملاك الذين كانوا يستغلون الدستور كوسيلة لخنق الثورة الأمريكية قبل أن يفقدوا سيطرتهم عليها. وبناء على هذا التفسير، يجب أن يقيم جهد الأوراق الفدرالية للدفاع عن الدستور الجديد على أساس مزاياه، حسب طبيعة هذا الجهد: دعاية محضة. 6 فلا غرو إذن أن يستهل دال وبيكل عمليهما العظيمين بإعلان استقلالهما العقلي عن ببليوس. فبالطريقة هذه فقط قد يبدأ الأمريكي المفكر حتى أن يعتبر ما إذا كان ميراثه الدستوري جدير بـ "التأمل والاختيار".

إنني أقصد أن أعرض وجهة نظر مختلفة. وأنا لا أنكر طبعاً أن الأوراق الفدرالية كانت جزءاً من صراع سياسي واقتصادي معقد. وأصر ببساطة على أن أفكارها تستحق دراسة جادة بدورها. وبتناول الأوراق الفدرالية بجدية، آمل أن أقاوم إغراءً مألوفاً آخر. فحين ارتفع الدارسون فوق تنازل بيرد، صوروا الأوراق الفدرالية تصويراً نمطياً كمساهمة في نوع هندسة سياسية – مقدمين تصاميم جديدة ذكية، وهذا صحيح، لكنها تصاميم اعتمدت على أفكار أساسية أكثر أنتجت في وقت مبكر في الجزء الآخر من الأطلسي. كنتيجة لهذا، يميل معظم العمل الجيد لأن يكون دراسة تأثير عقلي – متتبعاً مساهمة لوك أو مونتسكيو أو هيوم حول الناتج النهائي. 7 وحيث أن عملاً كهذا أساسي، فإن اهتماماً واسعاً

بنماذج التأثير العقلي يطمس إمكانية نهائية: هل كان ببليوس شيئاً أكثر من مهندس سياسي؟ هل بنى، بطريقة أو بأخرى، مفهوماً محدداً لحكومة دستورية تخرج من حقيبة رقع أفكار حركة التنوير التي قدمها التاريخ؟

جوابي هو نعم. لكنني آمل أن أقنعكم إضافة إلى هذا بأن نظرية الفدرالي ليست أثراً قديماً غريباً يصلح أن يؤخره القيمون على تراثنا العقلي. وبدلاً من هذا، فإنني أعني عرض النظرية كمجموعة قوية من الأفكار التي لا تزال تتحدث إلى الورطة السياسية المعاصرة: ومن هنا جاءت كلمة الجديدة – في عنواني. 8

ليست إجابات الفدرالية الجديدة هذه هي التي أقدمها أنا نفسي لو كنت أكتب على صفحة بيضاء. وفي الحقيقة، لو كنت مهتماً فقط بوصف أفضل العوالم الممكنة كلها، لما كنت أضيع وقتي بالفدرالية، جديدة كانت أو خلاف ذلك. ولكنت كرست بدل ذلك كل طاقاتي لتطوير المضامين العملية في مثلي السياسية كما تظهر في العدالة الاجتماعية في الدولة الليبرالية. 9 حقيقة الأمر أنني لا أكتب على صفحة بيضاء. فكأمريكي يقتات على مائتي سنة من الدستور، أجد نفسي محاطاً بمركب تاريخي من رموز دستورية وبنى مؤسساتية نشأت في الفترة الفدرالية. وسواء أحببتها أم لا، فإن هذه الرموز والبنى، وليس أي منها من اختراعي، هي التي وضعت تعابير جهودي في التواصل السياسي مع مواطني بلدي. ولا يمكن طرد هذه الحقيقة باستخفاف من شخص مثلي يتركز كل اتجاهه نحو شرعية سياسية على احتمال إجراء حوار ناجح. وفي الحقيقة، سيكون من العبث بالنسبة لي أن أقضي حياتي في مديح مجرد لحوار سياسي بينما أزدري الممارسات المستمرة المستطردة لأبناء بلدي – فقط لأنهم لم يتلاءموا مواقع مع مثلي عن حديث ليبرالي.

واقترح بدل ذلك رحلة أكثر تعقيداً إلى الفهم الذاتي السياسي. أما وقد ألمحت إلى هيكل حديث سياسي أفضل في العدالة الاجتماعية في الدولة الليبرالية، سأقضي السنوات القليلة التالية متفحصاً الممارسات التواصلية التي أجد نفسي مستغرقاً فيها في كل الأحوال والظروف. إنني أجد نفسي غارقاً. هل هناك هيكل تنظيمي لجهود أبناء وطني للتوصل إلى تفاهم مع بعضهم بعضاً؟

ما يلي هو مجرد بداية جواب. وحين أوسعه أكثر، قد أصبح في وضع أفضل لأفهم على نحو أعمق العلاقة المعقدة بين الحوار كما هو وبين الحوار كما قد يكون. ومع هذا فإن هدفي في الوقت الراهن ليس أن أنتقد إلى حد بعيد الهيكل المنظم للحوار الدستوري الأمريكي بل أن أفهمه.

II اقتصاد الفضيلة

ثورة ودستور

لنبدأ من البداية: "نحن شعب الولايات المتحدة". إننا لن نصل إلى أي مكان ما لم نبدأ بتقدير فعل السلطة الرائع الذي تطلبته كتابة هذه الكلمات الافتتاحية للدستور. وبعد ظهور واضعي الدستور من اجتماعات صيفية غاية في السرية، فإنهم لا يعلنون فقط أننا "نحن الشعب" نؤد أن نتخلص من دستور أمريكا الأول، من مواد الكونفدرالية. إنهم يقترحون أيضاً أن يصادقوا على تصريحاتهم الجديدة لصالح "الشعب" بطريقة هي ببساطة غير شرعية. لقد تطلبت مواد الكونفدرالية بصراحة موافقة كل الولايات الثلاث عشرة قبل اعتبار أي تغيير دستوري ساري المفعول؛ ومع ذلك يعلن المؤسسون بأن دستورهم الجديد يتحدث باسم "نحن الشعب" إذا منحت تسع ولايات فقط موافقتها. ويتسع هذا الجهد الثوري في إعادة تعريف قواعد اللعبة ليشمل الطريقة التي تمنح بها الولايات التسع موافقتها. وفي الوقت الذي تطلع فيه المؤتمر إلى الصراع لأجل المصادقة الدستورية، رفض أن يسمح لحكومات ولايات قائمة بإصدار حكم على سلطته في أن يتحدث باسم الشعب. وبدلاً من ذلك، سيسمح فقط لـ "مؤتمرات دستورية" انعقدت خصيصاً لتقرر مصير الدستور الجديد. ما الذي برر يا ترى لواضعي الدستور التأكيد بأن هذا التحايل على أشكال قانونية قد يمنحهم إدعاء أفضل لأن يمثلوا الشعب أكثر من الحكومات القائمة اليوم؟ 10

والآن، إن الميزة العظيمة الأولى للأوراق الفدرالية هي أنها لا تسمح لنا في أن ننظر إلى تأكيد السلطة هذا كما لو كان نتيجة لانقلاب مضاد للثورة. فبدل

ذلك، يجادل ببليوس أن أفضل رؤية للدستور هي أنه ذروة خبرة كاملة للجيل الثوري في حكومة شعبية.

من الطبيعي أن هذا الجانب من الأوراق الفدرالية هو ما يرى أتباع تشارلز بيرد على أنه دعاية صاخبة – جهد شفاف لتمويه حقيقة أننا نشهد التاسع من ترمدور Thermedor [سقوط روبسبير]، وليس الرابع من تموز / يوليو. إنه لصحيح، ولا بد أن يسلم المؤرخ التقدمي، ممتعضاً، بأن الفدراليين برهنوا على أنهم تفوقوا في نجاحهم في كبح التيار الشعبي بدستورهم المضاد للثورة على نظرائهم الفرنسيين أو الروس. إلا أن هذا التنازل يقود فقط أتباع بيرد لأن يشكوا فيما إذا كانت الأحداث المتجانسة في أمريكا القرن الثامن عشر أضافت ثورة أصيلة على الإطلاق. ورغم كل شيء، إننا نألف في هذا الوقت الشيء الحقيقي: ثورات افترست أبناءها في بحر من الدم والجماهير تهتف لها حتى يظهر، بعد عواطف شعبية تنهك نفسها في حفلة تدمير صاخبة، نابليون أو ستالين ليحكم الكتلة الخامدة من أبناء وطنه، إن كانت هذه ثورة، فمن المؤكد أن الدستور الأمريكي مضاد للثورة، ودعوة الأوراق الفدرالية للتقليد الثوري هو محض دعاية.

ومع ذلك، وليس أقل وضوحاً، تعتمد هذه النتيجة على قبول بلا تفكير لفرضيتها الرئيسية: لماذا ينبغي على الأمريكيين أن يشعروا بالحرج من حقيقة أن ثورتهم لم تنته بقتل جماعي وإنهاك سياسي؟ لنعبر عن النقطة بعبارات طورتها بوعي حنة آرندت:

من الغريب حقاً أن نرى الفكر الأمريكي في القرن العشرين.. غالباً ما يميل إلى تفسير الثورة الأمريكية على ضوء الثورة الفرنسية، أو انتقادها لأنها لم تتوافق بوضوح كبير مع الدروس المتعلمة من الثورة الفرنسية. وحقيقة الأمر المحزنة أن الثورة الفرنسية، التي انتهت بكارثة، صنعت تاريخ العالم، في حين أن الثورة الأمريكية، التي نجحت نجاحاً باهراً، ظلت هادئة لا تزيد إلا قليلاً عن أهمية محلية.

إنها "حقيقة محزنة"، لكنها ليست حتمية. فبدلاً من النظر إلى الثورة الأمريكية كحادثة ذات "أهمية محلية"، فإنني أقترح قراءة الأوراق الفدرالية على خلفية نظرية أعم لشرعية ثورية. وبدلاً من افتراض أن الثورات "الحقيقة" لا بد أن تنتهي بمذابح

جماعية، سأسأل إن كان ثمة أي شيء في الأوراق الفدرالية يساعدنا على فهم إمكانية مختلفة جداً - بأن مرحلة الصراع الثوري قد تنتهي بخلق نظام تواصل سياسي دائم.

إشكاليات الثورة الناجحة. لإنصاف الأوراق الفدرالية: عليكم أن تصرفوا أعينكم إلى مشاهد ثورية أصبحت جزءاً من ميراثنا العام عبر تكرار لا يرحم. مع هذا، فأنا لا أريدكم أن تبدأوا عملكم في إعادة البناء في لحظة الذروة التي ستكتشفون فيها، بانتصار أنتم ورفاقكم الثوريون، حطام النظام القديم. فبدل هذا، ابدأوا العمل على نقطة التي يبدو فيها هذا النصر النهائي أمراً مشكوكاً في أمره إلى حد أكبر.

الفترة الأولى. أنتم محاطون بنظام متنام - أناس يشغلون مناصب حكومية، معلنين أنفسهم حكاماً شرعيين للمنطقة؛ وأناس آخرون يتآمرون ويخططون لاستبدال أصحاب المناصب الحاليين؛ والجماهير تتطلع إلى هذه الأحداث باللامبالاة مذعنة: سياسة كالعادة.

إن كل هذا، وبمقدار ما يعنيكم الأمر، تفوح منه رائحة نتنة. ففي حين تقول الحكومة إنها تمثل الشعب، تعتقدون أن هذا زعم خاطئ تماماً. ورغم سيادتها التي لا تنازع على أشكال قانونية قائمة، تقولون إنكم - ورفاقكم - الممثلون الحقيقيون للشعب. والآن، يتطلب إدعاء كهذا شجاعة، ليست أقل روحية مما هي مادية. من تظن نفسك، بعد كل شيء؟ المسيح الجديد؟

قد يكون محتملاً أن يوقف المتعصبون المتدينون الحديث عن هذه النقطة. لكن بالنسبة للديمقراطيين الدنيويين، تكون الأشياء حتماً أكثر تعقيداً. وما يمكن التنبؤ به هو أن الثوريين الديمقراطيين سيستجيبون لمسألة شرعيتهم بثلاث طرق مختلفة. أولاً، سيقولون إن الحكومة القائمة تفسد الصالح العام بانتظام. ويتطلب هذا طبعاً إيديولوجية تحدد الصالح العام الذي أفسد. ثانياً، سيصورون أنفسهم على أن لديهم فضائل خاصة تخولهم لمنصب الممثلين الحقيقيين للشعب أكثر من متقدمين آخرين للمنصب. ثالثاً، لا بد من المصادقة على إدعاءات القيادة بالشرعية بموافقة ملموسة من أتباعها المخلصين، الذين يعترفون بأنها الممثلة الحقيقية للشعب

رغم حقيقة أن اجتماعاتها تفتقر إلى موافقة القانون الرسمية. وبدون مواثيق المصادقة هذه، لا يمكنك أن تكون قائداً ثورياً – بل تكون فقط قائداً يبحث عن ثورة.

الفترة الثانية. لقد تهاوى النظام القديم؛ وتفسخت أشكال السلطة الشرعية. لقد أمسكت أنت ورفاقك بالقمم المسيطرة، وتواصلون عمل الحكومة. وعلى نحو ملحوظ تماماً، أنتم تسيطرون الآن على أشكال السلطة القانونية. وفي حين كان هذا، بطريقة ما، كل ما يدور حوله الصراع، فإن النصر يجلب معه إرباكاته.

الثورة لعبة يمكن أن يلعبها أي عدد من الناس. وتماماً كما تتحدى أنت السلطة القائمة، يستطيع الشخص التالي فعل ذلك أيضاً. إنه يستطيع أيضاً أن يعلن فضيلته الأسمى وإفسادك للصالح العام إزاء مواثيق تتحدث باسم الشعب. اليقظة والاستخدام الفعال للقوة هما جزء من إجابة الثورة الناجحة على مثل المزاعم لمنافسة هذه. لكن هناك جزءاً آخر أيضاً – وهو تفسير خطأ الآخرين في اغتصاب تاج المغتصب.

هناك إجابتان واضحتان على مسألة الشرعية الواضحة هذه. الأولى هي "الثورة الدائمة". هنا، ينكر الصفوة الثوريون أن أي شيء مهم قد حدث حقاً نتيجة توليهم أشكال السلطة القانونية. فرغم كل شيء، لم يطلب الصفوة أشكالاً قانونية مسبقاً ليعلنوا أنفسهم ممثلي الشعب الحقيقيين. كان يكفيهم أن يقدموا أنفسهم لمجالس تشريعية غير منتظمة على أنهم أناس لهم فضيلة خاصة في متابعة الصالح العام. "والشرعية الثورية" التي كانت جيدة تماماً لأيام النصر العظيم تلك، هي بالتأكيد جيدة تماماً هذه الأيام. لذلك تنطلق صيحات الاستحسان والهتافات. إلى الأمام في خدمة الشعب. وأي شخص يقف في الطريق هو معاد للثورة، شخص لا بد أنه مستسلم للماضي أو أعيد تعليمه ليحيا في عالم جديد شجاع.

الإجابة الواضحة الأخرى هي "فقدان الذاكرة الثورية". الآن، وقد أمسكنا بزمام السلطة، دعونا ننسى كيف وصلنا إلى هناك. القانون هو القانون. إذا لم يعجبك القانون، حاول إذن أن تغيره عبر الأشكال القائمة (حديثاً). وكل من يتجاهل الأشكال وينتهك القانون هو مجرم. والمجرمون مكانهم السجن.

حل الأوراق الفدرالية. السبب الأهم الآن والداعي إلى قراءة الأوراق الفدرالية – ليس من قبل الأمريكيين فقط بل من قبل كل الناس الذين يفكرون – هو أنها تطرح طريقة ثالثة لحل مشكلة الشرعية الثورية. فبينما ترفض الفدرالية إمكانية ثورة دائمة أو الرغبة فيها، إلا أنها رغم ذلك تضع قيمة كبيرة لأشكال نشاط سياسي تتعلق بالعامة ضحى الناس فيها بمصالحهم الخاصة لمتابعة الصالح العام في اتحاد سياسي عابر وغير رسمي. وبينما ترفض الأوراق الفدرالية فقدان الذاكرة الثورية، تصر على أن شكل السياسة الثوري يجب أن يصبح بارزاً فقط في ظل مواقف تاريخية معينة معرفة جيداً. وحين لا تنطبق هذه الظروف، لا بد أن يصادق كل المواطنين المفكرين على الإدعاء بأن السلطات القائمة شرعياً تتحدث باسم الشعب.

في الوقت الراهن، ليس من الضروري تحليل مبادئ العلم الدستوري بالأوراق الفدرالية. فالنقاط المهمة تغوص إلى عمق أكبر. وطبقاً لـ ببليوس، فإن بداية الحكمة الثورية هي في إدراك أن مستقبل السياسة الأمريكية لن يكون إعادة سن قانون عظيم وطويل للثورة الأمريكية. وبدلاً من إعداد الطريق لثورة دائمة، فإن هدف الأوراق الفدرالية هو أن تبني الأسس الدستورية لنوع سياسة مختلف – حيث تدير جماعات حسنة التنظيم الحكومة سعياً وراء مصالحها الضيقة. وبالقدر الذي يهتم به هذا النوع من السياسة، يجب أن تفوق الترتيبات الدستورية الجديدة النتائج السياسية العادية. ومع ذلك، فالقرار نفسه للتنكر تحت الاسم الذي يشير إليه ببليوس من أن ماديسون وهاملتون وجاي يعتقدون فعلاً بنوع من سياسة تبرر في ظروف معين تغييراً في المبادئ الدستورية سابقة الوجود.

إنها طبعاً نوع السياسة التي ذكرها الفدراليون أنفسهم. وإحدى الأوراق الرئيسية في الأوراق الفدرالية هي الورقة رقم 40، 12 حيث يواجه ماديسون حقيقة أن ميثاق فيلادلفيا عمل بصورة غير قانونية في تجاوز السلطة التي منحها له الكونغرس والولايات بموجب مواد الكونفدرالية. 13 بعد أن سلك ببليوس طريقه خلال عدة مناقشات قانونية، يتخلى عن وقفته القانونية ويسأل عن مدى

"اعتبارات الواجب.. التي كان يمكن أن تقدم أي خلل في السلطة القانونية". والإجابة تستحق التأمل:

لننظر إلى الأرضية التي يقف عليها الميثاق.. لا بد أن ينعكس ذلك في كل التغييرات العظيمة لحكومات قائمة، وأن الشكل لا بد أن يسفح المجال للجوهر؛ وأن التزاماً صارماً [بالأشكال] سيؤدي.. إلى إلغاء حق الناس السامي والثمين في "إبطال أو تعديل حكوماتهم..". وحيث أنه من المستحيل على كل الناس أن يتحركوا عفوياً وعالمياً بانسجام..؛ لذلك من الأساسي أن توضع تغييرات كهذه ببعض مقترحات غير رسمية وغير مخولة، يصنعها بعض المواطنين المحترمين والوطنيين.. لا بد أن [الميثاق فعلاً] قد تذكر أن الولايات توحدت بـ [هذه الطريقة] غير العادية والمكتسبة: أولاً ضد الخطر الذي هددها من حكومتها القديمة؛ كما أنه لا يمكن نسيان أنه لم تشاهد في أي مكان أية شكوك صغيرة سيئة التوقيت، ولا أي حماس للتمسك بالأشكال العادية، إلاّ لدى أولئك الذين رغبوا في أن يطلقوا العنان لعداوتهم السرية، تحت هذه الأقنعة، نحو الجوهر الذي يناضل من أجله. ولا بد أنه يدور في ذهنهم بأن الخطة التي ستتم صياغتها واقتراحها يجب أن تقدم للناس أنفسهم، وأن رفض هذه السلطة العليا سيدمرها إلى الأبد؛ بينما سيمحو التصديق عليها أخطاء وأفعال شاذة سابقة.

استمع إلى صوت الثوري الناجح. لا يمكن العثور على أعلى شكل للتعبير السياسي في المجالس الرسمية التي تظهر بموجب قانون سابق الوجود، بل من خلال "امتياز غير عادي ومفروض "لتقديم" مقترحات غير رسمية وغير مخولة". وإذا قبلت هذه المقترحات من مجالس تشريعية غير عادية، لكنها منتخبة شعبياً، يمكننا أن نفهم أن الناس أنفسهم - الكلمات مكتوبة بخط أسود في الأصل- قد تكلموا؛ وإذا وافق الشعب على مقترحات الصفوة الثوريين المدروسة، لأمكن لهذا أن "يمحو.. أخطاءً وأفعالاً شاذة".

مادة قوية. لكنني في الوقت الحالي أقل اهتماماً بتقييم النظرية الفدرالية للقانون الدستوري من اهتمامي بعرضها على الرؤية عامة. من هذا المنظور، النقطة الحاسمة هي أن الأوراق الفدرالية توسع طرح مفهوم ثنائي للحياة

السياسية. وأحد أشكال العمل السياسي – سأطلق عليه السياسة الدستورية – تصنفه مناشدات ببليوس لأجل الصالح العام، وصادق عليه حشد مجند من المواطنين الأمريكيين، معبرين عن موافقتهم عبر أشكال قانونية غير عادية. ورغم أن السياسة الدستورية هي أرفع نوع في السياسة، إلا أنه ينبغي السماح لها بالهيمنة على حياة الأمة فقط خلال فترات نادرة من وعي سياسي معمق. وخلال الفترات الطويلة بين هذه اللحظات الدستورية، يسود شكل نشاط ثان – سأسميه السياسة العادية. هنا، تحاول فئات أن تدير الأشكال الدستورية للحياة السياسية لتحقق مصالحها الضيقة. ولا بد من التسامح مع السياسة العادية باسم الحرية الفردية، 21 لكنها أدنى من الناحية الديمقراطية من السياسة المتقطعة وغير المنتظمة لفضيلة عامة مرتبطة بلحظات خلق دستوري.

ب- علم سياسة الأوراق الفدرالية

أما وقد أنشأنا هذه الثنائية، 22 سنسأل بعدئذ ماذا تقترح الأوراق الفدرالية فعله بها. هناك احتمالان فكريان. الأول هو الجبرية. وهنا، يبقى الثوريون الناجحون سلبيين وهم منهمكون في تيار السياسة العادية. ولا يوجد ما يمكنهم فعله خلال فترة انتصارهم الثوري لمنع تفسخ فئوي مستقبلي في الحكومة الأمريكية. ستلعب دورة سياسة دستورية/ سياسة عادية سياسة/ دستورية بلا نهاية حتى نهاية التاريخ البشري. والاحتمال الثاني هو فعالية دستورية. ورغم أنه لا توجد طريقة لمنع السياسة العادية، 23 قد يستطيع الجيل الثوري أن يتخذ خطوات لتخفيف معظم الأعراض المرضية للوضع العادي. والهدف هنا هو استخدام مصادر القانون الدستوري لحصر مد السياسة العادية وجزرها بطرق تتوافق مع مبدأ ثوري.

المشكلة. من الواضح أن دستور الأوراق الفدرالية يتخذ الطريق الثاني هذا. لكنه لا يفعل ذلك بروح متفائلة. وفي الواقع، إن الأوراق الفدرالية حرة على نحو متجدد من إدعاءات أن الأمريكيين محصنون، بطريقة ما، ضد أمراض تبتلي بقية الجنس البشري. وبدل هذا، هناك جهد للتفكير بعمق في دراسة ممارسة سياسية معاصرة وقديمة. وهذه الدروس هي أي شيء سوى أنها مشجعة. والدول

الأوروبية بالمقياس الأمريكي هي مستنبتات حقيقية للاستبداد. 25 كانت ديمقراطيات الإغريق القديمة غير مساوية بشفافية للتحديات العسكرية والاقتصادية للإمبراطوريات العدوانية. 26 لكن الأسوأ من هذا، أنها كانت غير مستقرة على نحو سيء السمعة، وتنحدر باستمرار إلى الاضطراب والاستبداد، بينما تحاول كل مجموعة الإمساك بسلطة متفردة لقمع الآخرين.

وفي محاولة تحديد مسار تيار السياسة العادية، لا تستطيع الأوراق الفدرالية أن تنغمس في الحيلة القديمة بتكييف برنامج عمل نجح في مكان آخر. 28 عند النظر إلى المواد المتوفرة، استنتج مونتسكيو، أعظم عالم سياسي في عصره، بأن حكومة جمهورية لا يمكنها أن تحيا بلا مناشدات مستمرة لفضيلة مواطنيها العامة. 29 ومع هذا، لا يتوقع بالضبط من بصيرة الأوراق الفدرالية، التي تناشد باستمرار الفضيلة العامة، أن تعزز سياسة الشعب الأمريكي العادية.

الحل العلمي. مقابل كل هذا، تستطيع الأوراق الفدرالية أن تضع فقط عنصراً واحداً ذا وزن في الطرف الآخر من الميزان: القانون المعاصر الغريب للتمثيل السياسي. كان هذا الاختراع للعلم السياسي المعاصر، وليس أية زيادة في كمية الفضيلة الإنسانية، هو الذي سمح بأمل عقلاني بإمكانية نجاح الأمريكيين حيث فشل القدماء قبلهم. وتتيح لنا المؤسسات التمثيلية أن ننشئ نظاماً يطوق ملايين من الناس لهم اهتمامات دينية واقتصادية مختلفة. رغم أن كل فريق قد يستغل بسرور السلطة السياسية للممارسة الطغيان على الآخرين، يسمح عددهم الوافر للمعماري الدستوري بنوع جديد من الحرية السياسية. وبدلاً من قمع فئة منشقة على حساب الحرية الفردية، قد يأمل الثوريون الناجحون أن يحيدوا النتائج الأسوأ للفئة بأن يحرضوا مصلحة فريق ضد مصالح الآخرين. ومن هنا تأتي الأهمية العظمى لقانون دستوري. وباستخدام أشكال التمثيل الدستوري، يأمل ببليوس أن يدفع بالسياسة العادية في اتجاهات لا تعرض مبادئ الثورة الأمريكية للخطر – مبادئ أوضحتها وسائل غير منتظمة للسياسة الدستورية. 32

إن كيفية فعل هذا هي المسألة الرئيسية لتصميم دستوري. وهناك شيء واضح واحد فقط: خيبة أمل تنتظر كل أولئك الذين يعجزون عن فهم الشخصية

المميزة للمؤسسات التمثيلية والذين يناضلون بدل ذلك لخلق حكومة قومية تشبه، قدر الإمكان، ديمقراطية مباشرة في اليونان القديمة. 33 إن الإغراء قوي لمحاكاة دولة المدينة القديمة بدعوة بضعة مئات من الناس معاً كي "يمثلوا" بقيتنا وأن يعيدوا سن طقوس الديمقراطية المباشرة القديمة.

يجتمع أعضاء المجلس معاً، وليس الشعب ككل، في مكان واحد، ويناقشون الحجج المؤيدة والمعارضة، وعد الأصوات وإعلان الأغلبية التي ستكون فائزة باسمنا. وللبلاغيين اسم لحل مشكلة التمثيل هذه: مجاز مرسل. في هذه الصورة البلاغية، يحل الجزء (أعضاء المجلس) محل الكل (نحن شعب الولايات المتحدة) حيث يمثلونه في النظام التمثيلي. لكن إذا غلطنا واعتبرنا المجلس الشعب مجتمعاً، ومنحناه سلطة عليا، فسيتصرف بطريقة تناقض بلاغته. وبكلمات الأوراق الفدرالية:

إن تركيز [كل السلطة] في نفس الأيدي هو بالضبط تعريف الحكومة الاستبدادية. ولن يخفف الوطأة أن هذه السلطات ستمارسها أيد عديدة، وليس بيد واحدة فقط. من المؤكد أن مائة وثلاثة وسبعين مستبداً سيكونون جائرين كما لو كانوا واحداً.. ولن يفيدنا إلا قليلاً أننا اخترناهم بأنفسنا. إن الاستبدادية الانتقائية ليست الحكومات التي ناضلنا من أجلها..

وباختصار، لا يقدم التمثيل السياسي وعداً بحل مشكلة الديمقراطية القديمة فقط، بل يقدم المصدر لمشكلة جديدة تماماً – وجود مادي في غير محله أو تجسيد لفكرة ذهبية. ومرة أخرى فإنني أقتبس: "يبدو أن ممثلي الشعب، في مجلس شعبي، يتخيلون أنهم الشعب نفسه ويبدون علامات نفاد صبر قوية واشمئزاز لدى أدنى إشارة معارضة من أية جماعة أخرى...

وبالتباين مع مبدأ التفوق التشريعي، تصر الأوراق الفدرالية على أن أي شكل قانوني لا يستطيع أن يحول أي مؤسسة سياسية في سياسة عادية إلى نحن شعب الولايات المتحدة. وماديسون واضح تماماً بهذا الشأن في الورقة الفدرالية رقم 63. فهو يرفض فيها الاعتقاد الشعبي بأن العالم القديم كان جاهلاً تماماً بالحكومة التمثيلية.

وبفعله ذلك، يبين المفهوم المميز لتمثيل تعلق عليه الأوراق الفدرالية آمالها.

في ديمقراطيات الإغريق الأنقى، أنجز كثير من الوظائف التنفيذية، ليس من قبل الناس أنفسهم، بل من قبل موظفين انتخبهم الشعب ويمثلون الشعب بصفتهم التنفيذية.. [هكذا] فمن الواضح أن مبدأ التمثيل لم يكن مجهولاً للقدماء ولم يتجاهلوه تماماً في دساتيرهم السياسية. ويكمن التمييز الحقيقي بين القدماء والحكومة الأمريكية في استثناء الشعب كلياً بصفتهم الجماعية من أية حصة في الحكومة الأمريكية، وليس استثناء ممثلي الشعب كلياً عن إدارة القدماء.

قارن هذا النص مع البيان الرسمي الثوري، الذي كتبه ماديسون أيضاً، وقد ناقشته أنا آنفاً. 37 ففي حين أصر ماديسون هنا على أن إجراءات "غير منظمة ومفترضة" للسياسة الدستورية وفرت المدخل "إلى الشعب أنفسهم"، يكتب هذا الإدعاء بخط أسود بأن "استثناء الشعب كلياً بصفتهم الجماعية" هو العلامة الفارقة للدستور الأمريكي خلال فترات سياسة عادية، نستمع نحن إلى صوت الشعب الأمريكي الأصلي. في ظل ظروف سياسية عادية، لا يمكن أن "تمثل" إرادة الشعب الأمريكي السياسية بواسطة مجاز مرسل ساذج كهذا.

مفهوم رئيسي: إشكاليات التمثيل. مع ذلك، في الوقت ذاته، على أن ابتكاراته الدستورية – كونغرس، رئيس، محكمة – "تمثل" فعلاً الشعب بطريقة أخرى. وإذا أردنا فهم هذا الإدعاء، لا بد أن نستخدم إطاراً أعم مما يتم توظيفه بالعادة في قانون دستور معاصر. فغالباً جداً ما نخاطب مشكلة التمثيل السياسي على أنها يمكن فهمها كجزء من فهم أعم للمشاكل المتضمنة في كل الجهود للتمثل – سواء كانت في السياسة، أو الفن أو اللغة اليومية. وما لم نحاول القيام بتحليل عام للتمثيل، لن نمسك بإحكام بآمال الأوراق الفدرالية في حكومة أمريكية.

تخيل إذن، أنك كنت تخطط لرحلة طويلة محفوفة بالمخاطر وأردت أن تصدر أمراً برسم صورة "تمثلك" لأحبائك أثناء غيباك. يكون أمامك خياران. فمن ناحية، قد تجد شخصاً ذا طموح تصويري، يمكن أن يقدم صورة لك كما تظهر في اللحظة الحالية. إن لهذا النوع من التمثيل الإيمائي حسناته ومساوئه المألوفة. لأنه يحاول بالضبط أن يقدم نسخة واقعية لمظهرك، من السهل على الآخرين قراءتها بمجرد

لمحة. مع ذلك، ولسبب نفسه، فإن لقطة كهذه غير مرضية. قد يرسم فنان يقدر بوعي ذاتي منه بأنه لا يستطيع أن يقلص واقعك الحياتي إلى قطعة ورق – إنه يقدم تمثيلاً فقط – صورة، توصل، بينما هي أقل واقعية، معنى أعمق إلى جمهورها. سأدعو هذا التمثيل تمثيلاً رمزياً، لأن من المستحيل تفسير معنى الصورة دون فهم بوعي ذاتي بأن الصورة رمز فقط، وليست الشيء الذي يرمز إليه الرمز.

بهذه الطريقة الرمزية يبدأ ببليوس بتمثيل شعب الولايات المتحدة بواسطة نص مكتوب – دستور الولايات المتحدة. ولفهم هذه الوثيقة، لا بد من أن ندرك أنه ليس ثمة أمل بإمساك الواقع الحياتي لسيادة شعبية خلال فترات سياسة عادية. وبدلاً من السعي للحصول على واقعية زائفة بافتراض أن الكونغرس (أو أية مؤسسة أخرى) هو الشعب، سيكون أول هدف للدستور الفدرالي هو رسم صورة حكومة تؤكد بقوة أو الكونغرس هو مجرد "تمثيل" للشعب، وليس الشعب نفسه.

إن طريقة ببليوس الذكية، إنما المتناقضة ظاهرياً، في تقديم هذه النقطة هي بتوليد نماذج التمثيل المسيطرة على السياسة العادية. ويعمل فصل السلطات بين يدي ببليوس كآلة معقدة تشجع كل موظف على أن يستفسر عن المدى الذي يمثل فيه بنجاح موظفون دستوريون آخرون رغبات الشعب السياسية الحقيقية. وهكذا، بينما يصر كل شاغل منصب على أن يتحدث باللـه جات الأصلية للناس أنفسهم، سيجد ممثلون في مؤسسات أخرى أن من الأساسي لمصلحتهم أن ينكروا أن منافسيهم قد مثلوا حقاً الشعب بطريقة مقنعة تماماً. ستكون نتيجة التبادل البلاغي هي بالضبط عكس آمال كل موال. وبدلاً من السماح لمجلس النواب أو مجلس الشيوخ أو مجلس الرئاسة خداعنا بالادعاء بأنه، هو وحده، يتكلم باسم الشعب نفسه، فإن فصل السلطات الدستوري يهدم كل مجازات مرسلة كهذه. وفيما يستنبط النظام نفسه من واشنطن العاصمة لأن تتكلم بلا لبس عن نحن الشعب خلال سياسة عادية. ويمثل مجلس النواب ومجلس الشيوخ ومجلس الرئاسة الناس مجرد تمثيل إذا صح القول؛ وكل منها استعارة لا ينبغي خلطها مع الطريقة التي يعبر فيها الشعب عن إرادته خلال فترات نادرة من سياسة دستورية ناجحة –

حين يحشد جمهور المواطنين الأمريكيين نفسه في جهد جماعي لتجديد الصالح العام وإعادة تعريفه.

ومع هذا، ففي حين يبدأ ببليوس مخططه الدستوري بالتأكيد على شخصيته كتمثيل رمزي أكثر منه كواقع حياتي، فإنه لا ينتهي هناك. وطالما ينكشف السياسيون العاديون بأنهم مجرد "بدلاء" عن الشعب، يسمح لهم الدستور أيضاً بأن "يمثلوا" الشعب بطريقة مباشرة أكثر – يجعل موظفيه الرئيسيين مسؤولين، مباشرة أو غير مباشرة، عن الانتخاب الشعبي. لا يوجد أي ميل لإنكار الأهمية الجوهرية لتكرار الانتخابات الشعبية، وإنما يوجد جهد فقط لترسيخ فكرة أن ضغوطاً ودفعات سياسة عادية ليست الشكل الأعلى لتعبير سياسي. وبالفعل، تحاول الأوراق الفدرالية أن تطمئننا بأن الدستور الجديد سيشجع اختيار ممثلين سياسيين سيرتفعون، حتى خلال أوقات عادية، عن ضيق أفق تفكير المصالح الخاصة.

رغم ذلك، فإن الجهد ذاته لخلق مؤسسات ستكافئ فن الحكم خلال فترات عادية فقط يؤكد صعوبة هذا المسعى، وتزعزع الإنجاز. وفي غياب جمهور معبأ من مواطنين فاضلين، لا يمكن أن يوجد أي ضمان بأن الآلة الدستورية ستنتج، بشكل ثابت، نتائج مقبولة: "من العبث القول إن رجال دولة متنورين سيكونون قادرين على أن يكيفوا هذه المصالح المتضاربة ويحولوها كلها إلى مصالح خاضعة للصالح العام. كما لن يتبوأ سياسيون متنورون دائماً سدة القيادة".

يدفع هذا الإدراك الرزين الأوراق الفدرالية إلى وسيلة مؤسساتية نهائية. فبافتراض وجود خطر بأن حكومة عادية سيسيطر عليها أنصار ذوي المصالح الخاصة الضيقة، يقترح ببليوس تعزيز المنجزات الثورية للشعب الأمريكي وخلال قانون المراجعة القضائية. وحين يستجيب الممثلون العاديون للمصالح الخاصة بطرق تعرض للخطر المبادئ الأساسية التي ناضل ومات لأجلها الثوريون، فإن واجب القاضي هو أن يعرضهم كما هم: مجرد "بدلاء" للشعب نفسه.

لا يتوقع ببليوس أن يبقى الدستور إلى الأبد بلا تغيير. "بل على العكس تماماً، تعترف الأوراق الفدرالية علناً بـ "أن طريقاً دستورياً إلى قرار الشعب ينبغي أن ترسم حدودها وتظل مفتوحة، لمناسبات معينة عظيمة وغير عادية". ستحدث

أزمات في المستقبل، ودعوات جديدة من رجال دولة مستقبليين لطرح نزاعات سياسية فئوية. وإذا سار كل شيء على ما يرام، سيثبت الشعب، بطريقته غير المنتظمة، أنه ند للتحدي. وبدلاً من شل حركة الشعب، يكون واجب المحكمة العليا هو أن تمنع إساءة استخدام اسم الشعب في سياسة عادية. وعمل المحكمة هو أن تجبر ممثلي الشعب العاديين في واشنطن على أن يشاركوا في النوع الخاص من التعبئة الشعبية اللازمة لتعديل دستوري إذا رغبوا في فرض سلطانهم على منجزات الثورة الأمريكية الأولى. وفي الكلمات المشهورة للورقة الفدرالية رقم 78، فإن الحالة الديمقراطية لمراجعة قضائية لا تفترض بأية طريقة ممكنة تفوق السلطة القضائية على السلطة التشريعية. إنها تفترض فقط أن سلطة الشعب متفوقة عليهما كليهما، وأنه حيث تقف إرادة الهيئة التشريعية، المعلنة في تشريعاتها، معارضة لإرادة الشعب، المعلنة في الدستور، ينبغي أن تحكم إرادة الشعب القضاة ولا تحكمهم إرادة الهيئة التشريعية.

إن المشكلة مع المحكمة العليا واضحة وضوحاً تاماً. ما الذي يمنعها من إساءة استخدام سلطتها الدستورية لتعزز مصلحة فئوية بدلاً من أن تفسر معنى منجزات الشعب الأمريكي الدستورية الماضية؟ وفي الواقع، هل من الممكن أن نفترض لفترة أطول، كما تفعل الأوراق الفدرالية بوضوح، أن شيئاً يدعى قضائياً هو نشاط محترم عقلياً؟

ليس هدفي أن أجيب هنا على هذه الأسئلة الكبيرة – ولو فقط لأنني لا أعتقد أنه يمكن الإجابة عليها على نحو مرض إلا بعد أن يتعلم محامون دستوريون أن يستردوا المفهوم الأكبر للحكومة الدستورية الذين هم جزء لا يتجزأ منه. وبدلاً من نبذ الورقة الفدرالية رقم 7 على أنها، بكلمات ألكسندر بيكل، "غير تمثيلية"، 50 فإن التحدي هو كيف يضفي مفهوم التمثيل نفسه على النص معنى متجدداً. وقد أتاح لنا هذا الجهد أن نعين موضع المراجعة القضائية كجزء من موضوع أكبر يميز الدستور الأمريكي عن أطر الديمقراطية الليبرالية، التي هي أقل ديمومة. واستجابة لمفهوم أن فضيلة احترام العامة في حالة نقص، تقترح الأوراق الفدرالية دستوراً ديمقراطياً يحاول أن يقتصد في الفضيلة. ويمكن شراء التوفير العظيم الأول

طبعاً بالتمييز بين السياسة الدستورية والسياسة العادية. ويكتسب التوفير الثاني بخطة فصل دستوري للسلطات التي عادة ما تمنح موظفين منتخبين حوافز قوية ليرتابوا النجاح الذي جسد به "ممثلون" منافسون الإرادة السياسية لنحن شعب الولايات المتحدة. ونحصل على التوفير الثالث بتصميم قانون لمراجعة قضائية يمنح القضاة حوافز خاصة ليؤدوا حلولاً دستورية سابقة ضد سحب السياسة العادية وجذبها.

لكن، في اقتراح توفير دستوري للفضيلة، لا يأخذ ببليوس وجهة نظر هوبز البسيطة حول الوضع البشري. وعلى العكس من ذلك، تفترض الآلة الكلية مسبقاً علم نفس ثنائياً: "إن الافتراض بوجود فساد عالمي في الطبيعة البشرية هو خطأ أقل قليلاً في المنطق السياسي من الافتراض بوجود أمانة عالمية. ويتضمن قانون السلطة المفوضة أن هناك جزءاً من الفضيلة والشرف بين الجنس البشري، قد يكون أساساً معقولاً للثقة.

إن المهمة هي خلق بنية حكومة ستسمح لنا، في أوقات عادية وغير عادية، بالاستفادة القصوى بما لدينا من فضيلة. بأي زيادة عن هذا يمكن أن يعدنا القانون الدستوري، أو المحامون الدستوريون؟ نحن شعب الولايات المتحدة.

III نحن الشعب؟

من ثوري ناجح إلى مواطن عادي

حتى الآن، قمت بتقديم ببليوس على أنه خلاصة الثوري الناجح الذي لا تكافئ انغماسه في السياسة آمال فاشلة طوال العمر، بل يكافئه تبادل مستمر مع الشعب يصل ذروته في التأكيد الجماعي لمبادئ الهوية الوطنية. إن الحياة الطيبة عند شخصٍ مثل هذا هي الحياة السياسية؛ فمثال الفضيلة هو شخص كجورج واشنطن، الذي يبلغ قمة تحقيقه في التضحية بمصلحة شخصية لأجل الصالح العام. مع ذلك، ورغم نقطة البداية هذه والمشبعة بعمق، يتجاوز ببليوس موقفه التاريخي ليلمح إمكانية أخرى: عالم فضائل خاصة أقام فيه رجال ونساء حصلوا على أعمق رضاهم من نشاطات بعيدة جداً عن الساحة العامة. ولا حاجة إلى

القول إن ببليوس ينظر إلى هذه الإمكانية بشيء أقل من حماس كامل, فمن وجهة نظره، يشكل هؤلاء الناس العاديون مشكلة عامة – لا مبالاة فئوية نحو الصالح العام. لكنها علامة على عظمة ببليوس بأنه لا يحاول أن يكبح أشكال حياة يجدها بغيضة، بل يستخدم قانوناً دستورياً ليصل إلى تكيف مع خصوصية مدنية باسم الحرية الإنسانية. إنه هذا القانون للسمو الذاتي الذي يجعل مفهوم ببليوس عن الديمقراطية الثنائية مناسباً لأناس يحيون ظروفاً تاريخية واسعة الاختلاف.

إنهم نحن أنفسنا على وجه الخصوص. وبتحييد كل الفروقات الاجتماعية والاقتصادية الواضحة التي تفصلنا عن ببليوس، تكون الحقيقة الصعبة هي أننا لا نحيا في وهج منتصر لثورة عظيمة النجاح لكل الأزمان. حين نقول فضيلة، لا نفكر على الفور بجورج واشنطن أو نظيره الحي (ومن يمكن أن يكون هذا الشخص؟). وأنا لا أرغب في أن أنكر أنه كانت لدينا نجاحاتنا – وإخفاقاتنا السياسية. بل إن وجهة نظري هي أن هيمنة سياسية كهذه لا تسيطر في الوقت الراهن على شعورنا الأخلاقي. وبالنسبة للأمريكي المعاصر، ليس الالتزام بالحياة السياسية إلا طريقاً واحداً من طرق كثيرة إلى الفضيلة. يمكن أن توجد الفضيلة والرذيلة – بمعنى وبلا معنى – في عدة حيوات متنوعة محيرة. وبالقدر الذي نهتم به، فإن شخصاً ينجح في أن يحافظ على تكامله ويحقق غايته في السياسة هو بلا شك شخص يستحق ثناءً عظيماً – لكن، هل يستحق أكثر من شخص يساهم في الفن أو العلم أو عمل محتشم أقل تمجيداً، الحب والتفكير؟

بمعنى ما، فقط السهولة التي نطرح بها هذا السؤال اقتصاد تجعل الفضيلة الـ ببليوسي ملائماً أكثر لوضعنا السياسي. لو لم تكن السياسة هي الطريق المتفوق إلى الفضيلة، فإن الأهم للدستور أن يستفيد إلى الحد الأقصى من القليل من الفضيلة التي نتوقعها. مع ذلك، وعلى مستوى أكثر سطحية، فإن الحقيقة ذاتها التي يتناول فيها ببليوس احترام العامة للفضيلة بجدية كبيرة إلى هذا الحد هي حجر عثرة لأولئك المعاصرين الذين يضعه وعيهم الأخلاقي في مكان بعيد عن المركز. سيكون الوصول إلى مبادئ الديمقراطية الثنائية أكثر يسراً لو أظهرنا كيف تشكل معنى ضمن فضيلتنا الإشكالية.

تبدأ هذه الممارسة في الفدرالية الجديدة عندئذ من نقطة مختلفة تماماً عن النقطة التي انطلق منها ببليوس. وبدلاً من الثوري الناجح الذي يحاول أن يجد مكاناً لحياة خاصة، سأنظر إلى الدستور من وجهة نظر المواطن العادي الذي يحاول أن يجد مكاناً لحياة خاصة، سأنظر إلى الدستور من وجهة نظر المواطن العادي الذي يحاول أن يكتشف متطلبات الحياة العامة العادلة. وفي تغيير مجال التأويل، لا أقصد أن أوحي بأن رؤية ببليوس مهجورة إلى حد ما. إن هدفي هو أن أظهر، حتى لو غير امرؤ نقاط بداياته تغييراً دراميا، فإنه يستطيع أن يشق طريقه بالنقاش المنطقي إلى نفس النتائج الثنائية التي تشكل تراث ببليوس.

معضلات المواطنة الخاصة

بالوقوف إلى جانب المواطن العادي، آمل أن أتجنب كاريكاتيراً سهلاً. إن معضلات الديمقراطية التي سأتوسع فيها لا تظهر في عالم كرتون عاشت فيه قوى فوق طبيعية خاصة بحثاً عن أحدث إثارة رخيصة. وبالتأكيد إن أفضل طريقة للبدء هي التمييز بين مواطن عادي وآخر سأدعوه موطناً عادياً كاملاً. والعلامة المميزة للأخير هي عدم قدرته الكاملة على أن يأخذ بجد جهد ببليوس ليعرف سياسة عامة تتحقق على أفضل وجه "حقوق المواطنين والمصالح الدائمة للمجتمع". 54 وهكذا، عند مواجهة السؤال: "ما الذي يصلح للبلد؟"، يتصرف المواطن العادي تماماً كما لو أن هذا السؤال يمكن تقليصه إلى السؤال، "ما الذي يصلح لي؟". وحيث أن هناك أمريكيين كثيرين يتبنون هذا الاتجاه الاختزالي من الحياة السياسية، فلن أحاول هنا أن أقنعهم بالتخلي عن إغراءات الخصوصية الكاملة الكثيرة. وبدل ذلك، اقترح تطوير موقف بديل نحو الحياة العامة التي تظل قابلة للوصول إلى معظم الأمريكيين. وبالنسبة لمعظمنا، فإن انهماكنا في مصائرنا الشخصية لا يعيق هويتنا الذاتية كمواطنين عاديين، قادرين على الاستجابة بصوت مميز حول مسائل تشمل المجتمع السياسي. هكذا، وبالدفاع عن وجهات النظر التي أعلنها أنا كمواطن عادي، لا أستطيع أن ألاحظ اقتراحاً سيكون لفائدتي الشخصية ثم أترك الأمر عند هذا الحد. وعندما أواجه بتحد، لا بد أن أقول على الأقل بأنني فعلت أكثر من أن أفكر بمصلحتي الشخصية. وبخلاف ذلك،

أفقد منزلتي كمواطن عادي وأظهر لأصدقائي كشخص أناني مصمم فقط على تمجيد ذاتي الأنانية.

مع ذلك، وبينما ينطبق معظم الأمريكيين على حالة المواطن العادي، فإنهم تعلموا ألا يتبنوا اعتراضاتهم على فضيلة مدنية بجدية أكثر مما يلزم. وفي الحقيقة، غالباً ما يتطلب حتى الحصول على فهم تجريبي بدائي لمشكلة قومية عملاً كثيراً. وبينما قد نبذل هذا الجهد، من وقت إلى آخر، قد يحرف، على وجه غير صحيح، الالتزام المستمر بمواطنة جيدة الإطلاع طاقاتنا عن صراعات الحياة الأخلاقية متجاوزة مشكلة المعلومات. وقد يقود التفكير المتزن بالمصلحة القومية المرء إلى أن يستنتج أنه يجب التضحية بالمصالح المحلية لأجل الصالح العام. لكن هذه الرسالة ستقابل بارتباك، أو أسوأ من هذا، من قبل أصدقاء وجيران يفشلون في أن ينظروا إلى ما وراء مصالحهم الضيقة. ولا غرابة إذن في أن قلة منا تتحمل طوعاً عبء ببليوس الكامل.

مهما كان مفهوماً انخراط المواطن العادي المفكر المحدود في الحياة العامة، فلا بد أن يدرك هذا المواطن بأن الانخراط يولد ثلاث مشاكل متبادلة العلاقة للسياسة الديمقراطية. المشكلة الأولى هي اللامبالاة. فوجود مواطنين عاديين كثيرين قد يفسد أخلاق أولئك الذين، بخلاف ذلك، سيجذبون إلى أن يستثمروا طاقة أكبر في مواطنة خاصة: إذا أبدى كثيرون آخرون اهتماماً عارضاً فقط بالسياسة القومية، أليس سخفاً مني أن أبقى أنا الصراع؟ المشكلة الثانية هي الجهل. وبافتراض وجود انخراط محدود، لن يكون أغلب الناس في وضع يسمح بإصدار حكم مترو على معظم – وأحياناً على كل – القضايا التي تبدو مهمة جداً لأولئك القلة الذين يتبعون الشد والجذب في واشنطن العاصمة. وأخيراً، هناك مشكلة الأنانية. ودون القيام باختبار جاد لـ "حقوق المواطنين ومصالح المجتمع الدائمة"، أليس من المحتمل، أكثر مما يلزم، أن تلقي انطباعات المرء الأولى وزناً أثقل مما ينبغي لمصالح أنانية ضيقة.

جـ - الديمقراطية القسرية

فكر في المصيبة التي ستحل نتيجة جهد جاد لاستئصال اللامبالاة والجهل والأنانية – دون التقليل من هذه المحن. أدع العلاج ديمقراطية قسرية. إذا لم يأخذ معظم الناس السياسة القومية بجدية، فببساطة، أجبرهم على أن ينتبهوا. كل يوم أو نحو ذلك، سيتم إجبار كل مواطن راشد على أن يقضي ساعة أو ساعتين في مناقشة القضايا اليومية. وبمرور الزمن، فإن هذه المواجهة المستمرة مع القضايا ستغري المواطنين ليشكلوا أحكاماً سياسية مدروسة. وإذا كشفت المناقشات أن الجماهير تخضع لحماية مصالحها المحلية التافهة، فمما لا شك فيه أننا يمكننا أن ندرب مواطنين عامين مجدين بشكل خاص سيقودون رفاقهم إلى وجهة نظر قومية أصيلة واحترام عام لمشاكل الأمة.

من السهل طبعاً أن نجد رؤية ديمقراطية قسرية مثيرة للقشعريرة غير مقبولة على الإطلاق. ويشارك المواطن العادي هذه الأيام ببليوس في شجب الديمقراطية القسرية لأنها كـ "علاج... أسوأ من المرض". 55 ومما لا شك فيه أن هناك أوقاتاً تناشد فيها الديمقراطية الليبرالية، بشكل ملائم، مواطنيها العاديين ليموتوا دفاعاً عن بلدهم. 56 لكن، يجب ألا يخلط بين المتطلبات المفروضة في فترات الأزمات مع المكان العادي الذي تشغله المواطنة في الفهم الذاتي للأمريكي العادي. وعموماً، يعود لكل أمريكي أن يقرر كم يكرس من وقت وطاقة للمواطنة العادية، وكم يكرس للمواطنة العادية, إذا كان هذا يعني أن سياسة ليبرالية ستعاني غالباً من اللامبالاة والجهل والأنانية، فإن علينا جميعنا أن نتجهم ونتحملها.

د- الديمقراطية المساوية

بينما يسأل بضعة أمريكيين عاديين هذه الحقائق السياسية القاسية، يعجز محامون أمريكيون في أن ينصاعوا لها، وهم يحاولون حل لغز معنى الحكومة الدستورية في الديمقراطية الليبرالية. وبدل هذا، تبدأ الحكمة الدستورية المعاصرة من نقطة بدء مختلفة تماماً – حكمة مستقاة من التقليد التقدمي مقابل التقليد الفدرالي. وبدلاً من التمييز بين النتائج الدستورية التي توصلت إليها رغبة محددة

وبين النتائج العادية لسياسة عادية، يستخدم المحامي المعاصر ضمنياً نموذجاً للعملية الديمقراطية التي تحول دون التعرف الواعي ذاتياً على مد الحركة السياسية وجزرها. واقتراب أسلوب التسوية هذا من الدستور يجرف جانباً القلق الثنائي بلامبالاة وجهل وأنانية الجماهير بعيداً إلى حافة الفكر الدستوري. وفي وجهة النظر أحادية المسار هذه، ليس هناك إلا مكان واحد فقط يمكن أن توجد فيه الإرادة السياسية للشعب الأمريكي: كونغرس الولايات المتحدة. إذا سنّ الكونغرس قانوناً، فقد تكلم الشعب؛ وإذا لم يفعل، فإنه لم يتكلم. الأمر بهذه البساطة، ولا ينبغي السماح لأي حديث عن صعوبات التمثيل بحجب هذه الحقيقة الجوهرية.

لا يعني هذا أن المسوين يصرون بالضرورة على وجهة نظر مبسطة تماماً لصنع قانون أحادي المسار. قد يبدون ملاحظة، مثلاً، حول السهولة التي يضع فيها السياسيون، الذين يشغلون المناصب، منافسيهم في وضع انتخابي غير عادلة. في الحقيقة، إن اهتماماً مدروساً بهذه المشكلة يمكن حتى أن يعزز مثال التسوية. ويكاد يكون الوضع كأن النقطة الكاملة لطقوس انتخابية عادلة تمنع أي استفسار عن عمق وعرض المشاركة الشعبية التي تكمن خلف تعداد معين للأصوات الانتخابية. ولو أن كل ناخب يختار، في منافسة حرة وعادلة رسمياً، من بين المرشحين على أساس سحر ابتساماتهم الشخصية، لتعامل المسوي مع هذه النتيجة على نحو لا يختلف عن انتخاب آخر يختار فيه كل ناخب مرشحيه على أساس موقفهم من الرقيق الأسود. وفي كل حالة، يكون كل ما يعرفه المسوي - وكل ما يحتاج إلى معرفته - هو أن الشعب، في اقتراع نتيجته واحد وخمسون مقابل تسعة وأربعين، اختار المرشح أبدل المرشح ب؛ لذلك فالمثل أ مخول تخويلاً كاملاً لأن يحكم باسم الشعب حتى الانتخاب التالي.

قد تترجم هذه النتيجة المؤكدة ترجمة بلاغية معقولة بوصفين متعارضين للناخبين الأمريكيين بكل ما في الكلمة من معنى. فمن ناحية، قد ينشئ المسوي أسطورة عن الرعية، ويعامل كل ناخب في كل انتخاب كما لو كان ببليوس، مهتماً بشكل واضح بـ "حقوق المواطنين ومصالح المجتمع الدائمة". من ناحية أخرى، قد

يتبنى المسويون الموقف الشخصي الواقعي العملي فيعاملون كل ناخب على أنه يسعى دائماً لأجل نفسه. 57 قد ينتقل المسوي، حتى من الأمام إلى الخلف، بين صورتي الناخب الأمريكي المختلفتين تماماً. لكن، ليست النقطة الحاسمة هي صورة الناخب المعينة التي يستخدمها كل مسوي. إنها عجز المسوي عن التمييز بين تلك المناسبات النادرة التي يستثمر فيها أناس كثيرون دورهم كمواطنين وبين تلك المناسبات المتكررة من الانتباه والاهتمام السياسي المتضائل. وهكذا تتوازى معاملة المسوي للناخب كمواطن مع معاملته للكونغرس كصانع قانون. ولا يقدم المسوي الدستوري، في أي من الحالتين، مفردات تتيح للمواطن العادي أو السياسي/ رجل الدولة ليشير إلى أنه يتحمل المسؤوليات التي تحترمها العامة بجدية خاصة.

رغم الشخصية الاختزالية لأسلوب التسوية، لا أرغب في أن أنكر أن هذا الأسلوب يقدم فعلاً حلاً لمشكلة الخصوصية المدنية التي هي أسمى بكثير من الديمقراطية القسرية. وفي الحقيقة إنني سأستخدم مفهوم الديمقراطية المساوية أحادية المسار كخط مفهومي أساسي في جهودي لتقييم البديل الثنائي. سأؤكد أولاً على المساهمات الهامة جداً التي تقدمها التسوية لنظرية الديمقراطية الليبرالية، وعندئذ فقط، أفكر ما إذا كان الثنائي يستطيع أن يفعل حتى أفضل من هذا.

مساهمة المسوي في الديمقراطية الليبرالية: لنبدأ، إذن، بالمساهمات الرمزية والأساسية التي تقدمها التسوية لاهتمام الديمقراطي الليبرالي بحق المواطنين بمواصلة حياة خاصة بعيدة عن السياسة. في جانب الرمز، ويطمئن المسوي كل منا على أن موقفنا كمواطنين ناضجين موقف آمن طالما رغبنا بقضاء بضعة دقائق عند صناديق الاقتراع في بعض الأحيان. وحتى لو ألقينا ببطاقات اقتراعنا بطريقة جاهلة أو أنانية، فإن أصواتنا تحسب كما لو كانت نتاجاً أكثر إخلاصاً فحص طبيعة الصالح العام. وبقدر ما يتعلق الأمر بالطقوس الأساسية للديمقراطية الجماهيرية، يتاح للمواطن الخاص أن يؤكد مواطنته مجدداً دون الحاجة لأن يسأل نفسه أية أسئلة محرجة حول نوعية التزاماته.

ومن ثم، هناك موضوع الجوهر. لقد نجح المسوي أن يتجنب الأخطار الشفافة المتضمنة في إجبار الناس على أن يكونوا مواطنين صالحين. وليس هناك

من هو مجبر على أن يقضي وقتاً وهو يناقش بملل مصير الجمهورية في حين يفضل فعل شيء آخر. وليس هناك من أعطى المهمة الخطيرة للقيام بممارسات قيادية في تنشئة وعي قسري. بينما قد يبدو تجنب الديمقراطية القسرية هدفاً متواضعاً إلى حد أكثر من اللازم عند البعض، يجده الليبرالي إنجازاً ذا أهمية أساسية.

لنقلب الآن قطعة النقود المعدنية لنفكر في حجج الديمقراطية الليبرالية لصالح التسوية. بدءاً بالجوهر هذه المرة، يجعل نظام التسوية من الصعب على زمرة سياسية أن تحتكر السيطرة السياسية. وفي حين أن "الذين في السلطة" قد يهزمون "الذين خارج السلطة" في انتخاب واحد، أو اثنين، أو ثلاثة على التوالي، يظل الناخب الديمقراطي حيواناً متقلباً على نحو سيء السمعة. وفي الوقت المناسب، سيمنح صندوق الاقتراع نصراً للذين خارج السلطة - إذا كان هذا فقط بسبب أن المرشحين المعارضين نجحوا في إقناع الناخبين بالتألق الرفيع لابتساماتهم أو العمق بعيد الغور لموضوع في إعلاناتهم. وعندئذ يخدم انتخاب التسوية التافه جداً وظائف مهمة - أساسية فعلاً. حتى إذا أفقدت صدمات انتخابية عشوائية تقريباً صواب النخبة، يمنح نظام الديمقراطية المساوية حقيقة لفكرة الحكم الشعبي، ويجعل من الصعب على دائرة مغلقة أن تحكم إلى الأبد.

كما تعد التسوية أيضاً الديمقراطي الليبرالي بمكافآت رمزية. وبدلاً من التأكيد على شخصية ارتباط الرعية الإشكالي، يتصور المسوي كل يوم انتخابي كانتصار آخر غير غامض للمثال الديمقراطي. أنظروا: ملايين فوق ملايين من المواطنين لعبت أدوارها المحددة مرة أخرى في طقوس الديمقراطية. ورغم كل شيء، لم يجبرهم أحد على أن يغلقوا أجهزة تلفزيوناتهم طوال الوقت اللازم للذهاب إلى صناديق الاقتراع!

لا أرغب في إنكار الحقيقة الهامة الملحقة برمزية المسوي الديمقراطية. إنه لمن المهم أن كثيراً منا اجتمعنا عند صناديق الاقتراع لنظهر أننا لم ننس أننا نستطيع أن نتكلم كـ نحن شعب الولايات المتحدة.

التسوية وقصورها: لكن هناك جانباً مظلماً، رغم كل حسنات المصالحة الديمقراطية الليبرالية التي تسوي الديمقراطية. لنبدأ، مرة أخرى، بالجانب الليبرالي

من القصة. صحيح أن المسوي يضمن فعلاً موقف كل شخص خاص كمواطن رغم أنه يحيا حياته مع إلقاء نظرة عابرة فقط إلى السياسة. رغم ذلك، يمكن أن تكون تسوية الديمقراطية عملاً خطيراً جداً. فبينما يركز أغلبنا اهتماماته على أمور أخرى، يعمل بعض رفاقنا الأمريكيين عملاً متفرغاً في أعمال الحكومة. وقد يستخدمون جيداً استثماراتهم السياسية الضخمة ليزيدوا من امتيازهم إلى الحد الأقصى على حسابنا. وبحلول الوقت الذي يتيقظ فيه المواطنون الخاصون على تهديد مصالحهم الأساسية، قد يكون الوقت متأخراً أكثر مما يلزم لعمل سياسي فعال. قد يتخندق السياسيون المتفرغون للعمل السياسي في الأعالي المسيطرة – يمارسون طوال الوقت سلطة الشعب التشريعية الكاملة، كما هو حقهم في ديمقراطية أحادية المسار. وعند هذه النقطة، قد يكون مستحيلاً على التعبئة السياسية أن تبطل نتائج إهمال سابق. إضافة إلى ذلك، حتى إذا أثبتت التعبئة المضادة أنها ناجحة، فإن الجهد المطلوب سيحول المواطن الخاص عن أغلى أهدافه قيمة. وبحكم طبيعتها، لن تتحقق هذه الأهداف في المنتدى العام ولن يغذيها التزام بالمواطنة تستنفذ كل الجهود. باختصار، ما يجده المواطن الخاص مفقوداً في تسوية ديمقراطية هو ضمان ملائم ضد انتصار سياسي ساحق دبرته جماعات حسنة التنظيم ذات مصالح خاصة تتكلم بصلاحية كاملة عن الشعب.

رغم أن تشخيص الديمقراطي الليبرالي مختلف جداً، إلا أنه يتعاطف مع عدم قناعة توأمه. ومهما يكن ممتناً لمساهمات المسوي الحقيقية في رمز الحكم الشعبي وجوهره، فإن هناك مساهمة في الديمقراطية أكثر مما يسمح بها المسوي. تحاول الرعية الخاصة أحياناً أن تفعل أكثر من التعبير ببساطة عن استيائها من الذين في السلطة باستبدالها الذين خارج السلطة بهم. وأحياناً، تحاول أن تستنبط حكماً مدروساً في موضوع مبدأ – حكماً يتم التوصل إليه فقط هو الذي يسمو على حدود نظرية التسوية. لأن المسوي، طبقاً للتعريف، يعامل كل أفعال المشاركة السياسية كأنها كانت تصاحبها نفس الدرجة من الجدية المدنية. وكنتيجة لهذا، لا يستطيع أن يحدد تلك المناسبات النادرة التي يفعل فيها الشعب الأمريكي أكثر من

أن يستبدل بمجموعة الذين في السلطة مجموعة أخرى، وبدل هذا، يعلن تغييراً جوهرياً في مبادئ الجمهورية التأسيسية.

قد تكون المشكلة غير القابلة للحل هي: هل يمكن أن نصمم نظاماً يحتفظ بمنجزات التسوية الأساسية لكنه يحسن عيوب ديمقراطيتها الليبرالية إلى حد ما؟

هـ- وعد الديمقراطية الثنائية

هذا هو وعد الدستور الثنائي. فحالياً، أود أن أؤجل كل التفاصيل الحيوية اللازمة لجعل صنع قانون ثنائي المسار واقعة دستورية جديرة بالثقة. وهدفي هنا أن أوضح كيف أن دستوراً ثنائياً – إذا أمكن جعله يعمل بأسلوب موثوق به قانونياً – يصبح أرقى من الشكل المسوي لديمقراطية أحادية المسار. ولهذا السبب، سيكون المفهوم البسيط لصنع قانون ثنائي المسار كافياً.

نبدأ، إذن، بوعد النظام ثنائي المسار لتزويد الديمقراطي الليبرالي ببعض ضمان سياسي لملايين الناس الذين لديهم أمور أفضل يقومون بها بدل أن يتابعوا مجريات الأحداث في واشنطن العاصمة. سيحدث معظم العمل السياسي اليومي على مسار صنع القانون الأدنى وذلك على نحو يمكن التنبؤ به. ولا يمكن، حسب التعريف، لأي شيء على هذا المسار أن يربك المبادئ الأساسية التي استخرجت سابقاً على المسار الأعلى. لذلك، يتم تأمين المواطن الخاص ضد تغيير في المبادئ السياسية الأساسية على الأقل طالما لم تحرز السياسة الحكومية الجديدة تقدماً كبيراً في سن قوانينها الجديدة على قانون أعلى.

في الوقت ذاته، يعد الثنائي أن يرضي الديمقراطي الليبرالي بمأسسة التمييز ذاته الذي تبطله مفردات المسوي الدستورية الفقيرة. وكما في الدستور التسوية، قد يتابع الديمقراطي ليجد معنى في واقع أن الأمريكيين يذهبون بانتظام إلى صناديق الاقتراع وأحياناً يستبدلون بطاقم قادة طاقماً آخر. لكنه قد يجد معنى أعمق، في تلك المناسبات النادرة، حين يفعل الشعب الأمريكي حتى أكثر من ذلك – حين يستخرجون، بعد مكابدة جدال وصراع، مبادئ جديدة لترشد الحياة العامة.

فهدف مسار صنع القانون الأعلى ذاته هو تحديد هذه المناسبات على أنها تمتلك أهمية خاصة وثابتة في حياة المجتمع السياسي.

وباختصار، إن وجود مسار صنع قانون أعلى، له قيمة ديمقراطية ليبرالية في كلتا المناسبتين النادرتين حين تنجح حركة جماهير جديدة في سن مبادئ دستورية جديدة وأثناء تلك الفترات المتكررة حين لا يدرس تحول دستوري عميق دراسة جادة. فحين يكون المسار الأعلى خاوياً، يحصل الليبرالي على ضمان؛ وحين يكون مكتظاً، يملك الديمقراطي وسيلة لتضخيم صوت الشعب بطريقة ستستحوذ على الاهتمام لزمن طويل قادم.

لكن، رغم إنجازات الثنائية المميزة، لا أدعي أنها ستحل حلاً سحرياً كل الصعوبات التي قد تثار ضدها. فمن الواضح تماماً أنها لن ترضي الديمقراطي القوي الذي يريد من الشعب أن يتخذ قراراً في كل المسائل الهامة طوال الوقت. والأكثر أهمية هو أن الثنائية حين لا تعد المواطن الخاص المفكر بالرضى الكامل. وعلى العكس من هذا، حالما تبدأ حركة سياسية جديدة بنجاح لتفاوض المسار المعيق الذي أسس على مسار صنع القانون الأعلى، سيواجه كل منا بخيار صعب. إما أن نستمر كمشاركين سلبيين نسبياً ونجازف بهزيمة سياسية مهلكة، أو أننا قد نزيد مستوى مشاركتنا العامة ونضحي بمصالحنا الأكثر شخصية. وبدلاً من الانتقاص من صعوبة هذا الخيار، يسعى الثنائي فقط لخلق نظام يستطيع كل منا اتخاذ قرار فيه بطريقة واعية ومدروسة.

و- ما الذي يشكله الدستور؟

لقد أكدت حتى الآن على المدى الذي يصالح ضمنه نظام ثنائي صانع قانون جوانب متنافسة للمثال الديمقراطي الليبرالي. لكن هناك طريقة أخرى لتناول وعد الثنائية، وهنا، فإننا ننتقل من تجريدات كبيرة لنظرية سياسة إلى الصعوبات الأكثر خصوصية التي يواجهها الشعب في جهوده للتواصل مع مد وجزر اندماجه بالمواطنة. حتى تفهم المشكلة تماماً، ضع نفسك في الموقع النمطي لمواطن خاص. فبقدر ما يتعلق الأمر بك، لن يحول انتصار حزب سياسي أو آخر

في الانتخابات التالية شكل عالمك تحويلاً نمطياً. وعلى النقيض من هذا، سيتحطم عالمك إذا هجرتك زوجتك أو فقد عملك جاذبيته، أو أحرجت نفسك أمام أصدقائك بطريقة مخزية. هذه هي الأشياء التي يتناولها المواطن الخاص عادة بجدية كبيرة؛ السياسة هي نشاط جانبي تتنافس على شد انتباهه مع نشاطات أخرى لا تحصى.

مع هذا، فأنت تعرف أن هذا النشاط الجانبي يختلف عن النشاطات الأخرى. فقد تبدأ حقاً عدم المسؤوليات العادية لسياسة طبيعية بإزعاجنا بطريقة خاصة. ألا يدرك من يطلق عليهم ممثلونا أن هناك شيئاً خطيراً يحدث؟ ألا يمكنهم أن يروا أن العمل كالعادة لن يكفي فترة أطول؟

حتى بينما المواطن الخاص يقول هذا، لابد أن يدرك الصعوبة في ترجمة اهتمامه المتزايد ليكون موضع ثقة رفاقه الأمريكيين. فحتى بالنسبة للوقت الحاضر، إنه لا يرغب في أن يضحي بكل شيء يجعل حياته الخاصة جديرة بالاهتمام لأجل أن يقدم كل حياته للجمهورية. وعلى نحو أكثر تجريداً، بينما المواطن الداعي للخصوصية مميز قطعاً عن الخاص الكامل، فإنه ليس أقل تميزاً عن شخص سأدعوه المواطن العام تماماً، الذي يصر على متابعة سليمة النية للصالح العام مهما كانت التضحية الخاصة. وهذا يعني أن المواطن الخاص يواجه مشكلة خاصة في الانخراط في التواصل السياسي: كيف يضفي أهمية على اهتماماته كمواطن خاص دون تقيده بخصائص الالتزام المميز للمواطن عام تماماً؟

هنا يقدم النظام الأمريكي الديمقراطي ثنائي المسار مساهمته البارزة. لكن الطريقة التي يقوم بها بذلك معقدة نوعاً ما. سمها إستراتيجية التضحية التفاضلية. وحتى ترى كيف تعمل، فكر في أن حركة سياسية تنجذب إلى مسار صنع القانون العالي فقط بتكلفة عالية. لأنها في تثبيت بصائرها على انتصار صنع قانون أعلى، فإنها تحول طاقتها من مسار صنع القانون الأدنى، متجاوزة الفرصة بانتصارات أرخص قد تزيد مصالح أتباعها المباشرة. وبينما تثبط هذه الحقيقة معظم الجماعات السياسية عن أن تتولى طيلة حياتها بجدية المسار الأعلى، تعطي أيضاً أولئك الذين يقدمون التضحية فعلاً طريقة جديدة لتشير إلى اهتمامهم المدني

المتزايد – دون أن تطلب منهم أن يهجروا حياتهم الخاصة تماماً. وبالسماح للحركة في أن تضحي متباهيةً بفرص صنع قانون أدنى لأجل فرصة انتصار صنع قانون أعلى، تستطيع حركة سياسية أن تمثل اهتمامات جمهور مواطنين خاصين بمصداقية لا يحققها أبداً الكلام الرخيص عن الفضيلة. والتضحية الكامنة في صنع قانون أعلى تقدم إلى المواطنين الخاصين طريقة معقولة ليقول الواحد للآخر: "هذه المرة، نعنيها حقاً!"

وللحيلولة دون سوء فهم متوقع، لا أشير إلى أنه حين تنجح حركة سياسية فعلاً في إزالة كل العقبات من مسار صنع القانون الأعلى، ستكشف نظرة إلى أعماق الفجوات النفسية للمشايعين للحكومة عن قلوب مطهرة تماماً من المصلحة الذاتية وعقول مركزة تماماً على "حقوق المواطنين ومصالح المجتمع الدائمة". في الحقيقة، لو كان ممكناً بالنسبة لنا أن نمارس – ونكشف للآخرين – عن صفاء دافع أصيل النقاء، لاستغنينا ليس فقط عن إستراتيجية التضحية التفاضلية بل أيضاً عن الدستور الثنائي نفسه. وبدلاً من الطقوس القانونية المعقدة لصنع قانون أعلى، قد نعرض ببساطة نقاء دوافعنا ونمضي في العمل العام الذي بين أيدينا. والسبب بالضبط هو أننا مخلوقات معقدة نفسياً، لكن اعتراضات "مخلصة" ذات نقاء حقيقي كهذه تبدو طرقاً ساذجة لتشكيل ادعاءاتنا بمواطنة خاصة. ونقيضاً لهذا، تقدم إستراتيجية التضحية التفاضلية طريقة موثوقة يعين فيها مواطنون خاصون ومعقدون نفسياً تلك المناسبات حين يقصدون أن يستثمروا جانباً معيناً من شخصيتهم بأهمية متزايدة.

قد تنار الاستخدامات الرمزية لتضحية تفاضلية بنظرة إلى الطريقة التي تعمل بها في أجواء أكثر حميمية في الحياة. تخيل، على سبيل المثال، أننا عشنا في مكان لم تكن معروفة فيه مؤسسة الزواج القانونية. في عالم كهذا، كانت ستستمر معاناة الأزواج حول قرارهم أن يعيشوا معاً، وأن يبتكروا آليات ذكية لا تحصى ليومئ الواحد للآخر بالمعاني الخاصة التي يعلقونها على علاقتهم. ومع ذلك سيتعزز هذا الجهد للتواصل تعزيزاً لا يمكن قياسه بشكل الزواج القانوني – من خلاله تعرض الأطراف نفسها، وهي على وعي ذاتي بهذا، لنفقات كبيرة إذا

تصرفت لاحقاً على نحو لا يتوافق واعتراضاتها على الحب والعاطفة. ولا يخدم بالأساس هدف احتفال مكلف كهذا على أنه صورة للمحبة والكراهية اللتين تجذبان وتصدان الأطراف نحو العلاقة الدائمة؛ وهو بدل هذا، يقدم نظاماً رمزياً يستطيع أناس معقدون نفسياً أن يضيفوا من خلاله معنى خاصاً على شكل تفاعل، وبناء عليه يشكلونه على أنه مجتمع من نوع خاص، مميز عن العلاقات العادية للوجود الشخصي اليومي.

تقدم الثنائية دستورية نظاماً رمزياً مشابهاً في دنيا العامة. وبتقديم نظام صنع قانون أعلى، ينجح الدستور الأمريكي في تأسيس تمكن كل الأمريكيين من أن يتعرفوا على المناسبات النادرة حين يقصدون أن يقدموا أنفسهم بعضهم لبعض كمواطنين خاصين، ويفصلونها عن المناسبات العادية التي لا تعد ولا تحصى حين يقنعون بأن يفهموا أنفسهم على أنهم مجرد مواطنين خاصين – الذين لا تعني لهم الحياة السياسية إلا واحدة من تحولات عديدة في سعيهم الدائب للسعادة.

ليس مقدراً على كل جهد لتأسيس إدعائنا في مواطنة خاصة أن يلاقي نجاح ببليوس. وبدل هذا، لابد أن نتوقع أن معظم رفاقنا المواطنين سينظرون إلى معظم الجهود السياسية في سبيل التجديد القومي بخاصية اللامبالاة والجهل والأنانية لحياة عادية في ديمقراطية ليبرالية. مع ذلك، يبدأ بعض من سيكونون من أتباع ببليوس بالعزف على وتر أنها هذيان عناصر على هامش المجتمع الأمريكي. وبدل أن تواجه الحركة الجديدة بالتجاهل والاحتقار، يأخذها المزيد من الأمريكيين مأخذ الجد – حتى حين يجدون رسالتها منفرة تماماً. وبالمقابل، يثير نجاح الحركة، في اختراق الوعي السياسي، جهداً عاماً لتقييم مغزاها النهائي: هل هي بدعة عابرة أم شيء له أهمية أصيلة عامة؟ وببطء، تبدأ طقوس صنع قانون أعلى نصف المتذكرة تتخذ معنى أعمق، لأننا خلال هذه الطقوس نختبر جدية جهد رفاقنا الأمريكيين على مستوى التجديد وإعادة التعريف القوميين. ولا حاجة إلى القول إن معظم الحركات ستفشل في خلق نوع من دعم واسع الانتشار لحججهم الببليوسية التي تحتاج إليها قبل أن يتكلموا دستورياً، مرة أخرى، باللـه جات الخاصة لـ نحن شعب الولايات المتحدة. لكن هذا، بمعنى ما، هو النقطة بالضبط. لو كان هيناً وسهلاً أن

ينجح صنع قانون أعلى لكننا نحط من قدر الإنجاز الجماعي الرائع المستخدم حين ينجح فعلاً ملايين الأمريكيين، رغم التحولات التي لا تحصى للمجتمع الديمقراطي الليبرالي، في أن يشاركوا في فعل حكومة ذاتية بجدية تقارن بأروع منجزات الماضي الدستورية.

ز- الصعوبة المتزامنة

أقصد أن أحدد، ضمن هذا السياق، الوظيفة الديمقراطية للمحكمة العليا. لنبدأ برأي المسوين الذي يتهم المحكمة العليا بأنها "مؤسسة منحرفة عن الديمقراطية الأمريكية"، ومحكوم عليها أن تحمل إلى الأبد وصمة عار "صعوبة الأغلبية المضادة". لوضع هذه التهمة المألوفة في منظور ثنائي، فكر بالمعنى الواضح الذي تكون فيه زائفة. حين تستشهد المحكمة بالدستور، فإنها تلجأ إلى تشريعات قانونية صادقت عليها سلسلة أغلبيات كاملة – وتحديداً، أغلبيات تلك الهيئات التمثيلية التي اقترحت وأقرت الدستور الأصلي وتعديلاته اللاحقة. وبدلاً من صعوبة الأغلبية المضادة، يحدد الابتذال المألوف صعوبة متزامنة.

وكما هو جدير بالابتذال، تكون الحقيقة التي تقوم عليها الصعوبة المتزامنة بسيطة وأساسية: من المتوقع عموماً من المحاكم أن تتبع الكلمة الأخيرة التي سنت في قانون. لكن المراجعة القضائية تتطلب من المحكمة العليا أن تعكس هذه القاعدة وتصر على قراءتها للدستور رغم تعليمات متناقضة قد يصدرها ممثلون منتخبون شعبياً لاحقاً. إنه هذا الانقلاب لأولوية عادية مؤقتة هو الذي يكمن في جوهر تهمة "الانحراف".

ومن المؤكد أن المشكلة هي حقيقية. وبالتأكيد أنه، إذا أخذ معنى عبارة العادية مع بقاء الأشياء على حالها Ceteris paribus، تكون الصعوبة المتزامنة غير قابلة للدحض لندع هذا مبدأ الكلمة الأخيرة: مع بقاء الأشياء الأخرى متساوية، سيكون من غير الديمقراطي بالنسبة للمحاكم أن ترفض قرار حكومة تمثيلية متأخراً لمجرد أنه غير متوافق مع قرار سابق. ولابد أن يحتفظ الشعب بحق تغيير رأيه – فبخلاف ذلك تكون لدينا عبادة أجداد، وليس ديمقراطية.

لكن، هل كل الأشياء الأخرى متساوية دائماً؟ إن هذا هو طبعاً ما يرفضه الثنائي رفضاً أكيداً. 62 فمن وجهة نظره، الدستور الأمريكي هو أحد الجهود العظيمة للتمييز بين تلك الأفعال النادرة لحكومة تمثيلية مدعومة بأحكام مدروسة من جمهور مواطنين مجندين وبين الأفعال التي لا تحصى المقامة على شيء أقل من هذا. ونقيضاً لهذا، تتخذ الحكمة التقليدية وجهة نظر مختلفة تماماً عن الصعوبة المتزامنة – وجهة نظر منسجمة مع مفهوم المسوي، أو أحادي المسار للديمقراطية الذي ذكر بالتفصيل سابقاً. ونقيضاً لصورة الثنائي لقمم دستورية ووديان تشريعية، يسوي المسوي تاريخاً دستورياً إلى سهل منفرد ذي مغزى قانوني. وطالما ينال المشرعون مقاعدهم خلال عملية انتخاب ديمقراطية عادلة وحرة، يرفض المسوي أن ينظر في نوعية مشاركة المواطن التي تدعم تشريعاً محدداً. وبناء على وجهة النظر هذه، لا يمكن أبداً لقرارات سياسية توصلت إليها هيئة تشريعية منتخبة ديمقراطياً أن تكون لها شرعية أكبر من تلك القرارات التي توصلت إليها هيئة أخرى. إضافة إلى هذا، فإن فرضية التسوية هذه على وجه التحديد هي المطلوبة قبل ترجمة الصعوبة المتزامنة إلى صعوبة أغلبية مضادة بواسطة فرضية مباشرة ذات أربع مراحل:

- Ceteris Paribus / بقاء الأشياء الأخرى على حالها، ينبغي أن تتبع المحاكم الكلمة الأخيرة التي سنتها في قانون هيئة تشريعية منتخبة شعبياً. هذا هو مبدأ الكلمة الأخيرة.
- لكن، بموجب مبدأ التسوية، لن يكون لحلول سياسية توصلت إليها هيئة تشريعية منتخبة ديمقراطياً شرعية في وقت ما أكثر من وقت آخر.
- لذلك لابد أن تبقى الأشياء الأخرى على حالها، وينبغي أن تتبع محكمة ديمقراطية دائماً الكلمة الأخيرة المسنونة قانونياً حول الموضوع.
- حيث أن المراجعة القضائية تنتهك هذه القاعدة، فمن المفترض أنها معادية للديمقراطية.

رغم أنه من النادر أن تم التعبير عن هذه الحجة محروقة العظام تعبيراً واضحاً، فمن الجلي أنها تحفز كثيراً من الكتابات المعاصرة المميزة جداً حول الدستور. لنضرب مثالاً لطيفاً على نحو خاص. تخدم ميزتان خاصتان من كتاب جون إلي: الديمقراطية وعدم الثقة بتحديدهما له على أنه نتاج نموذج أصلي للاقتراب من التسوية. الميزة الأولى هي جهد إلى المصمم على أن يتفه المبادئ الأساسية التي اكتسبت وضع المبدأ الدستوري كنتيجة لجهود أجيال ناجحة في الماضي في صنع قانون أعلى. وفي الواقع، وبالقدر الذي يهتم به إلي، يكشف تاريخ دستورنا بأن الجهد ذاته الذي يضمن حقوقاً أساسية عبر صنع قانون أعلى مغامرة مساء فهمها.

هذا الاستنتاج الأول يمهد الطريق لاستنتاج آخر. إذ أن إلي لا يقترح أن تحدث استجابة لمفهومه السيئ لصنع قانون أعلى بإلغاء المراجعة القضائية. وبدل هذا، فإنه يسعى لمنح المحكمة مهمة جديدة بتوجيه انتباهها إلى آلية صنع قانون ذي مسار أدنى. ومن وجهة نظره، يتوقع المواطنون الخاصون بصورة شرعية من المحاكم أن تحمي فقط تلك الحقوق الدستورية لتبقى ممثلينا المنتخبين بانتظام محاسبين من الناخبين ومتفتحي العقول على نحو مناسب في ممارستهم وظائف مسارهم الأدنى.

هذه الاستنتاجات ليست أقل روعة من جهد إلي ليقدمها كأنضج نتاج لـ "تأويلية نهائية" معتمداً على النص الدستوري نفسه. ورغم كل شيء، يسأل إلي: ألا يكرس دستورنا كثيراً من لغته لأمور إجرائية أكثر من الأمور الجوهرية؟ ألا يتحقق هذا الاهتمام النصي المهتم بالإجراء في صورة إلي لمحكمة عليا منكبة على طمأنة الشرعية والديمقراطية لكونغرس مستجيب للناخبين وواسع الأفق؟

إنه هنا حيث لابد أن يثير الثنائي صرخة غير تابعة منطقياً non sequitur. ومن المسلم به أن الدستور يتكلم بتوسع حول العملية الديمقراطية. لكن التعقيد ذاته للنص يخالف تفسير إلي لنيته الأهم. وبدلاً من تعزيز الإدعاءات الديمقراطية لدى سياسيينا العاديين على طريقة إلي، يجعل الدستور إدعاءهم بالتحدث من أجل الشعب إشكالياً – واضعاً مجلس النواب ضد مجلس الشيوخ، والرئيس ضدهما معاً، مع زيادة صعوبة مرجعية المنصب لخلق صعوبة كبيرة لمجموعة

سياسيين منفردة من أن تسيطر على كل أعضاء صنع القانون على أساس انتخاب وحيد. وبدلاً من محاولة إيجاد معنى لكل هذا التعقيد النصي الدستوري، "يقرأ" إلى دستورنا كأن علاقات صنع القانون المدروسة التي خلقتها المواد I، II، IV، V وضعت على نحو ما نسخة مفككة لحكومة برلمانية بريطانية – حيث أنيطت سلطة صنع قانون مطلقة بمجلس نواب وحيد يجدد انتدابه الدوري في منافسة ديمقراطية حرة.

لكن، لم يعد المحامون الدستوريون يسمحون لعواطف الحب لإنجلترا، الموروثة من الحقبة التقدمية، أن تحجب عنهم المنطق الثنائي المميز لنظامهم الديمقراطي. وبينما نتطلع بإخلاص لذلك اليوم الذي يهيمن فيه على كونغرس الولايات المتحدة رجال ونساء لهم قيم جون إلى الديمقراطية ورؤيته الواسعة، قد لا ننسى أبداً أن الدستور الأمريكي، على نحو يختلف عن الدستور البريطاني، لا يضع سلطة صنع القانون النهائية بين يدي أية مجموعة ممثلين صغيرة يقيمون بانتظام في عاصمة الأمة. كما أن الدستور الأمريكي لا يفترض مقدمة منطقية، كما تحذرنا الورقة الفدرالية رقم 10، تتوقع أن "رجال دولة متنورين سوف.. يكونون دائماً في منصب القيادة". وفقط في حالة ما إذا تحرك ممثلونا متجاوزين السياسة العادية وساندوا حركة شعبية عريضة لصالح مبادئهم على مسار صنع قانون أعلى، يسمح لهم دستورنا لصنع قانون مع سلطة كاملة لـ نحن شعب الولايات المتحدة.

ج- دفاع ثنائي عن المراجعة القضائية

بدل أن يركز المحامون الأمريكيون انتباههم على آليات ديمقراطية أحادية المسار، يجب أن يتعلموا أن اتخاذ وجهة نظر أقل خوفاً حول المنجزات الماضية لصنع قانون أعلى للشعب الأمريكي. وببساطة تامة، نحن لا نكاد نكون الجيل الأول من الأمريكيين الذي يواجه جهل ولامبالاة وأنانية السياسات العادية، أو أول من يأمل بنظام حكومي سيمثل الشعب رغم الشخصية الإشكالية لمشاركته السياسية. إضافة إلى أننا ما أن نفكر بصعوبات هذا المشروع، حتى تبدو حقيقة أن

أجدادنا هي أقل أهمية من حقيقة أنهم نجحوا فعلاً، عند الاقتضاء، في حل المشكلة ذاتها التي نواجهها هذه الأيام في تأسيس شكل معقول من مسار تهتم به العامة.

في الحقيقة، حتى رجال الدولة الذين خلقوا دستورنا، أو كتبوا تعديلاته للحرب الأهلية، بالكاد أقنعوا كل زملائهم الأمريكيين ذوي الشخصية الـ ببليوسية حول اهتمامهم بـ "حقوق المواطنين ومصالح المجتمع الدائمة". لا يمكن أن يوجد إجماع عالمي في هذا الجانب من الحكم النهائي. وأكثر ما يمكن أن تأمل به الحركات السياسية ذات الطبيعة الحيوية هو أن تولد أخيراً سنوات نشاط صنع قانون أعلى اعترافاً شحيحاً، وغالباً ما يكون مريراً، اكتسب الحق بتقديم نفسه كممثل لأغلبية مواطنين خاصين حول بضعة مواد مبدأ أساسي، وأن نحن الشعب قد تكلمنا بناء على ذلك بطريقة استبدادية خاصة. وبناء على هذه المنجزات النادرة لسياسات ديمقراطية، يقترح الثنائي وضع القضية الديمقراطية لمراجعة قضائية. وقبل أن يبرهن سياسيونا الحاليون برهاناً مقنعاً بأنهم يفعلون أكثر من مجرد تمثيل أحكام مطالبين بالخصوصية كاملين أو مواطنين خاصين غير مفكرين، ألا ينبغي علينا أن نختبر ادعاءاتهم مقابل نجاحات الماضي لصنع قانون نموذجي أعلى؟

حين تختبر المحكمة بعض مبادرات الكونغرس الحديثة مقابل تفسيرها لحلول دستورية ماضية، لا تتورط بشكل عبادة أجداد معاد للديمقراطية. وبإعلانها أن تشريعاً هو غير دستوري، تعبر المحكمة عن وظيفة ثنائية حاسمة. إنها تشير إلى جماهير مواطني الولايات المتحدة الخاصين بأن شيئاً خاصاً يحدث في أروقة السلطة؛ وبأن ممثليهم في المستقبل يحاولون أن يشرعوا بطرق سلكتها حركات سياسية قليلة في التاريخ الأمريكي بمصداقية؛ وأن اللحظة حانت، مرة أخرى، لتحدد ما إذا كان جيلنا سيستجيب بالقيام بالجهد السياسي المطلوب لإعادة تعريف هويتنا الجماعية، كمواطنين خاصين. وباختصار، إن ممارسة المحكمة سلفية الرؤية في المراجعة القضائية هي جزء أساسي لمشروع حيوي موجه نحو الحاضر يمكن من خلاله أن تعدل رعية هذه الأيام الخاصة السلطة الديمقراطية التي أولوها إلى الممثلين المنتخبين الذين يتحدثون باسمهم من أعالي السلطة في واشنطن العاصمة.

إنه لصحيح طبعاً أن ممثلينا المنتخبين، حين يواجهون تحدي المحكمة، قد يجدون أنفسهم غير قادرين على، أو غير راغبين في، أن يتغلبوا على المقاومة القضائية لسلوك طريق صنع قانون أعلى على نحو ناجح ليتحدثوا، مرة أخرى، بلهجات نحن شعب الولايات المتحدة. لكن، حالما نبدأ بمساءلة فرضيات التسوية، فإن مجرد حقيقة أنه لا يمكن إقناع الشعب بمخالفة حكم المحكمة تكفي بالكاد لتسم المحكمة بأنها غير ديمقراطية. وبدل هذا، يعمل العجز المتواتر للسياسيين العاديين على أن ينجحوا في صنع قانون أعلى لكي يعبروا عن الحقيقة القاسية عند ببليوس حول صعوبة تعبئة أغلبية مواطنين خاصين في ديمقراطية ليبرالية.

كما أنه لن يفيد المسوين أن يستجيبوا إلى هذا الدفاع الثنائي من المراجعة القضائية بالتنابز بالألقاب وشجب المحكمة بأنها رجعية إلى حد كبير، هذا إذا لم تكن غير ديمقراطية تماماً. فهذه الإدانة السهلة تتجاهل النتائج غير العادية التي تظهر حين تكسب حركة سياسية فعلاً، بعد سنوات نضال طويل وصعب، الحق في أن تتحدث باسم نحن الشعب على مسار صنع القانون الأعلى. وحالما تنجح حركة في سن تعديل دستوري، لن تعود مضطرة لأن تستدعي الطاقات السياسية للشعب الأمريكي على نحو مبالغ به إلى هذا الحد. وستظل منجزاتها القانونية سليمة حتى حين تجد جماهير المواطنين الخاصين، كما سيجدون حتماً، أن لديهم أعمالاً يقومون بها بوقتهم أفضل من أن يستمروا في صراع سياسي يبلغ درجة الحمى في الهياج. ورغم العودة العنيدة للسياسة العادية، ستبقى منجزات الحركة القانونية في مركز وعي محامي أمريكا الدستوريين، الذي ينبغي أن يميزوا المسؤولية العالية لاختبار نتائج سياسة عادية باسم مبدأ دستوري. ومن وجهة النظر هذه، لا يكاد يكون الدستور الأمريكي صديقاً للوضع الراهن، بل تطبيقاً لتساؤل ثوري خلال فترات اللامبالاة الطويلة والجهل والأنانية التي تميز الحياة السياسية للديمقراطية الليبرالية. وبتذكيرنا بالمناسبات الماضية التي نجحنا نحن الشعب بالاعتماد عليها في صنع مبادئ دستورية، تؤطر المحكمة طبيعة نضالاتنا السياسية العادية وتسمح لنا باختبار طموحاتنا في صنع قانون أعلى بانضباط وجدية ديمقراطية لا يمكن للمسوي فهمها أبداً، وأقل من ذلك أن يقاربها.

IV فدرالية جديدة؟

يظلم المحامون الدستوريون بالتالي زملاءهم الأمريكيين حين يتبنون موقف تسوية من المحكمة العليا ويتجاهلون نظرية الديمقراطية الثنائية التي عززت عند التأسيس. وبدلاً من معاملة ببليوس كأنه أثر قديم من عصر سالف، يجب أن نعترف بأن الدستور الفدرالي مقدم لحل مميز لمشكلة تعريف ذاتي مستمرة – مشكلة ولدها تقليدان، مميزان تماماً، ينبثق منهما الغرب المعاصر. الأول، باسترجاع التقليد الجمهوري الكلاسيكي، يصر على أن الاشتراك في الحياة السياسية يخدم كأنبل مثال للجنس البشري. وبالثاني، باسترجاعه الشك المسيحي بادعاءات مجتمع دنيوي، يصر على أن خلاص الأرواح شأن خاص، وأن سلطة دولة دنيوية قسرية تمثل التهديد الأعلى على القيم الإنسانية. وعند مواجهة الدستور الأمريكي بهذا الصراع المستمر نحو الصعود إلى الفكر والممارسة الغربيين، فإنه لا يسعى إلى انتصار سهل لجزء واحد من أنفسنا على حساب كبت الجزء الآخر. وبدل هذا، يقترح أن يستخدم الصراع ليوفر الطاقة لتوليف خلاق.

وكأمريكيين، فإننا لسنا مواطنين عامين كاملين ولا أشخاصاً خاصين كاملين. ودستور الولايات المتحدة يشكلنا كمواطنين خاصين مجهزين بلغة وعملية قد تسمحان لنا بحكم ذاتي ديمقراطي ليبرالي واع ذاتياً على نحو رائع – والذي لا نقول طبعاً أنه سيستخدم بأي روح كهذه. لكن من الأفضل ترك تطلعات الثنائية المستقبلية إلى وقت آخر.

الالتزام المسبق وتناقض الديمقراطية الظاهري

ستيفن هولمز

III est absurd que la volonte se donne des chaine pour lavenir rousseu

يفتتح لورنس ترايب اطروحته المؤثرة حول القانون الدستوري بصيغة مختصرة لمعضلة الاغلبية المضادة التنافر بين سياسة الاغلبية والقيود المثبتة دستورياً في أدق صيغة اساسية، السؤال هو لماذا تختار أمه تسند الشرعية على موافقة المحكومين لتشكل حياتها السياسية بلغة التزامات باتفاقية اصلية.. ثم تأسيسها عمداً ليصعب تغييرها لقد طرحت المشكلة الاساسية بطرق متنوعة. كيف يمكن مصالحة موافقة المحكومين مع سيطرة موافقة تالية باتفاقية دستورية؟ لماذا ينبغي أن يكون لإطار دستوري صودق عليه عليه قبل قرنين، هذه السلطة العظيمة على حياتنا الآن؟ لماذا تفوض أقلية من رفاقنا المواطنين أن يمنعوا تعديلات على الدستور ؟ هل تنسجم المراجعة القضائية مع السيادة الشعبية، حين تعتمد على ولاء خرافي لنية المؤسسين؟

التوتر بين الدستورية والديمقراطية

لهذه الاسئلة تاريخ طويل ففي قضية تحية العلم عام 1943 اصدر القاضي روبرت جاكسون البيان الكلاسيكي التالي:

كان هدف وثيقة الحقوق ذاتها سحب مواضيع معينة مع تقلبات الجدل السياسي، لوضعها بعيداً عن متناول الأغلبيات والموظفين ولترسيخها كمبادئ قانونية تطبقها المحاكم. قد لا يعرض للتصويت حق الإنسان في الحياة والحرية والملكية وحرية الكلام وحرية الصحافة وحرية العبادة والتجمع وحقوق أساسية أخرى: إنها تعتمد على محصلة ليست ناتجة عن أي انتخابات.

الدستورية، من هذا المنظور، معادية للديمقراطية جوهرياً والوظيفة الرئيسية للدستور هي أن يزيل قرارات معينة من العملية الديمقراطية، أي أن يقيد أيدي المجتمع.

لكن كيف نبرر نظاماً يعيق إرادة الأغلبية؟ من ناحية قد نستحضر بروح القاضي جاكسون حقوقاً جوهرية: إذا كانت مثل هذه الحقوق منقوشة في الطبيعة بطريقة ما، فإنها قد تلغي ببساطة الموافقة. كبديل لهذا، يمكن أن نركز على الشخصية التي تأتي بعكس الديمقراطية غير محدودة دستورياً. وقد توبع خط الحجة هذه من قبل إف. إيه هايك Hayek على سبيل المثال فالدستور من وجهة نظره، ليس إلا وسيلة لتحديد سلطة الحكومة ومواطنو هذه الايام قصار نظر؛ يتمتعون بالقليل من السيطرة على الذات، وغير منتظمين على نحو محزن، وهم دائماً ميالون إلى التضحية بمبادئ ثابتة لأجل مباهج ومنافع قصيرة المدى. الدستور هو العلاج الممأسس لقصر النظر المزمن هذا: إنه يجرد الأغلبيات المؤقتة من قوتها باسم معايير ملزمة. والدستور هو زيد من الناس صاح بينما الناخبون هم زيد سكران. يحتاج الناس إلى دستور، تماماً كما "احتاج يوليسيس إلى أن يربط إلى ساريته. إذا سمح للناخبين في الحصول على ما يريدون، حطموا أنفسهم حتماً. وبإلزام أنفسهم بقواعد صارمة، يتجنبون أن تزل بهم أقدامهم.

ويقدم مارتن شابيرو Shapiro منظوراً مختلفاً ومناقضاً فعلاً. إن موقف شابيرو دقيق ويصعب تلخيصه؛ إلا أن مقاله عن معنى الدستور الأمريكي يختتم بادعاء جدير بالذكر بلاغياً. إنه يكتب: حين نختبر تشريعاً مسنوناً بطريقة ديمقراطية، لا ينبغي أن نسأل، كمحامين مقيدين بالنص، هل هو دستوري؟ وبدل هذا، ينبغي أن نسأل، كمواطنين ديمقراطيين، هل نريده أن يكون دستورياً؟ لا ينبغي أن يستعبدنا "رجال ميتون معينون ما كان بإمكانهم أن يتخيلوا ظروفنا الراهنة". 7 يجب أن يوجهنا فقط قرارنا الجماعي بشأن نوع المجتمع الذي نريد أن نصبحه.

يمثل شابيرو وهايك نقطة جدال مستمر والنقطة المقابلة لهذا الجدال. ويمثل اختلافهما الصراع بدقة – إذا عبرت عن هذا بهذه الطريقة – بين ديمقراطيين يعتبرون الدساتير مزعجة ودستوريين يفهمون الديمقراطية كتهديد. ويقلق بعض المنظرين من أن الديمقراطية سيشلها قيد دستوري. وآخرون يخشون من أن فيضاناً ديمقراطياً سيخترق الجدار الدستوري. ورغم خلافاتهما، يتفق الفريقان على

وجود توتر عميق ومتناقض تقريباً بين الدستورية والديمقراطية. إنهما يقتربان حقاً من اقتراح أن "الديمقراطية الدستورية" هي زواج بين نقيضين، جمع بين نقيضين.

إن وجود "توتر" لا يمكن تسويته بين الدستورية والديمقراطية هو أحد الخرافات الجوهرية في الفكر السياسي المعاصر. وبالتساؤل حول هذا، لا أقصد إنكار الحقائق المعروفة. وبدل الشك في فرضية مشتركة على نحو واسع، أي، بمتابعة اقتراح (بمعنى واضح) بأن الدستورية والديمقراطية مدعومتان دعماً متبادلاً، آمل أن ألقي ضوءاً على بعض الأبعاد المهملة لنظرية الديمقراطية والدستورية.

لقد جادل جون هارت إلي Ely أيضاً بأن القيود الدستورية، بعيداً عن كونها معادية للديمقراطية بانتظام، يمكن أن تكون معززة للديمقراطية. 8 وتتطلب الحكومة الديمقراطية، ككل الإبداعات البشرية، إصلاحاً دورياً. ولا بد من تأمين شروطها أو إعادة تأمينها؛ ولا يمكن تحقيق هذا دائماً بوسائل ديمقراطية مباشرة. وهكذا تفوض المحكمة دستورياً بأن تكون كلب حراسة الديمقراطية. ولابد أن يقرر الممثلون المنتخبون والمعول عليهم أي "قيم أساسية" ينبغي أن توجه السياسة العامة؛ لكن، في أمور إجراء اتخاذ قرار أساسي، تتحمل المحكمة مسؤولية وصاية رئيسية. وعليها أن تطيح بكل تشريع، مهما كان شعبياً ويتمتع بأغلبية انتخابية، يقوض ظروف ديمقراطية تعمل جيداً: "إزالة العوائق من العملية الديمقراطية هي ما يحب أن تدور حوله مراجعة قضائية محتملة". هذا ترتيب ديمقراطي (وليس مجرد ترتيب أبوي). وتزداد سلطة الناخبين الكلية حين يحدد الناخبون سلطة موظفيهم المنتخبين حول العمليات الحكومية الأساسية.

يطور إلي ببراعة هذه الفرضية في سياق المجادلات القانونية الحالية. لكنه يقدم ادعاءه الرائع بتوسع نظري مجرد ضئيل ودون خلفية تاريخية تقريباً. ونتيجة لهذا، يترك مكتئباً خرافة وجود توتر أساسي بين الدستورية والديمقراطية، دون أن يتطرق إليها. وتظل الديمقراطية الدستورية لعدد كبير جداً من المفكرين الجادين تناقضاً ظاهرياً، إن لم تكن تناقضاً في التعابير. وكما يثبت في النهاية، تعمل كل الديمقراطيات العاملة ضمن حدود وضعتها قيود تحقيق الاستقرار. لذلك تبدو فكرة إلي بأن الدساتير يمكن أن تكون معززة للديمقراطية أسمى من الفكرة

المضادة القائلة بأن الدساتير والديمقراطيات متخاصمة أساسياً. رغم ذلك، يستمر وجود خرافة "توتر" أساسي.

يمكن تحسين مناقشة هذه المسألة بقدر أكبر من التجريد النظري وطرح لشبكة تاريخية أوسع. فمن ناحية، يمكن توضيح العلاقة بين الدستورية والديمقراطية تماماً بتحليل الطريقة التي تنتج بها "قيود الحرية" أو تعززها بشكل عام. ومن ناحية أخرى، يمكن تتبع النزاع حول العلاقة بين الدستورية والديمقراطية حتى القرن الثامن عشر وحتى أقدم من ذلك. وسأبدأ بغزو تاريخ الأفكار.

المنع ضد إلزام المستقبل

في أربعينات القرن الثامن عشر، لاحظ ديفيد هيوم Hume تناقضاً رئيسياً في صميم النظرية الجمهورية. لقد اعتمد الجمهوريون عالمياً على اختلاق عقد اجتماعي. لكن، كما كتب هيوم، "يفترض هذا موافقة الآباء على أن يلزموا أبنائهم حتى أبعد الأجيال، (الذي لن يسمح به أبداً الكتاب الجمهوريون)". هذا رغم اهتمام الجمهوريين بخلق إطار متين لحكم ذاتي، وبعبارة أخرى، إنهم يصرون عموماً على أن جيلاً مؤسساً لا يمكنه أبداً أن يلزم أحفاده مسبقاً بخطة دستورية ثابتة. ففي مناظرة بونتي يقول أحد المتكلمين، مثلاً: "أظن أن كل الناس، وكل الشعوب، مهما كانت، لديها حرية وسلطة لأن تعدل وتغير دساتيرها إن وجدوها ضعيفة وغير حاسمة". وقد اعتنق توماس جفرسون، في إعلان الاستقلال، المبدأ ذاته: "إنه حق للشعب أن يعدل أو يبطل" أي "شكل حكومة" أصبح "مدمراً" للحياة، والحرية والسعي نحو السعادة. ولا توجد أي مؤسسة، مهما بلغت أهميتها، غير قابلة للتعديل: ولا أي قانون، مهما كان أساسياً، لا تنقض أحكامه.

وهذا المحظور/ taboo المعترف به على نحو واسع ضد الالتزام الدستوري المسبق، كان بحد ذاته، التعميم بمنع أكثر جوهرية: مبدأ ألا يستطيع أب إلزام أبنائه. وقد صاغ لوك بإيجاز القاعدة الأساسية: "صحيح أنه مهما كانت الارتباطات أو الوعود التي قطعها أي إنسان على نفسه، فهو يلتزم بها، لكنه لا يستطيع بأي ميثاق مهما كان، أن يلزم أبناءه أو أحفاده بها". وبحلول القرن الثامن عشر، حتى

أولئك الذين حاولوا إنشاء نظام سياسي دائم استنتجوا النتيجة المنطقية من فرضيات لوك. ونكتشف في المادة 28 من الدستور اليعقوبي (غير المطبق!) لعام 1793 العبارة التالية المتنافرة إنما غير الغامضة: "Une generation ne prut assujettir a ses" generations futures". وفي نهاية القرن الثامن عشر، تعاظم التحريم ضد الالتزام المسبق لأجيال المستقبل بعدد كبير من الدعاة النظريين. ولأنقل نكهة حججهم، سأركز بتفصيل تام على الموقفين اللذين قدمهما جفرسون وتوم باين Paine.

باين وموافقة الأحياء

في عام 1776، كان باين المحامي المتحمس لـ " ميثاق قاري" وصفه على أنه "صفقة ثابتة" وأنه "رباط بالتزام رزين". لكن في عام 1791، ودون تغيير آرائه الأخرى درامياً، صعد هجوماً حارقاً على نفس فكرة الإطار الدستوري الموروث. وطبقاً لبيرك، فقد ألزم البرلمان الإنجليزي لعام 1688 أجياله إلى نهاية الزمان إلزاماً قانونياً. ورد باين بأن مثل هذا الحق أو السلطة غير موجودين: "لابد أن يكون كل عصر وكل جيل حراً لأن يتصرف لصالحه، في جميع الحالات، قدر حرية الأزمان والأجيال التي سبقته". إن استباق خيارات الأجيال اللاحقة ليس غير أخلاقي فقط بل ومستحيل. وأغلال الماضي حبال رملية. لكن محاولات تقييد المستقبل، مع أنها مجدية في النهاية، تكون مزعجة تماماً. لذلك ينبغي شجبها لما هي عليه – انتهاكات صريحة لعدالة طبيعية.

وبطريقة ما، فإن هجوم باين العاصف على الالتزام الدستوري المسبق ينبع منطقياً من مفهومه للديمقراطية. وبالنسبة له، فإن الديمقراطية هي حكم الأحياء. 16 وبمنطق أكثر تصادمية، الديمقراطية هي حرب ضد الماضي. إن عالم الملوك الأوروبي القديم، والارستقراطي والألقاب الموروثة متعفن تماماً. لابد من إحالة "خداع وصورة ومظهر" النظام القديم إلى كومة سقط متاع التاريخ – لأن التاريخ كومة سقط متاع. إن التقاليد ليست مخزناً لحكمة متراكمة، نتيجة ألف تعديل ضئيل يجسد، كما اقترح بيرك، خبرة ومعرفة أكثر ما يمكن أن يمتلكه فرد واحد. إن التقاليد عوضاً عن ذلك هي بالوعة مساوئ وبائية مهلكة.

سيادة الماضي هي حكم طبقة النبلاء، التي تعني فعلياً "عدم القدرة". إن الكفاءة لا تورث؛ لذلك ليس مدهشاً أن تغدق المجتمعات التقليدية سلطة ومكافآت على البلهاء.وقد اقترح بيرك، على نحو غير آمن، ان التقاليد، التي تستقبل بورع، يمكن أن تريح الجيل الحالي من القيام بخيارات شاقة. لكن، حتى وإذا كان تجنب المسؤولية مرغوباً فيه (وهو ليس كذلك)، سيكون هذا مستحيلاً، لأن الماضي مفعم بالتناقضات. وكانت تسوية عام 1688، مثلاً، تجديداً فرض على الإنجليز بنزاع لا يمكن تسويته بين تقاليد دينية وتقاليد سلالة حاكمة. وقد عرف بيرك هذا. لكنه بتقليله من شأن الحاضر وتمجيده الماضي، كان يخدم فعلياً مصالح صفوة صغيرة - أناس أحياء إلى حد بعيد.

طبقاً للوك، "ليست لدى الحجة مما كان حقاً في الماضي بالنسبة إلى ما يجب أن يكون حقاً، قوة كبيرة". وصادق باين على وجهة النظر هذه بعنف. وعنت الديمقراطية له روتنة الكفر. إذ لم يوجد سبب على وجه الأرض يجبر الناس أن يقوموا بأشياء في المستقبل بالطريقة التي قاموا بها في الماضي. وكانت الديمقراطية نظاماً خلاقاً بشكل متواصل، موجهاً نحو التغيير والإصلاح الدائيمن. ولقد تقدم معركة القرن الثامن عشر ضد عواطف محددة، والتزامات غير طوعية، أية قيمة لخيارات الفرد الأولى. وظهر أن القرارات التي تبناها الإنسان في الماضي مفروضة، وبالتالي غير شرعية بالنسبة لهذا الإنسان نفسه في الحاضر. وفي البلدان البروتستانتية، على الأقل ما عاد الزواج سراً مقدساً. وهكذا، بدأ يظهر أن عقداً دائماً أصبح غير ضروري لأغراض الزواج، ناهيك عن عدم توافقه مع الحاجة الإنسانية لتصحيح المرء لأخطائه. وعكست الحملة لتخفيف قوانين الطلاق عدم رغبة عامة للسماح للماضي في أن يستبعد الحاضر.

كانت الديمقراطية نظيراً جماعياً لهذه المأسسة الشخصية لعدم الاستقرار والخوف:

لم يكن ولن يكون، ولا يمكن أن يوجد أبداً برلمان، ولا أي وصف لأناس، في أي بلد، سالكون للحق أو لسلطة الإلزام والسيطرة على الأجيال اللاحقة "إلى نهاية الزمن"، أو السيطرة إلى الأبد على الكيفية التي سيحكم بها العالم، أو على

الذي سيحكمه؛ ولذلك فإن كل مواد القانون أو الأفعال أو التصريحات كهذه، والتي يحاول صانعوها أن يفعلوا بواسطتها ما ليس لهم حق ولا قدرة على فعله، ولا سلطة لتنفيذه، هي بحد ذاتها لاغية وباطلة.

للجيل الحالي حق غير محدود ولامتناه في تشكيل جديد للمؤسسات التي يعيش في ظلها. والطريقة الوحيدة التي تجعل أي شكل حكومي شرعياً هي "موافقة الأحياء".

إن حجة باين هنا تفترض مسبقاً وجود توتر لا يمكن إلغاؤه بين الدستورية والديمقراطية، وبين ميراث إطار قانوني ثابت وكل سلطة المواطنين الأحياء حالياً. وتماماً كما نكر لوك على الآباء حق أن يصفدوا أبناءهم، كذلك أنكر باين (على الأقل في هذه الفقرات) على الآباء المؤسسين حق أن يشكموا الأجيال التالية بخطة دستورية ثابتة.

جفرسون واكتفاء الأجيال الذاتي

أنكر جفرسون بجلاء على الهيئة التشريعية السلطة في إلغاء الحريات الشخصية المودعة في وثيقة الحقوق. وقد أيد فكرة "دساتير محددة، لتقيد الذين نضطر إلى أن نعهد إليهم بالسلطة". وقد كتب، بطريقة محامين، بأن "أمننا الغريب هو في حيازة دستور مكتوب". لكن جفرسون كباين، كان دستورياً متقلباً. وقد شن أيضاً هجوماً عنيداً على فكرة الالتزام الدستوري المسبق. وفي أيلول/ سبتمبر 1789 (قبل سنتين على نشر باين كتابه حقوق الإنسان)، كتب جفرسون إلى ماديسون مخاطباً: مسألة ما إذا كان لجيل حق في أن يلزم جيلاً آخر". وكانت إجابته لا مدوية. قبل ذلك، بذل جفرسون جهداً متواضعاً في ملاحظات عن ولاية فرجينيا (1781 – 1782). "ليتخلص من السحر المفترض وجوده في كلمة دستور". لم تكن قوانين فرجينيا "دائمة وغير قابلة للتعديل" أو، أكثر إلزاماً حقاً من التشريع العادي. لكنه أعطى هذه الملاحظات قيمة بأن جادل بأن ميثاقاً دستورياً منتخباً بطريقة صحيحة يمكن أن يحل محل الحقوق الأساسية وشكل الحكومة نفسها التي "لا تطرح حولها أسئلة".

في هجوم عنيف ضد جفرسون نشر عام 1788، صب نوح وبستر احتقاره على تنازلات اللحظة الأخيرة لدستور غير قابل للتعديل. ومن الواضح أن جفرسون تأثر تأثراً عميقاً من سخرية وبستر اللاذعة. على أية حال، وفي هذه الرسالة لعام 1789، فإن جفرسون تبنى موقفاً أكثر انسجاماً مع الأغلبية. ومثل باين، جادل بأن "الأرض تنتمي إلى الأحياء وليس الأموات". وفي سنوات لاحقة، ردد الحجة نفسها بأسلوب أكثر خشونة إلى حد ما. "ليس للأموات أي حقوق. إنهم لا شيء". وأن "ذرات المادة، التي كونت أجسادهم، تشكل الآن جزءاً من أجساد حيوانات أخرى أو خضار أو معادن". 28 وفي رسالته إلى ماديسون، مضى جفرسون إلى حد أنه أنكر كل الفرضيات العادية بشأن الاستمرارية التاريخية (وبالتالي) الهوية القومية: "حسب قانون الطبيعة، فإن علاقة جيل مع جيل آخر كعلاقة أمة مستقلة عن أمة أخرى". ومن الواضح أن جمعية تشريعية تأسيسية في فيلادلفيا لم تعد تستطيع أن تشرع في المستقبل للأمريكيين أكثر مما تشرع للصينيين المعاصرين.

إن فكرة "الأبدية" هي فكرة بغيضة من الناحية الأخلاقية، وهي مرتبطة في الواقع بعبودية أبدية واحتكارات خالدة ذاتياً. ويجب أن توضع كلمة أبدي نفسها جانباً مع أنواع حطام أخرى موروثة من النظام القديم. "لا يستطيع أي مجتمع أن يصنع دستوراً أبدياً، أو حتى قانوناً أبدياً. "الناس" هم أسياد أشخاصهم، وبالتالي يحكمونها كما يروق لهم".

نتيجة لهذا، "تذوي دساتير وقوانين أسلافهم في السياق الطبيعي مع أولئك الذين منحوها الوجود". ويستلزم الموت المادي لصانعي الدستور الموت الروحي للدستور.

محاضراً في ستينات القرن الثامن عشر، قال آدم سميث لطلابه في جامعة جلاسجو:

"من الجلي أن سلطة تتخلص من الملكية والامتيازات إلى الأبد فكرة سخيفة. فالأرض وامتلاؤها بالسكان ينتميان لكل جيل، وليس للجيل السابق أي حق أن يلزم أحفاده". وكتب جفرسون من باريس في أوقات الأزمة المالية مردداً صدى

اهتمام سميث بهذه الطريقة التقليدية التي يلزم بها جيل الجيل الذي يليه. وقد دار معظم تحليله حول قانون الميراث. وتساءل مثلاً "ما إذا كانت أمة قد تغير انتقال ملكية أراض تم امتلاكها في النهاية". كما تساءل إن كان لأب حق طبيعي في أن يغرق أبناءه في جبل فواتير غير مسددة. ومن ناحية سياسية، تساءل إن كان يمكن لجيل واحد أن يبرر الوقوع تحت ديون ضخمة، بينما يتوقع من الأجيال اللاحقة دفع الضريبة. كان جواب جفرسون، المشابه لجواب سميث، أن الخلف هم "بالطبيعة محررين من ديون أسلافهم".

بناء على جداول بفون Buffon لحسابات التأمين على الحياة، حسب جفرسون أن "نصف الذين في الحادية والعشرين فما فوق ويعيشون في أية لحظة سيموتون خلال ثمانية عشر عاماً وثمانية أشهر". ويمكن أن يتكبد فرد ديناً طالما كان قادراً على سداده شخصياً فقط. وتشبيهاً بهذا، ينبغي على الأغلبية السياسية ألا تقع تحت ديون لا تستطيع الوفاء بها خلال فترة تسعة عشر عاماً. وقد وسع جفرسون بصراحة هذه الحجة لتشمل مسألة إلزام الأطر الدستورية. وتقع إحدى أوضح عباراته في رسالة عام 1816:

بالاعتماد على جداول أغلبيتهم خلال تسعة عشر عاماً تقريباً. وفي نهاية تلك الفترة، تحل محلهم أغلبية جديدة؛ أو بعبارة أخرى، جيل جديد. وكل جيل مستقل عن الجيل الذي سبقه، كما كانت الحال مع كل الأجيال السابقة. ويكون له الحق، مثلهم، في أن يختار لنفسه شكل الحكومة التي يعتقد أن من شأنها العمل على زيادة سعادته بصورة أكثر.

يجب أن تجرى الاستفتاءات القومية التي تقرر شكل الحكومة وتسن قوانين أساسية كل عشرين أو ثلاثين سنة. كانت مجرد فرصة التعديل أو الإلغاء الدستوريين غير ملائمة على الإطلاق. وفي فترات معينة، لابد أن تصمت كل القوانين والتدابير القانونية. والاستفتاءات الدستورية الدورية أو القسرية هي فقط التي تستطيع إعتاق الحاضر من الماضي وتضمن لكل جيل رأيه الصحيح.

الالتزام المسبق ونمو المعرفة

إن ما أضرم نفاد صبر باين من تراثيات الماضية كان بالأساس كراهيته المريرة للارستقراطية. كما كره جفرسون أيضاً الاحتكارات الموروثة. لكن تبجيله للعلم كان بنفس الأهمية: "لابد أن تسير القوانين والمؤسسات جنباً إلى جنب مع تقدم العقل الإنساني. وعندما يصبح العقل البشري متطوراً ومستنيراً بصورة أكثر، ومتى تكتشف اكتشافات جديدة، ويماط اللثام عن حقائق جديدة وتتغير أخلاق آراء مع تغير الظروف، لابد أن تتقدم المؤسسات أيضاً وتواكب الزمان". 38 لقد جعل العلم الحديث المعرفة غير ثابتة إلى الأبد. وتوقع أن يقلب التقدم العلمي المعتقدات الحالية رأساً على عقب بالضرورة سيحول الالتزام المسبق إلى سخافة معرفية.

لهذه الفكرة، مثل الأفكار التي ألمحت إليها، تاريخ طويل ومعقد. وقد تضمنت الملاحظة المختصرة التي استشهدنا بها من مناظرات بوتني على أن ضرورات التعلم العام لابد أن تهيمن على الولاءات الدستورية. إذا اكتشفنا أن دستورنا ضعيف وواهن، فلابد أن نغيره. وبالمثل، جادل لوك بأن القدرة الإنسانية على التعلم والتصحيح الذاتي تجعلان أنواع معينة من العقود الأبدية غير شرعية. وليس ممكناً أن يكون ملزماً، مثلاً، أي وعد بأن إنسان مدى الحياة عضواً في جماعة دينية. ليس لفرد أي حق في أن ينضم إلى اتفاقية من هذا النوع: "إذا اكتشف لاحقاً أن أي شيء إما خاطئ في المبدأ أو غير متوافق مع العبادة، فلابد أن تتاح له نفس الحرية لينسحب منها بالقدر الذي كانت لديه لينضم إليها.

كما أعرب أيضاً عمانويل كانت عن نفاد الصبر من الإعاقات المذهلة لزيادة التعلم:

لا يستطيع عصر واحد أن يدخل في تحالف بموجب قسم ليضع العصر التالي في موقف يستحيل فيه أن يوسع أو يصحح معرفته، خاصة في أمور هامة (مسائل الدين)، أو يحرز أي تقدم مهما كان التنوير. ستكون هذه جريمة ضد

الطبيعة البشرية، التي يكمن قدرها الأصلي تحديداً في مثل هذا التقدم. لهذا تخول تماماً أجيال لاحقة أن تنبذ اتفاقيات على أنها اتفاقيات غير مصدقة وجنائية.

إن جيلاً ورعاً ممنوع من أن يلزم الجيل التالي بصيغة مبدأية. حتى وعلى نحو أكثر راديكالية، لا يستطيع فرد أن يلزم مسبقاً أطوار ذاته في المستقبل: "من غير المسموح به إطلاقاً الاتفاق، حتى لفترة حياة واحدة، على دستور ديني أبدي لا يرتاب فيه أحد علناً".

إن فهم أي مبادئ مطلقة هي في حالة خطر في هذه التأكيدات ، فكر في ادعاء مواز مقدم في محيط مختلف. بعد مرور خمس وستين سنة على كانت، كتب جون ستيورات مل أن "القاعدة العملية بترك العقود حرة ليست قابلة للتطبيق دون قيود عظيمة في حالة الارتباط ساري المفعول". وقد كان مل مهتماً هنا ليس بالدين بل بالزواج. وجادل في أن الخبرة الحالية لا تقدم للفرد معرفة كافية ليقوم بارتباط لا يلغى مدى الحياة. فقسم زواج أبدي يلحق أذى ليس بالقدرة البشرية على التغيير فقط، بل وعلى القدرة البشرية للتعلم أيضاً.

يكون الالتزام المسبق غير شرعي حين يخنق هذا الالتزام قدرة جيله نفسه أو أجيال تالية على التعلم ويسخر منها. وق اتفق لوك وكانت ومل في الرأي حول هذه النقطة. لكن حجتهم المشتركة هذه ضد الالتزام المسبق تسفر عن أن فيها دلالات مدهشة. وكما سنرى، يمكن تقويم هذه الحجة ببعض الجهد لتصبح حجة قوية بدلاً من الالتزام المسبق.

خلفية لأطروحة باين – جفرسون

يعود تاريخ الانزعاج من فرض قيود دستورية على الأغلبيات الديمقراطية إلى القرن الثامن عشر على الأقل. وقد جادل كل من باين وجفرسون، وهما يوسعان بوعي فرضيات لوك، أن ليس لجيل حق إلزام الجيل الذي يليه. وفي مجالات أخرى، دافع المنظران عن شكل الالتزام الدستوري المسبق؛ وقد فعلا ذلك دون أن يساورهما شك في سيادة الأغلبية المطلقة. لذلك فالقصة كما رويتها حتى الآن هي قصة غير مكتملة بشكل واضح.

لوضع حجج باين وجفرسون في القرن الثامن عشر وفقاً لأهميتها النسبية، نحتاج إلى أن نسأل عما كتبه مفكرو القرنين السادس عشر والسابع عشر عن وضع الإلزامات الموروثة. وقد أعجب معظم المنظرين المعاصرين الأوائل بصولون وليكيرجس ونوما Solon, Lycur – gus numa ومشرعي العصور الوسطى العظماء الآخرين.

وكانت معظم الإنجازات الرائعة للعالم القديم ستكون مستحيلة لو كان جيل واحد غير راغب في، أو غير قادر على، أن يلزم الجيل التالي. فلم يكن السؤال إلى حد بعيد إن كان صانع دستور يستطيع أن يؤمن ظروف حكومة جيدة بتأسيس قوانين غير قابلة تقريباً للتعديل. كان السؤال هو كيفية تبرير التزامات ملزمة ما كانت لتتاح لأجيال تالية الموافقة عليها.

ولاختيار مثال كلاسيكي، فسر رتشارد هوكر Hooker السلطة الملزمة لقرارات الأجداد بطريقة بسيطة جداً. وقد كتب أن الحكومة، كالفرد، تحتفظ بشخصيتها الأخلاقية بمرور الزمن:

في حالة ما أمرنا، سنوافق حين يكون المجتمع الذي نحن جزء منه قد وافق، في أي وقت في الماضي، دون إلغاء اتفاقية لاحقة باتفاقية عالمية مشابهة. لذلك فإنه ما دام ماضي إنسان جيداً طالما ظل هو نفسه جيداً؛ كذلك يظل تصرف مجتمع الرجال العام حسناً لمدة خمسمائة سنة إذا تصرف هؤلاء الرجال كأولئك الذين لديهم نفس المجتمعات حالياً، لأن الهيئات خالدة؛ فنحن نحيا في أسلافنا، وهم في أحفادهم لا زالوا يعيشون.

الجيل الحالي مقيد بقرارات أجداده لأن الأموات والأحياء يشكلون شعباً واحداً، تربطه نفس الاستمرارية التي توحد فرداً واحداً في عمر العشرين والخمسين، مثلاً. وبعبارة أخرى، كان دفاع هوكر عن الالتزام الدستوري المسبق مشابهاً إِساسياً. وكأي فرد آخر، تلتزم الأمة بعهودها الأصلية.

تخلق الوعود التزاماً كافياً للوفاء بها. وطبقاً لجروتيوس Grotius أيضاً، إن للجماعة كما للفرد حق إلزام نفسه بفعله، أو بفعل أغلبية أعضائه. 46 وتخلق

الوعود واجباً على الفرد الذي يعد أو الجماعة التي تعد لأنها تخلق حقاً للموعود. وهكذا، لم تثر المسائل القانونية والأخلاقية، التي ظهرت أخيراً على سطح مجادلات جفرسون وباين، في حالات الوعود الأولى والوعود ثنائية الجانب من النوع القياسي: لم يكن ثمة شيء مثير للجدل بشأن اتفاقية يلزم بها فرد نفسه شخصياً بفرد آخر. وقد برزت الالتباسات في حالتين خاصتين: (1) حيث حاول فرد – أو جيل – أن يلزم فرداً آخر، (2) حيث لم يوجد طرفان، بل طرف واحد، مشترك في العقد، أي حيث حاول فرد أن يقدم وعداً ملزماً لنفسه. لقد ناقشت الحالة الأولى سابقاً: دعوني الآن أنظر في الحالة الثانية.

كانت "دساتير" العصور الوسطى مثل الماجنا كارتا Magna carta عقوداً بين الملك والطبقات المختلفة، خاصة طبقة البارونات. كان الملزم والملتزم طرفين متميزين. وبعد أن قدم الملك وعداً للنبلاء، لم يكن حراً في أن يحل نفسه من هذا الوعد. ولا تزال تسوية حزب الويغ Whig لعام 1688 مصاغة على أنها ميثاق بين الملك والشعب. وحتى في القرن التاسع عشر، مال الأمريكيون الانفصاليون لتفسير دستور الولايات المتحدة على أنه ميثاق بين ولايات ذات سيادة. لكن، عموماً، لم تفهم الدساتير الحديثة، التي برزت في الولايات المتحدة وفرنسا حوالي نهاية القرن الثامن عشر، على أنها هدنات متفاوض عليها بين طبقات أو فئات. وهي تحمل حقاً، كما هي مكتوبة، شبهاً مدهشاً، إنما مهمل، بادعاءات يعلن بها حاكم مطلق إرادته المطلقة. بدلاً من تقديم الدساتير الحديثة على أنها تبادل وعود بين أطراف منفصلة، توصف تخطياً على أنها أطر يقدمها "نحن الشعب" نفسه. 47 لكن، في علاقات بين فرد ونفسه، تؤدي سلطة الإلزام إلى سلطة الإفلات. (لنضرب مثالاً مبتذلاً، من السهل جداً نفسياً أن تحافظ على موعدك مع زميل في كرة المضرب/التنس أكثر من حفاظك على وعد قطعته على نفسك بأن تعدو). وقانونياً، فإن ما تعد به نفسك بحرية، تستطيع بحرية أن لا تفي به. ما نمنحه نحن الشعب لأنفسنا، نستعيده نحن الشعب. من هذا المنظور، لا يبدو دستور ملزم وديمقراطي معاً متناقضاً فقط بل إنه غير متماسك أيضاً.

لا يستطيع أي إنسان أن يجبر نفسه

يمكن تتبع المبدأ قيد البحث هنا إلى الشاعر الروماني سنيكا على الأقل. يتطلب وعداً ملزماً بوجود طرفين ولا يمكن أن ينفذه طرف لوحده. وقد وسع دراسة هذا الموقف جمع غفير من المفكرين اللاحقين، من بينهم بودين وهوبز وبوفندورف Pufendorf وأخيراً روسو.

وطبقاً لبودين، مثلاً، لا يمكن "لأمير مطلق" أن يلتزم بقوانين أو أحكام يضعها بنفسه؛ فإنسان عادي قد يستقبل قانوناً استقبالاً حسناً من إنسان آخر، لكن من المستحيل في الطبيعة أن يقدم قانوناً لنفسه". وقد صبغ هوبز هذه الحجة بصبغة قومية. لأنه ليس من فرد يشعر بالالتزام بوعد قطعة على نفسه، ولا يمكن إجبار مملكة بدستورها الخاص:

كما لا يستطيع أي إنسان .. أن يجبر نفسه؛ لأن هذا الطرف هو نفسه المجبر والمجبر، ولدى المجبر السلطة أن يحرر المجبر، فمن غير المجدي أن يلتزم الإنسان أمام نفسه؛ لأنه يستطيع أن يحرر نفسه كما يشاء، وأن من يستطيع أن يفعل هذا هو حر فعلاً. حيث أنه واضح أن المدينة غير مقيدة بالقوانين المدنية؛ فالقوانين المدنية هي قوانين المدينة، بواسطتها ترتبط المدينة بنفسها، إذا ارتبطت به.

استشهد بودين وهوبز بالمثل القائل: "لا يمكن أن تكون إرادة ملتزمة بنفسها" ليبررا فرضيتهما بأن الملك هو Legibus solutus، تقريباً. ووسع بوفندورف هذه الحجة بوضوح لتشمل الديمقراطيات. ومن وجهة نظره، احتفظ الناس بالموقف ذاته عن سلطة تأسيسية بلا قيود تولاها حاكم هوبز المطلق. بعد أن أقر بوفندورف، بطريقة تقليدية، بأن "الإنسان لا يمكن أن يكون ملتزماً أمام نفسه". مضى إلى الادعاء أن "لا شيء" يمكنه منع شعب ديمقراطي من إبطال كل قوانينه الأساسية في أي وقت.

لقد أعطى روسو هذه الحجة إعادة صياغتها الكلاسيكية. كقارئ يقظ لبودين وهوبز وبوفندورف، جادل روسو بأن:

Ii lest contradictories que l' autorite souveraraine se donne des entraves a elle – meme "that" il est contre la nature du corps pol –

itique que le souverain s' impose une loi qu'il ne puisse enfriendre" and that "il n'y a
.dans l'etat aucune loi fondamentale qui ne se puisse revoquer , non pas memo le pacte sociale"
تكمن بدعة رفض روسو للالتزام المسبق في اهتمامه العاطفي بتحول الأخلاقي والنفسي. ولا تبلغ الفكرة إلى حد أن الأمة ذات السيادة ليس لها حق أو سلطة لتلزم نفسها، بل أن المشاركة المباشرة في وضع قوانين أساسية ترفع الإنسان من درجة الحيوانية وتحوله إلى مخلوق أخلاقي. قد يقول امرؤ إن صنع وتعديل دساتير نظام مؤسس تغير فرداً من: "un animal stupide et borne" into "un etre in – telligent et homma". لخيار دوري للقانون الأساسي ووظيفة إعتاقه إنسانياً. كان هذا مهماً جداً لروسو أكثر من الحاجة إلى مرونة حكومية هي أساسية لمفكري عقل الدولة raison d'etat مثل بودين وهوبز.

رغم ذلك، تبع روسو أسلافه بإخلاص في السخرية من هذا الاقتراح القائل بأن السيادة قد يكون لديها إلزام لتحافظ على وعد قطعته على نفسها. وبفعله ذلك، افترض بجلاء أنه يمكن فهم الأمم تماماً مثل فهم الأفراد. لكن هذا الافتراض موضع تساؤل. وليس من الواضح، مثلاً، أنه يمكن أن لدى الناس أي شيء مثل إرادة "متماسكة سابقة لكل الإجراءات الدستورية ومنفصلة عنها.

لماذا يستطيع جيل أن يلزم الجيل التالي

لم يهمل المنظرون الأوروبيون السابقون المشاكل التي شغلت باين وجفرسون وغيرهم من راديكاليي القرن الثامن عشر. كان الكتاب الأوائل مشغولين، على نحو خاص، بترسيخ ما إذا كان ملك متوج حديثاً مجبراً على أن يدفع ديون أسلافه على العرش. حتى الحاكم الحذر قد يضطر أحياناً إلى أن يقع تحت عبء ديون أكثر مما يمكنه تسديدها خلال حكمه القصير. وهكذا، كانت هناك أسباب عملية ضاغطة للجدل بأن الأحفاد كانوا مضطرين إلى أن يدفعوا ديون أسلافهم.

وبشكل عام، لا يمكن لوعد فرد أو جيل أن يجبر فرداً أو جيلاً آخر. لكن لهذه القاعدة استثناء حاسماً: "يلزم فعل جيل جيلاً آخر حين يكتسب إنسان حقاً منه (مثلاً، داين)".

وبتحديد أكثر، إذا ورثت ما يملكه شخص آخر (مثلاً، عرشه) فأنت ترث ديونه أيضاً. "بقانون الطبيعة الصارم، لا أحد مقيد بفعل آخر، إلا الذي يرث ممتلكاته؛ فمبدأ وجوب نقل الملكية مع التزاماتها يبدأ سريان مفعوله من تاريخ الحصول على حقوق الملكية". 58 وبعبارة أخرى، جادل منظرو القانون الطبيعي في القرن السابع عشر ضد تقليد Legibus solutus وهو أن الملوك كانوا ملزمين بوعود أسلافهم وعقودهم لأنهم قبلوا طوعاً المملكة المرتبطة بها هذه الوعود.

لعبت نسخة خفيفة التنكر من هذه الحجة دوراً محورياً في. "أطروحتا الحكومة". وقد اعتمد باين وجفرسون بشدة على ادعاء لوك بأن الأب لا يستطيع أن يلزم أبناءه. لكن؛ كما لاحظ هيوم، لم يكن هذا المبدأ متوافقاً تماماً مع الاعتقاد بميثاق أصلي. وقد دار لوك حول المشكلة بالاستشهاد بمبدأ موافقة ضمني. لقد وافق المتعاهدون الأصليون فقط على العقد الاجتماعي. وليفسر لوك سبب اضطرار اللاحقين، رغم ذلك، في أن يطيعوا السلطات السياسية، تبع خطى جروتيوس. حينما لم يقبل الذي لم يوقع على العقد الأصلي ميراثاً يوصى بها، فإنه يوافق ضمناً على الأوضاع السياسية التي تجعل التمتع بتلك الملكية ممكنة.

وطبقاً لشلدون ولن Wolin، وظف لوك "مؤسسة ميراث الملكية ليقطع فكرة الراديكالية المفضلة القائلة بأن كل جيل حر في أن يعيد تشكيل مجتمعه السياسي". وكبديل، يمكن أن تخدم حجة لوك هنا كدليل قوي على راديكاليته: إن بررت الموروثات وحدها طاعة الأجيال التالية، فلابد أن تنتشر الملكية الموروثة بأسرع وقت ممكن. ليكن الأمر مهما يكن، فمن الواضح أن فرضيات لوك لا ترغم وجهة نظر جفرسون وباين التي لا تلين. وكما سنرى، كان ماديسون أيضاً من أتباع لوك.

لماذا يمكن للإرادة أن تلتزم أمام نفسها بمعنى ما، فإن التغلب على حظر ضد جيل واحد ملزم لجيل يليه يكون أسهل من الاستحالة المزعومة على فرد (أو أمة)

في أن يقطع/ تقطع وعداً ملزماً على نفسه (أو نفسها). وقد قدم اللاهوت مساهمة كبيرة لحل هذه المشكلة. وجادل عدد من مفكري العصور الوسطى المتأخرة بإصرار بأن قدرته على أن يلزم نفسه هي تعبير عن حريته وسلطته المرعبتين. ويكتب فرانسيس أوكلي Oakley ملخصاً أوكهام Ockham وآخرين: "رغم كل شيء، إن القوة الوحيدة القادرة على إلزام القدرة الكلية دون إنكارها بهذا الإلزام لهذه القدرة هي الإرادة كلية القدرة نفسها". ويردد هوكر صدى هذا التقليد المبكر حين يجادل أن التزامات اللـه على نفسه غير قابلة للتغيير: "ولا تنقص حرية إرادة اللـه مثقال ذرة ولا تعاق أو تمنع بهذه الوسائل؛ لأن فرض هذا القانون على نفسه هو فعله الحر والطوعي". إنه قول غير معقول، وحتى قول تجديفي، القول بأن اللـه غير قادر على أن يقطع وعداً ملزماً لنفسه، لأن هذا يضع قيداً على حرية اللـه وسلطته.

تقع النسخة الأهم لهذه الحجة اللاهوتية Six livers de la republique / ستة كتب للجمهورية. وكما رأينا، يؤكد بودين بوضوح بأن ما من حاكم يلتزم بوعود قطعها على نفسه. لكن موقفه الأساسي مرن جداً أكثر مما يشير إليه هذا الشرط الصارم. وفي صميم بحثه العظيم، قائمة قيود ينبغي على كل ملك، ويجب عليه حقاً، أن يفرضها على نفسه. إن التشابه مع إلزام اللـه لنفسه ملفت للنظر؛ وهذه القيود ليست حدوداً على الحرية والسلطة الملكيتين بل تعبيراً عنها. ويكون الإلزام الذاتي محرماً حين يتضمن تقليصاً لسلطة الحاكم، ويكون مسموحاً به، وحتى قسرياً، حين يحافظ على سلطة الحاكم ويزيدها. وإذا استطاع الملك أن يحتفظ بسلطته ويوسعها فقط بتقييد يديه، فلابد أن يقيد يديه. وفي ظروف كثيرة، ليس التنازل عن السلطة انتهاكاً لإرادة الأمير، بل أسلوباً غير مباشر يؤكد إرادته من خلاله.

وبقبول أمير لقيود على نزواته، فإنه يساعد قدرته على تحقيق غاياته. وفكرة أن الإلزام الذاتي يمكن أن يكون إستراتيجية للحرية توضح لماذا يجادل بودين – المحامي عن الملكية المطلقة – بأن الدولة، رغم هذا "ينبغي أن تحكمها القوانين، وليس إرادة الأمير ورغبته". رغم كل شيء، توجد في يوم الحاكم أربع وعشرون

ساعة فقط. والقوانين العامة أقل استهلاكاً للوقت إلى حد كبير، أي أنها تمنح عائداً لكل وحدة جهد يفوق التصريحات أو القرارات خاصة. وبالمثل، ينبغي على الملك أن يلزم نفسه مسبقاً بصياغة قيمة ثابتة. وبفعل هذا، فإنه يزيد من سيطرته على الاقتصاد، ويقاوم ضغوطاً حزبية للتقليل من ثقة الدائنين ويعززها. وسواء كان الحاكم مجبراً قانونياً، أو غير مجبر، على استشارة مجلس أصحاب العقارات قبل فرض ضريبة، فإنه يستطيع أن يزيد الدخل الحكومي، على نحو ملحوظ، بمنح هذه المجالس دوراً في عملية استخراج الموارد. وتشبيهاً بذلك، وليضمن الحاكم طاعة قانونه، لابد أن يحد من سلطته على المجالس النيابية وموظفي المملكة الآخرين. والخلاصة أن بودين يتغلب على نصيحته ضد الإلزام الذاتي بالادعاء بأن الالتزام المسبق هو مركبة للحرية الملكية – وهي الإستراتيجية التي يؤكد بها الملك إرادته تأكيداً فعالاً جداً.

دفاع ماديسون عن الالتزام المسبق

كان جيمس ماديسون قادراً، عند انتقاده هجوم جفرسون على الالتزام الدستوري المسبق، على أن ينعش هذه الحجج المبكرة. لقد تم في الماضي تحدي الحظرين الاثنين (الحظر ضد جيل يلزم الجيل التالي، والحظر ضد إرادة تلزم نفسها) وبنجاح ملحوظ.

وفي حين لا يلزم وعد إنسان إنساناً آخر مباشرة، إلا أنه يستطيع أن يفعل هذا بطريقة غير مباشرة عن طريق توريث ملكية بوصية مع ما يصاحبها من التزامات. وعلى نحو مطلق، لا يمكن لإرادة أن تلزم نفسها؛ لكن الإلزام الذاتي، من الناحية العملية، هو وسيلة لا غنى عنها لقوة بشرية.

ورداً على جفرسون، أنكر ماديسون أساسياً أن الدستور هو ثقل ساكن أو إعاقة. ليست الروابط بالضرورة شكلاً من أشكال العبودية؛ فالقيود قد تعزز الحرية. كان الدستور الأمريكي وسيلة للحكومة، وليس عائقاً لها؛ ولم يكن مضعفاً بل مقوياً. لقد توجه المؤسسون إلى العمل حين شاهدوا المجتمع يعاني من افتقار إلى حكومة ومن عدم الالتفات إلى المصالح العامة. وبتشكيلهم حكومة

حازمة ونشيطة، كان الدستور الذي فرضوه سيعالج هذه العيوب. وهو لم يحد السلطة فقط؛ بل خلق وخصص سلطات أيضاً، كما أنه بالطبع كرس اهتماماً حكومياً من أجل الصالح العام.

في انجلترا، في هذا الوقت بالذات، كان بيرك يصف المجتمع بأنه "شراكة.. بين أولئك الأحياء، وأولئك الأموات، وبين أولئك الذين سيولدون". لكن هذه الحجة كانت تنتمي إلى العصور الوسطى على نحو غريب، محتكمة إلى الوحدة العضوية للكون. وفكرة ماديسون البديعة المشابهة بإجراءات ومؤسسات معينة على أنها ثابتة في الماضي، علينا أن نحقق أهدافنا الحالية بطريقة فعالة أكثر مما لو أننا صرفنا باستمرار عن غايتنا بالحاجة المتواترة إلى تأسيس إطار أساسي للحياة السياسية. ويمكن لدستور موروث أن يكون مساعداً للديمقراطية إضافة إلى كونه مرسخاً لها. إنه ليس فقط، وليس أساساً سياجاً ضد حكومة استبدادية. ولأنه من الصعب نسبياً إجراء تغيير، يستطيع أي دستور أن يخلص الجيل الحالي، أي يحرره. وهكذا، لا يمكن وصفه بشكل معقول بأنه قوة جائرة، أي محاولة أتوقراطية من الماضي لاستبعاد المستقبل. إن الالتزام المسبق مبرر لأنه لا يستعبد أجيالاً مستقبلية بل يعتقها.

لقد انتقد ماديسون في الورقة الفدرالية رقم ، التي نشرت قبل أن يصوغ ماديسون رده على جفرسون، إجراء تعديل الباب الدوار المقترح في مسودة صديقه عام 1783 لدستور ولاية فيرجينيا. كانت اعتراضات ماديسون على خطة جفرسون نفسية أساساً. وقد وافق على أن "الناس هم وحدهم نبع السلطة الشرعي" وأن طريقاً دستورياً إلى قرار الشعب يجب أن يتم تحديده ويظل مفتوحاً، لمناسبات معينة عظيمة وغير عادية". لكن الإشارة المتكررة إلى المواثيق الدستورية ستخلق، دورياً، فراغاً قانونياً يجعل من غير الممكن لقرارات عقلانية فيه، مرتكزة على "المزايا الحقيقية للمسألة"، أن تظهر. في هذا الوضع الخارج عن الدستور الشاذ قانونياً، فإن "عواطف، وليس عقل، العامة هي التي ستصدر حكماً". وحذر ماديسون بأن خبرات جيله الإيجابية تماماً مع المواثيق الدستورية لم تكن نموذجية. وفي أمريكا ما بعد الثورة مباشرة، خلقت الحماسة الوطنية والاستياء العام ضد

بريطانيا العظمى أوضاعاً نفسية للثقة والتعاون خارج إطار دستور مكتوب. ولم يكن محتملاً تحمل ظروف كهذه. وفي ظروف عادية جداً، لن يكون ديمقراطياً بالضرورة الابتعاد عرضاً عن الإطار الدستوري والتظاهر بالطلب من "الشعب" أن يراجع القواعد الأساسية. وقد أراد ماديسون أن يحد من إجراء استفتاء عام لشكه بالمبالغة بإظهار الانفعالات عند الجمهوريين ووحشيته من القسر غير الرسمي (أي، توزيع السلطة غير المتكافئ على صفوة المنتخبين ذاتياً، وعدوانية وصراحة ما هو مؤكد اجتماعياً) في أنظمة يطلق عليها ديمقراطية مباشرة. وقد أراد ماديسون تقييد الرجوع إلى الشعب. لأن الاستفتاءات العامة الدورية، وقد لعبت بها أيد مضادة للديمقراطية، هددت بإبطال التزامات دستورية مسبقة في ديمقراطية راسخة.

وقد عارض ماديسون، لهذا السبب وحده، خطة تعديل جفرسون المفرطة في التراخي.

في رسالته الرائعة في شباط / فبراير 1790، تابع ماديسون نفس خطة الهجوم. وكتب أن تأكيد جفرسون بـ "ان جيلاً حياً يلزم نفسه فقط لا يتوافق في جميع الأصعدة مع مسار شؤون الإنسان". وتجاهلت الدعوة لاستفتاءات عامة مئوية مزايا أساسية عامة للسياسة الجمهورية. و "مهما كان المبدأ قابلاً للتطبيق نظرياً على الدستور، فهو يبدو عرضة عملياً لاعتراضات ذات وزن".

نبع نقد ماديسون الرئيس من قلقه، الذي لم يشاركه فيه جفرسون، حول الظروف النفسية المحتمل أن تسود بين فترة إبطال دستور وتصديق على آخر وكانت خطة جفرسون لمجلس تأسيسي، كل عشرين عاماً، ستجعل الحكومة "خاضعة أكثر من الضروري لعرضية ونتائج فترة التوقف". من المؤكد أن عدم الاستقرار سينقص من أهمية الموافقة الشعبية بينما يزداد بشكل واضح دور الصدفة والغوغائية الماهرة. لن تكون المجالس التأسيسية الدائمة نوافذ شفافة تطل على رغبات الأغلبية، كما تخيل جفرسون. في الحقيقة، سيفرض توقع آمل أو خائف لإعادات تأسيس دورية كهذه، قوة مضللة على المسرح السياسي، خالقاً، بخلاف هذا، مصالح غير موجودة: "تولد مراجعة دورية فئات ضارة ما كانت لتظهر إلى الوجود بخلاف ذلك". ونقيضاً لهذا، لو وضعت القواعد الأساسية بعيداً

عن متناول الكل، لشجع ذلك أحزاباً مضطهدة على أن تقتصد في مواردها. وسيستفيد المواطنون من تقييد أيديهم في هذا المجال: وبتجنب صراع مدمر على قواعد مجردة، فإنهم يتمكنون من أن يحققوا من أهدافهم الملموسة أكثر مما يحققونه لو أن حملة تعديل حامية المنافسة نشبت وتم كسبها.

طبقاً لجرفسون، "ينظر بعض الناس إلى الدساتير باحترام مقدس، ويعتقدون أنها مثل قوس الميثاق، أكثر قدسية من أن يمس". ولم يكن ماديسون أحد هؤلاء الرجال. فهو لم يرغب في أن يعزل القواعد الأساسية عن كل النقد والإصلاح؛ ولم يدافع عن دستور غير قابل للتعديل. لقد أراد فقط أن يجعل عملية التعديل معقدة ومستهلكة للوقت، وتتطلب، ليس فقط، أغلبية بسيطة بل سلسلة متعاقبة من أغلبيات غير عادية ضمن هيئات متعددة على مدى فترة من الوقت. وبعبارة أخرى، إنه لم يسع إلى بقاء مطلق بل إلى بقاء نسبي فقط. واعتقد أن ثقل سلطة التعديل سيحبط المحاولات المستهترة لمراجعة الدستور في كل مرة تقع فيها ورطة سياسية. كما سيشجع عدم توفر تعديل دستوري، كإستراتيجية سياسية عادية، عمليات ديمقراطية للمساومة والتعلم المتبادل. كما أن التأخيرات القسرية تعمق أيضاً نوعية التعديلات الناجحة، لأن الإجراءات المرهقة تعطي كل الأطراف وقتاً للتفكير. وجوهرياً، كانت خطة جفرسون غير واقعية لأنها تجاهلت سيكولوجية فترات إبطال الدستور المرهقة للأعصاب. كما أن طريقة الفرص الدورية لنقض الدستور كله كفيلة بأن تشوه أولويات وتبدد موارد نادرة.

درس ماديسون أيضاً مسألة الدين العام وإدعاء جفرسون المحدد بأن ليس لجيل حق في أن يلزم أحفاده بالوفاء بديون تم التعاقد عليها سابقاً. ومرة أخرى، كان اعتراض ماديسون عملياً وكان لديه، كما أوحى هو بحذر، "أساس ما في طبيعة الأشياء". ومتتبعاً منظري القانون الطبيعي في القرن السابع عشر، فقد كتب أن الالتزامات المالية قد تنتقل من جيل إلى آخر لأن بعض أهداف قومية أساسية يمكن أن تنجز على أساس توزيع عمل بين زمنين مؤقتين فقط:

قد تتكبد ديون بنظرة مباشرة لمصلحة الذين لم يولدوا ولمصلحة الأحياء: هكذا تكون الديون لصد الغزو، فشرورها تنتقل إلى أجيال كثيرة. وقد تتكبد ديون

أساساً لصالح الأحفاد: كدين [الحرب الثورية] التي تكبدتها الولايات المتحدة. وفي مثل هذه الحالات، قد لا تسدد الديون خلال فترة تسعة عشر عاماً.

إذا وزعت منافع على أجيال كثيرة، لابد من توزيع الأعباء بنفس الطريقة. وترتيب كهذا يتوافق مع العدالة ويقدم مكافآت لكل الأطراف في تحالف بين الأجيال. والحقيقة أن أجيال المستقبل نادراً ما تسأل إن هي رغبت في أن تقبل فائدة (مثلاً، هزيمة هتلر) مقابل الحصول على دين. لكن إذا تطلبت كل العقود المتحضرة وجوداً مشتركاً، عندئذ يتحول كل جيل إلى أمة منفصلة، أي أنه سيحرم بصورة فاجعة، من المزايا الناجمة عن التعاون خلال زمن لا يواجه الشركاء فيه، مبدئياً، بعضهم بعضاً. وتشير الاعتبارات العملية وحدها في مثل هذه الحالات إلى أننا يجب أن نهيمن على المبدأ الرسمي حتى لا يمكن فرض الإلزام دون موافقة سريعة.

بعد ذلك، درس ماديسون قانون الملكية. إن حقوق الملكية ليست طبيعية بل "وضعية"، أي أنها متعارف عليها وقابلة للإلغاء. لكن، حتى في حالة قانون صغير كهذا، يكون للمؤتمرات الدورية للإلغاء أو إعادة التأكيد آثار ضارة. بناء على خطة جفرسون، وفي فترات عشرين سنة، "تصبح كل الحقوق المعتمدة على قوانين وضعية.. منقرضة إطلاقاً"، حتى يعاد سنها أو لا يعاد سنها كما ترى المجالس التأسيسية هذا مناسباً. ومرة أخرى، لا يسجل ترتيب كهذا فقط تغييراً مفضلاً بمرور الزمن. والمجلس التأسيسي هو مقياس حرارة يتبدل مع حرارة الغرفة على نحو بالغ الأثر. وفي حالة قانون الملكية، يثير التوقع بمثل هذه المجالس التأسيسية" أعظم الصراعات العنيفة.. بين الأطراف المهتمة في إحياء حالة الملكية السابقة وتلك المهتمة بإصلاحها". والحقيقة أن مصالح مثيرة للنزاع متعلقة بقانون الملكية توجد مع المجالس التأسيسية الدورية أو دونها. لكن حتمية النزاع الكامن لا تتضمن انفجاراً دورياً لصراعات عنيفة ستظل تعمل بالضرورة لفائدة طويلة المدى للدائنين، مثلاً. إن "لا يقين عاماً" سوف يحبط كل جهد مفيد لاقتصاد راسخ يماس بإذن من "قوانين قائمة" والأهم من كل هذا، أنها تقدم ميزة غير مكتسبة وغير

ديمقراطية لمن يتصفون بذكاء وشك كافيين ليستغلوا حدوث فوضى اجتماعية لأجل مكسب سياسي.

لم يرض جفرسون عن فرصة رسمية لإبطال القوانين وتعديل النظام الدستوري لأنه رفض فكرة أن موافقة صامتة يمكن أن تجعل القوانين والقرارات شرعية. وطبقاً للعقيدة التقليدية، يمكن استنتاج وجود الموافقة "من حذف الإلغاء المباشر"، مثلاً، من عدم الاستغاثة بالحق في التمرد. وقد احتضن ماديسون وجهة النظر هذه في شكل معدل. ولم تكن الاستقالة علامة الموافقة. لكن حين لا يطالب المواطنون بحقهم في التعديل أو الإبطال، رغم قدرتهم على فعل ذلك بسهولة بالغة بلا خوف من العقاب، فإنهم يوافقون ضمناً على أن الإطار هو في الموضع الصحيح. ولا توجد حاجة إلى برمجة لحظات سحرية لابد أن يعلن فيها بصوت عال من موافقتهم المباشرة، طالما أن وجود فرصة غير منقطعة للاعتراض والضغط على الإلغاء هو أمر مضمون.

كانت المشاكل التي ابتلي بها اقتراح جفرسون متشبعة وواضحة. وعقيدة الموافقة الضمنية في الماضي لها تأثير "مهلك". لكنه اعتقد أن آثارها الجانبية الضارة يمكن تحييدها بسهولة بدستور مصمم بأناقة أكثر من تحييدها بواسطة "الشرور" التي تنشأ بالضرورة عن خطة جفرسون لمجالس تأسيسية دورية.

وختم ماديسون بالجدل بأن موافقة ضمنية أو صامتة تكون أساسية لـ "تأسيس المجتمع المدني ذاته". ويعتمد رأي الأغلبية نفسها، والأساسي جداً في خطة جفرسون، على الفرضية بأن الأفراد الذين يولدون في مجتمع، يوافقون ضمناً على "قاعدة أن الأغلبية تقرر نيابة عن الجميع". 83 والحاجة إلى التعبير عن الموافقة المباشرة لكل جيل على الإطار الدستوري (أو كل فرد على حكم الأغلبية) سيدخل عنصر هستيريا عصبية إلى قلب السياسة الديمقراطية، مضعفاًً قدرتها على حل النزاع وجميع مصالح متنوعة بلا عنف. إن طلب موافقة مباشرة ومكررة سينقص من تأثير المواطنين على اتجاه السياسة العامة وبالتالي على حياتهم نفسها.

وقد ربط جفرسون فكرته عن حكومة من الأحياء بصورة غير واقعية لأجيال حالية منفصلة: "دعونا نفترض أن جيلاً كاملاً من الناس يولدون في اليوم

نفسه، وأنهم يبلغون سن الرشد في اليوم الرشد". 84 لسوء الحظ، أن هذا الخيال عن مواطنين يولدون ويموتون في جماعات أجيال على شكل موكب استعراضي ينقل رسالة مناقضة للرسالة التي قصدها جفرسون. وكان هيوم نفسه (الذي وصفه جفرسون بمودة بأنه "خائن لرفاقه") متشككاً تماماً بشأن مفهوم الموافقة الصامتة. لكنه استنتج استنتاجاً دقيقاً غير جفرسوني من ملاحظته بأن جيلاً بشرياً واحداً لا "يظهر على خشبة المسرح على الفور، يتبعه جيل آخر، كما في حالة ديدان القز والفراشات". وتحديداً لأن الأجيال تتداخل، فليس للأحياء أي حق في إبطال تراث الماضي، على فترات محددة. إن إغلاق الأبواب على التزامات أسلافنا غير عملي، لأن أعضاء كل جيل جديد لابد أن يتعايشوا مع أحياء من الجيل القديم. كان ماديسون، الذي كان أقل خوفاً من هيوم من التجديد، قلقاً أن تكون طرق تسجيل الموافقة الشعبية متوافقة مع برامج رحلة حياة بشرية غير متزامنة.

مؤسسون ومواطنون

على نحو مغاير لتطلع روسو لخبرة تحويلية أخلاقياً ونفسياً، كان في صيغة باين – جفرسون الكثير مما يمكن قوله لصالحها. الجيل الحالي يعيش في العالم. ومن غيره ينبغي أن يكون مسؤولاً عن أعمال الحكومة إن لم يكن أعضاؤه؟ لابد أن توضع عبادة الأجداد تحت السيطرة.

لكن، كما اقترح ماديسون، فإن فكرة حكومة من الأحياء ليست خالية من المشكلات كما قد تبدو للوهلة الأولى. وأحد الأسباب أن إنكار الماضي سلاح ذو حدين. فسرعان ما تنتمي إلى الماضي قرارات حالية اتخذت، والمستقبل في الذهن. إذا افترضنا أن جيلاً تالياً سيتعامل مع خياراتنا المهتمة بالمستقبل باحتقار عظيم، لماذا ينبغي علينا أن نفكر في المستقبل أكثر من الماضي؟ إننا نرغب في أن نتصرف بمسؤولية نحو الأجيال اللاحقة، بينما نميل إلى رفض فكرة أن أجيالاً ماضية مسؤولة عنا. لكن، هل هذا حقاً موقف متناسق لتبنيه؟ بإضافة جون إلستر الاقتراح بأن أولئك الأحياء حالياً يتوقون إلى أن يسيطروا على المستقبل، يصوغ تناقض الديمقراطية الظاهري هذا بالطريقة التالية: "يريد كل جيل أن يكون حراً في تقييد أحفاده، بينما هو غير مقيد بأسلافه".

لم يواجه جفرسون وباين أبداً هذه المشكلة تماماً. فبعدما تشربا إيديولوجية تقدم غير محدود، ربما افترضا أن المستقبل سيتكفل بأمر نفسه. ومقتنعين بأن المشاكل الأصلية للسياسة كانت قليلة ومتناقصة، لم يدرك أي منهما إدراكاً واضحاً جداً المزايا التي قد يحصدها توزيع عمل بين الأجيال. وناظرين إلى الماضي كثقل ساكن، فإنهما فشلاً في أن يقدرا أن الأسلاف قد يخلصون الأحفاد من عبئهم. ولم يتأثر أي منهما تأثراً كافياً بأهمية تنظيم حياة ديمقراطية مستقبلية. ولم يعترف أي منهما بحاجة كل جيل إلى ترتيب جدول الأعمال وتنظيمه لحل كل المشاكل الحالية بالتسليم بقرارات معينة من الماضي مانحة للسلطة، ومحددة للإجراءات ومعرفة لنطاق الصلاحيات. وباختصار، لم ينجح أي منهما في فهم الدستور بطريقة إيجابية، كأداة لا غنى عنها للحكومة. وفقط المنظرون الأقل ثملاً بضمان التقدم هم الذين وعوا تناقض إلستر الظاهري و (الأكثر أهمية) الاعتماد المتناقض ظاهرياً لسيادة الحاضر على التزامات الماضي المسبقة. وكقاعدة عامة، يميل الأفراد إلى أن يفقدوا السلطة والحرية حينما يحاولون أن يحلوا كل مشاكلهم وحدهم. وبقبول دستور مؤسس سابقاً، يقيد الشعب يديه؛ لكنه يحرر أيضاً نفسه من أعباء كبيرة.

تحرك القرارات الحالية عمليات لا يمكن عكسها، وهي بدورها، تحبس بالضرورة أجيال المستقبل. ويصح هذا، سواء جسدنا قراراتنا في مواثيق "لا تلغى"، أو لا. ولابد أن نتواءم مع هذه الحقيقة حول الاستمرارية التاريخية حتى إذا انتهكت إيمان باين وجفرسون الغريب بأن لكل جيل حقاً لا ينتهك في أن يبدأ من لا شيء، ex nihilo؛ بلا مواريث من الماضي.

وساعد جفرسون نفسه في أن يعيق خيارات أجيال مستقبلية بالموافقة على حرمان ولايات كفرجينيا من بعض سيادتها. وقد فتح هذا القرار بعض الأبواب بإغلاق أبواب أخرى. إضافة إلى أن تأثيره كان أبعد من أن يتم تجاهله: فقد أدى، من بين أمور أخرى، إلى حرب أهلية شنت بوضوح حول أبدية قانونية الاتحاد.

يقترح إلستر أيضاً في ملاحظاته حول الالتزام الدستوري المسبق أن هناك اختلافاً راديكالياً بين الفعل السياسي لواضعي القانون والفعل السياسي لأجيال

لاحقة: المجلس التأسيسي فقط ممثل سياسي، بالمعنى القوي لـ la politique politisante:؛ وكل الأجيال التالية المقيدة بـ la politique politsee، أو سن التشريعات اليومي [أي، التصرف أو التطبيق] للقواعد الأساسية". لم يزعم إلستر طبعاً أن تناقضه التحليلي ملائم للوقائع التاريخية. ولا يمكن أن يكون صانع دستور أبداً ملزماً غير ملتزم أكثر مما يكون حاكم آمر شخصياً لا يؤمر. إن صانعي الأساطير المتطلعين إلى أن يجعلوا دستورياً مكتوباً شرعياً قد يقدمون التشابه في فعل الإبداعي المتعلق تعليقاً سامياً مع أفعال ضمن العالم المخلوق. 91 لكن لن يكون من الحكمة إعادة تغليف أساطير قديمة على أنها نظريات جديدة. وللتأثير على موقف، لابد أن يوائم مستخدم السلطة نفسه مع نماذج سابقة الوجود لقوة واحتمالات تغيير موزعة على دول عدل. لابد أن يتأثر المؤثر: هذه هي بديهية مركزية لأي نظرية واقعية عن القوة. إن القدرة على التجديد والحاجة إلى التكيف ليستا منفصلتين انفصالاً أبداً كما يقترح تمييز إلستر. لقد كان واضعو الدستور الامريكي، مثلاً، مدينين، كعبيد، لهارنجتون، ولوك، وترنشارد، وجوردون، وهيوم، ومونتسكيو، وفولتير، ولخبرات اكتسبتها دول الكومنولث الإنجليزية في القرن السابع عشر، ولدساتير سابقة الوجود والشرعية في كل ولاية من الولايات. إضافة إلى ذلك، فقد واجهتهم وقائع صعبة (على الخصوص العبودية الجنوبية) فقاموا فقط بدور la politique politisante لأنهم كانوا في الوقت ذاته قادرين على أن يمارسوا فن المصالحة مع وقائع غير محبوبة، أي لأنهم شاركوا في la poli-tique politisee.

يمارس الأفراد الذين يضعون قيوداً جانبية تأثيراً أكبر من أولئك الذين يتخذون قرارات خاصة. فمجلس تأسيسي يعين سلطة ويؤسس إجراءات القرار، يمكن اعتباره، بمعنى ما، "متمتعاً بامتياز" فيما يتعلق بأجيال لاحقة. 94 أما عند الموازنة، فلا يتضح كثيراً من يزاول سلطة أكثر في هذه العلاقة. ويعبر إلستر عن شكوك جادة حول مفهوم "ذات" قومية مستمرة (كما افترض هوكر) تمارس أمراً ذاتياً من خلال إطار دستوري. لكن فكرة أن واضعي القانون يمارسون سلطة على نسلهم ليست أقل إثارة للجدل. ومن الصعب تطبيق مفهوم القوة في وضع لا يجني

منه مالك السلطة، وقد انقرض منذ وقت طويل، فائدة ممكنة من تعديل سلوك أحفاده.

على أية حال، ليس واضعو القوانين ملائكة قديرين على وقف تيار التاريخ من الخارج. وبالمثل، لا ينبغي تشبيه جيل تال يعمل ضمن إطار مؤسس بقانون وعرف بكلب بافلوف.

ففي حين أن من المؤكد أن الدستور قد شكل مسار التاريخ الأمريكي، فإن الانجراف الثقافي والأزمة السياسية ردا المعروف بإعادة تشكيل الدستور بطرق غير مرئية. حتى رغم أن الأحفاد ملتزمون التزاماً مسبقاً بالماضي (وأحياناً بسبب ذلك تماماً)، يكون لديهم حيز رحيب للمناورة، والتجديد، والإصلاح. إن فرصة بناء الدستور بناءً ليبرالياً – أي، الفهم التخيلي – يصالح ما بين الولاء للماضي والاستجابة للحاضر حتى إلى حد أكبر من المادة الخامسة. وكي يشبع المشاركون في الميثاق الفدرالي المصالح المتنافسة ويحشدوا دعم الأغلبية، أدمجوا فقرات مثيرة للنزاع وغامضة في الدستور، مفوضين بذلك قوى اجتهادية أساسية لنسلهم. 96 ولم يكن في نيتهم أن يضحوا بأحفادهم بسبب بصيرتهم المحددة.

تستمر عملية وضع دستور أو la politique politisante فترة طويلة بعد حل المجلس التأسيسي. وفي الواقع، إنها لا تتوقف أبداً. كانت الكثير من المزايا الرئيسية للدستور الأمريكي (مثلاً، قوة الولايات المتحدة الأمريكية، مسؤوليات الرئيس التشريعية العريضة، والمراجعة القضائية على وجه الخصوص) تجديدات قدمت دون الدعوة إلى إجراء التعديل الرسمي. إن الدستور صامت فيما يتعلق بالأحزاب السياسية؛ لكن تطورها التالي قد أثر تأثيراً حاسماً على تأثير الدستور. وإضافة إلى هذا، تميل تعابير جوهرية مثل "قاسي وغير عادي" إلى أن تعدل معناها من جيل إلى جيل. ومن منظور مقارن، فإن القوى "التأليفية" لأجيال متأخرة قد تكون أعظم من قوى واضعي القانون التأليفية. ويمكن الجدل بأن الخلفاء ليسوا سجناء مساكين للحظة كما كان المؤسسون. إنهم لم يعودوا ضحايا للحاجة الملحة إلى وضع نهاية لفوضى أمة بلا سيادة – حاجة لعلها جعلت المؤسسين هيابين ومحافظين بشأن التغيير. ويكرس القادمون المتأخرون أنفسهم، وقد تحرروا من

المهمة العظيمة لإطلاق نظام جديد وجعله شرعياً في أوقات المحن، لتحقيق أهداف سياسية محددة.

قواعد مثبطة وقواعد مساعدة

سر باين وجفرسون لأنه لم تكن لأي جيل قدرة على أن يلزم خلفاءه بطريقة لا يمكن إبطالها: الواقع كرس الحق. وبعد مشاهدة "انتحارات" عدة أنظمة ديمقراطية، 98 لا نستطيع إجبارها على الرضى عن نفسها. إن صعوبة إلزام المستقبل دائماً ليست سبباً للاحتفال. وقد تؤدي عدم قدرتنا على أن نلزم أحفادنا إلزاماً مسبقاً، بطريقة شبه أتوقراطية، إلى تدمير الديمقراطية. والحقيقة أن انهيار جمهورية فايمار رجع في نهاية الأمر إلى عدم ولاء صفوتها، لا إلى المادة 48 أو تصميم دستوري قاصر. ولا تزال كارثة عام 1933 توحي، مرة أخرى، بأن الالتزام الدستوري المسبق والسياسة الديمقراطية قد لا يكونان متخاصمين إلى الحد الذي آمن به باين وجفرسون أحياناً. ثمة تناقض ظاهري، إنما لا يوجد تعارض هنا. واحتضن التناقض الظاهري هذا أيضاً منظرون تعرفوا عليه مثل ماديسون.

لا يستطيع جيل سابق أن يمنع جيلاً لاحقاً من القول: "لا مزيد من الحرية! "لكن عدم القدرة هذه لا توحي ضمناً بأن السابقين ليس لهم حق أو سبب ليصمموا دساتير همها جعل مثل هذه القرارات صعبة. عند محاولة صانعي الدستور أن يقيدوا المستقبل، فهم ببساطة لا يحاولون أن يمارسوا هيمنة وسيطرة. ويتم تبرير الالتزام المسبق، بدلاً من مجرد حجب الخيارات، لأنه يوفر احتمالات ما كانت بخلاف ذلك ستكون في متناول اليد. وصيغة باين – جفرسون، مثلاً، مقنعة فقط إذا حددنا وجهة نظرنا، على المدى القصير، عن العلاقات بين جيلين. ويغير منظور أوسع من المعادلة. وبواسطة الدستور، يساعد جيل أعلى أن يحمي جيل ج نفسه من أن يبيعه جيل ب في سوق الرقيق. ولحماية إمكانيات خلفاء بعيدين، يحدد واضعو الدستور إمكانيات خلفاء قريبين. وجاهد واضعو القوانين لأن يخلقوا، لا مجرد حكومة شعبية، بل حكومة شعبية يمكن أن تدوم (ليس مثل الجمهوريات الإغريقية). وكان لهم حق في أن يقيدونا إلى الحد الأدنى لمنعنا من إلزام خلفائنا إلى الحد الأقصى. فبادراك حقوق الأحفاد، قد يحدد جيل حالي

بدوره قوته على المستقبل بالخضوع لسلطة الماضي. وبعبارة أخرى، إن الالتزامات المسبقة الماديسونية هي، من حيث المبدأ، ديمقراطية وأغلبية. ولينال الدستور سلطة على كل أغلبيات المستقبل، لابد أن يحد سلطة أي أغلبية معينة. وتتألف الدساتير الليبرالية إلى حد بعيد من قيود ما وراثية غير محسوسة: قواعد تجبر كل أغلبية على أن تعرض قراراتها لنقد ومراجعة محتملة، قواعد تحدد قدرة كل جيل على أن يسلب خلفاءه من خيارات هامة.

ارتعد باين وجفرسون من فكرة إلزام المستقبل لأنهما لم يتصورا "إلزاماً" بطريقة إيجابية وإعتاقية أو معززة للحرية. وقد نتجت نقطتهما العمياء جزئياً من إيمان بالتقدم.

لكنها نتجت أيضاً من مفهومهما المحافظ، فوق الحد، عن كيف تعمل الدساتير. تشير كل مجازات الضبط والإعاقة والتحديد والتقييد إلى أن الدساتير هي وسائل سلبية أساساً استخدمت لمنع إساءة استخدام السلطة. لكن القواعد هي أيضاً إبداعية. إنها تنظم ممارسات جديدة وتولد إمكانيات جديدة ما كانت ستوجد بخلاف ذلك.

من الممكن مقارنة الدساتير مقارنة مفيدة مع قواعد لعبة أو حتى مع قواعد اللغة. في حين تحكم قواعد تنظيمية (مثل، "تتحرك فيلة الشطرنج قطرياً") ممارسة ممكنة للمرة الأولى. لا يمكن تصور قواعد من النوع الأخير ببساطة على أنها عوائق أو قيود. ولا تحدد مبادئ قواعد اللغة، مثلاً، متكلماً بل تكبح دوافعه الجامحة، سامحة لدوافعه المنظمة أن ترشح من خلالها. وبمنأى عن تكبيل الناس ببساطة، تتيح لهم قواعد لغوية أن يفعلوا أشياء كثيرة ما كان بإمكانهم فعلها بخلاف ذلك، أو حتى التفكير بفعلها. وبعبارة أخرى، يجب ألا نعتبر المرونة مناقضة للصلابة بالطريقة التقليدية، وذلك للسبب البسيط القائل أن ما هو صلب يخلق ما هو مرن. وكما كنت أجادل، لا يقيد دستور ديمقراطي أغلبيات وموظفين فقط. إنه يعين سلطات (يعطي شكلاً للحكومة، ويضمن مشاركة شعبية، وهلمّ جرّا)، وينظم الطريقة التي توظف بها هذه السلطات (بما يتوافق، مثلاً، مع مبادئ، مثل العملية القانونية والمعاملة المتساوية). وعموماً، فإن القواعد الدستورية

مساعدة وليست مثبطة؛ لذلك من غير المقنع أن نعرف الدستورية تعريفاً حصرياً بالقيود على السلطة.

أو ربما يجب أن نعيد التفكير بمفهومنا عن الحدود. الحدود لا تضعف؛ إنها تقوى أيضاً. فمن ناحية، إن "الذي يستحق اسم الحصر استحقاقاً سيئاً، هو الذي يجنبنا فقط مستنقعات وجروفاً". إضافة إلى أن الدساتير يمكن أن تكون ملزمة بطريقة خالقة للإمكانية. وبربط يوليسيز نفسه إلى السارية، استمتع بحادثة (أغنية دون تحطم سفينته) ما كان قد يستمتع بها بطريقة خلاف تلك. إستراتيجيته لتعطيل قوته، ذاتياً ووقائياً، ليست مشابهة بدقة لتصميم دستور ومصادقة عليه. في أمريكا، مثلاً، لو لم "يقيد" واضعو القانون خلفاءهم، لما كان هناك بلد. لهذا السبب، يدعى واضعو القانون المؤسسين أيضاً. لقد قيد يوليسيز نفسه؛ لكنه لم يوجد نفسه. والدساتير لا تحد السلطة فقط؛ إنها تستطيع أن تخلق سلطة وتنظمها إضافة إلى منح السلطة اتجاهاً معيناً. والأهم من كل هذا هو أن حكومة محدودة السلطة تسهل حكماً ذاتياً بالمساعدة في خلق "الذات" (أو وحدة وطنية) تقوم بالحكم. وحقيقة أن تساهم الدستورية في بناء أمة هو دليل قوي على أن لها وظيفة إيجابية وليس مجرد وظيفة سلبية.

وظائف ممكنة من فصل السلطات

يوصف روتينياً أحد أعمدة الدستورية الرئيسية، وهو فصل السلطات، بعبارات سلبية محضة، كآلة لمنع الانتهاكات. وتقسم الصلاحية لتجنب تركيز مفرط للسلطة. فأحد فروع الحكومة "يكبح" فرعاً آخر، مانعاً استبداداً وكاشفاً عن فساد. أما هنا، أيضاً، فتطمس دلالات الإلزام الدستوري السلبية أغراض تصميمها المؤسساتي الإيجابية.

كإجراء تصحيحي لوجهة النظر التقليدية، من المفيد تصور فصل السلطات على أنه شكل لفصل العمل، سامحاً بتوزيع وتنظيم أكثر كفاءة للوظائف الحكومية. يحسن التخصص أداء كل فرد. وطبقاً لآدم سميث، "الفصل بين السلطتين القضائية والتنفيذية يبدو أنه قد برز أساساً من العمل المتنامي للمجتمع، ونتيجة لتطوره

المتزايد". ومبدئياً، أسس الملوك أقساماً قضائية شبه مستقلة استجابة لعبء حكومي مفرط. وفي الأصل على الأقل، لم يؤسس نظام قضائي مستقل ليحد من سلطة، بل على العكس، ليزيد قدرة الحكومة على أداء وظيفتها.

ومثل المواد الدستورية الأخرى، يظل فصل السلطات مساعداً للحكومة: إنه يفك صلاحية متشابكة، ويصنف سلاسل قيادة غير واضحة، ويساعد في التغلب على تشويش مشل للوظائف. وكنسخة سياسية لفصل العمل، فهو إبداعي لأن التخصص يعزز الحساسية نحو تنوع المشاكل الاجتماعية. قد يكون من الواجب تصور نشوء ثلاثة فروع منفصلة (رغم أنها متعاونة) من الحكومة مقارنتها بتطوير نظام مجلس الوزراء المعاصر. فقد طورت مؤسسات ووظائف جديدة بالتدريج، لتتعامل مع حجم متنامٍ لمشاكل اجتماعية متنوعة.

إضافة إلى أن كل فرع يجند هيئة موظفين بطريقة منفصلة، وبذلك يزداد تنوع المصالح ووجهات النظر الاجتماعية في صنع القرار الحكومي.

تؤكد المبررات المبكرة لفصل السلطات على وظيفته المعززة للسلطة. وقد جادل بودين، بوضوح، بأن نظاماً قضائياً مستقلاً كفيل بأن يزيد قدرة الملك على الحكم. ولابد من عقاب المسيئين؛ لكن، إذا أصر الملك على العقوبات بنفسه، فإنه سيخلق استياءات ستضعف، بدورها، سلطته. وهكذا، سيبقي حاكم ذكي لنفسه توزيع المكافآت بينما يفوض حكاماً مستقلين في القيام بوظيفة إصدار الإدانات وجمع الغرامات: و "بفعل ذلك، فإن الذين ينالون الفوائد سيجدون سبباً قوياً لحب واحترام وتبجيل الأمير المحسن لهم؛ لكن أولئك المدانين لن يجدوا أية فرصة على الإطلاق لكي يكرهوه، بل سيظلون يصبون غضبهم على الحكام والقضاة". وفقاً لهذا التحليل، تكون لفصل السلطات وظائف هامة في تحويل الاستياء والتملص من المسؤولية. وقد اضطلع مونتسكيو بهذا وصقل هذه الحجة: إن الملك الذي تخلى عن سلطته لمعاقبة الجرائم سيزيد فعلاً من سلطته الإجمالية لأن هذا الترتيب سيمنع الأطراف المعينة من ممارسة ضغط ابتزازي على العرش.

ليس فصل السلطات معززاً للقوة فقط، بل إنه أيضاً مثبت للديمقراطية. وقد استخدم مثل "فرق تسد" استخداماً تقليدياً أسياد الجنس البشري ليبقوا

رعاياهم عبيداً. واغتصب صانعو دستور ديمقراطيون هذا المبدأ القديم واستغلوه بطريقة معكوسة، كإستراتيجية قد يفرض بها المحكومون إرادتهم على الذين سيكونون حكامهم. وبدلاً من أن يضعف فصل السلطات الحكومة، فإنه يساعد في حماية ظروف حكومة شعبية.

يؤكد لوك، على نحو خاص، على الوظيفة التمثيلية لفصل السلطات. لماذا لا تجمع السلطة التشريعية والتنفيذية في نفس الأيدي؟ لو كان الأمر كذلك، لعرف صانعو القانون أن القوانين التي سنوها لن تطبق عليهم أبداً (لأنهم هم الذين سيطبقونها). إذا استقرت السلطة التنفيذية في أيد أخرى، كنقيض لما ذكر، فإن المشرعين سيضعون القوانين متوقعين أن تطبق هذه القوانين عليهم أنفسهم أيضاً. وبكلمات أخرى، يؤمن فصل السلطات أن يمثل منظور المواطن العادي، الخاضع للقانون، داخل عملية صنع القانون.

قد تستحق فكرة إضافية، وأعمق نوعاً ما، أن نذكرها. غالباً ما يوصف فصل السلطات على أنه توازن قوى. وربما مال منظرون سياسيون، تحت تأثير الاقتصاد، إلى تصور هذا التوازن كوضع بلا حراك ومستقر على نحو متأصل. لكن "توازناً" قد يوصف على نحو أفضل على أنه وضع يسهل قلبه: قشة واحدة تميل الميزان. إذا وازنت فروع الحكومة المختلفة بعضها بعضاً، فقد يكون من الأسهل على الحكومة ككل أن تتأثر من الخارج. ويقدم هاملتون هذه الحجة ذاتها عن فدرالية. وقد يحول توازن مفروض دستورياً الحكومة ككل إلى شيء يشبه مقياس ضغط جوي، حساساً جداً لتقلبات الرأي العام أكثر من حساسية أي نظام فرع منفرد. وبهذا المعنى أيضاً، قد تساهم الضغوطات والتوازنات مباشرة بالسيادة الشعبية.

قيود معززة للديمقراطية

يسأل ترايب Tribe: إذا آمنا بسيادة الشعب، فلماذا نقبل كل هذه القيود؟ كانت الإجابة التي اقترحها واضعو القوانين الأمريكيين في غاية البساطة: إنها ليست قيوداً؛ إنها الشعب. الدستور هو وسيلة لحكم ذاتي، تقنية تحكم بواسطته جماعة المواطنين نفسها. فبأي طريقة أخرى يمكن لمجتمع كبير أن يدير شئونه؟ لا

يمكن أن يكون للجماعة أغراض متماسكة بعيداً عن كل إجراءات صنع القرار. لا يمكن أن يتصرف الشعب كنقطة لا شكل لها.

ازدرى كارل شميت Schmitt، وهو معارض متحمس لليبرالية الدستورية، اعتبارات كهذه بجلاء. وككثيرين غيره، أيد خرافة المعارضة الجوهرية بين القيود الدستورية والحكومة الديمقراطية: "كان جهد الدستورية كله موجهاً إلى كبح السياسية لأن الشعب هو مكون السلطة النهائي، فلابد من تصورهم كـ Urgrund" أو حتى كـ das "formlos formende" التي لا يمكن إلزامها مسبقاً بإجراءات دستورية. لكن صوفية شميت الديمقراطية، ناهيك عن نتائجها العملية، تكفي لتشوه الطريقة كلها. إنه لما لا معنى له أن نتحدث عن حكومة شعبية في منأى عن نوع من إطار قانوني يمكن الناخبين من أن تكون لهم إرادة متماسكة. ولهذا السبب، يطلب مواطنون ديمقراطيون تعاوناً من الأجداد الذين أسسوا النظام. وبصياغة طريفة نوعاً ما: دون تقييد الشعب ليديه، لن تكون له يدان.

تتخذ القرارات على أساس قرارات سابقة. حين يدخل الناخبون مقصورة الاقتراع، يقررون من سيكون الرئيس، لكن ليس عدد الرؤساء الذين سيأتون. وينكر تقويم ثابت للانتخابات تحفظ كل من الموظفين العاملين والأغلبيات الشعبية حول مسألة مهمة جداً.

بكلمات أخرى، ليست الديمقراطية ببساطة هي حكم الشعب بل دائماً حكم الشعب ضمن قنوات محددة سلفاً، طبقاً لإجراءات معينة مرتبة مسبقاً، متبعة معايير أعدت سلفاً لحق انتخابي، وعلى أساس (لاختيار مثل كاشف) مناطق انتخابية محددة سابقاً. وفي حين وضع لوك سلطة سامية في هيئة تشريعية منتخبة، فإنه منح السلطة لإعادة توزيع المجلس التأسيسي المنتخب لسلطة تنفيذية غير منتخبة. وقد اعتقد أنه لن يكون من الحكمة تخصيص المهمة لعلاج إساءة التوزيع الإجمالية للمجلس التأسيسي نفسه الذي خلقه هذا التوزيع السيء. إن تهاوناً كهذا في تحديد سلطة المراقبة سيجعل المشرعين يصدرون أحكاماً في قضاياهم الخاصة.

يستطيع المواطنون أن يفرضوا إرادتهم فقط عبر انتخابات تجرى على أساس خطة توزيع موجودة بالسابق، خطة قد تكون غير عادلة أو عتيقة الطراز.

نتيجة لهذا، يجب أن تناط مسؤولية إعادة توزيع المناطق خارج الهيئة التشريعية المنتخبة شعبياً (مثلاً، في المحكمة). وكي يحافظ الناخبون على الديمقراطية، لابد أن يتنازلوا جزئياً عن سلطة التوزيع، أي لابد من نقلها من أيدي ممثلين منتخبين ومسؤولين. هذا مثال مدهش لتناقض الديمقراطية الظاهري: يستطيع أن يزيد مواطنون سلطتهم بتقييد أيديهم. ويساعد نزع محدد لديمقراطية على استمرار حكم ديمقراطي.

تأمين ظروف للمناظرة العامة

إن أوضح مثال على الحد الدستوري الذي يفتح أبواباً، أكثر مما يغلق، هو التعديل الأول. يمكن أن يجادل امرؤ بأن وظيفة الدستورية الأساسية هي أن تحمي حرية النقاش، وليس الملكية الخاصة. بعد أن صاغ القاضي برانديز Brandeis مناظرة كلاسيكية عامة وعقلانية للتعديل الأول، كتب بأن حريات الكلام، هي حريات "لا يمكن الاستغناء عنها لاكتشاف ونشر حقيقة سياسية". صحيح أن جيلاً مضطرباً قد ينجح في إلغاء حرية الكلام بين أحفاده المباشرين (حدث في ألمانيا عام 1933). لكن السيطرة الشعبية ستنقص بدل أن تزيد بتخفيف هذا "القيد" الخاص.

من بين المنظرين الديمقراطيين، لم يركز أي منهم بإصرار شديد على طبيعة القواعد والقوانين الدستورية المعززة للحرية والمشاركة للمواطن أكثر من جون ستيوارت ميل. كانت أعباء وفرص دستور مكتوب غريبة على التجربة الإنجليزية. لكن مل كرس معظم "اعتبارات حول حكومة تمثيلية" لمناقشة وسائل شبه دستورية متنوعة لتنظيم حكومة شعبية. إن مثل هذه الوسائل حافزة، كما هي مثبطة للنشاط. إنها تحشد معلومات لا مركزية وخيالات، وتشجع اهتمام العقل بالحقيقة، وتخلق حوافز للنقد المتبادل والتعلم. وفي دفاع ميل عن الترتيب القانوني، ركز أساساً على وظائفه الإبداعية: "لن يكون ضبطاً بصورة حصرية، بل قوة قسرية أيضاً". وقد جاهد لأجل توازن دستوري بين نوعين من الآليات: تلك التي أمنت تحملاً لأداء سيء (دون أن يكون "مانعاً للبله" طبعاً)، وتلك التي شجعت أداءً عالياً أو حثت عليه. كانت "الدعاية" أداة جوهرية في خطته لأنها عملت بكلتا الطريقتين، كمحرك وعائق.

كان جوهر دستورية ميل هو نظام حوافز يشجع مشاركة عامة عميقة التفكير. أما أقل اقتراحاته نجاحاً في الإصلاح، مثل الاقتراع العام والأصوات الإضافية التي منحت للذين يحملون شهادات جامعية، فقد خططت لا إلى مجرد منع سوء استخدام السلطة، بل أيضاً إلى إدراج مشاركة المواطنين الأذكياء: "يبلغ الازدهار العام سمواً عظيماً، وينتشر بصورة أكبر تتناسب مع كمية الطاقات الفردية المستخدمة في تعزيزه وتنوعها".

الديمقراطية هي حكومة ناتجة مع مناقشة عامة، وليست ببساطة فرض لإرادة الأغلبية. الاختلاف الشعبي هو وسيلة أساسية للحكومة الشعبية. ليست أية "إرادة"، بل فقط إرادة تشكلت من مناظرة قوية ومفتوحة هي التي يجب أن تمنح سلطة السيادة. لذلك فإن حق المعارضة المضمون قانونياً هو نموذج أساسي لحكومة ديمقراطية: إنه يقدم شرطاً أساسياً ملزماً لتشكيل رأي عام ديمقراطي. ولابد أن يعبر المواطنون بوضوح وأن يدافعوا علناً عن وجهات نظر سياسية هرطقية دون تهديدهم أو حرمانهم من سبل معاشهم.

ولا معنى للموافقة دون ضمانات مؤسساتية للانشقاق بلا عقاب. ولا معنى لسيادة شعبية دون قواعد تنظم وتحمي مناظرة عامة.

يمكن لدستور أن يمنع صفوة سياسية من عزل قراراتها عن النقد والمراجعة في المستقبل. ومن الطبيعي أن يستاء أفراد أقوياء من معارضتهم وتفنيد آرائهم على الملأ. وتعوض قواعد منع عقوبة المنشقين ومتتبعي الأخطاء نقص الدوافع الأفضل. بالمثل، يدافع مجتمع بواسطة مادة دستورية ("لن يضع الكونغرس أية قوانين .. تنتقص حرية الكلام") عن قدراته في صنع قرار عقلاني ضد ميله الغريزي ليستكين في "تفكير جماعي". ومن المحتمل أن تكون قرارات تتخذ دون تفحص وجهات نظر متعددة قوانيناً خرقاء. لذلك وصف التشاور غير المعتمد على معلومات وغير الانتقادي بأنه "تشويه لعملية تفكير المجتمع ضد ما وجهه التعديل الأول إلى الدستور".

بعد اتخاذ قرار، لابد أن تخضع الأقلية التي نالت أصواتاً أقل عند الاقتراع لإرادة الأغلبية. لكن قواعد اللعبة تسمح للخاسرين أن يشنوا حملة عدائية من

سخرية عامة وأن يركزوا انتباه العامة على نحو متأذ إلى النتائج غير المنظورة للقرار الذي تم التوصل إليه. وعلى المدى الطويل، توصل مثل هذه التدابير المزعجة مؤقتاً إلى قرارات أفضل. بعبارة أخرى، لا تصمم الحقوق فقط لحماية الأقلية بل لتصحيح الأغلبية وإرشادها أيضاً. ليس لأية إرادة شعبية جديرة بأن تؤخذ مأخذ الجد وجود خفي مسبق؛ إنها دائماً نتاج قيود دستورية. ولأن قيوداً كهذه تميل لجعل الحكومة أكثر ذكاء، فقد ترغب الأغلبية في فرض هذه القيود على نفسها.

بقبول خط الحجة الأساسي هذا، رفض ميل وماديسون الإدعاء بأن الديمقراطية قائمة.

"على أساس حق التدخل الحالي في كل الشؤون". كان الديمقراطيون الذين قدموا وجهة النظر هذه ورثة غير مطلعين على إيديولوجية الملكية المطلقة. وإذا كان الشعب legi – bus solutus ، وإذا كانت كل القواعد الأساسية هي دائماً على وشك الإلغاء، لن يكون هناك احتمال تسجيل، أو حتى تشكيل، إرادة شعبية ذكية.

تساعد فكرة "القيود المولدة للإمكانية" على توضيح مساهمة الدستورية في الديمقراطية. وتساعد أيضاً على توضيح العلاقة بين الالتزامات الموروثة والموافقة الصريحة. وقد افترض واضعو القوانين بأن أجيال المستقبل سترغب في أن تعيش في ظل حكومة تنبع معظم التزاماتها من موافقة صريحة. لكن، لجعل هذا ممكناً، كان لابد أن يكون الدستور في مكانه الصحيح: وثيقة إجرائية تضمن شروطاً مسبقة للموافقة العقلانية والمعارضة والمناظرة العامة، وحل للنزاع بلا عنف وتنقيح عميق التفكير وتراكمي للإطار الدستوري نفسه.

وبالنسبة إلى دستور مفروض أو موروث كهذا، ليس هناك ضمان أكثر من الموافقة الافتراضية الوطنية. ومن الناحية المثالية، يتأثر كل فرد في دولة ديمقراطية بقرار له حق في أن يشارك في اتخاذه. لكن الذين لم يولدوا بعد هم دائماً محرومون من الاقتراع. وقد تصرف واضعو القوانين بوعي نيابة عنهم: ولإضفاء معنى على موافقة لاحقة، لم يكن أمام السابقين أي خيار إلا العمل بلا استئذان خلفائهم. لا

يمكن إزالة آثار الأبوة هذه من أفعال الآباء المؤسسين. ومع ذلك، تظل "القيود" الدستورية التي فرضوها ملزمة فقط طالما استمر المواطنون في فرضها على أنفسهم.

أبوة ذاتية

يمكن أن يتشارك كل أعضاء المجتمع في هدف. لكن، لن يرغب أي فرد في متابعة هذا الهدف ما لم يطمئن بأن الآخرين سيقومون بواجبهم. وطبقاً لهوب، السلام هو هدف كهذا. الحفاظ على المصادر الطبيعية، والتحرر من الفقر، أمثلة متعلقة بالمجتمعات المتطورة هذه الأيام. ويورد هيوم مثال تجفيف مرج: "من الصعب جداً، بل من المستحيل، أن يتفق ألف شخص على أي عمل كهذا.. بينما يسعى كل فرد لذريعة يحرر بها نفسه من المشقة والثمن، ويلقي العبء كله على الآخرين". بعبارة أخرى، وليحقق أعضاء مجتمع سياسي أهدافهم، لابد أن يذعنوا في تدابير قانونية تلزم إرادتهم.

يجب النظر إلى دستور مصادق عليه ديمقراطياً بنفس الطريقة. ويبدو، من جوانب عديدة، أنه حالة كلاسيكية للأبوة الذاتية. قد يتخلى أشخاص طوعاً عن قدرتهم في أن يختاروا (في أمور) لكي يكملوا إرادتهم (في أمور أخرى). يمكن أن يكون الإلزام الذاتي الجماعي وسيلة لحكم ذاتي جماعي. وتساعد قواعد تقييد خيارات متوفرة الأفراد والجماعات في أن يحققوا أهدافهم أكثر مما لم تركوا بلا قيود تماماً. هكذا تكون الوظيفة الديمقراطية للقيود الدستورية.

اختبار توماس شلنج Schelling في إستراتيجية النزاع كيف يمارس حزب ما سلطة على حزب آخر بواسطة العجز الذاتي، مثلاً، بتقييد نفسه إلى خطة سكة حديدية. من وقت أكثر حداثة، فإنه تحرى طرقاً يستطيع بها فرد أن يمارس سلطة على نفسه بتبني أساليب إلزام مشابهة: "نضع الساعة المنبه في طرف الغرفة الآخر حتى لا نتمكن من إيقافها دون النهوض من السرير. ونضع أشياء بمنأى عن الأنظار أو الأيدي خوفاً من لحظة الإغراء. نتنازل عن سلطتنا لصديق جدير بالثقة سيتولى تنظيم سعراتنا الحرارية أو سجائرنا". ويكون الفرد بارعاً وقوي الإرادة تماماً لتقييد ذواته المستقبلية حتى إذا كان أكثر بلادة وأضعف إرادة من أن يتصرف كما

يفضل دون التزامات مسبقة. وليحقق فرد أهدافه المطلوبة، رغم تصميمه الضعيف، لابد أن يحدد خياراته المتوفرة. يستطيع ناخب، مثلاً، أن يدعم تشريع حزام الأمان لكي يجبر نفسه على أن يكون حراً، أي أن يفعل ما يريد فعله حقاً، لكنه لن يكون قادراً، بخلاف ذلك، على فعله بسبب الكسل أو الشرود أو ضغوط اجتماعية يبدو معها حراً ومرتاحاً. وبالمثل، فإن قوانين تمنع المستخدمين من موافقة طوعية على أن يعملوا دون حد الأجرة الأدنى، قد تزيد من قدرة الفرد على أن يحصل على ما يريده بتقييد ما يختاره بحرية.

من المغري أن نفكر بالدستورية بهذه العبارات، كعنقود من أساليب لإدارة ذاتية جماعية.

وبالموافقة الضمنية على المراجعة القضائية، مثلاً، تتنازل أغلبيات انتخابية طوعاً عن السلطة. إنهم يربطون أيديهم بسبب ما يرجحون رؤيته على أنه لمصالحهم. لقد قام تحليلي كله على فرضية خصوبة هذا المنظور. رغم ذلك، يجب أن نتريث قبل التأكيد، حسب طريقة شلنج، أن الدستور هو في الأساس إستراتيجية مجتمع غير مباشرة لضبط النفس.

الأمم ليست أفراداً مكتوبين بحروف كبيرة؛ وقد يساء فهم الدساتير (لا أن تبتذل فقط) بمقارنتها بقرارات رأس السنة الجديدة وتوضيحها بعبارات ابتكرت في الأصل لوصف سلوك الحمام. إن تشبيه عمرو صاح/ عمرو سكران غير ملائم تماماً، لأن جيلاً مستقبلياً عقلانياً تماماً، وثاقب الفكر وفاضلاً، يمكنه أن يستفيد من إجراءات أسست مسبقاً لحل النزاعات. إضافة إلى أن واضعي القانون لم تكن لديهم أهداف محددة (إنقاص الوزن، إيقاف التدخين) تمنوا تحقيقها رغم ضعف الإرادة الذي من المتوقع أن يبتلى بها أحفادهم. أنهم لا يصنعون سلاسل لمنع مواطني المستقبل من السقوط عن حافة جبل، ولا يربطون قفازات لمنعهم من أن يحكوا بثور طفحهم الجلدي. وعموماً، إن مفهوم شلنج عن ضبط النفس أكثر سلبية من أن يسمح بشغل الوظائف الممكنة من الالتزام الدستوري المسبق. لقد أراد واضعو القوانين، من بين أمور أخرى، أن يضمنوا، مهما كانت القرارات التي تم التوصل إليها أخيراً، أن تكون البدائل قد دققت والحجج المضادة قد سمعت.

وكما قلت، الدستور هو،جزئياً ، محاولة لبرمجة عقلانية الحقيقة والنقد الذاتي في الحياة الأمريكية. إنه لا يمثل فقط محاولة أجداد واسعي المعرفة ليمنعوا سلوكاً مدمراً للذات. إنه أيضاً مجموعة حوافز تشجع مواطني المستقبل في أن يفكروا لأنفسهم.

الأبوة الذاتية هي تصنيف مفيد جداً لإنارة الوظيفة الديمقراطية للقيود الدستورية. لكنني أظن أن هناك، على الأقل، ثلاثة أوجه اختلاف بين الدستورية وضبط النفس كما يتصورها شلنج:

العجز الذاتي هو مجاز غريب يطبق على بناء الأمة. وتحتوي الدساتير على آليات إقناع متنوعة، ووسائل لتركيز الانتباه، وشحذ الوعي بالخيارات، ومعرفة مجندة، تتعلق بالمواطنين وتضمن بأن اتخاذ خيارات مستقبلية وفق شروط تناقش فيها البدائل، وحقائق مرتبة، وتصحيح ذاتي أمر ممكن. وحين يقيد أحد أفراد شلنج نفسه، يحدد قدرته المسبقة في الاختيار (حتى إذا توسع مدى خياراته التالية كنتيجة لذلك). وحين يرسخ مجلس تأسيسي إجراء قرار، بدلاً من تحديد إرادة مسبقة، فإنه يخلق فعلاً إطاراً يمكن للأمة فيه أن يكون لها إرادة لأول مرة.

ليس المقصود من الوسائل الدستورية، كالتدقيقات، والموازنات، أن تعوض ببساطة عن افتقار لطبيعة أخلاقية بائسة بل عن طبيعة متوقعة؛ إنها تفهم فعلاً على أنها متفوقة على الفضيلة الفردية والقوة الشخصية. الرجل السمين الذي يرغب في أن يكون نحيلاً سيفضل أن تكون لديه إرادة قوية. وبدلاً من راحة بال داخلية، فإنه يلزم هو نفسه. وعلى النقيض من هذا، سيكون من غير المرغوب فيه تماماً لصانعي الدستور الليبراليين بناء استقرار سياسي على أساس فضيلة جماعية أو إرادة موحدة غير هيابة. سيثقل هذا على ضمير الفرد، ويفرض معايير سياسية على المواطنين ويحرم المجتمع من تنوع أفراد سياسي إضافي. ستكون المناقشة بلا هدف في مجتمع متناغم مسبقاً كهذا. لذلك، لا يريد واضعو الدستور الليبراليون أن يثبتوا المواطنين على غرض عام طاغ. إنهم يرفضون أن يتبنى الخاسر سياسة قائمة على أساس الفضيلة، ونوع إطار عام أقل ربطاً للجميع، وأكثر إجرائية وإثارة للنقاش.

دون قبول آراء هايك السياسية، نعترف بمعقولية إدعائه بأن "القواعد [الدستورية]، ككل الأدوات الأخرى، ليست جزءاً من خطة عمل؛ بل معدات لاحتمالات معينة مجهولة". بينما من الصحيح جزئياً فقط أن هذا الوصف التشخيصي للقواعد الدستورية يوحي باختلاف ثالث بين الدستورية واستراتيجيات شلنج للعجز الذاتي. فالأخيرة أحادية الأغراض، بينما الدستورية متعددة الغرض ومصممة قصداً لتساعد أهدافاً مستقبلية غير معروفة الآن.

منع عبودية الذات

يتطلب مبدأ الطوعية نفسه أن تمنع خيارات معينة. وتحرم الدساتير المعاصرة تحريماً نمطياً بيع الذات للعبودية. 129 فالعبيد لا يستطيعون أن يدخلوا في اتفاقيات ملزمة. لذلك، يكون فعل العبودية الذاتية الطوعي عقداً للتنازل، من بين أشياء أخرى، عن الحق في صنع عقود لاحقة. وطبقاً لميل، سيكون هذا تناقضاً عملياً: رغبة في التخلي عن إرادتك. وببيع شخص لنفسه كعبد فإنه يتنازل عن حريته؛ إنه يمتنع عن أي استخدام لها في المستقبل بعد ذلك الفعل. لذلك فهو يهزم، في حالته هذه، الغرض نفسه الذي هو التبرير الذي يسمح له في التخلص من نفسه.. لا يتطلب مبدأ الحرية أن يكون حراً في ألا يكون حراً. إنها ليست حرية التي تسمح له بنبذ حريته.

يواجهنا هنا معيار دستوري أساسي آخر: لا يمكنك أن توافق طوعاً على أن تتخلى عن حقك طوعاً في أن توافق.

قد يكمن هنا "حل" التناقض الظاهري للديمقراطية الدستورية. وللحفاظ على الطوعية، لابد من وضع قيد على الطوعية نفسها. ومنع بيع النفس إلى العبودية يتضمن منطقياً القبول بالتزام مسبق: انفتاح على صعيد واحد، يفترض مسبقاً انغلاقاً على صعيد آخر. الالتزام المسبق جائز أخلاقياً حينما يقوي منع العبودية الذاتية. ومن بين وظائف الإلزام الدستوري الأخرى محاولة منع إمكانية أن تبيع أمة (أو أي جيل) نفسها (أو أحفادها) إلى العبودية. بهذه الروح، تفهم مادة IV مقطع 4 من دستور الولايات المتحدة في أنه يصنع "شكلاً جمهورياً للحكومة"

إجبارياً في الولايات وغير قابل للتعديل من أغلبيات المستقبل. وعموماً، فإن الديمقراطية التي تختار أن تدمر الإطار الذي تحدث فيه خلافات غير عنيفة، وحل النزاع، إنما تتصرف تصرفاً انتحارياً. وقد اقترح واضعو القوانين، وقبلت أجيال تالية، الالتزامات الدستورية مسبقة لأنها وسيلة مفيدة لإحباط هذا النوع من التدمير الذاتي.

وإضافة مناسبة هنا، هي تأكيد بودين أن "الأمير لا يستطيع أن يقيد يديه، أو أن يطبق القانون على نفسه ليمنع مواطنيه المظلومين من أن يأتوا إليه بتوسلاتهم ومطالبهم المتواضعة". إن الإلزام الذاتي ممنوع حينما يعرقل تدفق المعلومات ويخمد قدرة التعلم لدى الأمير المطلق. وعلى نحو مشابه، لا يستطيع الشعب ذو السيادة أيضاً، أن ينكر قدرته هو على التعلم.

لكون هذه الحجة موجهة بالأًصل ضد الإلزام الذاتي، يمكن بسهولة قلبها رأساً على عقب. وحالما يتم إدراك أن قدرة التعلم يمكن تعزيزها بإلزام ذاتي إستراتيجي، يصبح الإلزام الذاتي، ليس فقط مسموحاً به، بل إجبارياً. يجب ألا يصنع المشرعون المنتخبون قوانين تتدخل بحقوق الانتخاب، والتدفق الحر للمعلومات، وحرية الاجتماع، وحرية الحركة السياسية للأقليات، أي: نشاطات "يتوقع، على نحو عادي، أن تسبب إلغاء تشريع غير مرغوب فيه". ولابد أن تحد الأغلبية سلطاتها لتضمن أن تظل أغلبية يمكن أن تتعلم.

آمن باين وجفرسون بأن الديمقراطية كانت نظاماً موجهاً نحو التغيير والتجديد. وتتطلب ميل هذا المبدأ، لكنه اقتنع أن تغييراً مفيداً يتطلب هيكلة حذرة للظروف التي جرى وفقها تقيم الإصلاحات السياسية ونقاشها. لابد من ابتكار إطار مؤسساتي وقانوني للإبقاء على السلسلة الأوسع من البدائل مفتوحة لقرارات جديدة وأفضل. إن أفضل موقع لإنسانيتنا هو في قدرتنا على الاختيار، وقدرتنا ليست فقط أن نضع قرارات، بل أن نلغي قرارات ماضية غير مرضية

ونقرر من جديد. يستطيع دستور، مصمم بذكاء، أن يخلق نظاماً يكون ملائماً تقريباً للقدرة البشرية على التصحيح الذاتي. إن التزاماً مسبقاً وغير مرن إلى حد ما بقواعد إجرائية معينة (تضمن مثلاً، استمرار حق الانشقاق بلا عقاب) يجعل التعلم الشعبي ممكناً. والديمقراطية الدستورية هي أكثر نظام سياسي "إنسانية" لأنها تنجح بقدرة الأفراد والمجتمعات على إدراك أخطائهم. وبمنع لوك وكانت وآخرون الالتزامات المسبقة التي أعاقت مزيداً من التعلم، فإنهم صادقوا على قواعد دستورية متينة – رغم أنها ليست غير قابلة للتعديل. وقد فعلوا هذه لأنهم أدركوا أن قواعد كهذه تشجع على مزيد من التعلم. الأموات يجب ألا يحكموا الأحياء؛ لكن يمكنهم أن يسهلوا على الأحياء أن يحكموا أنفسهم.

الدستورية الأمريكية والتناقض الظاهري للملكية الخاصة ×

جنفرندلسكي

I

تتخذ الملكية مظهراً متناقضاً في النظام الدستوري الأمريكي. كانت الملكية الخاصة للمائة وخمسين عاماً الماضية، على الأقل، المثال الأساسي لحقوق الفرد كحدود للسلطة الحكومية. وقد وضعت الملكية حدوداً بين مجال محمي للحرية الفردية ومجال شرعي للسلطة الحكومية. لكن، كانت القوة البلاغية، وقطعية هذه الحدود، تتماشيان مع تقلب قابليتهما للتحلل أثناء التطبيق. وقد تعرض مفهوم الملكية القانوني – رمز الاستقرار والأمن – إلى تغييرات تصل إلى حد التفسخ. لكن، يبدو أن الملكية تحافظ، على نحو متناقض ظاهرياً، على قوتها المركزية كأساس للحريات الأمريكية. إنها لا تزال قيمة أمريكية مركزية وجزءاً لا يتجزأ من نظامنا. لكنها فقدت وضعها الدستوري التقليدي: لم تعد الملكية الفردية تخدم كحد بين الحقوق الفردية والسلطة الحكومية.

يظهر التناقض في المعالجات النظرية للملكية أيضاً. وتظل موضوعاً لتفسير قانوني شره، لكن المعلقين يعرضون مفهوماً للملكية مختلفاً جداً عن معناها التقليدي كحدود وتجاهل مريح أو إغفال للاختلاف. وفي الوقت ذاته فقدت الملكية وضعها التقليدي، فهي بؤرة آمال المحافظين الليبراليين والراديكاليين على السواء.

اقترح عدد كبير من المنادين بالإصلاح أن تكون الملكية وسيلة تغيير. إنهم يريدون أن يعيدوا تشكيل المعنى الدستوري للملكية يربطها بالقيم (المتعلقة بها) التي يودون تعزيزها، كالمشاركة السياسية، والخصوصية، والحكم الذاتي. إن مفهوم الملكية هو وسيلة (بالاندماج) لتوسيع حماية هذه القيم، والقيم هي الأساس لتعريف وتحديد الحماية الدستورية المتوفرة للملكية. ويعكس هذا التركيز على الملكية إيماناً بإمكانية استخدام التقليد نفسه ليحدث تغييراً جذرياً. ويبدو أن الهدف

هو جعل الملكية تعني ما يريده المصلحون، وبذلك يوجهون القوة البلاغية العظيمة إلى غايات الإصلاح.

إن سي . بي. ماكفيرسون Macpherson هو الأكثر حدة حول هذا المشروع: "ما الفائدة في أن نعالج الحق في نوعية حياة كحق ملكية؟ لماذا لا نقدمه كحق إنساني؟... إذا تم التأكيد عليه كحق إنساني منفصل عن حقوق الملكية، سيعمل امتياز الملكية كله ضده بدلاً من أن يعمل لصالحه. لقد جعلنا الملكية مركزية جداً لمجتمعنا حتى أن أي شيء وأية حقوق ليست حقوق ملكية خليقة بأن تتخذ مكانة ثانية".

في الوقت ذاته، يستخدم المحافظون التقليد لمقاومة إعادة تعريفات المساواة بين البشر في حقوق الملكية ومعارضة التغييرات التي حدثت فعلاً. وهم يحثون للعودة إلى الأيام الطيبة حين حمت المحاكم حقوق الملكية والحريات الاقتصادية، مجاراة لـ "نيه واضعي القوانين" والقيم الأساسية للنظام الدستوري الأمريكي. ومن وجهة نظرهم، كانت الملكية، وينبغي أن تكون، لا رمز الحرية الفردية فقط، بل مصدر هذه الحرية وضمانها. ويجادلون بأننا إذا فهمنا نظامنا الدستوري والقيم التي يقوم عليها فهماً صحيحاً، لرأينا أن المحكمة منذ عام 1937 خانت التقليد، معرضة حرياتنا وجوهر نظامنا الدستوري نفسه للخطر. إن إحياء ما يرون أنه الأهمية التقليدية للملكية يقع في مركز برنامجهم لاستعادة التقليد.

إن المحافظين على صواب على الأقل في هذا الخصوص: إن مفتاح فهم التغيرات في الملكية ودلالاتها لنظامنا يقع ضمن التقليد. وفي هذا الفصل، أحاول استخدام فهمي لمكانة الملكية في ذلك التقليد لإضفاء مغزى على معنى الملكية المتقلب والمتنازع عليه هذه الأيام. ويقدم هذا المنظور طريقه لسبر نتائج التغييرات المتوقعة (القائمة والمقترحة) ولفهم مدى تحولها عن التقليد. ويسمح التقليد لنا برؤية الطرق التي ارتبطت بها الملكية بالعناصر الأساسية وبهيكل نظامنا، والطريقة التي ستنفصل بها حلقات الوصل هذه بمفاهيم جديدة لحقوق الملكية.

لكن استخدامي للتقليد يتطلب تعليقاً، لأنه هو نفسه متناقض ظاهرياً. وتغمرنا المهمة ذاتها في تناقض الملكية الظاهري - تناقض أعتقد أنه يقع في صميم دور الملكية في النظام الدستوري الأمريكي.

يرتكز اتجاهي على الإدعاء بأن هناك بنية متماسكة للدستور في جوهره، وأن للملكية مكانة أساسية في تلك البنية. وأجادل أن أساسات نظامنا قد وضعت بطرق حاسمة ما بين عامي 1787 و 1830، وأن هذه الأساسات تضفي منظوراً هاماً على تغيرات مفهوم الملكية. وهذه الحجة تعكس إيماناً بتكامل واستمرارية الدستور ونظام المعتقدات الذي يعكسه ويعززه، على نحو أن تغييراً رئيسياً في جزء مركزي من البنية قد يتوقع أن تكون له آثار على عناصر النظام الأخرى. ومن نواح عديدة، أظن أن هذا الاعتقاد حسن التأسيس.

لكن تاريخ الملكية يبدو أيضاً أنه يشير الاتجاه المعاكس: كان لنظامنا الدستوري قدرة غير عادية على امتصاص تغييرات ينبغي أن تكون ثورية من منظور نظري - قدرة ندد بها المحافظون على أنها نذر الدينوية عام 1787 وفي عشرينات القرن التاسع عشر وتسعينات القرن التاسع عشر وثلاثينات القرن العشرين، ومرة أخرى، في الوقت الحاضر. وتشير هذه المرونة الهائلة إلى أحد أوجه الملكية المثيرة والمحيرة: السلطة البلاغية الدائمة والمتناسقة لقدسية الملكية الخاصة في الفكر السياسي الأمريكي - على الرغم من تقلبات راديكالية في معنى تلك القدسية والاعتداءات عليها في الممارسة القانونية.

ماذا إذن يحتمل أن يكون أن يقدر "التقليد" قادراً على إخبارنا بشأن نتائج تغييرات حالية في مفهوم الملكية؟ وبصورة أوسع، ما فائدة مفهوم للتقليد يعلن تماسكه وبقاءه ويعترف في الوقت ذاته بقابلية تغيير ظاهرة في فحوى جوهر التركيب؟ يقترح التناقض الظاهري نفسه الإجابات: إن أسطورة الملكية وقوتها البلاغية هي التي كانت حاسمة في نظامنا، وقد تهدد التغييرات الحالية هذه الميزة الأسطورية. وتبرز أهمية أبعاد الملكية المعقدة والمتناقضة والأسطورية في الدستورية الأمريكية من اختبار للتغيير على ضوء التقليد.

سأبدأ هذه المهمة بجزء واحد من التقليد – أهمية الملكية في التشكيل الأساسي للمفاهيم والفئات والمؤسسات التي تؤلف الدستورية الأمريكية – وتناقض الأهمية الأساسية هذه مع وضع الملكية الدستوري الحالي. ثم سأنتقل من تغييرات مكتملة، إلى حد بعيد، إلى تغييرات مقترحة، واعرض تحذيرات حول الملكية كوسيلة لإصلاح المساواة. وأخيراً، أعود إلى الجانب الآخر من التقليد، تنوعه الهائل وانفصاله الدائم بين القول والفعل، لأقترح ميزة الملكية الأسطورية، ولأسأل ما إذا كانت التغييرات في المفهوم قد تؤدي في النهاية إلى تقويض الأسطورة ذاتها – ومعها الدستورية كما عرفناها.

II

كان انشغال واضعي القوانين بحماية الملكية مصدر بعض تبصراتهم العميقة وكل جوانب القوة الرئيسة ونقاط الضعف الخطيرة في الدستور.3 المشكلة التي رأوها هي أن توزيعاً غير متساو للملكية كان نتيجة حتمية لحرية الناس ليستخدموا "قدراتهم المختلفة وغير المتساوية لاكتساب الملكية". ورغم موارد أمريكا الواسعة وغياب الماضي الإقطاعي عنها، فهي لن تكون محصنة ضد المشكلة القديمة للأكثرية والأقلية والفقراء والأغنياء. ستكون الأغلبية فقيرة (اعتقد ماديسون أنها ستكون بلا ملكية في نهاية الأمر)، وبهذا تكون الملكية عرضة للخطر من داخلها في حكومة جمهورية. وقد أصبح هذا التعرض للخطر محط اهتمام واضعي القوانين بوجود طغيان الأغلبية. وقد أظهر التاريخ المتأخر في ظل "بنود الكونفدرالية" أنه حتى الحكومات الجمهورية المشكلة على وجه صحيح تنتهك حقوق مواطنيها، وحقوق الملكية خصوصاً. واصطحبت حكومة تألفت بموافقة شعبية، بعيداً عن كونها حلاً عاجلاً لمشكلة الطغيان، خطرها المتأصل فيها: اضطهاد الأغلبية. فكان هدف واضعي القوانين، حينذاك، أن يصمموا حكومة معتمدة على مبادئ جمهورية لكنها قادرة على حماية حقوق الأفراد والأقليات. لقد صارت حماية الملكية المثال الذي يعرف المشكلة ونقطة التركيز للحل.

نظر معظم المفكرين من واضعي القوانين إلى المشكلة بلغة فئات الحقوق. وبعبارات ماديسون، كانت هناك حقوق ملكية ستكون في حالة خطر إن تولى كل

السلطة من لا يملكون، وحقوق أفراد قد تتعرض للتهديد إن كانت كل السلطة بين أيدي من يملكون. لكن التهديد ممن لا يملكون كان أعظم منه ممن يملكون، لأن الذين يملكون لديهم اهتمام أيضاً في حقوق الأفراد. كانت المشكلة الأساسية عند ماديسون هي إيجاد الحماية المناسبة لكل منهما. وقد انبثقت المشكلة بسبب فئة ثالثة واهتمام منافسين: الحقوق السياسية. عنى توزيع الملكية غير المتساوي حتمياً أنه لو تمتع الجميع بالحقوق السياسية بالتساوي، لما تمت حماية حقوق الأفراد وحقوق الملكية بالتساوي. كان جزء من الحل هو وضع نظام هرمي للحقوق: قيل أن الحقوق السياسية هي مجرد وسائل تهدف إلى حماية الحقوق المدنية.

هذه الفئات والنظام الهرمي مهمة لأنها تعكس انشغالاً في حماية الحقوق الخاصة، والملكية على نحو خاص، وهدفاً مناظراً لاحتواء وتوجيه سلطة الشعب السياسية. لقد صمم الدستور لا ليعزز المشاركة السياسية بل ليحصرها ويقوضها. وصمم النظام شديد التوسط ليلفت نظر الشعب إلى متابعة مصالحه الخاصة بدلاً من متابعة السياسة. الرخاء وليس المشاركة هو ما يربط المواطنين بالحكومة.5 وهكذا كان مهماً، لأسباب متنوعة كثيرة، ألا تتعرض القواعد الأساسية وتركيبات النظام، التي تسهل متابعة مكسب خاص، للتهديد من تقلبات أو لا عقلانية أو ظلم المشرعين الديمقراطيين. كان يجب حماية قواعد التبادل والتملك الأساسية.

يصاحب هذا النظام الاهتمام إيمان بـ "قواعد العدالة" 6 التي وضعت حدوداً على حتى ما يمكن للأغلبية أن تفعله قانونياً. وقد أعادت التجربة تحت بنود الكونفدرالية إلى الفدراليين الاهتمام الذرائعي البراجماتي مع الاستقرار والرخاء (وبلا ريب، تهديد سلطة الصفوة أيضاً)، وفكرة أن حكم الأغلبية لم يكن، في فلسفتهم السياسية، المعيار الوحيد لشرعية الفعل الحكومي. (ظلت الملكية في التفكير السياسي الأمريكي تتمتع بصفة الذرائعية والمثالية الثنائية هذه – وأحياناً المثيرة للنزاع). وقد تطلب نظامهم المثالي معايير مستقلة، ومفاهيم عن الحقوق وقواعد العدالة، التي تقيد المجال القانوني للسلطة الحكومية. كان هذا هو الأساس للمفهوم الأمريكي في تحديد القيم، مفهوم مضى إلى أبعد كثيراً من مشكلة الملكية، لكنه تطور حولها.

لكن عرضي حتى الآن هو أحادي الجانب. إنه مائل نحو حماية الملكية، كما كانت البنية الدستورية الأصلية. رغم أن البنية كانت منحرفة، إلا أنها لم تكن أحادية الجانب. وقد تمثلت عبقرية النظام في إدراك التوتر الأساسي بين الفردي والجماعي، بين الحقوق الخاصة وحكم الأغلبية، ومأسسة هذا التوتر. والدستور جهد، غير ناجح تماماً، لموازنة حقوق الأشخاص، وحقوق الملكية، والحقوق السياسية. إن التوتر المستمر بين الحقوق السياسية والحقوق المدنية، بين الديمقراطية والحقوق الفردية كحد على الحكومة، هو أهم ميزة للدستور الأمريكي.

اكتمل تشكيل الدستور ومأسسة التوتر بتطور المراجعة القضائية. 8 وقد منح هذا التطور قوة مؤسساتية لأهمية الملكية كرمز للحدود على السلطة الحكومية الشرعية. وكانت حماية الحقوق المخولة من انتهاكات الهيئات التشريعية الديمقراطية هي القضية المركزية التي عززت المحاكم سلطتها على أساسها لحماية الحقوق الفردية من هجوم ديمقراطي. وقد استعين بعدم انتهاك الملكية لإظهار أن كلاً من الدستور والحقوق الطبيعية المطلوبة قضائياً تفرضان قيوداً على سلطة الأغلبية. وصارت المحكمة هي الضامن والوسيط في التوتر الأساسي للنظام – توتر احتفظ بحقوق الملكية في صميمه.

III

من هذا المنظور، تبدو الحالة الراهنة للحماية القضائية لحقوق الملكية مثيرة للاستغراب. ومنذ حوالي 1937، تخلت المحكمة العليا فعلاً عن كل الوسائل التي وضعتها لمنع التدخل التشريعي في حقوق الملكية. ونادراً ما أسقطت التشريعات باعتبارها انتهاكات في بند العقد، ولم يستخدم بند تجاري أبداً تقريباً لإلغاء تنظيم تشريعي. وقياس "العقلانية" المستعمل لتحديد دستورية التنظيم الاقتصادي هو أن كل التشريع كان تقريباً كحاجز للسلطة الحكومية.

قد تكون أبعاد التقلب في "وضع" الملكية الدستورية أوضح في قانون "الاستملاك" وما يولده من تعليق أكاديمي. هناك قضيتان في الحالات الناجمة بموجب منع التعديل الخامس (أو ممنوعات الولاية الدستورية المشابهة)، و "لن تؤخذ الملكية الخاصة لاستخدام عام بلا تعويض عادل". القضية الأولى هي ناحية التحديد

الشديد للمنع: حاجة "الاستخدام العام". لقد فسرت المحاكم بنود "الاستملاك" لتعني أن الحكومات قد تستخدم الملكية الخاصة لأجل الاستخدام العام فقط. إن كان الاستخدام المقصود غير عام، فلن تكون للحكومة حينئذ سلطة الاستيلاء على ملكية فردية حتى وإن قدمت تعويضاً. وهكذا، حين تمارس حكومة قوة هيمنتها الهائلة (وتعرض تعويضاً)، فقد يتحدى صاحب الملكية نزع الملكية على أنه عمل غير شرعي لأن الملكية أخذت لاستخدام خاص وليس لاستخدام عام. هذه هي أوضح وأفصح مثال للملكية كحد لما تستطيع الحكومة أن تفعله. لكن "الاستخدام العام"، عملياً، قد عرف على نحو موسع منذ وقت طويل بحيث لا يشكل عائقاً على الإطلاق تقريباً. إن اتخاذ القرار بما يشكل الاستخدام العام متروك إلى حد بعيد للسلطة التشريعية: "إن دور السلطة القضائية في تقرير ما إذا كانت [الـ] سلطة [ذات هيمنة هائلة] قد استخدمت لصالح عام هو دور ضيق إلى حد بعيد".

يقدم قرار محكمة ميتشيفان العليا في قضية بولتاون Poletown مثالاً درامياً بشكل خاص عن مدى الاتساع الذي يمكن أن يعرف به الاستخدام العام. (معظم حالات "الاستملاك" هي حالات ولاية، وحيث أن هناك اختلافات بين الولايات، فإن النماذج العامة التي أناقشها تطبق على نحو عام). أقرت المحكمة نزع ملكية حي بأكمله كان سيهدم ويباع لشركة جنرال موتورز لتبني عليه مصنعها الجديد في مدينة ديترويت. وقد نفذت الخطة كاملة بناء على مواصفات شركة جنرال موتورز بتكلفة تقريبية هي 200 مليون دولار للجمهور وثمانية ملايين لشركة جنرال موتورز. كان الهدف إبقاء شركة جنرال موتورز وأعمالها في مدينة ديترويت، وكان التعليل أن فعل هذا سيشكل "منفعة عامة". وكما جادل المخالفون بشدة، أتاح هذا التفسير الفضفاض "للاستخدام العام" للمجلس التشريعي أن يأخذ الملكية من طرف خاص ويعطيها إلى طرف آخر - الفعل ذاته الذي تكرر استخدامه لضرب مثل على حدود السلطة التشريعية (رغم أن ذلك كان ممارسة عامة في القرن التاسع عشر).

لقد توقف الاستخدام العام منذ وقت طويل عن أن يكون حاجزاً فعالاً، بحيث لا تتناوله على الإطلاق أي من التعليقات الشاملة عند بند الاستملاك.

يهتم المعلقون بقضية التعويض التي تبرز عندما يصبح التشريع – تحديد استخدام الأراضي، مثلاً – الذي يحمل معنى أنه مجرد ممارسة سلطة الشرطة للتنظيم مواجهاً بتحدي أنه يصل إلى درجة الاستيلاء. وأي تدخل في حقوق الملكية يؤدي إلى استملاك لابد من التعويض عنه (بحكم تعريفه): الخسائر الناجمة عن مجرد تنظيم غير قابلة للتعويض، لأنها تعامل، افتراضياً، كجزء من تكلفة النظام الاجتماعي الحتمية التي ينبغي أن يتحملها كل المواطنين. وتكرس كل التعليقات لتضيف هذه الفئات لرسم خط بين الاستملاك والتنظيم. ويصل هذا التصنيف عموماً إلى درجة مناقشة متى يجب (أو كان يجب) أن تدفع الحكومة مقابل تدخلاتها في الملكية الخاصة.

بقراءة هذا التعليق من منظور صياغة الدستور، يذهل الإنسان من التحول الضمني لمكانة الملكية في نظامنا الدستوري. والأدبيات لا تهتم بحدود السلطة الحكومية، بل بحساب التعويض أو تعليله. ويبدو أن السؤال الأساسي يفترض أن يكون: "هل يجب تعويض أولئك الذين يفقدون أملاكهم كنتيجة لإعادة توزيع حزم الملكية؟". يختلف هذا السؤال اختلافاً جوهرياً عن سؤال ما إذا أو متى تجاوزت الحكومة سلطتها الشرعية.

قد يكون لطريقة حساب التعويض معنى – شريطة الافتراض ما إذا كان العمل يعتبر استيلاء أو تنظيم سلطة شرطة، وفي كلتا الحالين يكون هذا ضمن مجال سلطة الحكومة. قد يستنتج المرء عندئذ أن القضية الوحيدة هي متى ينبغي منح التعويض، وأن هذا موضوع نظريات التوزيع. لكن الاتجاهات التوزيعية تفترض منطقياً حقيقة أن قضية الحد، في الاستخدام العام، قد أسقط نقاشها فعلاً. ليست نقطتي أن هناك خطأ ما في طريقة الحساب، بل أنها تشكل تغييراً مثيراً للدهشة في وضع الملكية في الفكر القانوني. وفي مقال بعد مقال حول أحد الحمايات الدستورية الرئيسية للملكية، لا يهتم الكاتب بحدود السلطة الحكومية. وقد استبدلت لغة الحدود بلغة التوزيع. ويبدو أن المؤلفين غير واعين إلى حد بعيد بالتحول أو أهميته. ولو أصبح جوهر بند الاستملاك (أو يجب أن يصبح) حساباً توزيعياً، لحدث عندئذ انقلاب هام بعيداً عن الملكية كحد فكري لسلطة حكومية.

يستطيع المرء أن يجادل بأن الملكية في حقيقتها لم تعد مناسبة لذلك الدور، وبأن التبرير الأصلي لموقفها المميز قد ولى الآن: لم تعد الملكية بمعناها التقليدي هي مصدر استقلال ذاتي لمعظم الناس، ولا يمكن فهم الملكية كحاجز للسلطة الحكومية في دولة منضبطة. لكن، في حين أن تخلي المحكمة عن معظم حمايات الملكية قد يعكس حكماً كهذا، إلا أنه يبدو أنها، مع ذلك، غير راغبة بإحلال مفهوم أكثر تقليدية للملكية مع الحساب التوزيعي الذي يراه معظم المعلقين على أنه الاتجاه العقلاني.

قام بروس أكرمان بمناقشة مطولة حول هذه الفكرة في كتابة الملكية الخاصة والدستور وهو يرى تناقضاً بين اتجاه "صانع السياسة العلمي" نحو الملكية وبين اتجاه "المراقب العادي". إن حسابات المعلقين العقلانية، القائمة على أساس فهم للملكية كحزمة حقوق، وبشكل عام، على أساس نماذج نفعية واقتصادية، هي أمثلة (رغم أنها غير كاملة أحياناً) لـ "صانع السياسة العلمي". فالمراقب العادي يبدأ من فرضية فهم الشخص العادي للملكية على أنها "أشياء". ويعتقد أكرمان أن ما يفسر أسلوب المحاكم غير المنظم ظاهرياً نحو مشكلة الاستملاك هو أنها تستخدم بالأساس أسلوب المراقب العادي. وتدعم وجهة النظر هذه حجة نيل إس. مان بأن المحكمة العليا، رغم أنها قالت إن هذا يستتبع اختباراً متوازناً لحساب الربح والخسارة (كما وضع ذلك هولمز في قضية [شركة] فحم بنسلفانيا ضد ماهون سنة 1922 وقامت على فرضية حزمة الحقوق) ، فإنها اتبعت فعلاً أسلوباً مباشراً لتقول إن فعلاً حكومياً يشكل استملاكاً عند حدوث اعتداء مادي على الملكية. ومن الواضح أن هذا يتماشى مع فهم رجل الشارع للملكية على أنها "أشياء".

ماذا يعني إذن قانون الاستملاك والتعليق عليه بالنسبة إلى وضع الملكية المعمول به في النظام الدستوري الأمريكي؟ أولاً، قد يكون علينا أن ننظر إلى أسلوب المحكمة كجهد لمنع تدمير أسطورة الملكية، وجعل الأمر مستحيلاً على الملكية أن تحافظ على مكانتها في الفكر السياسي الأمريكي، إذا لم تكن الملكية "شيئاً"، ولم تكن كياناً خاصاً، ولم يكن حقاً مقدساً، بل حزمة موضوع تحويلات قانونية في التعامل والتوزيع، مثل أي شيء آخر، طبقاً لـ "نظرة الشمولية" (أساس

فرضية أكرمان في صانع السياسة العلمي)، عندئذ، لا يمكنها أن تؤدي وظيفة حقيقية أو رمزية كحد بين حقوق الأفراد وسلطة حكومية. لابد أن تكون للملكية طبيعة خاصة لتخدم كحد لادعاءات الديمقراطية في السلطة التشريعية.

قد يعكس موقف المحكمة فهماً ضمنياً لوضع دستوري تقليدي للملكية، وعدم رغبة في تدميره. لكن، قد تكون أسطورة الملكية كشيء، كحد مقدس 19، غير قادرة على أن تصمد فترة أطول، رغم جهود المحكمة. يقدم أكرمان حالة مقنعة بأن مفهوم الشخص العادي عن الملكية هي أنها شيء يتهاوى. وعلى كثير من الناس أن يضمنوا في خبرتهم اليومية نقاطاً قانونية عن الملكية لا يمكن استيعابها في فهم الملكية كشيء. وسرعان ما يوحي بعدم وجود مفهوم شخص عادي لتطبقه المحكمة.

وبالمثل، يقدم توماس جراي Grey حجة معقدة وملزمة بأن مفهوم الملكية قد تفتت. ومبتدئة بمفهوم الملكية كحزمة حقوق (يوحي هو بأن المقصود منها أن يكون لها تأثير مفتت ومفسداً أخلاقياً)، ومنتهية إلى مجموعة نظريات متعارضة عن الملكية، فإن فكرة الملكية الخاصة، التي كانت ذات مرة مسيطرة قد انهارت. وعلى خلاف معظم المعلقين، فإنه يرى النتائج السياسية لهذا التفتت: المفهوم المفتت يفقد قوته الأخلاقية الخاصة ويفقد بذلك مكانته الخاصة في الفكر القانوني والسياسي.

يعيدني هذا إلى الأحجية التي توقفت عندها في البداية. صمدت فكرة هذه الملكية الخاصة كحق فردي أساسي وكقيمة أساسية في النظام السياسي الأمريكي مدة 150 عاماً من إعادة التعريف القضائي المتذبذب والتجاهل وسوء الاستخدام (إن أراد المرء هذا ليصف استخدام المحكمة للملكية والتعاقد للإطاحة بالرفاه الاجتماعي والتشريع المنتظم في الجزء الأول من هذا القرن). هل يجعلنا اتجاه المحكمة والمعلقين نحو الاستملاك نفكر بأن مفهوم الناس وخبرتهم قد تحولا أخيراً إلى أن الملكية لم تعد تخدم دورها التقليدي؟

يبدو لي ممكناً، على الأقل، أن التغييرات التراكمية قد مضت أخيراً إلى ما يؤثر حقاً على أهمية الملكية للفكر السياسي – ليس تعريفها القانوني (والمتبدل) الدقيق، أو حتى مدى الحماية القضائية الممنوحة لها، بل نوعيتها الأسطورية وقوتها

البلاغية. إذا فهمت الملكية في النهاية على أنها مجرد تخويل قانوني، وغير متميزة في طبيعتها عن أي تخويل آخر، وإذا فقدت هي قوتها الأخلاقية بين الناس عموماً ولدى قضاة المحاكم، يبدو لي عندئذ أن من المحتمل أن تكون النتائج بالغة الأثر. وسيحل محلها إما مفهوم آخر أو قيمة أخرى كرمز لحكومة محدودة، كجوهر الدستورية، أو قد نواجه تغييراً في الدستورية ذاتها.

وبينما يحارب المحافظون تطوراً كهذا، بحجة مدرسية بلاغية شعبية مستدعية قيم الملكية التقليدية كحد على الحكومة، هناك مجموعة أخرى من المنظرين الذين يبدون مهتمين بترو لاستغلال فرصة تفسخ الملكية لإعادة تشكيلها لغايات جديدة. وتثير هذه الجهود، من زاوية مختلفة، مسألة نتائج إعادة التعريف.

IV

جادل عدد كبير من الكتاب بأن إصلاح المساواة الأساسي والديمقراطي يتطلب إعادة هيكلة نظام الملكية. ويتراوح مؤلفو الاقتراحات لمفاهيم جديدة لحقوق الملكية من أولئك الذين يعتزمون بوضوح أن تكون إعادة التعريف هي أساس التحول الجذري للمجتمع، إلى أولئك الذين يصنعون حجة دستورية بوضوح حول معنى الملكية. إنني مهتم هنا بالحجة لاستخدام الملكية كوسيلة لتزويد حماية أكبر لقيم معينة ضمن البنية الأساسية للنظام الدستوري الأمريكي. ويضم هذا كل جاذبية الإصلاح الجذري بلا ثورة، أخذ أفضل ما في النظام وتحسينه بإزاحة مظالمه وتقوية أكثر قيمة جاذبية. والجاذبية قوية على نحو خاص لأن الحجج توحي بإمكانية تبني مفهوم كان، تقليدياً، أساساً للامساواة والحدود على الديمقراطية محوراً إياها لتكون أساساً للمساواة والديمقراطية. وإذا نجح هذا، سيكون لهذا النوع من الإصلاح حسب إعادة تعريفه، والتحول عن طريق التفسير الدستوري، قدر كبير للتوصية به. لكنني أشك فيه لعدة أسباب.

تتسم كل هذه الحجج لإعادة التعريف (بما فيها تلك الحجج من خارج الإطار الدستوري الأمريكي، مثل حجة سي. بي. ماكفيرسون)، ليس فقط بالتعرف على الحاجة إلى إعادة فهم الحقوق الملكية، بل باختيار لجعل مفهوم الملكية الوسيلة لتطبيق القيم التي تريد حمايتها.

وحالة محدودة من اختيار كهذا (رغم إنها حالة بنتائج محتملة بعيدة المنال) هو اقتراح قاضي محكمة في مقاطعة فدرالية بأن "القانون يمكن أن يعترف بحق ملكية المجتمع إلى الحد الذي يمكن لشركة فولاذ الولايات المتحدة أن تترك.. منطقة ينجزتاون في حالة من الخراب، وبأنها لا تستطيع أن تتخلى كلياً عن التزامها نحو المجتمع، لأن حقوقاً معينة مكتسبة انبعثت من هذه العلاقة الطويلة والمؤسسة". وفي عام 1964، قدم شارلز رايخ Reich الحجة المشهورة حالياً بأنه ينبغي معاملة أشكال عديدة من هبات الحكومة على أنها "ملكية جديدة" مزودة بحمايات قانونية مناسبة. وقد جادل فارنك مايكلمان Michelman بأنه ينبغي اعتبار الملكية كـ "جزء أساسي لكفاءة الفرد في الحياة الاجتماعية والسياسية"، وأكد، بشكل خاص في مقال حديث، على الملكية الخاصة التقليدية هي مناسبة تماماً بشكل خاص لتأمين قيم السيطرة، والخصوصية والفردية، وتعمل على طرق لإعادة فهم الملكية بحيث أن هذه البضاعة يمكن توزيعها بالعدل. 26 وهناك أخيراً مجموعة حجج لا تدعو لإعادة تعريف حقوق الملكية، بل إلى إعادة تنشيط حمايتها القضائية. وتنتمي صيغة من هذه الحجة إلى هذه المعالجات الأخرى لأنها تشير إلى أن حماية قضائية أكبر للملكية، إذا فهمت فهماً صحيحاً، ستقدم حماية أكبر للمساواة. 27

ما الذي نستخلصه من هذه المجموعة الخادعة من الحجج؟ الشيء الأول الملفت للنظر بشأن خيار الملكية كمفهوم ندخل عن طريقه إلى مرحلة جديدة من مساواة أكبر (بعيداً عن حقيقة أنه يقلب المفهوم التقليدي رأساً على عقب) هو أن هذا الانتباه للملكية يحدث ضمن إطار تفسخ المفهوم. وفي بعض المناحي، يكون لهذا المعنى. وإذا حدث نزاع حول معنى الملكية، وإذا كان المعنى سريع التحول بالفعل، فأي وقت أفضل لمحاولة إعادة بنائه في اتجاه قيم المرء المفضلة؟ للملكية ميزة كونها مفهوماً من الواضح أنه يحافظ على قوته البلاغية، في حين أن محتواه غير محدد ومستعد لإعادة تشكيله. ومن ناحية أخرى ، هناك أمر ينطوي على مفارقة تاريخية بشكل خاص حول جعل الملكية وسيلة للتغيير في نفس الوقت التي تبدو أنها تفقد فيه مكانتها في البناء الدستوري.

وكما جادلت فيما سبق، لم تعد الملكية تخدم كحد أساسي لمجال سلطة الحكومة. ورغم أن المحكمة لم تتخل عن الملكية رسمياً كحاجز أمام إجراء حكومي (ولا يزال المرء يستطيع أن يتخيل بسهولة بعض استملاكات أو تشريعات حكومية يمكن اعتبارها اعتداءات غير شرعية على حقوق الملكية)، لن يكون لمفهوم الملكية ولا لمفهوم العقد وسائل فعالة لتحدي التشريع لسنوات عديدة الآن. 28 وكما لاحظت، هناك أسباب منطقية للجدال بأن الملكية، كما كانت تفهم تقليدياً، لم تعد تخدم الوظائف التي جعلتها بالأصل مركز الدستورية الأمريكية. لكن الاعتراف بأن مفهوم الملكية يتفسخ ويفقد مكانته في البنية الدستورية (إن لم يكن في التخيل الشعبي) قد يقود إلى أكثر من اتجاه.

يستطيع الإنسان أن يركز، مثلاً، على طرق أصبحت فيها الملكية منفصلة عن قيم مثل الاستقلال الذاتي، أعارتها أهميتها في الأصل. ويمكن أن يركز المرء على كيفية تقييد الملكية باللامساواة في تقليدنا، وعلى نتائج اللامساواة هذه على نظامنا السياسي وعلى توزيع البضاعة المرتبطة بالملكية. ومن هذا المنظور، قد يشاهد المرء تفسخاً وانحلالاً آخر للمفهوم ببعض الرضى، آملاً أن يضفي على القيم المرتبطة بالملكية سابقاً أولوية يخفف ثقلها تقليد اللامساواتية. وسيؤدي هذا إلى أن تؤخذ بعين الاعتبار بدائل للملكية ولأمور تحل محلها، يمكن أن تعزز القيم وتؤازر الدستورية. (تركيب صعب سأعود للحديث عنه قريباً).

لكن هذا ليس الاتجاه الذي اتخذه أولئك الذين أشرت إلى حججهم. ويبدو أنهم اختاروا أن يبنوا على تقليد الملكية طويل الأمد وأهميته المستمرة في البلاغة الشعبية وفهم السياسة. وفي كل حالة، حدد المؤلف بدقة قيماً ارتبطت تقليدياً بالملكية في الفكر القانوني والسياسي، وجادل عندئذ أن هذه القيم ينبغي أن تصبح الملامح المحددة للملكية. وهكذا، لو أن قيمة الملكية محمية دستورياً على أساس ما إذا كان هذا يشجع هذه القيم.

كإستراتيجية للتغيير، يعتبر هذا ملزماً بطرق عديدة. ويمكن أن تستدعي إعادة تعريف ناجحة للملكية كلاً من الدعم الشعبي المستمر "للملكية" والتقليد القانوني حسن التأسيس للحماية. لكن هناك مشاكل إستراتيجية خطيرة في هذا

الاتجاه. وأحد المخاطر أنه قد يقلل من شأن سلطة المفهوم الذي يتم التعامل معه. ولمفهوم الملكية تقليد طويل، تقليد ليس من السهل فصله، ويسير مضاداً لاندفاع المساواة والاندفاع الديمقراطي لمعظم الحجج التي ظللت أفحصها.

أعتقد أن بإمكاننا أن نرى دلالة واحدة على هذا الخطر في تاريخ "الملكية الجديدة". وقد جادل شارلز رايخ بأن الملكية الخاصة قد قدمت تقليدياً مجالاً من الخصوصية والاستقلال الضروريين للفردية والحرية. الآن، والناس يزداد اعتمادهم على الهبات الحكومية لأجل وجودهم المادي، ينبغي معاملة هذه الهبات على أنها "ملكية" حتى تقدم، بدلاً من أن تعوض، الأمان والاستقلال الذين كانت الملكية تقليدياً مصدرهما. وجادل أنه يجب تأمين هذا الأمان بتقديم حمايات إجرائية ضد انسحاب الهبات الحكومية. وقد قبلت المحكمة العليا هذه الحجة في قضية جولدبيرج ضد كيلي متبنية عبارة رايخ "الملكية الجديدة"، ومعتقدة أن المتلقي للخير مخول بجلسة استماع قبل إيقاف منافعه.

كانت هذه القضية بداية ثورة على الإجراءات المتعارف عليها. لكن هذه الثورة قلصت، وإحدى وسائل تقليصها كان مفهوم الملكية ذاته الذي بدأت به. وبقبول المحكمة لحجة أن الحقوق موضع السؤال كانت مخولة بالحماية لأنها كانت حقوق ملكية، جادلت المحكمة أن تلك الحقوق فقط التي تضمنت تخويلات لما يشبه الملكية هي التي تطلبت الحمايات الإجرائية موضع السؤال. وقالت المحكمة إن الفوائد الحكومية تؤلف تخويلات لشبه ملكية فقط حين تختار الدولة أن تمنحها بعبارات تبدو شبيهة بعبارات الملكية. 30

هناك منطق معين في هذا الاتجاه الدائري ظاهرياً، وشديد التقييد، و "الوضعي": ما الذي يجعل شيئاً ما لا يشبه ملكية تقليدية على الإطلاق "شبه ملكية"؟ لماذا تمنحه الدولة عن قصد تخويلات شبه ملكية. لكن لم يكن ثمة مبرر ضروري لمثل هذا الخط من التعليل. (في الحقيقة، إن وضعيته تسير مضادةً للتقليد). كان بإمكان المحكمة أن تتابع المفهوم السابق للملكية الذي بدأ في قضية جولدبيرج Goldberg. لكن قدم المفهوم التقليدي المحدود للملكية أساساً بلاغياً متناسقاً لاسترجاع مكتسبات تمت باسم الملكية.

تجعل قوة تقليد الملكية نفسها هذه الملكية، وببعض الطرق، قاعدة تجديد مقلقلة. وحين يختار أحد استخدام الملكية المعاد تعريفها ليقدم أنواعاً جديدة من الحماية الدستورية لحقوق الاستقلال، أو المشاركة أو الوجود المادي الجيد، فإنه يجازف بخطر أن المكتسبات للملكية أساساً بلاغياً متناسقاً لاسترجاع مكتسبات تمت باسم الملكية.

تجعل قوة تقليد الملكية نفسها هذه الملكية، وببعض الطرق، قاعدة تجديد مقلقلة. وحين يختار أحد استخدام الملكية المعاد تعريفها ليقدم أنواعاً جديدة من الحماية الدستورية لحقوق الاستقلال، أو المشاركة أو الوجود المادي الجيد، فإنه يجازف بخطر أن المكتسبات المؤقتة ستتراجع أمام تقليد طويل وأضيق كثيراً.

تتضح المشاكل الإستراتيجية مع الملكية كأساس لإصلاح مساواتي في حجة رتشارد فنستون Funston أيضاً. فهو بحث بأن العودة إلى حماية قضائية أكبر لحقوق الملكية كفيلة بأن تولد انتباهاً أكبر إلى الحاجة إلى قاعدة مادية واقتصادية للاستمتاع بالحقوق. 31 ويتفق المصلحون المطالبون بالمساواة والمحافظون المتشددون معاً على أن الحرية تتطلب قاعدة اقتصادية. لكنهم يستخلصون نتائج مختلفة تماماً من هذه الفرضية، ويكمن جزء من الاختلاف في فهمهم للعلاقة بين الملكية والحرية واللامساواة.

يجادل فونستون بأن إهمالاً قضائياً لحقوق الملكية ينبع من "المقياس المزدوج" 32 لمراجعة قضائية معتمدة على انقسام بين الحقوق الشخصية وحقوق الملكية. ويؤكد أن هذا الانقسام في حالة خصام مع تقليد قانوني وفلسفي يصر على "مساواة قيم الملكية والحرية".

والأهم، هو أن المعيار المزدوج يفشل في إدراك الاتصال المتكامل بين الملكية والحرية والتي هي، من وجهة نظره، جزء من تقليدنا وحقيقة سياسية هامة معاً. (إنه على صواب في المعنى العام بشأن التقليد، باستثناء أن المؤسسين، كما جادلت أعلاه، رأوا توتراً بين الحقوق الملكية والحقوق الشخصية والحرية السياسية، ورتبها وفقاً لذلك النظام.

يرى فونستون دلالتين واعدتين بأن المحكمة قد تبتعد عن هذا المعيار المزدوج نحو حماية أكبر للملكية. ويستشهد بحجة القاضي ستيوارت في قضية لينش ضد هاوس هولد فايننس بأن "الازدواجية بين الحريات الشخصية وحقوق الملكية هي ازدواجية زائفة... اعتماد متبادل أساسي يوجد بين حقوق شخصية بالنسبة إلى الحرية وحقوق شخصية بالنسبة إلى الملكية. وليس لأيهما معنى دون الآخر". يجد فونستون أيضاً "حساسية عالية لادعاءات الملكية" في رغبة المحكمة أن تؤيد "مصالح الملكية ضد التعديل الأول وادعاءات الحماية المتساوية". وهو يرى كل هذا بأنه واعد ليس فقط لأنه يقوم عدم توازن غير مبرر في النظام القضائي المعاصر، بل لأن حمايات مناسبة للملكية ستوفر أساساً لحماية الحرية أكثر امتلاءً وأكثر مساواة.

لا يتحدث فونستون ببساطة عن حماية "للملكية الجديدة". إنه يقترح أيضاً بأن إدراكاً متجدداً للعلاقة بين الملكية والحرية، والأساس الاقتصادي الضروري للحرية، كفيل بأن يولد تمحيصاً قضائياً أكبر للقوانين التي تبدو أنها تميز على أساس الثروة. وهو يجادل أن محكمة كانت راغبة في القيام باستفسارات حقيقية في "عقلانية التشريع المؤثر على المصالح المرتبطة بالملكية" (مقابل قبول ما تدعيه الدولة لما سيكون عليه غرض وتأثير القانون) كان يمكن أن تصل إلى استنتاجات مختلفة في قضايا زعم فيها وجود تمييز ضد الفقراء: في قضية رودريجوز Rodriguez، حيث رفضت المحكمة تحدياً لنظام ضريبة الملكية المحلي لتمويل التعليم العام على أساس (الحماية المتساوية) التي حرمت أطفالاً من مناطق فقيرة ، وفي قضية فالتييرا Valtierra، حيث أيدت المحكمة مطلباً خاصاً لتقديم عروض إسكان لأصحاب الدخل المتدني إلى ما قبل الاستفتاءات الشعبية. ويبدو أنه يعتقد أن محكمة اعتادت على تمحيص التدخل التشريعي في الملكية، وكانت حساسة للعلاقة المتبادلة بين الملكية والحرية، ستكون متعاطفة مع مخاطر التمييز ضد الفقراء (العاجزين)، وربما حتى ضد حجج أن نوعاً ما من المساواة المادية تكون ضرورية لممارسة الحقوق التي يضمنها الدستور.

دون التعرض لهذا الموضوع هنا، أبدي ببساطة ملاحظة أن الحجة التي تقول بأن الحقوق المدنية أو السياسية تتطلب مساواة اقتصادية، وبالتالي تخول

إنساناً، تتضمن قفزة جذرية من مفاهيمنا التحررية التقليدية إلى الحقوق. 39 هذه هي القفزة التي يخشى المحافظون أنها تستتر خلف حجج مثل المدعين في قضية رودريجوز، والرفض المحافظ المؤكد يشير إلى سبب أننا يجب ألا نكون دمويين لأن اهتماماً قضائياً متجدداً بالملكية سيؤدي إلى اتجاه مساواتي للحاجة إلى أساس اقتصادي للحرية.

إن اللامساواة لا تزال في مركز الفهم الأمريكي التقليدي للعلاقة بين الملكية والحرية. وطبقاً للتقليدية، تولد الحرية ملكية غير متساوية من خلال الممارسة الحرة لقدرات غير متساوية. لهذا تتطلب حماية الحرية حماية اللامساواة بكل نتائجها السياسية (نتائج صمم الدستور ليلطف جوانبها المهددة). ويعتبر سي. بي. ماكفيرسون أيضاً بأن هذه اللامساواة حتمية، بافتراض تعريفنا المهيمن للملكية. "الملكية كحق وحيد لشخص طبيعي أو اصطناعي ليستخدم أو يتخلص من أشياء مادية... يؤدي بالضرورة، في أي نوع من مجتمعات السوق.. إلى لا مساواة الثروة والسلطة التي تنكر على عدد كبير من الناس إمكانية حياة إنسانية معقولة. والمؤسسة الضيقة للملكية لابد أن تصل إلى لا مساواة كهذه، في أي مجتمع يفتقر إلى مؤسسة مهندسة وراثياً حتى تسوي كل الخلافات في مهارة وطاعة". إن الحل الذي يقدمه هو تعريف لا مادي جذرياً لملكية لا تعتمد على فرضية الحصرية.

إنني أشير إلى هذه الحجج لتدل على أن المحافظين يعتمدون على أرض صلبة حين يجادلون بأن فهمهم للحماية الصحيحة للملكية والحرية يناهض ما يرونه كدافع خطير نحو المساواة. ومن الواضح أن برنارد سيجان seigan، مثلاً، لا يعتقد أن أمناً متزايداً من التدخلات التشريعية في الملكية قد، أو ينبغي أن، يؤدي إلى نتيجة مختلفة في قضية رودريجوز. إنه يريد من الملكية أن تقف في طريق إجراءات المساواة الإيجابية وأن تكون لها الأولوية عليها.

وفي قضية رودريجوز وماهر Maher [وهي قضية أخرى عن التمييز على أساس الثروة، تقوم على أن الدستور لا يتطلب تمويلاً شعبياً لأجل عمليات الإجهاض] لو صدر قرار مغاير، لكان هدد أي بنية اجتماعية تعاني من عدم

مساواة خطير في توزيع الثروة. عند نقطة ما، كان على المحكمة أن تقرر بأن شخصاً ما لا يملك حقاً أساسياً في الطعام، أو اللباس، أو العلاج، أو الإسكان، أو المساعدة القانونية، أو "حاجات عادلة" أخرى. ولو لم تقرر المحكمة ذلك في الوقت المناسب، لكان عليها أن تفرض دخلاً سنوياً مضموناً يزود به من جيوب الناس غير الممثلين في صنع هذه القرارات.

من وجهة النظر المحافظة، فإن هدف العودة إلى حماية قضائية للملكية والحريات الاقتصادية هو لمنع مثل هذه المساواتية التي أسيء فهمها. وفي عيون المحافظين، لا تتضمن الادعاءات بمساواة أساسية إعادة التوزيع فقط، بل تحولات أساسية من مفاهيم سلبية إلى مفاهيم إيجابية للحقوق، من تحديد الحصص عن طريق السوق إلى تحديد الحصص عن طريق عملية سياسية، ومن دولة محددة إلى بيروقراطية شاملة تماماً. وتهدد المساواة الملكية والحرية. وعلى العكس، تخدم ملكية محمية بالسلطة القضائية كحاجز لمثل هذا التفويض لتقليدنا.

ولدى المحافظين حجج مقنعة (وإن كانت محدودة)، ويقف ثقل التاريخ إلى جانبهم. إنهم لا يأخذون بعين الاعتبار، على نحو مناسب، الطرق التي تغيرت بها الملكية بمرور السنين؛ وغالباً ما ينطوي مفهومهم للملكية كمصدر للاستقلالية وكحد للمجال القانوني لسلطة الدولة على مفارقة تاريخية. رغم ذلك، يبدو أكثر احتمالاً أن اهتماماً متجدداً بحقوق الملكية سيسير على امتداد أخدود عميق من اللامساواة بدل أن يخدم كممر نحو مفهوم مساواتي للقاعدة المادية للحرية.

إن معنى الملكية ومكانها الصحيح في بنيتنا الدستورية هي مجال تنافسي. إن حقيقة أن المحافظين، إضافة إلى الراديكاليين والمصلحين، يثيرون انتباهاً أكبر نحو الملكية، توحي أن على المرء أن يكون حذراً بشأن استخدام الملكية كوسيلة لمفاهيم مساواة الحقوق. من المؤكد أنها الحالة التي ارتبطت فيها الملكية تقليدياً بقيم الاستقلال والخصوصية والاستقلال الذاتي والمشاركة. لكن، في تقليدنا، ظل ذلك الارتباط مشكلاً دائماً بفرضيات لا مساواة. حتى هذه الأيام، وبلاغة المساواتية أمر شائع، لا تزال لا مساواة الملكية مقبولة إلى حد بعيد. ولا تزال الفئات القديمة مهيمنة، بشكل معدل. ويظل التمييز بين الحقوق الاقتصادية والسياسية قوياً. وفي

حين أن المساواة السياسية مقبولة الآن، فإنها لم تتدخل أبداً بالقبول الأساسي للامساواة الاقتصادية (أحياناً الالتزام بها). إن الجهد للبناء على مفهوم الملكية لرعاية توزيع عادل لقيمها المترابطة قد يتحول لينقلب ضد أقوى العناصر في التقاليد: حلقة الوصل ما بين اللامساواة والملكية والحرية.

V

حتى الآن، ظللت استخدم التقليد لإقامة حجة حول الإستراتيجية، مقترحاً بأن جهوداً لاستخدام الملكية كوسيلة لإصلاح مساواتي قد تكون غير فعالة على نحو خطير. 43 لكن، وعلى نحو مناقض لهذا ظاهرياً (كما يتناسب هذا مع الملكية)، لدي اهتمامات جادة متساوية بشأن النتائج إذا طبقت إعادة تعريفات راديكالية كهذه. وإعادة التعريفات هذه تهديدات محتملة لنوعية الملكية الأسطورية التي دعمت التوتر المركزي بين الديمقراطية وقيم محددة في الدستورية الأمريكية. وتكشف عن هذه النوعية الأسطورية، على أفضل وجه، الطبيعة المتناقضة ظاهرياً للملكية في تقليدنا، وهكذا سألتفت أنا الآن إلى ذلك البعد من التقاليد.

تطور المفهوم الأمريكي للدستورية وممارستها مع الملكية الخاصة – في فئاتنا للحقوق، وفي مفهومنا عن حكومة محدودة وفي مأسسة الحقوق كحدود في المراجعة القضائية. لكن، ليست الصورة بسيطة. فبعد أن أسست المحكمة بنجاح سلطة المراجعة القضائية وحرمة الملكية والعقد، تبعت هذا فترة حوالي خمسين أو ستين عاماً شجعت فيها المحاكم وسمحت بإعادة تعريف قواعد التبادل والتخويل الأساسية التي ادعت بحرص بأنها ميدانياً في العقود الأولى من القرن التاسع عشر. وبالفعل، لم تكن الملكية مستقرة ولا مقدسة. ولا حاجزاً أمام السلطة الحكومية. ووصلت إعادة تعريف الملكية إلى انتهاكات حقوق اكتسبتها، ولم تضع المحاكم عملياً أية حدود على استخدام حق الحكومة في استملاك الأملاك الخاصة للأغراض العامة، حتى من قبل مؤسسات خاصة. ومع ذلك، لم تتغير بلاغة الملكية عبر هذا التطور. لم تجر إعادة تعريف رئيسية للملكية كشيء متوقف على الصالح العام، أو كموضوع لحسم تشريعي وليس قضائياً. واختيرت بلاغة الملكية مرة أخرى كأساس للجمهورية وكحارس للحقوق الفردية في الفترة من حوالي

عام 1880 إلى عام 1930، واستخدمت للإطاحة بطائفة واسعة من تشريعات الرفاه الاجتماعي والتنظيم الاقتصادي. وبحلول عام 1937، تغيرت الممارسة والبلاغة. وتخلت المحكمة عن "العملية الاقتصادية" للفترة الماضية، أو الملكية اليوم، كما رأينا، فهي في حالة تفسخ وغير أكيدة. ولو أن الملكية لا تزال تخدم اليوم كنوع من حد خارجي لما يحاول المشرعون القيام به، أو لما تتحمله المحاكم، فهو ليس حداً تدفع الحكومة بروتينية نحوه (أو حين تفعل ذلك، فإن الحد يدفع بروتينية إلى الوراء). ليست الملكية الأساس الذي تحاول المحكمة أن ترسم عليه خطاً فاصلاً بين الحقوق الفردية والسلطة الحكومية.

رغم، لا تبدو هذه الممارسة القضائية أنها هزت القوة الشعبية لفكرة الملكية كحد على السلطة الشرعية للحكومة. ومهما يكن من أمر، "فهم الإنسان العادي" للملكية كأشياء يلفها الغموض بالاتصال المتزايد مع التجريدات القانونية، فإن فكرة أن "الحكومة لا تستطيع أن تأخذ ما هو لي" تبدو بأنها ترسخت بثبات. قد يكون هذا الاعتقاد هو الأثر الأخير للفهم الشعبي للدستورية. وفي حقبة تهيمن لغة الديمقراطية فيها على البلاغة السياسية، لا يبدو أن هناك تقديراً واسع الانتشار لفروقات دستورية دقيقة. لعل فكرة "لا تستطيع الحكومة أن تأخذ ما هو لي" لا تزال تخدم، كما فعلت في الأصل، كحد أساسي على فكرة "حكم الأغلبية". إن تخلي المحكمة الفعلي عن الملكية كحاجز لم يجلب معه أزمة شعبية للدستورية. 48 وقد يرجع هذا جزئياً إلى فكرة أن الملكية كحد قد ثبتت في الاعتقاد الشعبي. وقوة هذه الفكرة الدائمة قد تكون السبب الوحيد والمجبر، أكثر من غيره، على البناء على الملكية لتكوين قيم جديدة كأساسات للدستورية.

إنني أثير موضوع المفهوم الشعبي للملكية، جزئياً، لأن الفكرة الكلية للملكية كأساس للحرية وحد للحكومة يرتكز على أسطورة؛ إنها ليست الطبيعة المتأصلة لحقوق الملكية القانونية أو الممارسة الفعلية لحمايتها التي تحسب حساب هذه الفكرة، بل القبضة الخاصة التي يبدو أن مفهوم الملكية يقبض بها على خيال الشعب.

ومن نواح ما، فإن الملكية هي الرمز المثالي أو بؤرة حدود السلطة الحكومية بسبب شخصيتها المادية الملموسة. إن الاعتداء المادي على الملكية هو نوع واضح، بشكل خاص، من الانتهاك العام للحقوق الخاصة: ويمكن أن تشكل ملكية إنسان حداً مادياً تماماً لمجال سلطة الدولة التشريعي. لكن هذا يمثل جزءاً واحداً فقط من طبيعة الملكية المتناقضة ظاهرياً. وتعرض الملكية على أنها رمز لحقوق هي حدود مستقلة لمجال السلطة الحكومية. في نفس الوقت، قد تكون الملكية، من بين جميع الحقوق الأساسية، وعلى نحو واضح، ابتكار الدولة. لو أن هدف حكومة هو حماية الملكية، هذا جزئياً لأن الملكية (على نحو يخالف حرية الضمير، مثلاً) لا يمكن أن توجد بلا آلية الحكومة.

تتخذ الملكية معناها ذاته من التعريف الذي تعطيه لها الدولة. حتى الدعوات الكلاسيكية الأمريكية للحقوق الطبيعية والقيود على السلطة التشريعية قد تألفت مع الإقرار بأن الملكية موضوع في قانون وضعي. لذلك تكون الملكية حداً لسلطة. حكومية، لكنه حد ترسمه الحكومة ذاتها. وتخلق الدولة حدودها عن طريق الملكية وتعريف السلطة القضائية لها، وتخلق الدولة هذه الحدود وتعيد خلقها. هذا هو الشكل الأمريكي للمشكلة الأساسية للتحديد الذاتي للحكومة.

تعمل حدود معرفة ذاتياً (بواسطة الدولة) فقط لدعم الدستورية إذا كانت حقيقة التعريف الذاتي غامضة بالنوعية الأسطورية لتلك الحدود. ويمكن أن تكون الحقوق فعالة كحد فقط إذا بقي الاعتقاد بوضعها الدستوري المستقل على حاله. وقد اهتز ادعاء الملكية لهذا الوضع اهتزازاً خطراً، على الأقل في الدوائر القانونية. وسأعود قريباً إلى سؤال ما إذا كان شيء آخر قد حل محل هذا الوضع.

العنصر الأسطوري الآخر في الملكية قد يكون حتى أكثر أهمية. والادعاء بأن مؤسسة الملكية الخاصة هي القاعدة الوحيدة السليمة لحرية الفرد يعتمد على الاعتقاد بأن التخويل القانوني بالملكية يختلف نوعياً، إلى حد ما، عن أي شكل آخر من أشكال التخويل القانوني. فكر، مثلاً، بالحجة بأن حرية الصحافة يمكن أن تكون مصونة حقاً فقط بموجب نظام خاص للملكية. ويترجم هذا إلى ادعاء بأن الحمايات التي توفرها الحكومة للملكية (حمايات تساعد الإنسان في أن يكون آمناً

في ملكية صحافة وبالتالي مستقلاً عن ضغط الحكومة) يعتمد عليها أكثر من الحمايات التي توفرها الدولة مباشرة ضد الرقابة أو التدخل من مصادر عامة أو خاصة أخرى. هذا هو جوهر كل أشكال الإدعاء بأن "الأساس الوحيد الذي يعتمد عليه للحرية الفردية هو الأمن الاقتصادي للملكية الخاصة". ويتكرر الإدعاء مراراً وتكراراً، وفي سياقات مدهشة (يشير رايخ، على سبيل المثال، إلى "الحاجة إلى قاعدة ملكية في الحريات المدنية"، 51 ورغم حقيقة أن فهمه الواضح لطرق الملكية هو أنها من خلق الدولة) إلى أن الإنسان يمكنه أن يفترض فقط أن فيها جاذبية حدسية هائلة.

لكن، لا يوجد أي شيء واضح فيما يتعلق بسبب وجوب أن تكون التفويضات القانونية للملكية مضمونة، على نحو متأصل، أكثر من التفويضات القانونية في حقوق أخرى. من المؤكد تقريباً أنه لا يوجد فرق متأصل في طبيعة التفويضات القانونية ذاتها لتبرر الإدعاء بأن حمايات حقوق الملكية يعتمد عليها أكثر وتقدم ضماناً أكبر. ويبدو أن السبب لوضع الملكية الخاص هو الإحساس بأن الملكية المضمونة بسلطة الدولة تقدم خبرة أكبر من الأمن، والاستقلالية والاستقلال الذاتي أكثر من، مثلاً، ضمانات عدم تدخل بقرارات تحريرية أو دخل تقدمهما الدولة. ورغم أن الحمايات القانونية قابلة للمقارنة، يشعر الناس، أو يعتقدون أنهم سيشعرون، بثقة بضمان علاقة عرفت كملكية أكبر من ضمان تفويضات قانونية مباشرة أو ضمانات. ومن المؤكد أن دور الدولة في مثل هذه التفويضات أو الضمانات أوضح من الملكية. وسيستدعي فعل حكومي مباشر لحماية الملكية مرات أقل منه لتوزيع الدخل. لكن هذه الاختلافات تبدو أيضاً أمور خبرة نفسية أكبر منها اختلافات متأصلة للمساس بالتخويلات أو القوة التي تضيفها عليها.

لو أنني كنت على صواب بأن هذه التجربة تكمن في صميم سبب اعتقاد الناس بأن حقوق الملكية لها علاقة خاصة مع الحرية، عندئذ لا ينبغي التقليل من شأن سلطة هذه الممارسة المؤثرة والباقية. إن هذا يقودني إلى أن أسأل ما إذا كان أي مفهوم للحقوق غير متجذر في شيء ملموس مثل بضاعة مادية، أو مرتبط بهذا

الشيء رمزياً، لن تكون له سيطرة على خيال الناس الذي ظلت الملكية تتمتع به لقرون عديدة. وبهذا السؤال في ذهني، أعود إلى دلالات التغييرات في مفهوم الملكية في الدستورية الأمريكية.

لو أن الملكية كانت مركزية بالنسبة للتوتر الأساسي بين الديمقراطية والقيم المحددة التي ترتكز عليها الدستورية الأمريكية، ما الذي سيحدث للتوتر وللنظام حين يتغير المفهوم الحيوي للملكية؟ ضمن هذا السؤال، توجد المشكلة الأكبر لمدى مرونة النظام الدستوري الأمريكي: هل يمكن، مثلاً، إعادة ترتيب الأمر دون تقويض جوهره الأساسي. وتشير قضية الملكية إلى اتجاه الإجابات. ويكمن جزء من الإجابة في القضايا القانونية التي وجهت المحكمة انتباهها إليها منذ تخليها الفعلي عن الملكية. وهذا بحد ذاته موضوع واسع وأستطيع أن أشير إليه إشارة فقط هنا. وباختصار، اعتقد أن المحكمة أخذت تهتم اهتماماً متزايداً بأمور الإجراء وأنه لا يوجد للحقوق الجوهرية، مثل الخصوصية التي حمتها، قاعدة مادية ولا الوضوح الحدسي لحقوق الملكية. ويبدو ممكناً أنه، بينما يكون التحول هذا في طرق كثيرة مناسباً تماماً، فإنه قد يسبب تهديداً للدستورية كما عرفناها.

قد يكون التخلي عن الملكية كحاجز والاهتمام والمتزايد بالأمور الإجرائية والعملية قد حول توازن بنيتنا الدستورية. وقد يكون هناك الآن تأكيد أقل على قيم محددة وتأكيد أكبر على الديمقراطية، لا لأن المحكمة لم تعد تبطل تشريعاً، بل بسبب نوع التشريع الذي تبطله والأسس التي ترتكز عليها في فعل ذلك. قد يوحي هذا الاتجاه بأن الملكية فقدت مكانتها الأصلية لأن فكرة الحدود الحادة بين مجال الحقوق الفردية وسلطة الحكومة الشرعية ليس مقبولاً في دولة رفاه منتظم. 55 يبقى أن ننظر ما إذا أمكن إحداث توازن جديد، أو ما إذا كان يمكن أن تعزز الحقوق الجديدة المحمية التوتر الضروري للدستورية، أو ما إذا كان علينا أن نعيد التفكير في فكرتنا كلها عن حكومة محدودة.

تتضح كل هذه الأسئلة أكثر عند فحصها على ضوء اقتراحات للتغيير. ويقدم اقتراح مايكلمان بؤرة مضيئة منذ أن تكونت حجته في سياق دستوري واضح. وهو يرى "أحجية" الملكية شبيهة بالأحجية التي لخصتها أعلاه:

إنها فرضية ضمنية للنظام الدستوري في أن الممتلكات الفردية عرضة دائماً لمخاطرة إعادة توزيع القيم العرضي، من خلال عمليات الحكومة المسنونة شعبياً، وهي ناشطة ومنتظمة، وفرضية واضحة للنظام بأن يكون لدى الناس ملكية وأن يكونوا مالكين، ليس بين بعضهم بعضاً فقط، بل إزاء الدولة أيضاً.

يبدو أنه يرى هذه الأحجية كانعكاس للتوتر الضروري للدستورية أو إلى ما يشير إليه على أنه "التناقض العميق في أفضل مواقفنا نحو حكم شعبي وقيمة فردية، بتقييمهما معاً إلى آخر الحدود". ويوحي أنه يحترم هذا التوتر ويبحث فقط عن حل جزئي، حل يسمح لنا أن نختبر التناقض كتوتر توليدي وليس توتراً ذا نهاية مسدودة".

إن فرضية حله هي أنه بموجب دستور سياسي، "يجب اعتبار الحقوق، بما فيها حقوق الملكية، حقوقاً سياسياً منذ البداية تماماً". وتوفر هذه الفرضية أساساً لتحديد معنى لحقوق الملكية التي يعد الدستور بحمايتها، لكنه لا يعرفها: "ما للإنسان حق فيه، على نحو أساسي، هو إبقاء شروط مشاركته العادلة والفعالة في نظام مشكل.. ولعل خسارة – وحتى خسارة كبيرة – للقيمة الاقتصادية لأملاك إنسان لا تنتهك بحد ذاتها هذه الشروط.. لكن، قد يكون ما ينتهكها هو التعرض لتغييرات مفاجئة في عناصر رئيسة ومحددات حاسمة لوضع المرء الراسخ في العالم، حين يتوصل المرء.. لفهم ذلك الموقف". يقترح مايكلمان أن تقريراً يشكل اعتداءً على حقوق "ملكية" فرد، على أنه غير مسموح به دستورياً، قد يقام على هذا الأساس.

وبافتراض الإمكانية العملية لمعيار كهذا، ما هي دلالاته؟ لا يرمي اقتراح مايكلمان إلى استئصال توتر الدستورية، حيث أنه يوفر معياراً لقياس إجراء سلطة تشريعية ديمقراطية. إنه لا يقول ببساطة بأن الملكية تعني كل ما تقول الدولة أنها تفعله. لكن يبدو أن الفرضية، التي يقوم عليها الاقتراح، تستأصل التمييز بين الحقوق السياسية وحقوق مدنية كانت ذات مرة أساسية في نظامنا. وفي حين أن تبرير كل التدقيقات والقيود على الديمقراطية كان ذات يوم هو أن الحقوق السياسية هي وسيلة فقط لهدف حماية حقوق الأفراد وملكيتهم (وهذه القيود ضرورية بشكل خاص لحماية الملكية)، فقد أخبرنا الآن أن كل حقوقنا الدستورية،

بما فيها الملكية، يجب النظر إليها أساسياً كحقوق سياسية. حتى رغم أن الحق بمشاركة فاعلة هو العمل كمعيار مستقل قابل للتطبيق قضائياً، لفعل تشريعي، فيبدو أن انهيار فئات الحقوق تهدد توتر الدستورية كما وجدت في تقليدنا. على الأقل تماماً، يقلب مايكلمان النظام الهيكلي الأصلي رأساً على عقب: الحقوق السياسية أساسية وينبغي تعريف حقوق الملكية بلغة ستصون هذه الحقوق السياسية وتعززها.

قد يكون الابتعاد عن التقليد الأصلي مناسباً. وقد تتطلب نظرية سياسية أكثر ديمقراطية من ديمقراطية المؤسسين تحولاً من التأكيد على الحقوق السياسية. ولعل من الضروري التخلي عن قيود جوهرية أصلية في الهيئة التشريعية (كمقابل لتلك القيود الموجهة لحماية العملية السياسية) في فترة لا يسود فيها الإيمان لا بحقوق طبيعية ولا بوجود صالح عام أحادي، من المؤكد أنه لخير الجميع. (مما يثير الاهتمام أنه يبدو أن المحافظين الذين يدافعون عن عودة حمايات تقليدية لحقوق الملكية يؤمنون بوجود صالح عام واضح. ويبدو أنهم واثقون بأن نظامهم المفضل للحريات الاقتصادية والمشاريع الحرة هو في مصلحة الجميع بالأصل). من المهم، بالنسبة لنا، أن نعتبر أن إعادة تعريف حقوق الملكية، التي يقترحها مايكلمان، كفيلة بأن تعيد تشكيل بنية نظامنا بإعطاء معنى مختلفاً تماماً للدستورية أكثر مما كان لها، وأكثر مما صمم النظام ليطبقه. ويقودني هذا أخيراً إلى السؤال عما إذا كانت إعادة تعريفات الملكية المقترحة تعزز الدستورية، وذلك على ضوء حجتي عن الأساس النفسي لسلطة الملكية البلاغية.

لا تتطلب فكرة الدستورية أن تعتمد على حقوق طبيعية، لكنها تتطلب، فعلاً، التزاماً بالقيم المحددة التي هي عميقة وقوية تماماً لمقاومة قوة حكم الأغلبية. يجب أن تسيطر القيم، التي تخدم كحدود قابلة للتطبيق على إرادة الأغلبية، وعلى مثل هذا الالتزام، وإلا فإن هذه القيم أو نظام الدستورية، الذي يبنى عليها، ستنهار على المدى الطويل أمام قوى الديمقراطية الجبرية والشرعية. ومن المؤكد أن هذا صحيح هذه الأيام أكثر مما كان في الوقت الذي تشكل فيه الدستور.

كانت الملكية عام 1787 مرشحاً كاملاً لمثل هذه القيمة. كان وراءها تقليد فلسفي مؤثر:

وقد أكد كل من لوك والمفكرين الجمهوريين، مثل هارنجتون Harrington، على أهمية الملكية وقيمتها. وظلت حماية قضية هامة في بلاغة الثورة، وكانت "لا ضرائب بلا تمثيل" أشهر مثال. كانت حقاً ارتبط به معظم الأمريكيين ارتباطاً مباشراً وشخصياً، ولها نوعية ملموسة جعلتها رمزاً مثالياً للحاجز بين الحقوق الفردية وسلطة حكومية شرعية.

هذا هو التقليد الذي يأمل برسمه أولئك الذين يرغبون بإعادة تعريف الملكية. وسؤالي الختامي هو ما إذا كانت إعادة التعريفات المقترحة ستكون قادرة على أن تعزز حلقة الوصل مع التقليد أو أن لها قوة كافية بذاتها لتخدم كقيم محددة فعالة.

وإحدى المشاكل المحتملة هي أن التعريفات الجديدة تعزل الملكية عن النوعية المحسوسة والمادية التي كانت موجودة تقليدياً في المفهوم. ومن المؤكد أنها ليست حالة أن مفاهيم الملكية التقليدية – سواء دستورية أو القانون العام – كانت بسيطة أو مادية حصرياً. لكنها كانت ذات قاعدة مادية واضحة هي جوهر كل من المفاهيم القانونية والشعبية. المشكلة هي أن فاعلية المفاهيم الجديدة قد تعتمد على مدى تجذرها في النوعية المادية التي منحت الملكية سلطتها الخاصة والباقية. ولعل تجذراً كهذا فقط يمكن أن يعطيها القوة، والقبض على أخيلة الناس، لتخدم كأساس للدستورية. ليس الشعب عامة فقط، بل القضاة أيضاً، يحتاجون إلى مفهوم، قيمة تمتاز على الأقل بقوة أسطورية بلاغية كانت للملكية. ولعل هذا يكتشف عن إشكالية للمفاهيم الجديدة.

يبدو أن المدى المساواتي الذي وصلت إليه التعريفات الجديدة هو المدى الذي تبتعد فيه عن قاعدة الملكية المادية. وهكذا فإن إعادة مفاهيم المساواتية لا تنطلق فقط في وجه جزء رئيسي من التقليد، بل أنها قد تقوض الجزء المجبر أكثر من غيره في مفهوم الملكية. ويوحي ماكفيرسون، كما أشرت سابقاً، بأن هذا الصراع حتمي. وطالما أن الملكية مادية بالأساس (وحصرية) فإنها ستولد لا

مساواة. وقد يكون على أولئك الذين يرغبون في إعادة تعريف الملكية لجعلها أساس توزيع عادل لخيرات الاستقلال الذاتي، أو الخصوصية أو المشاركة الفاعلة، أن يتخلوا عن الارتباط بأكثر جوانب الملكية سيطرة. وللمدى الذي يقومون به بذلك، فإنهم قد يخلقون مفهوماً مجرداً تماماً بحيث لا تكون له قوة ملائمة كقيمة محددة.

السؤال الذي يتوقف عنده منظور التقليد إذن هو إذا كانت الملكية المعاد تعريفها جذرياً تستطيع أن تستمر في خدمة وظيفتها الأصلية كعمود للدستورية - كنقطة تركيز أو رمز للحدود على سلطة حكومة شرعية. وتثير جهود إعادة تعريف المساواتية أسئلة عما إذا كان أي تجريد، مثل الاستقلال الذاتي، يمكن أن يخدم كقيمة محددة فعالة وما إذا كان هناك شيء حول المساواتية ذاتها (ربما تجريدها الضروري) الذي يهدد الدستورية كما عرفناها. ليست نقطتي أن هناك أي سبب نظري أو متأصل في أن مفهوماً مثل الاستقلال الذاتي (أو ملكية أعيد تعريفها لتعني استقلالاً ذاتياً) لا يستطيع أن يكون القيمة المحددة - في مقابل اشتراك يهدد، بسبب طبيعته الديمقراطية والعملية - أن يقوض التوتر بين الديمقراطية والقيم المحددة التي ارتكزت عليها الدستورية الأمريكية. واقتراحي هو، إلى حد ما، أن الملكية تبدو أنها احتفظت بمكانتها في الدستورية الأمريكية طيلة الفترة التي ظلت محتفظة بها، بسبب قوتها البلاغية والأسطورية. وإذا أريد استبدالها أو إعادة تعريفها، فقد يكون على البديل أن يمتلك الجاذبية الحدسية ذاتها، ويثير استجابة قوية نسبياً، ويسيطر على نفس نوع الولاء الذي كانت الملكية قادرة تقليدياً على منحه. لو فقدت الملكية المعاد تعريفها هذه القوة، فقد تفقد أيضاً مفعولها كحد رمزي للسلطة الحكومية.

VI

قد يرى القارئ الآن عناصر حجتي المتناقضة ظاهرياً: لقد تفسخت الملكية إلى الحد الذي لم تعد فيه قادرة على أن تخدم وظائفها الدستورية؛ والملكية مهمة جداً للدستورية إلى درجة يجب معها ألا نجازف بإعادة تعريفها بطريقة تضعف

الدستورية؛ وظلت للملكية قوة ضارة في تقليدنا الدستوري مما سيجعل من الخطأ الشنيع استخدام هذا المفهوم للتأثير على الإصلاح المساواتي.

أعتقد أن هذه النوعية المتناقضة ظاهرياً قد تولدت أولاً من التناقض الظاهري للملكية – كانت هناك دائماً ثغرة مذهلة بين الواقع البلاغي والواقع القانوني – وثانياً، أرى أن الملكية هي فعلاً، أصل كل ما هو الأفضل وما هو الأسوأ في نظام الدستورية الأمريكي.

إلا أنني آمل ألا يعني التناقض الظاهري عدم التماسك. إن تفسخ مفهوم الملكية والتغير الجزئي، على الأقل، في مكانها كقيمة محددة أساسية لا يقدم أية مناقشة أكاديمية صرفة أخرى، وذلك لسببين. أولاً، اهتمامي طيلة هذه الورقة: يبدو مهماً فهم أن تغييراً جذرياً في هذا الوضع، مع الاحتفاظ بمكانة الملكية في التركيب الأساسي للدستور وفي مفهوم الدستورية، قد يشير إلى نتائج بعيدة المدى في أحسن وأسوأ ما في النظام. ويشير تاريخ الملكية في التقليد إلى أن تأثير أو تشابه مثل هذه التغييرات قد لا يرتكز فقط على فجوة متزايدة بين البلاغة والواقع (لأننا نعرف أن النظام قد عزز فجوات درامية)، بل على تقويض بلاغة سلطة الملكية ذاتها.

ثانياً، لا يفسر تفسخ الملكية أنها غير متعلقة بالموضوع لأن هناك حججاً جبرية لإعادة مكانة الملكية – وقد أعيد تعريفها بشكل مناسب – كقيمة أساسية محددة.

إنها الدعوة لإعادة المكانة التي تبرز الحد المزدوج لآرائي عن الملكية والدستور. إنني مقتنع تماماً بأن أية صياغة مساواتية وديمقراطية أساسية للنظام تتطلب إعادة جذرية لمفهوم الملكية. وأشك فيما إذا كان يمكن أن يكون حق الملكية الدستوري، أن الدستور الأمريكي حقاً، وسيلة لمثل هذا الإصلاح. لم يصمم النظام لتسهيل ديمقراطية المشاركة ولا لمعالجة مشكلة التداخل بين السلطتين الاقتصادية والسياسية. وبينما أؤمن أن كلا هذين الضعفين الأساسيين ينبعان من الاستغراق الأصلي لحماية الملكية، إلا أنني لست واثقاً على الإطلاق من أن إنساناً

يستطيع استئصالهما بفرض إعادة تعريف جذري للملكية على النظام القائم. وفي أثناء هذا، قد تقدم إعادة تقوية الملكية قوة جديدة لنواقصها التقليدية.

من ناحية أخرى، أعتقد أن الاهتمام الأصلي بملكية حامية ولد تقديراً لما أعتبره مشكلة سياسية أساسية ودائمة: التوتر بين الفرد والجماعة. والحل الأمريكي لهذه المشكلة عميق التصدع: إنه منحرف كما لاحظت سابقاً، بسبب أصوله في الملكية. لكنني مع ذلك أنفر من احتضان بديل لا يبدو أن يعترف بهذا التوتر، أو يستأصل التوتر القانوني بين الديمقراطية والقيم المحددة. ويبدو أن إعادة التعريفات المقترحة تهدد بأن تفعل هذا بتدمير قوة الملكية البلاغية، وبالتالي، إضعاف مفعولها كحد، أو بتقويض التمييز بين الحقوق المدنية والسياسية، وبذلك تقوض فكرة الحقوق ذاتها كحدود جوهرية على نتائج العمليات الديمقراطية.

لو لم يكن مجرد إعادة تعريف الملكية، كما أعتقد أحياناً، بل إعادة هيكلة رئيسة لقوانيننا هي الضرورية لديمقراطية حقيقية ومجتمع مساواة، لصار درس الملكية والدستورية موازنة ومحددة. قد يجري تعزيز التوتر الضروري فقط إذا لم تفهم القيمة بلغة الحقوق السياسية وإذا كان لها قوة بلاغة الأسطورة. وإذا أريد للمكية المعاد تعريفها أن تكون طريق إصلاح جذري، فلابد من إعادة تعريفها وهذا ماثل في الذهن.

9- من دستورية ليبرالية إلى تعددية مدمجة:

النزاع حول قوانين مخولة في النرويج بعد الحرب العالمية الثانية والتطور الدستوري اللاحق 1

فرانسس سجرستد

في عام 1945، وضعت كل الأحزاب السياسية الممثلة في الستورتنج/ البرلمان النرويجي برنامجاً لفترة إعادة البناء. وكان الحزب الوحيد الذي لم يوقع على البرنامج هو الحزب الشيوعي. أدى وضع برنامج مشترك إلى نتيجة أن هناك درجة عالية استثنائياً من إجماع سياسي في النرويج في أواخر الأربعينات. ومهما يكن من أمر، فهناك بعض العوامل التي تعقد الصورة. فمن ناحية، من الصحيح أنه كانت

هناك ردة فعل عامة ضد عداءات الحزب القديم وشعور عام بالوحدة في الأمة. ومن ناحية أخرى، كان هناك ما قد ينظر إليه على أنه نزاع لنيل قيادة الأمة الموحدة. لذلك نجد خليطاً من النزاع والوحدة. حتى حين عبر البرنامج المشترك عن الوحدة، كشف النزاع على قوانين تنظم الأسعار والإنتاج عن انقسامات إيديولوجية عميقة. وقد بدأ النضال السياسي المتعلق بهذه القوانين في وزارة الحرب النرويجية في لندن عام 1944 واستمر حتى عام 1953. وسوف نعود إلى "الحل" الذي وجد في تلك السنة.

كانت القوانين المذكورة أعلاه قوانين مخولة منح الستورتنج بموجبها سلطات اجتهادية واسعة إلى الحكومة والإدارة العامة للتدخل في الحياة الاقتصادية. وكان ثمة اتفاق عام بأن الإدارة ينبغي أن تمتلك سلطات اجتهادية. وقد تركز النزاع على مدى هذه السلطات. لكن، في مرحلة المناظرة الأولى، ظهر أن المسائل الدستورية لم تكن قضايا هامة لدى بعض المشاركين. وينطبق هذا على حالة نخبة السلطة الفتية في حزب العمل التي أحرزت أغلبية مطلقة في الستورتنج عام 1945. وقد مثلت هذه المجموعة جيلاً مليئاً بالحماس والشجاعة والخطط للمستقبل وكذلك، وإلى درجة معينة، رغبة في الهيمنة. ساد شعور بأن السلطة الملزمة لحكم القانون وإجراءات محاكم العدل المعقدة وقدراتها على فحص قرارات الإدارة هي عوائق غير ضرورية. ومن ناحية أخرى، وفرت السلطة الاجتهادية التي أقرتها قوانين مخولة بعيدة المدى فرصاً وحرية للعمل.

كان الاتجاه نحو مزيد من القوانين المخولة جزءاً طبيعياً من ازدياد سلطة الدولة.. فالمجتمع المعاصر بحاجة ماسة إلى حكومة. وقد تخدم دولة قوية كوسيلة لتحرير الجماعات الأقل حظاً لكن، بينما تنظر الجماعات الأقل حظاً إلى ازدياد سلطة الدولة كخير بحد ذاته، ينظر إليها آخرون كمشكلة وتهديد للحرية. لكن، قد يتفق كلا الجانبين على أن التطور يشير إلى طريقة جديدة في حكم المجتمع. وقد أنشئت الدولة الليبرالية القديمة في القرن التاسع عشر على عدم الثقة بسلطة الدولة؛ وتركز النشاط الدولة، إلى حد كبير، على صنع القوانين. وطبقاً لمبدأ الشرعية، يجب أن يعتمد كل قرار تتخذه الحكومة أو الإدارة على قوانين منحها

الستورتنج. وهذه القوانين يجب أن تكون من النوع الذي يقلص إلى أدنى حد الحاجة إلى (أو احتمال) استخدام الحكومة أو الإدارة للسلطة الاجتهادية. وأوحى هذا ضمناً بأن كثيراً من القرارات سيكون من الممكن التنبؤ بها والسيطرة عليها من قبل محاكم العدل. وكان سيكون هناك دائماً حاجة إلى سلطة اجتهادية، لكن الاتجاه نحو مزيد من القوانين المخولة أدت في نهاية الأمر إلى نزاع دستوري في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية تضمنت توسعاً في السلطة الاجتهادية إلى أبعد من حدود دولة حكم القانون القديمة. ودل التغيير ضمنياً على دور جديد لإدارة لا ينبغي أن تقيد نفسها بمؤسسة غير تمييزية ذات إطار عام ضمن ما تستطيع أن تتخذه المصالح الخاصة من مبادرات.

عدلت دولة حكم القانون القديمة تعديلاً أساسياً عن طريق تطوير حقوق سياسية واجتماعية إضافة إلى الحقوق المدنية الأصلية (إذا استخدمنا علم رموز الحقوق ثلاثي الأوجه عند تي. هـ مارشال). وبينما اعتبرت الدولة تهديداً كامناً للحقوق المدنية، كانت هي الضامن للحقوق الاجتماعية. لذلك تضمنت تطورات العقود الأولى من القرن العشرين عموماً موقفاً حكومياً أكثر إيجابية. كانت فكرة أن الدولة يجب أن تكون المبادر الرئيسي للحياة الاقتصادية فكرة جديدة في المجتمعات الغربية. رغم ذلك، كان من السهل نسبياً تبنيها في صيغة كينز الأشمل. لكن قدرة الدولة على التوجيه على المستوى الضيق كانت مسألة أخرى: كان لابد أن يحس بها على أنها تهديد للهيكل المعياري للمجتمع الليبرالي أكثر من تطور الحقوق الاجتماعية أو اقتصاديات كينز.

كان للنزاع حول القوانين المخولة جذور في الجدال حول قوانين التسامح قبل الحرب العالمية الأولى مباشرة وبعدها. وقد تبع هذا النزاع نزاع آخر حول قوانين تنظيم الأسعار والإنتاج في العشرينات. وأبلغت لجنة التكتلات الاقتصادية / التروست منذ عام 1921 أن "هناك تركيزاً وتنظيماً في الصناعة تم بموجبهما تعديل المنافسة الحرة". 2 وطبقاً للتقرير، كان يمكن تحقيق هذا التطور بطريقتين. إما أن تعيد الدولة تأسيس منافسة حرة بمنع الاتفاقات على تنظيم المنافسة أو أن

تسيطر عليها، أو حتى أن تشارك في إدارة الشركات والاحتكارات موضع السؤال. وأوصت اللجنة بحل بجمع هذا كله.

أكد عضو شاب من أعضاء اللجنة، هو ولهلم ثاجارد Thagaard، بقوة أكثر من أعضاء اللجنة الآخرين بأن الشركات والاحتكارات مثلت تعاوناً وتنظيماً ضروريين للصناعة. ولضمان أن تعمل الصناعة لأجل الصالح العام، كان ينبغي وجود سيطرة كافية وحتى ربما "تغيير للإدارة العامة". 3 ألهمت ثاجارد أقلية الأصوات في تقرير لجنة التروست البريطانية الذي كتبه إيرنست بيفن Bevin، جيه. إيه. هوبسون Hobson، ودبليو. هـ وتكنز Wat – Kins، سدني وب Webb. 4 وقد عين ثاجارد رئيساً للجنة الرقابة على التروستات وفيما بعد مديراً للأسعار. ومارس في هذه الوظائف قوانين التروستات طبقاً لوجهة نظره الذاتية حول آثار المنافسة السيئة والآثار الطيبة للتعاون في الصناعة والتجارة.

وصل ثاجارد إلى لندن عام 1944 حيث أصبح مهندس المرسوم الحكومي حول تنظيم الأسعار والانتاج، وهو مرسوم أطلق عليه اسمه: "قانون ثاجارد Lex Thagaard". كان هذا المرسوم، بكل المقاييس، راديكالياً جداً بحيث منحت الإدارة سلطة لتنظيم الأسعار، ولمنع تخفيض أو توقف الإنتاج، ولطلب تصنيع بضائع معينة، ولمنع تأسيس مشاريع أو إغلاق مصانع، ولفرض ضرائب لاستخدامها لأجل تنظيم الأسعار. لاقى المرسوم على الفور معارضة شديدة. وكان السبب الوحيد الذي لم يجعله ينسف وزارة الحرب النرويجية هو أنه صدر في يوم التحرير في أيار / مايو 1945 .

لم يهدف ثاجارد إلى أقل من وظيفة جديدة للإدارة العامة. كانت ثمة حاجة لنوع جديد من الموظف العمومي. وطبقاً لثاجارد، فإن النظام القديم، الذي لا تتمتع فيه غالبية الموظفين العموميين بأية سلطات لصنع القرار، قوض قدرتهم على اتخاذ مبادرة. وما كان مطلوباً من النظام الجديد هو موظفين عموميين أكفاء ويقظين ومبدعين لديهم القدرة على رؤية الدلالات واسعة المدى لما يقومون به. وقد ظن أن هذا لم يكن مطلباً صعباً لدى الاقتصاديين. وحيث أن اقتصاديين قليلين يوجدون في الإدارة العامة، اقترح ثاجارد برنامجاً لإعادة التدريس.6

نجد قوانين مخولة في بلدان أخرى كثيرة أثناء سنوات الحرب. ونحصل في بعض الأمم على صورة أوضح على الدلالات المشكوك بها أكثر مما نجده في النرويج خلال هذه الفترة. وقد استخدم جوز أندينياس Andenaes، وهو أستاذ في القانون، هذه الفكرة ليتكلم عن المرحلة الختامية للحوار النرويجي:

يمكن استخدام القوانين المخولة كوسيلة لإبعاد النظام الدستوري الديمقراطي عن وظيفته. هذا ما حدث في ألمانيا، حين قرر مجلس النواب / الرخستاغ، بقانون 24 آذار / مارس 1933 أن التشريع يمكن ألا يسري مفعوله كما هو موصوف في الدستور فقط، بل أن الحكومة قد تتصرف كمشرع أيضاً. كان القانون المخول شكلاً أختير ليمنح التحول من الديمقراطية إلى الديكتاتورية مظهر الشرعية.

تصادمت الحاجة المتنامية إلى سلطة حكومية مع متطلبات الديمقراطية والأمن العام. ومن الواضح أنه لم يكن ثمة مجال لمصالحة قائمة على مفاهيم مختلفة لمجتمع جيد.

الجدال عام 1947

أكدت اللجنة التي أعدت قانون ثاجارد أن المرسوم يجب أن يكون فقط صالحاً لفترة انتقالية قصيرة جداً وصعبة. كما أكدت على هذا أيضاً وزارة المالية التي ذكرت بالإضافة إلى ذلك أن "المرسوم القاسي" ينبغي استخدامه فقط "بعناية شديدة". لم تكن مثل هذه التعليقات كافية لمنع توجيه اتهامات مريرة من المعارضة بأن حزب العمل يريد تقديم "الدكتاتورية النازية إلى الحياة الاقتصادية".9 كان الشرط المسبق أن المرسوم يجب تقديمه للستورتنج الجديد بأسرع وقت ممكن. وطلبت حكومة العمل من ثاجارد نفسه أن يقوم بالترتيبات لتقديمه. وتأخر هذا لأسباب عديدة حتى حزيران / يونيو 1947.

أثناء هذا، صدرت قوانين مخولة أخرى في الستورتنج. واستبدلت وزارة الحرب النرويجية في لندن المراسيم المؤقتة حول التصدير والاستيراد والعملة بقوانين مؤقتة منحت الحكومة والإدارة حرية في التنظيم المفضل للتجارة الخارجية.

وإجمالاً، طبقت هذه القوانين بالإجماع لكن ليس بلا إحساس عميق بالضيق من جانب المعارضة. واقترح جون لنج Lyng، أحد المحافظين القياديين، بأن القوانين يجب أن تصلح لمدة عام ونصف فقط لأن، كما قال: "القوانين المخولة عامة كهذه حول الموضوع يمكن الدفاع عنها فقط في ظل ظروف استثنائية تماماً". وطبقاً للنج: إن الطريقة الوحيدة التي تمنعها من أن تظل دائمة كانت وضع زمن محدد لها. كما أن وجهة نظر مختلفة اختلافاً أساسياً عبر عنها الممثل الشيوعي كتل بيرج Berg، الذي أراد قانوناً عادياً دائم الوجود. كانت النتيجة قانوناً مؤقتاً دام سنوات عديدة. وهكذا تم إبراز ضيق المعارضة قبل الجدال العظيم حول قوانين تنظيم الأسعار والإنتاج عام 1947. وكان الإحساس بأنه قد دفع بعيداً تماماً.

تبعت المقترحات التي قدمتها حكومة العمل عام 1947، على نحو عام، النموذج الراديكالي لقانون ثاجارد. وأثارت المقترحات جدالاً عاماً ساخناً جداً. وطبقاً لزعيم الحزب المحافظ، سي. جيه. هامبرو Hambro، "فإنهم رفعوا القناع عن آراء حزب العمل الشمولية / التوتاليتارية". وقدم سفير ستوستاد Stostad، أحد قادة حزب العمل، تنازلات حقاً لآراء هامبرو: "حين نصل إلى السؤال الأساسي عن كيف ننظم إنتاجنا وحياتنا الاقتصادية في المستقبل كي نخلق الحد الأقصى من السعادة لأكبر عدد ممكن من الناس، عندئذ لابد من السماح باستخدام وسائل التنظيم التي تستخدمها الأنظمة الشمولية أيضاً، إذا كان هذا ضرورياً".ووجهت أعنف الهجمات ضد قوانين تنظيم الإنتاج التي أطلقت يد الحكومة ببساطة لتنظيم الإنتاج بإجراءات مباشرة. كانت الهجمات حادة جداً بحيث أن أكثر الممثلين المحافظين تساهلاً، لنج وسجور لندبراك Lindebraekke، انفصلا عنها في الستورتنج.

لم يكن أعضاء المعارضة على إجماع مطلق، لكنهم توصلوا إلى اتفاق من حيث المبدأ. سأل ممثل الحزب الليبرالي، لارز رامندال Ramndal، إن كان القصد "تنظيم الناس في نظام مجتمع جديد". كانت لدى لنج، الذي كان المتحدث الرئيسي لحزب المحافظين، ثلاث حجج مضادة. أولاً، اعتبر أن المقترحات مثلت تهديداً للديمقراطية السياسية بإزاحة "قضايا مهمة عن المنبر المفتوح والحر حيث يجب أن

تناقش مع المعارضة وتم التوصل إلى قرارات خلف أبواب مغلقة وأنزلت ستائر مكاتب الإدارة". ثانياً، لقد قصد أن المقترحات كفيلة بأن توصل إلى مثل هذه التغييرات الأساسية في العلاقات بين البرلمان والحكومة بحيث تتوافق مع الدستور: "إضافة إلى ذلك، يمنح الاقتراح سلطة قانونية لانتهاكات حقوق الأفراد من النوع الذي يثير شكوكاً حول دستوريته". ثالثاً، كانت هناك اعتراضات "على أساس اعتبارات اقتصادية – سياسية صرفة": "حين تخول الإدارة بوكالة كاملة لاتخاذ إجراءات أساسية وغير متوقعة ضمن ميدان علاقات العمل وأساس وجود معظم المهن، سيخلق جو من عدم الأمان والثقة وسيكبت هذا الجو بدوره المبادرة الإبداعية".

كانت الحجج المضادة عند لنج دستورية واقتصادية، مع التركيز الرئيسي على الجانب الأول. كانت الاهتمامات المكتسبة متضمنة بالطبع في النزاع، وكان الحزب المحافظ معرضاً لخطر أن يعزل كحزب عن الطبقة العاملة. وكانت منظمات العمل والصناعة متورطة بعمق في الجدال العام، وخشيت قاعدة الحزب ارتباطاً وثيقاً بهذه التنظيمات. كان هذا هو السبب الرئيس الذي جعل حزب المحافظين يرغب بمعارضة منسقة من كل الأحزاب غير الاشتراكية؛ لكن هذا لم يتجسد مادياً. ويظهر هذا الخوف من العزلة كحزب يمثل مصالح الأعمال نواقص الحجج الدستورية. ويمكن الاعتقاد بأن القضية لم تكن ما إذا كانت القرارات المتعلقة بتنظيم الأسعار والإنتاج يجب اتخاذها من قبل الدولة أو رجال الأعمال. وقد هاجم حزب العمل المعارضة حول هذه الآراء، متمسكاً بأن الاقتصاد المخطط له مع قوانين الدولة كان الحل الأكثر ديمقراطية.

كان هناك أناس متنفذون في حزب المحافظين حذروا من الحجج الدستورية وأكدوا على الحجج الاقتصادية للمشاريع الحرة. لكن، كان يجب استخدام الحجج الاقتصادية لمواجهة حزب العمل على أرضية محلية. كانت إستراتيجية حزب العمل على أرضية محلية. كانت استراتيجية حزب العمل هي استخدام حجج عملية وواقعية لاقتصاد مخطط له. وطبقاً لوزير المالية، إريك بروفوس Brofoss، لم يكن للقضية أية علاقة بالمبادئ السياسية؛ كانت مجرد إيجاد حلول عملية لمشاكل

عامة: "الجدال السياسي مثل انفجار قذائف مدفع في أرض حرام". 18 كانت الاستراتيجية فعالة، وليس أقل سبب لهذا هو أن الحاجات الخاصة لفترة إعادة البناء توافقت مع السياسات العامة لحزب العمل. كانت الحاجة الخاصة للوائح في فترة إعادة البناء المشكلة الأعظم لحزب المحافظين. وقد أجبرت ظروف استثنائية الحزب على أن يقدم تنازلات لاقتصاد مخطط ولسلطة الإدارة الاجتهادية أكثر مما كان الحزب سيفعل وفق ظروف عادية. لكن تنبغي ملاحظة أنه كان هناك أعضاء من حزب العمل من ذوي النفوذ الذين اتفقوا مع المعارضة إلى الحد الذي رأوا فيه النزاع كممثل لنزاع إيديولوجي أساسي.

تمت المصادقة على القرارات طبقاً لمقترحات من حكومة حزب العمل. وكان هناك حد نهائي لمدة عام. ولإعداد قانون دائم، عينت لجنة فيها محامي اتحاد التجارة جوستاف سجاستاد Sjaastad رئيساً وثاجارد نائباً للرئيس. وقد استغرقت اللجنة حوالي خمس سنوات لتنجح في تقديم اقتراح لقانون دائم حول تنظيم الإنتاج والأسعار. في تلك الأثناء، كان هناك نزاع خطير إلى حد ما حول المقترحات لقوانين مخولة أخرى.

أولاً، كان هناك الاقتراح لقانون استخدام قدم عام 1947. وقد احتوى الاقتراح بنوداً تنص على أن أولئك الذين يريدون أن يستأجروا شخصاً فإن عليهم أولاً الحصول على تصريح من مديرية الاستخدام، ومادة تنص على أن كل الأشخاص المناسبين للعمل عليهم أن يحصلوا على تصريح من المديرية ذاتها إذا أرادوا الخروج من البلاد. وقد سحب القرار الأخير قبل تقديم الاقتراح أمام التسورتنج. وأصرت المعارضة على أن الاقتراح يمثل الخطوة الأولى نحو رقابة كلية لقوة العمل، وإضافة إلى التأكيد على صعوبات موقف إعادة البناء، من الضروري التأكيد على أنه، حتى المعارضة، لم تتوقع أن تستخدم حكومة العمل هذه القوانين بكل ما تستحقه. كانت الفكرة بالأحرى أن مأسسة تفتح لسلطة اجتهادية واسعة كهذه ستؤدي آجلاً أو عاجلاً إلى إساءة استخدام تلك السلطة. والضمان القانوني يكمن في إزاحة مثل هذه الإغراءات المؤسسية لاستغلال السلطة.

كان هناك أيضاً اقتراح لقانون للحفاظ على تنظيم الأسعار المقدم عام 1948. وطبقاً لهذا الاقتراح كان يجب أن توجد قوة شرطة خاصة بالأسعار، وقيل أيضاً أن واجب تقديم دليل على حالات تنظيم الأسعار لم يكن خاضعاً للحدود والاستثناءات في القانون الجنائي العادي. بالإضافة إلى إثارة طلبات لإجراء تحقيق وتشهير من المعارضة، كما ألقت الحالة أيضاً ضوءاً على النزاع الأكثر جوهرية. كانت الفكرة وراء القانون أنه، في فترة إعادة البناء الصعبة، لن تكون هناك فرصة للإفلات من جنحة اقتصادية جنائية ضد المجتمع. وقد وجد زعيم المعارضة، جون لنج، أن من الضروري أن يذكر حكومة العمل بأن الفكرة وراء القواعد الكثيرة المعقدة للإجراء وتحديدات الواجب لتقديم أدلة في القانون الجنائي العادي كانت حماية الضعفاء. 23 واعتمدت الحجة غير الاشتراكية، في كلتا هاتين الحالتين، على أساس المبدأ الدستوري القديم الذي يجب أن يكون القانون، طبقاً له، ضماناً ضد إساءة استخدام سلطة الدولة. وإجابة على هذا، قال وزير العمل، سفين افتدال Ofted – al بأن المعارضة، رغم كل حديثها عن الحرية والحريات، تضع ضغطاً كافياً على التحرر من الفقير. لقد عنى الاكتفاء الاقتصادي التحرر من الفقر. وقد سحب الاقتراح الأخير من زعيم حزب العمل البرلماني أوسكار تورب Torp. كان هذا أحد العلامات الأولى "للتراجع" أو "إعادة تفكير" حزب العمل، التي سنعود إليها.

في عام 1948، أثيرت المشكلة مجدداً على المستوى السياسي عن طريق اقتراح إطالة أمد الاستيلاء على البيوت من عام 1946. كان لا يزال هناك نقص حاد في الإسكان ووافق الجميع على أن الإطالة كانت ضرورية، لكن كان هناك اختلاف حول صيغة القانون. وقد جادل المحافظون بأن الاستيلاء العام على سكن في بيوت خاصة كان موضوعاً حساساً جداً وأنه ينبغي تنفيذه بأشد العناية. واقترحت لجنة محامين قواعد معتمدة على "مبدأ التناقض". وقد عنى هذا أن مالك البيت ينبغي أن يكون له حق في أن يرى كل الوثائق ذات العلاقة وأن يقدم إفادة قبل التوصل إلى أي قرار. وفي محاضرها، يجب أن تقدم لجنة الاستيلاء إحصاء بفرضيات القانون النهائي، وينبغي إرسال المحاضر إلى أولئك المشاركين فيها. من

حيث المبدأ، عنى هذا أن القواعد الإجرائية من محاكم العدل أدخلت في عملية صنع القرار للإدارة كبديل عن فقدان السيطرة من المحاكم. كانت تلك طريقة "لحل" المشاكل الدستورية التي يجب أن تتطور تدريجياً.

حين أقر حزب العمل بقانون الاستيلاء على البيوت بسهولة أكبر من المعارضة، لم يكن هذا فقط لأنه وضع ثقلاً أكبر على حل المشاكل الاجتماعية، أو على الحقوق الاجتماعية كمقابل للحقوق المدنية الليبرالية. ومال بعض ممثلي حزب العمل للنظر إلى الاستيلاء على البيوت كشيء جيد بحد ذاته. وقد يكون هذا خطوة أولى نحو طريقة حياة أكثر جماعية.

وتذكر ممثل العمل، جاكوب فريس Friss، إقامته في موسكو قبل الحرب حين عاش في شقة حيث اشتركت نسوة عديدات في مطبخ واحد. وأدى هذا إلى موقف اجتماعي نادر في قطاعات معينة من سكاننا. إن الإجبار على موقف اجتماعي، على موقف حيث على الإنسان أن يرتبط بالناس، ليس فقط ظاهرة نادرة بل أيضاً ظاهرة تقدم للناس". كان في حزب العمل شك غامض نحو فردية التراث الليبرالي الذي أضعف اعتراضاتهم على القانون.

النزاع حول قوانين الطوارئ 27

اقترحت حكومة العمل عام 1950 قوانين الطوارئ. كانت في تلك المقترحات لوائح تشريعية حول الاعتقال دون إجراء قانوني، وحول الرقابة على الصحافة وأنواع الرقابة الأخرى، وعن الإجراءات المختصرة في المحاكم الخاصة وحول إعادة إدخال عقوبة الإعدام. كانت تلك القوانين تطبق في حالة الحرب، ولم تثر أية مشكلة. ويمكن أن تطبق أيضاً "في حالة التهديد بالحرب"، التي وجدها البعض أصعب قبولاً، وأخيراً، "ينبغي أن تطبق حين" يتعرض استقلال الأمة أو سلامتها لخطر نتيجة للحرب أو التهديد بالحرب بين بلدان أخرى أو لسبب آخر"، وهو ما جوبه بأشد المعارضة – خاصة العبارة الغامضة "لسبب آخر ما". 28 كانت هذه الفقرة تنص على أن مرسوم البرلمان يجب تطبيقه "إن أمكن"، مما يعني أن القانون لم يكن قانوناً مخولاً بالمعنى الضيق. لكن كانت الحجج من كلا الجانبين، من حيث المبدأ، هي من نفس نوع الحالات التي ناقشناها سابقاً.

ولفهم سبب تقديم هذه المقترحات، من الضروري تذكر الخوف العام من الحرب في ذلك الوقت. فقد أعدت المقترحات عام 1948، مباشرة بعد الانقلاب في تشيكوسلوفاكيا. لكن، بعد أن قدمت هذه المقترحات، تم وضعها جانباً. وبعد اندلاع الحرب الكورية قدمت مرة أخرى وكانت الاستجابة الفورية إيجابية. كان هناك شعور عام واضح بأن المواد، بعيدة المدى من هذا النوع، جزء من الدفاع القومي. واعتقد بأن الحرب الكلية قد طمست التمييز بين الحرب والسلام، وبذلك، كانت ضرورية لتطبيق المواد زمن السلم. فالحرب الكلية استدعت دفاعاً كلياً.

في الصحافة، صدر نقد قوي فقط في الجريدة الشيوعية، فريهتين Friheten، وفي جريدة أقصى اليمين: فارماند Farmand. وقد اختلط الخوف من الحرب مع الخوف من الشيوعية، ونظرت فريهتين إلى المقترحات على أنها موجهة ضد الشيوعية، ولم يكن هذا بلا سبب.

بعد وقتٍ قصير، اكتسب النقد العام زخماً. فقد صدر نقد قوي على نحو خاص من بعض زعماء الفكر. وكان أكثر المدافعين المكرسين للعقيدة الليبرالية هو المؤلف الاشتراكي المشهور سجورد هويل Hoel. فكتب أن الحكومة "أدارت ظهرها للدستور النرويجي ولكل الحقوق الديمقراطية الحرة، وسارت على الطريق العريض نحو الديكتاتورية". عاضد، على نحو عام، معظم المحامين، الذين شاركوا في النقاش، هذه الاقتراحات. وكانت هذه هي الحال مع الأستاذ أندنياس، المذكور أعلاه، الذي كان عادة مدافعاً متحمساً عن الأفكار الليبرالية، وكذلك الأستاذ المشهور فرد كاستبرج Castberg. لقد اعتمدا في آرائهما على الافتراض بأن المواد كانت فقط تنظيماً لقانون الطوارئ الدستوري. أو كما قال المدعي العام أندرياس آولي Auli: "من المستحيل تجريد عدو مولع بالقتال بمثاليات حكم القانون". 32 ومن بين المحامين ذوي النفوذ، لم يوافق، من حيث المبدأ، سوى محام واحد فقط، هو كرستين أندرسين Andersen. فقد اعتقد أن المقترحات "قوضت أسس الدستورية النرويجية والنوردية ذاتها".

شعر أعضاء حزب المحافظين بالنزاع بين المبادئ الدستورية وفعالية الدفاعات القومية. وتقليدياً، حابى الحزب سياسة دفاع قوية، وساندت معظم صحافة المحافظين الاقتراحات. ومن ناحية أخرى، كانت لديهم شكوكهم. وقد ذكرت القضية أول ما ذكرت في محاضر جلسات المجموعة البرلمانية فيما تعلق بإعادة إدخال عقوبة الإعدام. هناك فقط ملاحظة موجزة تنص على أنهم "اتفقوا على أن يصوتوا ضد الاقتراح الذي كان تذكيراً أقوى مما يجب بالأحوال في ديمقراطيات الشعب".

وضع النقد المتزايد الحكومة في موقف صعب. وقد حلت الصعوبات بتدخل لنج. وكعضو في اللجنة البرلمانية للشؤون القضائية، اتخذ مبادرة بالتعاون داخل اللجنة ومع وزارة العدل لإصدار نسخة معدلة من المقترحات التي يمكن أن توافق عليها كل الأحزاب السياسية الكبيرة. فحملت صيغة معدلة في النهاية أصوات الأغلبية.

كانت هناك مناقشة حول ما إذا كانت القوانين النهائية تتضمن أية تنازلات للنقد. لم تشر القوانين بأي شيء إلى عقوبة الإعدام، أو المحاكم الخاصة، أو الاعتقال أو الرقابة. لكنها خولت الحكومة سلطة لاتخاذ إجراءات مناسبة "حينما تكون الأمة في حالة حرب أو مهددة بالحرب، أو حين يتعرض الاستقلال أو الأمن للخطر". وقد قيل بجلاء في المقدمات بأن القوانين أضفت شرعية على نفس الإجراءات التي حددت في المقترحات الأصلية. وقيل بأن الفرق هو أنه في حالة عدم تحديد الإجراءات بوضوح. فسيتم تأكيد طبيعة هذه الإجراءات غير العادية. 35 وكان من الصعب على نحو واضح اكتشاف التسوية الصحيحة بين المبادئ الدستورية وفعالية الدفاعات القومية. وهذا يصور الورطة الليبرالية: فلمواجهة التهديد الخارجي ضد الديمقراطية الدستورية، كان من الضروري اتخاذ إجراءات هي بحد ذاتها تهديد لمبادئ الديمقراطية الدستورية. على الأقل، هذا ما شعر به الكثيرون في ذلك الوقت.

من الصعب القول أين ينبغي أن يرسم الحد الفاصل. كان هناك طبعاً تمييز حاد قائم على أساس فروقات جوهرية في وجهات النظر السياسية بين أولئك

الذين يؤمنون بأن هناك خطراً من الشرق وبين أولئك الذين لا يؤمنون بهذا. لكن الإنسان لا يكاد يقول إن الذين لا يؤمنون هم الذين يمثلون الديمقراطية الدستورية. وكما أوضح رون سلاجستاد، نجد مواقفاً استخدموها لمكافحة قوانين الطوارئ هي نفس الحجج التي تبرأوا منها في الجدال حول قوانين تنظيم الأسعار والإنتاج. هناك انتهازية مشابهة بين أولئك الذين في أقصى جناح اليمين، الذين استخدموا الحجج بطريقة معكوسة. وبالنسبة لحزب المحافظين، فقد مضى نحو قبول الإجراءات الصارمة في القوانين، لكنه فعل ذلك على الأقل اعترافاً بالورطة الليبرالية وسعى نحو تسوية. كانت تلك سياسة من نوع السياسة المحافظة. أما أولئك الذين لم يتعودوا على أن يعتبروا السياسة كخيار بين شرور، فقد واجهوا صعوبة أكبر في الاعتراف بالورطة. وفي الدفاع عن الاقتراحات الأصلية من الحكومة، كان هناك اتجاه واضح للتغاضي عن المشاكل الدستورية. وقد حاججوا على أنها مسألة ثقة. وينبغي على الناس أن يكونوا على ثقة بأن الحكومة تستخدم سلطتها الواسعة وسلطتها الكبيرة الاجتهادية بطريقة معقولة. لم يكن ثمة انتهازية في حجج حزب العمل. وكان متناغماً في تغاضيه عن الحجج الدستورية، على الأقل في القضايا موضع السؤال، وإلى هذا الحد على الأقل.

الصراع الأخير حول قوانين تنظيم الأسعار والإنتاج

استغرق إصدار اقتراحات لقانون دائم حول تنظيم الأسعار والإنتاج وقتاً طويلاً. فقد قدمت اللجنة تقريرها عام 1952، بعد خمس سنين من تعيينها. وأثناء هذا، كان من الضروري تجديد القوانين المؤقتة أربع مرات. لكن، كان هناك اتفاق عام على أن الصراع الحقيقي يجب تأجيله حتى يكون قد تم تقديم الاقتراحات لقانون دائم. أطلق التقرير بهذه الاقتراحات واحداً من أسخن الجدالات العامة في التاريخ النرويجي المعاصر. كانت هناك اقتراحات لقانونين، أحدهما عن تنظيم الأسعار وآخر عن تنظيم الإنتاج. وبينما ظل ثاجارد الشخص القوي وراء قانون تنظيم الأسعار، صيغ قانون تنظيم الإنتاج عموماً من قبل رئيس الجمعية، سجاستاد. 38 كان هناك جدال عام حول أساس القوانين المؤقتة المتعلقة بضرورة الضمانات الدستورية. وسنعود إلى هذا الجدال لاحقاً. وقدم معظم أعضاء اللجنة،

بما فيهم ثاجارد وسجاستاد، تنازلات للحجج الدستورية المضادة، على الأقل بمناقشتها بإسهاب إلى حد ما. لكن، كان استنتاجهما الرئيسي هو أن الأمن القانوني يجب أن يسعى إليه بإجراءات ضمن الإدارة بدلاً من قواعد محددة. كانت هذه هي الحجة التي وجدناها في الجدال حول قانون الاستيلاء على البيوت، وكانت رأياً شائعاً تماماً عام 1952.

لابد أن نضيف إن سجاستاد قد أدخل بعض ضمانات دستورية في الاقتراح لقانون تنظيم الإنتاج. كان هذا، من حيث المبدأ، الأكثر راديكالية من بين الاقتراحين. لكن الضمانات كانت ضعيفة نوعاً ما ولم تكن كافية تقريباً لتلطيف شخصية القانون الثورية. وبالنسبة لقانون تنظيم الأسعار الذي صاغه ثاجارد، فقد ضم مادة مخولة مفتوحة وعامة تماماً تنص على أن الملك، أو أولئك المخولين بوكالة من الملك، يمكن أن يتخذوا مثل هذا الإجراء حين يجدون هذا ضرورياً كي "يجابهوا ظروفاً غير معقولة أو ضارة في العمل، أو نشاطاً تجارياً غير ضروري أو مكلف، أو منافسة غير منتظمة، أو مناهج عمل مشكوك فيها أو نزاعات عمل أخرى أو ظروف يمكن اعتبارها غير معقولة أو ضارة بالمصالح العامة". وهناك أيضاً سبب لملاحظة الصياغة الغريبة في التقرير تؤدي إلى النتيجة بأن القضية كانت أمن المواطنين فيما يتعلق بـ "أخطاء" ارتكبتها الإدارة. كشفت هذه الصياغة عن اتجاه الأغلبية إلى إغفال المشكلة الدستورية الحقيقية المطروحة، من وجهة نظر المعارضة على الأقل. لم تكن المسألة مسألة ضمانات ضد "أخطاء"، بل ضمانات ضد إساءة استخدام السلطة، التي هي شيء مختلف تماماً. وعموماً، فإن تصويت الأغلبية في اللجنة تابع السياسة التي وضعت في القوانين المؤقتة. لقد فتحت الطريق أمام التنفيذ المحتمل لسلطة اجتهادية واسعة من قبل الحكومة والإدارة. وسواء وافق المرء مع تصويت الأغلبية أو لم يوافق، فلابد أن يكون واضحاً بأن الاقتراحات تضمنت هجوماً خطيراً على بنية المجتمع الليبرالية المعيارية. واهتم القرار بالوصول إلى أهداف متفق عليها تقريباً أكثر بكثير من اهتمامه بالوسائل المناسبة إلى هذا الوصول. كان هنا نزاع أساسي ذو طبيعة إيديولوجية، كما كان النزاع حول نفس القضية عام 1947. كان الحل عام 1947 تأجيلاً في الواقع، وشعر الكثيرون بأن

النضال النهائي والحاسم كان الذي حدث عام 1952. وكان النزاع يدور حول الاتجاه العام في تطور نظام المجتمع.

كما ذكرنا أعلاه، أدت الاقتراحات إلى جدل عام ساخن جداً. وقد بدأ بالأقلية في اللجنة:

تثير قراءة الدوافع انطباعاً كئيباً بأن الأغلبية تريد هدفاً معيناً، نظاماً معيناً، ولا نقول نظاماً معيناً للمجتمع. وقد حاولت الأغلبية، على أساس القناعة السياسية وبمساعدة خيال نشط، أن تفسر الحاجة إلى نظام غير مسبوق وبعيد المنال لأجل التنظيم العام والسيطرة التي يقترحها.

كانت الحجج هي نفس حجج عام 1947. كانت هناك حجج تأسست على فكرة الاقتصاد المخطط له من ناحية، ومن ناحية أخرى على اتهامات الديكتاتورية التي انتعشت مرة أخرى. وكانت الحجتان المضادتان الأساسيتان أكثر من غيرهما هما حجة "حكم القانون" ضد السلطة الاجتهادية، والحجة الاقتصادية المؤكد للآثار المدمرة لعدم توقع الإجراءات العامة. مرة أخرى، تعرض حزب المحافظين لصعوبات بسبب ميله لتحديد هوية الحزب بطبقة رجال الأعمال.

كان الخلاف الأهم فيما يتعلق بالجدال عام 1947، هو أن المسألة الرسمية المتعلقة بدستورية القوانين المخولة كانت قد حلت. وطبقاً لمبدأ المراجعة القضائية، كانت لدى المحكمة العليا النرويجية الكفاءة لاختبار دستورية أي قانون متعلق بحالة محددة. وكانت الحالة موضع السؤال واجباً إضافياً مفروضاً على شركات صيد الحيتان فيما يتعلق بتنظيم عام للأسعار وبسلطة قانون ثاجارد المؤقت. وفي عام 1952، قررت المحكمة العليا أن الدستورية تسير وفقاً للإجراءات البرلمانية تماماً، رغم أنه، كما قيل، "يصل تفويض الوكالة لفرض ضرائب إضافة على المواطنين، في هذه الحالة، إلى أبعد كثيراً من أي حالة سابقة وقت السلم". لقد أكد أن قرار المحكمة العليا هذا مثل نصراً حاسماً لـ "وجهة النظر الجديدة" القائلة بأن البرلمان له الحق في تخويل سلطته التشريعية. كان قرار المحكمة العليا يعني أن المعارضة فقدت أفضل حججها في بداية الصراع العظيم الأخير حول القوانين المخولة. وحزب العمل يتمتع بأغلبية مطلقة في الستورتنج، وبمباركة المحكمة العليا، بدا كأنه لا

توجد حواجز أمام سفن مقترحات لجنة سجاستاد. لكن ما حدث ليس هذا. إذ سرعان ما اتضح بأن المعارضة كانت قوية حتى داخل حزب العمل. فعلى سبيل المثال، أكدت جمعية التعاونيات، التي كانت قريبة من الحزب، بأن تصويت الأغلبية في الجمعية كان "موضوعاً ضخماً أملته الضرورة لإعطاء الإدارة العامة وسائل لكل المواقف التي يمكن إدراكها أكثر منه لحماية تلك المواقف التي ستكون مواضيع للقانون ضد هذه التعويضات المالية". وحين تولت حكومة العمل بقيادة أوسكار تورب Torp زمام الأمور عام 1952 انتهت فترة إعادة البناء، فكان "التراجع" مجرد تعديل لوضع جديد. يجب أن يكون واضحاً مما قيل إننا نميل لتفسير وجهة نظر حزب العمل في الجدال حول الأسعار وتنظيم الإنتاج في عامي 1952 – 1953 على أنه "تراجع" بمعنى أن الحجج الدستورية المضادة قد حملت محمل الجد في الحزب بطريقة لم تحدث من قبل. وقد طور العمل مراجعته لآرائه حول الدستورية، وسوف أتفحص الطريقة التي حدث هذا بها.

مراجعة حزب العمل لآرائه

لو عدنا إلى النزاع السياسي المرير عام 1947، لوجدنا أنه، بينما بدأت لجنة سجاستاد بإصدار اقتراحاتها الراديكالية، التفت المحامون إلى فحص الجوانب الدستورية لهذا النزاع فحصاً نقدياً. وثبت أن لهذا الالتفات أهميته فيما بعد. فقد أخذ الأستاذ أندينانس المبادرة في كلمة قدمها في اجتماع جمعية المحامين. وكان موضوعها رقابة محاكم العدل على الإدارة. وطبقاً لأندينانس، مثلت هذه الرقابة مبدءاً دستورياً هاماً. وقد مال افتتاح سلطة اجتهادية بواسطة القوانين المخولة لتغيير هذه الرقابة إلى أن يكون مجرد صيغة شكلية:

لا يمكن الإنكار، بأنه، في الوقت الذي كانت فيه حياتنا الاقتصادية خاضعة لرقابة عامة من هيئات إدارية أنشئت لذلك الغرض، نحت رقابة المحاكم، وبذلك الإدارة العامة المحكومة بالقانون، إلى تقويضها. ليست هذه هي الحال فقط في البلدان الديكتاتورية، بل وأيضاً في مجتمعنا. إن الوضع المثالي المشتق من مبدأ حكم القانون والقائل بأن الإدارة العامة ينبغي أن تلتزم بحزم بالقانون، وأن تكون خاضعة لرقابة محاكم القانون، فقد تدريجياً أساس المطالبة بإدارة أكثر كفاءة.

كان ينبغي إيجاد تسوية مع الأخذ بعين الاعتبار كلاً من مبادئ حكم القانون وكفاءة الإدارة.

طبقاً لأندنياس، كانت هناك طريقتان لإنقاذ حكم القانون. إحداهما كانت الطريقة التقليدية في تجنب القوانين المخولة العامة والحفاظ على القانون الجوهري؛ وقد جعلت هذه الطريقة رقابة محاكم العدل ممكنة. وقد طالبت نقاط ندنياس بالفعل مزيداً من الفحص لحجج متعلقة بحكم القانون من صفوة حزب العمال الشباب والطموحين. وجادل بأنه يجب أن توجد قوانين مخولة أكثر مما هو ضروري تماماً. وحيث أن بعضها كان ضرورياً، اقترح أندنياس حماية مبادئ حكم القانون بسن قوانين لأجل إجراءات أفضل وأنسب في الإدارة العامة. وتبنت القضية لجنة عينت بالاشتراك مع جمعية المحامين وجمعية القضاة وجمعية المحامين في الإدارة العامة. وقد طلب من اللجنة أن تقدم مقترحات لمثل هذه القواعد الإجرائية.

تم تبني القضية، لاحقاً، بناء على أساس نوردي واسع. وكانت هذه القضية الموضوع الرئيسي، من جملة أشياء أخرى Inter alia، في المؤتمر النوردي عام 1951. وكتب الأستاذ أندنياس الورقة التمهيدية. وقد كانت بشكل رئيسي توسيعاً لكلمته عام 1947 مع تركيز خاص على إجراءات صنع القرار في الإدارة العامة. واستشهاداً بالأستاذ السويدي نيلز هيرلتز، كانت أكثر صفة مميزة للجدال هي الدعم بالإجماع لفكرة أن "عصب حياة الرقابة بقانون الإدارة العامة هو عرضة للخطر". كان هذا أيضاً الاهتمام الأساسي لقاضي المحكمة النرويجية العليا، تيرجي وولد Wold. وكان الاختلاف بين وولد وأندنياس هو أنه بينما أكد أندنياس على النزاع بين الكفاءة وبين الأمن بالقانون وسعى نحو تسوية مع عناية خاصة بالأخير، ظل وولد، بصورة غير توفيقية، إلى جانب الأمن بالقانون. وطبقاً لوولد، لا ينبغي للإدارة العامة أن تتخذ أي قرار إذا تأثرت بهذا القرار حقوق الفرد القانونية. وأشار أيضاً إلى المناقشة المجدية حول إدعاءات الأمن بواسطة القانون "الذي وقع فيما يتعلق بقوانين الطوارئ والذي كان "له تأثير عظيم على نسخة القوانين النهائية".

النقطة المثيرة هي أن وولد كان عضواً بارزاً في حزب العمل. وقد كان وزيراً للعدل في وزارة الحرب النرويجية، في لندن، وعين مؤخراً رئيساً للمحكمة العليا. لم يكن رأي وولد استثنائياً. وحين تطور الجدال بين المحامين وأجبر على توضيح نقاط في القضية، تم التوصل إلى درجة عالية من الإجماع. بعبارة أخرى، شارك المحامون في حزب العمل في القلق العام بين المحامين فيما يتعلق بالتطور الدستوري والحقوق الليبرالية.

كان كل المحامين المتنفذين في حزب العمل، الذي تبين أنهم يشكون بالقانون المخول في المرحلة الأخيرة، نشطين في النضال من أجل قوانين مشابهة في وقت مبكر. وكوزير للعدل في وزارة الحرب، كان وولد الرجل الذي سيطلق قانون ثاجارد. وطبقاً لـ سي. جيه. هامبرو، الزعيم المحافظ، أشار وولد إلى دوافع سوفياتية. وحين أقرت القوانين في البرلمان عام 1947، رفض كل الحجج الدستورية على أنها غير صالحة. 54 كانت تلك حال إيريك بروفوس أيضاً وهو الذي كان، كوزير تجارة، الشخص الرئيسي وراء قوانين عام 1947.

وكوزير للعدل، أطلق أو. سي. جندرسن Gundersen المقترحات حول قوانين الطوارئ عام 1950. كان هؤلاء الرجال أول من أعاد اختبار مواقفهم المبدئية. وقد طوروا، كمحامين، "مراجعة أفكار" حين ووجهوا بمعارضة عامة في مهنة المحامين. لم يكن الموقف الاجتماعي الديمقراطي واضحاً نحو المسائل الدستورية، وحتى محامو حزب العمل بالغوا في استخدام القانون كوسيلة للسيطرة السياسية. لكن، حين برزت المسائل الأساسية حول الأمن القانوني، كان ينبغي أن يوضحوا موقفهم. وقد بدا عندئذ أنهم كمحامين في مجتمع ليبرالي متطابق مع الآراء الدستورية الليبرالية حول القانون كضمان ضد إساءة استخدام السلطة. وبوجود المحامين كوسطاء، أوضح حزب العمل آراءه حول هذه المسائل ذاتها في بداية الخمسينات.

كان الزعيم المحافظ جون لنج، الذي كان نفسه قاضياً متميزاً، من بين الأوائل الذين طوروا المناقشات الدستورية. وأصر في مذكراته على أن هذه الحجج كانت حاسمة في النهاية، وقد يكون على صواب. وكما أوضحت

راجنهلد أوفرلد Ovrelid، تحقق اختراق المعارضة حين تطابقت المعارضة من طبقة رجال الأعمال ضد تنظيم الأسعار والإنتاج مع الحجج الدستورية. 55 كان الشرط المسبق بأن الحجج الدستورية قد انتزعت من بين أيدي الأحزاب السياسية وتوسعت ضمن مهنة المحامين غير السياسية.

رغم أن الدور الذي لعبه المحامون واضح منطقياً، فإن العملية كلها ضمن حزب العمل والتي أدت إلى التراجع، لم تحلل بعد. وكما ذكرنا سابقاً، فإن "التراجع" نفذته حكومة عمل جديدة. وهذا لا يعني بأن رئيس الوزراء القديم إينار جيرهاردسن Gerhardsen، الذي كان الشخصية المهيمنة في الحزب في ذلك الوقت، كان معارضاً لخط الحزب الجديد. وبالأحرى، لابد أن يكون التفسير هو أن جيرهاردسن رأى ضرورة وجود سياسة جديدة، وأنه بانسحابه من منصبه كرئيس وزراء، جعل التغيير أكثر سهولة. بقي المحاميان جندرسن وبروفوس في الحكومة، بينما تركها وزير المالية الراديكالي أولاف مايسدلشاجن Meis – dalshagen مع جيرهاردسن. كان وزير المالية الجديد تريجف براتيلي Bratteli هو الذي مثل الاقتراح المعدل من أجل قانون لتنظيم الأسعار.

يجب النظر إلى تأثير المحامين والحكومة الجديدة ضد خلفية بعض المواقف الأساسية أكثر من غيرها ضمن حركة اجتماعية ديمقراطية. وهذا يعني أن موقف حزب العمل المتغير هو ملاحظة أخرى حول التوازن بين الدستورية الليبرالية والاشتراكية ضمن الحزب.

أكد المؤرخون الذين جادلوا ضد نظرية "التراجع" على حقيقة أن الحكومة لم تستخدم أبداً الكثير من سلطتها الاجتهادية التي خولتها بها القوانين المؤقتة مباشرة بعد الحرب. وهذا ينطبق بشكل محدد على السلطة لتنظيم الإنتاج بإجراءات مباشرة. وقد تبين عدم وجود حاجة إلى مثل هذه الإجراءات القوية، وهكذا كان "التراجع" ليس فقط نتيجة لحقيقة أن فترة إعادة البناء قد انتهت، بل كان أيضاً تعديلاً تم على ضوء التجربة. لكن يمكن أن تقلب هذه الحجة رأساً على عقب. لماذا يتم إقرار مثل هذه القوانين المخولة بعيدة المدى إذا لم تكن ضرورية؟ إذا حملت الحجة الدستورية محمل الجد، لكان من المؤكد أن الإستراتيجية الأفضل هي

عدم منح الحكومة والإدارة سلطة أكثر مما يحتاج إليها في الوقت الراهن. ولكن الحقيقة ذاتها بأن القوانين المخولة مضت إلى أبعد بكثير مما هو ضروري، غذت الفكرة بأن القوانين مثلت أكثر من مجرد إجراءات ملائمة للإدارة.

بالتطلع إلى الوراء إلى القوانين المخولة بعد الحرب، بدا واضحاً بأن حزب العمل، وبالذات حكومة العمل، قد قدمت اعتراضات ضعيفة ضد توسيع سلطتها الاجتهادية. كان تصويت الأغلبية في لجنة سجاستاد المحصلة المنطقية لسياسة حزب العمل بعد الحرب. كان على السيطرة الدستورية أن تفسح مجالاً للكفاءة الإدارية. وقد أشرنا إلى روح الشباب هذه والرغبة في السلطة لكي تقود المجتمع إلى مستقبل أفضل. يمكن أن ترفض روح الشباب هذه الواثقة من نفسها، مع السخط، الإدعاءات الدستورية التقليدية لأجل ضمانات ضد إساءة استخدام السلطة. لم يكن لدى الحكومة أي نية لإساءة استخدام سلطتها.. كان ثمة اتجاه لتقليص المشكلة الدستورية إلى مسألة ثقة. وكان أمراً "سخيفاً" الإشارة ضمنياً بأن الوكالة يمكن أن يساء استخدامها. ويبين الأمر كله بشأن "الثقة" بأن ارتياب الطبيعة الإنسانية الليبرالية، والفكرة ذاتها بأن السلطة تفسد، والتي تكمن في صميم الدستورية الليبرالية، لم تكن مشتركة بين الديمقراطيين الاشتراكيين، ليس في عام 1947 على الأقل.

رغب حزب العمل بتوسيع السلطة السياسية، أو السلطة الممثلة للمجتمع. لم يتم تصميم تقييد القطاع الخاص لتعزيز الكفاءة فقط، بل كان أيضاً خيراً بحد ذاته من وجهة نظر جماعية. وفي التقليد الاجتماعي الديمقراطي اعتبر القانون وسيلة لسلطة سياسية بدلاً منه ضماناً ضد إساءة استخدام السلطة، التي هي وجهة النظر الدستورية الليبرالية. هذا هو السبب الذي مكن حزب العمل من أن يمضي أبعد بكثير من الأحزاب غير الاشتراكية والتي كانت مرتبطة أكثر بالإيديولوجية الليبرالية.

من الضروري مع ذلك التمييز بين حقلين لتوسيع السلطة السياسية. فأولاً، هناك مسألة توسيع السلطة السياسية في الحياة الاقتصادية، كما هي الحال مع القوانين حول الأسعار وتنظيم الإنتاج. وقد تضمنت هذه القوانين رقابة حكومية

على وسائل الإنتاج. وكما رأينا، واجه حزب المحافظين صعوبة في الدفاع عن وجهة نظره حول هذه الأمور، حيث تطابقت الضمانات الدستورية بوضوح مع مصالح جماعة اقتصادية خاصة. كان من الممكن عزل الحزب بسهولة كتنظيم مصلحة بحت "للرأسماليين"، رغم أن الحزب جادل طبقاً لفكرة أن ما كان الأفضل للرأسماليين كان أيضاً الأفضل للمجتمع عموماً. وقد اعتمدت وجهة نظر حزب العمل على ارتياب في آلية السوق، التي اجتازت مسألة توزيع الموارد المادية الكافية والعادلة. وكما اعتقد أولف تورجرسن Torgersen، كان هناك اتجاه شعبي في حزب العمل لرفض آلية السوق على أساس أخلاقي. لم يكن السبب لأنها عملت بصورة سيئة فقط، بل أيضاً لأنها ارتكزت على مبدأ قيمة أخلاقية مريب – دافع الربح. لم يكن تحول فكرة الرذائل الخاصة إلى فضائل عامة تحولاً قوياً في حركة العمل.

قد يكون العنصر المضاد لليبرالية في سياسة حزب العمل أكثر وضوحاً في القضايا التي لم تكن لها أية علاقة بالنزاع بين السلطة السياسية والاقتصادية. كان لقوانين الاستيلاء على البيوت علاقة بتوزيع الخيرات المادية، لكن لم تكن لها علاقة بالسيطرة على وسائل الإنتاج. كانت حرية الكلام والحركة طبعاً لا تزالان قضيتان أكثر حساسية. لقد تم المس بهما، رغم أن المس كان بصورة غير ذكية، في الاقتراحات حول قوانين الطوارئ.

في النرويج، كما في بلدان عديدة، تطور تمييز حاد بين الضمانات الدستورية في الميدان الاقتصادي والضمانات في الحقول التي تمثل حقوقاً مدنية بمعنى أكثر تحديداً. ويعني الاقتصاد المختلط أن الجو الاقتصادي الخاص السابق قد فتح لتدخل عام واسع. لكن، حتى في هذا المجال، كانت هناك حاجة مدروسة لبعض القيود والضمانات الدستورية. كانت المواجهة الرئيسية الأخيرة عامي 1952 – 1953 حول تأسيس هذه القيود والضمانات. وكان ضمن هذه العلاقة، أن طور حزب العمل "مراجعة أفكاره".

إضافة إلى ذلك، شعر حزب العمل بالتزامات نحو التقليد الليبرالي الدستوري. لقد كانت تلك الالتزامات موجودة دائماً هناك، لكنه لم يكن يشعر بها

دائماً بأنها ملزمة لكل فرد في الحزب. بعد الحرب العالمية الثانية، كان هناك الكثير جداً من المهام الضاغطة أمام الحكومة حيث أن أموراً مثل الأمن بواسطة القانون كانت تدفع جانباً إلى حد ما بتلك العناصر في تقليد الحزب التي ساندت توسيع السلطة السياسية. في بداية سني الخمسينات، تغير الوضع. فالذين كانوا شباباً عام 1945 كبروا. وكان التطور الاقتصادي إيجابياً. إضافة إلى أن حزب العمل تردد حين واجهته معارضة مصالح أصحاب الأعمال الضارية. فاختار الحزب ألا يثير هذه المصالح، بل أن يتعاون معها بدلاً من ذلك. سيقول البعض إن حزب العمل اختار أن يكون قيماً على أملاك المجتمع البرجوازي. على أية حال، كان هناك فهم أفضل كثيراً في الحزب للحجج الدستورية. لكن، تبدو الظروف الخارجية المتغيرة أنها كافية لتوضيح هذا التغير في الموقف.

والأمر الأكثر إثارة للدهشة هو تنامي قوة محاججة المعارضة ضد القوانين المخولة. هناك احتمالية بأن الجزء القيادي في حزب العمل تصرف تصرفاً انتهازياً، مدركاً أن الحزب قد يفقد أصواتاً لو أنه ضغط حقاً باتجاه تغيير دستوري أكثر راديكالية. كانت الليبرالية الدستورية عميقة الجذور في النرويج. وكان من الصعب جداً أن نميز بين ردود فعل انتهازية من هذا النوع وبين مواقف اقتنع الناس فيها فعلياً بالحجج. سيميل البعض للاعتقاد بأن هذه المواقف الأخيرة لا تحدث أبداً. وإذا أشارت الدلالات إلى أنها حدثت فعلاً، فلابد أن تكون المواقف المتغيرة نحو الحجج الدستورية، في حزب العمل، هي المسؤولة عن ذلك. ويمكننا تتبع العملية التي تم بها انتزاع الحجج من المعارضة بواسطة المحامين، الذين وسعوها وفصلوها وأقنعوا بها أخيراً دائرة الحزب الداخلية. لقد نجحت الحجة لأنها واجهت عواطف ليبرالية في كوادر الحزب.

كما كتب أندنياس، كانت محصلة النزاع حول القوانين المخولة "انعطاف التيار". ويضيف:

قبل تمرير القانون الدائم حول تنظيم الأسعار هذا العام، قدمت قوانين التنظيم للإدارة العامة عملياً سلطة كاملة لاتخاذ كل القرارات العامة والفردية التي

وجدتها ضرورية أو مناسبة. ويمثل القانون الجديد حول تنظيم الأسعار تغييراً، ردة فعل ضد ما يمكن أن يقال عنه ميل لتخطي الحدود.

وعلى أية حال، هناك سبب جيد للاعتقاد بأن التطور الدستوري اتخذ مساراً جديداً منذ عام 1953، لكنه لم يكن تراجعاً تاماً إلى النظام القديم. وسأجادل بأن الحل النهائي كان، رغم كل شيء، متماشياً مع مواقف حزب العمل التقليدية أكثر مما بدت عليه الحال عام 1953.

تطور دستوري جديد

لم تثر مسألة القوانين المخولة عواطف كهذه أو نزاعاً كهذا بعد عام 1953، كما فعلت من قبل. لم يعن هذا أنه لم يكن هناك المزيد من القوانين المخولة. على العكس من ذلك، لم يكن هناك الكثير منها بعد عام 1953، وأعتقد عموماً بأنها كانت تدابير ضرورية. والسبب في أن تلك اللوائح لم تثر مزيداً من النزاع كان لأن الحكومة مضت على الطريق الثاني الذي بينه أنديناس عام 1947. أي أن نتيجة النزاع في عامي 1952 – 1953 لم تكن فقط سحب القانون حول تنظيم الإنتاج، وأن الاقتراحات حول القوانين المخولة لن تقدم في المستقبل إلا إذا كانت ضرورية جداً، بل أن العمل لتطوير إجراءات أفضل و "أكثر أمناً" لاتخاذ قرار في الإدارة العامة قد بدأت. وقد عينت لجنة كبيرة لذلك الغرض وأصبح تيرجي وولد رئيسها. ومع مرور الوقت، أدت حركة الإصلاح الدستورية هذه إلى تعيين Ombudsman/ محقق يعينه البرلمان للتحقيق في الشكاوي (عام 1962)، وقانون الإجراء الإداري (عام 1967)، وقانون حرية المعلومات (عام 1970). وبأخذ هذه القوانين معاً فإنها تمثل إصلاحات دستورية موسعة تماماً لاقت درجة عالية من الإجماع السياسي. ورغم أن هذه الإصلاحات كانت لها أصول فيما يمكن أن يطلق عليه الاهتمام الليبرالي في الأمن القانوني، إلا أنها انفصلت عن الدستورية الليبرالية في بعض الجوانب الهامة.

المشكلة أن هذا الأمن القانوني المشتق من هذه القواعد الإجرائية هو شيء مختلف عن الأمن القانوني الليبرالي التقليدي. ففي التقليد الليبرالي، يدور الانشغال حول حماية الحقوق الإنسانية الفردية وحقوق الأقلية في علاقتها مع

الأغلبية. وبعبارة أخرى، الانشغال هو في تقييد السلطة السياسية – إلى أي مدى يمكن أن تصل السلطة السياسية؟ ومحقق الشكاوي والإجراءات الأفضل والدعاية في الإدارة ستساهم بلا ريب في أمن أفضل بواسطة قانون في المعنى التقليدي، لكن السمة المميزة لـ "الطريق الثاني" لأنديناس هي أن توسيع السلطة السياسية الاجتهادية شيء مسلم به رغم ذلك. ويكمن الأمن القانوني لا في نقص في تلك السلطة، بل بالأحرى بالحق في المشاركة والتأثير في القرارات المرتبطة بالإنسان. كانت القواعد الإجرائية الجديدة بطريقة ما مهتمة بالتحول الديمقراطي أكثر من اهتمامها بالحفاظ على الأمن القانوني بالمعنى التقليدي. وكان التأثير عكس الحفاظ على الأمن القانوني إلى الحد الذي قدم فيه التحول الديمقراطي للإدارة الشرعية لمزيد من التوسع في السلطة العامة.

حين اقتيد كثير من المحامين بسهولة كبيرة إلى "الطريق الثاني"، ربما كان ذلك بسبب التأثير القوي للواقعية القانونية. وتعتقد مدرسة الواقعية القانونية أن القرارات – في المحاكم أو الإدارة – قائمة على أساس قيم شخصية، وخلفية اجتماعية، ومصالح، وهكذا دواليك، أكثر من أنها قائمة على قواعد جوهرية واضحة. وتنحو الإشارات إلى القواعد إلى أن تكون مسوغات عقلية. ويوازي الشك بالقواعد هذا، في مدرسة الواقعية القانونية، الشك بالقواعد في التقليد الاشتراكي. وطبقاً لهذا، فإن الفكرة الليبرالية القائلة بأن السلطة الإيجابية يمكن أن تعيقها سلطة سلبية تقوم على خيال. لقد خدمت الفكرة فقط إستراتيجية تمكن الأثرياء بواسطتها من الدفاع عن أنفسهم ضد التحول إلى الديمقراطية. وهذه النزعة في التقليد الليبرالي لرؤية نزاع محتمل بين الديمقراطية وحكم القانون تعارضها هذه المدرسة من التفكير. لا يستطيع القانون أن يكون ضماناً للضعفاء ضد الأقوياء، كما كانت محاججة لنج في الجدال حول إدارة تنظيم الأسعار. وتعارض سلطة إيجابية فقط سلطة إيجابية، وهذا يعني أن الطريقة الوحيدة التي يستطيع بها الضعفاء الحصول على ضمانات وأمن هي أن يصبحوا أقوياء. لابد أن يرتكز الأمن، بناء على ذلك، على الحق في المشاركة في عملية اتخاذ القرار. إن الأمن القانوني والتحول إلى الديمقراطية هما وجهان لعملة واحدة.

أثارت القوانين المخولة مشكلتين. أولاهما إدخال الاعتباطية وعدم القدرة على التنبؤ بما يمكن أن تفعله السلطة العامة. والمشكلة الأخرى هي مشكلة الديمقراطية التي أثارها تخويل السلطة من الستورتنج المنتخب ديمقراطياً إلى الإدارة. كان من الواضح أن المشكلة الثانية ذات أهمية أكبر من المشكلة الأولى بالنسبة لحزب العمل. وتسرح المشكلة الديمقراطية السبب الذي دفع الحزب نحو "مراجعة أفكاره". لكن من المهم أن نلاحظ أن مشكلة الأمن القانوني تتطابق لدى حزب العمل مع المشكلة الديمقراطية. ويمكن حلهما كليهما بالمشاركة الديمقراطية. كانت المشاركة، أو الحق في التأثير على القرارات لأولئك المتورطين في حالات خاصة، هي ما دار حوله مبدأ التناقض في الإجراءات الإدارية.

إن هذا المبدأ هو في حالة نزاع مع الفكرة الليبرالية عن القاضي النزيه القائل بأن أولئك الذين لديهم اهتمامات خاصة في قضية يجب اعتبارهم غير مؤهلين لإصدار حكم في هذه القضية. وقد مس أندينياس المشكلة عام 1951، قائلاً بأن من الصعب تطبيق مبدأ التناقض على الإدارة. سيكون هناك دائماً في محاضر جلسات المحكمة طرفين يواجهان بعضهما. أما في قرارات الإدارة، فنادراً ما تحدث تناقضات من هذا النوع. الخطر هو في عدم ظهور تناقض واضح، ونتيجة لذلك لن تجري تسوية متوازنة بين المصالح المثيرة للنزاع. وبالتحديد، قد يكون صعباً في حالات ملموسة ربط المصالح العامة بنظام عقلاني كلي.

من المهم أيضاً ملاحظة أن تخويل سلطة الستورتنج لم تكن فقط تخويلاً للسلطة التشريعية. يشير التخويل ضمنياً أيضاً إلى خطوط عريضة لمفهوم تشريع جديد. إن شك الواقعية القانونية بالقواعد عنى شكاً نحو مفهوم حكم القانون عموماً. كان الاتجاه بأن القرار في قضية قوية لا ينبغي أن يركز التشريع، بعد الآن، على منح القانون الأساسي دلالة لما ستكون عليه محصلة قرار محدد، بل بالأحرى على توزيع الكفاءة، أو على الذي ينبغي أن يتخذ القرار. إننا، وطيلة الوقت، نتحدث عن الاتجاهات طبعاً. لكن النزوع عن القوانين الأساسية ونحو معايير الكفاءة والقواعد الإجرائية واضح تماماً.

الفكرة إذن أنه ينبغي الاستماع لكل الأحزاب والمصالح المشاركة. وكما أوضحت أوفرلد في دراستها التفصيلية لممارسة قانون الإجراء الإداري، فإن هذا كان يعني تقديم شكل خاص من النهج النقابي، أو بالأحرى، ما أطلق عليه شتاين روكان Rokkan "تعددية مدمجة". لذلك فإن التعددية المدمجة هي المحصلة الرئيسية لحركة الإصلاح الدستوري التي انبثقت من النزاع حول القوانين المخولة. لقد افتتحت الإدارة العامة، وقد افتتحت في البدء لأجل جماعات مصالح جيدة التنظيم.

تعني التعددية المدمجة أن جزءاً متزايداً من القرارات يؤخذ عند تقاطع خط بين الإدارة وجماعات مصالح منظمة. وقد ساد اعتقاد عموماً بأن الاتجاه نحو تعددية مدمجة قد تحقق لوحده، وأنه لم تكن هناك أية سياسة مخططة للتحول إلى التعاونية. كانت القوة الدافعة هي الحاجات من حالة إلى أخرى. إن مجتمعاً معاصراً معقداً ذا لوائح عامة متنامية، ينبغي أن يقوم لكي يصبح فاعلاً، على أساس تعاون بين المنظمين والمنظمين. هذه بلا شك ملاحظة صحيحة، لكنها لا تنبئ بكل الحقيقة. وكما رأينا، كانت التدابير التعاونية أيضاً محصلة بحث واع لحلول لمشاكل دستورية. وحاجة الإدارة للتعاون مع جماعات المصالح المنظمة تتطابق مع الرغبة السياسية في السيطرة على الإدارة من خلال جماعات المصالح ذاتها.

من المؤكد أن فكرة النهج التعاوني لم تكن مقيدة فقط بالجدال حول القوانين المخولة. ففي عام 1945، أطلق حزب العمل برنامجاً شاملاً لأجل بنية اقتصادية وتعاونية شاملة. وكانت الفكرة هي بناء ديمقراطية اقتصادية جنباً إلى جنب مع الديمقراطية السياسية.

لم تتحقق هذه الخطة أبداً إلا في بعض الإصلاحات الضئيلة، وكان أحد أسباب ذلك هو أن حزب العمل تولى مناصب السلطة السياسية، وبناء على ذلك، فقد الكثير من اهتمامه في قناة بديلة للسلطة. ومما له أهمية خاصة أيضاً في سياقنا هو أن نلاحظ أنه توجد في الوثائق التمهيدية لقانون ثاجارد إشارة إلى بنية تعاونية مخطط لها: إن تخويل السلطة بواسطة قوانين مخولة ستتم موازنته بمشاركة تنظيمات

العمل ونقابات العمال في عملية اتخاذ القرار. وقد عبر ثاجارد عن الفكرة ذاتها عام 1946: يجب السعي نحو ضمانات ديمقراطية بالتعاون مع جماعات لها مصلحة. وتبعت فكرة النهج التعاوني المقترحات حول قوانين الأسعار وتنظيم الإنتاج منذ البداية تماماً.

حتى وإن لم تتحقق البنية التعاونية لحزب العمل أبداً، فإن فكرة النهج التعاوني كانت في متناول اليد. ومما يستحق الذكر أن حزب المحافظين أيضاً تبنى الفكرة في وقت مبكر جداً.

وكان نائب رئيس الحزب الشاب سجور لندبراك مدافعاً متحمساً بشكل خاص لتقديم نهج تعاوني غير رسمي أكثر أو تعددية مدمجة. وطبقاً للندبراك، كان النهج التعاوني ضرورياً تماماً مع درجة معينة من التنسيق في الحياة الاقتصادية، وكما أن التعددية المدمجة كانت بديلاً أفضل من تدخل حكومي مركزي، كانت فكرة التعددية أيضاً متماشية إلى حد بعيد مع الفكر الليبرالي. كل هذا يساعد في توضيح سبب قبول حزب المحافظين للاتجاه الجديد بسهولة. وجاء التطور الفعلي قريباً جداً من نوع النهج التعاوني غير الرسمي الذي دافع عنه لندبراك. ومن الواضح أنه كان هناك أساس لتطور دستوري في اتجاه مزيد من النهج التعاوني. وقد جعل النزاع حول القوانين المخولة الحاجة إلى المزيد من النهج التعاوني أمراً واقعاً. وبالنسبة لحزب المحافظين، فإن التعددية المدمجة هي طريقة ملائمة لحل المشاكل الدستورية التي خلقتها القوانين المخولة، وكذلك الحال مع حزب العمل. وقد سارع النزاع حول القوانين المخولة التطور نحو تعددية مدمجة، من بين أشياء أخرى Inter alia، بخلق أسس أيديولوجية عامة لها.

من المشكوك به ما إذا كانت التعددية المدمجة قد حلت فعلاً المشاكل الموجودة. لقد سبق وأشير إلى أن سيطرة محاكم العدل، وبالتالي، الأمن بواسطة القانون، بالمعنى التقليدي ضعيفة. كما كان عرضة للسؤال أيضاً ما إذا كان قد تم افتراض الأثر الديمقراطي. لقد جادلت رانجهلد أوفرلد في أن هذه لم تكن هي الحال. إنها تماشي رأياً عاماً بأن التعددية المدمجة خلقت شراكة الصفوة. وفي السنين

الأخيرة، ظهر اتجاه غامض لطلب إصلاحات دستورية ذات صبغة أكثر ليبرالية تقليدياً. وباختصار، فإن التطور الدستوري في المستقبل هو مسألة مفتوحة.

حتى الآن، نرى خطوطاً عرضة لنظام دستوري جديد قائم على واقعية قانونية وتقاليد اجتماعية ديمقراطية. وهي تختلف، من بعض النواحي، عن الدستورية الليبرالية القديمة. إنها، بطريقة ما، أكثر ديمقراطية، لكن بقيود أقل على السلطة العامة. وهذا يعني أن تراجع حزب العمل في أوائل الخمسينات تبعه تطور دستوري جديد، لذلك وعلى المدى الطويل، فإنها كانت حالة خطوة واحدة إلى الوراء وخطوتين إلى الأمام.

10- حجج لخيار دستوري:

تأملات حول الانتقال إلى الاشتراكية

جون إلستر

يؤمن كثير من الناس أن الاشتراكية – شكل من أشكال الديمقراطية السياسية والاقتصادية – ستكون شيئاً جيداً، إذا نجحت فقط. لكنهم لا يؤمنون بأن المثل الاشتراكية تنسجم مع الكفاءة الاقتصادية. ويؤمن آخرون بأن الاشتراكية قد تنجح، إذا وصلنا إليها فقط. لكنهم لا يؤمنون بأن هناك طريقاً معقولاً من الرأسمالية إلى الاشتراكية. وهذا الفصل يخاطب، رئيسياً، المجموعة الثانية من المعارضين، لكنه يخاطب إلى حد ما المجموعة الأولى أيضاً. ويخاطب هامشياً أولئك الذين يظنون أن الاشتراكية ستكون شيئاً سيئاً إذا وصلنا إليها ونجحت.

في رأيي، لا ينبغي أن تكون الاشتراكية ديمقراطية فقط: بل لابد من الوصول إليها بطريقة ديمقراطية أيضاً. وقد أعلن الرأس المضاد ألفرد سوفي Sauvy عام 1949: "تماماً كما تتصدر سلع رأس المال رفاه اليوم لكي يؤمن رفاه الغد، كذلك ينبغي وضع الحقيقة على الرف خلال الفترة غير السعيدة لكي تسمح بانفجار الحقيقة كاملة غداً.

وعلى هذا الضوء، تمثل الشيوعية جهداً عظيماً لتحقيق الحقيقة على المدى الطويل والحرية على الحساب (Liberte a credit)". وبغض النظر عن التناظر

الزائف وتفكير التمني، ما هي عيوب هذه الحجة؟ على أساس أي الفرضيات يمكن تنفيذها؟

يمكن تحليل المفهوم الذي أجادل ضده إلى عبارتين: (1) قد يعتمد المرء عقلانياً على القدرة على تحقيق ديمقراطية كاملة بواسطة إلغاء مؤقت للديمقراطية؛ (2) ليس هذا الدرب قائم على أساس عقلاني فقط، بل يمكن أيضاً الدفاع عنه أخلاقياً. إن دفع حجتي الرئيس موجه ضد (1). لكن حتى إذا تحقق (1)، فإنني لا زلت أعترض على (2) على أساس أن للأجيال الحالية حقوقاً وضعت حدوداً على التضحيات التي يمكن أن يفرضها أحدهم عليها هي طرق معقولة وشرعية نحو الاشتراكية. باختصار، أعلن رأيي بأن العملية لابد أن تكون شرعية لكي تكون معقولة. ولو أن الاتجاه العام للإصلاحات الشيوعية يرى على أنها عادلة أساسياً، سيكون لدى الناس الدافع لتحمل إجراءات التجربة والخطأ الشاملة التي سيتطلبها تطبيقها.

لتنفيذ (1)، قد يدلي المرء بحجتين، إحداهما عامة والأخرى أكثر خصوصية. والحجة العامة هي أنه من المستحيل التنبؤ بيقين، أو حتى باحتمال محدد الكمية، بنتائج تغير دستوري رئيسي. والحجة الخاصة هي أن الديمقراطية محصلة غير محتملة، على نحو خاص، لعملية تبدأ إلغاء الديمقراطية. ورغم أننا، إذا قبلت الحجة العامة، لا نستطيع أن نعرف ما الذي ستكون عليه النتيجة، يمكننا، على الأقل، أن نستثني أنها ستكون ديمقراطية. ترتكز الحجة الخاصة على فكرة أن الوسيلة لابد أن تكون لها بعض طبيعة الغاية، وإلا أفسدتها الوسيلة. ورغم أن هذه الحجة جذابة، إلا أنها ليست قوية جداً. ولابد أن تتم موازنتها مقابل وجهة النظر المضادة بأن الوسيلة، وهي شديدة الشبه بالغاية، لن توصلنا إليها أبداً، فالوسيلة تفترض مسبقاً بأنه قد تم الوصول إليها. 2 لذلك سأعتمد فقط على الحجة العامة.

لأجل أن يكون التحول إلى الاشتراكية ديمقراطياً، لابد أن يحدث هذا التحول ضمن إطار الدساتير القائمة. ويمكن تعريف هذا بأنه خيار دستوري اشتراكي ضمن إطار دستور غير اشتراكي. أو إنه، بالتعبير عن المسألة بصورة

مختلفة قليلاً، مسألة تغير الدستور بطريقة دستورية وباتجاه الاشتراكية. لست مهتماً هنا بالفلسفة القانونية، بل بالأساس الأخلاقي للعمل السياسي. وأركز على الدساتير هي فقط بقايا عرضية من الماضي، ولابد أن تقيد شكل المستقبل. وفي حين أن هذا التركيز، في أحد المعاني، صحيح بلا جدال، إلا أنه، بمعنى آخر، يفتقد الهدف. فالدستور يكتسب الشرعية مما كان يطلق عليه "القوة المعيارية للواقعي": مقارنة بالبدائل، التي تتصارع مع الوضع الراهن ومع بعضها البعض، فإن لها ميزة البقاء. لكن، هناك جوهر الحقيقة هذا في الرفض: لا ينبغي للمرء أن يشعر، أو هكذا سوف أجادل، بأنه مقيد بدستور يجعل التغيير مستحيلاً.

1 ثلاث اتجاهات لتحليل دستوري

في "الديمقراطية في أمريكا"، يضع توكفيل لنفسه مهمة التطلع إلى نتائج المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية التي وجدها في الوضع الصحيح في أمريكا.3 لم يكن تحليله موجهاً نحو فعل سياسي، على الأقل ليس ضمن البلد الذي كان يراقبه. وكمراقب أكثر من مشارك، فإنه درس نتائج المؤسسات الديمقراطية من الخارج ex post وعن بعد.

لعل هذا المنظور يتباين مع اتجاهين نحو الخيار الدستوري من قبل. أحدهما يرتبط باختيار دستور حيث لا يوجد دستور، والآخر بتغيير دستور موجود فعلياً. لو أن ثورة أو حرباً دمرت النسيج السياسي القديم، فإن الحاجة إلى وجود دستور تفترض – على الأقل إذا وجد اتفاق بأن النظام سيكون دستورياً وأن الخلاف على الأغلب سيكون حول أي دستور يختار. لكن، لو أن دستوراً شرعياً وجد في مكانه الصحيح، فإنه يفرض عادة قيوداً رسمية وأساسية على ما يمكن إحداثه من تغييرات. وبشكل نمطي تخلق هذه التغييرات انحيازاً قانونياً bias de jure نحو الدستور القائم حول البدائل. إضافة إلى أن هناك bias de fac to انحيازاً واقعياً يتبع اللايقين المحيط بالخيار ومن تعددية البدائل. قد لا يرغب أفراد عقلانيون في أن يباشروا عملية تغيير إذا كانوا غير قادرين على أن يتوقعوا النتيجة؛ وحتى إذا كانوا قادرين على هذا، قد لا يصلون إلى اتفاق حول أي اتجاه يختارون. (إضافة

إلى أن هناك عدة آليات اجتماعية نفسية تميل إلى محاباة الوضع الراهن. وسأناقش هذه الأمور في القسم III أدناه).

وفي هذا الفصل، أنا مهتم رئيسياً بالانحياز الأخير. أريد أن أضيف تعليقاً حول القيود الدستورية الرسمية على التغيير الدستوري. فطبقاً لمدرسة متطرفة من المنظرين، يجب أن يسمح فقط بالتغييرات المتبناه بالإجماع. سيكون لدى شخص وحيد، ومن حيث المبدأ، السلطة لوقف تغيير يرغب فيه كل شخص آخر، مع نتيجة أن تعطي هذه الحادثة أولية شبه إجمالية في نظرية الشرعية. سيوعز إلينا مبدأ الإجماع أن نقبل الوضع الراهن حتى وإن كانت فيه، مثلاً، ملامح عدم مساواة قوية: (1) لم تكن مقصودة ولم يتنبأ بها عندما تبني الدستور في الأصل؛ و (2) ستوقف تبنية برفض بالإجماع، إذا تم التنبؤ بها؛ و (3) اعتبرها الكل تقريباً في هذه الأيام أسباباً حاسمة لإلغائها. إن مجتمعاً يجد نفسه مرهقاً بدستور يتطلب إجماعاً لكل التغييرات، بما في هذا تغيير ذلك المتطلب نفسه، 5 قد يشعر بالإغراء لتجاهل نص الدستور، ومع ذلك يتردد أن يفعل ذلك خوفاً من أن نصاً سابقاً قد يكون وضع لتجاهل الدستور على أسس أخرى أقل تبريراً. ومن باب أولى / ria fortio يعتقد بهذا في الحالة الأقل تطرفاً حيث يوجد في الدستور مادة تتطلب أغلبية مؤهلة لأي تغيير دستوري، بما في هذا تغير المادة نفسها. فهل هناك طريقة للخروج من هذه الورطة؟

فكر بإجابة مدافع عن الإجماع إذا سئل عن كيفية تبني القاعدة الأساسية للإجماع. إنه يستطيع بالكاد أن يجيب بأنها ستختار بأغلبية بسيطة؛ ومن أجل التناسق، عليه أن يقول أن القاعدة نفسها يجب تبنيها بالإجماع. ويوحي هذا بالتعميم التالي. في أية لحظة زمنية، قد نفترض أن هناك نسبة مئوية معرفة جيداً د (س) من المجلس الذي يتطلب في الأغلبية المطلوبة لتغيير الدستور أن تكون على الأقل س% من الأصوات، لابد أن تكون د (س) دالة متناقصة لـ س؛ وقد نفترض أيضاً أن د (50) 50، د (100) 100، إذن، لابد من نسبة مئوية ما لـ س × مثل د (س ×) تعادل تقريباً س ×. هذه النسبة المئوية الداعمة لذاتها هي النسبة التي ينبغي دمجها في الدستور.

تقود هذه المحاججة المنطقية الشرعية إلى تجاهل الدستور. إن بلداً يجد نفسه نتيجة لصدفة تاريخية، مقيداً بقيود محافظة جداً حول تغيير دستوري، مقارنة بما يعتقد المواطنون حالياً بما يجب أن تكون عليه، يمكن أن ينتهك الدستور دون خسارة الشرعية. قد يصل هذا إلى حد ثورة صغيرة، لكنه لن يكون خرقاً للديمقراطية. إنه سيكون، على العكس من ذلك، موجهاً ضد الفكرة غير الديمقراطية القائلة بأنه يجب أن يكون لدى القلة سلطة حق النقض حول التغيير حتى وإن رغب عدد قليل من الناس فقط في امتلاك هذه القلة لتلك السلطة.

II حجج عقبية للدساتير

بافتراض أن تغييراً دستورياً لا تعيقه سلطة حق نقض/ veto أقلية صغيرة، فكيف يستطيع المرء أن يجادل لصالحه؟ سأدرس في هذا القسم حججاً عقبية لتغيير دستوري، بينما أتبنى في القسم التالي الحجة من العدالة. رغم أن في ذهني، بشكل رئيسي، التغييرات في حقوق الملكية في وسائل الإنتاج، فإن جزءاً كبيراً من الحجة ينطبق على تغييرات أخرى أيضاً.

هناك عدة أنواع من الحجج العقبية للدساتير. أولاً، قد يجادل المرء بأن دستوراً مقترحاً سيؤدي إلى اتخاذ قرارات أفضل، مقارنة ببعض بدائل قائمة أو مقترحة. لتقييم هذا الرأي، لابد أن نوضح أولاً ما نعنيه بـ "أفضل". قد تعني أن القرارات ستكون أفضل بالمعدل، أو أن القرارات الأسوأ التي يمكن اتخاذها ستكون أفضل. سأعود إلى هذا التمييز أدناه. بعدئذ، يجب أن نوضح ما نعنيه بقولنا بأن قراراً منفرداً أحسن أو أسوأ من قرار آخر. وحيث أن قراراً سياسياً هو لاختيار وسيلة معينة لتحقيق غاية معينة، لذلك قد ترتبط نوعية القرار إما بنوعية الوسيلة، شريطة وجود الغاية، أو نوعية الغاية ذاتها. قد يحكم على نوعية الغاية على ضوء تفضيلات المشاركين في العملية السياسية، هذا إذا نظرنا إلى الدستور كآلية لتجميع التفضيلات، أو على ضوء معايير أخرى أيضاً. قد يقيم المرء، مثلاً، دستوراً لقدرته على أن يحمي مصالح الأجيال اللاحقة، حتى حين لا يتعمق في التفكير في تفضيلات الجيل الحالي.

ثانياً، قد يحاول المرء أن يبرر الدستور المقترح على ضوء نتائج أخرى أكثر مما يؤدي إلى قرارات أفضل. وقد يجادل المرء، مثلاً، بأن عمليات معينة لاتخاذ قرار تكون لها نتائج أفضل للمشتركين – لا لأن النتيجة أفضل، بل لأن عملية المشاركة ذاتها تحسن هذه العمليات بطريقة من الطرق. هناك طائفة واسعة من النظريات التي تدافع عن السياسة على أنها الحياة الطيبة للإنسان، وتقيم تدابير مؤسساتية معنية بالمجال الذي يسعى به لأجل التحقيق الذاتي للفرد. وقد دافع توكفيل عن فكرة مرتبطة، وإن تكن مختلفة نوعاً ما. وهو يلاحظ بأن "الديمقراطية لا تزود شعباً بأمهر الحكومات"، بل تبررها بحجة أنها "تنشر خلال الجسد الاجتماعي نشاطاً غير مستقر، ولا تجد قوة ولا طاقة مفرطتين في مكان آخر". تؤثر السياسة على المشاركين بطريقة لا تقيم لذاتها، بل لنتائجها الأخرى غير السياسية.

يمكن تقييم التحقيق الذاتي والتقدم الاقتصادي كنتائج ثانوية للدستور، وهما يقدمان حججاً إضافية لاختياره. لكنهما لا يمكن أن يؤلفا الحجة الوحيدة فقط لاختيار دستور. إنه أساساً نتائج ثانوية، بمعنى أن المرء يستطيع الاعتماد عليه كآثار جانبية لأفعال أنجزت لغرض آخر. وعلى شرط أن يحمل المشاركون عملية اتخاذ القرار محمل الجد فقط، تكون آثارها الجانبية المفيدة وشيكة الوقوع. يوحي هذا ضمنياً بأن حجة توكفيل، التي تعطي انطباعاً جيداً كتقييم تال ex post للمؤسسات الديمقراطية، لا يمكن أن تتحول بسهولة إلى حجة سابقة ex ante، لأنه ينكر بوضوح بأن تقيم هذه بسبب نوعية القرارات المتخذة ديمقراطياً. سيكون تناقضاً ذرائعياً إذا أردنا أن نفرض على شعب أن يعتنق الديمقراطية في الظروف التالية: "رغم أنك تربك عملية الحكم ديمقراطياً، مقارنة بأنظمة أرستقراطية أو ملكية، فإن العملية ستخرجك من الرتابة اليومية العادية وتولد تقدماً اقتصادياً سيفيد كل شخص". وأحد الأسباب أن النصيحة قد تأتي ضد أي مشكلة ركوب حر واضحة؛ والسبب الآخر، أنها ستقوض، قيمة الدافع، وجدية المشاركين، وبالتالي تدمر نفسها في النهاية.

لكن هذا الاختلاف بين الحجج السابقة ex ente والتقييمات التالية ex post ذو أهمية ثانوية. والفرق الرئيسي هو أن الاتجاه الأول يتقدم ضد الصعوبة

الهائلة في التنبؤ بنتائج المؤسساتية الرئيسية. ولتقدير هذه الصعوبة، قد نفكر على أساس منهجية توكفيل. وسوف أقدم سلسلة من الأسباب، أربعة في مجموعها، التي تجعل قدراتنا التنبؤية تعيق أي حجة عقبية للإصلاح. لقد عرضت الأسباب في الفصل الثالث أيضاً، لكنني أطبقها هنا على مجموعة مختلفة من المشاكل.

سيكون المغزى التشككي للحجة واضحاً. فمن الناحية المنهجية، هي أقرب لتشاؤمية هايك أكثر منها إلى تفاؤلية بوبر المعتدلة، وبعيدة جداً عن أي إيمان بتغيير اجتماعي مخطط له. فمن ناحية، أنا أجادل أن حالة العلوم الاجتماعية تبعد سنوات ضوئية عن السماح لنا بالتنبؤ بآثار التوازن في الشبكة العالمية طويلة المدى لتغيير قانونية رئيسية. ومن ناحية أخرى، فإنني أجادل أن الهندسة الاجتماعية التدريجية، خلال التخطيط الزائد أو بالتجربة والخطأ، تقدم عوناً ضئيلاً كعلاج لمثل هذا العجز النظري، حيث تسمح هذه الطريقة لنا فقط بأن نقدر الآثار المحلية والجزئية وقصيرة المدى أو المؤقتة. لكن الشكية حجة إيجابية من العدالة، موضوعة في القسم التالي.

(أ) نتائج محلية مقابل نتائج عالمية

إن هدف التغيير الدستوري، من حيث تعريفه تقريباً، هو إصلاح مجتمع إصلاحاً واسعاً وعاماً. وفي الحالة الحالية، نحن نتحدث أيضاً عن تغييرات دستورية رئيسية، مرتبطة ببنية حقوق الملكية الأساسية. من الصعب جداً حقاً أن نقيم، أمام الحقيقة، ما ستكون عليه نتائج الإصلاح التي هي واسعة وعامة معاً. ستكون التشعبات المباشرة وغير المباشرة لا نهائية وتتغذى على بعضها بعضاً بطريقة تصبح، خلال وقت قصير، أكثر تعقيداً من أن نفهمها. قد يكون من الممكن تقييم نتائج التطبيق العام لإصلاح صغير، أو نتائج التطبيق الجزئي لإصلاح كبير؛ لكن، لا يوجد سبب، وعلى نحو عام، يدعو إلى الاعتقاد بأن النتائج ستكون هي نفسها بالنسبة إلى إصلاح عام كبير المدى. من المحتمل أن يكون صحيحاً أن كل الناس، إذا صاروا صالحين، فسيكون هذا خيراً للجميع، لكن "قد تكون مدينة سدوم بعشرة رجال أتقياء ليست أفضل من مدينة سدوم الشريرة حيث تسود حرب

الجميع على الجميع". وبالمثل، قد يكون أفضل لو كان كل الناس أنانيين مما لو كانوا غيريين باعتدال، والأفضل من هذا لو أنهم أصبحوا غيريين بشكل أقوى.

لتوضيح النقطة الأولى – الفرق بين تطبيق تغييرات كبيرة على نطاق واسع وعلى نطاق ضيق – قد ننظر في اقتراحين لتغيير الملكية والبنية الحافزة للشركة. من ناحية، هناك الاقتراح الاشتراكي للسوق بأن تمتلك الشركات وتدار من قبل العاملين فيها. إنه لما يمكن الجدال فيه، على الأقل، بأن النجاح المختلط لاشتراكية سوق على نطاق صغير، أي تعاونيات الأفراد العاملين في نظام اقتصادي رأسمالي مسيطر، لا يخبرنا بأي شيء عن توقعات اشتراكية سوق واسعة المدى يديرها العاملون كلهم أو معظمهم. من ناحية أخرى، هناك اقتراح مارتن ويتزمان Weitzman بـ "مشاركة أرباح"، والذي يتفق طبقاً له أصحاب العمل والعمال على نسبة مئوية من صافي الإنتاج بدلاً من معدل الأجرة. وتدفع اقتراح ويتزمان صفات اقتصادية ضخمة ومتعددة في مشاركة أرباح لن تعمل أبداً كحافز للشركة الفردية، لذلك فندرة التجارب المعزولة في مشاركة الأرباح لا تبين أنها ضد قابلية تطبيق اقتصاد مشاركة أرباح.

قد يستخدم اقتراح ويتزمان لإيضاح النقطة الثانية، وهي تحديداً الفرق بين تطبيق تغييرات صغيرة على مستوى كبير وتغييرات كبيرة على مستوى كبير. بين اقتصاد أجرة فقط واقتصاد مشاركة فقط، هناك العديد من الأشكال الوسط، ولكل منها أجرة أساسية ونسبة مئوية في المشاركة بالأرباح. لنفترض أن إنساناً حاول أن يطبق اقتراح مشاركة الأرباح بجعله إلزامياً على كل الشركات لأجل الحصول على علاوة ضئيلة – أي، مشاركة في الربح – زيادة على أجرة ثابتة، وأن النظام نجح بشكل أفضل من اقتصاد أجرة فقط. لا يمكن أن يستنتج شخص بأن النظام سينجح، حتى على نحو أفضل، مع علاوة أكبر وأجرة أساسية منخفضة. وعلى العكس من ذلك، إذا عمل نظام مكافأة ضئيلة على نحو أسوأ من نظام أجور فقط، قد يستنتج المرء بأن إمكانية أن نظاماً بجزء أكبر من دخل العمال يدفع كحصة في الربح قد يفوق أداء نظام علاوة أكبر وأجرة أساسية منخفضة.

(ب) آثار جزئية مقابل آثار إجمالية

يميل نهج بقاء الأشياء الأخرى على حالها في العلوم الاجتماعية إلى التقليل من فائدته كوسيلة للتخطيط والإصلاح. ورغم أن المرء ضمن نموذج معين، مع الإبقاء على الأشياء المتنوعة ثابتة، قد يتنبأ بأن إصلاحاً معيناً ستكون له آثار معينة، إلا أنه يمكن أن يحدث أن تتأثر الأشياء التي ظلت ثابتة في الواقع بالإصلاح. وعلى نحو خاص، من الممكن أن يحدث هذا في حالة وقوع تغيرات قانونية ودستورية رئيسية. وأحد الأسباب، أن المؤسسات الجديدة قد تعدل، حتى بوجود دوافع معينة، السلوك بطرق غير متوقعة؛ وسبب آخر، هو أنها قد تؤثر على الدوافع نفسها.

المشكلة الأولى هي مشكلة التكيف الاستراتيجي مع الإصلاح من قبل أولئك الذين يتأثرون به. والخطر الأخلاقي هو المشكلة الأهم من هذا النوع، مع تطبيقاتها على التأمين الاجتماعي إضافة إلى التأمين الخاص. إن الإصلاح الذي يخلق شكة أمان بموجب السوق التنافسي سيؤدي، أيضاً، إلى مزيد من الناس الذين يحتاجون إلى هذه الشبكة بتخفيض الحافز للعيش بدونها.

المشكلة الأعمق والأصعب هي النمو الباطني نحو التفضيلات، والمصورة بالمثال التالي. إن حركة إصلاح لزيادة مجال التحقيق الذاتي في الصناعة، وفي آلية العمل ذاتها أو عن طريق الديمقراطية الصناعية، قد تفشل بسبب عدم وجود رغبة عامة للتحقيق الذاتي، في مقابل حياة موجهة نحو استهلاك مفهوم فهماً عاماً. ومع ذلك، قد يفكر المرء أن الافتقار إلى الرغبة في تحقيق الذات يرجع، بشكل رئيسي، إلى الافتقار إلى فرص تحقيق الذات في المجتمعات الرأسمالية. وبآلية التفضيلات المكيفة، غالباً ما يستثني الإنسان ما لا يمكن تحقيقه بأي طريقة من الطرق على أنه شيء غير مرغوب فيه. إذا توفر مزيد من الفرص لتحقيق الذات، فإنها قد تحرر الرغبة الكامنة في هذا النمط من الحياة. لذلك، قد يجادل المرء بأن إصلاحاً دستورياً في هذا الاتجاه سيخلق حاجته الخاصة، فتصل مجموعة كاملة من النتائج إلى أبعد من إشباع رغبات الذين يطلبونها.

وفي حين أن هذه الحجة معقولة، إلا أنها غير ملزمة. ليست آلية تكوين أفضلية مكيفة هي الآلية الوحيدة التي تشكل مطالبنا ورغباتنا. حتى إذا وجد مزيد من فرص تحقيق الذات، فإن الرغبة قد تتباطئ. أو أن الرغبة في تحقيق الذات. بأخذ الاحتمال العكسي – قد تتجاوز الفرص، بخسارة خالصة للثروة. وكل هذه الآثار محتملة وليس أي منها مؤكداً. وبناء على الواقع، قد يكون ممكناً معرفة أيها يعمل وبأية توليفة، لكن العلوم الاجتماعية ليست في حالة للتنبؤ السابق ex ante، بما ستكون عليه النتيجة.

(جـ) نتائج قصيرة المدى مقابل نتائج طويلة المدى

يمكن تقييم آثار إطار مؤسسي ضمن منظورات زمنية مختلفة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن يميز المرء بين الكفاءة الساكنة والكفاءة الحركية بأنها الخلق الأمثل لموارد جديدة. وتتضمن الكفاءة الحركية سياسة استثمار مثلى، وحتى على نحو أساسي أكثر، معدلاً أمثل للتجديد التقني. إن نظاماً، يعمل بصورة جيدة في المجال الأول، قد يخفق في مجال آخر، والعكس بالعكس. ومرة أخرى، سنلقي نظرة على التأثير الصافي. قد يكون نظام حركي جداً مبذراً إلى درجة أن المكتسبات من التجديد تتسرب متلاشية؛ وبالعكس، قد يشل تقنين حريص للموارد نمو النظام.

قد نقارن، من هذا المنظور، أشكال إنتاج السوق الثلاثة: رأسمالية الأجور، رأسمالية مشاركة الأرباح، واشتراكية السوق. وإلى حد بعيد، فإن الجانب الأهم في الكفاءة الساكنة في هذا السياق هو القدرة على الحفاظ على توظيف كامل. بدقة أكبر، ينبغي الحكم على النظام (أ) بقدرته على أن يستوعب عمالاً جدداً (ب) بقدرته على أن يحتفظ بعمال قدامى في وجه فترة الكود. وتنجز رأسمالية العالم الحقيقي، أي رأسمالية الأجور، إنجازاً سيئاً في كلتا الحالتين، في حين يتوقع المرء، على أسس نظرية، أن تنجز رأسمالية المشاركة بالأرباح إنجازاً جيداً في كلتا الحالتين، حيث أن النظام يوضع بطريقة تجعل لدى أصحاب العمل حافزاً دائماً لاستخدام المزيد من العمال. ويتوقع من اشتراكية السوق، على أسس نظرية مرة أخرى، أن تنجز إنجازاً سيئاً في الحالة الأولى، لأنهم لن يرغبوا في أن يشركوا بالعائدات مزيداً من العمال. من ناحية أخرى، فإننا نعلم أن رأسمالية الأجور قد

أدت أداءً حسناً سيكون لديها حافز أقل لتستثمر وتجدد، ما لم يخطط العامل الفرد لكي يبقى في الشركة لفترة طويلة جداً. إن التطلعات نحو اقتصاد المشاركة بالأرباح هي أكثر غموضاً في هذا المجال.

ربما كان من الممكن امتلاك بعض الثقة في حجج نظرية محضة أو حجج سابقة ex ante حول الكفاءة الساكنة، رغم أن لدي بعض الشكوك. فقط نلاحظ أو شومبيتر جادل، عام 1942، بأنه "مهما كانت الأهداف الاقتصادية المرغوب فيها من قبل أي شخص في منصب يحقق له رغباته، لا تستطيع الإدارة الاشتراكية أن تصل إليها بدرجة أقل من الاضطراب والخسارة دون أن تعرض نفسها بالضرورة إلى المساوئ التي تصاحب محاولات تخطيط التقدم ضمن إطار المؤسسات الرأسمالية". من الصعب الاعتقاد بأن شومبيتر كان سيكتب هذه الكلمات اليوم. (تذكر أن شكل الاشتراكية الذي كان في مخيلته كان اشتراكية دولة مخطط لها تخطيطاً مركزياً). على أية حال، لابد أن تظل الحجج حول الكفاءة الحركية حججاً تأملية رفيعة المستوى. إن محددات النشاط الإبداعي، على نحو خاص، هي مراوغة ومن غير الممكن التنبؤ بها مثل "الأرواح الحيوانية" التي وجد فيها كينز تفسيراً للسلوك الاستثماري. إن مشكلة النشاط الإبداعي المتنبئ تتضمن التنبؤ كيف أن الشركات (بما هي عليه الآن) ستتنبأ في المستقبل (بما ستكون عليه حينذاك)، حين تواجه شكاً بخصوص ما سيؤدي إليه النشاط وبخصوص ما تقوم به شركات أخرى. وهناك حجج قوية جداً ضد إمكانية توقع نتيجة ما سيكون بالأساس قراراً غير عقلاني.

(د) آثار انتقالية مقابل آثار ثابتة

عند تقييم الإصلاح على أسس عقبية، لابد أن يحرص المرء ألا يجري التقييم قبل أن يخمد الغبار الذي أثاره التغيير، وأصبح من الممكن رؤية ما يبدو عليه التوازن الجديد. سيكون بلا هدف، مثلاً، تقييم نجاح ثورة بدراسة حالة الاقتصاد مباشرة بعد حدوث هذه الثورة. ليس الأمر ببساطة أن رأس المال الذي دمر يجب استبداله، وأن معارضي التغيير يجب أن يتقبلوه. لابد أن تتواءم التوقعات والدوافع مع الفرص والقيود الجديدة، ولابد من إعطاء الخطط الجديدة

التي أقيمت على ذلك الأساس الجديد الوقت حتى تثمر. لابد أن نكون قادرين أن نقيم الكفاءة الحركية إضافة إلى الكفاءة الساكنة.

عند هذه المرحلة في الحجة، لا حاجة إلى الإصرار على الصعوبات الهائلة للتنبؤ بما ستكون عليه نتيجة التوازن. دعوني، بدلاً من هذا، أذكر أربع مشاكل خاصة ستظهر. أولاً، لابد أن يحسب أي اقتراح بإصلاح جدي حساب الوقت المطلوب للوصول إلى توازن، وليس فقط توازن الصفات المتوقع أن تكون حينما نصل إلى ذلك التوازن. ولا ينبغي أن يكون هدف الإصلاح هو أحسن مجتمع ممكن، بل أحسن تطور ممكن لمجتمع منذ الآن فصاعداً. لذلك، إذا كان لدينا، في كل حالة مستحيلة، نظرية معتمدة تؤكد وجود توازن اجتماعي عام وإمكانية الوصول إليه ومثاليته، سيظل علينا ألا نحتضنه إلا إذا عرفنا ما قد يحدث خلال التحرك. يشمل تراث ماركس ليس فقط الغطرسة العقلية hubris للإيمان بيقين إجمالي بأن حلول الشيوعية حتمي، بل أيضاً الخطأ الأخلاقي للتفكير بأنها تبرر أية تضحية مفروضة على الأجيال المتوسطة.

ثانياً، لابد أن يفكر المرء بإمكانية أن الإصلاح قد يحرك عملية ليس فيها توازن، أو على الأكثر توازناً دورياً ("دورات محددة"). لو أن تشكيل أفضلية مضادة للتكيف ("العشب أكثر خضرة دائماً في الجانب الآخر") واسع الانتشار، فإن هذا ما نتوقع أن نلاحظه، قد تقود الجوانب القبيحة للرأسمالية العمال في الرأسمالية إلى أن يفضلوا الاشتراكية، والعكس بالعكس. لعل هدف التخطيط الاشتراكي، لمطابقة الرغبات مع الفرص، قد يثبت أنه سراب. كما يمكن أن يرجع الافتقار إلى التوازن أيضاً إلى مشاكل كافية لآلية تراكم الأفضليات. حتى بافتراض أن الأفضليات الفردية تبقى كما هي، قد تؤدي الأغلبيات الدورية إلى تقويض أهمية وجود التوازن.

ثالثاً، قد تكون الحالة بأن لدى العملية توازناً سيتم الوصول إليه خلال زمن قصير على نحو معقول في بيئة ثابتة، لكن تلك التغيرات الأخيرة تحدث بسرعة وعلى نحو لا يمكن التنبؤ بها بحيث أن عملية الاقتراب من التوازن تخرج دائماً عن المسار وأن عليها أن تبدأ من جديد. إن التخطيط الاشتراكي شبيه، نوعاً

ما، بمحاولة إصابة هدف متحرك غير متنبأ به. وحين يتم التوصل إلى حل أخيراً، قد لا تعود المشكلة موجودة.

أخيراً، هناك صعوبة سياسية محددة تشارك في التنبؤ بنتيجة حركة الإصلاح السياسية. ولأن نجاح الإصلاح والإيمان بأنه سيكون الأخير يعتمدان أحدهما على الآخر على نحو متبادل، فإن النتيجة النهائية تكون حساسة جداً لفروقات صغيرة وغير قابلة للتنبؤ بها في الثقة الشعبية خلال المراحل الأولى. وإلى الحد الذي يعتمد فيه النجاح الذرائعي على الثقة والشرعية، التي لابد أن يولدها النجاح الذرائعي بدوره، تصبح السياسة الإصلاحية فناً بدلاً منها علماً. وإلى الحد الذي تنبع الشرعية من مصادر أخرى، تصبح هذه المشكلة أقل حدة.

إحدى نتائج هذه المناقشة هي أن الخيار الدستوري مضبب في لايقين، بمعنى أننا لا نستطيع أن نربط أية احتمالات بالنتائج المتعددة المحتملة للإصلاح. رغم أنه لا توجد قاعدة فريدة في اتخاذ قرار عقلاني في سياق كهذا، يختار معظم الناس المبدأ المتطرف بالتصرف كما هو كانت الحالة هي الأسوأ. إنهم سيختارون الدستور الذي ستكون أسوأ نتيجة ممكنة له أفضل من أية نتيجة سيئة لأي بديل، مبررين بذلك "مقولة" هيوم بأنه "في خلق أي نظام حكومة، وتثبيت التدقيقات والمراقبات العديدة على الدستور، لابد أن يفترض أن يكون كل إنسان وغداً وألا تكون له غاية أخرى، في كل أفعاله، غير مصلحته الخاصة".

ومن هنا فإن "دستوراً يكون جيداً جداً فقط حين يقدم علاجاً ضد إساءة الإدارة". من المؤكد أن العبارة الأخيرة قوية أكثر مما يلزم، لكن، بالنسبة لأغراضنا فإن نسخة ضعيفة تكفي: يمكن فقط أن يتوقع عقلانياً أن يكون دستور ما جيداً جداً، إذا قدم علاجاً ضد سوء استخدام الإدارة.

هذه نتيجة مثيرة للضيق، لكن هناك أسوأ منها. إن الرد الواضح والسريع على تشككية هيوم هي أننا، رغم كل شيء، نستطيع أن نعرف آثار الدساتير بالتجربة والخطأ، أو بالهندسة الاجتماعية التدريجية. لم يكن إدموند بيرك مؤمناً كثيراً بقوة العقل ليشرع مسبقاً a priori، لكنه لم يكن دون إيمان بإصلاح الخطوة فخطوة: "بتقدم بطئ إنما حسن التعزيز، يراقب تأثير كل خطوة؛ والنجاح الحسن أو

السيء للخطوة الأولى يعطينا ضوءاً في الخطوة الثانية، وهكذا، من نور إلى نور، فإننا نقاد للسلامة خلال العملية كلها. حين ظهورها. ويضحى بإحدى الفوائد إلى الحد الأدنى الممكن مقابل فائدة أخرى. نحن نعوض، ونصالح، ونوازن".

لكننا رأينا أن هذا العرض لن يصلح. فمن ناحية، من الواضح أنه بطلب نجاح محلي وابتدائي للإصلاح المؤسساتي، فإن مجموعة التغييرات الممكنة تم تحديدها تحديداً شديداً. وبالتغير الاجتماعي التدريجي، نستطيع أن نحقق، على الأغلب، حدوداً قصوى محلية حيث أن عدداً كبيراً من المؤسسات الناجحة على مدى كبير وطويل قد لا تكون كذلك على مدى صغير وقصير. صحيح أننا قد نتعثر، وعن طريق التجربة والخطأ بالحد الأقصى العالمي، إلا أننا لا نستطيع أن نعتمد عقلانياً على العثور عليه. ومن ناحية أخرى، ليس أقل وضوحاً أن المرء لا نستطيع أن نعتمد عقلانياً على العثور عليه. من ناحية أخرى، ليس أقل وضوحاً أن المرء لا يستطيع أن يجري تجارب تضم المجتمع كله ولا تبرز نتائجها على مدى عقود، ولا حتى قرون. وتعيق تكاليف اللايقين والانتقال تبني أي عرض كهذا. ولن يكون لدى الناس أي دافع ليشاركوا في تجارب ضخمة وطويلة ذات كفاءة غير مؤكدة، ما لم يفهم أن الإصلاح عادل ومنصف بالأمل. والتفت الآن إلى هذا الاعتبار.

III الحجة من العدالة

في المجتمعات الديمقراطية الحديثة فإن العدالة المدركة للمؤسسات والسياسات الاجتماعية هي شرط نجاحها على مدى طويل. هذا الاقتراح، مع أنه معقول حدسياً، ليس سهل التوثيق تجريبياً. وتعادل أهمية "دافع العدالة في السلوك الاجتماعي" مراوغته. وككل المعايير، تعتمد معايير العدالة والإنصاف في محتواها إلى حد كبير على الطريق التي تفسر وتطبق بها. إنها شديدة الحساسية، على نحو خاص، للتأسيس وإعادة التأسيس.

يمكن تطبيق معيار المساواة المهم، على سبيل المثال، بعدة طرق مختلفة تماماً، اعتماداً على المجموعة المرجعية – المساواة مع من؟ - والبعد الذي يطلب من الناس أن يكونوا فيه متساوين – مساواة ماذا؟ يمكن نقد وتبرير أي سياسة تقريباً

على أساس المساواة، باختيار مناسب لمجموعة المرجع والبعد. وتؤدي هذه الملابسات بسهولة إلى خداع الذات، والتلاعب، وبعد فترة، إلى الازدراء. من السهل الجدال بأن مثل الإنصاف والمساواة والعدالة هي مجرد صور خادعة للمصلحة الشخصية.

اعتقد، رغم ذلك، بأن بعض معايير العدالة أكثر نشاطاً واستقراراً من غيرها. وتحديداً، سأجادل أن هناك معايير سلبية في العدالة التي هي قيود أو شروط ضرورية لإصلاحات عقبية في مجتمعات ديمقراطية، ومعايير إيجابية هي شروط كافية لا عقبية للإصلاح. وتعرف كلا مجموعتي المعايير بلغة القيمة الديمقراطية المركزية للمساواة: مساواة المعاملة في الحالة السلبية، ومساواة التأثير في الحالة الإيجابية.

(أ) عدالة سلبية

يمكن أن نطلق على هذه "العدالة كإنصاف" لكن ليس بمعنى رولز Rawls تماماً. لنفترض أننا نتعامل مع إصلاح مقترح ومبرر على أسس عقبية. فبالنسبة إلى كل مواطن، سيشير كل إصلاح ضمناً إلى تيار مؤقت من الأعباء والمنافع؛ وللتبسيط، فإنني أفترض أن القيمة الصافية غير المحسوبة هي إيجابية لكل فرد، بذلك نستبعد إجراءات إعادة التوزيع تماماً. كما أفترض أيضاً بأن الإصلاح هو إجراء واحد فقط من بين مجموعة إجراءات تقدم تحسيناً للحزب في الوضع الراهن. ونمطياً، فإن كل اقتراح يمنح ميزة خاصة لبعض جماعات المواطنين، إضافة إلى المنافع العامة التي تقدم لكل شخص. ويمكن أن تكون قوانين الملكية مثالاً نموذجاً: إن من مصلحة كل فرد أن توجد مجموعة معي مستقرة من حقوق الملكية، ومن مصلحة كل مجموعة [من الناس] أن تكون لها مجموعة مختارة خاصة.

قد نلاحظ، في مثل هذه الأوضاع، النتيجة المتناقضة ظاهرياً بأن تعددية التدابير التعاونية ذاتها تمنع أن يتم اختيار أي منها. فلكل اقتراح هناك مجموعة ما تعتقد أنه غير عادل، مقارنة باقتراح آخر تكون بموجبه في حالة أفضل. وبعبارة أخرى، فإن لدينا مشكلة تفاوضية، قد تكون فيها النتيجة انهيار المفاوضات وبقاء الوضع الراهن غير الكفؤ الذي له، على الأقل، ميزة الوجود. إن الفرع الرسمي

لنظرية التفاوض، النابعة من أعمال جون ناش Nash، ليس معنياً تماماً في التعامل مع هذه المسألة. إنه لا يحاول أن يوضح ما إذا كان سيتم التوصل إلى نتيجة فعالة، إنه يقرر فقط، على أسس بديهية، أي نتيجة فعالة ينبغي اختيارها. تعتمد هذه الفئة من النظريات أيضاً على فرضيات لا تلاحظ في أوضاع مساومة الحياة الواقعية. فالسبب الأول أن الافتراض بأن نتيجة المساومة لا تعتمد على مقارنات منفعة بين أشخاص غير واقعي على نحو جلي. ولسبب آخر، هو أن الافتراض عموماً بأن مجموعة النتائج يمكن تفسيرها باستمرار بإدخال القرعة بين نتائج منفصلة مادياً لا ينطبق على أوضاع الحياة الحقيقية.

ونظرية مساومة أقل عمومية وأكثر منفعة هي تلك التي ابتدعها توماس سي. شلنج Schelling. 36 إنها تكشف عن الفكرة المثمرة، إلى حد هائل، والقائلة بأنه، في أوضاع متأصلة النزاع، قد تكون الطريق الوحيدة للوصول إلى اتفاق هي الكشف بالصدفة عن نتيجة بارزة بروزاً طبيعياً، وقد أطلق عليها شلنج "نقطة بؤرية" أو "نقطة شلنج" كما صارت تدعى فيما بعد. وما هو بارز طبيعياً يعتمد على سيكولوجية حسية الإدراك وأعراف اجتماعية وتاريخ مشترك، وليس على ملامح رسمية يمكن ذكرها بلغة نماذج اختيار عقلاني.

والنقاط البؤرية النموذجية في المساومة هي: "أو "لا تفعل شيئاً". ومثال أكثر تعقيداً هو تجميد السعر والدخل كوسيلة للاستقرار الاقتصادي.

إن النقاط المركزية في السياسة الديمقراطية لا تجسد دائماً – على طريقة توكفيل- مساواة جوهرية، لكن عليها أن تمثل مساواة رسمية، بمعنى النزاهة أو العدل. إن مظهر تجميد الدخل والأسعار الذي تكتسب عن طريقه الشرعية، ليس هو أن كل شخص يعاني بصورة متساوية، لكن في فهم أن توزيع المعاناة أعمى وآلي وغير شخصي. يحصل الفائزون (النسبيون) بالصدفة، ليس لأن أحداً قصد لهم أن يكسبوا. ورغم أن هناك نفوراً كبيراً لاستخدام القرعة على نحو ظاهر، فهناك قبول كبير أيضاً لأي سياسة يمكن تبريرها بفكرة كهذه على أنها "أعظم يانصيب في الحياة" أو "أنت تكسب شيئاً، وتخسر شيئاً". وعلى النقيض من هذا، من السهل الشك بمقاييس السياسة حسنة الضبط بأنها تحيز مقصود وأنها مثال بارز

على أنها وصفات "مقطرة" لأجل نمو اقتصادي. حتى أنه يمكن الشك بمقاييس بسيطة بالتحيز إذا كان واضحاً بأن جماعة معينة ستستفيد منها بانتظام أكثر من غيرها. فمقترحات بنسب ضريبة موحدة هي مثال على ذلك. يجب أن تكون السياسة المركزية المثالية، إضافة إلى بساطة مفهومها وفعالية نتيجتها، مبهمة في عملها؛ مثل الرحمة التي لابد أن تصيب الذي يستحقها والذي لا يستحقها على السواء. وفي حالات واقعية، لابد أن تتوصل الفعالية إلى تفاهم في الغالب لتحقق العدل والشرعية. ونادراً ما تكون السياسات البسيطة هي الأمثل في مجموعة السياسة غير المقيدة، مع أنها قد تصل إلى القمة عند إضافة قيود على قابلية التطبيق السياسية. 38

إن إيجاد سياسات محلية، تمثل اقتراباً جيداً عقلياً من الفعالية، هو المهمة الرئيسية للقيادة السياسية في مجتمعات ديمقراطية تمتاز بمصالح جماعية رفيعة التنظيم. وتتمتع كثير من هذه الجماعات بسلطة حق نقض فاعلة لو أنها شعرت بأن اقتراحاً هو اقتراح أكثر سوءاً أساسياً لأعضائها من سياسة بديلة يمكن اختيارها أيضاً. ويمكن التغلب على هذه السلطة الكابحة للأقليات المنظمة عن طريق مقترحات هي (1) أفضل لكل شخص من دوام الوضع الراهن (2) لا تفيد الناس بصورة تمييزية بطرق مترابطة داخلياً مع عضوية في أية مصلحة جماعية.

(ب) عدالة إيجابية

تنطبق الحجة النابعة من العدالة السلبية أساسياً على إصلاحات صغيرة أو متوسطة الحجم، يمكن تبريرها على أسس عقبية شريطة أن يحترم قيد الإنصاف الجانبي. وبالنسبة إلى تغييرات مؤسساتية رئيسية، فإن هناك حاجة إلى حجة من عدالة إيجابية، حيث أن الحجة من (II) أعلاه تعيق أي منطق عقبي خالص. إن جدالي بأن قيم العدالة غير العقبية والحرية والديمقراطية كانت الأسباب الرئيسية المباشرة تقريباً لتغيير اجتماعي على مدى القرون القليلة الماضية. ومما هو مؤكد أن فعالية هذه القيم يجب أن توضح بدورها بظروف مادية، لكن هذا شيء مختلف عن القول بأنها هي بحد ذاتها مادة في المضمون.

إذا فهم إصلاح ما على أنه عادل أساسياً، فإن الناس سيدفعون لتحمل تكاليف التحول، وإجراءات التجربة والخطأ الشاملة التي قد تدعو الحاجة إليها قبل إيجاد تطبيق ممكن. وتقدم الممارسة التاريخية بعض الدليل على وجهة النظر هذه. كان من المعتقد، على مدى واسع، بأن حق الاقتراع العام نظام خطير، لكن، حين شعر الناس بظلم حق الاقتراع المقيد ذات مرة، كان على النظام أن يمضي – قبل أن يعرف أي واحد ما ستكون عليه النتائج. ونبعت أزمة السلطة المعاصرة أيضاً، على مستويات متعددة في المجتمع – في العائلة أو المشاريع أو التنظيمات – بسبب الظلم المدرك للنظام الأبوي والهرمي القديم. ليس من شك في أن أشكال التنظيم الجديدة واتخاذ القرار قد خلقت الكثير من الفوضى والتبديد وعدم الكفاءة. مع ذلك، فإن الناس على استعداد لتحمل هذه الصعوبات لأنهم يسيرون معاً مع فوز نظيف في العدالة. إنهم يدركون، بوضوح إلى حد ما، بأن المشاكل مؤقتة أكثر من كونها دائمة، وأن تأثير الحالة الثابتة لبنية سلطة منتشرة قد تبدو مختلفة جداً عن التأثير الانتقالي لسلطة ناشرة.

الإصلاحان اللذان قورنا أعلاه – المشاركة في الأرباح والإدارة الذاتية للعمال – يتمان بصورة مختلفة في هذا المجال. ولا يتظاهر اقتراح المشاركة في الأرباح بتجسيد القيم التي تختلف عن قيم رأسمالية الأجور. وتظل الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج في مكانها، كما هو نظام المساومة بين العمال وأصحاب العمل. ويضاف إلى ذلك عدم وجود إدعاء حول نتيجة الأجور. إن الحجة محددة بإحكام بالاقتراح بأن التغيير عن مساومة حول أجر إلى مساومة حول حصة الإنتاج الصافي ستكون لها نتائج قصيرة المدى مرغوب فيها فيما يتعلق باستخدام كامل. وسؤال إذن هو ما يلي: إذا نفذ اقتراح مشاركة الأرباح وتبين أن له آثاراً جانبية سلبية منحرفة وغير متوقعة، كما هو من المحتمل جداً أن يحدث، فهل سيوجد إجماع واسع الانتشار ليثابر على التجربة حتى يتخلص الإنسان من العلل؟ إدعائي هو أنه يقيني وبعيد المدى مقارنة بالتكاليف والعقبات المباشرة. إنه لحق أن من المحتمل أن يكون توقع الحال على هذا النحو، هما سيعيق حتى التطبيق الابتدائي.

على النقيض من هذا، تعتمد حالة إدارة العمال الذاتية على فكرة جذب حدسية بأن أي مشروع مشترك أو تعاوني ينبغي أن يحكمه، عموماً، التأثير المتساوي لكل المعنيين والمنفعة المتساوية لكل المعنيين. ولأن الاقتراح يعتمد على قيمة استقلال ذاتي غير عقبية، فإنه أكثر مقاومة لصعوبات التطبيق العملية. إذا تبين أن تحقق إدارة ذاتية أمراً معنياً غير ملائم أكثر مما ينبغي أو غير فعال، فإن هذا سيقدم دافعاً لا لترك المشروع كله، بل للبحث عن، شكل آخر أكثر قابلية للحياة. وهكذا، إذا ثبت أن من الصعب إيجاد شكل ديمقراطية مباشرة ليست كثيرة المطالب أكثر مما ينبغي على المشاركين، ولا ضارة، أكثر مما يلزم، للإنتاجية، يمكن للإنسان تجربتها بدل ذلك مع ديمقراطية اقتصادية تمثيلية. وتحديداً، يفضل العمال تحقيق الذات في مجرى العمل ذاته على تحقيق الذات خلال المشاركة في اتخاذ القرار. ويمكن أن يتبين أنهم قد أعطوا ملكية حق الإدارة الذاتية قيمة أكثر من ممارستها فعلياً، تماماً كما يثمن إنسان حرية الحركة دون رغبة في استخدامها أبداً. إن حق الديمقراطية في اختيار أية حقوق وأي نوع من الديمقراطية لا يمكن أن تؤدي إلى اتجاهات كثيرة، باستثناء أن التنازل الكلي عن حق الحكم الذاتي ينبغي استبعاده.

مع ذلك، هناك سبب واحد في أن الحركة نحو ديمقراطية اقتصادية أبطأ وأقل يقيناً من الصراع المبكر نحو ديمقراطية سياسية: إن ظلم الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج أقل وضوحاً ذاتياً مع ظلم حق الاقتراع المقيد. وتميل الرأسمالية، كحالة ثابتة، إلى خلق تبريرها الذي تبدو فيه نتيجة الظلم الماضية وكأنها تبرير لشرعية الظلم الحالي. أو بعبارة واحدة، يبدو الاستغلال الرأسمالي كأنه عادل بسبب غربة العمال. إن تملك الرأسماليين لإنتاج العمل هو استغلال. واعتقاد العمال بأن للرأسماليين حق الاستملاك، بسبب ملكيتهم الشرعية لوسائل الإنتاج، هو غربة، بأحد معاني هذا المصطلح. ويعزز الاستغلال والغربة أحدهما الآخر في عملية حالة ثابتة وصفت أفضل وصف كما يلي: "يتركز الاهتمام، ليس على العمل الماضي، بل على القيمة الحالية لتجسيد العمل الماضي، ويمكن أخذ إنتاجيته

الحالية لتقديم تبرير لإضافة فائض قيمة الناتج الحالي على فاتورة الأجرة لأولئك الذين خصصوا تجسيد العمل الماضي، وبذلك يقدمون الأساس الحالي للتخصيص المستقبلي".

تميل كل الأنظمة الاشتراكية إلى خلق نماذج إيمان تعزز هذه الأنظمة، أما بسبب التنافر المعرفي الذي يكون مؤلماً أكثر مما ينبغي بخلاف ذلك، أو بسبب أو زاوية الرؤية مقيدة إلى حد يجعل من غير المفهوم بأن البدائل ممكنة التطبيق. 43 والآلية التي استشهدت بها للتو لحالة الرأسمالية تظهر بالإضافة إلى هذه الاتجاهات العامة. كل هذا يضاف إلى تحيز شامل لصالح الوضع الراهن، لكن لسبب مختلف تماماً عن سبب الحالة التي تم الاستشهاد بها سابقاً. وقد جادلت أن الوضع الراهن يخدم غالباً كنقطة مركزية تحيا لا كخطأ أفضل faute de mieux، بل بالأحرى بسبب إحراج الثروة embarrass de richesses. ولا تجذب أي من البدائل القائمة دعماً كافياً، رغم أن أخذ كل واحد منها على حدة يفهم على أنه متفوق على النظام القائم. إن الحجة الحالية هنا هي أن الوضع الراهن قد يولد الإيمان بأنه حقاً أفضل من أي بديل.

إن تدمير مثل هذا التحيز لصالح الحاضر ليس بالمهمة السهلة، بل مهمة لا غنى عنها لتغيير النظام بطريقة شرعية. في إحدى المخطوطات التحضرية لـ رأس المال، يذكر ماركس الفكرة كما يلي: "الاعتراف بالإنتاج بحد ذاته (بواسطة العمل)، والحكم بأن فصله عن شروط تحقيقه على أنه ظلم – مفروض بالقوة – هو وعي هائل، وهو بحد ذاته نتاج حالة الإنتاج المعتمدة على رأس المال، وبمقدار ما هو قرع الناقوس لنهايته، فبوعي العبد بأنه لا يمكن أن يكون ملكية لآخر، يصبح وجود العبودية شيئاً مصطنعاً فقط، وجوداً خاملاً، ويتوقف عن أن يكون قادراً على أن يسود كأساس للإنتاج".

هذه الفقرة غير نمطية، حيث أن ماركس لا يؤكد بهذه القوة عادة على هذه الظروف المعرفية لإلغاء الرأسمالية. ومن جانب آخر، فإنها نمطية جداً، وتحديداً، في الإيمان بأن الرأسمالية ستنتج بحد ذاتها الشروط التي ستؤدي إلى إلغائها. ويشير التحليل الحالي نحو الاستنتاج نفسه، لكن من فرضيات مختلفة تماماً. وقد جادل ماركس بأن الفجوة المتزايدة بين إمكانيات إشباع الحاجة التي خلقتها الرأسمالية وبين المحتوى الفعلي الذي تسمح به يصبح غير محتمل ويؤدي إلى إبطال عنيف للنظام. على ضوء القرن المنصرم، فإن المخطط التالي أكثر معقولية. فبتعزيز إشباع حاجة فعلية، تضع الرأسمالية أيضاً الأساس لديمقراطية سياسية، وفي النهاية، لتوسيع الديمقراطية لتشمل عالم الاقتصاد.

11- دساتير وديمقراطيات: خاتمة

كاس آر. سنشتاين

من بين أولئك المشاركين في الأحداث التي أدت إلى الدستور الأمريكي، كان توماس جفرسون الأكثر اهتماماً بالنزاع بين الديمقراطية والدستورية. بالنسبة لجفرسون، كان التعديل الدستوري الدوري جزءاً ضرورياً من ديمقراطية فاعلة بصورة جيدة. "كل جيل مستقل عن الجيل الذي سبقه، كأي شيء آخر مضى. لذلك، كان لهذا الجيل كالأجيال الأخرى، حق أن يختار لنفسه شكل الحكومة التي يعتقد بأنها الأكثر تعزيزاً لسعادته.. ليس للموتى حقوق". أما بالنسبة لجيمس ماديسون، فعلى النقيض من هذا، لابد من عزل الدساتير عن العملية العادية للسياسة. وقد كتب بأن اقتراح جفرسون سينتج: "الصراعات.. بين الأحزاب المهتمة بالإحياء وتلك المهتمة بإصلاح حالة ملكية سابقة". ومن وجهة نظر ماديسون، فإن تقليص النزاع الفئوي برر عزل الدساتير عن عمل السياسة العادي. وكثيراً ما لخص الجدال بين جفرسون وماديسون في مناقشات العلاقة بين الدستورية والديمقراطية.

تعمل الدساتير كضوابط على القدرة الحاكمة للأغلبيات؛ وينظر إليها عادة على أنها مضادة للديمقراطية. لكن المواد الدستورية تخدم وظائف كثيرة مختلفة. قد تكون ليبرالية أو غير ليبرالية؛ فدساتير مختلفة، وأجزاء مختلفة من نفس الدستور، تحمي مصالح مختلفة. وقد نميز، مثلاً، بين مواد بنيوية ومواد حقوق. ويقصد عادة بالمواد البنيوية تلك التي تقلل، إلى الحد الأدنى، من أسباب الأمراض المرتبطة بمفهوم أو بآخر من مفاهيم الديمقراطية. وهكذا، مثلاً، يقصد نمطياً بنظام فصل السلطات، إما الحد من سلطة الفئات – جماعات خاصة قوية – أو تقليل احتمال متابعة الممثلين لمصالحهم الخاصة بدلاً من متابعة مصالح الجمهور على نحو عام. وغالباً ما ظل الخوفان التوأمان من الاستبداد الفئوي والتمثيل المهتم بمصالحه الذاتية قوتين دافعتين هامتين خلف المواد البنيوية. حتى وإن عزلت هذه المواد عن نشاطات الأغلبية السياسية، فقد تفهم على أنها ديمقراطية بالقدر الذي تحاول فيه أن تضمن بأن الحكومة ستتصرف لصالح العامة ككل.

تصمم مواد الحقوق لتحمي مناطق معينة من سيطرة الأغلبية، لكنها تخدم أيضاً وظائف مختلفة. وتتجذر حماية بعض الحقوق في رغبة لحماية الديمقراطية، بغض النظر عن فهمها. وحق حرية الكلام وحق التصويت هما مثالان على ذلك. وحقيقة أن الأغلبيات لا تستطيع أن تتدخل بحقوق كهذه لا ينبغي أن تحجب طبيعتها الديمقراطية. لكن الحقوق، قد تكون ضد الديمقراطية أيضاً، بمعنى أنها تتدخل في عمليات ديمقراطية لأسباب مستقلة عن الرغبة في الحفاظ على ديمقراطية فاعلة. فكر في حق الحرية من تفتيشات وحجوزات غير منطقية، وحق الخصوصية، وربما حق الملكية أو عزل تجارة الرقيق عن الكونغرس. ويعكس وضع مصالح كهذه على أنها حقوق، إلى درجة كبيرة أو صغيرة، انعدام ثقة بالديمقراطية.

وهكذا فهناك أشكال مختلفة اختلافاً كبيراً للدستورية – تماماً كما أن هناك بوناً شاسعاً في مفاهيم الديمقراطية. وسيكون من الخطأ تحديد الدستورية بنسختها في القرن الثامن عشر (مثلاً) أو الافتراض بأن الديمقراطية يجب أن تفهم (مثلاً) بلغة تعددية جماعة مصالح معاصرة. إن الغرض من المناقشة التالية هو استكشاف

العلاقة بين مفاهيم الديمقراطية المختلفة والاتجاهات المختلفة نحو الدستورية، مع إشارة خاصة إلى فصول في هذا الكتاب. ويناقش القسم I المفاهيم التعددية للديمقراطية والحدود المفروضة على التعددية من بعض أشكال الدستورية. ويتفحص القسم II الأسباب المختلفة لإزاحة القضايا من المجال العام. ويستكشف القسم III العلاقة بين الملكية الخاصة وحكومة محددة بالدستورية. ويعالج القسم IV مشكلة صياغة الأولوية. والهدف النهائي للمناقشة هو اقتراح إمكانية وجود بنى دستورية تشجع أنماطاً غير تعددية للديمقراطية وتتجاوز في الوقت نفسه، بعض أسباب الأمراض المرتبطة بدستورية القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

I. ضد ديمقراطية تعددية

عمل مؤسسو الدستور الأمريكي استناداً إلى خلفية وضعها التقليد الجمهوري. وقد فهم النهج الجمهوري الكلاسيكي السياسة على أنها نظام مشاركة عامة واسعة في العملية الحكومية. وبفهم السياسة فهماً صحيحاً، فإنها لم تكن عملية يحاول فيها الناس إشباع خياراتهم الاستهلاكية. وبدل ذلك، كان اختيار القيم هو هدف هذه العملية. وكانت فضيلة المواطنة، التي فهمت على أنها تكريس للصالح العام أكثر منها متابعة لمصلحة شخصية، ستكون المبدأ المحرك للمشاركة السياسية. وبهذا، كانت جمهورية صغيرة ستفضل عن دولة كبيرة: ستكون كلاً من الفضيلة والمشاركة أقل احتمالاً في تحقيقهما في منطقة كبيرة. وكان الحال المثالي النهائي هو رعية نشطة مشتركة في السياسة لتقرر شروط الحياة الاجتماعية.

قد يتناقض هذا الفهم مع التعددية المعاصرة، التي ترى السياسة كصراع بين جماعات المصالح الذاتية في سبيل موارد اجتماعية نادرة (ستجلر 1971؛ دال 1956؛ بنتلي 1908؛ ترومان 1951). وبموجب هذا الفهم – أحياناً إيجابي، وأحياناً معياري – تشغل المشاركة السياسية بالمصلحة الشخصية. ينبغي فهم القوانين على أنها نوع من السلع؛ وهدف السلوك السياسي يختلف في جوهره عن سلوك السوق. ومن وجهة النظر هذه، قد يفهم غياب النشاط السياسي أو عدم الاستقرار على أنه خير إيجابي، موح بالرضا عن النظام القائم. وبموجب هذه

الفرضيات، هناك حيز ضئيل، أو لا يوجد حيز، للدستورية، باستثناء وضع القواعد الأساسية لحكم صراع المصالح. فالهدف من السياسية هو جمع الأفضليات، وليس من السهل فهم تدقيقات عملية التجمع.

كانت إحدى المهام الرئيسية لواضعي الدستور الأمريكي هي تركيب نهج جمهوري تقليدي مع ظهور مبادئ ذات مزايا تعددية. في الفصل ، يجادل بروس أكرمان بأن الفدراليين نجحوا في جمع الجانبين في نظرية ديمقراطية "ثنائية المسار". وبموجب هذه النظرية، ينتج "اتخاذ قرار أعلى" بشكل سياسة دستورية، الأنماط الخاصة الموضوعة في الدستور ذاته. وتمتاز السياسة الدستورية بكل من التعبئة الجماهيرية والفضيلة المدنية. وبهذا فإن حماية حرية الكلام، مثلاً، هي نتيجة المشاركة العامة الواسعة وممارسة الفضيلة من جانب العامة ككل.

يتألف المسار الآخر من سياسة عادية، تصل إلى درجة مساومة تعددية. وبالنسبة إلى أكرمان، فإن إجراءات السياسة اليومية هي بالضرورة متعددة في طبيعتها. وتمتاز السياسة العادية بغياب المشاركة الواسعة وبالمصلحة الشخصية. وعلى ضوء الأنانية البشرية، واللامبالاة والجهل، من المستحيل تحقيق مثل الفضيلة المدنية ومشاركة المواطنين. من المؤكد أن عمليات المساومة تقيدها أدوات بنيوية متعددة، وأوضحها إنزال الستارة على القانون الدستوري. ويتم ضبط التعددية بمعايير ممأسسة النهج، مبنية على كل من المعايير البنيوية وتلك المعتمدة على الحقوق: لابد أن يخضع دائماً مسار أدنى لصنع القرار لمسار أعلى لصنع القرار حيث لا يوجد نزاع. لكن المؤسسين أدركوا بأن السياسة العادية ستهيمن بالضرورة على المنطقة. وعلى ضوء الطبيعة البشرية، يمكن التغلب على السياسة العادية بـ "ديمقراطية قسرية"، وهي علاج أسوأ من المرض.

فالمقصود من فصل أكرمان أن يقوم بثلاثة أمور في الوقت ذاته: الإمساك بالرؤية الفدرالية للسياسة؛ ووضع مفهوم للديمقراطية أكثر ذكاءً وجاذبية من البديل الجمهوري أو التعددي، مفهوم قائم بذاته؛ ولتبرير دور المحكمة الأمريكية العليا في وجه "الصعوبة المضادة للأغلبية"، التي أنتجها وجود سلطة قضائية تبطل

التشريع. وأعتقد أن المحاولة على الجبهات الثلاث كلها غير ناجحة؛ وأن استكشاف الصعوبات سيقدم تمهيداً مساعداً لمشكلة الدستورية والديمقراطية.

سياسة الأوراق الفدرالية

كانت رؤية الأوراق الفدرالية مصممة بالفعل لدمج النهجين الجمهوري والتعددي، لكن لم يكن ثمة تمييز واضح بين نوعي السياسة في نتائجهما النهائية، وكان المزيج مختلفاً عما وصفه أكرمان. كان أحد أهداف الأوراق الفدرالية الرئيسية أن تحصر، في نطاق ضيق، الوصول إلى سياسة عادية فهموها بلغة الانشقاق، سواء كانت هذه السياسة معتمدة على مصلحة أو على إيديولوجية. وقد صمم نظام التمثيل الوطني لتأمين أن تكون لتلك السياسة شخصية قصدية. ويمكن العثور على هذا الفهم عبر كتابات هاملتون وحتى أنه يسود كثيراً جداً في كتابات ماديسون. وهكذا اقترح هاملتون بأن "هدف كل دستور سياسي أن يحصل أولاً، أو ينبغي أن يحصل، للحكام على رجال يمتلكون أعظم الحكمة كي يميزوا، وأعظم فضيلة كي يتابعوا، صالح المجتمع العام؛ وفي المقام الثاني، بأن يتخذوا أكثر الاحتياطات فعالية كي يظلوا فاضلين في حين يستمرون في الحفاظ على ثقتهم الشعبية". قيد هاملتون هذه المفاهيم بفكرة القصد في كثير من المواضع في الأوراق الفدرالية.

تظهر آراء ماديسون حول هذا الموضوع بعناية شديدة في الورقة الفدرالية رقم وفيها اقترح بأن الجمهوريات على مستوى صغير، يجب ألا يوثق بها، حيث أنها عرضة لتأثير فئات خاصة. ويرى ماديسون بأن جمهورية كبيرة سيكون لها ميزتان كفيلتان بتقليل احتمال قوي الطغيان الفئوي. أولاً، تكون المجموعات المختلفة قادرة على أن توازن إحداها الأخرى؛ وليس من المحتمل أن تسيطر أية مجموعة على الحكومة لأجل توزيع الثروة أو الفرص لصالحها. ثانياً – وللأغراض الحالية، ستكون هذه النقطة هي النقطة المركزية – من المحتمل جداً، في جمهورية كبيرة، أن يستطيع الممثلون على صعيد الوطن التخلص من الضغوط الأبوية. فبالنسبة لماديسون، كان على الممثلين أن "يهذبوا ويوسعوا الآراء الجمهورية بتمريرها عن طريق مجموعة المواطنين الذين قد تميز حكمتهم، على خير وجه،

الاهتمام الحقيقي ببلادهم، والذين تقلل وطنيتهم وحبهم للعدالة إلى أدنى حد من التضحية بالمجتمع لأجل اعتبارات مؤقتة أو جزئية". وبالكاد قصد الفدراليون أن يشجعوا نظاماً سياسياً كمساومة تعددية.

وبنفس المزاج، هاجم ماديسون أعضاء الكونغرس على أنهم "محامون عن ناخبي دائرتهم الانتخابية الخاصين"، وفضل مناطق انتخابية واسعة وفترة خدمة طويلة" تجعل الهيئة أكثر استقراراً في سياستها، وأقدر على كبح التيارات الشعبية التي تتخذ مجرى خاطئاً، حتى يستعيد العقل والعدالة هيمنتهما". في كل هذه الجوانب، يجد المرء في نظرية التمثيل عند المؤسسين وجهة نظر قوية من حبكة بيرك. كان الغرض الرئيسي من هذه الحبكة هو ضمان أن يؤدي الممثلون عملهم بالتشاور والاجتهاد، وأن لا تكون ردة فعلهم آلية لمصالح ناخبيهم. لم تكن الاستجابة، من وجهة النظر هذه، خيراً ملتبساً؛ بل عملت على تعزيز سلطة الفئات الخاصة. وكان أمل الفدراليين أن تكون لدى الممثلين فضيلة مرتبطة بالمواطنين الجمهوريين. لذلك، كان أملهم مفهوماً هجيناً للتمثيل: سيكون الموظفون العموميون مسؤولين أمام الشعب، فلا يقومون بمناقشاتهم في فراغ ولا يكونون عرضة لسيطرة مجموعات خاصة حسنة التنظيم.

وبالطبع، كان الفدراليون على وعي بأن الخطة قد تنحرف وأن إجراءاتها القانونية المتعددة غير كاملة. ففي الورقة القدرالية رقم 10، يدرك ماديسون أن "رجال الدولة المتنورين لن يكونوا دائماً في القيادة". وقد تفهم الورقة الفدرالية رقم 51 كتوسع في هذه الفكرة، ومحاولة للسيطرة على الممثلين الذين تعوزهم الفضيلة بمجابهة "طموح مقابل طموح". وقد صمم توزيع القوى الوطنية لتوفير رقابة إضافية.

تناسب هذه المفاهيم المختلفة جيداً عدداً من ملامح الدستور الأمريكي. وأوضح مثال هو نظام التمثيل الوطني. لكن من المهم أيضاً أن مجلس النواب فقط، من بين جميع أصحاب الأدوار السياسيين هو الذي يختار مباشرة. فينتخب الرئيس من قبل هيئة انتخابية، هيئة تشاورية. ويعين مجلس الشيوخ من قبل ممثلي الدولة. إضافة إلى أن نظام فصل السلطات يزيد من إضعاف سلطة الجماعات الخاصة

حسنة التنظيم؛ وبهذا يعمل كأنه ضبط إضافي على الطغيان الفئوي والتمثيل المهتم بالمصالح الذاتية. وأخيراً، يخدم وجود المراجعة القضائية، الضامنة لفرض الدستور في وجه الإدارة الشعبية، كحماية أخيرة. فقد صممت كل هذه الملامح لضمان أن السياسة القومية ستكون تشاورية بأصالة (بيسيت 1980)؛ وبالفعل، فإن خلق ديمقراطية تشاورية (في نفس المصدر)، جامعة مقياساً للعزل مع سيطرة شعبية واضحة، كان هدفاً أساسياً للمؤسسين.

يصور وصف أكرمان الرؤية الفدرالية للسياسة الجهد الأساسي لتقييد السياسة العادية ولضمان مقياس للتشاور منفصل تماماً عن اللحظات النادرة للسياسة الدستورية. كانت السياسة العادية عند المؤسسين ستصب إلى الحد الممكن في ملامح النهج الجمهوري. يقرأ أكرمان في الرؤية الفدرالية مفهوماً من القرن العشرين للسياسة، متأثراً بشدة بالاقتصاد المعاصر، وكان ذلك غريباً تماماً عن آمال وتوقعات المؤسسين للنظام الدستوري.

مشاكل السياسة العادية

ليست السياسة العادية مفهوماً جذاباً للحكومة؛ وليست هي أفضل ما قد تقوم الديمقراطية الدستورية به. ولفهم هذه النقطة، يكون من الضروري تحري اتجاهات السياسة التعددية.

يرى الفهم التعددي العملية السياسية كنوع من السوق. القوانين ببساطة هي سلع؛ وينبغي أن تعكس أرقاماً وحدة الأفضليات. القائمة على أنها متغيرات خارجية النمو؛ وكل هذه تشكل أساس الصراع التعددي. إن هدف النظام السياسي هو ضمان أن تكون المدخلات المتنوعة منعكسة في القانون بدقة. ويحمل هذا الفهم معه مفهوماً محدداً عن التمثيل، بحيث يستجيب الموظفون آلياً لرغبات المناطق الانتخابية.

تنبع جاذبية فهم التعددية من أسسها النفعية، ومن جهدها لاحترام الأفضليات الحالية والرغبة في تجنب مخاطر الطغيان المرتبط بتشكيل أفضليات فعالة من الحكومة. لكن إذا كان بالإمكان إظهار بعض الأفضليات على أنها يمكن

الاعتراض عليها، فإن حالة التعددية تصبح أضعف بكثير. في الواقع، قد يكون غرضاً هاماً للسياسة هو أن تقرر الأفضليات وأن تكشف الأفضليات القابلة للاعتراض كهذه من خلال مناقشة وجدال سياسيين (وجودين 1986). فكر بقوانين تحظر التمييز العنصري على أساس الجنس والعرق. تدين قوانين كهذه بأصلها، جزئياً على الأقل، إلى مفهوم أن الأفضليات التي تسبب التفرقة العنصرية هي قابلة للاعتراض أو مشوهة. قد ينتج التشويه من مصدرين. المصدر الأول هو ظاهرة الأفضليات المكيفة من جانب الضحايا – أفضليات تعتمد على غياب فرص متوفرة (إلستر 1983).

وفي سياق الجنس، تكون الظاهرة سائدة على نحو خاص. ومصدر التشويه الثاني هو الاهتمام الذي تثيره معتقدات من جانب المنتفعين.

باختصار، يكون للسياسة أحياناً بعد تشاوري أو تحويلي. ووظيفتها هي اختيار الأفضليات أو أن تقدم فرصاً لتشكيل الأفضليات بدلاً من أن تطبق ببساطة رغبات قائمة. إن النقطة هي عامة تماماً، تمتد إلى ما وراء قانون التفرقة العنصرية إلى مقاييس بيئية، وتنظيم الإذاعات وإنفاق الرفاه العام، وكثير غيرها. وتمثل مثل هذه القوانين، إلى درجة أكبر أو أصغر، جهداً لاختيار الأفضليات من خلال السياسة. ليس من الواضح، بموجب الفهم التعددي، لماذا لا ينبغي شراء القوانين وبيعها مثل سلع في السوق؛ فعملية البيع هذه تجمع الأفضليات بدقة. لكن بالنسبة لأولئك الذين يؤمنون بوظيفة تشاورية للسياسة، فإن السوق لن يكون ناجحاً.

ينبع قدر كبير من جاذبية التعددية من ارتباطها بالنفعية. الهدف بدقة هو جمع أفضليات خصوصية، وإلى الحد الذي ترفض فيه بعض الأفضليات، فإن جاذبية التعددية تقوض. لكن، حتى إذا اعتقد شخص أن الاتجاه النفعي في السياسة مرغوب فيه، فليس واضحاً أبداً ما إذا كان النظام التعددي ينبغي قبوله. فأولاً، ليس من المحتمل أن يتم إكمال جمع أفضليات دقيقة عن طريق السياسة على ضوء أحجية في تطوير وظيفة رفاه اجتماعي (رايكر 1982؛ أرو 1963). لقد أظهرت نظرية الخيار الشعبي أن المشاكل متكررة الحدوث، والسلوك الاستراتيجي والمناورة، والفرصة الصرفة وعوامل أخرى تجعل من غير المحتمل إلى حد كبير، أن

تقدم الأغلبية جمعاً دقيقاً للأفضليات (قارن أوف 1985). وأساليب التعددية، رغم أساساتها في نظرية الخيار الشعبي، تميل إلى إغفال هذه الصعوبات.

وحتى إذا أمكن التغلب على هذه الصعوبات، فإن على الإنسان أن يكون متفائلاً بالفعل كي يعتقد أن هناك هوية بين النتيجة التي سيتم التوصل إليها بالنفعية المدروسة وبين تلك النتيجة التي سيتم التوصل إليها بتشريع يستجيب لضغوط منطقة انتخابية كما تفرض فرضاً عاماً. وفي أية ديمقراطية تمثيلية، هناك ببساطة كثير من الانزلاقات من مصدرين. المصدر الأول هو نفقات مالية على السياسة. ولمثل هذه النفقات تأثير على النتائج الحكومية، لكن من الصعب الإصرار على أن هناك علاقة وثيقة بين مستوى النفقات على قانون مقترح ومقدار المنفعة المكتسبة منه. ترتبط الرغبة في الدفع والمنفعة، في أفضل حالاتهما، ارتباطاً غير كامل على المستوى الفردي (دووركين 1980)؛ أما على مستوى التشريع، فإن الارتباط ضعيف إلى حد بعيد.

ويشمل المصدر الثاني، وربما هو المصدر الأهم، حواجز تكلفة المعاملات لممارسة التأثير السياسي (هاردين 1982). وتلعب هذه الحواجز دوراً حاسماً في تقرير طبيعة ومقدار التأثير المفروض على الممثلين. وتحديداً، تكون الجماعات غير المنظمة غير قادرة على ممارسة الكثير عن طريق التأثير السياسي. وتجعل هذه العوامل من الصعوبة بمكان الاعتقاد بأن النتائج التشريعية تعكس بدقة أرقام وحدة الأفضليات.

يتبع ذلك أن نظام سياسة عادية بالكاد سيستحق تعاطفاً كاملاً، حتى إذا أمسك فعلاً بفهم مؤسسي الدستور الأمريكي. إن أحد أهداف الدستورية هو أن تمنح تأميناً ضد السياسة العادية، أو إلى الحد الأدنى، لتحدد من استطاعتها وآثارها. وتحديداً، قد تحاول ديمقراطية حسنة الأداء وغير شعبية، بطريقة فدرالية، أن تعزل الممثلين على المستوى الوطني لأجل أن تعزز أداء مهامها التشاورية. إن استراتيجية بديلة، مستقاة من نهج جمهوري تقليدي، كفيلة بأن تقدم مجالات عمل سياسي يقوم به المواطنون على نحو عام، وهو مسار يتطلب مقياساً كبيراً من اللامركزية، وهذا ما انعكس، من وقت إلى آخر، في الفدرالية الأمريكية (أنظر

باربر 1984). وتحمل كل من هاتين الإستراتيجيتين مخاطر خاصة بها لكنهما استجابات جزئية لعيوب السياسة العادية. ولا تحتاج أي منهما لفرض إيمان في صالح عام وحدوي؛ لكنهما تتطلبان، فعلاً، مقياساً كبيراً من الجدل والمناقشة قبل إجراء المصالحة.

المراجعة القضائية

ينبع كثير من المشاكل التي أثارتها المراجعة القضائية من الميزة الاجتهادية للتفسير، وليس من المشكلة المؤقتة التي أثارتها حقيقة أن المؤسسين والمصادقين على القوانين لم يعودوا أحياء. غالباً ما تكون النصوص الدستورية مفتوحة النهاية، وفعل التفسير سيكون اجتهادياً إلى حد بعيد. فليس واضحاً على الإطلاق، مثلاً، ما إذا كانت "حرية الكلام" مقصورة على قوانين تنظيم الإفشاءات من قبل الموظفين الحكوميين، والقيود على الإباحية، أو على قوانين تمنع كشف الاعترافات خلال محاكمة جنائية. كما أنه ليس واضحاً ما إذا كانت "الحماية المتساوية للقوانين" يحرمها قانون يعامل الأزواج بصورة مختلفة عن الزوجات، لأغراض الضمان الاجتماعي، أو إجراء يمنع النساء من المشاركة في الحرب، أو قانوناً يطلب من الناس أن يتقاعدوا في سن الخامسة والستين. في هذه الحالات، تكون مشكلة الديمقراطية الدستورية هي: لماذا ينبغي أن تمنح السلطة الاجتهادية المتضمنة بالضرورة في هذا الجهد التأويلي لقضاة غير منتخبين.

لا يساعدنا هنا تمييز أكرمان بين السياسة الدستورية والعادية. من المؤكد أنه مما يساعد فعلاً على التعامل مع مشاكل أثارتها المراجعة القضائية حين تستطيع المحكمة الإدعاء بأنها تتصرف خدمة لصالح حكم اعتباري (معين) قام به مؤسسو الدستور والمصادقون عليه. وقد قدم هاملتون أيضاً تبريراً لهذه الممارسة في الورقة الفدرالية رقم 78، مشيراً إلى الاستقلال الذي جاء به تولي المنصب مدى الحياة كضمان لصدق النص الدستوري. حتى ولو كانت حجة هاملتون ضعيفة بسبب المشكلة المؤقتة (أنظر بريست 1980)، فإن المهمة الأكثر ضغطاً هي تطوير نظرية تبرر (وتضبط) المراجعة القضائية في حالات لا يقدم فيها الدستور أي حكم اعتباري. ولا تفسر نظرية أكرمان عملية "التأويل" الدستوري.

يستطيع الإنسان أن يشير إلى جهود ملحوظة في السنوات الأخيرة. وأحد مثل هذه الجهود يفهم المراجعة القضائية على أنها نوع من إجراء "عدم ثقة" مصمم لضمان عمل التعددية السياسية المناسب (إلي 1981). ومن وجهة النظر هذه، تتدخل المحاكم، ويجب أن تتدخل، في سياسة الأغلبية حين يشوب العملية السياسية خلل - إما لأن الأقليات تستثنى بانتظام من المشاركة، أو لأن حقاً ما له علاقة بالمشاركة السياسية قد تم اختصاره (المرجع السابق). إن حقوق التصويت وحرية التعبير هما مثالان كلاسيكيان. وتجادل جهود منافسة بأن المحاكم، كمؤسسات معزولة سياسياً، يجب أن تكون مناسبة أكثر لتعريف "الحقوق الأساسية" وتوسيعها، وهي التي تنبع من نظرية سياسة، أو تقليد، أو إجماع اجتماعي أو أي مصدر آخر (بيكل 1962؛ بيري 1982). لكن كل هذه الجهود أسفرت عن أنها ضعيفة (بريست 1981).

ربما مما يثير الدهشة أن فهم الأوراق الفدرالية للسياسة وللتمثيل تبين أنه سيكون مفيداً هنا أيضاً. وينبغي أن نتذكر أن تبريراً هاماً للتمثيل الوطني كان لضمان دور تشاوري للحكومة - نظام الأفضليات والملحقات القائمة فيه لن تؤخذ كمتغيرات خارجية، بل سيجعل منها، بدلاً من ذلك، خاضعة لنقد وجدال عامين. ومنذ تأسيس الدستور الأمريكي، حدد ذلك الدور بالانتخاب المباشر لأعضاء مجلس الشيوخ، وبأفول دور الهيئة الانتخابية، وبالتغيرات في الاتصالات والتقنية وبعوامل أخرى، جعلت من الصعب أحياناً على الممثلين أن يقلقوا على أي شيء سوى إعادة الانتخاب. وتشير بعض دراسات السلوك التمثيلي إلى أن ضغوط المناطق الانتخابية تلعب دوراً مهيمناً ومرهقاً تقريباً (أنظر، مثلاً، مايهيو 1974؛ وبلتزمان 1984؛ وكذلك ماس 1983؛ وكولت وزوبان 1984).

في كثير من الديمقراطيات الغربية، فإن المحاكم الدستورية هي التي تولت الوظيفة التشاورية خلال عملية الحكم القضائي الدستوري. وفي عملية المراجعة القضائية، وعن طريق الثقافة التي تساهم فيها المراجعة القضائية، يجب تبرير الممارسات الاجتماعية القائمة. لهذا، فإن العزل القضائي عن السياسة جعل الدور التشاوري أو التحويلي- بعبارات أكرمان، السياسة الدستورية - أكثر احتمالاً.

ووظيفة المحاكم الأمريكية في الحركات المضادة للتفرقة العنصرية المرتبطة بالسود والنساء هي أمثلة بارزة، كما حدثت تطورات موازية في مجالات أخرى.

بطبيعة الحال، هناك مخاطر في هذا المسار. إذ يفرض افتقار المحاكم للمسؤولية مخاطر واضحة. إضافة إلى أن الفعل القضائي، حتى إذا كان مدروساً، يعاني من العيب الواضح الذي يستثني بالضرورة الرعية من العمليات السياسية. لكن، قد تكون الحال أن يداً قضائية حازمة خدمت في مناسبة، على الأقل، دوراً مهماً وماديسونياً تماماً، محددة، إلى أدنى حد، سلطة جماعات المصالح الخاصة، ضامنة مقياساً لتمحيص مجموعة الخيارات القائمة وتوزيع السلطة القائم.

II. الخاص والعام

ينبع التوتر، لدى أولئك الذين يؤمنون بوجود نزاع بين الدستورية والديمقراطية، من حقيقة أن الدساتير تبعد مواضيع معينة عن التمحيص ومراجعة الجمهور. قد تتغير التدابير القانونية فقط بصعوبة غير اعتيادية؛ فالحقوق التي يحميها الدستور ليست خاضعة لمراجعة سياسية. ولدى البعض، فإن الاستقرار الناجم يشترى بسعر هائل، هو عزل للخيارات الأساسية عن الصراع الجماعي أو التشاور (أنظر أنجر 1987). وتعدل هذه النقطة نسخة أخرى من الهجوم على التمييز بين العام والخاص: القرار بشأن ما سيكون عليه العام وما سيكون عليه الخاص هو بالضرورة خيار عام، ويمكن القول بأن مشكلة بعض الدساتير أو كلها، أنها تتجاهل دلالات هذه الحقيقة.

يجادل ستيفن هولمز في فصلين استفزازيين بأن الدستورية والديمقراطية يمكن أن تتوافقا إلى حد كبير. ويشير هولمز، بشكل خاص، إلى أنه، عندما تزيح الدساتير مواضيع من المجال العام، فإن هذه الإزاحة يمكن تبريرها، ليس على أنها وسيلة لحماية "حقوق"، بل بدل ذلك لتأمين العمل الصحيح للعملية الديمقراطية. ومردداً صدى ماديسون، يؤكد هولمز أن المناقشة والجدال العامين لبعض المواضيع ستجعل الديمقراطية غير قادرة على العمل. وعلى هذا النحو، قد يكون من الممكن فهم استثناء الدين من السياسة. فقد يخلق الجدل الديني انشقاقاً في النظام، ويجعل

الأصدقاء أعداءً و (أخيراً) يمنع وجود الجو الشعبي الديمقراطي تماماً. وإذا أبعد إنسان الدين عن السياسة، فإن هذا الإنسان سيجعل احتمال تآلف فئات حول قضية محددة أقل تحققاً ويزيد من احتمال أن يكون الناس إما قادرين على التشاور حول الصالح العام أو أن يحصلوا على منافع متبادلة مقبولة. كما أن الاستبعاد يحول الموارد أيضاً من المشاكل غير القابلة للحل إلى المشاكل القابلة للحل. وكذلك أيضاً فإن القرار بتوليد هيكل مؤسساتي أساسي وتحصينه ضد المراجعة قد يعزز الديمقراطية بدلاً من أن يقوضها. وبالنسبة لهولمز، هذه الاستراتيجية – الحبس الطوعي للخيارات – هي استراتيجية تحريرية وليست تقييدية؛ وسيترك القرار، بخلق التدبير المؤسساتي وتحصينه، أجيال المستقبل حرة في التوجه نحو قضايا أخرى.

تنعكس الظاهرة على المستويين الفردي والاجتماعي. وتماماً كما قد لا يناقش الجيران بعض القضايا التي تهدد الصداقة، قد يفرض نظام سياسي "قواعد تكميم" على نفسه. ويجادل هولمز بأنه لا يوجد جو طبيعي أو جو قبل سياسي، ولا أن خلق مثل هذا الجو يتطلب أن يعتمد على إيمان بأية نظرية حقوق. وتنبع مقولة للحقوق من رغبة تحقيق ديمقراطية فاعلة.

إن المناقشة الأساسية مقنعة، وتشير إلى أن التوجهات التقليدية نحو المشكلة، فارضة نزاعاً حتمياً بين الدستورية والديمقراطية، هي توجهات ساذجة. لكن هناك صعوبتين تشيران إلى أن المشكلة الأساسية لا يمكن أن تتلاشى.

يدرك هولمز أن الصعوبة الأولى هي أن الخصخصة، عن طريق قرار دستوري، سلاح ذو حدين. فهي قد تعزز الديمقراطية بالطريقة التي يقترحها هولمز؛ لكنها أيضاً قد تحصن قضية من الفحص والجدال شعبيين وأن تحلها في الوقت ذاته – وهذه هي المشكلة المركزية – لصالح طرف أو آخر. لننظر في ثلاثة أمثلة: الإجهاض، وإعادة توزيع الملكية، والرق. قد يكون لخصخصة مثل هذه القضايا فوائدها، وبالفعل، فإن إبعاد هذه الأمثلة الثلاثة كلها عن السياسة قد برر على أسس مشابهة للأسس التي استشهد بها هولمز. لكن الخصخصة عن طريق قانون دستوري تحصن المسألة أيضاً من التدقيق العام ويحلها بمرسوم من نوع ما.

بالنسبة لماديسون، فإن إبعاد الملكية عن السيطرة الديمقراطية كان قد برر تماماً على الأسس التي اقترحها هولمز؛ 18 ولنفكر بمعارضة لتعديل دستوري دائم. لكن المثال يشير إلى أن الخصخصة عن طريق قانون دستوري يكون، في بعض الأحيان، مناهضاً للديمقراطية بشكل عميق. لا يحتاج المرء إلى أن يذهب إلى أبعد من تجربة المحكمة العليا في الجزء الأول من هذا القرن، التي استخدمت فيها النظريات القانونية لفحص إعادة توزيع الملكية.

تخطر في الذهن أمثلة أخرى: دور المرأة في المجتمع، والسيطرة على السلاح، وحقوق الأقليات العرقية والشاذين جنسياً. وغالباً ما يقال لأولئك الذين يحثون على التحول الاجتماعي ألا يثيروا شكاواهم في الجو الديمقراطي على خلفية هولمز تماماً: تأييدهم مثير للنزاع، يفسد السلام ويجعل عملية السياسة العادية أصعب. حين تجادل المسائل الكبيرة علناً، تكون مخاطر الانشقاق والنزاع على أشدها، لهذا، يكون تطبيق حجج هولمز أكثر احتمالاً. الاستجابة للحجج هي أن السياسة تعمل أحياناً في أحسن الأحوال عند افتتاح المسائل الأساسية لنزاع وتشاور جماعيين (آرندت 1965؛ أنجز 1986). والحركات التي في صالح المرأة والأقليات العرقية هي أمثلة هامة هنا. إن نظاماً محصناً من رقابة جماعية يسيطر على القضايا التي تنتج نزاعاً شديداً لا يكاد يكون ديمقراطياً؛ وفي ظل مثل هذا النظام، ستعمل العمليات الديمقراطية فقط حين تكون المخاطر منخفضة، ويتم حل القضايا الكبيرة خلف الكواليس أو تحلها مجموعات خاصة.

ثمة صعوبة أخرى. يجادل هولمز بأن الخصخصة من خلال السياسة، ستقلل الصراع الفئوي، لكن، (كما يدرك هو) قد يحدث العكس. وإذا لم يتوفر حل من خلال عمليات سياسية، فقد يضغط الناس بشدة أكثر، ويصبحون أقل ميلاً إلى أن يستفيدوا من العلاجات السياسية عموماً، ويفقدون الإيمان بالنظام ويلجأون إلى وسائل قانونية إضافية. كانت تلك تجربة الولايات المتحدة بعد قرار المحكمة العليا في قضية دريد سكوت، التي خصخصت العبودية؛ وقد تكون الحال أيضاً كذلك مع الإجهاض. وهكذا فإن التمييز بين قضايا تنتج نزاعاً وقضايا لا تنتجه، وفي

حين أن له علاقة بنفس الموضوع، إلا أنه لا يصلح كي يقرر أي القضايا تبعد عن الجو العام.

في فصل هولمز حول "الالتزام المسبق" (فصل 7) فضائل مشابهة وضعف مشابه. فمن المؤكد أن قيوداً قد تكون تحريرية؛ فإذا حلت بعض القضايا، قد يتجه الفرد أو تتجه السياسة إلى عملهما بحرية أكبر. والقدرة على الاستمرار ضد إنزال الستارة على مجموعة تدابير قانونية تسمح للحكومة أن تحل مسائل سياسية دون العودة إلى القضايا الأساسية. في هذا المجال، فإن هولمز مقنع في تحدي فكرة أن الديمقراطية الدستورية جمع للفظين متناقضين.

لكن للالتزام المسبق جانباً مظلماً أيضاً. إن الانغلاق عن القرارات السياسية بشأن تدابير قانونية هو محدد أيضاً. لنفكر في وجهة النظر القائلة إن النظام العصري للضبط والموازنة يعمل على عزل الملكية الخاصة والامتياز عن سيطرة الديمقراطية. قد يكون لهذا النظام عيوب أخرى أيضاً؛ لكن مما لا شك فيه أن إعادة التوزيع تتم بصعوبة أكبر بفضل وجود الضبوط المؤسساتية، وأن الخمول والعمل أيضاً قد يكونان نتيجة لسلطة فئوية. وفي ظل هذه الظروف، يبقى الالتزام المسبق مشكلة خطيرة للنظرية الديمقراطية.

تثير النقطة صعوبة أخرى – مشكلة التعريف. أية قضايا ينبغي تخصيصها لصالح ضمان العمل الصحيح للجو العام؟ لا يمكن أن يجعل الجواب معتمداً على أهمية القضية. وحقيقة كون قضية مهمة لا تكاد تكون سبباً لمنعها من الوصول إلى الساحة العامة؛ وبالفعل، يمكن أن تجادل الأهمية بطريقة أخرى. من المؤكد أن ما يتعلق بالموضوع هو ما إذا كانت الآثار التي خشيها هولمز ممكنة الحدوث – الانشقاق واستنزاف الموارد العامة في مشاكل لا يمكن حلها. ومن المهم أيضاً ما إذا كانت القضايا التي يسعى إلى خصخصتها بقانون دستوري يمكن اعتبارها "حقاً". إن التبرير التقليدي لإبعاد القضايا عن السياسة هو أن بعض الأمور لا تنتمي لسلطة الأغلبيات (من المحتمل أنها قمعية)، وبغض النظر عما إذا كان الانشقاق سيحدث. إن الفهم المعاصر للحرية الدينية يعتمد، في هذا الجانب على الأقل، على المخاوف من الانشقاق.

كل هذا يوحي بأن الخصخصة ستعزز أحياناً العمل الصحيح للجو العام، لكن هذا لا يحدث أحياناً، وأن أولئك الملتزمين بالوضع الراهن غالباً ما يعبرون بصخب عن مخاوف الانشقاق. وإذا لم يكن ثمة حجة مستقلة بأن المسألة التي يجب إبعادها عن السياسة ينبغي اعتبارها "حقاً"، فإن فئة الحالات المبرر خصخصتها بسبب الخوف من الانشقاق يجب أن تكون صغيرة نسبياً.

III.الملكية والحكومة المحددة والسياسة التشاورية

كان أحد أهداف دساتير القرنين الثامن عشر والتاسع عشر عزل الملكية الخاصة عن موظفي المصالح الذاتية الحكوميين وعن الطغيان الفئوي. وبالفعل، كان مفهوم الانشقاق مرتبطاً – إن لم يكن معرفاً – بظاهرة الجماعات الخاصة الساعية نحو إعادة توزيع الموارد أو الفرص من الأغنياء إلى الفقراء. 20 يمكننا أن نجد تجسيداً دستورياً لهذا المفهوم في كل من مواد الحقوق البنيوية والفردية لدساتير هذه الفترة. وهكذا، تحمي النصوص البنيوية في الدستور الأمريكي الملكية بجعل الإجراء الحكومي صعباً. إن الاتفاق، بين الفروع المتعددة، ضروري لأجل تنفيذ إعادة التوزيع. وكثر من مواد حقوق الأفراد في الدستور الأمريكي مصممة لحماية الملكية. من أوضح الأمثلة على ذلك مادة العقد التي تحمي العقد الخاص ومادة الملكية البارزة التي تطلب تعويضاً عن "استملاك" الملكية، كذلك فقد استخدمت مادة الإجراء المناسب كحاجز أمام إعادة توزيع الثروة والدخل.

في الدستور الأمريكي، وصل التوتر بين الدستورية والديمقراطية ذروته القصوى في بداية القرن العشرين حين أبطلت محكمة عليا عدوانية، اعتماداً على مادة الإجراء المناسب، عدداً كبيراً من التشريعات التنظيمية وتشريعات إعادة التوزيع، بما فيها قوانين الحد الأدنى للأجور والحد الأقصى لساعات العمل (أنظر كنيدي 1976؛ ترايب 1978). وغالباً ما توصف هذه الفترة بأنها "حقبة لوكنر Lochner" على إثر القرار في قضية لوكنر ضد نيويورك، وهي القضية الأشهر في هذه الحقبة. وفي هذه الفترة، استنتجت المحكمة أن قوانين الحد الأدنى للأجر والحد الأقصى لساعات العمل هي جهد لأخذ الملكية من أصحاب العمل وتحويلها إلى

العاملين. كان هذا الشكل "العاري" من تحويل جماعات المصالح، من وجهة نظر المحكمة، محظوراً في الدستور.

كانت هناك خطوتان حاسمتان في تبرير المحكمة. تألفت الخطوة الأولى من تحديد فئة غايات الحكومة المسموح بها. كانت الجهود لإعادة توزيع الموارد والمعايير الأبوية خارجة عن القيود دستورياً. وكانت الإجراءات التي تحظر استخدام القوة أو التزوير أو التي حاولت مساعدة الشعب عامة، 21 مسموحاً بها. وكانت الإجراءات الأخيرة فقط ستكون متلائمة ضمن سلطة الدولة، وعرفت بـ "سلطة الشرطة". كان لهذا التحديد على فئة الغايات المسموح بها دلالات مهمة طبعاً، باستثناء مدى إجراءات كثيرة سنتها الأغلبيات.

وتألفت الخطوة الثانية في اتجاه المحكمة من فحص دقيق للعلاقة بين أي غاية مسموح بها يشار إليها لدعم أي تشريع والوسيلة التي تختارها الدولة لتعزيز هذه الغاية. وهكذا فإن تشريع الحد الأعلى لساعات العمل، مثلاً، كان تشريعاً غير ملائم للحفاظ على صحة الخبازين، حيث كانت الدولة غير قادرة على أن تبين، بما يقنع المحكمة، بأن تشريع الحد الأدنى للأجور قضية سهلة أمام المحكمة: بدا التعليل الصحي ضعيفاً تماماً وقابلاً لإعادة التوزيع تماماً. عمل التحديد في فئة الغايات المسموح بها، بالاشتراك مع رقابة الوسيلة – الغاية القوية، على "تدفق" أسس مسموح بها للإجراء الحكومي. وفي قضايا تم الحكم فيها في هذه الحقبة، استمرت المحكمة في دمج الاهتمامات، حسب معايير القرن الثامن عشر، حول إعادة التوزيع والملكية الخاصة مع الخوف من الانشقاق (لمثال عصري، أنظر إبشتاين 1985). لكن، بالنسبة لمحاكمة لوكنر – وعلى خلاف ماديسون – كان يجب أن تحمى الملكية على نحو رئيسي لأسباب مناهضة للديمقراطية. كان هدف الأغلبية في قضية لوكنر حماية توزيع الثروة والممتلكات الحالية، وليس منع تفسخ الجو العام في نزاع مدني.

لقد أدى سقوط فهم حقبة لوكنر إلى انحدار في مركزية الملكية الخاصة إلى دستورية أمريكية. وقد حدث هذا الانحدار في جبهتين. الأولى، أن المحاكم استنتجت أن الإجراءات لإعادة التوزيع الأبوية هي إجراءات "عامة" مسموح بها.

وهذه الظاهرة تستنج جزئياً من إدراك أن إعادة التوزيع القائمة للموارد ليست طبيعية لكنها جزئياً من خلق لاحكومة (سنشتاين 1987). وفي هذه الظروف، لا تتدخل الجهود لإعادة تخصيص الأملاك والثروة مع نظام ينبغي النظر إليه على أنه ما قبل سياسي أو غير منتهك. والجبهة الثانية، أن المحاكم قد طالبت بقدر أقل كثيراً بصورة علاقة وثيقة بين الغاية العامة والوسيلة التي تختارها الدولة لتعزيز تلك الغاية. إن حداً أدنى من الارتباط سيكفي. إن قانوناً يمنع صانعي النظارات من تقديم خدمات معينة، مثلاً، سيجد دعماً إذا اعتقد مشرع عقلاني أن بعض صانعي النظارات غير قادرين على أداء تلك الخدمات بصورة ملائمة. إن كلا من قوانين الحد الأدنى للأجور والحد الأقصى لساعات العمل هي قوانين من الممكن الدفاع عنها كمعايير قابلة لإعادة التوزيع. إن التوسع في فئة الغايات المسموح بها والحاجة فقط إلى علاقة ضعيفة بين الوسائل والغايات قد أديا إلى تأمين أن التشريع الاجتماعي والاقتصادي سيتم تأييده دائماً تقريباً ضد هجوم دستوري. ويتلائم انحدار فهم حقبة لوكنر تماماً مع فرضيات ماديسون. ولم يعد ضرورياً الحفاظ على إعادة توزيع الملكية الحالي لأجل منع كل أنواع الصراع الطبقي التي خشيها ماديسون.

تدعي جنيفر ندلسكي، في مساهمتها في هذا الكتاب، بأن المحكمة العليا قد "تخلت" عن الملكية الخاصة كقيد على الحكومة. ومن وجهة نظرها، كانت الملكية الخاصة أساسية للدستور منذ بدايته؟ وتقترح أنه حالما يتم التخلي عنها، فإن الدستور نفسه يصبح عرضة للخطر. فدون ملكية، قد يتهاوى التمييز بين الحقوق المدنية والسياسية، يصبح "التوتر الضروري" بين الدستورية والديمقراطية مهدداً. وبالنسبة لندلسكي، خدمت الملكية الخاصة كوظيفة تنظيمية ومهمة، ضابطة الديمقراطية ومدافعة عن إدعاءات الدستورية. وعلى خلاف هولمز، ترى ندلسكي توتراً مهماً بين الدستورية والديمقراطية، وإلى هذا الحد، فإنها غير متضايقة على الإطلاق من التخلي عن الملكية كمبدأ تنظيمي. لكنها متناقضة حول ما إذا كانت القيود المعتمدة على الملكية المفروضة على الديمقراطية مرغوب بها.

ومن وجهة نظري، فإن ندلسكي تبالغ في انحدار الملكية الخاصة في القانون الدستوري الأمريكي. فالمحكمة مستمرة في طلب تعويض عن "أخذ" الملكية – على الأقل حين يكون هناك اعتداء مادي من الحكومة، وأحياناً حين لا يحدث مثل هذا الاعتداء. إن تخل كهذا يعني، فقط، أن هناك تشريعاً تنظيمياً محدداً للمناطق، ورقابة إيجاز وقوانين عمل وتنظيم استخدام أراض – سيكون من النادر اعتبارها على أنها تتطلب تعويضاً. ويعتمد التبرير المنطقي جزئياً على مفاهيم تقليدية لعبارة "الانتزاع"، وجزئياً على المفهوم بأن إعادة التوزيع لا تسبب صراعاً طبقياً، وجزئياً على النظرية التي تمخضت بعد سقوط فترة لوكنر. تعتمد الإجراءات التنظيمية، حتى إذا كانت قابلة للتوزيع، على غايات من الواضح أنها عامة؛ والارتباط بين الوسائل والغايات كاف ليقنع المحكمة. لأن الملكية الخاصة تستمر في تلقي الحماية، ومن الخطأ تفسير نظرية معاصرة على أنها تخلٍ للجميع وبالتساوي عن مفاهيم سابقة.

علاوة على ذلك، لعلنا نشك إذا كانت الملكية الخاصة، بفهمها تعابير القرن الثامن عشر أو التاسع عشر، مركزية لما تسميه ندلسكي "أسطورة" الدستورية (بيكر 1986). إن احتراماً عاماً للملكية الخاصة هو مهم عادة للديمقراطية، لكن ليس من الضروري أن تقوض الإجراءات التنظيمية وإعادة التوزيع من قيمة مثل هذا الاحترام العام. وفي الفترة الحالية، هناك حقوق أهم للدستورية من حقوق الملكية المطلقة، أولاً: الحقوق السياسية التقليدية، بما فيها حق حرية الكلام والانتخاب والاجتماع؛ ثانياً: حقوق الحرية من التفرقة العنصرية بناء على أسس معينة وعلى نحو أساسي العرق والدين والجنس؛ وربما فوق كل هذا، الحماية المؤسساتية المتعددة التي تحمي ضد فعل حكومي بناء على أمر جماعة خاصة جيدة التنظيم. وكما رأينا، فإن المخاوف التقليدية، التي تشكل أساس الدستورية، تتضمن سلطة انشقاقية وتمثيلاً لمصالح ذاتية، منتجة إما فساداً أو تسلطاً. لم تعد الحماية المطلقة الملكية، على الأقل في تجسيدها الأصلي، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأي من هذه الأهداف. وفي الواقع، قد ترى الملكية الخاصة نفسها على أنها نتاج لسلطة انشقاقية: قد ينتج رفض إعادة تخصيص الممتلكات والثروة من سلطة جماعات

خاصة جيدة التنظيم. ولهذا السبب يمكن أن تتعايش بارتياح الأبوية وإجراءات إعادة التوزيع مع دستورية حديثة.

وأخيراً، إنه لموضع شك أن يعرف "التخلي" عن الملكية الخاصة – في شكلها الحالي على الأقل – الدستورية إلى مخاطر جدية. ولا يوجد سبب للاعتقاد بأن النظام القائم – إلى الحد الذي يقدم فيه أقل من حماية كاملة للملكية الخاصة – سيولد أزمات خطيرة للشرعية.

ويجب ألا ينسى أن الحماية القضائية للملكية الفردية قد خلقت أزمات كهذه ذات مرة. لقد جعل تغيير المفاهيم، حول علاقة الفرد بالدولة، حرمة الملكية الخاصة المطلقة اقتراحاً مشكوكاً فيه. وليس هناك أية إشارة إلى أن الدستورية عموماً – كشيء متميز عن أنواع محددة من الدستورية – تتعرف للخطر بسبب هذا.

وتصيب ندلسكي في اقتراحها بأن الملكية الخاصة قد خدمت وظيفة آمرة هامة وأنه قد يكون من الصعب الوصول إلى بديل معقول. وقد يكون خوفها بأننا، دون حماية حازمة للملكية الخاصة، نترك مع التعددية؛ وكما رأينا، فإن التعددية والدستورية لا تسيران جيداً معاً. لكن العقيدة الدستورية الأمريكية تعكس فعلاً موضوعة موحدة قد تتحول في النهاية إلى بديل هام للملكية الخاصة (فايننج 1978). ولنتذكر بأنه، حتى فيما بعد حقبة لوكنر، تطلب المحاكم حجة معقولة بأن التشريع قد نتج من شيء آخر غير السلطة السياسية التي مارستها جماعات خاصة. وبموجب مواد دستورية كثيرة – وأكثرها بروزاً هي مواد الإجراء المناسب والحماية – فإن فرض عبء أو توزيع تفاضلي لمنفعة لابد أن يكون قابلاً للدفاع عنه بمصطلحات عامة (سنشتاين 1984). إن المحكمة تطلب دليلاً على أن التشريع يمكن الدفاع عنه كاستجابة لقيمة عامة؛ ولابد أن يكون أكثر من صفقة جماعات مصالح عارية أو ليس صفقة كهذه. وهكذا فإن التشريع، على سبيل المثال، حين يعامل المتخصصين في البصريات بمحاباة أكثر من صانعي النظارات، فلابد أنه من المحتمل الإشارة إلى شيء آخر غير السلطة السياسية لتبرير المعاملة التفضيلية.

تعكس هذه الفكرة ضغطاً قوياً مناهضاً للتعددية في القانون الدستوري المعاصر؛ كما تعكس أيضاً مفهوم ماديسون عن التمثيل. ومن المؤكد أنه لا يمكن فرض المعيار بعنف. إن المحكمة راغبة في أن تفترض أسساً شرعية للتصنيفات وأن تدعمها حتى حين يكون تفسير مجموعة المصالح معقولاً جداً. لكن هناك معياراً، في وضع دستوري، يرفض فكرة أن التشريع يمكن أن يكون نتاجاً وحيداً للسلطة الخاصة.

وفي الواقع، فإن المحكمة تتمادى أحياناً مشترطة بأن تجتاز القيمة موضع النزاع تمحيصاً حاسماً وأن تصمم لتأمين ألا تكون هي نفسها نتاجاً لعلاقات سلطة قائمة. لذلك، وفي سياقات العرق والجنس، ليس كافياً أن تكون قادرة على الإشارة إلى قيمة واسعة كأساس لمعاملة تفضيلية. قد لا تصمد الأفضليات العرقية والجنسية كأساس للتصنيف، حتى إذا أنتشر الإيمان بها على نطاق عام. ويبدو أن الفكرة هي أن مثل هذه الأفضليات هي ذاتها نتاج سلطة، أو تمثل "إيديولوجية"، ولذلك لا تخدم لتبرير التشريع.

ويقع ضمن هذه القرارات عدم ثقة في السياسة التعددية وإيمان بأن الأفضليات الخاصة ينبغي "غسلها" (جودين 1986؛ سنشتاين 1986) من خلال تدقيق وجدل سياسيين. إن الفهم هنا هو أن انتقالات الثروة العاري غير مرغوب فيها وأن متطلبات المناقشة، بلغة الصالح العام، سيكون لها تأثير رادع لحدوثها (قارن إلستر 1983). لهذا، فمن الضروري إظهار أن قيمة ما، وليس مجرد سلطة – أو قيماً قائمة على أساس سلطة – مسؤولة عن تشريع القوانين. ويرى ما إذا كان منع الأفضليات العارية أو منع إيمان قائم على أساس السلطة سيولد، إلى الحد الأقصى، بديلاً متماسكاً لأسس النظرية السابقة القائمة على أساس الملكية (سنشتاين 1985). لكن، سواء تم توليد مثل هذا البديل أم لا، فإن انحدار عزلة الملكية الخاصة لا تفرض تهديداً هاماً على الدستورية.

لكن، من الصحيح أن الأفكار التقليدية عن الحكومة المحدودة وحكم القانون قد تكون في حالة توتر مع الديمقراطية – وهي نقطة أكدها فرانسيس سجرستد في فصل 5، وانعكست في مناقشة كارل شميت في فصل 4. وقد نمت

المفاهيم الليبرالية التقليدية الدستورية، جزئياً، من حاجة يمكن إدراكها إلى تنبؤ واستقرار وأمان الأفراد والملكية. ويصف سجرستد هذه الحاجات على أنها "جوهر الدستورية ذاته" - وهي مبالغة كشف عنها هولمز في فصل 1 و 7، لكنه مع ذلك وصف فيه بعض الحقيقة. ولدى الدفاعات الحديثة عن الدستورية، التي تمت بعبارات مشابهة، قوة كبيرة على ضوء الخبرات الحالية مع حكومات لا تضبطها حراسات دستورية أو جو خاص صحي أو مستقل قد تكون حكومة استبدادية. وأحياناً، تعمل ضوابط دستورية على منع جماعات خاصة من اغتصاب عمليات حكومية؛ وأحياناً تحبس هذه الضوابط سلطة موظفي الحكومة الذين لديهم مصالح يعززونها.

من المؤكد، أن مثل هذه الحدود تحمل مخاطرها إلى الحد الذي تبعد فيه مواضيع عن الجو العام. وفي بعض الظروف، فإن نظاماً ديمقراطياً جيد العمل، بدلاً من أو، بالإضافة إلى، حكومة محدودة، قد يعمل كضابط لهذه المخاطر. ويؤكد سجرستد هذه النقطة مقترحاً بأن الديمقراطية قد تخدم حكم القانون بدلاً من أن تقوضه. لكن كلا من فصل سجرستد الأول ومناقشة سلاجستاد لآراء شميت يشيران إلى أن الحواجز الدستورية - مثل الحق العام في الملكية وحرية التعاقد - التي تحد الديمقراطية، قد تنتهي بتقوية الديمقراطية حتى حين لا يمكن الدفاع عنها مباشرة بعبارات ديمقراطية.

IV.تشكيل الأفضليات والدساتير والديمقراطية

إن أحد التطورات الواعدة جداً في الفكر الاقتصادي والسياسي المتأخر هو البحث في عمليات تشكيل الأفضلية. وتتخذ النظرية الاقتصادية التقليدية الأفضليات على أنها خارجية النمو؛ والشيء ذاته صحيح عن تعددية تقليدية وبعض أشكال دستورية (بورك 1971؛ بوسنر 1986؛ أكرمان، في هذا المجلد). لكن البنى قانونية أحياناً - بما فيها الدساتير - سوف تولد أفضليات، وهي نقطة تضم عدداً من الدلالات. فمثلاً، إذا أنتجت البنية الاقتصادية الأفضلية، فمن المستحيل الدفاع عن البنية بالرجوع إلى الأفضلية دون تداولها. وعلى هذا ستكون نظريات الدستورية والديمقراطية التي تعتمد على قناعة الأفضلية أقل معقولية.

وسيميل أي نظام لأن يولد أفضليات خاصة يمكن أن يرضيها (أنظر رومير 1985).

وهكذا فإن ظاهرة الأفضليات داخلية النمو لها أهمية كبيرة في النظرية الديمقراطية والدستورية (رومير 1986). وعلى وجه الخصوص، يجب أن تزيد فهم الإدعاء المتكرر من أن النتائج السياسية يجب أن تكون مختلفة عن خيارات الاستهلاك. فقد تعتمد خيارات الاستهلاك، مثلاً، على الافتقار إلى فرص متوفرة (إلستر 1983). وفي هذه الظروف، ليس هدف السياسة ببساطة تطبيق الأفضليات، بل بدلاً من ذلك أن تختارها في منتدى قد تناقض فيه تشويهات متعددة وتوضع تحت النور - ليس بواسطة نخبة سياسية بل عن طريق الجمهور الملزم لنفسه، مخرجاً أفضليات معينة من القانون أو مؤمناً توفير مدى من الخيارات. لذلك، فإن التمييز بين الأسواق والسياسة، الذي نوقش فيما سبق، يعتمد جزئياً، على الاعتقاد بأنه يجب ألا تعتبر الأفضليات متغيرات خارجية النمو. وترتبط وجهة النظر هذه ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الحرية الفردية التي تفهم العبارة على أنها تشير إلى اختيار الغايات بدلاً من تطبيقها. ويفهم الفهم المشترك للحرية السياسية العبارة على أنها تشير إلى عملية تشاورية يختار فيها المواطنون عموماً غايات اجتماعية.

من الطبيعي أن يؤدي هذا الفهم للحرية السياسية إلى التمييز بين الأفضليات العادية و "الأفضليات حول الأفضليات" وبالظاهرة ذات الصلة لحبس الرهن الطوعي للخيارات الاستهلاكية عن طريق القانون، سواء كانت دستورية أم تشريعية. قد يطبق الناس خياراتهم من الدرجة الثانية - "الأفضليات حول الأفضليات" - مع النصوص البنيوية والمتعلقة بالحقوق. وأحياناً، تمثل الدساتير نفسها جهداً في سعي أغلبيات ماضية أو حالية لحصر خيارات مستقبلية في خدمة عامة أخرى. ويناقش هولمز الرغبة في تأمين العمل السلس وفي منع التدمير الذاتي لحكومات لاحقة؛ وقد يشير أحدهم أيضاً إلى مواد حقوق فردية مصممة لتأمين ألا تسير أغلبيات مستقبلية، منجرفة مع قضية لحظية، في مسار عمل مضلل. قد تبرر مؤسسة المراجعة القضائية وتفهم بالضبط على ضوء هذه التعابير. إن هذه

النتيجة تصمد، بغض النظر عما إذا كانت عملية التفسير اجتهادية أو مقيدة تقييداً حاداً. فإذا كانت مقيدة، فإن المحاكم تفرض خيارات من الدرجة الثانية ضد الأفضليات من الدرجة الأولى. وإذا كانت اجتهادية، فقد تفهم مؤسسة المراجعة القضائية رغم ذلك وبعبارات ماديسون، كفرصة لأن تهذب الأفضليات الخاصة إضافة إلى أن تعكسها.

ومستخدماً كتابة حديثة عن تشكيل الأفضلية، يجادل جون إلستر بأنه يمكن تبرير التغيير الدستوري فقط على أساس العدل وليس لنتائجه. ويقول إلستر بأن من المحتمل أن تكون الحجج العقبية إما تأملية أو محبطة ذاتياً. إنها تأملية لأن من الصعب معرفة النتائج الفعلية للتغييرات المؤسساتية الأساسية؛ ولا يستطيع المرء أن يتنبأ بـ "تأثيرات توازن عالمية شبكية طويلة الأمد". ويقترح إلستر، مثلاً، بأن علاجاً لظاهرة أفضليات مكيفة قد تكون غير ناجحة. ولا يستطيع المرء أن يعرف ما إذا كانت أفضلية بعينها هي مكيفة أم لا؛ وليس من الواضح ما سيكون عليه العلاج حتى وإن عرف الإنسان ذلك. قد تكون الحجج العقبية محبطة ذاتياً لأن الحث على تغيير دستوري (مثلاً) على أساس أنها ستزيد طاقة الرعية في سبيل تطوير اقتصادي أو تعزيز تحقيق ذاتي قد يقوض تلك الآثار. وكما اقترح إلستر سابقاً (إلستر 1983)، فإن هذه الآثار هي آثار ثانوية أساسياً. فكر بالوصية على أنها "عفوية".

من وجهة نظر إلستر، فإن الحجج القائمة على أسسا العدالة لا تعاني من عيوب كهذه. والديمقراطية الاقتصادية مثال على ذلك. وقد يقنع مبدأ العدالة الناس بالبحث عن الديمقراطية في مكان عمل، حتى وإن كانت النتائج غامضة. ويستنتج إلستر بأن من المحتمل تفسير وتبرير التغيير الدستوري على أسس غير عقبية.

إن كثيراً جداً مما يقوله إلستر مقنع، لكن هناك عدة ثغرات في حجته. أولاً، من الصعب إيضاح التمييز بين الحجج العقبية وحجج العدالة. أحياناً، تكون الحجج العقبية هي حجج عدالة، والعكس صحيح. فكر – ولنأخذ أمثلة عشوائية حديثة من تاريخ الدستور الأمريكي – في المناظرات حول الصلاة في المدارس،

والإجهاض، والتمييز العرقي ونقل طلاب المدارس بالحافلات لإبطال الفصل العرقي. تعكس كل هذه المناقشات، في كلا الجانبين، خليطاً من الحجج العقبية وحجج العدالة؛ فأحياناً، تكون هاتان الحجتان حجة واحدة ونفس الحجة. حتى وإن أمكن التمييز بين الحجتين، فبالكاد يتضح بأن الحجج العقبية لا تستطيع تبرير التغيير الدستوري. فكر مثلاً، بالتصديق الأصلي على الدستوري الأمريكي، الذي تم حثه، على نحو سائد، على أسس عقبية. كانت الحجة الأساسية أن توسيع سلطات الحكومة الوطنية كفيل بتقليل الصراع الفئوي، وتعزيز الاقتصاد وزيادة الازدهار والأمان (أنظر ستون وسيدمان وسنشتاين وتوشنت 1986). وقد أشارت الأحداث التي سبقت التصديق إلى أن حكومة وطنية كانت ضرورية لمثل هذه الأغراض بالضبط. وبناء على التفسير التقليدي، أسفرت الحجج العقبية على أنها ليست مقنعة فقط لأولئك الذين استمعوا، بل أنها كانت صحيحة أيضاً.

في السنوات الأخيرة، كان أبرز جهدين (وانجحها تقريباً) نحو إجراء تغيير دستوري في الولايات المتحدة هما تعديل الميزانية وتعديل الحقوق المتساوية. وقد دوفع عن تعديل الميزانية وانتقد على أسس عقبية بصورة عامة (أنظر، مثلاً، إليوت 1985). إن الحجة بأن الممثلين على صعيد الوطن غير قادرين على أن يتخلصوا من ضغوط جماعات المصالح، وأن تعديل الميزانية قد يخدم، على طريقة يولسيس والسيرانات، كوسيلة معقولة لالتزام مسبق من جانب العامة وممثليهم. ومن المحتمل أن تكون الحجة غير صحيحة، لكن المثال يجب أن يوضح بأن حججاً عقبية لتغيير دستوري يمكن صنعها وتقييمها.

أنظر أيضاً الجوانب العقبية للحجج لتعديل الحقوق المتساوية، التي قد تمنع التمييز العنصري الحكومي على أساس الجنس. فمما له أهمية خاصة هنا هو حقيقة أن الكثير من النساء، خاصة من الجيل الأقدم، معاديات للتعديل [الدستوري] حول الحقوق المتساوية. لكن يجب ألا يكون موضع جدال الاقتراح بأن عداءهن يستمد، جزيئاً، من أفضليات متكيفة – أولويات ناجمة عن غياب فرص متوفرة. والهدف هو تقليل التنافر المعرفي برفض مفاهيم جديدة لدور النساء في المجتمع. في ظل هذه الظروف، قد يكون الأنسب الشك في هذه الأفضليات،

26 المعتمدة، كما هي، على علاقات السلطة، والجدال لصالح تغيير دستوري على أسس عقبية إضافة إلى أسس العدالة. ويشير كل هذا إلى أن الحجج العقبية للتغيير الدستوري قد تكون لديها قوة؛ وكل هذا يعتمد على السياق وعلى التغيير المعين.

ويقترح إلستر أيضاً بأن الرأسمالية تمهد الطريق نحو الاشتراكية لأنها تعزز الإشباع الفعلي للحاجات. لكن مناقشته ذاتها للأفضليات المتكيفة تقوض هذه النقطة. إن أي نظام سياسي هو، إلى حد ما، ذاتي الديمومة لأن الحاجات مشروطة بمفهوم الفرص المتوفرة. توحي النقطة بأن غياب عدم رضا واسع بنظام سياسي ليس بالضرورة حجة متأصلة ضد التغيير – فكر في قبول واسع الانتشار ودائم ظاهرياً للأنظمة الشمولية عند بعض الأمم. تقدم هذه الظاهرة سبباً آخر لرفض الاتجاهات التعددية للديمقراطية إلى الحد الذي يعتبر فيه غياب النشاط السياسي كسبب لعدم مساءلة النظام القائم.

تنضم ظاهرة الأفضليات المتكيفة إلى مشاكل العمل الجماعي لجعل تحقيق التغيير الواضح أمراً في غاية الصعوبة. وهكذا يساعد فهم العمليات المعرفية على توضيح لماذا ومتى تضع الدساتير والمؤسسات عموماً الأساس لديمومتها. لكن هذا الجانب لا يزال يتطلب كثيراً من العمل. ويجب ألا يكون مفاجئاً إذا أسفرت معرفة متزايدة عن عمليات تكوين الأفضليات عن تقديم المجموعة التالية من المنجزات للنظرية الديمقراطية والدستورية.

V. خلاصة

ليست الديمقراطية مفهوماً وحدياً؛ وهذه هي الحال تماماً مع الدستورية. وإذا فهمت الديمقراطية بلغة التعددية، فإن من الصعب الدفاع عن الدستورية أو المراجعة القضائية على نحو خاص. لكن هناك أسباباً للشك في سياسة تعددية، تتخذ من توزيع الثروة القائمة والمجموعة القائمة من الأفضليات على أنها خارجية النمو ومن الصعب الدفاع عنها حتى بناءً على فرضياتها. إن إحدى وظائف

الدستورية هي أن تحمي مزاياها ضد سياسة تعددية، أو على الأقل أن تقيد معظم صفاتها الضارة.

تنسجم الدستورية، المتعددة، انسجاماً كبيراً مع مفاهيم الديمقراطية غير التعددية. وتحاول بعض هذه المفاهيم أن تعزز الدراسة حول الأفضليات، وليس مجرد أن تطبقها. وتتبع أشكال أخرى من الدستورية، الحساسة لمخاطر السلطة الفئوية وذات التمثيل للمصالح الذاتية، عدة استراتيجيات مختلفة: خلق أجواء من استقلال ذاتي خاص من أنواع متعددة لأجل تحديد سلطة الحكومة، وحماية الحقوق الخاصة والعامة، وضمان سير سلس للجو العام؛ واستعمال تحديدات بنيوية مثل نظام التدقيقات والموازنات، للحد من قدرة الحكومة على العمل؛ وتطوير وسائل مؤسساتية لتعزيز عمليات الديمقراطية كضابط لكل من الفئات والممثلين. ولجميع هذه الاستراتيجيات مخاطرها إضافة إلى منافعها. لكن، بالنسبة إليها جميعها، هناك هدف مركزي للديمقراطية الدستورية هو تأمين دنيا نقاش عام واختيار جماعي في اختيار الأفضليات مع حماية ضد مخاطر الاستبداد الفئوي والتمثيل ذي المصالح الذاتية. يوحي كل هذا أن من الصعب مناقشة العلاقة بين الدستورية والديمقراطية على نحو مطلق. قد تعزز بعض الدساتير الديمقراطية؛ وقد يفسدها بعضها الآخر. ليس هناك توتر محتوم بين الديمقراطية والدستورية. إن مهام المستقبل هي ابتكار ديمقراطية مفاهيم مناسبة، وتصميم مواد دستورية ستساندها لا أن تقوضها.

هوامش:

1. الاستثناء هو الاستفتاء على تخفيض سن التصويت في الدنمارك سنة 1953، وقد سمح بالتصويت هنا للأفراد الذين تم التحري عن حقهم في الانتخاب.
2. دي.إمز ماكدوول: القانون في أثينا الكلاسيكية (لندن، ثايمز أند هدسون، 1978، ص48 وما بعدها). (تشير أرقام الصفحات في جميع المراجع دائماً إلى النص الإنجليزي الأصلي).
3. المرجع السابق، ص 5 وما بعدها.
4. أنظر مثلاً نقاش جرستد أدناه، ص 131-152.
5. لنقاش الحدود الانتخابية، أنظر أيضاً هولمز أدناه.
6. في هذا الكتاب تم التشديد على هذا من قبل أكرمان على نحو خاص هنا.
7. في هذا الكتاب، تم التشديد على هذا بشكل خاص في مساهمة سجرستد الأولى (فصل 5).
8. أنظر المناقشة أدناه، ص 81-102.
9. أنظر المناقشة أدناه في سجرستد، ص 275-302.
10. أنظر المناقشة في سلاجستاد أدناه.
11. مثال على هذا: أوراق قضية البنتاجون، كما نوقشت في جي. كلابريسي و بي. بوبيت، اختيارات تراجيدية (نيويورك، نورتون، 1978)، ص 39-40. أنظر أيضاً قضية نوع ملكية الإسكان، وقد ناقشها سجرستد، ص 275-302 أدناه.
12. على هذه النقطة، أنظر بي. أكرمان، الملكية الخاصة والدستور (نيو هافن، مطبعة جامعة يال، 1977)، ص 51 وما بعدها.
13. من هذه الأمور المرغوب فيها، التنبؤية هي أكثرها أساسية. وفي العالم التشريعي، قد يكون من الصعب فهم تنبؤية لم تقم على الاستقرارية، لكن، مثلاً، في سياسة نقدية فإن تنبؤية معدل غير صفري من التضخم من يخدم قدر خدمة عدم تضخم إطلاقاً. حول هذه النقطة، أنظر جيه.بكانان، "التنبؤية: معيار الدساتير النقدية"، في.إل.بي. بيجر (محرر)، في البحث عن دستور نقدي، (كمبردج، مساشوسيتس، مطبعة جامعة هارفارد، 1962)، ص 155-81.
14. استطلعها سجرستد في فصل 5 أدناه.

15. أنظر إف. كدلاند، وإي، بريسكوت: "قواعد مقابل توجيهات؛ لا تناسق الخطط الأفضل"، في مجلة الاقتصاد السياسي، 85 (1977)، 473-92492.

16. في الكتاب الحالي، أثار هذه النقاط سجرستد وندلسكي.

17. في الكتاب الحالي، هذا الاعتراض أكده بشكل خاص أيكرمان وفي أول مساهمة لسجرستد.

18. انظر النقاش أدناه، ص 81-102.

19. للمناقشات، أنظر كيه.سي.ديفيز: العدالة الاجتهادية (إيربانا، مطبعة جامعة إلينوي 1971)، وجيه إل.ماشو، العملية الصحيحة في الدولة الإدارية (نيو هافن، مطبعة جامعة يال 1985)، وقد وجدت وجهات نظر عميقة مفيدة كثيرة في مساهمات آر.جي.نول (محرر)، سياسة انتظامية وعلوم اجتماعية (بيركلي، مطبعة جامعة كاليفورنيا،1985).

20. أنظر مناقشات ندلسكي أدناه، ص 240-74، وسجرستد ص 275-302.

21. جيه. إلى، الديمقراطية وفقدان الثقة (كيمبردج، مساشسيتش، مطبعة جامعة هارفرد 1981). للتعليقات، أنظر آيكرمان أدناه ص 152-94، وهولمز.

22. بالنسبة للتمييز بين هاتين الطريقتين لطرح السؤال، أنظر هولمز أدناه، ص 195-240.

23. لمناقشة الخلافات، أنظر أيضاً هولمز، ص 195-240, وانظر أيضاً دي.هـ.روبين، "عن إلزامات ومنتجات ثانوية: إلستر عن العقلانية"، الفلسفة والشؤون العامة، 15 (1986) 82-95، في ص 90-91.

24. تشبيه الزواج استعمله آيكرمان أدناه، ص 153-94، وهولمز ص 195-240.

25. أنظر نقاش هولمز، ص 19-58 أدناه، عن المشاكل المماثلة التي ستبرز إذا أعيد صنع الدستور دورياً من نقطة بسيطة.

26. أنظر الملاحظات الختامية في مساهمة هولمز الثانية، ص 195-240 أدناه.

27. ما يلي يعتمد على جيه. إم. ناجمي، التعاونية والإجماع في السياسات الانتخابية في فلورنسا 1280 - 1400 (تشابل هل، مطبعة شمال كارولاينا، 1082).

28. حول هذه النقطة أنظر أيضاً برزفورسكي أدناه، ص 59-80.

29. اقتبس من ناجمي، ص 313.

30. أنظر ملاحظة هولمز أدناه، ص 195-240، ليست المشكلة هي كيف تخلق الديمقراطية، لكن كيف تجعلها تدوم.

31. لتصريحات عن هذه النظرية، أنظر برزفورسكي، ص 59-80، وندلسكي، ص 241-274.

32. لتصريحات عن هذه النظرية، أنظر هولمز أدناه، ص 195-240، وسجرستد 275-302.

33. أنظر برزفورسكي أدناه، ص 59-80، وهولمز أدناه، ص 195-240.

34. أنظر إم.سي. جنسون ودبليو. هـ مكلنج: نظرية الشركة: سلوك إداري، تكاليف وكالة وبنية ملكية: جورنال أف فاينانشل إكونومكس، 3 (1976) ص 305-360 خصوصاً 325-326.

35. لمناقشة هذه الحجة وحدودها، أنظر كتابي: استخلاص معنى من ماركس (مطبعة جامعة فصل، 1985) فصل 1-7.

36. هذه هي الحجة المركزية في مساهمة برزفورسكي أدناه، ص 81-102.

37. لهذا التمييز، أنظر مساهمتي أدناه، ص 81-102.

38. كما لاحظ هذا أيضاً سجرستد أدناه، ص 278-302.

39. مثلاً آر. كروز. إم. مكفرسون، عن العدالة الراوسينية في الاقتصاد السياسي: الرأسمالية، "ديمقراطية الحصول على الملكية"، ودولة الرفاة، سينشر في أ. جتمان (محرر) الديمقراطية ودولة الرفاة.

40. أنظر نقاشي أدناه عن البديل، ص303-326.

41. آر.كروز،إم. مكفرسون، نظام ملكية مختلطة: مساواة وحرية في اقتصاد السوق: أخلاقيات 87 (1986)، 119-28.

42. آر. دال، مقدمة لديمقراطية اقتصادية (نيو هافن، كونتيكت، مطبعة جامعة يال، 1985)؛إم. والزر: مجالات العدالة (نيويورك، بيسك بوكس، 1983، ص 29 وما بعدها.

43. كما جادلت ندلسكي أدناه، ص 241-274.

44. الكسندر بيكل، الفرع الأقل خطراً: المحكمة العليا عند حاجز السياسة (نيو هافن، مطبعة جامعة يال، 1962) ص 133، وعلى نحو عام ص 111-189.

45. جون رولز، "العدالة كإنصاف: سياسي وليس ميتافيريقي"، فيلوسوفي أند بيليك أفيرز، ج14 ع3 (صيف 1985)، 223-251.

46. بيتر باتشراتش ومورتون إس. باراتز، "وجهان للسلطة"، أميركان بوليتكال ساينس ريفيو،56 (1962)،948؛ شاتشنايدرن شعب شبه سائد: نظرة واقعي عن الديمقراطية في أميركا (هنسديل، إلينوي، مطبعة درايدن،1975)ص 66.

47. جوزيف كوبر، السؤال السابق. موقعه كسابقة لإغلاق باب النقاش للتصويت في مجلس شيوخ الولايات المتحدة (الكونغرس 87، الجلسة الثانية، وثيقة رقم 104) (واشنطن، دي سي، مكتب طباعة حكومة الولايات المتحدة، 1962) ص2.

48. للأغراض الحالية، سأعرف الحرية الإيجابية كحكومة ذاتية جماعية (ليس كـ "تحقيق الذات الحقيقية" أو "ممارسة قدرات أصلية" التي غالباً ما تندمج حكومة ذاتية فيها اندماجاً نرجسياً)؛ والحرية السلبية، على النقيض من هذا، يمكن أن تعرف ابتدائياً كغياب تدخل قسري من الحكومة أو أي أصحاب السلطة الآخرين. ومما يثير تشويشاً كبيراً أن نحدد هوية الحرية الإيجابية مع الديمقراطية وتحقيق الذات الفردية، إذ أنني اعتقد، لأن (1) غياب القسر يثمن كشرط مسبق ضروري لتطور قدرات البشر، (2) وأن المساهمة السياسية الإلزامية والدائمة قد تدين قدرات بشرية مهمة كثيرة فتذبل على أشجارها.

49. إشعيا برلين، أربعة مواضيع عن الحرية (مطبعة جامعة أكسفورد،1969) ص 130-131.

50. جوزيف شومبيتر، الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية (نيويورك،هاردر أد رو،19629 ص 291 (أنظر أيضاً ص 297).

51. روبرت دال، مقدمة لنظرية الديمقراطية (مطبعة جامعة شيكاغو، 1956) ص80.

52. صامويل بي، هنتنجتون، "هل ستصبح بلاد أخرى ديمقراطية؟ "بوليتيكل ساينس كوارترلي ج99، ع (صيف 1948) ص 208.

53. إن عكس تأجيل نقاش هو إنهاؤه للتصويت عليه: قرار منع نقاش بعد نقطة معينة.

54. يجب ألا يكبت الكبت الفرويدي الحدث الذي يجب أن ينسى فقط بل فعل act الكبت نفسه أيضاً (جان بول سارتر: الوجود والعدم (باريس، جاليمار، 1943) ص 88-93). وعلى النقيض، فإن قاعدة حكم تكميم تتطلب من كل الأحزاب أن تعرف أنها - وتتذكر لماذا - تتجنب مسألة حساسة.

55. جوان جيه. لنز، "الانتقال من الأنظمة الاستبدادية إلى انظمة سياسية ديمقراطية ومشاكل تصليب الديمقراطية السياسية"، مخطوط غير منشور، عرض على طاولة طوكيو المستديرة آي بي إس إيه، 29 آذار/ مارس - 1 نيسان/ إبريل، 1982.

56. دانكوورت روستو: "انتقالات إلى الديمقراطية: نحو نموذج دينامي"، كومباراتيف بوليتكس 2 (نيسان/ابريل 1970)، 337-363.

57. "إن أول مصالحة كبرى أسست ديمقراطية، إذا برهنت على أنها قابلة للحياة، هي بحد ذاتها برهان على كفاءة مبدأ التوفيق والتصالح. لذلك، قد يشجع أول نجاح القوى المتصارعة وقادتها على طرح أسئلة رئيسية لحل بإجراءات ديمقراطية" (نفس المصدر،358).

58. كليفورد جيرتز، "الثورة المتكاملة: عواطف بدائية وسياسات مدنية في الدول الجديدة"، تفسير الحضارات (نيويورك، بيسك بوكس، 1973). يكتب جيرتز عن "صدام عنيف بين ولاءات بدائية ومدنية تلوح في الأفق" (نفس المصدر، ص 309).

59. نفس المصدر، ص 263،272.

60. نفس المصدر، ص 282-283. إن ما على القادة أن يكافحوا لتأسيسه هو: "إطار عمل مدني فعال يمكن من داخله تعديل واحتواء مواضيع أساسية جداً وليس السماح لها بحركة حرة في فوضى شبه سياسية " (نفس المصدر، ص 285).

61. لا بد أن هذا ما يعنيه جيرتز بأهمية "تجريد (الولاءات الأساسية) من قوتها المضيفة الشرعية عليها فيما يتعلق بسلطة حكومية" (نفس المصدر، ص 277).

62. نفس المصدر، ص 310.

63. آرند ليجفارت: ديمقراطية في مجتمعات متعددة: استطلاع مقارن (نيوهافن، مطبعة جامعة يال، 1977).

64. نفس المصدر، ص 53.

65. نفس المصدر، ص169.

66. نفس المصدر، ص 151.

67. نفس المصدر، ص 41.

68. نفس المصدر، ص 28. "حين تؤثر قرارات كهذه على مصالح حيوية لقطاع أقلية، ستعتبر هزيمة كهذه غير مقبولة وستعرض للخطر تعاون نخبة بين القطاعات". (نفس المصدر، ص 36).

69. سجل المناقشات، مجلد XII الكونغرس الرابع؛ 1.جلسة (18 أيار/مايو 1836)، ص 3757. وقد ألغيت آخر قواعد تكميم الكونغرس في 1845، عن طريق جهد آدامز إلى حد كبير، أنظر فصل صموئيل فلاج بيميس بعنوان."العبودية وقاعدة التكميم"، جون كونسي آدامز والاتحاد (نيويورك، نوف، 1956).

70. وليم دبليو فريهلنج: تمهيد إلى حرب اهلية: الخلاف على إحباط تطبيق قوانين في كارولاينا الجنوبية 1816-1830 (نيويورك، هاربر أند رو، 1966) ص 346-348. أنا مدين لمناقشة فريهلنج الكاملة حول الجدال بشأن قاعدة التكميم.

71. روبرت في. ريميني: أندرو جاكسون ومسار الديمقراطية الأمريكية 1833-1843، مجلد III (نيويورك، هاربر، أند رو، 1984)،ص 406.

72. لكن أغلبية مهمة من كلا القطاعين صوتت بأن تكمم العبيد أنفسهم، أي أن تنكر حقهم وعليهم حق تقديم عرائض إلى الكونغرس (سجل المناقشات،مجلد XIII،الكونغرس الرابع والعشرون، جلسة 2 (11 شباط/فبراير 1837)، ص 1733.

73. أوراق جون سي كالهون، مجلد XIII (1835-1837) حررها كلايد ولسون (كولومبيا مطبعة جامعة جنوب كارولينا، 1980س)، ص 393.

74. فريهنلج: تمهيد إلى حرب أهلية، ص 355.

75. لأسباب مماثلة، رفض كالهون عرض الرئيس جاكسون بحظر توزيع نشرات تحضيرية في الجنوب: إن قبول عون فدرالي حول هذا الموضوع سيكون مد السلطة الفدرالية إلى الشؤون الداخلية للولايات على نحو خطير.

76. أوراق جون سي كالهون، مجلد XIII، ص 105.

77. نفس المصدر، ص 106.

78. مثلاً، بالاتفاق على التسامح نحو تجارة العبيد في عام 1808 (مادة I، مقطع 9، مقطع 1) وبقبول قاعدة الثلاثة أخماس (مادةI، مقطع 2، مقطع 3)، مما ساعد على توازن سلطة الجنوب والشمال في المجلس.

79. حجة "مناصرة الديمقراطية" الكلاسيكية لكبت موضوع انقسامي أطلقها السيناتور بينتون في عام 1848: "تكونت هذه الحكومة الفدرالية لأمر آخر غير عرض هذه المسألة الخبيثة التي تفرض علينا باستمرار حتى انقطاع العمل الأهم... إن ما اعترض عليه هو أن يوقف، ويؤجل، ويهزم عمل البلاد الحقيقي، عمل البلاد الملح العاجل الضروري بفرض هذه المسألة علينا. نحن نقرأ في الكتب المقدسة بأن أناساً معينين أصابهم وباء الضفادع، وكان الوباء في كل مكان. لا يمكنك النظر إلى الطاولة إلا وكانت هناك ضفادع، لا يمكنك أن تجلس إلى وليمة إلا وكانت هناك

ضفادع، لا يمكنك أن تذهب إلى منصة زفاف وترفع الملاءات إلا وكانت هناك ضفادع!... ها هي هنا، المسألة السوداء هذه، على الطاولة إلى الأبد، على سرير الزوجية، في كل مكان!... إنني أذكر الوقت الذي لم يكن فيه أحد يفكر في سؤال رجل من العامة عن آرائه حول مد العبودية أكثر من سؤاله عن طول قدمه". (كونغرسينال جلوب، الكونغرس الثلاثون، جلسة I، ملحق، ص686؛ اقتبس في أندرو ماكاولن، تاريخ الولايات المتحدة الدستوري (نيويورك،أبليتون - سينتشري - كروفتس 193) ص509)

80. جيرتز، "الثورة المتكاملة"، ص 310.

81. في الواقع، ليبارت وضع نظريته على أساس مبدأ كالهون "أغلبيات منسجمة"؛ لإشاراته إلى كالهون، أنظر: الديمقراطية في مجتمعات متعددة الأعراق، ص 37،125،149.

82. جون سي كالهون، مقال عن الحكومة (إنديانابوليس، بوبس - مريل، 1953)، ص 9-78.

83. يؤمن كالهون، مثله مثل روستون، بأنه من غير المفهوم لدستور أن يخلق داخل مجتمع خال من فئات "ومن الصعب فهم أن أي شعب لا يوجد بين أفراده (دساتير) ستنظمهم أو أنها تستطيع تنظيمهم لتكوين حكومات كهذه، بينما ليس من المدهش تماماً أنهم سيخرجون من نزاعات بين أنظمة أو طبقات مختلفة حين تساعدهم مجموعة ظروف مناسبة" (نفس المصدر، ص 79).

84. ذكر في سي. فان ودورد: "صليبية شمالية ضد العبودية" نقطة أمريكية مضادة: العبودية والعنصرية في الحوار الشمالي/ الجنوبي (مطبعة جامعة اكسفورد،1983)، ص142.

85. مناظرات لنكولن - دوجلاس، حررها روبرت جوهانسن (نيويورك، مطبعة جامعة أكسفورد، 1965)/ ص 121.

86. نفس المصدر، ص 265.

87. روجر فشر ووليم يوري، الوصول إلى نعم: اتفاقية متفاوض عليها بلا استسلام (هارموندزويرث، بنجوين، 1983)،37.

88. مناظرات لنكولن - دوجلاس، ص 256.

89. نفس المصدر،ص233.

90. نفس الصدر، ص325.

91. نفس المصدر، ص256.

92. بالنسبة لفهمي لموقف لنكولن حول هذا الموضوع، أنا مدين إلى ج. ديفيد جرينستون، "الثقافة السياسية والتطور السياسي الأمريكي: الحرية والاتحاد والقطبية الثنائية الليبرالية"، في دراسات في التطور السياسي الأمريكي، 1 (1978)، ص 1-49.

93. مناظرات لنكولن - دوجلاس ص216.

94. مادة IV أنظر 2، فقرة 3.

95. مناظرات لنكولن - دوجلاس، ص 199-236. وكما عبر عن هذا احد المعلقين: "أن تصور كنساس كجنة سكان ومزارعين على حد سواء، ثم أن تشرع بأن الناس في المنطقة سيقررون قضية العبودية الحارقة على أساس سيادة وضع اليد، كان كأن تدخل ديكي صيد اثنين إلى داخل برميل" (جيمس ماكجريجور بيرنز، كرم الحرية (نيويورك، نوف، 1982) ص 550.

96. مناظرات لنكولن - دوجلاس، ص 136.

97. آرثر بستور، "الحرب الأهلية الأمريكية كأزمة دستورية"، القانون الأمريكي والنظام الدستوري: وجهات نظر تاريخية، حررها لورنس فريدمان، وهاري شايبر (كيمبردج، مساشوسيتش، مطبعة جامعة هارفرد، 1978) ص 219-234.

98. طبقاً لدوجلاس، فإن "الثورة العظيمة" هي أن الأحزاب الجديدة بدت وكانها منقسمة بخط جغرافي "(مناظرات لنكولن - دوجلاس، ص 116).

99. كلاسيكياً، كانتويل، ضد كونتيكت، 310 يو إس 296 (1940)، حيث أعلن أن أي تفسير قانون، كمنع شهود يهوه من عزف إسطوانات ضد الكاثوليكية، هو أمر غير دستوري.

100. إنجل ضد فيتال، 370 وي إس 421 (1962)؛ وولاس ضد جافري، 105 إس سي تي 2479 (1985): إن القرار المتناقض ظاهرياً، رغم انه لم يكن غير معقول بالكامل، كان قراراً لتكميم الصمت.

101. جيه. دبليو. برات: دين وسياسة وتنوع: موضوعة دولة الكنيسة في تاريخ نيويورك (إثاكا،مطبعة جامعة كورنيل، 1967)،ص 185.

102. احتوى قانون 1842 فعلاً استراتيجية مختلطة: وقد استكملت محاولة فصل السياسة عن الدين بالتنازل للولاءات الدينية للأغلبيات المحلية. وبقيت قراءة الإنجيل بعد الحظر العام على الممارسات الطائفية في المدارس؛ لكن نسخة الملك جيمس استعملت في مناطق البروتستانت، بينما اعتمدت نسخة دواي Douay في مقاطعات الكاثوليك (نفس المصدر، ص 189).

103. قيل على نطاق عام إن مادة اللاتأسيس انكرت حق تأسيس كنيسة للحكومة القومية لكي تحمي فقط الكنائس المؤسسة في الولايات. وعن الحجة المضادة، أنظر ليوناردليفي، "المعنى الأصلي لقانون التأسيس"، آراء دستورية (نيويورك، مطبعة جامعة اكسفورد، 1986) ص 135-161.

104. مالكولم ضد مجلس التعليم (1947) 333 يو إس 203، 216-17. بمراجعة تاريخ موضوع الدولة - الكنيسة فيما يتعلق بتأثيرها على التعليم العام، لاحظ فارنكفورتر أيضاً ان "في مساشوسيتس، وبجهود هوراس مان إلى حد كبير، منع كل التعليم الطائفي، من المدرسة العامة حتى ينفذها من أن يمزقها نزاع مسيطر" (نفس المصدر، في 215).

105. 333 يو إس 227،203.

106. نفس المصدر، 227،203.

107. سبق وربط القاضي بلاك تشابك الكنيسة - الدولة مع "النزاع المدني" في قضية إفرسون ضد مجلس التعليم (330 يو إس 8،1 (1947)، لاحظ أيضاً لجنة التعليم العام والحرية الدينية ضد نيكوست، 413 يو إس 756،794-8، ورأي باول عن التعددية؛ ميك ضد بتنجر، 431 يو إس 34 ورأي ستيوات عن التعددية؛ ولمان ضد ولتر 433 يو إس 229، 258 (1975)؛ أولكر ضد فيلتون، 105 س.سي تي. 3232، 3(1985). لملخص معاصر قدمه ناصر اختبار الانشقاق، أنظر ميك ضد بتنجر، 421 يو إس 349، 374- 385، برينان، موافق جزئياً مختلف جزئياً. 9، 372 (1975)

108. ولز ضد لجنة الضرائب، 397 يو إس 664،694،695 (1969).

109. بول فروند، "الدعم العام للمدارس الأبرشية"، هارفرد لو ريفيو، 82، (أيار/ مايو 1969)1962.

110. 403 يو إس 602 (1971).

111. نفس المصدر.

112. نفس المصدر. انظر أيضاً أيضاً أكولار ضد فيلتون 105 س سي تي 3232، 3240 (1985) ، اتفاق باول.

113. تذكر، مرة أخرى، ان رغبة طاغية في وحدة وطنية هي شرط مسبق اساسي لموافقة المجموعات المتنافسة لتضع خلافاتها جانباً. ويبدو أن اهتماماً مشتركاً فقط في امن عسكري، مثلاً، اغرى الإسرائيليين الأصوليين والعلمانيين في تأجيل أي قرار قاطع حول وضع الدين في بلادهم (ناداف سافران، إسرائيل: الحليف المحصن (كيمبردج، ماشوسيتس، مطبعة جامعة هارفرد، 1981) ص 200-219).

114. يشير القاضي رهنكوست، مثلاً، بخفة إلى البحث "المراوغ إلى حد ما " في احتمال سياسي انقسامي (مويلر ضد ألن 463 يو إس 388،403،ن.11 (1983)؛ لاحظ أيضاً: احتمال انقسام سياسي كدليل تشابك غير مستحق هو غير مقنع أيضاً" (اكولار ضد فيلتون، 105 إس سي تي 3232،3247 (1985)، القاضي أكنور، مخالفاً)؛ و "حسب رأيي، فإن الانقسامات السياسية على خطوط دينية يجب ألا تكون اختباراً مستقلاً للدستورية" (لينش ضد دونيلي، 104 إس سي تي 1355. 1367 (1984).

115. يوافق برينان لكنه يؤكد أن الانقسامية السياسية تبقى علامة مفيدة لتشابك مؤثر (لينش ضد دونيلي، 104 إس سي تي 1355،1374 (1985)).

116. ليونارد إف.ماننج، قانون علاقات الدولة والكنيسة (سانت بول، منيستا، شركة وست للنشر، 1981)، ص 235.

117. يفاقم نقاش حر من ميل الآراء الدينية إلى أن تصبح طائفية على نحو خطير. لذلك، وطبقاً لـ جان بودين: "أعلن أمراء الألمان في اجتماع كبير في اوجسبيرج. وحين انتهك رجل هذا القانون بتهور، حكم عليه بالإعدام، وقمعت الانتفاضات في تلك المدينة حتى الوقت الحالي "(حلقة دراسية عن السبعة حول أسرار السامي (مطبعة جامعة برنستون،1975)،ص 167). وبقوة التقاليد، آمن أغلب منظري القرنين السادس عشر والسابع عشر والسياسيين أدركوا أخيراً أن بيتاً منقسماً يمكن أن يصمد، لو فهم الخلاص كأمر خاص كليا. وكانت قاعدة لا مزيد من النقاش، المذكورة هنا، محاولة أولى وفجة إلى حد ما لإبقاء النظام المدني بإبعاد الخلاف الديني عن الساحة العامة.

118. إيه.جيمس رايتشلي، الدين في الحياة الأمريكية العامة (واشطن، دي سي، بروكنجز، 1985) ص 167.

119. طبقاً للمدافع الرئيسي لمبدا الانقسام: "قد لا يتحقق هدف الدولة لمنع الشجار والنزاع الطائفي بتنظيم الخط 435 يو إس 618،618،641 (1978) برينان، موافقة.

120. لينش ضد دونيلي، 465 يو إس 668 (1984)، بالحكم على أن مشهد عيد الميلاد\ المدعوم علناً لا يوحي بموافقة الحكومة على المسيحيين أو عدم موافقتها على غير المسيحيين.

121. ماكدانيلز ضد باتي، 435 يو إس 618،0،641.

122. وولتر بيرنز: التعديل الأول ومستقبل الديمقراطية الأمريكية (نيويورك، بيسك بوكس، 1976)، ص 119-28.

123. وولتر بيرنز: "أخذ الحقوق باستهتار"، إعادة النظر في الليبرالية، تحرير دوجلاس ماكلين وكلوديا ميلز (توتوا، نيوجرسي، رومان وألانهيلد، 1983)، ص 62.

124. هذا إلى حد ما ختام نزاع الإجهاض والنظام الأمريكي، تحرير جلبرت واي. شتاينر (واشنطن دي سي، بروكنجز، 1983).

125. لكن لبست المسألة ما إذا كان على الأموال الفدرالية أن تستعمل للدفع عن الإجهاض.

126. ثورنبرو ضد الكلية الأمريكية للتوليد، 106 إس سي تي 2169،2197، (1986) ، القاضي وايت مخالفاً.

127. 393 يو أس 97 (1968).

128. نفس المصدر، 97،108.

129. نفس المصدر، 97،103. العناية بالحماية الدستورية لشروط الحكومة بالنقاش ظاهرة حتى بصورة أكثر في نتائج تحقيق محكمة المنطقة في الولايات المتحدة في ماكلين ضد آكنسو 529 ف، ملحق 1255 (إي دي آكنسو 1982)، المتبنية تشريعاً غير دستوري يطالب بمعاملة متوازنة لنظرية تطورية وعلوم الخلق؛ كل الوثائق المتعلقة بالموضوع متوفرة في الخلقية والعلم والقانون، تحرير مارسل لا فوليت (كيمبردج، مساشوسيتس،مطبعة أم آي تي،1983).

130. 393 يو إس 112،91-13.

131. روبرت هـ بروك:"مبادئ حيادية وبعض مشاكل التعديل الأول"، وقائع قانون إنديانا مجلد 47، عدد 1 (خريف 1971)،3.

132. نفس المصدر 21.

133. نفس المصدر 20،28

134. كما هو معروف تماماً، يناقش بعض الفلاسفة عقلانية عملية التحقيق العلمي. لكن، حتى بول فيرابند سيكون قادراً على ذكر الفرق بين نظام عدالة جنائية تصدر فيه الأحكام مسبقاً ونظام تكون فيه الأحكام المسبقة قابلة للمراجعة على الأقل على نحو مفهوم في ضوء الدليل.

135. جريجوري الطوري، تاريخ الفرنكيون، كتاب IX، فصل 19،(هارموندزويرثن بنجوين، 1977)، 501-502.

136. المثال مثير للاهتمام، انظر بيرل إل. بيلمان، لغة السرية (مطبعة جامعة رنجرز، 1984).

137. هذه نسخة منقحة من ورقة قدمت إلى المؤتمر عبر الدستورية والديمقراطية الذي نظمته جامعة أوسلو في يوستاوست، الترويج في 16-19 كانون الثاني/يناير 1983. وأورد أن أشكر المشاركين، وعلى نحو خاص آنوتد هيلاند وجون إلستر لتعليقاتهما. ويشكل الفصل تأملاتي الشخصية حول مناقشات ومواضيع تجمعت ضمن إطار عمل المشروع عن "تطلعات ديمقراطية: انتقالات من الحكم الاستبدادي"، برعاية مركز وودرو ولسون، واشنطن دي سي، وإخراج جيلير مو أودونيل وفليب سي. شميتر. وقد أقنعتني جوان فوكس برزفورسكي وفيليب سي. شميتر لتنقيح صيغ أصلية عديدة.

138. خوان لنز: "نظام استبدادي:إسبانيا"، في كتاب: سياسات جماهيرية: دراسات في علم اجتماع سياسي (نيويورك،فري برس)، تحرير: إريك ألاردت، وشتاين روكان. جيلير مو أودونيل: العصرنة والاستبدادية البيروقراطية: دراسات في سياسات أمريكا الجنوبية (بيركلي، مطبعة جامعة كاليفورنيا، كارن إل. رمير، جلبرت دبليو ميركس،"عودة إلى الاستبدادية البيروقراطية"، مجلة البحوث الأمريكية اللاتينية، 17 (1982)، 3-41، مع رد بقلم أودونيل.

139. عن صعوبات تحديد هوية جهاز السلطة الاستبدادية، انظر مقالي: "رجال من حديد ورجال قوة في بولندا" ملاحظة لاحقة شباط/فبراير 1982. عرض فرناندو هـ. كاردوسو تحليلاً أوسع.

140. لمناقشة الظروف التي أخرج العسكريون فيها أنفسهم من الحكومة في أمريكا اللاتينية، انظر مقال الآن روكييه في كتاب جيلير مو أودونيل، فيليب سي. شميتر ولورنس وايته: محررين، انتقالات من حكم استبدادي (4 مجلات، بلتيمور، مطبعة جون هوبكنز).

141. في أنظمة كهذه، تختار القوى السياسية المتنافسة استراتيجياتها آخذة بعين الاعتبار تهديد تدخل 1956-1976"، مجلة دراسات التنمية، 15 (1978) 3-33.

142. هذه ليست حجة رسمية وقد أقيمت على أساس عدد من افتراضات ضمنية. لكن، إذا كان الحل للمفاوضات هو توازن برلماني، فسيكون من الصحيح أن يفضل مشارك واحد على الأقل، وكل المشاركين باستثناء مشترك واحد على الأكثر، العودة إلى أفضل استراتيجية إجابة لهم حين ينهون المفاوضات.

143. آدم برزفورسكي: "أسس مادية للموافقة: السياسة والاقتصاد في نظام سيطرة سياسية" السلطة السياسية والنظرية الاجتماعية، 1 (1980)، 23-68. آدم برزفورسكي ومايكل ولرشتاين، "بنية النزاع الطبقي في المجتمعات الرأسمالية الديمقراطية"، مجلة العلوم السياسية الأمريكية، 76 (1982)، 215 – 238.

144. إحدى الورقات المثيرة للاهتمام والحديثة عن هذا الموضوع هي بقلم روبرت جرافتشاين" التفسير العلمي الاجتماعي لنظرية اللعبة"، إركنتنيس (تحت الطبع). انظر أيضاً مقالة: "فشل مفهوم ويبر عن الشرعية: أسبابه ودلالاته، جورنال أف بوليتكس، 43 (1981)،456-472.

145. إن أفضل مراجعة استخرجت منها هذه القائمة هي من تأليف دنيس سي. مويلر، الاختيار العام (مطبعة جامعة كيمبردج،1979).

146. الكتاب الكلاسيكي هو طبعاً كتاب دوجلاس راي: النتائج السياسية للقوانين الانتخابية (نيوهافن. مطبعة جامعة يال). لكن هذا الكتاب التجريبي على وجه الحصر. وبدورها كانت محاولات تفسير نظري لعدد الأحزاب غير ناجحة على نحو فريد.

147. OECD صفقات جماعية وسياسات حكومية في عشرة أقطار من OCED (باريس، 1979) بيتر لانج: "ظروف أزمة للوائح أجور متفق عليها: فحص ابتدائي لبعض الفرضيات"، ورقة غير منشورة، 1981. كولين كراوش: "ظروف لتقييد أجور النقابات"، في ليون إن. لندبيرج وتشارلز إس.مايو، محرران: سياسيات التضخم والركود الاقتصادي (واشنطن، مؤسسة بروكنجز، 1985).

148. من المناطق التي يعرف فيها الكثير عن تأثير المؤسسات على النتائج منطقة الأنظمة التعليمية.

149. إن فكرة السلطة السياسية كصفة جماعات لتحقيق مصالحهم الخاصة تعود إلى نيكوس بولانتزاس: السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية (لندن، كتب اليسار الجديد، 1973).

150. أحدث الكتب تأثيراً على هذه الخطوط هو كتاب رالف مليباند: الدولة في المجتمع الرأسمالي (نيويورك،بيست بوركس،1970). لكن موقف مليباند غير ثابت: فهو يجادل أولاً أن المؤسسات العالمية تعيد ببساطة إنتاج لا مساواة اقتصادية وسياسية، لكنه يحلل بعد ذلك، وعلى نحو قوي الإقناع كما يمكن أن يضاف، الانحياز الناتج عن المؤسسات. لكن، إذا استطاعت المؤسسات إدخال انحياز لصالح اليمين، عندئذ يمكنهم أن يدخلوا انحيازاً بها.

151. قد يكون المثال الكلاسيكي هو فهم مقاطعة الانتخابات من قبل المحافظين في بلاد أوروبية عديدة عند منعطف القرن. لقد ظنوا أن الناس ذوي العقول الأكثر تهذيباً هم الذين يمتنعون عن التصويت لنفورهم من صخب الحملات الانتخابية السوقي. لذلك

فهم يدافعون عن التصويت الإجباري. أنظر هربرت تنجستون، السلوك السياسي (توتوا، مطبعة بدمنستر، 1932).

152. دوجلاس فيرني: الإصلاح البرلماني في السويد، 1866-1921 (لندن، مطبعة أكسفورد 1957)، ص 168.

153. دانكوورت إيه. روستو: سياسات المصالحة، دراسة الأحزاب ومجلس الوزراء في السويد (مطبعة جامعة برنستون، 1955)، ص 59. مقال روستو عام 1970 لا يزال العمل الكلاسيكي عند الانتقال إلى الديمقراطية: "انتقال إلى الديمقراطية: نحو نموذج دينامي"، سياسيات مقارنة، 2 (1970)، 337-363.

154. أنظر يوليفار لامونييه" O discurso e o proceso" ورقة قدمت في مؤتمر" تطلعات للديمقراطية انتقالات من الحكم الاستبدادي، "مركز وودرو ولسون العالمي، واشنطن العالمية، واشنطن العاصمة، 25-26 أيلول سبتمبر، 1979.

155. من الجدير بالتذكر أن ما يمكن ضمانه هو احتمالات فقط، لكن تلك الأحداث غير المحتملة تحدث فعلاً. ومثالي الأثير هو رد فعل الجريدة التشيلية إلـ ميركوريو على انتصار سلفادور ألندي الانتخابي: "لم يتوقع أحد أن ينتخب رئيس جمهورية ماركسي بواسطة حق انتخابي سري وعالمي وبورجوازي" (5 أيلول/ سبتمبر 1970).

156. من نافلة القول إن هذا ليس سؤالاً جديداً. إذ شغل موضوع الأهمية النسبية للبنية والمؤسسات الاجتماعية علماء السياسيين خلال الخمسينات (دوفيرجر، ليبست). وفيما بعد إلى حد ما، أصبح هذا الموضوع مركز خلافات بين العلماء السياسيين، الذين انقسموا بين "مؤسساتيين" – الذين فكروا أن دراسة المؤسسات كافية لأن المؤسسات تحدد السلوك – و "السلوكيين" الذين تجاهلوا المؤسسات تماماً.

157. لا أجادل في أن عملية التحول إلى الليبرالية يجب أن تبدأ، وأنها بدأت في كل مكان مع احتكار شعبي، كما يوحي روستو في "الانتقال إلى الديمقراطية". لقد اقتنعت حقاً بكاردوسو بأن الدافع الابتدائي في البرازيل جاء من فوق ويمكنني التفكير في حالات أخرى حين كان هذا صحيحاً في بولندا في عام 1956 وتشيكو سلوفاكيا في عام 1968. أنظر إلي كاردوسو في انتقالات، إضافة إلى ورقتي: "بعض المشاكل في دراسة الانتقال إلى الديمقراطية" وستنشر أيضاً في انتقالات: وقد فحص هذه الورقة نقدياً تلك التفسيرات للتحول إلى الليبرالية التي تعزى إلى نقص الشرعية.

158. لوصف التسريح في إسبانيا والتفسيرات المختلفة لهذا التسريح، أنظر خوزية ماديا مارافال1975-1980 (مدريد ، توروس،1981) وعلى نحو خاص ص 28-31. من

سوء الحظ أن تفسير مارافال نفسه بعيد جداً عن الحسم ويظل التحليل التفصيلي للعلاقة بين تسريح شعبي واستراتيجيات حزب بحاجة إلى إجراء.

159. سانتياغو كاريلو (باريس، سول 1974). اقتبس من الذاكرة.

160. أنظر بعض التأملات المثيرة للاهتمام إلى حد ما عن هذا الموضوع من قبل جورجي سيمربون: (مدريد، 1978).

161. بارنجتون مور، الابن: الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية (بوسطن بيكون، للنشر، 1965).

162. إذا تذكرت تماماً فإن ستيفان نواك قدم تفسير لعبة نظرياً للوضع في خريف عام 1982، في . وارسو (تشرين الأول/أكتوبر 1981).

163. سأدعي حقاً بأن "المعتدلين" هم، على نحو عام، أشخاص نافرون من المخاطرة، وليسوا أشخاصاً لديهم أهداف أكثر اعتدالاً.

164. أنظر مقالي: "الديمقراطية الاشتراكية كظاهرة تاريخية"، مجلة نيولايف 122 (1980).

165. أنظر برزفورسكي، ولبرشتاين، "بنية النزاع الطبقي".

166. إنني أبحث بعض هذه المضامين في فصل 10 لاحقاً.

167. إنني لا أتظاهر هنا بالأكاديمية. وأنا منهمك هنا في حوار ذي مفارقة زمنية إلى حد ما مع توكفيل، حيث لا آخذ بعين الاعتبار إلى حد كبير السياق التاريخي الذي كتب فيه والالتباسات المتنوعة التي قد يميزها قارئ مدقق. وآمل، طبعاً، أن يجد علماء توكفيل شيئاً هنا يخاطب اهتمامهم، لكن اهتمامي يقع في مكان آخر.

168. أنظر إلستر (1978) ص 99 وما بعدها لتحليل هذه المغالطة.

169. مغالطة التركيب هي الاستنتاج من ص 99 لأي س، من المحتمل أن س هي د " إلى الممكن لجميع س، س تكون د ". والاستنتاج العكسي ليس مغالطاً، بل صحيح. والاستنتاج غير الصحيح هو الاستنتاج من "الممكن لجميع س، س تكون د " إلى " لأي س، من المحتمل أن س هي د واحدة". إنني أدعو هذا مغالطة التقسيم. ولا بد أن أضيف أن هذه تحمل فقط علاقة بعيدة إلى الإصلاح القياسي المنطقي (لهذا، أنظر هامبلين، 1970).

170. كاتونا (1951)، ص 45 وما يليها.

171. بعد هذا ستكون الإشارات إلى الصفحات في النص إشارات إلى توكفيل (1969).

172. لهذا التمييز أنظر فلير (1968)، ص 199 وما بعدها.

173. توكفيل (1953) ص 110-111.

174. نوزيك (1969) ص 480 يشير إلى حكم من المحكمة العليا هو: "إنه ليس ممارسة عمالية ظالمة أن يغلق صاحب عمل عمله كله، حتى إذا كان الإغلاق نتيجة لضغينة ضد النقابات، لكن إغلاق جزء من عمله يعتبر ممارسة عمالية ظالمة".

175. التمييز بين هاتين الحالتين عرض جيداً باعتبار نظرية ماركس للميل إلى معدل سقوط الربح والميول المضادة التي تعمل في الاتجاه المضاد (إلستر 1985، فصل 3). وبعض الميول المضادة نتجت من نفس السبب (أي تجديدات توفير العمل) التي تخلق الميل "الرئيسي"، بينما الميول الأخرى تظهر كردود فعل للميل الرئيسي حين يرى رجال الأعمال معدل سقوط الربح.

176. يجادل جرانوفيتر (1973) بأن "الروابط الضعيفة تلعب دوراً في تحقيق تماسك اجتماعي" وأن "التماسك المحلي لجاليات عرقية تتماشى مع مجتمع عوالمي متشظ إلى مدى مفرط".

177. للمناقشة، أنظر إلستر (1983) فصل 5.

178. شومبير (1961) ص 83.

179. لا يجادل توكفيل طبعاً بأن معدل ضرائب أعلى يؤدي إلى دخل تفرض عليه ضرائب عالية بل إن الحجة هي في أن المؤسسات الديمقراطية هي السبب الشائع لكلا الظاهرتين.

180. لكن "العكس" هو تعبير غامض. فقد يعني غياب الظاهرة المتعلقة بالموضوع، أو حضور الظاهرة العكسية جوهرياً. إن عكس نظام يحمل الناس على الهروب أحدهم من الآخر قد يكون نظاماً ليس له تأثير، أو أنه نظام يجمعهم معاً إيجابياً (إلستر 1984 أ).

181. توكفيل (1953) ص 240- 341.

182. نفس المصدر، ص 343.

183. استطيع هذا التمييز أكثر في فصل 10.

184. تنسحب هذه الفقرة بثقل على إلستر (1984 ب. لمسوحات مفيدة، أنظر أيضاً كروك (1980)، وستادون (1983).

185. إلستر (1978) ص 141 وما بعدها، تطوّر هذه الفكرة أيضاً.

186. لمناقشة هذه الفكرة أنظر روزبيرغ (1976).

187. أنظر أيضاً لهذه الفكرة سيرت وجرور (1975)، وجودين (1982) فصل 9.

188. لمناقشة المواقف نحو الزمن في الآثار الكلاسيكية القديمة، أنظر فين (1976) ص 642 وما بعدها.

189. إلستر (1984 ب) فصل 1-2.

190. بانلسبة للانقياد للرغبات، أو "ضعف الإرادة"، أنظر ديفيسون (1980). فصل 2؛ وبالنسبة للتلون أو تغيير التفضيلات المتأصل، أنظر فون فايزاكر (1971)، بالنسبة للانقياد للرغبات أو عدم القدرة على التمسك بخطط ماضية بسبب تفضيلات الوقت غير الأسية، أنظر آينسلي (1975). إن مناقشات توكفيل عرضية إلى حد لا تسمح لنا بتحديد إلى أي من هذه الظواهر المرتبطة ارتباطاً وثيقاً يشير هو.

191. لمناقشات أخرى لليبز، أنظر إلستر (1984 ب) ص 10 رقم 19 وبخاصة إلستر (1975) ص 211 وما بعدها، ص 229 وما بعدها.

192. لامبيرتي (1983) مفيد جداً بهذا الخصوص.

193. سيتخذ جواب على هذا السؤال الشكل التالي: إذا كان (بي، كيو)، ثم آر. من هذا لا يستطيع الإنسان أن يصل إلى استنتاج طبعاً: إذا كان بي، ثم (كيو، آر). مع ذلك يستطيع الإنسان أحياناً أن يكون انطباعاً بأن توكفيل يريد أن يستعمل فقط وجود المؤسسات الديمقراطية كمتغير مستقل ليوضح كلا من ملاحظتها 30. باري (1980) ص، 193.

194. أنا ممتن جداً لستيفن هولمز وسوزان هويفيك لمساعدتهما لي بلغتي الإنجليزية في هذا الفصل.

195. سي. شميت Verfassungslethere. (1928) (برلين 1970)، ص 37 وما بعدها.

196. في الأعمال الإنجليزية (توماس هوبز، مجلد 2 (دار مستار، 1966) ص 175 وما بعدها.

197. تي. هوبز: لوياثان، نفس المصدر، مجلد 3، ص 252.

198. إم فيبر: منهجية العلوم السياسية (نيويورك، 1949)، ص 26 وما بعدها.

199. نفس المصدر، ص 147.

200. نفس المصدر، ص 148 وما بعدها.

201. نفس المصدر، ص 152.

202. إيه. جدنز: السياسة وعلم الاجتماع في تفكير ماكس فيبر (لندن، 1972) ، ص 56.

203. ماكس فيبر في رسالة إلى روبرت مكلز (1908)، اقتبس من دبليو. مومسن: ماكس فيبر، ص 421.

204. نفس المصدر، ص 155 وما بعدها.

205. نفس المصدر، ص 155.

206. نفس المصدر، ص 156.

207. فيبر: الاقتصاد والمجتمع (نيويورك، 1986)، ص 882.

208. نفس المصدر، ص 874 وما بعدها.

209. نفس المصدر، ص 125.

210. نفس المصدر، ص 153.

211. نشر هذا الفصل بالأصل في Social Science Information (لندن وبيفرلي هلز، SAGE) 18، قد وضع الفصل على نحو رئيسي على أساس مقالين شاملين Rettstaten og den selvdetruerent makt: Nen refleksioner 19 arhundres, embatsmansstat "الرختستات والسلطة المدمرة ذاتياً: بعض التأملات في دولة الخادم المدني في القرن الـ 19 (في طبعة رون سلاجستاد) محرر Om staten (oslo, 1978) and Demokeati og rettstat: et perpekt - الديمقراطية والرختستات:

212. منظور حول النزاعات " iv pa 1800 – tallet politiske brytning السياسية في القرن التاسع عشر"، Historik Tidsskrift (oslo, 1979). ومنذ ذلك الوقت نشرت في: كتاب فرانسيس سجرستد، (De – mokrati og Rettssat (oslo, univ, for, 1984 سيعثر على مراجع أوسع في هذه المقالات. وقد استفدت من مناقشات عديدة مع زملاء، خصوصاً: Ottar: Dahl, Jon Elster, Per Maurseth and Jens Arup Seip.

213. أكد هذا التفسير لفكرة القرن الـ 18 الحاكمة: لفجوي (1961)، ص 38 مثلاً، وهيرشمان (1977).

214. هاتان النزعتان للدستورية هما أساس تحليل في دراسة ثاقبة (1967) لـ فايل.

215. أخذت العبارة من آرندت (1963، ص 139) حيث كان لها إشارة خاصة إلى الولايات الأمريكية.

216. جرين (1968). تم التأكيد على النقطة في مقدمة جرين. وأحد أهم الأعمال وراء إعادة التفسير هذه هو عمل بايلين (1965).

217. يستعمل ستانج مفهوم demokratisk – monarchisl لوصف النظام النرويجي.

218. الأعمال الرئيسية عن الثورة النرويجية هي: ستين (1951)، وسيب (1974) مايكلاند (1978).

219. الاقتباس من دبليو. هـ نيلسون. أنظر جرين (1968)، ص 58.

220. لوهمان (1974)، ص 190 وما بعدها، 211-12. أنظر أيضاً هايك (1973-6)، خصوصاً فصل 4 يردد هايك بأن فكرة أن: "كل القانون يكون، ويمكن أن يكون، ويجب أن يكون نتاج اختراع حر للمشرع.. هي زائفة فعلاً.." وطبقاً لهايك هناك "مغالطة قصدية" في فكرة أن الإنسان يمكنه أن يخلق معايير المجتمع (مجلد 1، ص 73).

221. يعالج سجرستد (1973) سياسة العودة إلى القيمة الاسمية التروبجية.

222. الخطاب السنوي لحاكم بنك النرويج، شباط/ فبراير 1927، ص 32.

223. Stortingsfotandlingene (محاضر الستورتنغ/ البرلمان) (1926) مجلد 7 أ، ص 129.

224. × هذه نسخة منقحة ومختصرة من مقال بي. آكرمان: محاضرات ستورز: اكتشاف الدستور، 93. ل. جيه 1030 (1984).

225. أنظر الأوراق الفدرالية، تحرير سي. روسيتر (نيويورك 1961) رقم 1، 33 (أ. هاميلتون). كل الاقتباسات ستكون من الآن فصاعداً من هذه النسخة المتوفرة ورقية الغلاف.

226. أنظر مثلاً ببليوس: مناقشة المندوزية للعبودية، في نفس المصدر، رقم 54، 336 – 341.

227. آر. دال: مقدمة إلى النظرية الديمقراطية (شيكاغو، 1956)، ص 31.

228. إيه. بيكل: الفرع الأقل خطورة (نيوهافن، 1962)، ص 16.

229. سي. بيرد: تفسير اقتصادي لدستور الولايات المتحدة (نيويورك، 1913). لمناقشة تفصيلية لوجهات نظر بيرد عن الثورة الأمريكية بشكل خاص، وعن أولئك المؤرخين التقدميين بشكل عام، أنظر آر. هوفستادتر: المؤرخون التقدميون (نيويورك، 1968)، 167 – 346. منذ أن كتب كتاب هوفستادتر، أصبح المؤرخون الأمريكيون أكثر شكية حول فرضية بيرد. ولجهد عميق التفكير في إعادة الاعتبار، أنظر جيه. دجنز: "القوة والسلطة في تاريخ أمريكا: قضية تشارلز إيه: بيرد ونقاده"، أمريكان هستوريكال ريفيو 86 (1981)، 701.

230. ليس هذا للقول بأن بيرد كان يبعد عن ذهنه تماماً لأسود الفدرالية. فهو بدلاً من هذا، ادعى بفخر بأن العمل كرائد لجهده الخاص ليحول السياسيات إلى اقتصاديات. أنظر بيرد: تفسير اقتصادي ص 158 – 188. ومن وجهة النظر هذه، فتأكيدي على أن

مساهمات الأوراق الفدرالية المميزة لنظرية الديمقراطية تطمس عظمة العمل الأصلية. ولتقييمات أخرى أسود الفدرالية، أنظر بيرد تفسير اقتصادي ص 158 – 188، وسي. ميريام: تاريخ نظريات سياسية أمريكية (نيويورك، 1920) ص 96 – 122؛ وفي. بارنجتون: تيارات رئيسية في التفكير لأمريكي (نيويورك 1927) ص 284 – 288. ولنقد مبكر لتحليل شخصية الأوراق الفدرالية التقدمية، أنظر بي. راين: إجماع واستمرارية، 1776 – 1791 (نيويورك، 1958)، ص 40 – 60.

231. أشهر هذه المشاريع هو الجهد في إيجاد روابط بين أسود الفدرالية وديفيد هيوم. أنظر جي. ولز: توضيح أمريكا (نيويورك، 1981)، ودي أداير الشهرة والآباء المؤسسون (نيويورك، 1974). وكما سيظهر، أعتقد أن تأكيداً مبالغاً به على المحافظ الرئيسي هيوم يشوه تشويهاً خطراً شخصية تفكير الأوراق الفدرالية – مع أنني لا أرغب بالتأكيد أن أنكر أهمية التنوير الاسكتلندي في النموذج المركب للتأثير الفكري.

232. قد يبدو أن هذا الطموح يجري ضد تيار الأسلوب الفكري الحديث – الذي يفخر في تحديد مكان معنى نصوص في السياقات التاريخية الخاصة التي أضفى عليها الحياة. مع هذا، أعتقد أن أول الانطباعات هنا مضللة. وفي مناسبة أخرى، آمل أن أبين أن تفسير التفكير الفدرالي قدم تكملات على نحو مفيد (وتعقيدات) لأهم عمل نصي جرب في العقود الأخيرة. أنظر، مثلاً، جيه. جي. إيه. بوكوك: اللحظة المكيافيلية (برنستون، 1975)، ص 506 – 552؛ جي. وود: خلق الجمهورية الأمريكية. 1776 – 1787 (نيويورك، 1969).

233. بي. أكرمان: العدالة الاجتماعية في الدولة الليبرالية (نيوهافن، 1980).

234. لتفصيل دقيق لوضع اتفاق مشابه بموجب قانون دستوري سابق، أنظر آر. كاي: "خلق الدساتير في كندا – الولايات المتحدة لـ جورنال، 111 (1984)، 126 – 136.

235. هـ. آرندت: عن الثورة (نيويورك، 1963)، ص 55 – 56. إن ما أدين به لآرندت فيما يلي يتجاوز إلى حد بعيد هذا الاقتباس الوحيد. لكن، سيكون من السخف أن نحاول تعليقاً كملاحظة هامشية حول نقاط اتفاقنا وخلافنا التي لا تحصى. لكن، على مستوى عام تماماً، سيكون واضحاً بأن آرندت سترفض التفسير الذي يلي، واجدة إياه مقدراً إلى حد كبير القيم الخاصية المدنية بالنسبة لرؤيتها الكلاسيكية الجديدة عن التأسيس.

236. أنظر أيضاً أسود الفدرالية رقم 37، 226 (جيه. ماديسون) (يصف: "صعوبات متأصلة في طبيعة التعهد نفسه").

237. أنظر رقم 10 أعلاه.

238. الأوراق الفدرالية رقم 40، 251 (جيه. ماديسون).

239. نفس المصدر رقم 40، 252 – 255 (مقتبساً إعلان الاستقلال، فقرة 2 [يو إس 1776) (الحروف المائلة أصلية). بينما الحجة المركزية على هذه النقطة في رقم 40، 251 – 255، اختبارات ملحقة مهمة تتضمن رقم 39، 43.

240. هل الكتابة بالحروف المائلة ذات معنى؟ أنا لا أعرف. ويقيناً أنه إذا كانت الأوراق الفدرالية نصاً للقرن العشرين، فمن الممكن أن يقال أن النماذج المميزة لتأكيد الطباعة (التي تحققت منها في الطبعات الأصلية) لها معنى. وفيما أنا ألاحظ الحروف المائلة الأصلية في مناقشتي، أعود إلى خبراء في طباعة القرن الثامن عشر ليخبروني ما إذا كان من الصحيح أن آخذها مأخذ الجد هنا. وعلى أية حال، لم يسفر السؤال عن أي شيء مهم – الحروف المائلة تضفي فقط تأكيداً طباعياً على معان واضحة في النص نفسه.

241. أنظر مثلاً الأوراق الفدرالية رقم 1، 33 (إيه. هاملتون)؛ رقم 46، 299 – 300 (جيه. ماديسون) رقم 49، 316 – 17؛ رقم 51، 323 – 325.

242. مثال على تأكيد الأوراق الفدرالية متكرر الحدوث عن الماضي الثوري وإصراره على الحاجة النهائية إلى تجنيد جماهيري قد يوجد في رقم 16، 103 – 105 (جيه. ماديسون) (الحاجة إلى استمرار تقليد ثوري)؛ رقم 28، 181 (إيه.هاملتون) (فصل السلطات يسهل تجنيداً شعبياً)؛ رقم 39، 240 (جيه. ماديسون) (الحاجة إلى شكل حكومة للحفاظ على مبادئ الثورة الأساسية) رقم 46، 298 (تقسيم السلطات السامح بتجنيد جماهيري)؛ رقم 49، 314 (ضرورة المحافظة على فتح "طريق دستوري إلى .. الشعب.. لمناسبات معينة عظيمة وفوق العادة)؟ رقم 60، 367 (هاملتون) (نشاط ثوري كضابط).

243. سبق ونوقشت شخصية الميثاق القانونية الزائدة في رقم 10 أعلاه. وسيكون كافياً هنا ملاحظة أن فرضية الأوراق الفدرالية المتكررة هنا والقائلة بأن الناس يعبرون عن أنفسهم على أفضل وجه عن طريق "مواثيق" على حلقات ومتشابهة، وليس عن طريق جلسات منتظمة لمجالس تشريع عادية. أنظر الأوراق الفدرالية رقم 37، 226 – 227 (جيه. ماديسون) رقم 39، 343 – 244؛ رقم 40، 250 – 255.

244. قد تكون هذه المصالح، وليس بالضرورة أن تكون، مادية على نطاق ضيق. ولم تكن الفئات القائمة على أساس غايات أيديولوجية ضيقة أقل تهديداً – والأكثر وضوحاً هو الجهد الذي تبذله جماعات طائفية لتأسيس كنيستها الخاصة رغم الاعتقادات المنقشة لمواطنيهم الزملاء. قارن نفس المصدر رقم 10، 84 (جيه. ماديسون) ("قد تنحط طائفة دينية إلى فئة سياسية"). في الحقيقة، يجادل مارتين دياموند، على نحو مقنع، بأن

الأوراق الفدرالية تجد، من كل أشكال ضيق الأحزاب؛ أن الضيق المادي هو أكثرها استعداداً للسيطرة عليه، وبناء على هذا فإنها تهدف إلى بنية دستورية تسعى إلى تفريغ سياسات فئوية إلى اتجاهات مادية خالية من الضرر نسبياً. انظر إم. دياموند: "الأخلاقيات والسياسة: الطريق الأمريكي"، في الأساسيات الأخلاقية للجمهورية الأمريكية تحرير آر. هورفتز (تشارلوتسفيل، 1977) ص 522، 39 – 56.

245. هذا طبعاً هو موضوع أشهر ورقة في الأوراق الفدرالية رقم 10. وبينما تم الاعتراف، على نحو عام بروعة تحليل ماديسون للسياسات الفئوية، هناك نزعة للاقتراب من الورقة الفدرالية رقم 10 كأنها موضوع حر الموقف تحتاج إلى تكملات صغيرة نسبياً من الأوراق الأخرى. لمثال لهذه النزعة أنظر دي. ترومان: العملية الحكومية الطبعة الثانية (نيويورك 1971) ص 4 – 5. لكن تعريف "فئة" الذي استعمله ماديسون في رقم 10 يكفي لتأسيس الصفة الجزئية الواعية ذاتياً لتحليل الورقة: "بكلمة فئة، أفهم أنها عدد من الموظفين، إن كانوا يبلغون الأغلبية أو الأقلية من الكل، اتحدوا ودفعوا إلى العمل بدافع عاطفة عامة أو بدافع مصلحة مخالفة لحقوق مواطنين آخرين أو مخالفة لمصالح المجتمع الدائمة والمجتمعة". (الورقة الفدرالية رقم 10، 87 [جيه. ماديسون]. وبدل أن نوحي بأن كل الجماعات السياسية هي فئوية بالضرورة، تفترض هذه الصياغة الـ ببليوسية مسبقاً قدرة القارئ على تمييز فئات عن حركات تهدف فعلاً إلى تعزيز "حقوق المواطنين" أو "مصالح المجتمع الدائمة والمجتمعة". بينما لم يذكر تكوين وشخصية هذه الجماعات الـ ببليوسية بالتفصيل في الورقة الفدرالية رقم 10، وهذا يبين فقط أن حجة رقم 10 غير كاملة في وعيها الذاتي، ولا يمكن معاملتها باستقلالية عن الأوراق الأخرى في الأوراق الفدرالية التي تقوم بالتعامل مع طبيعة السياسة الـ ببليوسية.

246. إن موضوع هذا الفصل طبعاً هو البدء بالتركيب النصي الضروري. ولتقليل الخلاف الحتمي إلى أدنى حد والذي ستولده قراءة كهذه، يؤكد الفصل أوراقاً كتبها أيضاً مؤلف الورقة الفدرالية رقم 10. بينما توجد فروق واضحة بين أوراق ماديسون وأوراق هاملتون (أنظر إيه. ماديسون: "الفدرالي شخصية منقسمة"، مجلة التاريخ الأمريكي 57 [1952]، 625)، لا أعتقد أنهما أدخلا المبادئ الأساسية العميقة للدستورية الثنائية. وتؤكد الورقة الفدرالية رقم 9 التي كتبها هاملتون اتصاله الحميم بموضوع ماديسون رقم 10 – أنظر الورقة الفدرالية رقم 9، 72 – 73 (إيه. هاملتون)، وتسعى إلى تحديد مكان خوف الفئة داخل الالتزامات الأوسع التي تحراها آخرون في تطلعات هاملتون السياسية. أنظر سي. كنيون: "ألكسندر هاملتون: روسو اليمين"، فصلية العلوم السياسية، 73 (1958)، 161.

247. ويكمن أفضل دليل للوحدة الأساسية للتفكير الببليوسي في حقيقة أن الحجة الديمقراطية الداعمة لمراجعة قضائية، وقد طورها هاملتون في الورقة الفدرالية رقم 78، تصبح واضحة بالكامل حين ينظر إليها في ضوء النصوص الببليوسية، التي كتبها إلى حد كبير، ماديسون والتي توقشت في هذا الفصل. أنظر ص 171 – 174 أدناه.

248. ينظر ببليوس حقاً أنه يطور مفهوماً جديداً، لكنه يصر على أنه يبني على أساس مبدأ مألوف تماماً: "يبدو أن التمييز المهم المفهوم جيداً في أمريكا بين دستور أسسه الشعب ولا يمكن للحكومة أن تعدله وقانون أسسته الحكومة ويمكن للحكومة تعديله، قد فهم قليلاً ولوحظ على مستوى أقل في أي بلاد أخرى" (الورقة الفدرالية رقم 53. 331 [جيه. ماديسون]. كما تميل أعمال تاريخية أخرى إلى دعم ثقة ببليوس في جذبه للجمهور لهذا التمييز الأساس. أنظر وود: خلق الجمهورية الأمريكية، ص 257 – 390).

249. إن تشاؤمية الأوراق الفدرالية حول هذا الموضوع جديرة بالتأكيد. وتأتي معالجة ببليوس الأوسع تفصيلاً كجزء من ورقة مهمة تفسر لماذا لا تعرض كل النزاعات الدستورية على الجمهور العام لحلها. "رغم النجاح الذي حالف مراجعات أشكال الحكومة التي أسسناها والتي أضفت الكثير من الشرف على فضيلة الشعب الأمريكي وذكائه، لابد من الاعتراف بأن التجارب ذات طبيعة متقلقلة أكثر من اللازم مما يجعل من غير الضروري مضاعفتها. ولابد أن نذكر أن كل الدساتير القائمة تكونت في وسط خطر كبت عواطف غير ودية تماماً نحو النظام والرفاق، ووسط ثقة حماسية للشعب في قادتهم الوطنيين، والتي خنقت التنوع العادي للآراء حول مسائل وطنية كبيرة؛ ووسط حماس عالمي متقد لأشكال جديدة ومتضادة أنتجتها نقمة وحنق عالميان ضد الحكومة القديمة، وبينما لا توجد أي روح حزب مرتبطة بالتغييرات التي تجري أو الأغلاط التي سيعاد تشكيلها، فإنه يمكن خلط خميرتها في العملية. ولا تشكل الأوضاع المستقبلية التي لابد أن نتوقع أن نضع فيها أي أمن مكافئ ضد الخطر الذي يهددنا". (الورقة الفدرالية رقم 49، 315). ومن المؤكد أن الإنسان يريد أن يقول أن ماديسون يعرف أنه يبالغ بوحدة الشعب الأمريكي وجدية التهديد البريطاني؟ يجب ألا نسمح للشكوك حول تقرير ماديسون التاريخي أن تطمس النقطة النظرية الأساس: يتوقع أن يتنازل الأمريكيون عن السياسات الفئوية فقط "في وسط خطر يكبت العواطف" (315). إنه المنشار القديم حول قوة حبل الجلاد الذي يركز العقل عليه على نحو غريب، لكنه ارتفع إلى مستوى الوعي السياسي الجماعي.

250. في حالة أن النقطة لم يتم إدراكها، يكرس ماديسون الورقة التالية إلى تنويعات على موضوعته. وحيث أن رجوعاً دائماً إلى الشعب حول مسائل دستورية سيسمح بتدمير

أشكال الدستورية عن طريق جماعات ضغط مهتمه بمصالحها، يعتبر ماديسون حسنات إجراء شرعي منظم قد يتولى الجمهور بموجبه مهمة المراجعة الدستورية: لابد أن تجتمع كل سبع سنوات جماعة مراقبين لاكتشاف وإنزال عقوبة على كل انتهاكات للدستور ارتكبت منذ آخر اجتماع للشعب. ويستجيب ماديسون بأن روح السياسات ذات المصالح الذاتية ستحط ببساطة من أشكال الرقابة الدستورية، مع أقوى الفئات المستخدمة لقوتها الموسعة لتتكلم باسم الشعب. وبدلاً من استعمال قانون لإجبار خلق سياسات تهتم بالمصالح العامة، لابد أن يكون ثمة جهد جماعي يتجاوز الفئات "غير المستغلة وغير المرغوب فيها، لأن انقراض الأحزاب يعني ضمنياً وبالضرورة إزعاجاً عالمياً للسلامة العامة، أو انقراضاً مطلقاً للحرية" (نفس المصدر رقم 50، 320 [جيه. ماديسون]). ويوضح الاحتمال الأول نجاح الجيل الثوري؛ والاحتمال الثاني يمكن تجنبه فقط إذا استفاد الجبل الثوري من العلم الدستوري للأوراق الفدرالية ليورث خلفاءه أشكالاً قانونية تعادل تحديات سياسات فئوية.

251. يمكن أن يوجد إصرار فصيح، على نحو خاص، لهذه النقطة في نفس المصدر رقم 6، 59 (هاملتون)، أنظر أيضاً رقم 31، 196 – 197؛ ورقم 36، 218 – 219؛ ورقم 43، 268 (جيه. ماديسون).

252. أنظر مثلاً رقم 69، 415 – 423 (إيه هاملتون).

253. أنظر نفس المصدر رقم 4، 49 (جيه.جاي)؛ رقم 18، 122 – 123، 124 – 125 (جيه. ماديسون وإيه هاملتون).

254. إن هذا المفهوم طبعاً الذي يولد التحليل الشهير للفئة قد بدأ في نفس المصدر رقم 9، 71 – 76. (إيه. هاملتون) وتتابع في رقم 10، 77 – 84 (جيه. ماديسون).

255. أنظر نفس المصدر رقم 14، 100 – 101 (جيه. ماديسون): رقم 37 – 228.

256. سي. مونتسكيو: روح القوانين تحرير إف. نيومان (نيويورك، 1949) ص 21 ("لم يعرف اليونانيون السياسيون الذين عاشوا تحت ظل حكومة شعبية أي دعم آخر سوى فضيلة..") التي تحاول الأوراق الفدرالية بذكاء أن تتجنبها بالاقتباس من مونتسكيو ضد نفسه. أنظر الأوراق الفدرالية رقم 9، 73 – 74 (إيه. هاملتون).

257. أنظر مثلاً الأوراق الفدرالية رقم 9، 72 – 73 (إيه. هاملتون)؛ رقم 10، 77 – 84 (جيه. ماديسون)؛ رقم 51، 320 – 325.

258. التصريحات الكلاسيكية هنا موجودة طبعاً في الأوراق الفدرالية رقم 10، 51.

259. إن الأمل الثنائي الذي تم التعبير عنه في هذه الجملة قد طور على نحو منتظم في الأوراق الست بدءاً برقم 46 وانتهاء برقم 51. لذلك فمن الأساسي دراسة هذه الأوراق معاً في جلسة واحدة، ومقاومة الإغراء لقراءتها في شكل مجمع واحد أو آخر.

260. لرفض سريعٍ ومتكررٍ لبولس Polis المدينة كنموذج لنظرية الدستورية الأمريكية، أنظر الأوراق الفدرالية رقم 9، 72 – 73 (إيه. هاملتون)؛ رقم 10، 78 – 84 (جيه. ماديسون)؛ رقم 14، 100 – 101؛ رقم 55، 341 – 342؛ رقم 63، 384 – 385.

261. نفس المصدر رقم 48، 310 – 311 (الحروف المائة في الأصل) (اقتباس جفرسون مع الموافقة).

262. نفس المصدر رقم 71، 433 (إيه. هاملتون). على خلاف النصوص الببليوسية التي اقتبست في السابق، يعزى هذا النص إلى هاملتون. لتحليل ملحوظ آخر للطريقة الإشكالية التي تمثل فيها المجالس الشرعية الشعب، وهذه المرة من تأليف ماديسون، أنظر نفس المصدر رقم 58، 357 – 361.

263. نفس المصدر رقم 63، 386 – 387 (جيه. ماديسون) (الحروف المائلة في الأصل).

264. أنظر ص 161 – 162 أعلاه.

265. لأعراض الحصول على أوسع دعم لحجتي، كتبت هذه الفقرة بطريقة تقدم أقصى مصداقية إلى التطلع الإيمائي. أي بتعريف الرموز أنها تتطلب "الفهم الواعي ذاتياً بأن الصورة هي مجرد رمز، وليست الشيء الذي يرمز إليه الرمز". وقد سمحت لنصير المحاكاة أن يقترح أن شكله في التمثيل لا يتضمن شكلاً مشابهاً لوعي ذاتي رمزي. لكن، لا أعتقد أن هذا الإدعاء المحاكي الساذج يمكنه أن يصمد أمام التدقيق. أنظر إيه. دانتو. تحول الشيء العادي (كمبردج، مساشوسيتش، 1981) ص 1 – 54، 32 – 89. ومن وجهة نظري، إن الشكل المحاكي للتمثيل يعرف على خير وجه كجهد لكبت يعرف المفسر الواعي ذاتياً بأن الرمز ليس حقاً الشيء نفسه الذي يرمز له، بينما ينقل التمثيل الرمزي معنى فقط بـ استفزاز تعرف المفسر الواعي ذاتياً على شخصية التمثيل الرمزية.

266. تم عرض هذه الفكرة بإيجاز في قطعة مشهورة من الورقة الفدرالية رقم 51، 321 (جيه.ماديسون)؛ أنظر نفس المصدر رقم 60، 366 – 367 (إيه. هاملتون). وحتى على نحو أهم، إنها تدفع الجزء الآخر من الأوراق الفدرالية – بدءاً من رقم 52 – التي تسعى إلى أن تبين كيف أن الفروع المختلفة للحكومة ستدقق نواقص كل منها الآخر، وبذلك تفرز "ممثلاً" كلياً أكثر من أي جزء من أجزائها المكونة لها.

267. أنظر نفس المصدر رقم 39، 241 – 242 (جيه. ماديسون).

268. أنظر نفس المصدر رقم 53، 331 – 336.

269. أنظر مثلاً نفس المصدر رقم 46، 294 – 295، رقم 48، 308 – 313، رقم 65، 397 (إيه.هاملتون).

270. أنظر مثلاً نفس المصدر رقم 10، 79 – 81 (جيه. ماديسون)؛ رقم 35، 214 – 217 (إيه. هاملتون)؛ رقم 62؛ 379 – 382 (جيه. ماديسون)؛ رقم 63، 384 – 389. لدراسة تفصيلية حديثة لهذه الموضوعة، أنظر جي. ويلز توضيح أمريكي (نيويورك، 1981) ص 177 – 264.

271. الأوراق الفدرالية رقم 10،80 (جيه.ماديسون).

272. نفس المصدر رقم 94،314.

273. نفس المصدر رقم 49، 314 – 317.

274. نفس المصدر 78، 469 – 470 (إيه.هاملتون).

275. نفس المصدر رقم 78، 467 – 468.

276. يعتقد ببليوس نفسه بصراحة أن المحاكم هي "الفرع الأقل خطراً" (نفس المصدر رقم 78، 465)، وأن الخطر الأعظم هو خضوع قانون للفئات التي استطاعت الحصول على تصاعد لحظي في الفروع الأخرى (471).

277. بيكل: الفرع الأقل خطراً، ص 16.

278. "إن الهدف من كل دستور سياسي هو، ويجب أن يكون، أولاً الحصول لحكام على رجال متمتعين بأعظم حكمة لتمييز، وأكثر فضيلة لمتابعة الخير العام للمجتمع؛ في المقام التالي، الحصول على الاحتياطات الأكثر فعالية للمحافظة على فضيلتهم بينما يستمرون في التمسك بثقتهم العامة". (الأوراق الفدرالية رقم 57، 350 [جيه.ماديسون]). وكامل رقم 57 من الأوراق الفدرالية هي طبعاً أفصح بيان وأعمق في هذه الموضوعة.

279. نفس المصدر رقم 76، 458 (إيه.هاملتون).

280. هذا هو جذر اعتراضي لأعمق تفسير حديث تأثيراً من الأوراق الفدرالية، الذي يوجد في دال: مقدمة إلى النظرية الديمقراطية ص 4 – 32. يقرأ دال ببليوس كأنه كان يسعى إلى حل المشكلة المعروضة في بي.مانديفيل: خرافة النحل (تحرير. إف كاي، لندن)؛ وتصميم نظام حكومة يمكنها أن تقدم نتائج محتملة دون أي رجوع إلى الفضيلة السياسية لمواطنيها. ومما لا يثير الدهشة، يجد دال أن ببليوس لا نظير له أمام هذا التحدي. ومقاله يفحص بالمعية كل وصلة ضعيفة في الحجة الفدرالية حين ينظر إليها كجهد لبناء جمهورية

بلا فضيلة. وحيث أن حجة دال تستحق اعتباراً جاداً، سأؤجل فحصها تفصيلاً إلى وقت آخر. والآن، مع أنه سيكون كافياً القول إنني أرفض فرضية دال المرشدة التفسيرية: الأوراق الفدرالية ليست حلاً فاشلاً لخرافة النحل، بل جهداً عميقاً لحل مشكلة مختلفة.

281. قارن الأوراق الفدرالية رقم 10، 78 (جيه.ماديسون) (تعريف الفئة، نوقشت في رقم 21 أعلاه).

282. نفس المصدر رقم 10،78.

283. مما لا ريب فيه أيضاً، أن تحل فرص قد يرفض مواطنون في ظلها، حين يواجهون بهذا الطلب، رفضاً واعياً الامتثال وذلك باسم مثال ما أعلى من المواطنة الديمقراطية. إن وجهات نظري حول هذا الموضوع قد توجد في أكرمان: العدالة الاجتماعية في الدولة الليبرالية. ص 293 – 301.

284. بينما يتخذ العمل الكلاسيكي في الفلسفة السياسية المساوية وجهة نظر قوية عن المواطنة الحديثة (أنظر جيه. شوبتر: الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية. [لندن، 1942] ص 250 – 283)، يتبنى التقليد التسووي في القانون الدستوري الأمريكي أحياناً سمات أعلى وأكثر ببليوسية. هذه في النزعة العامة، مثلاً، في. جيه. إلي: الديمقراطية وعدم الثقة (كمبردج، مساشوسيتس 1980) نوقشت في ص 189 – 190 أدناه.

285. لموضوع حديث يؤكد هذه النزعة لوجهة نظر أكثر تجريبية، أنظر إيه. هيرشمان. نقل الارتباطات (برنستون، 1982).

286. إن المصداقية المضافة التي اكتسبت بصنع قانون أعلى، قد تضع أحياناً الحركة في وضع أقوى في نظام صنع القانون على مستوى الأدنى مما كانت ستشغله لو أنها ركزت حصراً على صنع قانون في المستوى. ليست هذه النتيجة غير متناغمة مع الحجة في النص؛ فكل ما توحي به هو أن المصداقية المشتراة برغبة جماعة في تحمل التكاليف المختلفة لصنع قانون أعلى هو أنه قد يسفر أحياناً عن استثمار سياسي قيم إلى حد مفرط – قيم إلى حد أن ما يقدمه في كفاءة صناعة قانون أدنى يعوض التكاليف في الوقت والمال التي صرفت سابقاً إلى مسار صنع القانون الأعلى.

287. توسع هذه الصيغة البصيرة الببليوسية الأصلية إلى داخل الشخصية الرمزية للتمثيل (أنظر ص 167 – 171 أعلاه) إلى الموضوع الواحد الذي تهرب إلى حد ما من انتباه ببليوس – تظاهرات ببليوس نفسه التمثيلية. مع هذا، وبمقدار ما أصر على السمة التمثيلية المجردة للسياسيين العاديين، فقد أدعى ببليوس نوعاً مختلفاً تماماً من وضع الجهد

الفدرالي لتمثيل نحن الشعب. وبقدر ما يهم ببليوس، لم يكن الفدراليون مجرد ممثلين. كانوا الشيء الحقيقي: الشعب نفسه (لنذكر حروف ماديسون المائلة).

288. ومع هذا، لا نستطيع أن نسمح لـ ببليوس أن يعرف نفسه من بصيرته الخاصة في السمة الرمزية للتمثيل. وإذا فعلنا هذا حقاً، سننجح فقط في إضفاء فائدة على فاضحي الزيف الـ بيرديين الجدد الذين يهدفون إلى تدمير تقليد ببليوس. وإذا نظر إلى المؤسسين كممثلين لما كان يجري "فعلاً" في أمريكا العقد التاسع من القرن الثامن عشر، فتطوير لقطات سريعة أخرى ستكون لعب أطفال تضع تصويرهم لـ نحن الشعب في ضوء مختلف تماماً. ليس فقط أن مؤرخين لا يحصى عددهم سيعددون الأفراد الوطنيين الذي لا يحصى عددهم ممن رفضوا البرنامج الفدرالي، لكن أملنا سيخيب تماماً في عصرنا الخاص إذا لم يستطع محلل نفسي أن يدرس تفصيلياً الدوافع الأظلم التي فسرت "فعلاً" قرار ماديسون لتبني الاسم المستعار ببليوس. وحين نفهم فقط الممارسة الفدرالية في صنع قانون أعلى كمساهمة في نظام رمزي، أكثر منه إيمائياً، للتمثل، عندئذ قد نفهم أهميته الدائمة. وأكثر من تقديم لقطة لأي واقع يتجاوز نفسه، يقدم صنع قانون أعلى للأمريكيين مفردات ثرية إلى حد كبير يستطيعون من خلالها أن يعبروا عن الشخصية المركبة بالضرورة لعلاقتهم بمد وجزر الحياة السياسية في ديمقراطية ليبرالية.

289. أنظر بيكل: الفرع الأقل خطراً، ص 16 – 17.

290. بالتأكيد أنني أفهم الفقرات الثلاث الأخيرة لإعادة ذكر النقطة التي وضعت بالبداية في الأوراق الفدرالية رقم 78، 468 – 470 (إيه.هاملتون).

291. (كمبردج، مساشوسيتس، 1980).

292. إلي: الديمقراطية وعدم الثقة، ص 99.

293. نفس المصدر، ص 73 -104، 135 – 180.

294. نفس المصدر، ص 88.

295. لبعض تأملات أخرى عن النموذج البريطاني، أنظر أكرمان وتشارني، "كندا على مفترق الطرق الدستورية" 34 مجلة حقوق جامعة تورنتو (1984)، 117.

296. الأوراق الفدرالية رقم 10، 80 (جيه.ماديسون).

297. لا يعني هذا أنه ليس لاهتمامات إلي بالإنصاف الديمقراطي مكان في قانوننا الدستوري. إنني أعتقد حقاً بأن بعض مبادئ إلي الخاصة ستتعدى إعادة تفسير الثنائي. ووجهة نظري أن تركيز إلى فقط على مفهوم مسوي للديمقراطية الأمريكية يسمح له أن يتخيل

أن إيقاف الشرعية الديمقراطية لسياسات عادية يمكن أن يخدم كـ ألفا وأوميغا القانون الدستوري.

298. هوامش:

299. × أنا مدين لصامويل بير وجوديث ولتعليقاتهما على نسخة سابقة من هذا الفصل.

300. "العقد الاجتماعي". الأعمال الكاملة، تحرير برنارد جاجنبيم ومارسل ريموند، مجلد 3 (باريس، بلايد، 1964) ص 368 – 369.

301. لورنس ترايب: القانون الأمريكي الدستوري (منيولا، مطبعة فاونداشن، 1978)، ص 9.

302. لابد من ملاحظة أن المحكمة قد تقع في ورطة مع الأغلبيات الانتخابية حين تعد وحين تزدري نية صائغي الدستور. لذلك ستكون صعوبة الأغلبية المضادة أوسع من النزاع بين تأويلية متزمتة وصناعة سياسة قضائية. لماذا يكون لتسعة قضاة معينين – إذا هم تبعوا أو تجاهلوا رسالة الدستور – حق إلغاء قرارات مسؤولين انتخبوا ديمقراطياً؟

303. مجلس تعليم ولاية غرب فرجينيا ضد بارنيت، 319 يو إس 624، في 638.

304. فردريك هايك: دستور الحرية (مطبعة جامعة شيكاغو، 1960) ص 179 – 192.

305. هذا المفهوم المختزل للدستورية سيتم نقضه أدناه.

306. مارتن شابيرو (محرر): مقدمة. دستور الولايات المتحدة ووثائق متعلقة به. (نيويورك، أبليتون).

307. جون هارت إلي: الديمقراطية وعدم الثقة: نظرية المراجعة القضائية (كمبردج، مساشوسيتس مطبعة جامعة هارفارد، 1980).

308. نفس المصدر ص 17: إن حجة إلي مقنعة على عدة أصعدة، لكنه، وكما لاحظ آخرون، يسقط بلا ضرورة في نظرية المراجعة القضائية الاختزالية أو وحيدة الغرض. ليس الدستور مجرد وثيقة إجرائية، تصمت حيال مواضيع أساسية. وقد اهتمت محكمة وارين Warren بقيم متنوعة، كالإنصاف، واستقلالية التزامها نحو الديمقراطية. وتبرز بعض الحقوق من الحاجات إلى الحكومة التمثيلية؛ لكن حقوقاً أخرى لا تبرز كذلك. لكن نقطة الضعف المركزية تبدو أنها تقع في مكان آخر. إن إلي على حق في أن يعترض على القضاة، وقد غلفوا أنفسهم في نقاب العقل، أو القانون الطبيعي، أو الطريقة الأمريكية، وانحدروا بقراراتهم فعلاً على قياسات ذاتية أخفيت بسلامة تحت لغة ملتبسة. لكنه على خطأ بأن يوحي بأنه حل هذه المشكلة الغريبة. إن فكرته عن

"الديمقراطية" بعيدة جداً عن كونها قياساً غير مثير للخلاف تماماً والتي يمكنها أن تحرر القضاة من لطخة الذاتية.

309. ديفيد هيوم: "عن العقد الأَصلي"، مقالات: أخلاقية وسياسية وأدبية. (مطبعة جامعة أكسفورد)، 1963، ص 457.

310. "مناظرات بوتني" (28 تشرين الأول / أكتوبر، 1647). كومنولث إنجلترا، تحرير تشارلز بلتزر (نيويورك، أبناء بوتنام 1963) ص 72 – 73.

311. جون لوك: أطروحتان عن الحكومة، تحرير ميتر لاسليت (نيويورك، منتور، 3165) كتاب 2، فصل 8، مقطع 116، ص 390.

312. دساتير فرنسا منذ 1789 تحرير جاك جودتشو (باريس، جارنيه – فلاماريون، 1970)، ص 82.

313. توم باين: "الحس العام": حياة توماس باين وكتاباته الرئيسية، تحرير فيليب فونير (نيويورك، سيتاديل 1961) ص، 37.

314. توم باين "حقوق الإنسان"، نفس المصدر، ص 251.

315. "إنهم الأحياء، وليس الأموات الذين يجب تقديم وسائل الراحة إليهم"، "حيث أن الحكومة للأحياء وليس للأموات، فالأحياء فقط لهم الحق فيها". (نفس المصدر، ص 251 – 254).

316. نفس المصدر، ص 366.

317. نفي المصدر، ص 273.

318. بكل إنصاف، جادل بيرك بقوة تماماً بأن إصلاحاً دائماً كان ضرورة للحكومة. وفي الحقيقة، إن وضعه الأساسي كان قد صور تصويراً كاريكاتيرياً وحشياً في وصف باين. وقد كتب بيرك بأن من الصعب أن تكون عقلانياً في السياسة: لابد أن يتعرف الإنسان على تفاصيل عديدة بدقة لكي يحكم على الوضع حكماً صحيحاً: "بالكلام تجريدياً، فإن الحكومة، شأنها شأن الحرية، خيرة، لكن، هل كان بإمكاني، بحس عام وقبل عشر سنوات، تهنئة فرنسا على تمتعها بحكومة. (فقد كان لديها حكومة حينذاك)، دون الاستفسار عن طبيعة تلك الحكومة، أو كيف كانت تدار؟" ("تأملات في الثورة في فرنسا"، [أعمال إدموند بيرك مجلد III بوسطن، ليتل، براون، 1869]، ص 240 – 241"). يقتبس "باين هذه القطعة، ويعيد كتابتها بلا مسؤولية لتوحي بأنها، بالنسبة إلى عقلانية بيرك، مستحيلة وغير مرغوب فيها في السياسية: "يظهر أن ليس لدى بيرك أية فكرة عن المبادئ حين يفكر متأملاً الحكومات. (إنه يقول): "قبل عشر سنوات، كان بوسعي أن

أهنئ فرنسا على وجود حكومة لها، دون الاستفسار عن طبيعة تلك الحكومة، أو كيف أديرت". هل هذه لغة رجل عقلاني؟" (حقوق الإنسان"، ص 258).

319. جون لوك: أطروحتان عن الحكومة، كتاب 2، فصل 8، مقطع 103، ص 380.

320. أنظر مقالات طلاق ميلتون: أعمال جون ميلتون النثرية، مجلد 2 (1643 – 1648) نيوهافن، مطبعة جامعة يال 1959)؛ جون لوك: أطروحتان عن الحكومة كتاب 2 فصل 7، مقاطع 80 – 83، ص 363 – 365؛ مونتسيكيو، Lettre Persanes الأعمال الكاملة، مجلد 1 تحرير روجر كايلوا (باريس، بلاياد، 1949) رسالة 116، ص 303 – 304.

321. باين "حقوق الإنسان"، 251، 254.

322. توماس جفرسون: "مسودة قرارات كنتاكي"، (1798) ورسالة 7 أيلول/ سبتمبر، 1803، كتابات تحرير ميريل بترسون (نيويورك، مكتبة أمريكا، 1984)، ص 454، 1140.

323. رسالة 6 أيلول/ سبتمبر 1789، نفس المصدر، ص 959؛ عبر عن إيمان جفرسون المشوش بأن الأغلبية يجب أن تكون، وألا تكون محدودة، بإيجاز في خطاب التولية الأول؛ "مع أن إرادة الأغلبية ستسود في كل الأحوال، فإن ما سيكون حقاً لابد أن يكون معقولاً (نفس المصدر 492 – 493).

324. نفس المصدر، ص 251.

325. "تشبه المنافسة من أجل لائحة حقوق دائمة، مقابل طغيان مستقبلي، محاربة دون كيشوت لطواحين الهواء، ولا يمكنني أن أفكر في إعلان عن دستور لا يمكن تغييره لحماية حقوق معينة، دون الرغبة في إضافة مادة أخرى، ضرورية كضرورة تلك الحقوق التي ذكرت، أي: "أن أي ميثاق أو مجلس تشريعي مستقبلي سيقطع رقابهم، أو رقاب دوائرهم الانتخابية"، (نوح ويستر: " أخذت الحكومة بعين الاعتبار حجج السيد جفرسون المؤيدة لدستور غير قابل للتغيير" المجلة الأمريكية، رقم 1 [1788]، أعيد طبعها كـ "حول الحكومة" في مجموعة مقالات وكتابات مهاجرة عن مواضيع أخلاقية وتاريخية وسياسية وأدبية [بوسطن، توماس أند أندروز، 1790] ص67.

326. جفرسون، كتابات، ص 963.

327. رسائل 12 تموز/ يوليو 1816، كتابات، ص 1402 و 1493.

328. جفرسون، كتابات، ص 962؛ قارن رسالة 24 حزيران/ يونيو 1813، ص 1280 – 1282. بالنسبة لاستعمال وبستر المبكر لهذه الحجة، أنظر جوردون وود: خلق الجمهورية الأمريكية (نيويورك، نورفون، 1972)، ص 379.

329. جفرسون، كتابات، ص 963.

330. بنفس الروح، عبر جفرسون عن انزعاج ملحوظ حول الشخصية المضادة للأغلبية في المراجعة القضائية (مثلاً: رسالة 23 كانون 1/ ديسمبر 1820 – كتابات ص 1446).

331. آدم سميث: محاضرات في التشريع، تحرير آر. إل. ميك. دي. دي. رفاييل، بي.جي. ستاين (مطبعة كلارندون، أكسفورد، 1978)، ص 468. (أنظر أيضاً ص 69 – 70)؛ قارن: ثروة الأمم (نيويورك، المكتبة الحديثة، 1937)، ص 363.

332. جفرسون: كتابات ص 963.

333. جفرسون: كتابات، ص 961. يبدو أن هذا من إنكار لوك للذنب الموروث (لوك، أطروحتان عن الحكومة، كتاب 2، فصل 16، مقطع 128، ص 436).

334. جفرسون: كتابات، ص 961.

335. جفرسون: كتابات، ص 1402.

336. من الواضح تماماً أن هذه القاعدة أيضاً، تمثل محاولة لإلزام لخلف. حين كتب جفرسون: "النوفر في دستورنا ما يمكن مراجعته في فترات محددة" (نفس المصدر) فإنه كان يؤيد بصراحة فرض ترتيبات غير قابلة للتغيير على أجيال قادمة.

337. جفرسون. رسالة 11 تموز/ يوليو 1816، كتابات، ص 1401.

338. بنفس الروح، كتب هوبز بأنه: "لا يصبح خطأ أي إنسان قانونه الخاص؛ ولا يجبره على المثابرة عليه" (هوبز: لوياثان [مطبعة جامعة أكسفورد، 1965]، جزء 2، فصل 26، ص 213).

339. جون لوك: رسالة عن التحمل، ترجمها جيه. دبليو. جوخ (أكسفورد، مطبعة جامعة كلارندون، 1968)، ص 73. في أمريكا أوائل القرن التاسع عشر، تصادم الالتزام المؤسساتي المسبق وحكم الأملاك الكنسية. غالباً ما منح مؤسسو الكنيسة أراض إلى تجمع كنسي على شرط أن يظل الأبرشيون المستقلون محتضنين معتقدات مبدئية خاصة. وكان السؤال القانوني: هل تفرض محكمة إرادة أعضاء جمعية القانون المقدس البائدة ضد رغبات أغلبية المتوحدين الأحياء؟ نوقش هذا السؤال على نحو مثير للاهتمام في

مارك دي وولف هاوي Howe. الحديقة والبرية (مطبعة جامعة شيكاغو 1965)، ص 32 – 60.

340. عمانويل كانت: "ما هو التنوير؟" في كتابات كانت السياسية، تحرير هانس رايس (مطبعة جامعة كيمبردج، 1970) ص 57.

341. كتابات كانت السياسية، ص 58.

342. جون ستيوارت ميل: مبادئ الاقتصاد السياسي تحرير جيه. إم. روبسون: (مطبعة جامعة تورنتو، 1965)، كتاب V، فصل. أهم مثل لمحاولة الالتزام الدستوري المسبق كان القانون الذي أسسه تشاروندداس Charondas بين الطوريين: "لقد أمر بالتحديد بأن الرجل الذي اقترح لتنقيح أي قانون يجب أن يضع رقبته في أنشوطة في الوقت الذي وضع فيه اقتراحه.. لكن، إذا لم يتم قبول اقتراح التنقيح، ستجذب الأنشوطة ويموت الرجل في الحال". (ديودورس سيكيولوس. مكتبة التاريخ، ترجمة سي. هـ أولدفاذر [كيمبردج، مساشوسيتس، مطبعة جامعة هارفارد، 1946] كتاب XII، فصل 17، ص 407).

343. رتشارد هوكر: عن قوانين السياسة الكنسية (1593) لندن، إفريمان، 1969) I، X، 8 ص 194 – 195.

344. هوجر جروتيوس: De juri belli ac pacis ترجمة فرانسيس كيلي (أكسفورد، مطبعة كلارندون، 1925)، كتاب 2، فصل 14، مقطع 10، ص 386.

345. دستور فايمار، مثلاً يبد Das deutsche volk… hat sich diese verfassung gegeben " (Die – Verfassung des deutschen reichs von 11, August 1919, edi ted by Gerhard Anschutz Berlin , Georg Stilt, 1933, p. XII).

346. ليس لكلمة "يدين" مكان إلا إذا تعلق الأمر بشخصين: كيف إذن ستطبقها على شخص واحد يحرر نفسه من دين في حال تكبده هذا الدين؟ (ينسكا: "عن الأرباح V، V، مقالات أخلاقية، مجلد 3، ترجمة جون باصور [كيمبردج. مساشوسيتس، مطبعة جامعة هارفارد (نفس المصدر، 317)، يرفض سنيكا بصراحة فكرة أن فرداً وحيداً هو في أي معنى متماسك، يحتوي أنفساً عديدة.

347. جان بودين: ستة كتب عن الخير العام، كتاب I فصل 8 ، ص 91 – 99 (مطبعة جامعة هارفارد، 1962) (الترقيم والتهجئة والصياغة اللغوية حدثت).

348. توماس هوبز: الإنسان والمواطن، تحرير برنارد جيرت (جاوسستر، مساشوسيتس، بيتر سميث، 1978) فصل 6، مقطع 14، ص 183، تطرح نفس الحجة في لوياثان: "سيادة الثروة العامة، إن كانت جماعة أو رجلاً واحداً، لن تكون خاضعة لقوانين مدنية.

فبامتلاكه السلطة لصنع وإلغاء القوانين، فإنه قد يحرر نفسه من هذا الخضوع أني شاء بإلغاء تلك القوانين التي تثير له المتاعب، ويصنع قوانين جديدة؛ وبالتالي هو متحرر من قبل. ولأنه حر، فهو حر متى يشاء؛ وليس من الممكن لأي شخص أن يلزم نفسه؛ لأن الذي يمكنه أن يلزم، يمكنه أن يحرر؛ لذلك فإن هذا الذي يلزم نفسه فقط، ليس ملزماً. (جزء 2، فصل 26، ص 204).

349. يمكن أن تتوقع من الرعايا العاديين أن يحافظوا على وعودهم لأن الحاكم يجبرهم على هذا. لكن وعود الحاكم، حتى وعوده للآخرين (لرعاياه أو لأمراء أجانب) لا يمكن أن تكون ملزمة على نفس النحو لأنه لا يتوفر فارض قوانين للأوامر.

350. " لا أستطيع رجل أن يجبر نفسه، أو يدخل في اتفاقية مع نفسه، أو يعد نفسه شيئاً يهم نفسه فقط. فكل من لديه الحق بالتزام، هو في حل من أن يتخلى عنه، شرط ألا يقع أي ضرر على طرف ثالث من ذلك. في هذه الحالة، فإن الشخص الملزم والشخص الملزم، أي الشخص الذي يحصل على حق والشخص الذي يعطيه، هما على حد سواء، لذلك، فمهما كافح رجل ليلزم نفسه، فإن كان هذا سيكون عبثاً، حيث أنه يستطيع أن يحرر نفسه حسب مشيئته، دون أن ينفذ أي التزام مهما كان، والذي يستطيع فعل هذا هو حر فعلاً" صامويل بوفندورف: De jure naturea et gentium، ترجمة سي. هـ أولدفاذر، دي، إيه، أولدفاذر [أكسفورد ، مطبعة كلارندون 1934] كتاب I، فصل 6، مقطع 7، ص 94).

351. بوفندروف De jure naturea et gentium. كتاب 7، فصل 6، مقطع 8، ص 1064.

352. روسو: "Du Contrar social , sur le goevernnement de pologne (I، 7، III، 18) الأعمال الكاملة مجلد 3، ص 981، 362، 436 (أنظر أيضاً الكتابة أعلاه). بينما ادعى روسو أن لا شيء يمكن أن يلزم إدارة المواطنين المجتمعين إطلاقاً، فإنه اشترط أيضاً أنه يمكن أن يتم التعبير عن الإرادة الشعبية عن طريق قوانين عامة فقط. وكما ذكر، فإن هذا حد، إن اختار روسو أن يدعوه هكذا أولاً.

353. روسو: Du contrat social، ص 363.

354. بوفندروف: De jure naturea et gentium ، كتاب 8، فصل 10، مقطع 8، 1346.

355. نفس المصدر، كتاب 2، فصل 6، مقطع 10، ص 385.

356. لوك: أطروحتان عن الحكومة كتاب 2 فصل 6 مقطع 75، ص 358 (أنظر أيضاً مقطع 190).

357. شلدون ولن: سياسة ورؤيا (بوسطن، لنيل، براون، 1960)، ص 311.

358. فرانسيس أوكلي، القدرة الكلية والعهد والنظام (إثاكا، مطبعة جامعة كورنيل، 1984)، ص 62. أنظر أيضاً بيرند هام، Promissio, pactum, ordination: Freihiet und Selbtindung Gottes in der scholas – tischen Gnadenlehre (Tubingen, J.C.B. Mohr, 1977).

359. رتشارد هوكر، عن قوانين السياسة الكنيسة، كتاب 1، فصل 2، مقطع 6، ص 154.

360. أكد التأثير الهائل لهذا التقليد المقطع 195 من الأطروحة الثانية، حيث يجادل لوك بأن الأمراء خاضعون لقانون طبيعي لأنه حتى اللـه القدير الذي لا يمكن أن يفهم بأنه يساوم مع رعاياه، ملزم بوعود نفسه (لوك، أطروحتان عن الحكومة، كتاب 2، فصل 16، مقطع 195، ص 443).

361. بودين: ستة كتب I، 10، ص 162 أو IV، 4، ص 490، أنظر أيضاً IV، 3، ص 469 – 470.

362. نفس المصدر، IV، 4، ص 490.

363. نفس المصدر، VI، 3، ص 687.

364. نفس المصدر، I، 8، ص 109 أنظر أيضاً II 12 ص 1920؛ III 7 ص 384 – 385؛ IV 6 ص 518).

365. نفس المصدر، I، 8، ص 103؛ I؛ 10، ص 159 – 160؛ III 40، ص 323.

366. وافق ماديسون، كمفكر يؤمن بلوك بأن: "القانون بفكرته الحقيقية، ليس هو الحد كاتجاه وكيل حر وذكي لمصلحته الصحيحة" (أطروحتان عن الحكومة، كتاب 2، فصل 6، مقطع 57).

367. بيرك: "تأملات حول الثورة في فرنسا"، الأعمال، مجلد III، ص 359.

368. الأوراق الفدرالية، تحرير كلينتون روسيتر (نيويورك، المكتبة الأمريكية الجديدة، 1961) رقم 49، ص 314.

369. نفس المصدر، رقم 49، ص 317.

370. نفس المصدر، رقم 49، ص 316.

371. ما وصفه ماديسون على أنه أقل اعتراضاته أهمية لخطة تعديل جفرسون هو اقتباس المفكرين الوحيد المتكرر كثيراً. إن "مناشدات متكررة، على مستوى عظيم، ستجرد الحكومة من ذلك الاحترام الذي يضيقه الزمن على كل شيء، والتي بدونها قد لا تملك أكثر الحكومات حكمة وحرية الاستقرار الضروري". للسيكولوجية الشرعية جذور أعمق من الحجة العقلانية. لسبب واحد، فالامتثال للقانون المعد: "قوة الرأي لدى كل

فرد، تأثيرها العملي على سلوكه، تعتمد كثيراً على عدد الأشخاص المفترض أنهم تبنوا نفس الرأي". إن أغلب الناس ليسوا فلاسفة، وعادات الشرعية التي يعتمد عليها التعاون الاجتماعي إنجاز غير محتمل وهش. لذلك "إن أكثر حكومة حكمة لن تجد أن من الفائض أن تكون تحيزات المجتمع إلى جانبها" (الأوراق الفدرالية رقم 49، ص 314 – 315).

372. أي أن جيلاً حياً من المدينين يمكنهم أن يلزموا أنفسهم فقط لدائنيهم.

373. جيمس ماديسون، رسالة 4 شباط/ فبراير 1790، في أوراق جيمس ماديسون، مجلد 13، تحرير تشارلز هوبسون وروبرت روتلاند) شارولتسفيل، مطبعة جامعة فرجينيا، 1981)، ص 23.

374. كشف ماديسون هنا، وفي مكان آخر، دينه لهيوم "إذا كان على الشخص أن يختار فترة من الزمن، حين تكون موافقة الناس أقل ما تؤخذ بالاعتبار في المهمات العامة، فإن ذلك سيكون بالضبط عند إنشاء حكومة جديدة. وفي دستور مستقر، يستشار الناس غالباً؛ لكن، خلال عنف الثورات والغزوات والاضطرابات العامة، فعادة تقرر قوة عسكرية أو مهنة سياسية الخلاف" (ديفيد هيوم: "عن العقد الأصلي"، مقالات، ص 416.

375. بينما يقر بروس أكرمان بهذا الصعيد من حجة ماديسون، فإنه يكتب أيضاً حول: "افتراض الأوراق الفدرالية المتكرر والقائل بأن الشعب يعبر عن نفسه على خير وجه عن طريق "مواثيق" عرضية ومتشابهة"، وليس عن طريق اجتماعات منتظمة لمجالس تشريعية عادية" (بروس، أكرمان، "محاضرات ستورز: اكتشاف الدستور" يال جورنال (1984) 93، ص 1022)؛ لكن القطع التي يقتبسها لا تدعم هذا الإدعاء الخيالي.

376. ماديسون، أوراق، مجلد 13، ص 22.

377. جفرسون، رسالة 12 تموز/ يوليو 1816، كتابات، ص 1401.

378. ماديسو، أوراق، مجلد 12، ص 24.

379. جفرسون، كتابات ص 960. هنا ثانية، فإن تراثاً غير مفحوص للاستبدادية قد يكون فاعلاً: بينما الناس ذوي السيادة سيموتون بوضوح في أسلوب غير متزامن ومترنح، ستموت ملكية حاكمة موتاً وحيداً في تاريخ محدد.

380. جفرسون، رسالة 5 حزيران/ يونيو 1824، كتابات، ص 1418.

381. هيوم "عن العقد الأصلي"، مقالات، ص 463.

382. قدم بيرك نقطة مشابهة: "لن يتطلع الناس قدماً إلى الخلف، الذين لا ينظرون أبداً إلى الخلف إلى أسلافهم". ("تأملات في الثورة في فرنسا"، ص 274).

383. جون إلستر. يوليسيس والسيرنات، (مطبعة جامعة كيمبردج، 1979)، ص 94.

384. بالتذكر، لن يظهر شيء أكثر إثارة للضحك من المحاولة الثورية الفرنسية في إعادة البدء بالتقويم من سنة 1.

385. إلستر: يوليسيس والسيرنات ص 94. يجادل أكرمان أيضاً من أجل ثنائية راديكالية بين السياسات الدستورية والسياسات العادية؛ رغم أن كثيراً من تعليقاته التفصيلية توحي باستمرارية سلسلة لثنائية وليس لثنائية فجائية (مثلاً: "محاضرات ستورز: اكتشاف الدستور"، ص 1029).

386. طبقاً لـ هوبز نفسه: "الأحلاف والمواثيق، التي صنعت منها أولاً هذه الهيئة من السياسيين، جمعت معاً وتوحد، تشبه ذلك المرسوم، أو دعنا نصنع إنساناً، التي نطق بها الـلـه في الخليقة". (لوياثان، ص 80).

387. لا يمكن فهم الحرية فهماً معقولاً كصفة لاستهلال عمل في فراغ: النشاط الإنساني غير خيالي دون رد فعل "سلبي" للظروف.

388. في تعليق على شخصية الميثاق الفدرالي الأقل من كلية القدرة، وسم ماكس فاراند الدستور بـ "رزمة من مصالحات" (تشكيل دستور الولايات المتحدة الأمريكية [نيوهافن، مطبعة جامعة يال، 1913]، ص 201).

389. إلستر: يوليسيس والسيرنات، ص 95.

390. نفس المصدر، 94.

391. كارل ج. فريدريك: الحكومة الدستورية والديمقراطية (والثام، مساشوسيتس، بليزديل 1968). ص 140.

392. من المؤكد أن التجديدات المتراكمة التي أدخلتها أجيال لاحقة تنافس تجديدات الدستور حول مواد الكونفدرالية (أنظر الأوراق الفدرالية رقم 40، ص 251).

393. مثلاً، عن الجمهورية الفرنسية الثانية، وخصوصاً جمهورية فايمار.

394. لوك: أطروحتان عن الحكومة، كتاب 2، فصل 6، مقطع 57، ص 348.

395. مثلاً مايرز ضد الولايات المتحدة، 272 يو إس 52، 293 (1926) القاضي برانديس، مخالفاً.

396. سميث: ثروة الأمم، ص 680.

397. بودين: ستة كتب، كتاب IV، فصل 6، ص 512.

398. مونتيسكيو: "روح القوانين"، الأعمال الكاملة، تحرير روجر كايلوا، مجلد 2، (باريس بلايد، 1951)، كتاب 6، فصل 15، ص 315.

399. لوك: أطروحتان عن الحكومة، كتاب 2، فصل 12، مقطع 143، ص 410.

400. "السلطة ظلت دائماً تقريباً غريمة السلطة، وستقف الحكومة العامة طيلة الوقت على أهبة الاستعداد لوقف اغتصابات حكومات الولايات، وسيكون لهذه الحكومات نفس السلوك نحو الحكومة العامة. وسيجعل الناس، يقذف أنفسهم في أي كفتين من الميزان، سيجعلونها، على نحو لا يخطئ، راجحة الكفة". (الأوراق الفدرالية، رقم 28، ص 181).

401. نفس المصدر، رقم 78، ص 467 – 468.

402. كارل شميت Verfassungslehre (برلين، دنكر أند هبملوت، 1928)، 41.

403. بانتهاز فرصة إفراغ زملائه ذوي العقول القانونية، كتب شميت، على نحو غير واقعي تماماً: "Ein geregeltes Verfahern, durch welches die Betaigungder Verfassungsgebenden Gewalt ge – bunden ware, kann es nicht geben" (ibid, pp, 81 – 82).

404. ثانية، وعلى أساس الاختيار المسبق للمرشحين الذي يمكن أن يتحقق ديمقراطياً إلى حد ما.

405. بكلام دقيق، كان "مشرع" لوك الملك في البرلمان، لذلك كان منتخباً جزئياً فقط.

406. لوك: أطروحتان عن الحكومة، كتاب 2، فصل 13، مقطع 157 – 158، ص 418 – 420.

407. ردد صدى حجة لوك، المثيرة للاهتمام تماماً، القاضي الأول وارين في رأيه عن الأغلبية في رينولدز ضد سيمز، 377 يو إس 533 (1964)، التي أجبرت المحكمة بها ولاية ألاباما لتنقح خطة تحديد مناطق مهجورة منحت بعض المواطنين تأثيراً لاختيار ممثلين أعظم أربعين مرة من تأثير غيرهم.

408. ويتني ضد كاليفورنيا، 274 يو إس 357، 375 (1927).

409. جون ستيوارت مل: "اعتبارات حول حكومة تمثيلية" مقالات عن السياسة والمجتمع: تحرير إم. إم. روبسون. مجلد III (مطبعة جامعة تورنتو، 1977)، ص 516.

410. أنظر مثلاً نفس المصدر، ص 304 – 404.

411. نفس المصدر 404. غالباً ما تركز معالجات ميل الحديثة على فكرته الرومانسية والنرجسية الغامضة بأن المشاركة تجمل المشاركين. لكن، فكرته الأكثر جدية هي أن جدال الجمهور هو الطريق الأكثر فعالية لتجنيد معرفة لا ممركزة، واستخدام مواهب المواطنين في حل مشاكل عامة.

412. إيه. دي. لندسي: أساسيات الديمقراطية، طبعة 2 (لندن، مطبعة جامعة أكسفورد، 1951)؛ وعمل ممتاز حول هذه النقطة أيضاً، صامويل هـ بير "قوى الديمقراطية الليبرالية" تطلع لديمقراطية ليبرالية: تحرير وليم لنجستون (أوستن، مطبعة جامعة تكساس، 1979)، ص 215 – 229.

413. إذا قرر مجتمع أن يجرد أقلية من حق الانتخاب بواسطة صوت الأغلبية، لن نرغب في أن ندعو عمله ديمقراطية؛ لكن لم لا؟ إذا عرفنا الديمقراطية ببساطة بأنها الرجوع إلى إرادة الشعب، فنبذ مدني كهذا يبدو ديمقراطياً تماماً. لكن، نحن نعرف الديمقراطية كحكومة شعبية عن طريق نقاش عام، عندئذ سيكون تجريد أقلية مهزومة من حق الانتخاب انتهاكاً لمعيار ديمقراطي أساسي. إنه سيكون إنقاصاً للنقاش، خنقاً للأصوات. بكلمات أخرى؛ إن القاعدة الإجرائية بوجوب السماح للأقلية (طالما هم يطيعون القانون) في الاستمرار في الاحتجاج، يضع حدوداً أساسية على ما تقرره الأغلبية.

414. يقدم التعريف التشريعي ضيق الأفق لـ الخيانة، في مادة مقطع 3، حماية مهمة أخرى لنقاد محتملين للحزب داخل السلطة.

415. أنظر جون إلستر، عناقيد حامضة (مطبعة جامعة كيمبردج، 1983)، ص 39 – 40.

416. ألكسندر مايكلجون، الحرية السياسية (نيويورك، هاربراند بروذرز، 1960)، ص 27.

417. العبارة لـ إلستر في يوليسيس والسيرنات، ص 93.

418. ديفيد هيوم: أطروحة عن الطبيعة البشرية (أكسفورد، مطبعة كلارندون 1978)، ص 528.

419. توماس شلنج: استراتيجية النزاع (كيمبردج، مساشوسيتس مطبعة جامعة هارفارد، 1960)، ص 139.

420. توماس شلنج: "المنافسة الحميمة للسيطرة على الذات" اختيار ونتيجة (كيمبردج، مساشوسيتس، مطبعة جامعة هارفارد، 1984)، ص 58. أنظر أيضاً "أخلاق وقانون وممارسة السيطرة على النفس" (نفس الصدر، 83 – 112).

421. المتحررون الذين يحتجون على أن تدخلات تشريعية كهذه مع حرية الاختيار قد تذكر بأن التصويت أيضاً هو أداة اختيار.

422. كما هو ترايب، القانون الدستوري الأمريكي، ص 10.

423. إف. إيه. هايك: القانون والتشريع والحرية. مجلد 2 (لندن، روتليدج وكيجان بول، 1976)، ص 23.

424. مادة 15 من الدستور الفرنسي للسنة III (1795) دساتير فرنسا منذ 1789، ص 102 أنظر أيضاً لوك: أطروحتان عن الحكومة، كتاب 2، ومونتسكيو: "روح القوانين" الأعمال الكاملة، مجلد 2، كتاب. مل: "عن الحرية"، مواضيع عن السياسات والمجتمع، مجلد 9 – 300. قارن كانت "سلام دائم" كتابات كانت السياسية، ص 75.

425. بودين: ستة كتب، كتاب I فصل 10، ص 169.

426. كذلك هي قراءة ملاحظة القاضي ستون الشهيرة في الولايات المتحدة ضد منتوجات كارولين (1938) 204 سيو إس 144، 152 ن، 4، الحروف المائلة وضعها المؤلف.

427. [إن الفرد] قادر على تنقيح أغلاطه، بالنقاش والتجربة. ليس بالتجربة وحدها. لابد من وجود نقاش لتبيان كيف يجب أن تفسر التجربة. تخضع الآراء والممارسات الخاطئة بالتدريج للحقيقة والحجة؛ لكن من أجل أن تؤثر الوقائع والحجج، يجب أن توضع أمام هذا العقل ("عن الحرية"، ص 231).

428. هوامش:

429. × قدم هذا الفصل في الاجتماع السنوي لجمعية القانون والمجتمع،تورنتو، حزيران/ يونيو 1982. وقد نقح للتقديم في مجلة حلقة دراسة تاريخ الشمال الشرقي القانوني في مدرسة الحقوق في جامعة نيويورك، كانون 1/ ديسمبر 1982.

430. "حقوق الإنسان كحقوق ملكية" انشقاق، شتاء 1977، 77. يقدم برنارد سيجان تأكيداً غير مباشر للطرق التي لا ترى فيها حمايات حقوق جديدة كملكية، وكأنها تقف معارضة لحقوق الملكية: "حين تحاول المحاكم فقهاً مؤكداً [خلق وحماية لحقوق جديدة تطالب بعمل حكومة جازم] عليها بالضرورة أن تتخلى عن التزامها للدفاع عن حقوق مادية قائمة". إنه يريد الملكية فعلاً للعمل، وإعطاء الأولية، على نحو مؤكد، ضد الإدعاءات المؤكدة الجديدة للخير العام والمساواة. الحريات الاقتصادية والدستور (شيكاغو، 1980)، ص 315.

431. أنظر مورتون جيه. هورفتز: تحول القانون الأمريكي (كيمبردج، 1977) وهاري شايبر: "قانون الملكية، نزع الملكية ومصدر تحديد الحكومة للحصص 1789 – 1910، مجلة التاريخ الاقتصادي 33 (1973)، 234.

432. مناقشة أهمية الملكية في التفكير السياسي لواضعي الدستور وفي بنية الدستور هي خلاصة الحجة في كتابي القادم: الملكية ضد الديمقراطية: أصول دستور الولايات المتحدة وبنيته.

433. الأوراق الفدرالية رقم 10، تحرير جيكوب إي. كوك (ميدلتاون، كونتياكت، 1961)، 58.

434. أنظر حجتي في "تحديد السياسات الديمقراطية: اللافدراليون، والفدراليون، والدستور". هارفارد لو ريفيو، 96 (1982)، 340. كان ألكسندر هاملتون واضحاً حول التركيز على المصالح الخاصة وأهمية الازدهار وليس المشاركة. أنظر دونالد ماكدونالد: ألكسندر هاملتون: سيرة حياة (نيويورك، 1979)، فصل 5.

435. عبارة: "قواعد العدالة" تظهر في الأوراق الفدرالية رقم 10، 57.

436. اتصف هذا التوتر أحياناً بأنه بين الديمقراطية والدستورية (مثلاً، والتر إف. ميرفي: " أمر قيم دستورية" سثرن كاليفورنيا لو ريفيو 53 [1980]، 703)، وأحياناً كـ ديمقراطية وليبرالية (يستعمل جيوفاني سارتوري العبارة "ديمقراطية" و "ليبرالية" بهذا المعنى في نظرية الديمقراطية [ديترويت 1962])، تبدو الـ "ليبرالية" إشكالية لأنها تعتبر غامض وغير متفق عليه. ولـ "الدستورية" ميزة فهم الشكل المعين للتوتر في الولايات المتحدة، حيث الحقوق تفهم كحدود ترى وهي معرفة ومحمية قضائياً على أساس الدستور. لكن عبارة "الدستورية" لها نقائصها أيضاً. وعلى المستوى الأوسع، يبدو أن من المرغوب فيه أن نجد تعبيراً أعم للقيم تفهمه "الدستورية" في الولايات المتحدة. ستكون مسألة مفتوحة افتراضاً مسبقاً للإصلاح، حول ما إذا كانت توجد طرق تعرف وتحافظ على قيم محددة مختلفة تماماً عن "دستورية" الولايات المتحدة. وتدل عبارة "دستورية" أيضاً لا على المادة فقط، بل على أشكال صنع القرار التي تضع حدوداً للفعل الديمقراطي في الولايات المتحدة. هذه الدلالة للمعنى مرغوب فيها بمعنى أنها تعكس صعيداً مهماً للمفهوم الأمريكي لحدود السلطة الحكومية. لكنها إشكالية كمعارضة للديمقراطية لأنها تطمس موضوع ما إذا كانت الحدود التي يجسدها الدستور هي أساسية أو مجرد إجرائية.

437. وتبدو "القيم المحددة" عبارة مفضلة. إنها تمسك بالفكرة الجوهرية بوجود قيم تضع حدوداً على نتائج العملية الديمقراطية، ومناظراتها بالديمقراطية لبيان الفرق، فإنها توحي بأن القيم ليست مشتقة من، ولا مختزلة إلى، قيم ديمقراطية. وللعبارة ميزة عدم تحديدها لمحتوى القيم ولا للوسائل الموقعة تأثيراً على الحدود. سأستعمل عبارة: "دستورية" لأشير إلي التوازن والتوتر بين الديمقراطية والقيم المحددة في نظام الدستورية الأمريكي.

438. وأنا أدين بتوضيح أكبر حول هذه المواضيع للأحاديث مع جفري توليس من جامعة برنستون.

439. أعرض هذه الحجة على نحو أوسع في "تحديد السياسات الديمقراطية"، 340.

440. بيرمان ضد باركر 348 يو إس 26، في 32.

441. مجلس منطقة بولتاون ضد مدينة ديترويت، مشيغان، 304 شمال غرب، الثاني، 455.

442. أنظر شابير: "قانون الملكية، نزع الملكية، وتحديد الحصص الموردية".

443. سرعان ما كان سيصدر حكم آخر من المحكمة العليا في هذا الموضوع. فقد وافقت المحكمة على سماع قضية تتحدى استعمال هاواي لمنطقة بارزة لنزع ملكية بعض قطع الأرض الهائلة التي تملكها أملاك الأسقف لكي تباع الأرض للسكان الذين يستأجرونها الآن. والتحدي هنا كما في ولتان، هو أن الاستيلاء ليس "لاستعمال عام"، سلطة إسكان هاواي ضد ميدكيف (80 – 141).

444. بروس أكرمان: الملكية الخاصة والدستور (نيوهافن، كونتيكت، 1977). في عبارات لورنس ترايب، فإن موضوعي التعويض والاستعمال العام قد اختلطا. "إن إرادة الجمهور للدفع التي عبر عنها عن طريق العملية الشرعية، ستخدم كبرهان بأن الجمهور كان فعلاً المستفيد مما سيظهر أنه بخلاف هذا، نقل ملكية ممنوع من مالك إلى آخر". (القانون الأمريكي الدستوري [منيولا، نيويورك، 1978] ص 458). إذا عرف الاستعمال العام "بالعملية التشريعية"، فإنها لا تعود تخدم لمتطلب محدد حول نتائج تلك العملية. وذلك هو الحد الذي أعلن بأنه حقوق الملكية تقليدياً.

445. سؤال "ما هو التدخل الجاد بحقوق الملكية الذي يؤلف الاستيلاء" (وبذلك يتطلب تعويضاً) ينقلب إلى سؤال "أي نوع من الأمر نفكر بأنه يجب أن يعوض عنه ولهذا يدعي استيلاء؟ "هذا الانقلاب يعكس واقعة أن الموضوع الوحيد أصبح تعويضاً، وليس حدوداً على سلطة حكومية، من الصحيح أن طلب تعويض قد يخدم كحد عملي إذا نظر إلى التكاليف على أنها مانعة. والحكومات لن تفرض أنواعاً معنية من التنظيم إذا كانت مكلفة جداً. ففي إيطاليا مثلاً، هدد طلب تعويض عن خسائر في قيم ملكية ناتجة عن تحديد المناطق بإيقاف تخطيط المدن. لكن الاختيار بين الادعاءات المتنافسة حول الموارد المالية مختلف جداً عن التركيز على ما إذا كانت الحكومة قد تدخلت بحدة أو على نحو غير مناسب بحق خاص. وفي كل تم أسلوب الحساب التوزيعي وأسلوب التركيز على الملكية كقيمة محددة، قد يكون السؤال العملي في حالات عديدة هو نفس السؤال: متى

يطلب التعويض؟ لكن الفرق في التركيز والإطار المفهومي مهم جداً لدور الملكية في الدستورية الأمريكية.

446. (نيوهافن، كونتيكت، 1977).

447. نيل. س. مان "إعادة فحص وجهة نظر المحكمة العليا حول فقرة الاستيلاء"، تكساس لو ريفيو، 58 (1979 – 1980)، 1447.

448. 260 يو إس 393 (1922).

449. إنني لا أعني أن أتبنى تحليل أكرمان في مجمله. يبدو أنه توجد بعض مشاكل غير محلولة مع فئاته. فمثلاً، قد نتوقع من رجل عادي أن يعتبر أن تخفيض 80% في قيمة ملكية هو انتهاك لحقوق الملكية، حتى إذا كانت الطريقة النظامية الوحيدة لتبرير تخفيض كهذا هي في عبارات رزمة حقوق. وأتوقع أن رفضاً للقول بأن تخفيضاً كهذا هو عمل مضاد لفهم الرجال العادي، حتى مع أنه لم يرتبط بهذا تعد مادي.

450. يوجد ارتباط بين المادية الحرفية للملكية كما يمارسها كثير من الناس ومعنى أن الملكية كانت حيوية للجمهورية، وللحرية الفردية، وللحكومة المحدودة. ورغم وجود نزاع من ناحية تحليلية، بين فكرة الملكية كشيء حرفياً وبين الملكية كحد لسلطة حكومية، فإنني أظن أن مادية الملكية هي التي تضفي عليها قوتها كمفهوم يرى كشيء أكثر من مجموعة تخويلات قانونية (قابلة لإعادة ترتيبها). رؤيت الملكية ككيان خاص يمكن تحديده ومعرفته له مكان خاص في القانون، والنظرية الجمهورية و "المجتمع". كانت الملكية "شيئاً" كان مهماً، تطلب حماية وكان مخولاً بالحصول على هذه الحماية، يمكن أن تهديده والذي سيسبب دماره أو انتهاكه ضرراً هائلاً.

451. الأمر يبدو كأن حقوق الملكية بقيت متداخلة مع صفة الحقوق الطبيعية بعد أن لم تعد نظريات الحقوق الطبيعية مقبولة على نحو عام منذ فترة طويلة، ودلت ضمنياً بلاغتها القانونية إضافة إلى بلاغتها السياسية بأن حقوق الملكية أثرت على بعض ظواهر سابقة الوجود وطبيعية – أضفت ماديتها يقيناً حدسياً ومادة للبناء القانوني. بدا عمل المحامين والقضاة اليومي مع تقلب وتنوع وتعدد حقوق الملكية (لمدة 150 سنة على الأقل) أنه لم يهز إحساسهم بأن حقوق الملكية كانت مختلفة عن حقوق تخويلية قانونية أخرى واستحقت وضعاً خاصاً ومحمياً.

452. لكن، يبدو لي أن ظروف انهيار فهم الرجل العادي هذا ظل على وشك الحدوث منذ وقت طويل.

453. "تفكك الملكية" في الملكية: نوموس تحرير إف. رونالد بنوك، وجون تشابمان (نيويورك، 1980).

454. إن غرضي هنا هو أن أدرس أنواع حجج وضعت (وليس تقديم تحليل تفصيلي لكل حجة) ولأشير إلى المشاكل التي أراها مع أسلوبها العام.

455. التصريح من قاضي محكمة المنطقة في جلسة استماع قبل المحاكمة، اقتبستها محكمة استئناف الولايات المتحدة. عمال الفولاذ، محلي 1330 ضد مؤسسة فولاذ الولايات المتحدة 105 ل ر ر م 2312 ص 2324. وقد استنتجت محكمة المنطقة نهائياً بأن "من سوء الحظ، أن آلية الوصول إلى هذه التسوية المثالية، وأن الاعتراف بحق هذه الملكية الجديدة، غير موجودة الآن في مدونة قوانين أمتنا (1030 ل ر ر م 2925 في 2931 – 2). وإذا كان يجب أن يعترف بحق ملكية كهذا، سيكون تأثيره هو إصدار قرار بإغلاق المصنع وإخراجه من "مكان السوق" وإدخال إلى داخل الحقل السياسي. إن هذا صعيد مثير للاهتمام خصوصاً لمجادلة الملكية التي ليس لدى وقت في دخولها هنا. وستستخدم بعض الحجج، كهذه الحجة، الملكية لإبعاد مواضيع من الحسم عن طريق السوق والمساومة "الخاصة". وحجج أخرى، كحجج ديمستر، ترى الملكية كمركبة لإدخال قرارات إلى داخل السوق. ويبدو مفهوم الملكية، بدوره، مركزياً بالنسبة إلى هذا التمييز نفسه بين الدولة والسوق، العام والخاص. وحيث أن مفهوم الملكية يتفكك، قد يصبح هذا التمييز أقسى مما يمكن إبقائه.

456. "الملكية الجديدة" يال لو جورنال، 73 (1964)، 733.

457. "الملكية كحق دستوري"، واشنطن ولي لو ريفيو 38 (1981)، 1097.

458. "السيطرة الخصوصية والفردية في تبريرات الملكية" قدم في قطاع الفقه، مؤتمر رابطة مدارس القانون الأمريكي، فيلادلفيا، كانون 2/ يناير 1982.

459. رتشارد فونستون، "المقياس المزدوج للحماية الدستورية في حقبة دولة الرفاه"، فصلية العلوم الاجتماعية، 90 (1975)، 261. ليست لكل الحجج ضد "المقياس المزدوج" لحماية حريات شخصية أشد من حريات اقتصادية هذا الدفع المتساوي.

460. توجد بعض الاحتمالات بأن المحكمة قد تتحرك مبتعدة عن هذا الموقع. وقد أظهر رنكوست مثلاً ميلاً لاستعمال كلاً من الملكية والعقد ليحدد مجال سلطة الدولة. نقليات بين المركزية ضد مدينة نيويورك 438 يو إس 104 (1977)، شركة فولاذ الإنشاء المتحدة ضد سباناوس 438 يو إس 234 (1978).

461. 297 يو إس 254 (1970).

462. ريجنتس (مجلس الأمناء) ضد روث، 408 يو إس 564 (1972).

463. "المعيار المزدوج".

464. الناقد الكلاسيكي للمقياس المزدوج هو روبرت ماكلوسكي. "العمليات الاقتصادية الواجبة والمحكمة العليا: نبش ودفن"، مجلة المحكمة العليا (1962).

465. "المعيار المزدوج" 262.

466. 405 يو إس 538 (1972)، اقتبست في "المعيار المزدوج"، 276. ضمت القضية إنذار استدعاء لحساب رصيد المدعي الإتحادي. وكان الموضوع يدور حول ما إذا كان يوجد فقه قانوني فدرالي حول قضايا تتضمن حقوق ملكية رفعت أمام المحكمة بموجب مقطع 1982. يقدم هذا الحكم طريقاً جديداً للحماية القضائية لحقوق الملكية.

467. "المعيار المزدوج" 277.

468. مدرسة منطقة سان أنطونيو المستقلة ضد رودريجوز 411، يو إس 1، (1973).

469. جيمس ضد فالتيرا، 402 يو إس 137، (1971).

470. أفصل هذه الحجة في "القانون، والشرعية، وتحويل الدولة الليبرالية"، قدمت في اتحاد العلوم السياسية الكندية، هاليفاكس، 1981.

471. كان يوجد طبعاً أنصار لهذا الوضع، من دعوة المناهضين للفدرالية إلى جمهورية مع فروق معتدلة في الثروة، عن طريق طلب "أربعين فدانا وبغلاً" للعبيد السابقين، إلى الحجج المعاصرة للأكاديميين الليبراليين بأن المساواة الاقتصادية الأعظم ضرورية لتقديم الخير على أساس إدعاءات ليبرالية. لكن شيئاً من هذا كله لم يسد، وقد تمت فعلياً كل الإدعاءات بـ تحويلات اقتصادية مشتقة من حقوق مدنية أو سياسية، بقوة ونجاح.

472. "حقوق الإنسان كحقوق ملكية"، 73.

473. الحريات الاقتصادية والدستور، ص 310.

474. أنظر جنيفر هوشايلد: ما هو منصف: إيمان الأمريكيين بما هو عدالة توزيعية (كيمبردج مساشوسيتس، 1981).

475. توجد فائدة استراتيجية موازية لم أناقشها. قد يكون للانتباه المركز على الحاجة إلى إعادة تعريف الملكية وظيفة تعليمية مهمة. قد تكون لإعادة تعريف الملكية ميزة حمل الناس على إعادة التفكير في فهمهم لهذا الحق القاعدي، أكثر من إخافتهم، كما سيفعل هجوم جبهوي على الملكية الخاصة. ومن الصعب أن تعرف كيف تزن أخطار إعطاء دعم

إضافي سهواً لمفاهيم تقليدية لا مساواتية ومقيدة للملكية ضد ميزة تغيير فرضية الناس حول طبيعة حقوقهم الأساسية.

476. أنظر هورفتز: تحويل القانون الأمريكي.

477. أنظر شابير "قانون الملكية ونزع الملكية وتحديد حصص الموارد".

478. تحتوي بعض قضايا القرن التاسع عشر، وحق الحكومة في استملاك الأملاك الخاصة لأغراض عامة على نحو خاص، على تعليقات حول الحاجة إلى موازنة الحقوق الخاصة والخير العام، وعرضياً حتى إدعاء عريض بأن الملكية تخضع دائماً لحاجات المجتمع. لكن هذه التعليقات لا تبلغ، أو تؤدي إلى، إعادة تقييم كلي أو إعادة تعريف للملكية. ويبدو أن المفهوم الأساسي للملكية، والموقف البلاغي نحوها، يبقى على حاله، رغم بيانات متقطعة لأحداث عارضة. كانت حقبة لـ "العملية الاقتصادية الواجبة" قادرة على استدعاء التقليد المقدس للملكية جزئياً لأن مفهوم الملكية كقيم محددة بقي سائداً رغم ممارسة وتصريحات عارضة بعكس هذا.

479. إن هذا قائم طبعاً على أساس دليل انطباعي إلى حد كبير. فمثلاً توحي الإعلانات المحرضة للمواطنين على أن يفكروا بالأمن الاجتماعي كشيء هو لهم، الذي دفعوا مالاً مقابله، بأن بعض الناس يكفرون بوضوح بأنها حجة قوية. إن مقاومة فكرة ضريبة الميراث دلالة أخرى كهذه. أنظر عموماً هوشايلد: ما هو منصف.

480. من الصعب تقييم مدى تفكك الملكية الذي ساهم في أزمة الإيمان الأكاديمي في تماسك كل المبادئ القانونية. ويبدو أن تفكك هو مجرد جزء واحد وليس السبب في هذه الأزمة.

481. أنظر مثلاً، كالدر ضد بول، 3، دال 385 (1978).

482. ولتر ليبمان، اقتبس في سيجان، الحريات الاقتصادية والدستور، ص 330.

483. "الملكية الجديدة"، 777.

484. إذا كان الأمر، مثلاً، مسألة كم درجة على الحكومة أن تصعدها لكي تجرد شخصاً من ملكيته كاعتراض على دخله، أو أية أنواع مؤسسات (مجالس تشريعية، أو محاكم أو هيئات إدارية) ستتخذ القرار، عندئذ يبدو أنه لن يوجد أي سبب كي تكون الإجراءات المؤسساتية متماثلة فعلاً.

485. كما يبين النزاع بين المحافظين والمطالبين بالمساواة الليبراليين، فإن الاعتقاد بالعلاقة الخاصة بين الملكية والحرية شيء مختلف تماماً عن الإدعاء بوجود حقوق كثير لا يمكن التمتع بها إلا إذا اعتني بحاجات الشخص المادية ولم يخضع هذا الشخص لسلطة شخص آخر.

486. بينما هذا الموقف نحو الملكية يكاد يكون فريداً في الولايات المتحدة، فمن الممكن أن احتماله القوي هنا هو أحد الانتصارات الإيديولوجية للنظام الأمريكي الدستوري. وقد قدمت المراجعة القضائية تعزيزاً فوق العادة، ومتبادلاً، بين الإيديولوجية وبنية السلطة. ومن المفهوم طبعاً بأن إعادة الفهم للمكية من قبل المحاكم والمعلقين الإعلاميين، من جميع الأصناف، يستطيعون أن يعيدوا تدريجياً تشكيل تجربة الناس للعلاقة بين الملكية والحرية.

487. هذه حجة أشرحها في "الاستقلالية الذاتية الفردية في الدولة البيروقراطية: نحو إعادة تشكيل مفهوم" قدمت في اجتماع عام 1983 لجمعية العلوم السياسية الأمريكية.

488. "الملكية كحق دستوري".

489. نفس المصدر.

490. نفس المصدر.

491. حقاً إنه جزء من إدعاء القانون العام للإشهار أن مفهومه عن الملكية منقسم ومطلق تماماً من مرحلة مبكرة جداً لدرجة تسمح لمفاهيم مقيدة كهذه لأن تكون ودائع وفوائد باقية. إن الاقتراح في قضية يونغتاون بأن للمجتمع إدعاء في ملكية حول صناعة "سحبت دماء الحياة" من المجتمع هو مثال لجهد للبناء على عناصر مواد أقل للمفهوم التقليدي. (وباستعمال عبارات ماكفيرسون، هذا أيضاً ليس حقاً قصرياً، إنما هو حق ألا يكون مستشنى). لذلك، يشير المدعون إلى إدعاء بأملاكهم كحق ارتفاق (والمثال الأكثر شيوعاً هو حق طريق على أملاك شخص آخر). وقصد من هذا الاقتراح أن يواجه حاجة معينة، وليس لإعادة تعريف كل الملكية. لذلك، ليس من الضروري أن يكون قادراً على حمل ثقل الدستورية. وفي حين أن اقتراح يونغتاون على خلاف واضح مع مفاهيم الملكية الأخرى (حقوق فولاذ الولايات المتحدة لاستعمال ممتلكاتها والتصرف بها)، فإنه يبدو لي نوعاً من مد المفهوم الذي ساهم مساهمة ضئيلة فقط بتفككه. ولأنه على وجه الدقة أقل طموحاً، إنه لا يثير المشاكل للدستورية، الأمر الذي تفعله إعادة التعريفات الكاملة.

492. هوامش:

493. قدمت المسودة الأولى لهذا الفصل في مؤتمر في أوستاوست في كانون الثاني/ يناير 1983. وقد استفدت كثيراً من النقاش في الندوة. وعلى نحو خاص، أريد أن أشكر نوركل أوبساهل ورون سلاجستاد لتعليقهما.

494. كتب هذا الفصل بالأصل في عام 1983 فيما يتعلق بالعمل عن تاريخ حزب المحافظين. وأقيم نقاش حزب العمال على أساس مصدر غير أساسي.

495. تقرير 1921. أوراق برلمانية، 1924. 46. الملحق، ص 8.

496. نفس المصدر، ص 48.

497. أوراق برلمانية 1924.

498. أوراق برلمانية 1947، مجلد 5، وثيقة 6، إف. سجرستد Opposision og posisijon (أوسلو، 1984)، ص 18.

499. دبليو. ثاجارد: "Den offentlige administrasjon under et system med stat sregulert naeringsliv, "Nordisk Adminstrativt Tidsskrift (1946), 1966 – 7.

500. Johs, Andenacs, "Domstolenes stilling ul stortingets delegasjon av myndighest" (paper. 7 presented in 1953), in Avhandlinger og foredrag (Oslo 1962), p. 289.

501. أوراق برلمانية 1947، د 5، ص 67 – 68.

502. اللجنة العامة، حزب المحافظين 26 – 5 – 45.

503. تقرير ثاجارد، أوراق برلمانية 1945 / 46. ملحق لـ O. prp. 152.

504. أوراق برلمانية 1946 Tid O, pp 715, 716, John Lyng, Veksten I 1958 pp 110 – 16.

505. Morgenbladet 24 – 2 – 47. According to Nils Ragnar Kamsvag, Hoyre og den okonomis – kepolitikken 1945 – 53 (Cand. Philol. Thesis. 1980). The section of the present chapter is part – ly based on kamsvag. Parl. Pap. 1947. O. p. 498.

506. أوراق برلمانية 1947 تيد، أو، ص 452.

507. نفس المصدر، ص 459 – 261، و Innst O.X 1947 P 16.

508. أنظر ما يتعلق بالموضوع رسالة من ست منظمات أعمال، أوراق برلمانية 1947، د 50 وثيقة رقم 25، ص 7، 12.

509. المجموعة البرلمانية الدستورية 19 – 3 – 47.

510. Bernt Ingvaldsen and Sven Nielsen. Kamsvag p .85.

511. أوراق برلمانية، 1947 Tid O, p 482.

512. نفس المصدر، ص 466 (Meisdalshagen).

513. نفس المصدر، ص 378 وما بعدها.

514. أوراق برلمانية. 1948 O. prp 83$ p.7.

515. أوراق برلمانية Innst O I p2.

516. نفس المصدر Tid, O p. 98.

517. Tid. Op 40 / 1947.

518. راجنلد أوفرلد.

519. أوراق برلمانية Tid O. p 777, 1948.

520. Almar Elvebakk, Krigsfrykt, dmokrati og lovgivining (Cad. Philol, thesis, 1970) Steinar SSjolyst, Krigslov og dodsstraf (Cand. Philol, thesis, 1971). John Lyng, Brytningsar (Oslo, 1972) pp 204 – 12.

521. أوراق برلمانية. Parl pap. 1950. O. prp 78. p. 10, see. O. prp. 79.

522. Siolyst ص 41.

523. نفس المصدر ص 72 ,V.G. 14 – 9 – 20.

524. Appendix to O. prp 78 and 79.

525. Elvebakk p 74.

526. نفس المصدر، ص 28.

527. مجموعة مجلس البرلمان، 18 – 9 – 50.

528. Sjolyst p. 94.

529. رون سلاجستاد في ورقة قدمها في 17 كانون 2 1983 في أستاوست.

530. Tore agin Nilsen, Den politiske strid omkring Prisloven. Hvorfor ingen Rasjonalise ringslov (Cand. Philol. Thesis, 197).

531. المعلومات قدمها تروند بيرج.

532. طبع التقرير من اللجنة كملحق من ثلاثة مجلدات بـ O prp 60. أوراق برلمانية 1952. مجلد I ص 71 وما بعدها، ومجلد II ص 84 – 135.

533. الاقتراح للعمل حول تنظيم الإنتاج: نفس المصدر، مجلد I ص 277 وما بعدها.

534. نورسك رتستيدند 1952، ص 1098.

535. Torkie Opsahi: Delegasjon av Stortingets myndighet (Oslo, 1965), p 37. أنظر أيضاً قراراً مشابهاً من المحكمة العليا: نورسك رتستيدند 1956، ص 952.

536. أوراق برلمانية 1952، O. prp. 60 ملحق مجلد II ص 29.

537. أوراق برلمانية 1952، O. prp 60. p 152 مقطع 24، مقطع 25.

538. أوراق برلمانية 1953، Tid S p 240.

539. نيلسن، ص 91.

540. Johs. Andensaes, "Demostolene og administrasjonen", "paper presented in 1947" Avhandlinger og foredrag (Oslo. 1962), pp. 278, 28o. see also Ovrelid, p.

541. John Andenaes, "Garantier for rettddikkerheten ved administrative avgjorelser" Appendix IV to Forhandingarna a det Nittonde Nordiska Juristimote I Stokholm 23 – 25 au – gust 1951 (Stokholm, 1952).

542. أوراق برلمانية 1947، Tid O. p. 514.

543. Ovrelid p. 121.

544. "أوراق برلمانية" 1948.. Tid O.p 93 أنظر أيضاً Tid. O 1947 ص 412، 479، 490.

545. لقد لعبت الحجة بشكل عام دوراً بارزاً في الجدال في 1947.

546. Ulf Torgersen, "Arbeiderparttit – fra popularisme til systemmanipulering" (paper presented at ustaoset, 1982).

547. Andenaus, "Domstolenes, "p. 286.

548. عن "واقعية قانونية" أنظر آر. دوركين: أخذ الحقوق بجدية (كيمبردج، مساشوسيتس، 1977)، ص 3.

549. جوهان بي. أولسون Politisk Organisering (أولسو، 1980)، ص 58 وما بعدها.

550. Andenaes :"Gatantier"، ص 20.

551. Opsahl, Delegasjon. يؤكد أوبساهل حقيقة أن التشريع على وشك أن يسحب من مجموعة المعايير في المعنى الأساسي التقليدي وفي مجموعة" معايير الكفاءة" ضمن أشياء أخرى بإصدار أحكام قادرة (ص 25 – 26). وطبقاً لنلس كر. سندبي إن الانسحاب إلى مجموعة معايير الكفاءة يتضمن موقعاً مغايراً نحو مجموعة المعايير الأساسية التي ستكون هدف تعديلات "من يوم إلى آخر". Nilskr sundby, om Normer (أوسلو، 1974)، ص 153 وما بعدها). يكمن التهديد نحو أمن قانوني في حقيقة أن القوانين تفقد شخصيتها كمعايير باختزالها إلى مجرد قرارات في حالات محسوسة كما في الدلالة الحقيقية للتطور الذي وضعه سندبي، أو برفعها إلى الجو الرقيق للمعايير الماورائية التي هي ليست معايير حقيقية. بالنسبة للتعليق على سندبي حول العلاقة بين المعايير الحقيقية والمعايير المارولئية، أنظر ف. سجرستد.

552. شتاين روكان: "الديمقراطية العددية والتعددية المدمجة" في روبرت دال، محرر، معارضات سياسية في ديمقراطيات غربية (نيوهافن، 1968).

553. Jorolf Moren, ed. Den Kollegiale forvaltning (1974), p. 21.

554. "أوراق برلمانية"، 1947 د. 5، دوك 6، ص 68.

555. Sjur Lindebraekk in Morgenbladen 25 – 4 – 60.

556. الإشارة المرجعية من آرون (1983)، ص 309.

557. لتفصيل هذه الحجة أنظر إلستر (1985 أ)، ص 119 – 120.

558. أنظر فصل 3 أعلاه.

559. أنظر مثلاً بوكانان.

560. لتبيان أنه لا حاجة إلى أي تناقض ظاهر لقوانين ذاتية الإشارة كهذه، أنظر هارت (1962). لكنه لا يوحي بأن قانوناً ذاتي الإشارة يجب أن يكون داعماً لذاته أيضاً.

561. قد تفهم حجة ماركس لـ "ديكتاتورية البروليتاريا" أيضاً، مع بعض مؤهلات مهمة، كمنافحة عن خرق الدستورية لكن ليس الديمقراطية. أنظر إلستر (1985 ب)، ص 435 – 436، 447 – 448.

562. أنظر إلستر (1985 أ)، وإلستر (1986) لمسح نقدي لبعض هذه النظريات.

563. توكفيل (1969)، ص 244. اقتبست المقالة على نحو أكمل في فصل 3 أعلاه.

564. أنظر إلستر (1983 أ)، فصل 11، لفكرة دول هي نتاجات جانبية على نحو رئيسي.

565. مارجاليت (1983) ص 80.

566. كولم (1984)، فصل 11.

567. جودلت وجهة النظر هذه في ملر (1981). ولدفاع (مؤهل بذكاء) "عن تعدد أشكال مستقر" أنظر كروز سومكفيرسون (1985).

568. ويتزملان (1984)، فصل 9.

569. لكنه ليس واضحاً أن الراقصين على حبل وتحتهم شبكة يمكن أن يتوقع أن يسقطوا عن الحبل أكثر من أولئك الذين يرقصون بلا شبكة. قد يركز الخطر العقل، والخطر المميت قد يفقده أعصابه. إضافة إلى أن أشخاصاً مختلفين قد ينجذبون إلى رقص الحبل في ظل النظامين.

570. لمناقشة أوسع، أنظر إلستر (1986).

571. لمفهوم أفضليات مكيفة، أنظر إلستر (1983 أ)، فصل 3.

572. على الإنسان أن يحتفظ باختيار الاستهلاك حيث أنه، خلاف هذا، لن يعرف الإنسان ما إذا كانت الرغبة الجديدة لتحقيق الذات هي رغبة مكيفة.

573. لمناقشات متعلقة بالموضوع، أنظر جرانوفتر (1979)، وبودون (1984).

574. أنا مدين لـ كارل أو. موين لمناقشات مساعدة في هذه المشكلة.

575. شومبيتر (1961)، ص 195.

576. للدفاع عن هذا التأكيد، أنظر إلستر (1983 ب)، خصوصاً الفصلين 4 و 5.

577. لكفرة الأفضليات المضادة للتكيف، أنظر إلستر (1983 أ)، ص 11 – 12.

578. دون (1984).

579. رايكر (1982)، خصوصاً ص 206 وما بعدها.

580. لتصوير مذهل، ولو كان متطرفاً، لهذه المشكلة لا يمكنني فعل ما ليس أفضل من اقتباس التعليق التالي عن الإصلاح النقدي تأليف إف. بايتس (1981): " هل تستطيع حكومة ديمقراطية أن تلزم نفسها بمصداقية لتتمسك بسياسة مهما كانت نتائجها – بضمان أنه لن يسمح للقاعدة النقدية أن تنمو أسرع من س%، حتى لو تبين أن المتفائلين مخطئون، وأدت السياسة بسرعة إلى بطالة جماهيرية وصفة خمول، وأبطأت التضخم فقط تدريجياً؟ Catch 22 قد تكون النظرية حقيقية، لكن الطريقة الوحيدة لاختبارها هو إقناع الناس بأن الحكومة ستثابر حتى لو كانت على خطأ.

581. هيوم (1963)، ص 40.

582. بيرك (1790)، جزء 2، فصل 1 و 2.

583. وجهة نظر أن أي حد أقصى عالمياً يمكن إنجازه بتغيير زائد هو خطأ في علم الأحياء بقدر ما هو خطأ في السياسة. وبالنظر إلى اقتران بوبر المشهور بوجهة النظر هذه في نظريته السياسية (بوبر 1957، ص 64 وما بعدها)، من المثير للاهتمام ملاحظة أنه يطبقها أيضاً على التطور البيولوجي، مجادلاً بأن: "آلية الاختيار الطبيعي.. تحاكي عملاً بشرياً عقلانياً موجهاً نحو غرض أو هدف"، (بوبر 1972، ص 267). لدحض وجهة النظر هذه، أنظر إلستر (1984)، فصل 1 – 3.

584. لا يبدو أن سوسيولوجية العدالة والظلم في حالة متقدمة جداً كما حكم عليها من مساهمات ليرنر وليرنر (1981) أو مقالات مثل جاسو (1980) أو تالمان وإهنجر –

تالمان (1979). ويعطي الأسلوب التاريخي في مور (1978) بصائر أكثر أساسية، لكنها ذات قيمة محدودة لأغراض نظرية.

585. أنظر ياري وبار – هليل (1984).

586. أنظر تفيرسكي وكاهنمان (1981)، وأيضاً إلستر (1985 ج).

587. لمسح حديث أنظر كالاي (1983).

588. روث، مالوف ومورنجهام (1981)، أنظر ياري، بار – هليل (1984).

589. أنظر فشبرن (1978)، ص 136 وما بعدها، لمناقشة شروط من المحتمل أن تستعمل بموجبها القرعة في قرارات اجتماعية، أنظر أيضاً بروم (1984 أ، ب).

590. شلنج (1963).

591. أنظر توكفيل (1969)، ص 651 – 652، اقتبس في فصل 3 أعلاه.

592. لاحظ أن هذا التبادل بين المساواة والكفاءة تختلف عن التبادل الذي يناقش باستمرار، والذي يظهر بسبب التأثيرات الحافزة السلبية لإجراءات إعادة توزيع.

593. إلستر (1986)، مقطع V.

594. أنظر أيضاً إلستر (1983 أ)، فصل 3 – 2.

595. لمسح للمعاني المتنوع لـ "اغتراب" في ماركس، أنظر إلستر (1985 ب)، فصل 2 وبخاصة ص 74 وما بعدها، ص 100 وما بعدها.

596. نوتي (1970)، ص 57.

597. أنظر فلين الفذ (1976) لتحليل جيد.

598. ماركس (1861 – 1863)، ص 2287.

599. أود أن أشكل بروس إيه. أكرمان، ودوجلاس جي. بيرد، وفرانك هـ. إيستربروك، وستيفان هولمز، ومايكل دبليو. ماكونيل، ستراوس لتعليقات قيمة على مسودة سابقة.

600. حق الملكية جزء من طبقة من الحقوق تقوم بوظائف مزدوجة. ويشتق ذلك الحق أحياناً من مبادئ "الحق الطبيعي"، مولداً ضبطاً هو ضد ديمقراطي على نحو مقصود. وتبرر الملكية الخاصة أحياناً على أسس ديمقراطية: إنها تمنع صراعاً فئوياً ثابتاً حول توزيع الثروة، وتخلق أيضاً حماية ضد مجال عام قوي بشكل غير مناسب ومن ثم ضد جوع عام طاغٍ. وعلى نحو مشابه، قد يفهم حق الحرية من مساعٍ واستيلاءات غير معقولة بعبارات ديمقراطية.

601. هذا الملخص الموجز منمق الأسلوب ويتجاهل الملامح غير الجذابة للفكرة الجمهورية التقليدية – وعلى نحو خاص، المحدودية في طبقة الشعب المسموح لها أن تشترك في السياسة. أنظر بتكين (1981).

602. في الفترة المبكرة للولايات المتحدة، طبعاً، لم يكن يوجد مجال واسع لعمل حكومي – وهذا رد فعل جزئي للتجارب في أوروبا مع تغلغل الدين في الحكومة.

603. هذا الفهم يقدم مؤثراً بارزاً في الدستورية الأمريكية. إنه، مثلاً، يضم ضمناً تفكير أوليفر ونديل هولمز مثلاً (أنظر روجات 1964). لتصوير معاصر، أنظر بوزنر (1986).

604. إلى حد أن التفضيلات متوطنة، فإن هذا الاستنتاج عرضة للتقصي. أنظر (V) أدناه.

605. قد يظهر الطغيان الفئوي من جماعات خاصة ساعية لترويج مصالحها الاقتصادية ومن جماعات أيديولوجية مصالحها غير المادية في خطر. وفي الولايات المتحدة، نبعت مشكلة الفئوية على نحو عام من مجموعة الجماعات السابقة، لكن أمماً عديدة عانت ما عانت من الجماعات الأيديولوجية.

606. تستدعي أحياناً هذه الملامح الإطار الأصلي لدعم الإدعاء بأن واضعي الدستور كانوا مضادين للديمقراطية. أنظر مثلاً هوفستادتر، (1948).

607. لوجهات نظر متنوعة عن الدقة الوصفية لأسلوب التعددي في السياسة الأمريكية المعاصرة، أنظر كالت وزوبان (1984)، وبيلتزمان (1984)، وماهيو (1974)، وماس (1983).

608. قد تقوم تلك الرغبات نفسها على أمور مختلفة – مثلاً، الإيديولوجيا أو المصلحة. وفي المثال التعددي، المصلحة هي القوة الدافعة العادية للسلوك السياسي.

609. هذه ظاهرة معقدة. لمعالجة تشككية، أنظر إلستر (1985).

610. بالطبع أن بعض القوانين كهذه هي إلى درجة معينة صفقات جماعة مصالح، أو تمثل جهوداً عن طريق بعض الجماعات لفرض تفضيلاتها على آخرين.

611. إن بعض افتراضات أرو، على أي حال، قد لا تصمد في عملية سياسية.

612. لقد وضعت جانباً صعوبات المفهوم هنا.

613. من الخطأ أن نقرأ ماديسون وكأن خوفه الوحيد كان النزاع المدني الذي سينشأ من صراع فئوي؛ وكان على الممثلين على المستوى الوطني أن يؤمنوا أيضاً ضد الحكومة كصفقة جماعة مصالح.

614. لا حاجة الآن لربط القصد طبعاً مع التحويل. وحسب رؤية الأوراق الفدرالية، فإنهم معارضون يعتمد لذلك على فرضيات منطقية ذات طبيعة خلافية. أنظر أدناه.

615. إنها لذلك مستمرة مع الحجج التي عرفت في إلي (1981)، مع أن التركيز هو على شيء مختلف.

616. لذلك فإنه لم يتم تبريره أولياً كحامٍ لحق طبيعي أو قبل سياسي للملكية الخاصة.

617. أنظر أدناه.

618. أنظر نهاية الورقة الفدرالية رقم 10 التي قليلاً ما تذكر: "هياج لأوراق نقدية ورقية ولإلغاء الديون ولتقسيم متعادل للملكية، أو لأي مشروع غير مناسب أو شرير آخر، سيكون أقل قدرة على أن يتخلل الهيكل الكلي للاتحاد أكثر منه لعضو معين منه" (الحروف البارزة لكاتب المقال).

619. لكن هذا التصنيف لم يكن جيد التعريف.

620. للأغراض الحالية لا حاجة إلى القول ما إذا كان لابد أن يطبق هذا على كل الطبقات الاجتماعية أو على طبقات اجتماعية معينة فقط.

621. لابد أن تسفر الأدبيات الاقتصادية حول "تكاليف الوكالة" عن فائدتها هنا.

622. هناك بالطبع مخاطر طغيان مرتبطة بهذا الأسلوب، كما جذب الانتباه في فكرة روسو عن "إجبار الناس على أن يكونوا أحراراً".

623. لاحظ، على أي حال، أن بعض التفضيلات من الدرجة الثانية قد تشوه وتصبح غير مستقلة ذاتياً أو غير موضوعية. أدرس بتفصيل إلا بفضيلة الزواج من شخص من عنصر آخر، وقد أخذت الفكرة من قانون منع الزواج المختلط عنصرياً.

624. أنظر حول هذه الناحية، نقاش مونتسكيو في الرسائل الفارسية (مونتسكيو 1973) للعمليات التي تصبح بها النساء في الحريم قانعات بمصيرهن؛ وأنظر أيضاً في ظاهرة "العبد السعيد"، كما اتضحت في ردود الفعل السائدة لبعض العبيد نحو الانعتاق بعد الحرب الأهلية.

625. تبقى الآليات المنتجة للتغيير الدستوري غامضة إلى حد ما. ويجب عدم إغفال أن ديمومة أغلب الأنظمة الدستورية تنحو أن تكون قصيرة تماماً







مركز الكتاب الأكاديمي
ACADEMIC BOOK CENTER
عمـان- شـارع الملك حسين - مجمع الفحـيص التجـاري
تلفاكس: 064619511 ص. ب 1061 عمان 11732 الأردن
E-mail:Abc.safi@yahoo.com/A.b.center@hotmial.com